جامعة الجزائر
كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

المسائل المشتركة بين أصول الفقه والحديث

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية
تخصص أصول الفقه

لجنة المناقشة

أد/ محمد عبد النبي	رئيسا
أد/ محمد علي فركوس	مقررا
أد/ بلقاسم شتوان	عضوا
د/ يوسي الهواري	عضوا
د/ نور الدين بوحمزة	عضوا
د/ فيصل تليلالي	عضوا

إعداد الطالب
رابح مختاري

المشرف
أد/ محمد علي فركوس

السنة الجامعية ١٤٣٠ – ١٤٣١ هـ / ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ م

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

شكر وثناء

لا يزال العبد متقلِّبا في نعم الله تعالى محاطا بإحسان الله إليه ومنَّته عليه وما كان له ليُحَرِّر عبارة أو يكتب بحثا لولا توفيق الله إياه فمنه جلَّ وعلا الإيجاد ومنه الإعداد ومنه الإمداد، فاللهم لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيئ بعد، ولك الشكر من عبد معترِف بنعمتك مقرٍّ بمنَّتِك منقطع عن السبيل لولا هدايتك، فأسألك يا ذا العرش الكريم أن تزيدني ولا تنقصني .

ولأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، أتوجه بالشكر الجزيل لأفراد أسرتي كافة الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث، وذلَّلوا لي الصعاب وأعانوني بدعائهم وكانوا معي بقلوبهم ولا سيما والديَّ الكريمين أطال الله في عمرهما على طاعته ووفَّقني لبِرِّهما.

و أشكر كلية العلوم الإسلامية و القائمين عليها ، هذا الصرح العالي الذي تربيت في أحضانه و شرفت بالانتساب إليه، فنسأل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أن يبقيه منارة تهدي الطريق و مشعلا ينير السبيل .

وإني لأشكر أستاذي الفاضل الشيخ الدكتور أبا عبد المعز محمد علي فركوس حيث قَبِل الإشراف على رسالتي، وما زال يحثني على مواصلة البحث وإتمام الرسالة، كما أشكره على ما أفادنيه من الملاحظات القيِّمة والتوجيهات السديدة بصدر رحب ونفس هادئة مع كثرة أشغاله وازدحامها، فأسأله جل وعلا أن يجعل ذلك في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وأتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة على ما تَجَشَّموه من قراءة الرسالة وعلى ما سيُبدونه من الملاحظات القيِّمة لتقويم الرسالة .

ولا يفوتني أن أقدم شكري الخالص لكل من ساعدني بكتاب أوفائدة أو ملاحظة أو طبع للرسالة أو غير ذلك وأخص بالذِّكر مكتبة مسجد السنة التي فتحت أبوابها لطلبة العلم ليستفيدوا من كتبها الماتعة، والشيخ محمد طاهر آيت علجت والأستاذ محمد شنقيطي والشيخ محمد شريف قاهر وأخي أحمد عياد و الأساتذة عبد الرحمان دويب ومصطفى إيتيم و عمار تمالت و عبد الحكيم عبلاوي و مصطفى بوعاقل وغيرهم، متعهم الله تعالى بالصحة والعافية وجزاهم عني خير الجزاء.

المقدمة

الحمد لله كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، صلاةً وسلامًا دائمين متعاقبين ما تعاقب أفول وإشراق، وعلى آله وصحبه أئـــمة الهدى باتفاق، ومَن تبعهـــم بإحسان إلى يوم التلاق.

أما بعد فقد بعث الله تعالى نبيَّهُ محمدًا صلى الله عليه وسلم بشريعـــة الإسلام مهيمنةً علـــى الشرائع السابقة التي أصابها التحريف ولحِقهـــا التبديل، وعمِلت فيها أيدي البشر ما يوافق هواها ويساير ميولَها، ذلك أنَّ الله تعالى وَكَل إليهم حفظ كتابهم فضيَّعوه.

قال جلَّ وعلا:**{ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُور يَحْكُمُ بِهَا النَبِيُّونَ الَّذين أَسْلَمُوا لِلَّذينَ هَادُوا وَالرَّبَانِيُونَ وَالأَحْبَارَ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَ كَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاء}**[1].

قال سفيان بن عيينة[2]:" فجعل إليهم حفظه فضاع "[3]. وقال قتادة[4] وثابت البناني[5] عن القرآن الكريم:" حفظه الله مِن أن تزيد فيه الشيـــاطين باطلاً أو تنقص منـــه حَقًّا، فتولى سبحانه حِفْظَه فلم يزل محفوظًا، وقال في غيره:" بما استُحفظوا " فوَكَل حفظه إليهم فبدَّلوا وغيَّروا "[6].

---

[1] المائدة الآية (٤٤).

[2] هوأبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة، مات سنة(١٩٨هـــ).انظر"تهذيب التهذيب"(٤/١١٧-١٢٢)،"تقريب التهذيب"(١/٣١٢).

[3] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠/٦).

[4] هو قتادة بن دعامة السَّدوسي البصري ثقة ثبت مات سنة بضع عشرة ومائة انظر" تقريب التهذيب " لابن حجر (٢/١٢٣).

[5] هو ثابت بن أسلم البُناني البصري ثقة عابد مات سنة بضع وعشرين ومائة انظر" تقريب التهذيب "(١/١١٥).

[6] المصدر السابق (١٠/٥).

قيل لإسماعيل القاضي[7]:لِمَ جاز التبديل على أهل التوراة و لم يجز على أهل القرآن؟ فقال: "قال الله في أهل التوراة"**بما استُحفظوا من كتاب الله**" فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال تعالى في القرآن:"**إنَّا نحن نزَّلنا الذكر وإنَّا له لحافظون**" فلم يجز التبديل عليه"[8]

فهذه الأمة تكفَّل الله بحفظ كتابها، وأقام لحفظ السنة أئمة أعلامًا استعذبوا المصاعب واستسهلوا المتاعب في سبيل حمايتها وتنقيتها ممَّا عَلِق بها من الدَّخيل. قال الله تعالى:**{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون}**[9].

ولا شكَّ أنَّ السنة يشملها هذا الحفظ لأنَّها مبيِّنة للقرآن وشارحة له.

وقال ابن تيمية[10] عن حفظ السنة:" وهذا – والله أعلم – مِن حفظ الله لما بعث به نبيَّه مِن الحكمة التي هي سنَّتُه، فإنَّها مِن الذكر الذي أمر الله بذكره، حيث قال:**{وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَ الحِكْمَةِ}**[11] ، وقد قال سبحانه وتعالى:**{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون}**[12]، وسنَّتُه التي هي الحكمة منزَّلة بنصِّ القرآن، فإن كانت داخلةً في نفس الذكر كما تقدَّم، وإلا كانت في معناه، فيكون حفظُها بما حفظ به الذكر، ولهذا

---

[7] هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الجَهْضَمي البصري ثم البغدادي المالكي، كان حافظا عارفا باللغة والنحو وعلوم القرآن، فاق أهل عصره في الفقه، من مصنَّفاته"المبسوط" في الفقه، و"أحكام القرآن" وغيرهما، توفي سنة(٢٨٢هـ). انظر"تاريخ بغداد"(٦/٢٨٤-٢٨٩)،"السير"(١٣/٣٣٩-٣٤٢)،"الديباج المذهب"(١/١٨٢-٢٩٠).

[8] الديباج المذهب(١/٢٨٦).

[9] الحجر الآية (٩).

[10] هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ثم الدمشقي الحنبلي، عُني بالحديث، وبرز في الفقه والأصول والعربية، وأقبل على تفسير القرآن الكريم وتأهَّل للفتوى والتدريس ولَمَّا يبلغ العشرين من عمره. من أبرز مؤلفاته: "درء تعارض العقل والنقل"، "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" وغيرهما،توفي سنة (٧٢٨هـ) بقلعة الشام.انظر"تذكرة الحفاظ"(٤/١٤٩٦-١٤٩٧)،" الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب (٢/٣٨٧-٤٠٨).

[11] الأحزاب الآية (٣٤).

[12] الحجر الآية (٩).

يوجد مِن الآيات الخارقة للعادة في حفظ السنة ما يؤكِّد ذلك، كما أنَّ الله تعالى حفظ القرآن حفظا خرق به عادة حفظِ الكتب السالفة "[١٣].

وقال المعلِّمي[١٤]:" فأما السنة فقد تكفَّل الله بحفظها أيضا لأنَّ تكفُّله بحفظ القرآن يستلزم تَكَفُّله بحفظ بيانه وهو السنة، وحفظ لسانه وهو العربية، إذ المقصود بقاء الحجة قائمة والهداية باقية بحيث ينالها مَن يطلبها لأنّ محمدًا خاتم الأنبياء، وشريعته خاتمة الشرائع، بل دلَّ على ذلك قولُه:{ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَه}[١٥] "[١٦].

وقد كان الأئمة المتقدِّمون مِن الصحابة والتابعين وأتباعهم أعلم الأمة بالسنة النبوية لما اختصوا به مِن قوة الحفظ ودِقَّة الفهم والرغبة الشديدة الأكيدة في الجدِّ والتَّشْمير لحفظ السنة وحياطتها[١٧]، حتى إنَّ الواحد منهم ربما رحل أيَّاماً عديدة ولاقى الشدائد وتعرَّض للمخاوف من أجل التثبت مِن حديث واحد[١٨]، ومَن طالع تراجمهم وتتبَّع سِيَرهم رأى مِن ذلك عجبًا، واستوقفته تلك الجهود العظيمة ليرفع أكُفَّ الضراعة إلى الله تعالى أن يرحمهم ويُعلي مقامهم في الجنان ويرزقه مِن العلم والفهم الذي أوتوه.

---

13 جواب الاعتراضات المصرية (ص ٥٨) وانظر (ص ٤٢) منه،"جامع المسائل"(٤/١٦١-١٦٢).

14 هوعبد الرحمان بن يحيى بن علي المعلمي اليماني كان ذا باع طويل في علم الرجال بصيرا بعلل الحديث عارفا بالأدب له اليد الطولى في تحقيق النصوص وتصحيح الكتب، من مؤلفاته"التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"،"الأنوار الكاشفة"وغيرهما،توفي سنة(١٣٨٦هـ).انظر"الأعلام"للزركلي(٣/٣٤٢)،"مقدمة تحقيق التنكيل"(ص٣-٨)

15 القيامة الآية (١٩).

16 الأنوار الكاشفة (ص ٣٣)، وانظر" مناقب الشافعي " للبيهقي (٢/٣٢١)، الإحكام لابن حزم (١/١٢١)، النكت الوفية للبقاعي (١/٥٥٩)، توضيح الأفكار للصنعاني (٢/٧٩-٨٠)، التنكيل للمعلمي (١/٤٩).

17 انظر" الأنوار الكاشفة (ص ٣٣- ٣٤).

18 انظر" مجلس في حديث جابر الذي رحل فيه مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس " لابن ناصر الدين الدمشقي ضمن " مجموع فيه رسائل لابن ناصر الدين " (ص ١٩١- ٢٢٦).

قال ابن حبان[19]:" فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدِّين، وهَدوهم إلى الصِّراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوِز والقفار على التَّنعُّم في الدِّيار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدَّوَران في جميع الأقطار، حتى إنّ أحدهم ليَرحَل في الحديث الواحد الفراسِخَ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يُدخل مُضِلٌّ في السنن شيئا يُضِلُّ به، وإن فَعل فهُم الذَّابُّون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين "[20].

ومِن ثَمَّ كان الرجوع إلى أقوالهم وأحكامهم على الأحاديث وتقرير قواعد المصطلح هو السبيل القويم الذي ينبغي الاستمساك بغرزه والطريقة المثلى التي لا يجوز الاعتياض عنها بغيرها، ذلك أنَّ الرجوع إلى الأعلم والاهتداء بقول المتخصِّص الذي صرف همَّته وقصر عنايته على علم مِن العلوم ممَّا لا يختلف فيه اثنان، إذ المَلَكة في كل علم إنَّما تحصل بطول الممارسة وإدمان النظر فيه مع الفهم ودقة الملاحظة وحسن النية وسلامة المقصد.

وقد حاز قصَب السَّبق في ذلك الأئمة الأوائل وضربوا منه بسهمٍ وافِر، ولله درُّ الإمام الشافعي[21] رحمه الله حيث قال عنهم في "رسالته القديمة " :" هم فوقنا في كل علم

---

[19] هو أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي،كان من أوعية العلم في الحديث والفقه واللغة والوعظ، ولي قضاء سمرقند زمانا، وصنف "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع" المشهور بصحيح ابن حبان، و"الثقات"و"المجروحين" وغيرها،و توفي سنة (٣٥٤هـ).انظر السير ١٦/٩٢-١٠٤، تذكرة الحفاظ ٣/٩٢٠-٩٢٣، الميزان ٣/٥٠٦-٥٠٨.

[20] المجروحين (١/٢٧)، وانظر" المحدث الفاصل " للرامهرمزي (ص ٢٢٠- ٢٢١)، الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٤٠٢- ٤٠٣)، مختصر الصواعق المرسلة لمحمد بن الموصلي (٢/٥٠٨).

[21] هو أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المُطَّلِبي الشافعي المكي نسيب رسول الله ﷺ وناصر سنته، برع أوَّلاً في الرمي والشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، كان الإمام أحمد يقول: "ما أحد مسَّ محبرة ولا قلما إلا وللشافعي في عنقه منة"، له كتاب "الأم" و"المبسوط" و"أحكام القرآن" وغيرها، ومناقبه كثيرة جدا جمعها ابن أبي حاتم والحاكم والبيهقي وغيرهم، توفي سنة (٢٠٤هـ).انظر تهذيب الكمال ٦/٢٠٩-٢١٥، تذكرة الحفاظ ١/٣٦١-٣٦٣، تهذيب التهذيب ٩/٢٥-٣١.

وعقل، ودين وفضل، وكل سبب ينـــال به علـــم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنـــا خير من رأينا لأنفسنا "[٢٢].

ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي[٢٣]:" معرفة الحديث إلهام " وقـــال أيضا:" إنكارنا الحديث عند الجُهَّال كِهانة "[٢٤].

ومَثَلُهم في فهم الحديث وعِلَله، والتمييز بين صحيحه وسقيمه كمثل العرب الأقحاح الذين تكلموا العربية غضَّة طَرِيَّة، وكـــان ذلك فيهم سليقةً وسجِيَّةً، فلو أراد أحدهم أن يلحن لم يُطعه لسانه و لم يطـــاوعه بنانه، وكانت سليقتهم تُغنيهـــم عن تعلُّـــم النحـــو والصرف والاصطلاحات الحـــادثة إذ عنهم يؤخذ الاصطـــلاح، ومِن صنيعهم تستنبط القواعد.

قال الذهبي[٢٥] عن الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي[٢٦]:" صنَّف " الصحيح" وأشياء كثيرة مِن جملتها " مسند عمر – رضي الله عنه – " هذَّبه في مجلَّدين، طالعته

---

[22] انظر" مجموع الفتاوى " لابن تيمية (١٥٨/٤).

[23] هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي البصري حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، مات سنة (١٩٨ هـــ) انظر" تقريب التهذيب " (٤٩٩/١).

[24] العلل لابن أبي حاتم (٣٨٨/١- ٣٨٩)، وانظر" تقدمة المعرفة " له (ص ٣٤٩- ٣٥١)، شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢- ٧٥٨).

[25] هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي، قال ابن السبكي عنه"إمام الوجود حفظا وذهب العصر معنًى ولفظا، وشيخ الجرح والتعديل " من آثاره: سير أعلام النبلاء، ميزان الاعتدال في نقد الرجال وغيرهما.توفي سنة (٧٤٨هـــ).ترجم لنفسه في "المعجم المختص" ص:٩٧، وانظر "البداية والنهاية"١٤/٢٢٥، "طبقات الشافعية الكبرى" ١٠١/٩، "الدرر الكامنة" ٣٣٦/٣-٣٣٨.

[26] هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، كان واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، وكتبه تدل على إمامته في الفقه والحديث، قال الذهبي: "ابتهرت بحفظ هذا الإمام"، صنف مستخرجا على صحيح البخاري و"مسند عمر" وغير ذلك، توفي سنة (٣٧١هـــ).انظر السير ١٦/٢٩٢-٢٩٦، تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٧-٩٥٠.

وعلَّقت منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأنَّ المتأخِّرين على إياسٍ مِن أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة "[٢٧].

وقال ابن حجر العسقلاني[٢٨] بعد بيانه لِعلَّة حديث:" وبهذا التقرير يتبيَّن عِظم موقع كلام الأئمة المتقدِّمين، وشدةُ فَحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدُّمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه "[٢٩].

---

[27] تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٨).

[28] هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي، اشتغل بالأدب والتاريخ في أول طلبه، ونظم الشعر الحسن ثم أقبل على الحديث حتى برع فيه وتقدم في جميع فنونه،وصنف المصنفات الماتعة مثل"فتح الباري بشرح صحيح البخاري" و"تهذيب التهذيب"،وغيرهما، أفرد السخاوي ترجمته في"الجواهر والدرر"وانظر"لحظ الألحاظ"لابن فهد(ص٣٢٦-٣٤٢)، "ابن حجر العسقلاني"لشاكر عبد المنعم(١/٤٥-٣٩٨).

[29] النكت على ابن الصلاح (٢/٧٢٦)، ومراده سلوك سبيلهم وطريقتهم في الحكم على الأحاديث وعدم التسرع في نقدهم ومخالفتهم مِن غير رَوِيَّة ولا إمعان نظر، و لم يقصد التقليد المحض، قال الحاكم في النوع العشرين من علوم الحديث:" بعد معرفة ما قدَّمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليدًا وظنًّا، معرفة فقه الحديث" : معرفة علوم الحديث (ص ٦٣)، وانظر" تهذيب السنن " لابن القيِّم (٥/٣١٥- ٣١٦).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

لما صارت الضرورة مُلِحَّة لتدوين العلوم وإرساء القواعد لحفظها، حصل اشتراك بين العلوم في إدراج جملة مِن المسائل ضمن مباحثها، فلو تصفحنا كتب " أصول الفقه " مثلا لوجدنا فيها أبوابًا تتضمَّن مسائل متعلِّقة بالسنة والحديث النبوي، وقد تطرَّق علماء الحديث في كتب المصطلح إلى تلك المسائل بعينها، وعند الموازنة بين معالجة الفريقين ودراستهم لهذه المسائل نجد فروقًا واختلافات في العرض والترجيح ، وهنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع وإشكالية تناوله، ويمكن حصر ذلك في النقاط التالية:

١-أنَّ الشريعة الإسلامية شريعة واحدة لا تختلف أحكامها، فإذا وجدنا ما يقرِّره الأصوليون على خلاف ما يقرِّره المحدِّثون في العديد مِن هذه المسائل، ترتَّب على ذلك الاختلاف في الحكم على الأحاديث، فيصحِّح بعضهم الحديث محتجا بأنَّه جرى فيه على طريقة الأصوليين والفقهاء، ويُعِلُّه غيره محتجا بأنَّه جرى فيه على طريقة المحدِّثين، مع أنَّ الحكم في حقيقة الأمر واحد لأنَّ هذا الحديث إما أن يكون قاله النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أو لا ؟

فلا يغني المستدلَّ شيئا أن يقول: صححته على طريقة الأصوليين مثلا لأنَّه حينئذٍ يطلب منه بيان الأصل الذي بنى عليه تصحيحه ثم ينقل البحث إلى ذلك الأصل ليتبيَّن قوته مِن ضعفه.

وقد ذكر الطاهر بن عاشور أنّ تداخل العلوم وربط بعضها ببعض يوجب ضيقا في العلوم وكثرةً للخلاف، وهذا سبب مِن أسباب تأخُّر العلوم وركودها[٣٠].

[30] انظر"أليس الصبح بقريب" (ص ١٥٨).

٢-أنَّ العديد مِن الأصوليين ليست لهم مشاركةٌ وممارسةٌ لعلم الحديث فتقع لهم أوهـــام فيما ينسبونه إلى علماء الحديث كمسألة الرواية بالمعنـــى وغيرها ممَّـــا سيأتي التنبيه عليه، فدراسة هذه المسائل والموازنة بين آراء المحدِّثين والأصوليين فيهـــا تبيِّن هذه الأوهـــام وتكشف عنها.

٣-أنَّهم قد يصيبون فيما ينسبونه إلى أهل الحديث ولكنَّهـــم يخالفونهم فيما ذهبـــوا إليه، وهذه المسائل هي مِن صميم علم الحديث ومِن اختصاص المحدِّث، فكان ينبغي على غيره أن يأخذها مسلَّمة في علمه، كما يُفعل ذلك في سائر العلوم.
وسيأتي عقد مسألة في وجوب الرجوع إلى أهل الاختصاص مِن كلِّ فنّ.
ومِن أمثلة ذلك: اشتراط نفي الشذوذ والعلة القادحة لصحة الحديث، ومسألة زيادة الثقة وغيرها.

٤-أنّ علم الحديث علم تطبيقي يرجع في تحرير مسائله إلى تصرفات الأئمة النقاد والحفاظ المتقدِّمين فإنَّهم هم أهل الاصطلاح، وهذا ما أخلَّت به جُلُّ كتب الأصـــول بل كثير مِن كتب علوم الحديث المتأخِّرة، وتوسَّعوا في اعتبار ألوان الاحتمال.

ومن أمثلته: توسعهم في تصحيح أوجه الاختلاف على الراوي بحجة أنَّهمـــا واقعتان مستقلَّتان وحديثان متغايران، والتعامل مع مُعَنْعَنات المدلِّسين في " الصحيحين " كما يُتعامل معها خارجهما، وغير ذلك من المسائل التي يبحثها بعضهم بناء على ما يؤديه إليه نظره بعيدًا عن مراعاة صنيع الحفاظ المتقدِّمين.

٥-أنَّ العديد ممَّن صنَّف في " علوم الحديث " تأثَّر في دراسة جملة مِن هذه المسائـــل بآراء الأصوليين، وربَّما صنَّف في " أصول الحديث " مَن يغلب عليه الاشتغـــال بأصول الفقه، فتغلب عليه النزعة الأصولية ولا يحرِّر فيما يكتبه أقوال النقاد مِن أئمة الحديث، كما ذكر

ابن رجب الحنبلي[31] أنَّ الخطيب البغدادي[32] نقـــل في " الكفاية " في مسألة تعـــارض الوصل والإرسال أقوالا لا تُعرف عن أحدٍ مِن متقدِّمي الحفاظ وإنَّما أخذها من كتب المتكلِّمين،وأنَّه اختار في مسألة زيادة الثقة ما ذهب إليه المتكلمون وكثير من الفقهـــاء دون ما ذهب إليه الحفاظ المتقدِّمون[33].

وهذا أمر يستدعي دراسة هذه المسائل وتصفيتها مما علق بها مِن أقوال لا تُعرف عن أهل الاختصاص توقع أصحابها في التساهل في التصحيح والتحسين ومخالفة أحكام الجهابذة النقاد على الأحاديث.

٦- أنَّ كثيرًا ممَّن تعرَّض لهذه المسائل مِن الأصوليين مِن أصحاب المذاهب الأربعة جعلـــوا جُلَّ اهتمامهم ترجيح المنقول عن إمام المذهب، دون مراعاة المنقول عن سائر أئمـــة هذا الشأن والترجيح فيها بحسَب ما يؤيِّده الدليل والبرهان، وفرق بين تحقيق قول إمام المذهب وبين تحقيق المسألة نفسها بغض النظر عن القائل ما دام الرجوع في دراستها كـــان إلى أهل الاختصاص.

وسيأتي أثناء الدِّراسة ذكر أسباب أخرى ترتبط بإشكالية البحث وتبيِّن أهمية دراسة هذه المسائل وتحريرها.

---

[31] هوزين الدين أبو الفرج عبد الرحمان بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، مهر في فنون الحديث أسماء ورجالا وعللا وطرقا واطلاعا على معانيه، واشتغل في المذهب حتى أتقنه، وكان من الزهاد الورعين، صنف "جامع العلوم والحكم"،"الذيل على طبقات الحنابلة"وغيرهما،توفي سنة(٧٩٥هـــ). انظر"الـــدرر الكامنة" (١/٣٢١-٣٢٢)،"لحظ الألحاظ"(ص١٨٠-١٨٢).

[32] هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، رحل في طلب الحديث إلى الأقاليم وبرع وصنّف وجمع وسارت بتصانيفه الركبان وتقدم في عامة الفنون، قال ابن ماكولا: "كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظا وإتقانا وضبطا لحديث رسول الله ﷺ وتفننا في علله وأسانيده.."،صنف "تاريخ بغداد"، "الكفاية في علم الرواية" وغيرهما ، توفي سنة (٤٦٣هـــ).انظر السير ١٨/٢٧٠-٢٩٧، تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٥-١١٤٦.

[33] شرح العلل (١/٤٢٨).

الدراسات السابقة

وقفت على رسالة ماجستير في هذا الموضوع بعنوان:" القواعـــد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدِّثين وبعض الأصوليين وأثر ذلك في قبول الأحاديث وردِّها " للباحثة أميرة بنت علي الصاعدي.

ولست بصدد تعداد مزايا هذه الرسالة على وجه التفصيـــل فإنَّ فيهـــا جهدًا ظاهرًا، ولكن سأقتصر على ذكر بعض الملاحظات التي تدل على احتياج الموضوع إلى مزيد بحث وتحرير:

١-جاء في العنوان المثبت على الغلاف:" بين المحدِّثين وبعض الأصوليين "ولم تبيِّن الباحثة سبب اقتصارها على بعض الأصوليين فقط، ولا أوضحت ضابط هذا الانتقاء والاختيـــار لبعض الأصوليين دون بعض، وإن كان العنوان الوارد في المقدمة (ص: ٧):" بين المحدِّثين والأصوليين ".

٢-لم تتعرض لذكر أوجه تطرُّق الوهم في دراسة هذه المسائل المشتركة.

٣-خلا بحثها في الأكثر الأغلب مِن الرجوع إلى كتب النقاد الأوائل ككتب السؤالات والعلل وتواريخ رواة الحديث، وهذا الأمر في غاية الأهمية لاسيما في المسائل التي تأثر فيها كثير من المحدِّثين المتأخِّرين بآراء الأصوليين.

٤-عدم تدقيق النظر في دراسة بعض المسائل:

مثاله:

- عدم تحريرها مفهوم المرسل عند النقاد المتقدِّمين مِن أهل الحديث، حيث نسبت إلى جمهور المحدِّثين تبعا لما اصطلح عليه المتأخِّرون أنّ المرسل: ما رواه التابعي كبيرًا كان أو

صغيرًا عن النَّبي صلى الله عليه وسلم....[٣٤].

مع أنَّ مذهب الحفاظ المتقدِّمين إطلاق المرسل على المنقطع كما سيأتي بيانه في موضعه.

-نسبت إلى الإمام أحمد[٣٥] عدم قبول حديث المبتدع الداعية[٣٦] مع أنّ كلام الإمام أحمد في ذلك ورد بحسَب اختلاف الأحوال والأشخاص[٣٧].

-ذكرت ما حكاه ابن حبان من الاتفاق على قبـــول حديث غير الداعية[٣٨] و لم تتعقب حكاية هذا الاتفاق مع أنّ الخلاف في ذلك منقول عن جماعة من العلماء، والغريب أنَّها ذكرت هذا الخلاف قبل ذلك[٣٩].

٥-عدم استيعاب الأقوال الواردة في المسألة:

مثاله:

مذاهب العلماء في حجية المرسل[٤٠]، وأقوالهم في حكم الرواية بالمعنى[٤١]، ولو أنَّها نصَّت على وجود أقوال عديدة واقتصرت على أهمِّها لكان الأمر أخف.

---

34 انظر (ص ١٥١- ١٥٢) من رسالتها.

35 هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي الحافظ الحجة، قال الشافعي: "خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل". له "المسند "المشهور و"فضائل الصحابة" وغير ذلك وقد أفرد سيرته البيهقي وابن الجوزي وغيرهما. توفي سنة (٢٤١هـــ).انظر تاريخ بغداد ٤/٤١٢_٤٢٣، السير ١١/١٧٧_ ٣٥٨، تذكرة الحفاظ(٢/٤٣١_ ٤٣٢).

36 انظر (ص ٢٩٢).

37 انظر" المسودة " (ص ٢٦٤- ٢٦٥).

38 (ص ٢٩٢).

39 (ص ٢٩٠).

40 (ص ١٥٣- ١٥٧، ١٦١).

41 (ص ٤١١- ٤١٦).

٦-قد تعزو قولاً لبعض الأصوليين ولكنَّها لا توثِّق هذا القول من كتب الأصول بل من كتب علوم الحديث، وقد تكون مصنَّفات أولئك الأصوليين مطبوعة متداولة وتعزو إليها بالواسطة[٤٢].

ومن الملاحظات الجانبية على الرسالة:

٧-عدم ترتيب أسماء العلماء بحسَب وفياتهم، وقد يكون بين وفاتهم فارق زمني كبير كقولها: " الزركشي[٤٣] والآمدي[٤٤] وابن السبكي[٤٥] والغزالي[٤٦] وابن الحاجب[٤٧] "[٤٨]،

---

[42] انظر مثلا: (ص ٧٠، ١٤٠، ١٤٨، ٢١٨، ٢٧٣، ٢٩١، ٣٥٠).

[43] هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر التركي الأصل المصري الزركشي الشافعي،كان فقيها أصوليا أديبا فاضلا في جميع ذلك، وله تصانيف مفيدة منها : "البحر المحيط"، "النكت على ابن الصلاح" توفي بمصر في رجب سنة (٧٩٤هـ).انظر: "طبقات الشافعية"لابن قاضي شهبة٣/١٦٧-١٦٨، "الدرر الكامنة" ٥/١٣٣-١٣٥، "شذرات الذهب ٦/٣٣٥.

[44] هو أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الآمدي تفقه على مذهب أحمد ثم صار شافعيا واشتغل بعلم الخلاف وتفنن في الأصول وعلم النظر، وتوغل في دراسة الفلسفة فتناولته ألسنة الناس بسبب ذلك واتخذها بعضهم ذريعة للنيل منه ودافعه الحسد، ورمي بأشياء أغلبها لايصح كما قال ابن كثير،من مؤلفاته"الإحكام في أصول الأحكام"،"أبكار الأفكار"وتوفي سنة(٦٣١هـ).انظر"البداية والنهاية"(١٣/١٤٠-١٤٠)،"لسان الميزان" (٣/١٣٤) مقدمة عبد الرزاق عفيفي لتحقيق"الإحكام"(ص:و-ح).

[45] هو تاج الدين أبونصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي أمعن في طلب الحديث وملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية حتى مهر فيها وهو شاب، وتولى القضاء مرارا وحصل له بسبب ذلك محن شديدة، صنف"جمع الجوامع" في الأصول و"طبقات الشافعية الكبرى"وغيرهما، توفي سنة(٧٧١هـ).انظر"الدرر الكامنة"(٢/٤٢٥-٤٢٨)،"البدر الطالع"(١/٢٨٣).

[46] هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي، لازم إمام الحرمين، وجدَّ واجتهد حتى برع في المذهب والخلاف والجدل والأصلين وغير ذلك، وكان شديد الذكاء قوي الحافظة مناظرا مِحْجاجاً، أخذت عليه أمور في بعض مصنفاته، ألف "الوسيط" و"المستصفى" وغيرهما، توفي سنة (٥٠٥هـ)انظر"المنتخب من السياق" للصريفيني(ص٧٣ـ٧٤)،السير(١٩/ ٣٢٢-٣٤٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٦/١٩١-٣٨٩).

فقدِّمت الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في الذكر على الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) والآمدي (ت:٦٣١هـ) بل جميع هؤلاء المذكورين متقدمون في الوفاة على الزركشي[٤٩].

٨-عدم ترتيب المصادر المثبتة في الهامش بحسَب الترتيب الزمني للوفيات في الغالب من غير أن يكون لذلك مَزِيَّة تقتضيه.

وذلك كتقديمها العزو إلى " شروط الأئمة الخمسة " للحازمي[٥٠] (ت: ٥٨٤هـ) على العزو إلى " الرسالة " للشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، و"العدة" لأبي يعلى[٥١] (ت: ٤٥٨هـ)، " التمهيد" لابن عبد البر[٥٢] (ت: ٤٦٣هـ)[٥٣].

٩-أوهام في التعريف ببعض الأعلام حيث يشتبه عليها المترجَم بغيره:

مثاله: ذكرت الإسماعيلي ضمن من جمع بين الفقه والحديث، ثم عرَّفته بأنَّه أبـــو بكر

---

[47] هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المصري المالكي المعروف بابن الحاجب، كان من أذكياء العالم رأسا في العربية وعلم النظر متبحرا في عدة علوم مع الورع والتواضع واطراح التكلف،صنف مختصرا في كل من الفقه والأصـــول والنحو والصـــرف،توفي سنة(٦٤٦هـــ).انظـــر"وفيات الأعيـــان"(٣/٢٤٨-٢٥٠)، "السير" (٢٣/٢٦٤-٢٦٦).

[48] (ص ١٩٤).

[49] وانظر مثلا (ص ١٤٤، ٢٦١، ٢٩١، ٣١٣، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٤).

[50] هو أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمَذاني كان من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله وفقه معانيه مع زهد وتعبد، صنَّف"الناسخ والمنسوخ"،"شروط الأئمة الخمسة" وغيرهما،توفي سنة (٥٨٤هـــ).انظر"تذكرة الحفاظ"(٤/١٣٦٣-١٣٦٥)،"السير"(٢١/١٦٧-١٧٢).

[51] هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد البغدادي الحنبلي ابن الفراء، أفتى ودرّس وانتهت إليه الإمامة في الفقه، وكان عالم العراق في زمانه مع التعفف والورع. له كتاب "أحكام القرآن" و"العدة في أصول الفقه" وغيرهما، توفي سنة (٤٥٨هـــ).انظر تاريخ بغداد ٢/٢٥٦، السير ١٨/٨٩-٩٢، البداية والنهاية ١٢/٩٤_٩٥.

[52] هو أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي إمام عصره وواحد دهره، دأب في طلب العلم وافتنَّ فيه، وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصره بالفقه ومعاني الحديث له بسطة كبيرة في علم النسب والخبر، صنف "التمهيد" و"الاستذكار" و"الاستيعاب" وغيرها، توفي سنة (٤٦٣هـــ).انظر الصلة لابن بشكوال ٣/٩٧٣-٩٧٤، بغية الملتمس للضبي ٢/٦٥٩-٦٦١،السير١٨/١٥٣_١٦٣.

[53] (ص ٧٣)، وانظر مثلا (٧٧، ٨٧، ٨٨، ٩٥، ١١٥، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٧، ٢٢٧- ٢٢٨، ٣١٣، ٣٢٩).

محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري[٥٤]، وهذا حافظ من أركان الحديث لكنه لم يوصف بالاشتغال بالفقه، والصواب أنَّه أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت: ٣٧١ هـ)، قال عنه الحاكم[٥٥]:

" كان الإسماعيلي واحد عصره وشيخ المحدِّثين والفقهاء "، وقال الذهبي:" كبير الشافعية بناحيته "[٥٦].

وذكروا الأصمَّ ضمن من أنكر حجية خبر الواحد فعرَّفَتْه بأنه المحدِّث المُسنِد أبوالعباس محمد بن يعقوب الأصم[٥٧]، والصواب أنه أبو بكر الأصم شيخ المعتزلة[٥٨] .

وهناك مواضع أخرى مِن هذا القبيل[٥٩].

١٠-خلطت بين ذكر الأقوال في المسألة وبين سرد الأدلة، وكان الأولى الفصل بينهما فتبدأ بذكر الأقوال أولاً حتى يتصورها القارئ ثم تعقبها بذكر أدلة كلِّ قولٍ مع المناقشة.

والله تعالى أعلم وجزاها خيرًا على ما بذلت مِن جهد.

---

54 انظر (ص ١٤١).

55 هوأبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدوية الحاكم النّيسابوري، كان إماما ناقدا ثقة جليلا وهو صاحب"المستدرك على الصّحيحين" و"معرفة علوم الحديث" وغيرهما، توفي سنة(٤٠٥هـ). انظر: "الأنساب" للسمعاني١/٤٣٢-٤٣٣، "السير" ١٧/١٦٢-١٧٧، "التّنكيل" للمعلمي١/٤٥٥-٤٥٩.

56 تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٧، ٩٤٨)، وقد تقدمت ترجمته ص: هـ.

57 (ص٨٨).

58 انظر"السير"(٩/٤٠٢).

59 انظر (ص ٧٠، ١٧٢، ١٨٦، ١٩١، ٢٥٨، ٢٩٠).

منهجية البحث

يمكن إجمال المنهجية التي اتبعتها في هذا البحث في النقاط التالية:

١-مدخل للموضوع بيَّنت فيه ارتباط العلوم ببعضها وتكاملَها واحتياجَ بعضها إلى بعض لأنَّها تصبـــو إلى هدف واحد وهو فقه نصوص الكتاب والسنة وبيانُ صلاحيـــة الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان.

٢-بيان أنَّ العلوم الشرعية قبل تدوينها كانت معلومة عند السلف، يطبقونهـــا على أعيان المسائل وإن لم يصرِّحوا بكثير مِن قواعدها ومصطلحاتها.

٣-بيان أنَّ ثمة مسائل تطرق إليها العلماء بعد تدوين العلوم في عدة فنون، وإن كانت ألصقَ ببعضها دون بعض، وأنَّ ذلك كان أحد الأسباب التي أوجدت آراء للعديد من الأصوليين في كتب مصطلح الحديث، لاسيما وأنَّ جماعة ممَّن صنفوا فيها غلبت عليهم النزعة الأصولية دون الحديثية، ثم استمر الأمر على ذلك في كتب غالب المتأخرين لِمَـــا اعتادوا عليه من النقل عن السابق حتى في الأمثلة.

٤-جمع المسائل التي اشتركت في ذكرها ودراستها كتب أصول الفقه وأصول الحديث.

٥-تحرير مذاهب الأصوليين في هذه المسائل.

٦-تحرير مذاهب المحدِّثين في هذه المسائل.

٧-بيان صنيع المتقدِّمين وتصرفاتهم فيها بقدر السَّعة والإمكان، وذلك بالرجوع إلى كتبهم أو كتب تلامذتهم ومن نقل عنهم ككتب العلل والسؤالات والتواريخ والجرح والتعديل وإيضاح ما يمكن أن يستخلص من خلال أقوالهم وأحكامهم فيها ومدى تطابق ذلك مع ما هو مقرر في كتب أصول الحديث وأصول الفقه.

٨-الأوهام التي وقع فيها من تعرض لهذه المسائل وسبب دخول الوهم عليهم ومَكْمَنُه.

٩-بيان الراجح في تلك المسائل بحسَب ما ظهر للباحث من خلال أدلة كل فريق.

١٠- نسبة الآيات المذكورة في البحث إلى مواضعها بذكر اسم السورة و رقم الآية.

١١- تخريج الأحاديث و الآثار من مصادرها مع بيان درجتها مستضيئا في ذلك بأحكام أهل العلم.

١٢-توثيق النقول عن أهل العلم من مصادرها الأصلية والتبعية بحسب القدرة و الإمكان.

١٣- ترجمت للأعلام المذكورين في البحث ما عدا الصحابة لعدالتهم، والمعاصِرين الذين هم على قيد الحياة.

١٤-ختمت البحث بالنتائج التي توصلت إليها والتوصيات التي يمكن اقتراحها على الباحثين.

١٥-الفهارس الفنية : وتتمثَّل في:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث و الآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

الخطة الإجمالية للبحث

قسمت البحث إلى مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة:

الباب الأول: تقسيمات الحديث

الفصل الأول: تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا.

المبحث الأول: التواتر والآحاد.

المبحث الثاني: حجية خبر الواحد.

المبحث الثالث: خبر الواحد بين إفادة الظن واليقين.

الفصل الثاني: تقسيم الحديث باعتبار الصراحة وعدمها (مالَهُ حكم الرفع).

المبحث الأول: قول الصحابي:" أُمرنا ونُهينا ".

المبحث الثاني: قول الصحابي:" من السنة كذا ".

المبحث الثالث: قول الصحابي:" كنَّا نقول كذا، كنَّا نفعل كذا ".

الباب الثاني: الإرسال والتدليس.

الفصل الأول: الإرسال.

المبحث الأول: مفهوم المرسل.

المبحث الثاني: حجية المرسل.

المبحث الثالث: مرسل الصحابي.

الفصل الثاني: التدليس.

المبحث الأول: مفهوم التدليس.

المبحث الثاني: حكم رواية المدلِّس.

المبحث الثالث: الإرسال الخفي وعلاقته بالتدليس.

الباب الثالث: الجرح والتعديل.

الفصل الأول: الجرح والتعديل.

المبحث الأول: تعارض الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: اشتراط العدد في المعدِّل.

المبحث الثالث: رواية الثقة عن غيره وعمل الراوي بروايته هل هو اعتداد بهما؟

الفصل الثاني: النقد.

المبحث الأول: الشذوذ وزيادة الثقة.

المبحث الثاني: إنكار الأصل لرواية الفرع.

المبحث الثالث: حكم رواية المجهول.

الباب الرابع: طرق التحمل وصفة الرواية.

الفصل الأول: طرق التحمل.

المبحث الأول: الإجازة والمناولة.

المبحث الثاني: الإعلام والوصية.

المبحث الثالث: الكتابة.

المبحث الرابع: الوجادة.

الفصل الثاني: صفة الرواية.

المبحث الأول: اشتراط البلوغ في الرواية.

المبحث الثاني: حكم الرواية بالمعنى.

المبحث الثالث: حكم رواية المبتدع.

المبحث الرابع: حكم رواية مرتكب المُحَرَّم تأويلا.

الباب الخامس: التعارض والترجيح.

الفصل الأول: التعارض.

المبحث الأول: بيان حقيقة التعارض.

المبحث الثاني: ما يثبت فيه التعارض.

المبحث الثالث: طرق دفع التعارض.

الفصل الثاني: الترجيح.

المبحث الأول: مشروعية الترجيح.

المبحث الثاني: مُرجِّحات السند.

المبحث الثالث: مُرجِّحات المتن.

لقد بعث الله تعالى نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم وقد عمَّ النَاسَ الوثنيةُ والشركُ، ومقت الله تعالى أهل الأرض عربهم وعجمهم إلاَّ بقايا مِن أهل الكتاب تمسكوا بدينهم الصحيح من غير تبديل ولا تحريف، فأرسل محمدًا صلى الله عليه وسلم بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأُمَّة، وتركنا على المَحجَّة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلاَّ هالك.

وقد كانت فتاويه صلى الله عليه وسلم جوامع الكلمَ مشتملة على فصل الخطاب[1] قاطعة لكل نزاع كما قال الله تعـــــالى: **{فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ والرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنَ تَأويلاً}**[2].

ثم أجاب النَّبي صلى الله عليه وسلم نداء ربِّه والتحق بالرفيق الأعلى، و لم يورِّث دينارا ولا درهما ولكن ورّث العلم الذي من أخذ به فقد أخذ بحظٍ وافر، فلا جَرَم أن كـــــان للفقهاء والعلماء مترلةٌ عظيمة ودرجةٌ رفيعة، إذ خصَّهم الله تعالى بهذا الإرث الجليل، ومَنَّ عليهم باستنباط الأحكام، فكانت حاجة الناس إليهم أعظمَ من حاجتهم إلى الطعام والشراب[3].

ولا يُستغرب ذلك ممَّن نذر نفسه للدفاع عن حياض الدِّين الحنيف والذبِّ عن الشريعـــة الغرَّاء وتنقيتها من الدخيل، ودعوة الناس إلى التمسك بالأصيل، وهكذا كل عصر لا يخلو من قائم لله بالحجة، يدعو من ضلَّ إلى الهدى وينفي عن كتاب الله تعالى تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وقد حاز قصَب السَّبق في ذلك بعد النبيِّ- صلى الله عليه وسلم- عصابة الإيمان وجند الرحمان أصحابه الكرام رضي الله عنهم، أصدق الأُمَّة إيمانا وأعمقها علما وأقلُّها تكلُّفـــا وأحسنها بيانا، فكان فيهم عدد وفير حُفظت عنهم الفتوى وبيَّنوا للناس أحكام النوازل،

---

[1] اعلام الموقعين لابن القيِّم (٣٨/١).

[2] النساء الآية (٥٨).

[3] أعلام الموقعين (٣٦/١).

ومثّلوا الوقائع بنظائرها وشبّهوها بأمثالها، وردوا بعضها إلى بعض في أحكامها وفتحـــوا للعلماء باب الاجتهاد ونهجوا لهم نهجه وبيّنوا لهم طريقه[1].

وقد انتشروا في بلاد الإسلام ونشروا العلم في بقاعٍ شتى كالبصرة والكوفة والشام وغيرها، فنهل التابعون من علومهم وأفادوا من فهومهم وساروا على نهجهم في معرفة أحكام النوازل بالرجوع إلى الكتاب والسنة، فإن عَدِموا ذلك رجعوا إلى اجتهادات الصحابة، فإن لم يجدوا اجتهدوا رأيهم[2].

وقد كان الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعون لخلوص عقيدتهم وعُمق علمهم وقوة حفظهم وصفاء قريحتهم ودقة فهمهم وقرب عهدهم بالنَّبي – صلى الله عليه وسلم – وغير ذلك من المزايا والخصائص التي اختصوا بها مستغنين عن تدوين الشرائع والأحكـــام فقد كانوا يفقهون الشريعة مِن غير حاجة إلى الترتيبات الاصطلاحية التي تقرِّب المعـــاني وتضبطها وإن كانت مستقِرَّةً في أذهانهم لهم فيها مَلَكة، وقد يشيرون إلى شيء مِن ذلك اعتبره مَن بعدهم أصلاً لذلك العلم.

وقد بيَّن ابن حزم[3] أنَّ العلوم كانت سليقة عند السلف كالنحو والفقه وغيره، ثم وضع العلماءُ بعد ذلك ضوابطها، وهذا منهم حَسَنٌ موجِب لهم أجرًا[4].

وقال الجويني[5]:" رأينا كتب السلف مِن التابعين وتابعي التابعين وغيرهم فما رأينـــاهم

---

[1] المصدر السابق (٣٩/١).

[2] تاريخ الفقه الإسلامي لعمر الأشقر (ص ٧٤، ٨٤).

[3] هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الفارسي الأصل الأموي القرطبي الظاهري، كان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، وكان شافعيا ثم صار ظاهريا ونفى القياس وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية، وكان فيه دين =وتورع وتحرٍّ للصدق، وقد امتُحِن وشُرِّد عن وطنه لاستخفافه بالكبار ووقوعه في أئمة الاجتهاد، توفي سنة (٤٥٦هـــ) انظر"السير" للذهبي(١٨٤/١٨-٢١٢)،"تذكرة الحُفَّاظ"للذهبي(١١٤٦/٣-١١٥٤).

[4] التقريب لحد المنطق لابن حزم (ص ٣١٢- ٣١٣).

[5] هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي، أحكم العربية وما يتعلق بها من علوم الأدب واجتهد في المذهب والخلاف والأصولين وغيرها، شاع ذكره واشتهر في صباه، صنَّف "النهاية" في الفـــقه

صنَّفوا فيه "[1]، يعني علم أصول الفقه.

وقال ابن تيمية:" الكلام في أصول الفقه وتقسيمها إلى: الكتاب والسنة والإجماع واجتهاد الرأي، والكلام في وجه دلالة الأدلة الشرعية على الأحكام: أمرٌ معروف من زمن أصحاب محمَّد – صلى الله عليه وسلم – والتابعين لهم بإحسان، ومَن بعدهم مِن أئمة المسلمين، وهم كانوا أقعد بهذا الفن وغيره مِن فنون العلم الدِّينيَّة ممَّن بعدهم، وقد كتب عمر بن الخطَّاب – رضي الله عنه – إلى شريح: اقض بما في كتاب الله فإن لم يكن فبما في سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فإن لم يكن فبما اجتمع عليه الناس، وفي لفظ: فبما قضى به الصالحون، فإن لم تجد فإن شئت أن تجتهد رأيك، وكذلك قال ابن مسعود وابن عباس "[2].

وقال ابن خلدون[3]:" حين كان الكلام مَلَكةً لأهله لم تكن هذه (يقصد النحو والتصريف والبيان) علومًا ولا قوانين، و لم يكن الفقه حينئذٍ يحتاج إليها لأنَّه جِبلَّة ومَلَكة فلمَّا فسدت المَلَكة في لسان العرب قيَّدها الجهابذة المتبحرون لذلك، بنقل صحيح ومقاييس مستنبطة صحيحة، وصارت علوما يَحتاج إليها الفقيه في معرفة أحكام الله تعالى "[4].

وقد وجد مع ذلك عند السلف جملة سَنِيَّة وإرشادات خَفِيَّة في بعض العلوم كأصول الفقه[5]

و"البرهان" في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة (٤٧٨هـ) انظر"المنتخب من السياق"لإبراهيم الصريفيني(ص٣٣٠-٣٣١)،"طبقات الشافعية الكبرى"لابن السبكي(٥/١٦٥-٢٢٢).

[1] البحر المحيط للزركشي (١/ ١٠).

[2] مجموع الفتاوى (٢٠/٤٠١)، وانظر"أخبار القضاة" لوكيع (ص٣٥٧-٣٥٨).

[3] هو عبد الرحمان بن محمد الحضرمي المالكي المعروف بابن خلدون برع في العلوم وتقدَّم في الفنون ومهر في الأدب والكتابة وهو"مفخرة من مفاخر التُّخوم المغربية" كما قال لسان الدِّين ابن الخطيب، صنف التاريخ المشهور المسمى بـ"ديوان العرب" أبان فيه عن براعته، وتولى القضاء مرارا، توفي سنة(٨٠٨هـ).انظر"الإحاطة"لابن الخطيب (٣/٤٩٧-٥١٦)،"إنباء الغمر لابن حجر(٥/٣٢٧-٣٣٢)،"رفع الإصر"له(١/٢٣٣-٢٣٧).

[4] المقدمة (ص ٥٠٦)، أبجد العلوم لصديق حسن خان (٢/٧٥).

[5] البحر المحيط(١/٦، ١٠)

قال الطاهر بن عاشور[1]:"وقد جاء في كتب السلف من ضروب الجدل الفقهي ما هو من قواعد الأصول لكنَّه عريٌّ عن الألقاب العلمية"[2]

ولما انتشر الإسلام في الأمصار وتفرَّقت الصحابة في الأقطار، وشرعت الفتنة تعلن قرنها وترفع رايتها وظهر الاختلاف، أخذوا في تدوين العلوم كالحديث والفقه وعلوم القـــرآن، واشتغلوا " بتمهيد القواعد والأصول وترتيب الأبواب والفصول، وتكثير المسائل بأدلَّتـــها وإيراد الشُّبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات، وتبيين المذاهب والاختلافـــات وكان ذلك مصلحة عظيمة وفكرة في الصواب مستقيمة "[3].

قال الذهبي عن أوائل العصر العبَّاسي:" وشرع الكبار في تدوين السُّنن وتأليف الفروع، وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد[4] وكثرت التصانيف وألِّفوا في اللُّغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودُوِّنت الكتب واتَّكلوا عليها، وإنَّما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم – رضي الله عنهم – "[5].

وقال عبد الوهاب أبو سليمان:" وفي هذه الفترة بدأت تتحدَّد مدلولات العلوم الإسلامية وتستقلُّ بالتأليف، فعلم العقيدة والتفسير والحديث والفقه أصبح لكل منها مدلول خاص

---

[1] هو محمد الطاهربن محمد بن محمد الطاهرابن عاشور حصل على شهادة التطويع من جامع الزيتونة وأخذ إجازات عليا من مشايخه وتولى التدريس بجامع الزيتونة وغيره ومارس وظائف شرعية كالقضاء ثم الإفتاء وانتخب عضوا في "مجمع اللغة العربية" بالقاهرة ودمشق، من أبرز مؤلفاته "التحرير والتنوير" في التفسير و"مقاصد الشريعة" توفي سنة(١٣٩٤هـــ). أفرد له ترجمة محمد الحبيب ابن الخوجة في كتابه"شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر ابن عاشور".

[2] "أليس الصبح بقريب" (ص ١٨٠) وانظر"مناهج البحث عند مفكري الإسلام" لعلي سامي النشار(ص ٥٨-٥٩).

[3] أبجد العلوم (١/١٧٧- ١٧٨).

[4] هو الخليفة أبو جعفر هارون بن المهدي محمد الهاشمي العباسي، كان من أنبل الخلفاء ذا شجاعة ورأي حصيف، يحج ويغزو في سبيل الله، مع السخاء والتأثر لكلمات الوعاظ على هنات فيه يُرجى له فيها العفو والمغفرة، مات ســـنة (١٩٣هـــ) .انظر"تاريخ بغداد"(١٤/٥-١٣)، "السير" (٩/٢٨٦-٢٩٥).

[5] تذكرة الحُفَّاظ (١/١٦٠).

وموضوعات مميَّزة عكس ما كان قبل ذلك...وهكذا اتخذ كل علم كيانا مستقلا ومدلولاً متميِّزًا "[1].

وكان الغرض مِن تدوين هذه العلوم ضبطَها وتحصيلَ المَلَكة فيها.

قال الطاهر بن عاشور:" العلوم ما دُوِّنت إلاَّ لترقية الأفكار وصقل مَرائي العقول، وبمقدار ما يفيده العلم مِن ذلك ينبغي أن يزاد في اعتباره، فما القصد مِن كلِّ علم إلاَّ إيجاد المَلَكة التي استخدم لإصلاحها، ونعني بالمَلَكة أن يصير العمل بتعليمات العلم كـــسجِيَّة للمُتعلِّم لا يحتاج معها إلى مشايعة القواعد إيَّاه "[2].

ترابط العلوم والعلاقة بينها:

لا شكَّ أنَّ الشريعة وَحدة متكاملة تتفرَّعُ عنها جميع العلوم الأصلية والخادمة، وهذا يؤكِّدُ لنا ارتباط العلوم فيما بينها ويستدعي مِن الباحثين إدراك فقه العلاقة بين العلوم المختلفة.

وإليك أمثلة تبيِّنُ ذلك:

١-تكلَّم علماء الأصول عن استمداد أصول الفقه: مِن أصول الدِّين والعـــربية وتَصَوُّرِ أحكام التكليف.

وقد بيَّنوا وجه العلاقة بين أصول الفقه وبين هذه العلوم[3].

٢-ذكروا أنَّ مِن شروط المجتهد معرفتَه بعلم العربية وتمييز الصحيح مِن الضعيـــف مِـــن الأخبار وأصول الفقه[4].

٣-مِن شروط المفسِّر معرفته باللغة العربية.

---

[1] الفكر الأصولي (ص ٥٨- ٥٩).

[2] أليس الصبح بقريب (ص ١٥٧).

[3] انظر" البرهان " (١/٧٧-٧٨)، الإحكام للآمدي (١/٧- ٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١/١٧- ١٨).

[4] انظر" شرح اللمع " (٢/١٠٣٣- ١٠٣٥)، المستصفى (٢/٣٨٦- ٣٨٨)، الإبهاج (٣/١٨٧٦- ١٨٧٩)، البحر المحيط (٦/١٩٩- ٢٠٣).

قال أبو حيَّان الأندلسي[1]:" فلنذكر مـــا يحتاج إليه علم التفسير مِن العلوم " ثم ذكر علم اللغة اسمًا وفعلاً وحرفًا وعلم النحو وعلم البيان والبديع وعلم الحديث وغير ذلك[2].

وقال الزَّرْكَشي:" كتاب الله بحره عميق وفهمه دقيق لا يصل إلى فهمه إلاَّ مَـــن تبحَّر في العلوم "[3].

ولهذا جعلوا مِن أسباب ركود علم التفسير: الضعف في اللغة والبلاغة وعلوم أخرى يُظَنُّ أنَّها بعيدة عن القرآن وهي ضرورية[4].

٤-ذكروا أنَّ على طالب الحديث أن يتعلَّم النحو واللغة كي يتقي مَعَرَّة اللَّحْن والتحريف حتى قال شعبة بن الحجاج[5]:" من طلب الحديث فلم يُبصر العربية، فمَثَلُه مثَلُ رجل عليـــه برنُس وليس له رأس "[6].

قال ابن الصلاح[7]:" فحقّ على طالب الحديث أن يتعلَّمَ مِن النحو واللغة ما يتخلَّص به مِن شَيْنِ اللَّحن والتحريف ومَعَرَّتهما"[1].

---

[1] هو أثير الدِّين أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي النَّفزي نحويُّ عصره ولغويه، وكان بارعا في التفسير والحديث والأدب والتاريخ وغيرها من العلوم من مصنفاته"البحر المحيط"في التفسير توفي سنة(٧٤٥هـــ). انظر"الدرر الكامنة"(٤/٣٠٢-٣١٠)، "بغية الوعاة" للسيوطي(١/٢٨٣).

[2] البحر المحيط (١/١٠٥- ١٠٩).

[3] البرهان (٢/١٥٣)، وانظر(١/٢٩٧، ٣١١)، (٦١٢، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٣)، (٤/١٧٥) منه، الإتقان للسيوطي (٢/٤٦٧)، مباحث في علوم القرآن لمناع القَطَّان (ص ٣٠١- ٣٠٣).

[4] انظر" أليس الصبح بقريب " للطاهر بن عاشور (ص ١٦٧- ١٦٩).

[5] هو أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي مولاهم الواسطي ثم البصري لقَّبَه الثوري بأمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتَّش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السنة، وكان عابدا ورِعا رقيق القلب،توفي سنة(١٦٠هـــ).انظر"تقدمة المعرفة"لابن أبي حاتم(ص١٢٦-١٧٦)،"تذكرة الحُفَّاظ"(١/١٩٣-١٩٧)،"تقريب التهذيب"(١/٣٥١).

[6] انظر" الجامع " للخطيب (٢/١٣).

[7] هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الكردي الشَّهرزوري المعروف بابن الصلاح برَّز في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وكانت له مشاركة في فنون عديدة مع الورع ووفرة العقل وحسن السَّمت، من أحسن مصنّفاته"معرفة أنواع علم الحديث" المعروف بـــ"مقدمة ابن الصلاح" و"شرح الوسيط" في الفقه الشافعي توفي سنة(٦٤٣هـــ)بدمشق. انظر"وفيات الأعيان" لابن خلِّكان(٣/٢٤٣-٢٤٥)، "طبقات الشافعية الكبرى"(٨/٣٢٦-٣٣٦)،"العنوان الصحيح للكتاب"لحاتم العوني(ص٨٣-٨٧).

٥-ومِن هذا القبيل احتياج الفقيه إلى معرفة الحديث واللغة وأصول الفقه، فإنَّ ضعفه فيها يورث قصورًا عند الاستنباط[٢]، ولهذا كثر النكير على الفقهـــاء في استدلالهـــم بأحاديث ضعيفة واهية وبناء الأحكام عليها.

قال أبو شامة المقدسي[٣] مبيِّنا المؤاخذات على الفقهاء الشافعية المتأخرين:" ما يفعلونه في الأحاديث النبوية والآثار المروية مِن كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على ما يذهبون إليه نُصرةً لقولهم، ومِن تغيير لفظ ما صحَّ منها والزيادة فيه والنقص منه لقلَّة خبرتهم بذلك وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد "[٤].

وقال الطاهر بن عاشور:" شاع بين الفقهاء الاستدلال بأحاديث ضعيفة حتى ضرب المثل بأحاديثهم "[٥].

فارتباط العلوم ببعضها واحتياج المتخصِّص في علم ما إلى غيره من العلوم أمر ظاهر الأهمية حتى قال ابن حزم إنكارًا على مَن اقتصر على علم واحد:" ...أوشك أن يكون ضُحْكَةً، وكان ما خفي عليه مِن علمه الذي اقتصر عليه أكثرَ ممَّا أدرك منه لتعلُّق العلوم بعضها ببعض كما ذكرنا، وأنَّها دَرَج بعضها إلى بعض كما وصفنا "[٦].

وقال أيضا:"فالعلوم كلُّها متعلقٌ بعضها ببعض كما بيَّنا قبل، محتاج بعضها إلى بعض"[٧]

---

[1] علوم الحديث (ص ٢١٧- ٢١٨)، وانظر" فتح المغيث " (١٤٣/٣- ١٥١).

[2] انظر" أليس الصبح بقريب " ص ١٧٨).

[3] هو أبو القاسم عبدالرحمان بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي الشافعي عرف بأبي شامة لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر، كان إماما في عدة فنون كعلوم القرآن والحديث والفقه والعربية وأيام الناس ومعرفة الرجـــال، و تصانيفه كثيرة =مفيدة منها"الروضتين في أخبار الدولتين" ،"المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز"، توفي سنة(٦٦٥هـــ).ترجم لنفسه في كتابه"الذيل على الروضتين"(ص٣٧-٤٥) وانظر"تذكرة الحُفَّاظ" (١٤٦٠/٤-١٤٦١)،"البداية والنهاية" (٢٥٠/١٣-٢٥١).

[4] خطبة الكتاب المؤمَّل للردِّ إلى الأمر الأوَّل لأبي شامة (ص ١١٩).

[5] أليس الصبح بقريب (ص ١٧٨)، وانظر" رسالة البيهقي إلى أبي محمد الجويني" (46-67).

[6] مراتب العلوم لابن حزم – ضمن رسائل ابن حزم (٧٧/٤) .

[7] المصدر السابق(٩٠/٤) وانظر(٨١/٤، ٨٣، ٨٦-٨٧) منه.

ويؤكد هذا أنَّه قد يتناظر فقيهان في مسألة فقهية ينبني الخلاف فيها على أصل من أصول الفقه أو إلى تجاذب حديث بين القبول والرد أو إلى مسألة لغوية فيُنقل البحث إلى ذلك الأصل الذي يندرج تحت علم آخر، فمن لم تكن له به معرفة انقطع وظهر عليه خصمه وعُدَّ هذا من ضعفه في التحصيل العلمي.

ولكن هذا الارتباط بين العلوم له ناحيتان:

الأولى: احتياج بعضها إلى بعض، ولكن كُلُّ علم تدرس مسائله على حدة، وهو المراد بكلام ابن حزم السابق.

الثانية: تداخل المسائل وإيرادها في عدَّة علوم مع كونها تختص ببعضها دون بعض.

وهذا قد يُحتاج إليه لانبناء مسألة من المسائل عليه فتؤخذ مسلَّمةً في هذا العلم ثم يُطلب التفصيل فيها والتدليل عليها في مظانَّها.

قال الغزالي:" ما مِن علم مِن العلوم الجزئية إلاَّ وله مَبادٍ تؤخذ مسلَّمة بالتقليد في ذلك العلم، ويطلب برهان ثبوتها في علم آخر "[1].

ولكن قد يتسبَّبُ هذا التداخل في كثيرٍ مِن الأحيان في تشتيت المقاصد مِن مسائل العلـــوم أو الدخولِ في تفريعات دقيقة يصعب فهمُها على الطالب، وهذا يؤدي إلى تأخر العلـــوم وركودها بسبب هذا الخلط الذي يترتب عليه سوء طريقة التعليم، وتشتيت ذهن الطالب.

هذا لو دُرِست تلك المسائل في غير مظانَّها على وجهها أمَّا لو اختلفت فيهـــــا الآراء فسيكون الاضطراب في ذهن الطالب أكثر لأنَّها مسائل واحدة ولكن اختلفت فيهـــــــا الاختيارات والترجيحات بحسَب كل علم، فيدرس في هذا العلم مثلا أنَّ زيادة الثقة مقبولة مطلقا، ويدرس في علم آخر أنَّ قبولها ورَدَّها بحسَب القرائن فيختلط عليه الأمـــر إذا أراد الحكم على زيادة ثقة وردت في حديث هل يقبلها مطلقا بناء على ما أخذه في العلم الأول أم يبحث عن القرائن المحتفة بها بناء على ما أخذه في العلم الآخر؟

---

[1] المستصفى (٣٨/١)، وانظر"الهول المعجب في القول بالموجب"للصفدي(ص٦٢).

قال الطاهر بن عاشور وهو يُعَدِّد أسباب تأخُّر العلوم:" تداخل العلوم وربط بعضـــها ببعض، وخصوصًا علم الكلام والحكمة الذي أدمجوه بكل علم، فأوجب ذلك ضِيقًـــا في العلوم وكثرةً للخلاف، ولذلك تراهم في المنطق مثلا يختلفون في لزوم النتيجة للمقدِّمات هل هو عقلي أو عادي، ويختلفون اختلافا طويلاً أساسه المراعاة لاصطلاح فِرَق المُتكلِّمين"[1].

وقال أيضًا:" فمن الواجب ترك التطويلات في التآليف التي كان يسلكها المتوسِّطون مِن العلماء بزياداتٍ خارجةٍ عن الموضوع، وتخليطِ العلوم، يكون التلميذ يقرأ الكتـــاب في مبادئ النحو مثلاً فلا يلبث أن يجد نفسه في نوادر ذلك العلم..."[2].

[1] أليس الصبح بقريب (ص ١٥٨).

[2] المصدر السابق (ص ١٥٢).

أسباب وقوع المسائل المشتركة بين العلوم:

لاشكَّ أنَّ اشتراك العلوم في إيراد مسائلَ معيَّنةٍ له أسباب اقتضت وقوعه، وبالنظر والتأمُّل يُمكن رَدُّ ذلك إلى الأسباب التالية:

١-أن يغلب على المؤلِّف اشتغاله بعِلم مِن العلوم فيدرج مسائله في علوم أخرى لأنَّ حُبَّ صناعته مَلَك عليه قَلمَه وتفكيره فحمله على إقحامها في غيره من العلوم لأدنى مناسبة.

قال الغزالي بعد ذكره لجملةٍ ممَّا أُدخل على علم أصول الفقه: "وذلك مجاوزةٌ لحَدِّ هذا العلم وخلط له بالكلام، وإنَّما أكثر فيه المُتكلِّمون مِن الأصوليين لغلبة الكلام على طبائعهم، فحملهم حُبُّ صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة، كما حمل حُبُّ اللغة والنحو بعض الأصوليين على مزجِ جملةٍ مِن النحو بالأصول، فذكروا فيه مِن معاني الحروف، ومعاني الإعراب جُمَلاً هي مِن علم النحو خاصة، وكما حمل حُبُّ الفقه جماعةً مِن فقهاء ما وراء النهر كأبي زيد[1] -رحمه الله تعال – وأتباعه على مَزْج مسائلَ كثيرةٍ مِن تفاريع الفقه بالأصول، فإنَّهم وإن أوردوها في معرِض المثال، وكيفية إجراء الأصل في الفروع، فقد أكثروا فيه "[2].

وقال محمد بدرالدِّين النَّعْساني[3] في سياق ما يُؤخذ على تفاسير المتأخرين:" ثم نبغ من بعد هؤلاء قوم نبغوا في بعض العلوم، فكلٌّ واحدٍ منهم ملأ تفسيره بما غلب على طبعه من الفنون، واقتصر على ما تمهَّر فيه، كأنَّ القرآن أُنزِل لأجل هذا العلم فقط"[4].

---

[1] هو أبوزيد عبيد الله وقيل عبد الله بن عمر بن عيسى الدَّبوسي ، كان من كبار الفقهاء الحنفية ممن يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج، ألف "تقويم الأدلة" و"تأسيس النظر" توفي سنة(٤٣٠هـ).انظر"وفيات الأعيان" (٤٨/٣)، "الجواهر المضية" لعبد القادر القرشي(ص٣٣٩)،"تاج التراجم"لابن قطلوبغا(ص١٩٢-١٩٣).

[2] المستصفى (٤٢/١).

[3] هو أبو فِراس بدر الدِّين محمد بن مصطفى بن رسلان النَّعساني الحلبي كان أديبا مبرّزا متمكنًا من أسرار اللغة العربية، وانتخب عضوا في"مجمع اللغة العربية" بدمشق، وشارك في تصحيح عدة كتب تراثية، من مؤلفاته"التعليم والإرشاد"،"نهاية الأرَب في شرح معلقات العرب" وغيرهما، توفي سنة(١٣٦٢هـ).انظر"الأعلام"(١٠٢/٧)،"مقدمة تحقيق" التعليم والإرشاد"(ص٨-١١).

[4] التعليم والإرشاد(ص٣٤).

٢-أن يكون مَن تقدَّمه ممَّن صنَّف في ذاك العلم قد ذكرها فيتابعه على إيرادها لصعـــوبة الخروج عن المألوف أو لبيان وجه الصواب فيها لاشتهارها في كتب الفنّ.

قال الغزالي بعد إنكاره لخلط مسائل مِن علوم أخرى بعلم أصول الفقه:

"وبعد أن عرَّفناك إسرافهم في هذا الخلط، فإنَّا لا نرى أن نُخْلِيَ هذا المجموع عن شيء منه، لأنَّ الفِطام عن المألوف شديد، والنفوس عن الغريب نافِرة، لكنَّا نقتصر مِن ذلك على ما تظهر فائدته على العموم في جملة العلوم "[1].

وقال الجويني في مسألة عدالة الصحابة:" جرى رسم الأصوليين بعقد مسألة في فنّ مِن التعديل والجرح مشتملة على تعديل صحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وإنَّما تَمَسُّ الحاجة إليها في أصول الإمامة، ولكنها قد تتعلق ببعض مسائل الشرع "[2].

ومع ذلك عقد هذه المسألة وساق الأدلة على عدالة الصحابة – رضي الله عنهم –[3].

٣-العجز عن تحقيق مسائل العلم الذي يصنِّف فيه وتحريرها فينتقل إلى إيراد مسائل من علوم أخرى له فيها شيء مِن التحقيق.

قال الطاهر بن عاشور:" العلم أصبح أوسع من الوقت، فصار الناس يقنعون منه بالاسم، فكانوا لا يحصلون إلا على قليل مِن كلِّ علم، حتى إذا دعت هِمَّةُ أحدٍ صاحبَهـــــا إلى التأليف قلَّب نظره فوجد نفسه عاجزًا عن الخوض في موضوع، فجاء إلى العلوم التي يُلِمُّ بشيء منها وخلطها، وتخلَّص بأوهن سبب من علم إلى علم "[4].

٤-اعتقاد الاحتياج إليها في ذلك العلم لتوقف فهم بعض مسائله عليه وإن كان يـــرى أنَّها ألصق بعلوم أخرى، ومن هذا القبيل ما أقحم في أصول الفقه من علوم اللغة والنحـــو وغيرهما لأنَّها آلات الاجتهاد فأدرجت في هذا العلم ليكون المجتهد على دراية بها.

---

[1] المستصفى (١/٤٣).

[2] البرهان (١/٤٠٣).

[3] المصدر السابق (١/٤٠٣- ٤٠٧).

[4] أليس الصبح بقريب (ص ١٥٨).

وقد ذكر التقي السبكي[1] أنَّ ما في أصول الفقه مِن علم الكلام ونحوه اقتضاه توقف فهم بعـــــض مسائله عليه[2].

قال الطاهر بن عاشور وهو يُعدِّدُ أسباب الخَلَل في تعلُّم أصول الفقه:

" توسيع العلم بإدخال ما لا يُحتاج إليه فيه حيث قصدوا منه أن يكون علم آلات الاجتهاد فأرادوا أن يُضَمِّنُوه كُلَّ ما يحتاج إليه المجتهد، فاختلط بالمنطق واللغة والنحو والكلام...وأكثر الغزالي في " المستصفى" مِن هذا وتابعه عليه ابنُ الحاجب فخصَّ قسمًا مِن مختصره الأصلي بالمنطق تبعا " للمستصفى" ، وذكروا معاني الحروف،والاشتقاق، والوضع، والترادف، والدلالة، والمنطق، وغيرها، وذلك مـــما يملُّ متعاطي هذا العلم، وهو عمل غير محمود في الصناعة "[3].

٥-أن يُقرَّ بكونها ألصق بعلوم أخرى ولكنه يرى أنَّ الحامل له على إيرادها في هذا العلم أنَّه حرَّرها ودقَّق في فهمها بما لا يوجد في مظانِّها، وأمَّا ما استمدَّه من تلك العلوم من غير إضافة فقد ذكره بالعَرض لا بالذات.

قال الغزالي بعد أن بيَّن متابعته لمن قبله في إيراد مسائل من علم الكلام في أصول الفقه كحدِّ العلم والدليل والنظر:" لكنَّا نقتصر مِن ذلك على ما تظهر فائدته على العموم في جملة العلوم، من تعريف مدارك العقول، وكيفية تدرُّجها مِن الضروريات إلى النظريات، على وجه يتبيَّنُ فيه حقيقةُ العلم والنظر والدليل، وأقسامها وحججها تبيينا بليغا تخلو عنه مصنفات الكلام "[4].

---

[1] هو تقي الدِّين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي كان من أوعية العلم جمَّ الفضائل حسن الديانة ،لاتقع له مسألة مستغربة أو مشكلة إلا كتب فيها تصنيفا يجمع فيه أشتاتها،من مصنـــفاته:"تكملة المجموع" للنووي،"أحكام كل وماتدل عليه" وغيرهما،توفي سنة(٧٥٦هـــ). انظرأواخر" تذكرة الحُفَّاظ" (١٥٠٧/٤)، "طبقات الشافعية الكبرى" (١٣٩/١٠-٣٣٨)، "الدرر الكامنة"(٦٣/٣-٧١).

[2] الإبهاج (٤٩/١).

[3] أليس الصبح بقريب (ص ١٨١).

[4] المستصفى (٤٣/١).

ولما أورد التقي السبكي الاعتراض على التنويه بأصول الفقه بأنَّ حقيقته نُبَذٌ جمعت من علوم متفرقة كالنحو وعلم الكلام وعلم اللغة وعلم الحديث، فالعارف بهذه العلـــوم لا يحتاج إلى أصول الفقه في شيءٍ مِن ذلك، وغير العارف بها لا يغنيه أصول الفقـــــه في الإحاطة بها، أجاب عنه بقوله:" ليس كذلك فإنَّ الأصوليين دقَّقوا في فهم أشياء مِن كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإنَّ كلام العرب مُتَّسِعٌ جدًّا، والنظر فيه مُتشعِّب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ، ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على استقراء اللغوي، مثاله: دلالة صيغة "افعل"على الوجوب و"لا تفعل" على التحريم، وكون " كل" وأخواتها للعموم، وما أشبه ذلك مما ذكر السائل أنَّه مِن اللغة، لو فتَّشت كتب اللغة لم تجد فيها شفاءً في ذلك، ولا تعرُّضًا لما ذكـــــــره الأصوليون. وكذلك كتب النحو لو طلبت معنى الاستثناء، وأنَّ الإخراج هل هـــــو قبل الحكم أو بعد الحكم، ونحو ذلك مِن الدقائق التي تعرَّضَ لها الأصوليون، وأخذوا باستقراء خاص مِن كلام العرب، وأدلَّةٍ خاصة لا تقتضيها صناعة النحو، فهذا ونحوه ممَّا تكفَّل بـــه أصول الفقه. ولا يُنكر أنَّ له استمدادًا مِن تلك العلوم، ولكن تلك الأشياء التي استمدَّها منها لم تُذكر فيه بالذات بل بالعَرَض، والمذكور فيه بالذات ما أشرنا إليه مما لا يوجد إلاَّ فيه، ولا يصل إلى فهمها إلاَّ مَن تكيَّف به "[1].

وقال أبو حيان الأندلسي عن الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي:" ويؤخذ هذا من أصول الفقه، ومعظمه هو في الحقيقة راجع لعلـــم اللغة، إذ هو شيء يُتكلَّم فيه على أوضاع العرب، ولكن تَكلَّم فيه غيرُ اللغويين أوالنحويين ومزجوه بأشياء مِن حجج العقول..."[2]

٦-الاستطراد في ذكر مسائل وتفريعات جرَّ إليها الكلام مِن باب إتمـــــــام الفائدة، أو الإحاطة بالمسألة مِن جميع جوانبها وغير ذلك مِن المقاصد التي يمكن أن تدفع المؤلِّفين إلى

---

[1] الإبهاج (١/٤٥- ٤٦)، وانظر" البحر المحيط (١/ ١٣-١٤).

[2] البحر المحيط لأبي حيان(١/١٠٧-١٠٨).

ذلك، ويمكن أن نتبيَّن هذا بإجراء موازنة بين كتب الأصول المتقدمة والمتأخرة في التطرق لهذه المسائل، فإنَّ المتأخِّرين بسطوا القول فيها أكثرمِن المتقدِّمين[1].

قال التقي السبكي عن أصول الفقه:"وما فيه مِن علم الكلام ونحوه فاقتضاه انجرار الكلام إليه"[2].

وقال طاهر الجزائري[3]:"قلَّما يخلو كتابُ أُلِّف في فنٍّ من الفنون مِن ذِكر مسائل ليست منه على سبيل الاستطراد، وقد اختلفت أحوال المؤلِّفين فيه، فمنهم مَن كان يُؤثر الإقلال منه، ومنهم مَن كان يرى الإكثار منه"[4]

وقال الطاهر بن عاشور:" فمن الواجب ترك التطويلات في التآليف التي كان يسلكـــــها المتوسِّطون مِن العلماء بزيادات خارجة عن الموضوع، وتخليط العلوم، يكون التلميذ يقرأ الكتاب في مبادئ النحو مثلا فلا يلبث أن يجد نفسه في نوادر ذلك العلم ...ويرى نفسه في علم الكلام "[5].

٧-الرغبة في المشاركة في عدة علوم فيدرجون في العلم الواحد عدة مسائل مِن علـــــوم أخرى ليكون المحيط بها ملمًّا بشيء مِن تلك العلوم.

قال الطاهر بن عاشور في تعداده لأسباب تأخر العلوم:

---

[1] انظر الفرق في ذلك بين "شرح اللمع" للشيرازي أو "البرهان" للجويني وبين "البحر المحيط" للزركشي أو "نهاية الوصول" للصفي الهندي.

[2] الإبهاج (١/٤٩).

[3] هو طاهر بن محمد صالح السَّمعوني الحسني الجزائري الأصل الدمشقي المولد والوفاة، كان متفنِّنا في العلوم كاللغة والأدب والتاريخ وغيرها،كلِفا بجمع المخطوطات وساعد في إنشاء"دار الكتب الظاهرية"-سابقا- بدمشق، وهو أحد رواد النهضة العلمية وأحد أعضاء المجمع العلمي العربي وكان زاهدا متواضعا، صنَّف "تفسير القرآن الحكيم"،"توجيه النظر إلى أصول الأثر" وغيرهما، توفي سنة(١٣٣٨هـــ).انظر"الأعلام"(٣/٢٢١-٢٢٢)،مقدة تحقيق"توجيه النظر" (ص١٥-٣٤).

[4] توجيه النظر(٢/٨٨٠).

[5] أليس الصبح بقريب (ص ١٥٢).

" طموح النفوس إلى المشاركة في جميع العلوم، ممَّا جعل التآليف خليطًا مِن المسائل التي يتوقف بعضها على فهم بعض على نحو طريقتهم في التعليم، وذلك حال دون أهل العلم ودون تحقيق علم مِن العلوم ينبغون فيه لأنَّ الزمان أقصر مِن استيفاء حـــــــــاجة كل العلوم.."[1].

٨-ظَنُّ المصنِّف أنَّ علما معيَّنا يجب إدخاله على جميع العلوم كنظرة العديد مِن العلماء للعلاقة بين المنطق وبين سائر العلوم، وأنَّها لا تستغني عنه،لكونه يُعين على حسن تَصَوُّر المسائل أو حُسن إقامة البرهان والدليل عليها بحيث يجنِّب الذهنَ الوقوعَ في الزَّلل والشُّبَه ظأنَّا أنَّها من الحجج والبراهين.

قال الغزالي عن المقدمة المنطقية التي ذكرها في مقدمة المستصفى:

" وليست هذه المقدمة مِن جملة علم الأصول، ولا مِن مقدِّماته الخاصة به، بل هي مقدِّمة العلوم كلها، ومَن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا...وحاجة جميع العلوم النظرية إلى هذه المقدِّمة كحاجة أصول الفقه "[٢].

٩-أن يجعل من مسائل العلم الذي يبحث فيه وسيلة للاستدلال بها على مسائل علم آخر كمن يدخل في التفسير مسائل عقدية ليستدل عليها بكتاب الله تعالى.

قال بدر الدِّين النَّعساني عن تفسيري "الكشاف" و"أنوار التنزيل"[٣]:

"وفوق هذا كله اشتمالهما على مسائل كثيرة خارجة عن التفسير بالمرة، لا ترتبط به بوجه من الوجوه، كالمسائل الكلامية التي حشيا بها كتابيهما، وهي ليست من فنِّ التفسير، ولا من متعلَّقاته، وإنَّما كان الغرض من ذكرها بيأنَّ مُعتقَدَيهِما، والاستشهادَ له بكتاب الله"[٤]

---

[1] المصدر السابق (ص ١٥٨).

[2] المستصفى (١/٤٥)، وانظر" الإبهاج " (١/٤٧).

[3] الكشاف"للزمخشري و"أنوار التنزيل"للبيضاوي.

[4] التعليم والأرشاد(ص٩٢).

العلاقة بين أصول الفقه وأصول الحديث:

أنَّ علم " أصول الفقه " وإن كان أوَّلَ مَن جرَّد الكلام في مسائله هو الإمام الشافعي[1] إلاَّ أنَّه كان موجودًا قبل التدوين في التطبيق العملي عند السلف من الصحابة ومن بعدهم بل وجد التنصيص على بعض قواعده.

قال التقي السبكي عن أصول الفقه:" الصحابة ومَن بعدهم كانوا عارفين به بطباعهم كما كانوا عارفين النحو بطباعهم قبل مجيء الخليل[2] وسيبويه[3]، فكانت ألسنتُهم قويمةً وأذهانُهم مستقيمةً وفهمُهم لظاهر كلام العرب ودقيقه عتيد لأنَّهم أهله الذي يؤخذ عنهم، وأما بعدهم فقد فسدت الألسُن، وتغيَّرت الفهوم، فيُحتاج إليه كما يُحتاج إلى النحو "[4].

إشكال وجوابه:

قد يقال: أنَّ أصول الفقه الذي غايته استنباط الأحكام الشرعية كان موجودًا في زمن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – وفي عهد الصحابة – رضي الله عنهم – قبل الحاجة إلى الإسناد لتمكُّنهم مِن مشافهة النَّبي – صلى الله عليه وسلم- في الغالب وإن وجدت الواسطة فهي مأمونة لعدالة الصحابة – رضي الله عنهم – وثقتهم.

---

[1] مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/٤٠٣)، البحر المحيط (١/١٠-١١)، الفكر الأصولي (ص ٦٥- ٦٦).

[2] هو أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي هو الذي اخترع علم العروض وكان غاية في استخراج مسائل النحو مع الصلاح والزهد في الدنيا والانقطاع إلى العلم توفي سنة(١٧٠هـــ) على المشهور.انظر"البداية النهاية" (١٠/١٦١-١٦٢)،"بغية الوعاة"(١/٥٥٧-٥٦٠).

[3] هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري طلب الفقه والحديث مدة ثم أقبل على العربية فبرع فيها وفاق أهل عصره وصنف"الكتاب"الذي لا يدرك شأوه،مات سنة(١٨٠هـــ). انظر"السير"(٨/٣٥١-٣٥٢)،"بغية الوعاة"(٢/٢٢٩-٢٣٠).

[4] الإبهاج (١/٤٧)، وانظر" مناهج البحث عند مفكري الإسلام " لعلي سامي النشار (ص ٥٨- ٥٩).

قال ابن خلدون عن سلف الأُمَّة:" وأمَّا القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصًا فمنهم أُخذ معظمها، وأمَّا الأسانيد فلم يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها لقرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم "[1].

وبعد تدوين العلوم نجد أنَّ الشافعي الذي هو أوَّل مَن جرَّد الكلام في أصول الفقه قد أدخل فيه شيئا مما يتعلق بكتاب الأخبار، وقد تأخَّر تجريد الكلام في أصول الحديث إلى عهد الرامهرمزي[2] (ت: ٣٦٠ هـــ)، حتى أنَّ الشيخ أحمد شاكر[3] عدَّ "الرسالة" للشافعي أوَّل كتاب أُلِّف في " أصول الحديث " أيضا[4]، وأنَّ الشافعي قد جمع فيها " كل القواعد الصحيحة لعلوم الحديث (المصطلح)، وأنَّه أوَّل مَن أبان عنها إبانة واضحة "[5].

فهل يقتضي هذا أن تكون أصول الحديث جزءً مِن أصول الفقه، وأنَّ تجريدها عنها إنَّما جاء تبعا لتوسع دائرة المبحث الحديثي فيه أم أنَّ تجريد أصول الحديث عن أصول الفقـــه كان بطريق الأصالة ؟

الذي يظهر في الجواب عن هذا السؤال أنَّ أصول الحديث ليس جزءً مِن أصول الفقـــه وإنَّما هو علم مستقل عنه قائم بذاته وإن كان بينهما علاقة وتلازم وتناسب[6] ولذلك وجدت مسائل مشتركة بين العلمين.

---

[1] المقدِّمة (ص ٥٠٧)، وانظر" أبجد العلوم " (٧٦/٢).

[2] هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمان بن خلاّد قال الذهبي:"كان من أئمة هذا الشأن ومن تأمّل كتابه في علم الحديث لاح له ذلك"يعني كتابه"المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" وكان مع ذلك أخباريا شاعرا عاش إلى حدود سنة (٣٦٠هـــ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٩٠٥/٣-٩٠٦)،"سير أعلام النبلاء"(٧٣/١٦-٧٥).

[3] هو أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر الحسيني المصري كان مبرزا في الحديث والفقه والعربية وله قدم راسخة في تحقيق نصوص التراث حاز على العالمية من الأزهر وتولى القضاء وحقق جملة من كتب التراث كالرسالة للشافعي والمحلى لابن حزم وأجزاء من مسند أحمد توفي سنة(١٣٧٧هـــ).انظر"الأعلام"للزركلي(٢٥٣/١) "مقدمة جمهرة مقالات أحمد شاكر"(ص١١-١٢٠).

[4] مقدمة تحقيق " الرسالة " لأحمد شاكر (ص ١٣).

[5] التعليق على" الرسالة " (ص ١٣٦٩ هامش: ٣).

[6] انظر"توجيه النظر"(٨٨١/٢).

ويُوضح ذلك أمور:

١-أنَّ هناك مسائل مِن علم الحديث كعلم الجرح والتعديل الذي يقول فيه الحاكم:" هو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه "[١]، قد وُجِد تأصيله وما يدلُّ على مشروعيَّته في عهد النَّبي – صلى الله عليه وسلم – وعصر الصحابة – رضي الله عنهم –، ممَّا ينفي أسبقيـــة أصول الفقه له مِن كلِّ وجه.

ومِن أمثلة ذلك:

أ-حديث عائشة – رضي الله عنها – في الرجل الذي استأذن على النَّبي صلى الله عليه وسلم، فلمَّا رآه النَّبي عليه الصلاة والسلام قال:" **ائذنوا له بئس أخ العشيرة أو ابن العشيرة** "[٢].

قال الحاكم:" فيه الدلالة على أنَّ الإخبار عمَّا في الرجل عَلى الديانة ليس مِن الغيبة "[٣].

ب-حديث فاطمة بنت قيس – رضي الله عنها – حين أرادت أن تتزوَّج استشـــــارت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في معاوية بن أبي سفيان وأبي الجهم – رضـــي الله عنهما – فقال النَّبي – صلى الله عليه وسلم –:" **أمَّا أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأمَّا معاوية فصعلوك لا مال له** "[٤].

ج-قول ابن عباس – رضي الله عنهما –:" إنا كنَّا مرَّةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصَّعْبَ والذَّلولَ لم نأخذ مِن الناس إلاَّ ما نعرف "[٥].

وهذا فيه تفتيش عن حال الراوي والمروي، وقد صنَّف عليّ بن المديني[٦] كتاب:" أوَّل مَن

---

[1] معرفة علوم الحديث (ص ٥٢).

[2] رواه البخاري (٦٠٥٤) ومسلم (٢٥٩١).

[3] المدخل إلى الإكليل (ص ٦٩).

[4] رواه مسلم (١٤٨٠)، وانظر" المجروحين " (٦١/١).

[5] رواه مسلم في " مقدمة صحيحه " (١٢٠/١- إكمال) من عدة طرق وهو صحيح عن ابن عباس.

[6] هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدي مولاهم المديني ثم البصري، كان أعلم أهل عصره بعِلَل الحديث حتى قال البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني " ،وقد عابوا عليه إجابته في المحنة إلا أنه تنصَّل

نظر في الرجال وفحص عنهم "[1].

د-قول ابن سيرين[2]:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[3].

قال الحاكم النيسابوري:" ذكرت في كتاب " المزكِّين لرواة الأخبار" على عشر طبقات في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً، فالطبقة الأولى منهم: أبو بكر وعمر وعليّ وزيد بن ثابت، فإنَّهم قد جرَّحوا وعدَّلوا وبحثوا عن صحَّة الروايات وسقيمها "[4].

وقال ابن حبان عن عمر بن الخطَّاب وعليّ بن أبي طالب:" وهذان أوَّل مَن فتَّشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار ثم تبعهم الناس على ذلك " ثم ذكر من تبعهم على حسَب طبقاتهم[5].

وقال أيضا:" فأمَّا التابعون وأتباع التابعين فمَن بعدهم مِن أئمة المسلمين، فقد عدَّلوا وجرَّحوا رواة الحديث، ودُوِّن كلامُهم في التواريخ ونُقِل إلينا بنقل العدل عن العدل"[6].

ومِن أمثلته طلب علو الإسناد[7] والمُناوَلة[8] وغير ذلك.

٢-أنَّ أصول الحديث وإن تأخَّر تجريد الكلام عنه إلى عصر أبي محمد الرامهرمزي (ت:٣٦٠ هـ) في كتابه " المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي" وأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)

وندم وتاب، له نحو مائتي مصنف منها "العِلَل" و"الضعفاء" وغيرهما، توفي سنة (٢٣٤هـ). انظر تهذيب الكمال ٢٦٩/٥-٢٧٧، تذكرة الحُفَّاظ ٤٢٨/٢-٤٢٩، تهذيب التهذيب ٣٤٩/٧-٣٥٧، التقريب ٣٩/٢-٤٠.

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٧١).

[2] هو محمد بن سيرين الأنصاري البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر مات سنة(١١٠هـ) "التقريب" ١٦٩/٢ .

[3] رواه مسلم في "مقدمة صحيحه" (١٢٥/١)، و العُقَيلي في "الضعفاء" (٢٧/١)و عبد الله ابن أحمد في "العِلَل" (٥٥٩/٢) و الخطيب في "الكفاية" (ص١٢٢) من طريق إسماعيل بن زكريا الخلقاني عن عاصم الأحول عن ابن سيرين، و سنده حسن و ذكر الذهبي أن إسماعيل الخلقاني تفرد به عن عاصم "الميزان"(٢٢٩/١).

[4] معرفة علوم الحديث (ص ٥٢).

[5] المجروحين (٣٨/١- ٦٠).

[6] المدخل إلى الإكليل (ص ٧٠).

[7] معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٥- ٩).

[8] انظر" الإلماع " لعِياض (ص ٨١- ٨٢).

في كتابه " معرفة علوم الحديث "[1]، إلاَّ أنَّه قد سبق غيرُ واحد مِن الحُفَّاظ المتقدِّمين إلى التأليف في مسائل مفردة، كالحافظ علي بن المديني (ت:٢٣٤ هـ) الذي صنَّف في ذلك عدة مصنَّفات ككتاب " المدلِّسين " وكتاب " العرض على المحدِّث " وكتاب " اختلاف الحديث "، وكتاب " تفسير غريب الحديث " وغيرهما[2]، وما كتبه مسلم بن الحجاج[3] (ت:٢٦١ هـ) في " مقدِّمة صحيحه " وأبو داود السِّجِسْتاني[4] (ت: ٢٧٥ هـ) في " رسالته إلى أهل مكة "، وأبو عيسى الترمذي[5] (ت: ٢٧٩ هـ) في " العِلَل الصغير"، وأبو بكر البرديجي[6] (ت:٣٠١ هـ) في جزء لطيف تكلم فيه عن المنقطع والمرسَل[7] وغير ذلك.

وقال ابن حجر عن"المحدِّث الفاصل":"وهو أول كتاب صُنِّف في علوم الحديث في غالب الظن،وإن كان يوجد قبله مصنَّفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ما جُمِع في ذلك في زمانه"[8] .

---

[1] انظر" نزهة النظر" (ص ٤٦- ٤٧) لابن حجر.

[2] انظر" معرفة علوم الحديث " للحاكم (ص ٧١).

[3] هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيري النيسابوري، كان حافظاثقة إماما مصنفا، عالما بالفقه، صنف "المسند الصحيح" المشهور و"التمييز" وغيرهما، توفي سنة (٢٦١هـ).انظر تاريخ بغداد ١٣/١٠٠-١٠٤ ،السير١٢/٥٥٧-٥٨٠،تذكرة الحُفَّاظ٢/٥٨٨_٥٩٠.

[4] هو سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، رحل وطوّف وجمع وصنف، وكان إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة متصفا بالعفاف والصلاح والورع، قال محمد بن إسحاق الصغاني: "ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد"، له كتاب "السنن" الشهير و"المراسيل" و"فضائل الأنصار" وغيرها، توفي سنة (٢٧٥هـ). انظرتاريخ بغداد ٩/٥٥-٥٨،السير ١٣/٢٠٣-٢٢١ ،تذكرة الحُفَّاظ٢/٥٩١-٥٩٣ .

[5] هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلَمي الترمذي أحد الحُفَّاظ المبرّزين، طاف البلاد وسمع خلقا كثيرا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم، وكان أحد الأئمة المقتدى بهم في علم الحديث وممن يضرب به المثل في الحفظ، صنف "الجامع " و"العِلَل" وغيرهما، توفي سنة (٢٧٩هـ).انظر تهذيب الكمال ٦/٤٦٨-٤٦٩، تذكرة الحُفَّاظ ٢/٦٣٣-٦٣٥، تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧-٣٨٩.

[6] هو أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البرذعي نزيل بغداد كان حافظا ثقة فَهِما فاضلا بارعا في علم الأثر توفي سنة (٣٠١هـ). انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٧٤٦-٧٤٧)،"السير"(١٤/١٢٢-١٢٤).

[7] فتح المغيث (١/١٩٣).

[8] "المجمع المؤسس"(١/١٨٦).

بل قد عاصر الشافعيَّ وسبقه مُحدِّثون دقَّقوا النظر في مسائل مِن علوم الحديث منها:

-تثبيت خبر الواحد العدل والإنكار على المبتدعة الذين ردُّوا أخبار الآحاد في صفات الله تعالى.

- والتحذير مِن الكذب، وقد بوَّب ابن عدي[1] في " الكامل"[2]:" ذكر مَن استجاز تكذيبَ مَن تبيَّن كذبه: مِن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومَن بعدهم إلى يومنا هذا رجلا رجلا ".

-والتحذير مِن التدليس وقد ثبت ذلك عن شعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠ هـــ) وحماد بن زيد[3] (ت: ١٧٩ هـــ) وعبد الله بن المبارك[4](ت: ١٨١ هـــ) وغيرهم[5]، وذكر الناسخ والمنسوخ من الحديث[6]، وترك الرواية عـــن الضعفاء كما ورد في كلام ابن عباس وابن سيرين المتقدِّم ذكرهما[7].

-والكلام عن طرق التحمل كالتحديث والإخبار والإجازة وغيرها[8].

---

[1] هو أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني يعرف بابن عدي وبابن القَطَّان أيضا، كان حافظا متقنا عديم النظير حفظا وجلالة، مصنِّفا في الكلام على الرجال عارفا بالعِلَل قال ابن عساكر: "كان ثقة على لحن فيه"، صنف "الكامل في ضعفاء الرجال" و"الانتصار" ألفه على أبواب مختصر المزني، توفي سنة (٣٦٥هـــ).انظر السير ١٦/١٥٤-١٥٦، تذكرة الحُفَّاظ ٣/٩٤٠-٩٤٢، البداية والنهاية ١١/٢٨٣.

[2] (١/٤٧- ١٣٩).

[3] هو أبوإسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَمي البصري ثقة ثبت فقيه قيل إنه كان ضريرا، والظاهر أنه طرأ عليه لأنه صحَّ أنه كان يكتب، مات سنة(١٧٩هـــ).انظ"تذكرة الحُفَّاظ"(١/٢٢٨-٢٢٩)، "تقريب التهذيب" (١/١٩٧).

[4] هو الإمام القدوة أبو عبد الرحمان عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم المروزي ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير،قال الذهبي:" أفنى عمره في الأسفار حاجا ومجاهدا وتاجرا"،مات سنة(١٨١هـــ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ" (١/٢٧٤-٢٧٩)،"تقريب التهذيب"(١/٤٤٥).

[5] انظر" الكفاية " للخطيب (ص ٣٥٥- ٣٥٧).

[6] تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/٢٤٦)، أسماء شيوخ مالك لابن خلفون (ص ١٩٦).

[7] انظر" الكامل " لابن عدي (١/١٤٨- ١٥٣)، الكفاية (ص ٣١- ٣٣).

[8] الكفاية (ص ٢٨٣- ٢٩٦، ٣١٣- ٣٢٥).

وعلى التسليم بأنَّ أصول الفقه سابق على أصول الحديث في التدوين، وأنَّهم عند تجريد الكلام على أصول الفقه أدرجوا فيه مباحث من علم الحديث لا يلزم من ذلك أن تكون أصول الحديث جزءً منه، لأنَّ تلك المسائل كانت معلومة عند علماء الحديث قبل هـــذا التدوين، فغاية الأمر أن يكون علم " أصول الفقه " ضمَّ مسائل مِن علوم الحديث قـــد دُرِست في مظأنَّها على أكمل وجه، وكان عند أهلها المختصِّين بها تَصَوُّرٌ تام عنها فإنَّهم هم أهلها وأولى الناس أن يؤخذ عنهم الاصطلاح لممارستهم وإتقانهم لفنِّهم، فينبغي التفريق بين تدوين العلم وبين كونه مستقِرًّا في الأذهان متصوَّرًا عند أهله قبل تدوينه كما هو الشأن في جميع العلوم.

٣-لا يلزم مِن اشتمال كتب أصول الفقه على مباحث حديثية أن تكون أصولُ الحديث جزء من أصول الفقه، وذلك لأنَّها تشتمل أيضا على مباحث لغوية ونحوية ومع ذلك لم يدَّع أحد أنَّ علم اللغة أو النحو جزء مِن أصول الفقه.

ولهذا لما ذكر التقي السبكي الاعتراض على التنويه بأصول الفقه بكون حقيقته نُبَذًا جمعت مِن علوم متفرقة كالنحو وعلم الكلام وعلم اللغة وعلم الحديث لم يردَّ هذا الاعتراض بأنَّ هذه العلوم جزء مِن أصول الفقه بل أقرَّ في الجواب أنَّها علوم مستقلَّة قائمة بذاتها، ولكن جعل عذر الأصوليين في التعرض لها وإدخالها في علم الأصول أنَّهم حرَّرُوها ودقَّقوا في فهم أشياء منها لا توجد في مظأنَّها.

قال السبكي:" ولا يُنكر أنَّ له استمدادًا مِن تلك العلوم، ولكن تلك الأشياء التي استمدَّها منها لم تذكر فيه بالذات بل بالعرض، والمذكور فيه بالذات ما أشرنا إليه مما لا يوجد إلاَّ فيه، ولا يصل إلى فهمها إلاَّ مَن تكيَّف به "[1].

٤-أنَّ الشافعي قد جرى في تلك المسائل على طريقة أهل الحديث، فقد كان جامعًا بين الحديث والفقه.وهو:" أحد أئمة الإسلام في الفقه والحديث... وكتبه تدلُّ على معرفته بهذا

[1] الإبهاج (٤٦/١)، وانظر" أبجد العلوم " (٧٠/٢).

الشأن أعني علم الحديث، فقد تكلم على الرجال بالتصحيح والتسقيم بما يحقِّق ما ذكرناه، و لم يزل العلماء الماضون يقولون: أصحـــاب الحديث مالك[1] والشافعي وأحمد، وأصحابُ الرأي: أبو حنيفة[2] وأهل الكوفة، ومَن ظنَّ بالشافعي قصورًا في هذا الفنّ لم يعرف الشافعي حقَّ معرفته وكيف يكون ذلك كذلك وإنَّما بنى مذهبه على تقديم الحديث على الرأي، والبحث عن صحيحه وسقيمه، والكلام على رجاله "[3].

وقال البيهقي[4] عنه:"فهذا مذهبه في قبول الأخبار، وهو مذهب القدماء من أهل الآثار"[5]

ومِن ثمَّ قال أحمد شاكر عن " الرسالة ":" أنَّ أبواب الكتاب ومسائله، التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الـــرواة، وردِّ الخبر المرسَل والمنقطع، إلى غير ذلك مما يُعرف من الفهرس العلمي في آخر الكتاب: هذه المسائل عندي أدقُّ وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل أنَّ المتفقّه في علوم الحديث

---

[1] هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، لم يكن عالم بالمدينة بعد التابعين يشبهه في العلم والفقه والجلالة والحفظ، واتفقت له مناقب لم تجتمع لغيره كعلو الرواية وتقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده وغيرها، له "الموطأ" الذي شاع ذكره في الآفاق ونُقل عنه من المسائل والفتاوى شيء كثير كالمدونة والواضحة، توفي سنة (١٧٩هـــ).انظر تهذيب الكمال ٦/٧-١٤، السير ٤٨/٨-١٣٥، تذكرة الحُفَّاظ ٢٠٧/١-٢١٣.

[2] هو النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي، كان إماما ورعا عالما عاملا متعبدا كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان بل يتّجر ويتكسب، قال ابن المبارك: "أبو حنيفة أفقه الناس"، توفي سنة (١٥٠هـــ). انظر تهذيب الكمال ٣٣٩/٧-٣٤٥،مناقب الإمام أبي حنيفة للذهبي ص٧-٣٤،السير٦/٣٩٠-٤٠٣.

[3] الأربعين لعليّ بن المفضَّل (ص ٢٢٩- ٢٣٠)، وانظر" آداب الشافعي " لابن أبي حاتم (ص ٢١٥- ٢٣١)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١١٣/٩- ١١٤).

[4] هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري، كان إماماً من أئمة المسلمين جامعا بين الحديث والفقه متقنا ضابطا قانعا باليسير متجملا في زهده وورعه حتى قال الجويني: "ما من شافعي إلا وللشافعي عليه مِنَّة إلا أبا بكر البيهقي فإن له المِنَّة على الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبه" وقد ألف كتبا لم يسبق إلى تحريرها كالسنن الكبرى، و"معرفة السنن والآثار" و"الخلافيات" وغيرها توفي سنة (٤٥٨هـــ).انظر السير ١٦٣/١٨-١٧٠، تذكرة الحُفَّاظ ١١٣٢/٣-١١٣٥،البداية والنهاية ٩٤/١٢ .

[5] "رسالة البيهقي إلى أبي محمد الجويني" (ص٥٦).

يفهم أنَّ ما كتب بعده إنَّما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنَّه جمع ذلك وصنَّفـــه على غير مثال سبق "[1].

وقد علَّق عليه عبد الوهاب أبو سليمان بقوله:" وإذا كان هذا بالنسبة إلى موضوعات علم الحديث، فحديثه عن موضوعات أصول الفقه التي كتب فيها الكتاب بالأصـــالة أصدق وأصح "[2]، وهذا يشعر أنَّ ما ذكر فيه من مسائل علم الحديث جاء تبعا لا أصالة، وهو يدلُّ على أنَّه علم قائم بذاته وليس جزءً مِن أصول الفقه.

وإذا كان الشافعي قد حرَّر هذه المسائل على طريقة أهل الحديث فالأمر في ذلك سهل، ما دام أنَّ الطريقة واحدة متفقة غير مختلفة، ولكن الإشكال فيمن تكلم على هذه المسائل الحديثية مِن الأصوليين المُتكلِّمين الذين تباين طريقتهم طريقة الشافعي[3] وطريقة المُحَدِّثين النُقَّاد، وليس لهم معرفة بعلم الحديث، بل قال فيهم ابن تيمية:" ليس فيهم إمامٌ في فنٍّ مِن فنون الإسلام: لا التفسير، ولا الحديث، ولا الفقه، ولا اللغة، ولا النحو "[4].

ويزيد الأمر إشكالا فيمن تأثّر بهم مِن المتأخِّرين الذين صنَّفوا في أصول الحديث، فينقل آراءهم وأقوالهم ويترك آراء أئمة النقد وجهابذة الحفظ مِن المُحَدِّثين المتقدِّمين، وهذا كله يؤثر في الحكم على الحديث قبولاً وردًّا، ويترتب عليه مجانبة الصواب فيما يُبنى على الحديث من الفقه والأحكام الشرعية.

فالتسليم – حينئذٍ – بأنَّ أصول الحديث جزء من أصول الفقه قليل الجدوى ما دام أنَّ كثيرًا مِن الأصوليين صارت لهم طريقة في دراسة المسائل الحديثية تخالف طريقة المُحَدِّثين وتخالف طريقة الشافعي.

---

[1] مقدمة تحقيقه للرسالة (ص ١٣).

[2] الفكر الأصولي (ص ٨٥).

[3] وهذا ابن السمعاني يذكر عن الجويني أنَّه شُغِف بكلام الباقلاني وجعله الإمام والقدوة في عامة ما ذكره في أصول الفقه (انظر"قواطع الأدلة"٢/٤٤٠).

[4] مجموع الفتاوى (٢٠/٤٠٤).

وهذا الزَّرْكَشي ينكر عليهم تركَ أقوال أئمة الأصول المتقدِّمين ونقلَ آراء أصحاب الفِرَق فيقول:" اقتصروا على نقل مذاهب المخالفين مِن الفِرَق، وتركوا أقوال مَن لهذا الفنّ أصَّل، وإلى حقيقته وصَّل، فكاد يعودُ أمره إلى الأوَّل، وتذهب عنه بهجة المعوَّل، فيقولون: خلافًا لأبي هاشم[1] أو وفاقًا للجبائي[2]، وتكون للشافعي منصوصة، وبين أصحابه بالاعتناء مخصوصة وفاتهم مِن كلام السابقين عبارات رائقة، وتقريرات فائقة، ونقول غريبة، ومباحث عجيبة"[3].

فإذا كان هذا حالهم في " أصول الفقه " الذي اشتهروا به، فما بالك بعلم الحديث الذي ليست لهم به دراية، فكيف يقبل منهم أن يزاحموا بآرائهم أهلَه الذين صرفوا أوقاتهم وخاطروا بأنفسهم في سبيل تحصيله، وجعلوا ذلك صناعتهم التي لا يكادون يشوبـــــونها بشيء آخر؟

وصدق السَّخاوي[4] حين قال: "ومَن تعاطى تحرير فنٍّ غير فنِّه فهو متعنِّي"[5].

وما ذكره الزَّرْكَشي في حقِّ الأصوليين ينطبق على كثير من المتأخِّرين الذين صنَّفوا في "أصول الحديث" حيث يقتصرون في العديد مِن المواضع على نقل آراء الأصوليين والفقهاء ويتركون النقل عن أئمة الحديث، وقد تكون لهم آراء منصوصة وأقوال صريحة في ذلك، بل قد يكون

---

[1] هوأبو هاشم بن أبي علي الجبائي المعتزلي كان من كبار الأذكياء وكتب الكلام مشحونة بمذهبه واعتقاده ، صنف كتاب "الجامع الكبير" وكتاب"العرض" توفي سنة(٣٢١هـــ).انظر"وفيات الأعيان"(١٨٣/٣) ،"السير" (٦٣/١٥-٦٤).

[2] هو شيخ المعتزلة أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري قال الذهبي:"وكان على بدعته متوسعا في العلم، سيال الذهن، وهو الذي ذلل الكلام وسهله، ويسر ما صعب منه" صنف كتاب"الأصول" و"الاجتهاد"،مات سنة (٣٠٣هـــ). انظر"وفيات الأعيان"(٢٦٧/٤-٢٦٩)،"السير"(١٨٣/١٤-١٨٤).

[3] البحر المحيط (٦/١).

[4] هو شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمان السخاوي الأصل القاهري المولد الشافعي المذهب كان علامة حافظا جمع فأوعى وبرز في الحديث وغيره وتولى التدريس والإفتاء وله مصنفات كثيرة منها"فتح المغيث"، "الضوء اللامع"،توفي سنة(٩٠٢هـــ).انظر"البدر الطالع"للشوكاني(١٨٤/٢)،مقدمة تحقيق"فتح المغيث"لعبد الكريم الخضير(ص٧٢-١٢٣).

[5] فتح المغيث (٢٧٤/١).

صنيعهم مناقضًا لآراء الأصوليين كما في مسألة زيادة الثقة والاحتجاج بخبر الواحد العدل في العقائد وغيرهما.

طريقة المُحَدِّثين وطريقة الأصوليين:

إنَّ الناظر في المسائل المشتركة بين المُحَدِّثين والأصوليين يجد أنَّ بين الفريقين تباينا في دراسة العديد مِن هذه المسائل وأصبح لكل منهم طريقة تختص به في تناولها والترجيح فيها بحيث صار يقال: هذا جارٍ على طريقة الأصوليين أو جارٍ على طريقة المُحَدِّثين، وهذا الحديث معلول على طريقة المُحَدِّثين ومقبول على طريقة الأصوليين أو الفقهاء.

وإذا ذُكر لفظ الفقهاء فهو يشمل الأصوليين في الغالب لكونهم جامعين بين العلمين.

قال البِقاعي[1] تعليقا على كلام العراقي[2] في مسألة الرواية بالمعنى حيث عزا المنع إلى بعض أهل الحديث والفقه و لم يذكر الأصوليين[3]، فقال البِقاعي:" لم يذكر الأصوليين إمَّا لقلة القائل منهم بذلك، أو لدخولهم في الفقهاء، لأنَّ الأقدمين مِن الفقهاء كانوا جامعين للعلمين "[4].

وممَّن نصَّ على التباين بين طريقة المُحَدِّثين وطريقة الأصوليين والفقهاء:

١- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(ت:٤٠٥هـ)

---

[1] هو برهان الدِّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البِقاعي الشافعي نزيل القاهرة ثم دمشق،كان من أوعية العلم بارعا في العلوم كالحديث والتفسير والتاريخ، صنف"نظم الدرر في تناسب الآيات والسور"، "النكت الوفية بما في شرح الألفية"،مات سنة(٨٨٥هـ).انظر"الضوء اللامع"للسخاوي(١/١٠١-١١١)،"مقدمة تحقيق"النكت الوفية"(ص٩-٢١).

[2] هو زين الدِّين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الكردي العراقي، اشتغل بالفقه والقراءات ولازم المشايخ في الرواية وعُني بالحديث ورحل فيه مرات حتى قال ابن حجر:"لم نر في هذا الفن أتقن منه وعليه تخرَّج غالب أهل عصره"، نظم علوم الحديث لابن الصلاح وشَرَحها، وعمل عليه نكتا سماها"التقييد والإيضاح"،توفي سنة(٨٠٦هـ).انظر"إنباء الغمر" (٥/١٧٠-١٧٦)،"شذرات الذهب"(٧/٥٥-٥٧).

[3] شرح التبصرة (ص ٢٦١).

[4] النكت الوفية (٢/٢٠٩)، وانظر شرح العِلَل لابن رجب (١/٤٢٤).

ذكر مسألة تعارُض الوصل والإرسال ثم قال:" فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء فإنَّ القول عندهم فيها قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة، فأما أئمة الحديث فإنَّ القول فيها عندهم قول الجمهور الذين أرسلوه"[1]

٢- **أبو يعلى الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨ هـ):**

قال:" معنى قول أحمد:" ضعيف" على طريقة أصحاب الحديث، لأنَّهم يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال والتدليس والتفرد بزيادة في حديث لم يروها الجماعة، وهذا موجود في كتبهم: تفرَّد به فلان وحده، فقوله:" هو ضعيف " على هذا الوجه، وقوله:" والعمل عليه " معناه على طريقة الفقهاء "[2].

وقال أيضا بعد ذكره لتعليل الإمام أحمد لحديثٍ:"وظاهر هذا الكلام من أحمد التوقف في طريقه لأجل الاختلاف فيه، ولكن ليس هذا الكلام مما يوجب تضعيف الحديث على طريقة الفقهاء"[3].

٣-**إمام الحرمين الجويني** (ت: ٤٧٨ هـ):

قال:" وإذا نظر الناظر في تفاصيل هذه المسائل، صادفها خارجةً في الرد والقبول على ظهور الثقة وانخرامها، وهذا هو المعتمد الأصولي، فإذا صادفناه لزمناه، وتركنا وراءه المُحَدِّثين ينقطعون في وضع ألقاب وترتيب أبواب "[4].

٤-**السرخسي**[5] (ت: ٤٩٠ هـ):

---

[1] المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٧) وسيأتي تحرير مذهب المُحَدِّثين في هذه المسألة ص٣٧٤.

[2] العدة (٣/٩٤١)، وانظر" أصول الفقه لابن مُفْلِح " (٥٦٥).

[3] "إبطال التأويلات" لأبي يعلى(١/١٤٠)، "بيان تلبيس الجهمية" لابن تيمية (٧/٢١٧).

[4] البرهان (١/٤١٦).

[5] هو شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي كان فقيها أصوليا مناظرا صنف كتابا في"أصول الفقه" و"المبسوط"في الفقه أملاه من حفظه من غير مراجعة كتاب حين كان محبوسا في الجب، توفي في حدود سنة(٤٩٠هـ). انظر"تاج التراجم"(ص٢٣٤-٢٣٥)،"الجواهر المضية"(٣/٢٨-٢٩).

قال عن زيادة الثقة وتعارُض الرفع والوقف، والوصل والإرسال: " وأهل الحديث يجعلون الرواة في هذا طبقات فيقولون: إذا كانت الزيادة يرويها مَن هو في الطبقة العليا يجب الأخذ بذلك، وإن كانت الزيادة إنَّما يرويها مَن ليس في الطبقة العليا ويروي الخبر بدون الزيادة مَن هو في الطبقة العليا، فإنَّه يثبت التعارُض بينهما، وكذلك قالوا في خبر يروى موقوفا على بعض الصحابة بطريق، ومرفوعًا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بطريق، فإن كان يرويه عن رسول الله عليه السلام مَن هو في الطبقة العليا فإنَّه يثبت مرفوعًا، وإن كان إنَّما يرويه عن رسول الله عليه السلام مَن ليس في الطبقة العليا، ويرويه موقوفا مَن هو في الطبقة العليا، فإنَّه يثبت موقوفا، وكذلك قالوا في المسند والمرسَل، ولكن الفقهاء لم يأخذوا بهذا القول، لأنَّ الترجيح عند أهل الفقه يكون بالحجة لا بأعيان الرجال"[1].

٥-**أبو الخطاب الكَلوَذاني**[2] (ت: ٥١٠ هـــ):

قال الإمام أحمد في حديث " ضعيف والعمل عليه "، فعلق أبو الخطاب عليه بقوله:" معنى قوله:" وهو ضعيف ": على طريقة أصحاب الحديث، لأنَّهم يضعفون بالإرسال والتدليس والعَنعَنة، وقوله" والعمل عليه " على طريقة الفقهاء، لأنَّهم لا يضعفون بذلك"[3].

٦-**ابن الجوزي**[4] (ت: ٥٩٧ هـــ):

قال:" وأصحاب الحديث يضعِّفون ما ليس يضعف عند الفقهاء "[5].

---

[1] أصول السرخسي (٢/٢٦) .

[2] هو أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكَلوَذاني ثم البغدادي، كان شيخ الحنابلة في عصره،صنف في الأصول والخلاف ونظم الشعر الجيد مع الصلاح والعبادة والورع،من مصنفاته"التمهيد"في أصول الفقه، و"الانتصار في المسائل الكبار" في الفقه، توفي سنة(٥١٠هـــ).انظر"السير"(١٩/٣٤٨-٣٥٠)،"البداية والنهاية"(١٢/١٨٠).

[3] التمهيد (٣/١٢٣) وأصله مأخوذ من كلام شيخه أبي يعلى المتقدِّم.

[4] هو أبو الفرَج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البغدادي الحنبلي، كان في التفسير من الأعيان وفي الحديث من الحُفَّاظ وفي التاريخ من المتوسعين، ولديه فقهٌ كافٍ وله في كل علم مشاركة وإليه المنتهى في النثر والنظم الوعظ، صنف "المنتظم" و"زاد المسير" و"التحقيق" وغيرها، توفي سنة (٥٩٧هـــ).انظر السير ٢١/٣٦٥-٣٨٤، تذكرة الحُفَّاظ ٤/١٣٤٢-١٣٤٧.

[5] التحقيق (١/٣٦٧)، وانظر" صيد الخاطر" له (ص ١٨٢).

٧-**شهاب الدِّين القرافي**[1] (ت: ٦٨٤ هـــ):

قال بعد نقله لكلام الآمدي في صورة المرسَل: " وهذا الكلام يشعر بأنَّ الاصطلاح في هذه المسألة عند الفقهاء والأصوليين، غير اصطلاح المُحَدِّثين، وأنَّ المرسَل لا يختصُّ بالتابعين، فيتأتى الخلاف حينئذٍ "[2].

٨-**ابن دقيق العيد**[3] (ت: ٧٠٢ هـــ):

قال في"الإلمام":"وشرطي فيه أن لا أُورِد إلا حديثَ من وثَّقه إمامٌ من مُزَكِّي رواة الأخبار، وكان صحيحا على طريقة بعض أهل الحديث الحُفَّاظ، أو أئمة الفقه النُظَّار،فإنَّ لكلٍّ منهم مغزًى قصده وسلكه، وطريقا أعرض عنه وتركه، وفي كلٍّ خير"[4].

وقال أيضا تعليقا على قوله:"فإنَّ لكل منهم مغزى قصده...":

" يريد أنَّ لكلٍّ من أئـــمة الفقه والحديث طريقا غير طريق الآخـــر، فإنَّ الذي يبـــين و تقتضيه قواعد الأصول والفقه أنَّ العمدة في تصحيح الحديث عدالةُ الراوي وجَزمُه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدقُ الراوي وعدمُ غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطا وأمكن الجمعُ بين روايته ورواية مَن خالفه بوجهٍ من الوجوه الجائزة لم يُترك حديثُه.وأمَّا أهل الحديث فإنَّهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول ثم تقوم لهم عِلَل فيه تمنعهم من الحكم بصحته"[5]

---

[1] هو شهاب الدِّين أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المصري كان إماما بارعا في الفقه والأصول وله معرفة بالتفسير،صنف"الذخيرة" في الفقه، و"نفائس الأصول" وغيرهما،توفي سنة(٦٨٤هـــ).انظر"الديباج المذهب" لابن فرحون(١/٢٣٦-٢٣٩)."شجرة النور الزكية"لابن مخلوف(ص١٨٨-١٨٩).

[2] نفائس الأصول (٧/٣٠٣٣).

[3] هو أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القُشَيري المنفلوطي المصري، كان إماما عديم النظير ثخين الورع متين الديانة ساكنًا وقورا مُكِبًّا على الاشتغال متبحرا في العلوم، سارت بمصنفاته الركبان له "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام" و"الإمام" وغيرهما، وتوفي سنة (٧٠٢هـــ).انظر تذكرة الحُفَّاظ ٤/١٤٨١-١٤٨٣، معجم الشيوخ للذهبي ٢/٢٤٩-٢٥٠، المعجم المختص للذهبي ص ٢٥٠-٢٥١.

[4] الإلمام بأحاديث الأحكام(١/٤٧).

[5] شرح الإلمام(١/٦٠)، توضيح الأفكار(١/١٧-١٨).

وقال عن اشتراط المُحَدِّثين نفي الشذوذ والعِلَّة في حدِّ "الصحيح": " وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذًّا ولا معلَلاً، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيرًا من العِلَل التي يُعِلَل بها المُحَدِّثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء "[1].

وقال أيضا تعليقا على كلام لابن القَطَّان الفاسي[2] في زيادة الثقة: " تضمَّن كلامه ردَّ التعليل بالرفع والوقف على الطريقة الفقهية والأصولية "[3].

٩- **ابن الوزير اليماني**[4] (ت: ٨٤٠ هـــ):

قال في مسألة قبول المُنفَرِد من رجال الحسن من غير متابعة:" وهذا لازم على قواعد الفقهاء والأصوليين، ودفع هذا مِن المُحَدِّثين غير جيِّد "[5].

١٠-**ابن حجر العسقلاني** (ت: ٨٥٢ هـــ):

ذكر حديث حذيفة – رضي الله عنه -:" **مَن غسَّل ميِّتا فليغتسل** "[6].

ثم قال:" ذكره ابن أبي حاتم[7] والدارقطني[1] في " العِلَل " وقالا: أنَّه لا يثبت "[2].

---

[1] الاقتراح (ص ١٨٦- ١٨٧)، وانظر التعليق على هذا الكلام في " التقييد والإيضاح " للعراقي (ص ٦٠)، فتح المغيث (١/٢٦-٢٧).

[2] هوأبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكُتامي الفاسي المشهور بابن القَطَّان،كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء الرجال،صنف"بيان الوهم والإيهام"وغيره،توفي سنة(٦٢٨هـــ). انظر"السير"(٢٢/٣٠٦-٣٠٧) "تذكرة الحُفَّاظ"(٤/١٤٠٧).

[3] الإمام (٣/٢٦٤) وانظر(٢/١٨٣، ١٨٨- ١٨٩، ٢١٠) منه.

[4] هو محمد بن إبراهيم بن علي المعروف بابن الوزيراليماني ، أقبل على الاشتغال بالحديث و تبحَّر في العلوم وفاق الأقران وطار علمه في الأقطار، صنف"العواصم والقواصم" ،"تنقيح الأنظار"في علوم الحديث وغيرهما،توفي سنة(٨٤٠هـــ) . انظر"البدر الطالع"(٢/٨١-٩٣)،"الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وكتابه العواصم والقواصم" لإسماعيل الأكوع (مقدمة"العواصم والقواصم"ص٩-١٠٠).

[5] تنقيح الأنظار (١/١٩٤- توضيح).

[6] رواه البيهقي في " السنن الكبرى " (١/٣٠٤).

[7] هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي، رحل إلى الحجاز والعراق ومصر والشام وغيرها، وكان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال زاهدا عابدا صنف "الجرح والتعديل" و"العِلَل" و"المراسيل" وغيرها،و توفي سنة (٣٢٧هـــ).انظر السير ١٣/٢٦٣-٢٦٩، تذكرة الحُفَّاظ ٣/٨٢٩-٨٣١.

فعلَّق عليه ابن حجر بقوله:" نفيُهما الثبوت على طريقة المُحَدِّثين، وإلاَّ فهو على طريقة الفقهاء قوي، لأنَّ رواته ثقات "[٣].

١١-**برهان الدِّين البِقاعي** (ت: ٨٨٥ هـــ):

قال في مسألة تعارُض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف:

" ثم أنَّ ابن الصلاح خلط هنا طريقة المُحَدِّثين بطريقة الأصوليين "[٤].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفقهاء المُحَدِّثين الذين جمعوا بين الفقه والحديث يُسَلِّمون للأئمة النُقَّاد حكمهم على الأحاديث إلا أن لا يطَّلعوا على عِلَّته فيجرون على ظاهر السند كما قد يقع ذلك لابن خزيمة[٥] وابن حبان وغيرهما[٦].

قال السخاوي:" ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم، ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة "[٧].

---

[1] هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، كان فريد عصره ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعِلَل الحديث وأحوال الرجال، وكان إماما في القراء والنحويين عارفا بمذاهب الفقهاء كما يدل على ذلك كتابه "السنن"، مع الصدق والورع والأمانة، من مصنفاته: "السنن" و"العِلَل" و"المؤتلف والمختلف" وغيرها توفي سنة (٣٨٥هـــ).انظر تاريخ بغداد ٣٤/١٢-٤٠، تذكرة الحُفَّاظ ٩٩١/٣-٩٩٥.

[2] عبارة ابن أبي حاتم:" هذا حديث غلط "، وعبارة الدارقطني:" لا يثبت هذا عن أبي إسحاق " أي في جعله من مسند حذيفة وإنَّما هو مِن روايته عن ناجية بن كعب عن علي، انظر" العِلَل " لابن أبي حاتم (٥١٦/٣)، العِلَل للدارقطني (١٤٦/٤).

[3] التلخيص الحبير (١٣٧/١) وانظر (١٥١/١) منه، النكت ٦١٢/٢- ٦١٣، ٦٥٤)، فتح الباري (١٩٢/١٣).

[4] النكت الوفية (٤٢٦/١)، وانظر" توضيح الأفكار للصنعاني (٣٣٩/١).

[5] هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، عُني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، وكانت له عظمة في النفوس وجلالة في القلوب لعلمه ودينه واتباعه للسنة، له الكتاب المشهور بالصحيح،و"فقه حديث بريرة" وغير ذلك، توفي سنة (٣١١هـــ).انظر السير ٣٦٥/١٤-٣٨٢، تذكرة الحُفَّاظ ٧٢٠/٢-٧٣١، البداية والنهاية، ١٤٩/١١.

[6] انظر" لطائف المعارف "لابن رجب (ص٢٦٠)،"فتح الباري"له(٣٦٢/١)،"النكت"لابن حجر (٧٢٦/٢، ٧٨٢)،"فتح الباري"له(١٦٨/٥)،(٥٩٥/٩).

[7] فتح المغيث (٦٨/٢)

وقال ابن حجر:" وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه، فيقول: وفيه حديث لا يُثبته أهل العلم بالحديث "[1].

[1] النكت (٢/٧١١).

أوجه تطرق الخَلَل في دراسة هذه المسائل المشتركة:

يمكن إرجاع أوجه الخطأ الواقعة في دراسة المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الحديث إلى ما يلي:

١-أنَّ عددًا مِن الأصوليين قد يعزون إلى المُحَدِّثين خلاف مذهبهم الذي تدل عليه أقوالهم وكتبهم وتصرفاتهم في الحكم على الأحاديث ونقد الروايات، وقد يذكرون أقوالا عديدة ويرجحون بعضها على بعض دون أن يذكروا القول الصحيح الذي يدل عليه صنيع الأئمة النُقَّاد المتخصصين في ذلك، فإنَّ نسبة القول إلى أئمة الحديث يحتاج إلى نقل ودراية بأحكامهم وتصرفاتهم[١].

مثال ذلك:

أ-مسألة رواية الحديث بالمعنى:

قال الجويني:" ما ذهب إليه معظم الأصوليين أنَّ رواية الخبر على المعنى مِن غير اعتناء باللفظ جائزة إذا كان المترجِم عنه قاطعا بأنَّه أدَّى معنى اللفظ الذي بلغه، وامتنع مِن ذلك معظم المُحَدِّثين وشرذمة مِن الأصوليين "[٢].

فقد عزا إلى معظم المُحَدِّثين منع الرواية بالمعنى، ووافقه على هذا العزو المازري[٣] وغيره[٤].

وهذا وهم بلا ريب كما سيأتي بيانه في موضعه[٥].

---

[1] انظر" تنقيح الأنظار" لابن الوزير (١/٣٨٤- توضيح).

[2] البرهان (١/٤٢٠).

[3] هوأبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المالكي،كان أحد الأذكياء الأئمة المتبحرين بصيرا بعلم الحديث،بارعا في الفقه وأصوله والأدب وغيرها ،صنف"شرح التلقين"و"إيضاح المحصول" وغيرهما ومات سنة (٥٣٦هـ). انظر"السير" (٢٠/١٠٤-١٠٦)،"الديباج المذهب"(٢/٢٥٠-٢٥٢).

[4] إيضاح المحصول (ص ٥١١)، الإبهاج (٢/١٢٩٥).

[5] ص٥٠١.

قال الإمام الترمذي:" فأمَّا مَن أقام الإسناد وحفظه وغيَّر اللفظ، فإنَّ هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغيَّر المعنى"[1].

ويستشفُّ مِن عبارته دعوى الإجماع والاتفاق على جواز ذلك حيث جعله قول أهل العلم ولذلك قال ابن رجب:" وكلامه يُشعر بأنَّه إجماع وليس كذلك، بل هو قول كثير مِن العلماء... "[2]

ب-ما ذكره الكِيَا الطبري[3] أنَّ مصطلح المُحَدِّثين: أنَّ المنقطع: ما يقول فيه الشَّخص: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مِن غير إسناد أصلاً، وأنَّ المرسَل: ما يقول فيه: حدثني فلان عن رجل[4].

قال ابن الصلاح مُتعقِّبا هذا الكلام:" هذا لا يُعرف عن أحد مِن المُحَدِّثين، ولا عن غيرهم، وإنَّما هو مِن كِيسه "[5].

٢-أنَّهم قد يصيبون فيما نسبوه إلى أهل الحديث ولكنهم يخالفونهم في الترجيح بضربٍ مِن الاحتمالات العقلية التي لا يؤيِّدها الواقع العملي التطبيقي لأئمة الحديث، مع أنَّ هذه المسائل مِن صميم علم الحديث فينبغي الرجوع فيها إلى أهلها الذين هم أدرى الناس بخَبَرها وخُبرها "ولكلٍّ أناسٍ في بعيرهم خَبَر ".

ولا شكَّ أنَّ مَن طالت ممارسته لها وأمعن النظر فيها وغاص في دقائقها وصرف جُلَّ وقته في تحريرها أقرب إلى الحقّ في إدراك صوابها ومعرفة الراجح فيها، وسيأتي نقل كلام أهل العلم في ذلك.

---

[1] العِلَل الصغير للترمذي (٣١٩/١٣- عارضة).

[2] شرح العِلَل (١٤٧/١)، وانظر" نزهة النظر" لابن رجب (ص ١٢٩).

[3] هو أبو الحسن علي بن محمد الطبري الشافعي المعروف بالكِيَا الطبري برع في المذهب وأصوله وكان ذا فصاحة وبيان، له كتاب"شفاء المسترشدين"في الفقه، وكتاب في"أصول الفقه"وغيرهما،ولي المدرسة النظامية إلى أن مات سنة(٥٠٤هـ). انظر"السير"(٣٥٠/١٩-٣٥٢)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٢٣٢/٧-٢٣٥).

[4] النكت للزركشي (١٢/٢)، النكت لابن حجر (٥٧٣/٢).

[5] انظر" النكت " لابن حجر (٥٧٣/٢).

مثال ذلك:

أ-أنَّ أهل الحديث اشترطوا لصحة الحديث سلامته مِن الشذوذ والعِلَّة القادحة، وخالفهم الأصوليون والفقهاء في ذلك.

قال ابن دقيق العيد:" وزاد أصحاب الحديث: أن لا يكون شاذًا ولا معلَلاً، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإنَّ كثيرًا مِن العِلَل التي يعلَل بها المُحَدِّثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء "[1].

وقد أجاب العراقي عن ذلك فقال:" الجواب أنَّ مَن صنَّف في علم الحديث إنَّما يذكر الحَدَّ عند أهله لا عند غيرهم مِن أهل علم آخر...وكون الفقهاء والأصوليين لا يشترطون في الصحيح هذين الشرطين لا يفسد الحدَّ عند مَن يشترطهما "[2].

وقال السخاوي عن عدم اشتراط ذلك:" وهو استرواح حيث يحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص عن تَتَبُّع طرقه التي يعلم بها الشذوذ والعِلَّة نفيا وإثباتًا فضلا عن أحاديث الباب كلِّه التي ربما احتيج إليها في ذلك "[3].

وقال أيضا فيما إذا أثبت الراوي زيادة نفاها الأحفظ أو الأكثر عددًا:" الفقيه والأصولي يقولان: المثبِتُ مقدَّم على النافي فيقبل، والمُحَدِّثون يسمُّونه شاذًا "[4].

ب-ذكر الشوكاني[5] عدم الاحتجاج بما قال أحد رجال السند فيه:" عن شيخ " أو " عن رجل" أو " عن ثقة "، ثم قال:" وهذا ممَّا لا ينبغي أن يخالِف فيه أحدٌ مِن أهل الحديث، ولا

---

[1] الاقتراح (ص ١٨٦- ١٨٧).

[2] التقييد والإيضاح (ص ٢٠)، وانظر" تدريب الراوي " (١/٦٤- ٦٥).

[3] فتح المغيث (١/٢٧).

[4] المصدر السابق (١/٢٦).

[5] هو بدر الدِّين أبو علي محمد بن علي الشوكاني،نشأ في بيت علم فأقبل على تحصيل العلوم منذ صغره حتى برَّز فيها وصار فقيها أصوليا محققا في جملة من العلوم، من مصنفاته"السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار" "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" وغيرهما،توفي سنة (١٢٥٠هـ) انظر"البدر الطالع"(٢/٢١٤-٢٢٥)،"الأعلام"(٦/٢٩٨).

اعتبار بخلاف غيرهم لأنَّ مَن لم يكن مِن أهل الفَنِّ لا يَعرف ما يجب اعتباره "[1].

٣-أنَّ المصنِّفين في" أصول الفقه " مِن أصحاب المذاهب الأربعة، أكثرهم يرجِّحون في هذه المسائل غالبا بحسَب المنقول عن إمام المذهب لا باعتبار المنقول عن سائر أئمة هذا الشأن، فترى الواحد منهم يصدِّر المسألة بما نُقل عن إمامه ثم يستدل لذلك مرجِّحا قول إمام المذهب على غيره كما هو الشأن بالنسبة لأبي يعلى في " العدة " والسرخسي في " أصوله "، وابن القصار[2] في" مقدمته "، والباجي[3] في" إحكام الفصول"، والكَلوَذاني في " التمهيد"، وابن عقيل[4] في" الواضح "، والزَّرْكَشي في" البحر المحيط " وغيرهم.

وهناك فرق بين تحقيق قول إمام معيَّن، وبين تحرير مذاهبِ مَن عاصره مِن الأئمة أو تقدَّموا عليه، لأنَّ معرفة الراجح في المسألة أولى مِن معرفة الراجح عند إمام المذهب.

قال عبد الرزاق عفيفي[5]:" ومنهم مَن أكثر مِن المسائل الفقهية، وعُني فيها بالانتصار لمذهب معيَّن وقرَّر إلى جانبها قواعد أصولية على ضوء ما حكم به إمامه في هذه المسائل، فكان صنيعه في تأليفه أشبه بصنيع مجتهد المذهب الذي يُعنى بمعرفة أصول إمامه مِن الفروع التي نصَّ

---

[1] إرشاد الفحول (١/٢٦٤).

[2] هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي المعروف بابن القصار،كان فقيها أصوليا نظَّارا،ولي قضاء بغداد، من مصنفاته"عيون الأدلة" يدل على طول باعه في مسائل الخلاف، توفي ســـنة (٣٩٧هـــ). انظر"السير"(١٧/١٠٧-١٠٨)،"الديباج المذهب"(٢/١٠٠).

[3] هوالقاضي ذو الفنون أبو الوليد سليمان بن خلف التُّجيبي الباجي المالكي، كان فقيها أصوليا نظَّارا محقِّقا أديبا شاعرا له معرفة بالحديث ورجاله،صنف"المنتقى" في شرح الموطأ،"إحكام الفصول في أحكام الأصول" وغيرهما، توفي سنة (٤٧٤هـــ) .انظر"الصلة"لابن بشكوال(١/٣١٧-٣٢٠)،"الديباج المذهب"(١/٣٧٧-٣٨٥).

[4] هو أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي، كان مقرئا فقيها أصوليا واعظا متكلِّما يتوقد ذكاء بحرا في العلوم والمعارف، من مصنفاته"الواضح في أصول الفقه"،"الفصول" في الفقه وغيرهما، توفي سنة(٥١٣هـــ).انظر"السير"(١٩/٤٤٣-٤٥١)،"الذيل على طبقات الحنابلة"لابن رجب(١/١٤٢-١٦٣).

[5] هو عبد الرزاق بن عفيفي بن عطية النوبي المصري، كان فقيها أصوليا عارفا بالنحو والعربية مع التواضع والزهد وحسن العشرة، له تعليقات نافعة على"الغحكام" للآمدي، مجموع فتاويه وغيرهما، توفي سنة(١٤١٥هـــ).انظر"موقع عبد الرزاق عفيفي".

على حكمها، لا صنيع المجتهد المطلق، أو العالم الأصولي المنصف الذي يُعنى ببحث القواعد الأصولية على ضوء أصول الشريعة والاستدلال عليها بالكتاب والسُّنة دون مَيلٍ إلى نصرة مذهب معيَّن في الفروع الفقهية "[1].

٤-أنَّ بعض الأصوليين قد ينسبون إلى أحد الأئمة قولاً ويجعلونه الراجح في مذهبه أو الراجح في العلم المتكلَّم فيه مع أنَّه لم يَصِحَّ عنه أو لم يثبت تنصيصه على ذلك، وإنَّما أُخِذ مِن عبارة صدرت عنه في قضية معيَّنة لا تدل على تعميم في الحكم ولا على ترجيح في تلك المسألة المعيَّنة، بل قد تكون أقواله دالةً على خلاف ذلك.

مثاله: مسألة زيادة الثقة.

نقل أبو الخطاب الكَلوَذاني عن الإمام أحمد في ذلك روايتين: إحداهما: الأخذ بالزيادة مطلقا، وبه قال عامة الفقهاء والمُتكلِّمين، والثانية: ردُّ الزيادة، وبه قال جماعة مِن أصحاب الحديث، ورجح الكَلوَذاني الرواية الأولى[2].

وقد بيَّن ابن رجب مكمَن الخَلَل الذي وقع فيه الكَلوَذاني ومَن وافقه، والصورة التي تحمل عليها الرواية الواردة عن الإمام أحمد فقال:

" وأمَّا أصحابنا الفقهاء فذكروا في كتب أصول الفقه في هذه المسألة روايتين عن أحمد: القبول مطلقا، وعدمه مطلقا، ولم يذكروا نصًّا له بالقبول مطلقا، مع أنَّهم رجّحوا هذا القول ولم يذكروا به نصًّا عن أحمد، وإنَّما اعتمدوا على كلام له لا يدل على ذلك، مثل قوله في فوات الحج:" جاء فيه روايتان: إحداهما: فيه زيادة دم، قال:" والزائد أولى أن يؤخذ به "، وهذا ليس ممَّا نحن فيه، فإنَّ مراده أنَّ الصحابة رُوي عن بعضهم فيمن يفوته الحج أنَّ عليه القضاء، وعن بعضهم: أنَّ عليه القضاء مع الدم، فأخذ بقول مَن زاد الدم، فإذا رُوي حديثان مستقِلاَّن في

---

[1] مقدمة تعليق عبد الرزاق عفيفي على " الإحكام " للآمدي (ص: د).

[2] التمهيد (٣/١٥٣- ١٥٥).

حادثة في أحدهما زيادة، فإنَّها تقبل مِن الثقة كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث، وليس هذا مِن باب زيادة الثقة "[1].

فتبيَّن مِن هذا الكلام:

أ-أنَّ مَن نسب إلى الإمام أحمد روايةً بقبول الزيادة مطلقا فقد وهِم عليه، لأنَّ تلك الرواية إنَّما هي محمولة على صورة أخرى ليست مِن باب زيادة الثقة.

ب-نسب الكَلوَذاني إلى جماعة مِن أهل الحديث ردَّ الزيادة مطلقا مع أنَّ كثيرًا مِن أهل الحديث - وهو صنيع الجهابذة النُقَّاد - لهم تفصيل في قبولها وردِّها كما سيأتي بيـــانه في موضعه[2]، ومع ذلك لم يَرِد له ذكر في كلامه.

ج-أنَّه جعل الراجح في مذهب الإمام أحمد قبولها مطلقا مع أنَّ مذهبه التفريق بين أن يكون الذي زاد اللفظة مبرِّزًا في الحفظ على مَن لم يذكرها أو دونهم في الثقة والتثبت[3].

د-ومنهم مَن جعل مذهب الإمام أحمد اعتبار تعدُّد المجلس أو اتحاده، ومخالفة الزيادة لظاهر المزيد عليه، وعدم مخالفتها، وفهم ذلك مِن كلام لأحمد لا يدل على هذا التفريق.

قال ابن رجب:" وحملوا كلام أحمد في حديث السِّعاية على ذلك، وليس في كلام أحمد تعرُّضٌ لشيء مِن هذا التفصيل، وإنَّما يدل كلامه على ما ذكرناه أولاً "[4].

وقال ولي الله الدهلوي[5]:" وجدت أكثرهم يزعمون أنَّ بناء الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي - رحمهما الله - على هذه الأصول المذكورة في كتاب البزدوي[1] ونحوه، وإنَّما الحق أنَّ

---

[1] شرح العِلَل (١/٤٢٤).

[2] (ص٣٨٣) ومابعدها.

[3] انظر"شرح العِلَل"(١/٤٢٣).

[4] المصدر السابق (١/٤٢٥). وحديث السِّعاية هو حديث أبي هريرة:"مَن أعتق شِقصا له في عبد فخَلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال استُسعي العبد غير مشقوق عليه" رواه البخاري(٢٤٩٢) ومسلم(١٥٠٣). ومعنى الاستسعاء على قول الأكثرين: تكليفه الاكتساب والطلب لقيمة شقص الآخر.انظر"إكمال المعلم"(٥/٩٨).

[5] هوأبو عبد العزيزأحمد بن عبد الرحيم المعروف بشاه ولي الله الدهلوي، الهندي، العمري، الحنفي عالم مشارك في عدة علوم أحيا الله به علم الحديث في بلده، من مؤلفاته"حجة الله البالغة"،"الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف" توفي بدهلي سنة(١١٧٦هـــ). انظر"الأعلام"(١/١٤٩)،"معجم المؤلفين"لرضا كحالة(١/٢٧٢).

أكثرها أصول مُخرَّجة على قولهم، وعندي أنَّ المسألة القائلة بأنَّ الخاص مبيّن ولا يلحقه البيان، وأنَّ الزيادة نسخ، وأنَّ العام قطعي كالخاص، وأن لا ترجيح بكثرة الرواة وأنَّه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأي.... وأمثال ذلك: أصول مُخرَّجة على كلام الأئمة وأنَّه لا تصح بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه "[٢].

٥-أنَّ الكثير ممَّن صنفوا في أصول الفقه وتعرضوا لهذه المسائل المشتركة ليست لهم دراية بعلم الحديث ولا تحقيق لمسائله، " ولا آفة على العلوم وأهلها أضرُّ مِن الدخلاء فيها وهم من غير أهلها "[٣]، بل منهم مَن يرى أنَّ المُحَدِّثين لا معرفة لهم بحقائق الأصول كما قال الجويني عن جملة المُحَدِّثين:" وهم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الأصول "[٤].

ونسب إلى كتبة الحديث إفادة خبر الواحد العدل للعلم ثم قال:" وهذا خِزي لا يخفـــــى مدركه على ذي لب "[٥].

وقال الغزالي عن العلوم النقلية كالحديث:" يستوي في الاستقلال بها الصغير والكبير لأنَّ قوة الحفظ كافية في النقل، وليس فيها مجال للعقل "[٦].

ويظهر هذا من استدلال هؤلاء الأصوليين بأحاديث لا أصل لها، وعزو بعضها إلى الصحيحين أو أحدهما مع أنَّها ليست فيهما بل هي ضعيفة، فيُستبعد ممَّن كان هذا حاله أن يحرِّر النزاع

---

[1] هو شيخ الحنفية أبو الحسن علي بن محمد المعروف بفخر الإسلام البزدوي عالم ماوراء النهر صاحب الطريقة في المذهب، وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب، صنف"شرح الجامع الكبير" وكتابا شهيرا في أصول الفقه، مات سنة (٤٨٢هـــ).انظر"السير"(١٨/٦٠٢-٦٠٣)،" الجواهر المضية"(١/٣٧٢).

[2] الإنصاف (ص ٨٨- ٨٩).

[3] قاله ابن حزم في " مداواة النفوس " ضمن رسائل ابن حزم (١/٣٤٥).

[4] البرهان (١/٤١٦).

[5] المصدر السابق (١/٣٩٢).

[6] المستصفى (١/٣٣) وهذا فيه نظر لا يخفى، فإنَّ علم الحديث يشمل نقد المتن ونقد السند، ولا يرجع فيه إلى مجرَّد الحفظ بل إلى الفهم والمعرفة أيضا كما ذكر الحاكم النيسابوري، انظر" المعرفة " للحاكم (ص ٥٩)، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

ويرفع الخلاف في هذه المسائل، ويأتي فيها بما لم يأت به أهل الحديث، وهم ابن بَجْدَتها لأنَّها مِن صميم فنِّهم وتخصُّصهم.

قال ابن السمعاني[1] ردًّا على الدَّبوسي:" وهذا الرجل – أعني الدَّبوسي – وإن كان قد أُعطي حظًّا مِن الغوص في معاني الفقه على طريقة اختارها لنفسه، ولكن لم يكن مِن رجـــــال صَنْعة الحديث ونَقْد الرجال، وإنَّما كان غاية أمره الجدال والظفر بطرق مِن معاني الفقه لو صحت أصوله التي يبني عليها مذهبه،...ثم يحمله عُجبُه برأيه على خوضه في كل شيء، فتراه دخَّالاً في كل فنّ هَجومًا على كل علم وإن كان لا يحسنه، فيهجم ويعثر، ولا يشعر أنَّه يعثر، وقد اتفق أهل الحديث أن نَقْد الأحاديث مقصور على قوم مخصوصين، فما قبِلوه فهو المقبول، وما ردُّوه فهو المردود "[2].

وقال أبو شامة المقدسي في ذكر الخَلَل الواقع في كتب الفقهاء الشافعيَّة المتأخِّرين:

" ما يفعلونه في الأحاديث النبويَّة والآثار المروية مِن كثرة استدلالهم بالأحاديث الضعيفة على ما يذهبون إليه نُصرةً لقولهم، ومِن تغيير لفظ ما صحَّ منها، والزيادة فيه والنقص منه لقلة خبرتهم بذلك، وما أكثره في كتب أبي المعالي وصاحبه أبي حامد "[3].

وقال ابن تيمية:" هؤلاء المتأخِّرون من الخلافيين ونحوهم مِن المتفقهة أقل الناس علمًا بالحديث، وأبعدهم عن ضبطه ومعرفته، ولعلَّ أحدهم أو أكثرهم لا يعرفون مظانَّ طلب الأحاديث، ولا حملها ونقلها، ولا يُميِّزون بين أجناسها وأنواعها، وأدنى دليل على ذلك ما في كتبهم مِن الأحاديث التي أجمع أهلُ الحديث على أنَّه ليس لها أصل عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم –، تارةً يجعلون الفتوى حديثًا، وتارةً تكون الكلمة محفوظة عن بعض الفقهاء، أو بعض السلف،

---

[1] هو شيخ الشافعية أبو المُظَفَّر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، كان حنفيا ثم تحوَّل شافعيا، كان إماما في الفقه والأصول وغيرهما مع الزهد والورع،صنف"قواطع الأدلة" في أصول الفقه،و"الاصطلام" في مسائل الخلاف وغيرهما،توفي سنة(٤٨٩هـــ). انظر"السير"(١٩/١١٤-١١٩)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٥/٣٣٥-٣٤٦).

[2] قواطع الأدلة (٢/٤٠٥- ٤١٠).

[3] خطبة الكتاب المؤمَّل لأبي شامة (ص ١١٩)، وانظر" رسالة البيهقي لأبي محمد الجويني" (ص٤٦، ٥٩، ٦٤، ٦٧).

فيجعلونها مرفوعةً إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم ، وتـــارةً يخلطون بالحديث زيادات ليست منه، وذلك لأنَّهم لم يتلقَّوا الأحاديث ممَّن ضبطها وأحكمها، وإنَّما غاية المبرِّز منهم أن يجده في بعض كتب الفقه، ولا يَعرف مِن أين نقلـــه ذلك المصنِّف، ومجرَّد ذلك لا يُغَلِّب على الظنّ صحة الحديث، بعدما عُرف من تساهل هذا الضَّرب في الأحاديث وقِلَّة اعتنائهم بها، لاسيما إذا لم يوجد له أصل في الدواوين المعنيَّة بهذا الشأن، وعند الرجال الذين هم فرسان هذا العلم"[1].

وقال أيضا عن أبي المعالي الجويني:" أبو المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم، وعُلوِّ قدره في فنِّه، كان قليل المعرفة بالآثار النبوية، ولعله لم يطالع الموطَّأ بحال حتى يعلم ما فيه، فإنه لم يكن له بالصحيحين البخاري[2] ومسلم وسنن أبي داود والنَّسائي[3] والتِّرمذي، وأمثال هذه السنن علم أصلاً فكيف بالموطَّأ ونحوه...واعتبر ذلك بأنَّ كتاب أبي المعالي الذي هو نخبة عمره:" نهاية المطلب في دراية المذهب " ليس فيه حديث واحد معزو إلى صحيح البخاري إلاَّ حديث واحد في البسملة، وليس ذلك الحديث في البخاري – كما ذكره – ولِقِلَّة علمه وعلم أمثاله بأصول الإسلام اتفق أصحاب الشافعي على أنَّه ليس لهم وجه في مذهب الشافعي، فإذا

---

[1] تنبيه الرجل العاقل (٢/٥٣٤- ٥٣٥).

[2] هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري،شيخ الإسلام وجبل الحفظ وإمام الدنيا، قال ابن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظ له من البخاري"، صنف "الجامع المسندالصحيح" المعوَّل عليه بين أهل الإسلام و"التاريخ الكبير" و"العِلَل" وغيرها، وقد أفرد مناقبه الذهبي وابن حجر وغيرهما، توفي سنة (٢٥٦هـــ).انظر تهذيب الكمال ٦/٢٢٧-٢٣٧، تذكرة الحُفَّاظ ٢/٥٥٥- ٥٥٦، تهذيب التهذيب ٩/٤٧-٥٥.

[3] هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني،كان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف والاجتهاد في العبادة، له كتاب "السنن" الشهير، و"الضعفاء" و"الكنى" وغيرها، توفي سنة (٣٠٣هـــ) . انظر تهذيب الكمال ١/٤٣-٤٥، السير ١٤/١٢٥-١٣٥، البداية والنهاية ١١/١٢٣-١٢٤.

لم يُسوِّغ أصحابه أن يُعتَدَّ بخلافهم في مسألة مِن فروع الفقه، كيف يكون حالهم في غير هذا"[1].

وقال ابن حجر عن حديث عائشة فيما يُقرأ في الوتر:

" قال إمام الحرمين: رأيت في كتاب معتمَد أنَّ عائشة روَت ذلك وتبعه الغزالي، فقال: إن عائشة رَوَت ذلك، وهذا دليل على عدم اعتنائهما معًا بالحديث، كيف يقال ذلك في حديث في سنن أبي داود التي هـــي أم الأحكام "[2].

وقال أيضا:" قال الإمام (يعني الجويني) في " النهاية " وتبعه الغزالي في " الوسيط " ومحمد بن يحيى[3] في " المحيط ": روى البخاري **أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – عدَّ فاتحة الكتاب سبع آيات، وعدَ بسم الله الرحمن الرحيم آية منها** " وهو مِن الوهَم الفاحش، قال النووي[4]: " ولم يروه البخاري في " صحيحه " ولا في " تاريخه " "[5].

وقال عبد الرزاق عفيفي–وذكر حديثا ضعيفا–:" دعوى تلقي الأُمَّة له بالقبول يكذبها ما نُقل عن البخاري والترمذي وغيرهما مِن عدم قبوله ، فإن أُريد بتلقي الأُمَّة له بالقبول تَلَقي علماء الفقه وأصوله فقط وعلماء السير فذلك لا مقنع فيه، فإنَّهم يحتجون في كتبهم بالطوام،

---

[1] التسعينية (٣/٩٢٢– ٩٢٣)، وانظر" درء تعارُض العقل والنقل" له (٧/١٤٩)، مجموع الفتاوى له (٤/٩٥– ٩٦)، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧١– ٤٧٢)، النكت للزركشي (٣/٤٠٣– ٤٠٤).

[2] التلخيص الحبير (٢/١٩).

[3] هو أبو سعيد محمد بن يحيى بن منصورالشافعي، كان إماما مناظرا ورِعا زاهدا، صنف"المحيط في شرح الوسيط" و"الإنصاف في مسائل الخلاف" وغيرهما، قتل سنة(٥٤٨هـــ).انظر"طبقات الشافعية الكبرى"(٧/٢٥–٢٨)، "شذرات الذهب"(٤/١٥١).

[4] هو محيي الدِّين أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي الشافعي، كان حافظا للحديث وفنونه ورجاله عارفا بصحيحه وسقيمه، رأسا في معرفة المذهب مع الزهد والمراقبة والعمل بدقائق الورع،بورك له في عمره ومصنَّفاته مع أنه لم يعمَّر ،ومن هذه المؤلفات:"المجموع شرح المهذب"و"رياض الصالحين"و"الأذكار" و"شرح صحيح مسلم"،توفي سنة(٦٧٦هـــ) انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٤/١٤٧٠–١٤٧٤)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٨/٤٠٠).

[5] التلخيص الحبير (١/٢٣٣) وانظر (١/٩٢، ١١١، ١٢٧، ١٣٦، ١٦٧، ١٩٣، ٢٧٥) منه.

وليسوا مِن أهل الحديث، ومِن العجب دعوى أبي المعالي الجويني أنَّ الحديث مخرَّج في " الصحيح "، وقد وهَّمه في ذلك ابن حجر "[1].

ومَن طالع الكتب التي تُعنى بتخريج الأحاديث الواردة في كتب " أصول الفقه" كـــ" تحفة الطالب " لابن كثير[2]، و" المعتبر " للزركشي"، و"موافقة الخُبر الخَبر " لابن حجر العسقلاني تبيَّن له صدق هذا الكلام.

٦-أنَّ علم الحديث علم تطبيقي وهذه المسائل المشتركة مسائل تطبيقية يُرجع فيها إلى تصرفات الأئمة الحُفَّاظ الممارِسين للرواية العارفين بها وأحكامهم[3] ، إذ عنهم يؤخذ الاصطلاح وتستنبط أصول علم الحديث وقواعده.

قال البِقاعي بعد ذكره للبخاري ومسلم:" ...لأنَّهما مِن الأقدمين، وأولئك يندر أن ينقلوا الاصطلاح عن غيرهم، فإنَّهم هم أهل الاصطلاح "[4].

وليست هذه المسائل أمورًا عقلية تجريدية مقدَّرة في الأذهان لا تَحقُّق لها في الأعيان، فهناك فرق ظاهر بين التقرير النظري والتطبيق العملي، وكما قيل:" عند التطبيق تُعرَف قيمة النظر المجرَّد "[5].

فالدراسة النظرية يَكثر فيها ورود الاحتمالات العقلية التي يتبيَّن بالواقع العملي من صنيع المُحَدِّثين أنَّهم لم يعتبروها و لم يلتفتوا إليها، إذ ليس كل احتمال يعتد به لاسيما إن كان قليل الاتفاق نادر الوقوع.

---

[1] تعليق عبد الرزاق عفيفي على " الإحكام " للآمدي (٣٣/٤).

[2] هو أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البُصْرَوي ثم الدمشقي، كان محدِّثا فقيها عارفا بالرجال وأحوالهم، يستحضر الكثير من التفسير والتاريخ، ويفهم العربية والأصول،من مؤلفاته"تفسير القرآن العظيم"،"البداية والنهاية"،توفي سنة (٧٧٤هـــ).انظر"المعجم المختص"(٧٤-٧٥)،"ذيل تذكرة الحُفَّاظ"للحسيني(ص٥٧-٥٩)،"الدرر الكامنة"(٣٧٣/١-٣٧٤).

[3] انظر" در الغمام الرقيق برسائل أحمد بن الصِّدِّيق " جمع عبد الله التليدي (ص ٦٤).

[4] النكت الوفية (٤٠٠/١).

[5] مقالة " كتاب خاص في معنى عام " لمصطفى بن حلوش ضمن " الشهاب " (١٧٤/٧).

قال ابن حجر:" الاحتمالات العقلية المجرَّدة لا مدخل لها في هذا الفن "[1]، يعني علم الإسناد.

ولهذا انتُقِد الأصوليون الذين جَرَوا في تأليفهم على"طريقة المُتكلِّمين" في الإكثار من الخيال والفروض وألوان الاحتمال.

قال طاهر الجزائري:"قد وقع في كتب أصول الفقه مسائلُ كثيرةٌ مبنيَّةٌ على مجرَّد الفرض، وهي ليست داخلةً فيه، وكثيرا ما أوجب ذلك حَيرةَ المُطالع النَّبيه، حيث يطلب لها أمثلة، فيرجع بعد الجِدِّ والاجتهاد، و لم يَحظَ بمثالٍ واحد"[2].

وممَّا يبيِّن الفرق بين الاحتمال الذي يقتضيه النظرالمجرَّد وبين التطبيق العملي:

١- قول ابن سيِّد الناس[3] ردًّا على أبي الحسن بن القَطَّان في ترجيحه للرفع على الوقف، والوصل على الإرسال عند التعارُض مع الاستواء في الثقة والعدالة أو التقارب فيهما:

" فإن كان ابن القَطَّان قال هذا على سبيل النظر فهو صحيح، وإن كان نقلا عمَّن تقدَّمه فليس لهم في ذلك عمل مطَّرد "[4].

٢-ذهب ابن الصلاح والنووي وغيرهما إلى أنَّ مُعَنْعَنات المدلِّسين في الصحيحين محمولة على ثبوت السماع عندهما مِن جهة أخرى إذا كان الحديث في الأصول دون المتابعات[5]

وأشار ابن دقيق العيد إلى التوقف في ذلك مقرِّرًا أنَّ مُعَنْعَن المدلِّس كالمنقطع، ثم قال:

---

[1] فتح الباري (١/٤٥)، " ما هكذا تورد الإبل " للمليباري (ص ٢٠).

[2] "توجيه النظر"لطاهر الجزائري(١/٥٤٤-٥٤٥)، وانظر"مقدمة عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي(ص د).

[3] هو فتح الدِّين أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمَري الشافعي المعروف بابن سيد الناس، كان حافظا للحديث عارفا بصحيحه وسقيمه خبيرا بعِلَله ناقدا لرجاله مستحضرا للسيرة له حظ من العربية مع التواضع وطيب الأخلاق، صنَّف"عيون الأثر" في السيرة النبوية،"النفح الشذي في شرح الترمذي" وغيرهما، توفي سنة(٧٣٤هـ).انظر"الدرر الكامنة"(٤/٢٠٨-٢١٣)،"أبو الفتح اليعمري" لمحمد الراوندي.

[4] النكت لابن حجر (٢/٦٠٤).

[5] التقريب للنووي (١/٣٢٠- تدريب)، النكت لابن حجر (٢/٦٣٥).

" وهذا جارٍ على القياس إلاَّ أنَّ الجري عليه في تصرفات المُحَدِّثين وتخريجاتهم صعب عسير يوجب اطِّراح كثير مِن الأحاديث التي صححوها إلاَّ أن يتعذَّر علينا إثبات سماع المدلِّس فيها مِن شيخه.."[1]

فتأمَّل كيف فرَّق بين ما هو جارٍ على القياس وبين تصرفات المُحَدِّثين وتخريجاتهم، مما يبيِّن لك أنَّ علم الحديث علم تطبيقي يرجع في تقرير قواعده إلى صنيع أهله العالمين به، فالذي يجهل طرق تعليلهم الأحاديث وكيفية إدراكهم لأوهام الثقات، وأخطاء الأثبات، ويكتفي في دراسة هذه المسائل بتجريد الكلام في أمور مقدرة في الأذهان تجري على وفق ما يراه قياسًا يبعد أن يكون مصيبا للحق فيها.

٣-قال ابن القيِّم[2] ردًّا على ابن القَطَّان الفاسي تصحيحه حديثًا أعلَّه بعض النُقَّاد:" وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء عِلَله، ويعلمون أنَّ الحديث معلول بإرسال الزبيدي[3] له، ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات "[4].

وقال أيضا:" الفِكر في المقدَّرات الذهنية التي لا وجود لها في الخارج ولا بالناس حاجة إليها ألبتة، وذلك موجود في كل علم حتى في علم الفقه والأصول والطب"[5].

ومن أمثلة التوسع في اعتبار الاحتمالات العقلية:

أ-أنَّ بعض العلماء كالنووي يتوسعون في حمل اختلافات الرواة على تعدد الواقعة صونا للرواة الثقات أن يتوجه إليهم الوهَم والغلط، وهذا مجرَّد احتمال يجوِّزه النظر لكن يرده الواقع العملي

---

[1] الاقتراح (ص ٢١٦- ٢١٧)، وانظر" فتح المغيث " (٣٢٦/١).

[2] هو شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرَعي ثم الدمشقي الحنبلي المشهور بابن قَيِّم الجوزية،تفنَّن في علوم الإسلام،وكان عارفا بالتفسير وأصول الدِّين، والحديث ومعانيه، وتفقه في المذهب وبرع فيه، وله اليد الطولى في العربية مع كثرة الصلاة والتلاوة وحسن الخُلق، صنَّف"زاد المعاد في هدي خير العباد"،"بدائع الفوائد" وغيرهما، توفي سنة(٧٥١هـــ).انظر"الدرر الكامنة"(٤٠٠/٣-٤٠٣)،"شذرات الذهب"(١٦٨/٦-١٧٠).

[3] هو محمد بن الوليد الزبيدي الحمصي ثقة ثبت مِن كبار أصحاب الزهري، توفي سنة (١٤٦ هـــ) وقيل غير ذلك، انظر" تقريب التهذيب " (٢١٥/٢).

[4] "تهذيب السنن"(١٠٩/١).

[5] الفوائد (ص ٢٥٦).

التطبيقي في كثير مِن الأحيان لأنَّها قصة واحدة اختلف فيها الرواة ويتعذَّر حملها على التعدد مما يقتضي الترجيح بينهم بوجه من أوجه الترجيح[1].

ب-ذكر الباقلاني[2] في " مرسَل الصحابي " أنَّه لا يقبل إلاَّ أن يخبر الصحابي عن نفسه بأنَّه لا يروي إلاَّ عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أو عن صحابي[3].

وهذا مجرَّد احتمال عقلي لا تحقُّق له في الواقع، وأين يوجد نقلٌ عن صحابي أنَّه صرَّح بذلك، فلا حاجة إذن إلى هذا الاستثناء لأنَّه لم يقع و لم يوجد.

ج-قول ابن حجر العسقلاني في ردِّ المرسَل للجهل بحال المحذوف:" ويتعدد[4] إمَّا بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له، وإمَّا بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة "[5].

فإذا كان الواقع العملي القائم على الاستقراء دلَّ على أنَّ سقوط ستة أو سبعة من التابعين في الحديث المرسَل هو أكثر عدد وقع فما فائدة ذكر التجويز العقلي إلى ما لا نهاية له مع العلم أنَّه لا يمكن أن يوجد أو يتحقق، ولعله لأجل هذا حذفه السخاوي[6].

ومِن أسباب التوسع في اعتبار الاحتمالات والتجويزات العقلية، وعدم الرجوع إلى الممارسة العملية للأئمة النُقَّاد تأثر العلوم بالمنطق، حتى قال الغزالي عن المقدمة المنطقية التي افتتح بها كتابه:" المستصفى ":" وليست هذه المقدمة مِن جملة علم الأصول ولا مِن مقدِّماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلِّها، ومَن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً "[7].

---

[1] انظر" النكت " لابن حجر (٢/٧٩٧- ٨١٠).

[2] هو أبو بكر محمد بن الطيب البصري ثم البغدادي المعروف بابن الباقلاني كان إماما بارعا يضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان من أكثر الناس تصنيفا في الكلام وردا على الباطنيةوالمعتزلة والخوارج وغيرهم، صنَّف "كشف الأسرار وهتك الأستار" في الرد على الباطنية، و"التقريب والإرشاد"في أصول الفقه وغيرهما،توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر"السير" (١٧/١٩٠-١٩٣)،"البداية والنهاية"(١١/٣٥٠-٣٥١).

[3] النكت لابن حجر (٢/٥٤٧).

[4] أي احتمـــال كون المحذوف تابعيا ضعيفا.

[5] نزهة النظر (ص ١١٠).

[6] فتح المغيث (١/٢٥١).

[7] المستصفى (١/٤٥).

قال ابن الصلاح مُتعقِّبا هذا الكلام:" فهذا مردود، إذ كُلُّ صحيح الذهن منطقي بالطبع، وكم مِن إمام ما رفع بالمنطق رأسا "[1].

وقال ابن تيمية:" وقال بعض الناس: أنَّ العلوم لا تقوم إلاَّ به (أي المنطق) كما ذكر ذلك أبو حامد (يعني الغزالي) فهذا غلط عظيم عقلا وشرعا، أمّا عقلا فإنَّ جميع عقلاء بني آدم مِن جميع أصناف المُتكلِّمين في العلم حرَّروا علومهم بدون المنطق اليوناني، وأمّا شرعًا فإنَّه مِن المعلوم بالاضطرار مِن دين الإسلام أنَّ الله لم يوجب تعلُّمَ هذا المنطق اليوناني على أهل العلم والإيمان، وأما هو في نفسه فبعضه حق، وبعضه باطل، والحق الذي فيه كثير منـــه أو أكثره لا يُحتاج إليه، والقَدْر الذي يُحتاج إليه منه فأكثر الفِطَر السليمة تستَقِلُّ به، والبليد لا ينتفع به والذكي لا يحتاج إليه "[2].

وقال أيضا:" مَن له مادة فلسفية مِن متكلِّمة المسلمين كابن الخطيب[3] وغيره، يتكلمون في أصول الفقه الذي هو علمٌ إسلاميٌّ محض، فيَبْنُونه على تلك الأصول الفلسفية "[4].

وقال أبو شامة المقدسي:" وعلم الأصول منقسم إلى ما يسمى أصولَ الدِّين وإلى ما يسمى أصول الفقه، وقد أُلحق بكل واحدٍ مِن العلمين أشياء كثيرة، وأبحاث عسيرة مِن علم الكلام، وشُبَهِ أهل الجدال والخصام، والأولى بمَن صحَّ إيمانُه، ووضح برهانُه أن لا يضيع فيها زمانَّه،

---

[1] السير للذهبي (٣٢٩/١٩-ترجمة أبي حامد الغزالي).

[2] مجموع الفتاوى (٢٦٩/٩) وانظر (١٨٤/٩)، (٥٣/١٨)، (٤٠٢/٢٠) منه.

[3] هو فخر الدِّين أبو عبد الله محمد بن عمر البكري الرازي الشافعي المعروف بابن الخطيب، كان مفسرا مبرِّزا في علم الكلام والمعقولات والأصول،ذا باعٍ طويل في الوعظ، ورُزِق الحظوة في تصانيفه،منها"مفاتيح الغيب"في التفسير "المحصول" في أصول الفقه،وقد رجع عن علم الكلام في آخر حياته ،توفي سنة(٦٠٦هـــ). انظر "وفيات الأعيان" (٢٤٨/٤-٢٥٢)،"البداية والنهاية" (٥٥/١٣- ٥٦).

[4] المصدر السابق (٨٦/٢)، وانظر (٨١/٩) منه.

وقد دسَّ فيهما بعض مَن انتهض، أو كان في قلبه مرض، مِن علوم الأوائل المنكرة أمورًا ضارَّةً مستنكرة حتى صار المشتغل بتلك العلوم يتستَّر باسم الأصول وهو ملوم "[1].

ويتجلى هذا التأثر في جملة أمور منها:

أ-الإغراق في الحدود والتعاريف مع أنَّه لا يتوقف عليه كبير عمل، بل قد يترتب عليه تقييد المصطلح على ما كان معروفا به عند الأئمة الأوائل، ثم يأتي المتأخِّر فيفسِّر كلام المتقدم بناء على هذا الاصطلاح الحادث فيقع الخطأ في فهم كلام الأئمة، ومِن ثَمَّ يقع الوهم في الحكم على الأحاديث أو في فهم نصوص الكتاب والسنة.

ذكر ابن تيمية:" أنَّ المُتكلِّمين بالحدود طائفة قليلة في بني آدم، لاسيما الصناعة المنطقية، فإنَّ واضعها هو أرسطو، وسلك خلفه فيها طائفة مِن بني آدم، ومن المعلوم أنَّ علوم بني آدم – عامتهم وخاصتهم – حاصلة بدون ذلك، فبطل قولهم:"أنَّ المعرفة متوقفة عليها "...وكذلك الحدود التي يتكلَّفها بعض الفقهاء للطهارة والنجاسة وغير ذلك مِن معاني الأسماء المتداولة بينهم، وكذلك الحدود التي يتكلَّفها الناظرون في " أصول الفقه " لمثل الخبر والقياس والعلم وغير ذلك، لم يدخل فيها إلاَّ مَن ليس بإمام في الفن، وإلى الساعة لم يَسْلَم لهم حدّ "[2].

وقال الصَّنعاني[3]:" الفهم للحديث والكتاب لا يتوقف على النزاع في الحدود وتحقيقها "[4].

---

[1] مقدمة " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم " لأبي شامة المقدسي كما في مقدمة تحقيق " خطبة الكتاب المؤمل " له (ص ٣٤- ٣٥)، وانظر" مزالق الأصوليين " للصنعاني (ص ٦٣)، " مناهج البحث عند مفكري الإسلام " لعلي سامي النشار (ص ٦٦).

[2] مجموع الفتاوى (٤٦/٩) وانظر (٨٨/٩) منه.

[3] هو عز الدِّين أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل الكَحْلاني المعروف بالأمير الصَّنعاني، فاق الأقران و برع في العلوم كالفقه والأصول والحديث وغيرها،وصنَّف الكتب النافعة مثل"توضيح الأفكار"في علوم الحديث، "إجابة السائل"في أصول الفقه توفي سنة(١١٨٢هـــ).انظر"البدر الطالع"(١٣٣/٢-١٣٩)، "الأعلام"(٣٨/٦).

[4] مزالق الأصوليين (ص ٩٨).

وقد يترتب على ذلك تخطئة المتأخر للأئمة النُقَّاد فيما استعملوه من الاصطلاحات مِن حيث الإطلاق أو التقييد في استعمالها ونحو ذلك.

قال ابن رُشَيد[1] ردًّا على الإمام مسلم:" على أنَّك استعملت الإرسال استعمالَ الفقهاء، بمعنى ما ليس بمتَّصـــل، والمعروف مِن عُرف المُحَدِّثين: هو ما أرسله التابعي عن رســـول الله صلى الله عليه وسلم مُسْقِطا ذِكر الصحابي "[2].

ب-التوسُّع في اعتبار الاحتمالات والتجويزات العقلية مع أنَّ صنيع المُحَدِّثين النُقَّاد لا يلتفت إلى أكثرها ولا يعتبرها، وقد تقدم بيان ذلك.

ج-كثرة التنويع والتفريق بين المصطلحات مع أنَّ النُقَّاد المتقدِّمين لم يكونوا يفرِّقون بينها، كالتفريق بين الشاذ والمنكر، وبين المحفوظ والمعروف، وبين التصحيف والتحريف[3].

ومِن آثار ذلك أن ذهب بعض المعاصرين إلى قصر " المرسَل الخفي " على رواية التابعي عن الصحابي الذي عاصره و لم يسمع منه أو لم يعاصره وروى عنه، ثم قال:" وأمَّا الانقطاع في غير هذا الموضع مِن السند فله اصطلاحه وتعريفه الذي يميِّزه عن غيره مِن الأنواع، ويمكن أن يكون – وفق ما قدَّمنا – منقطع ظاهر ومنقطع خفي، ومعضل ظاهر، ومعضل خفي "[4].

فتكثير الأنواع ليس هو المقصود، بل المقصود تفسير المصطلح وبيان معناه عند أهله ليتمكن الطالب مِن فهم مرادهم في الحكم على الأحاديث، ولهذا لَّما ذكر ابن الصلاح خمسة وستين نوعًا مِن أنواع علم الحديث قال:" وليس بآخر المُمكن في ذلك، فإنَّه قابلٌ للتنويع إلى ما لا

---

[1] هو محب الدِّين أبو عبد الله محمد بن عمر الفهري السَّبتي،كان حافظا معتنيا بصناعة الحديث بصيرا بالرجال مضطلعا بالعربية والأدب مشاركا في الأصلين عارفا بالقراءات كريم العشرة ذا هيبة ووقار،من مؤلفاته"السَّنن الأبين"، "ملء العيبة" توفي سنة(٧٢١هـــ).انظر"الإحاطة"لابن الخطيب(٣/١٣٥-١٤٣)،"الحافظ ابن رُشَيد السبتي" لعبد اللطيف الجيلاني (ص٩٩-٣٦١).

[2] السَّنن الأبين (ص ١٢٣-١٢٤).

[3] انظر" المنهج المقترح " لحاتم العوني (ص ٢٣٤- ٢٣٦، ٢٣٩- ٢٤٠).

[4] انظر مقالة " ضرورة استقرار الضبط الاصطلاحي للإرسال الجلي والخفي " لنجم عبد الرحمن خلف ضمن " علوم الحديث: واقع وآفاق " ندوة علمية دولية (ص ٢٠٧- ٢٢٣).

يُحصى، إذ لا تُحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متـــون الحديث وصفاتها، وما مِن حالة منها ولا صفة إلاَّ وهي بصدد أن تُفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوعٌ على حياله، ولكنَّه نصَبٌ مِن غير أَرَب"[1].

وبيَّن ابن كثير بأنَّه إنَّما ذكر خمسة وستين نوعًا تبعًا لابن الصلاح ثم انتقده بقوله:" وفي هذا كلِّه نظر، بل في بسطه هذه الأنواعَ إلى هذا العدد نظر، إذ يمكن إدماج بعضهـــا في بعض، وكان أليق ممَّا ذكره " [2].

٧-أنَّ العديد ممَّن صنَّف في " علوم الحديث " تأثَّر بآراء الأصوليين والمُتكلِّمين في دراسة هذه المسائل المشتركة وقد تَغْلِب عليه النَّزعة الأصولية فلا يحرِّر فيها أقوال أئمة الحديث المتقدِّمين، وقد ترتب على هذا وقوعهم في نوع من التساهل في التصحيح والتحسين، أو مخالفة أحكام الجهابذة النُقَّاد على بعض الأحاديث، وعدم مراعاة طريقة الحُفَّاظ الأوائل الذين كان لهم في كل حديث نَقدٌ خاص ويختص كل حديث عندهم بنظر ليس للآخر، وما كانوا يغترون بظاهر السند حتى يتأكد عندهم خلوُّه من العِلَل القادحة.

وقد يُطلِق هؤلاء المتأخرون الكلام في بعض المسائل نفيا أو إثباتًا مع أنَّ الأئمة المتقدِّمين يُفَصِّلون فيها بحسَب القرائن المحتفَّة بها ولا يُطلِقون في مثلها قاعدة كلِّيةً مطَّردة، وبذلك تخلو كتب هؤلاء مِن ذكر حقيقة مذهب النُقَّاد، مع أنَّها مصنَّفة لبيان مذهبهم وصنيعهم، وقد نبَّه على هذا الأمر بعض المُحَدِّثين المتأخِّرين.

ومِن أمثلة ذلك:

أ-مسألة تعارُض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف:

تطرَّق الخطيب البغدادي إلى هذه المسألة،وحكى فيها أقوالاً لا تعرف عن الأئمة النُقَّاد[3].

---

[1] علوم الحديث (ص ١١).

[2] اختصار علوم الحديث (٩٨/١).

[3] الكفاية (ص ٤١١، ٤٢٤- ٤٢٥).

حتى قال ابن رجب الحنبلي:" ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب " الكفاية " للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد مِن متقدِّمي الحُفَّاظ، إنَّما هي مأخوذة مِن كتب المُتكلِّمين، ثم أنَّه اختار أنَّ الزيادة مِن الثقـــة تقبل مطلقا كما نصره المُتكلِّمون وكثير مِن الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب" تمييز المزيد "[1].

ب–تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد:

ذكر الخطيب البغدادي أنَّ الخبر ينقسم إلى خبر متواتر وخبر آحاد[2].

وقد بيَّن ابن الصلاح أنَّ الخطيب استفاد هذا التقسيم من غير المُحَدِّثين فقال: " ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعِر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنَّه اتبع فيه غير أهل الحديث "[3].

وقال ابن أبي الدم[4] عن الخطيب:"ذكره تبَعا للفقهاء والأصوليين"[5]

ومِن مظاهر هذا التأثر عند الخطيب البغدادي وإن كان قليلا نُقولُه عن أبي بكر الباقلاني، وعدم الأخذ بخبر الواحد فيما يجب على المكلَّف العلم به والقطع عليه، ونفيُه لتفاوت العلوم واليقينيات[6].

ج–قول ابن رجب عن الخطيب البغدادي:

---

[1] شرح العِلَل (٤٢٨/١).

[2] الكفاية (ص ١٦).

[3] علوم الحديث (ص ٢٦٧).

[4] هو القاضي شهاب الدِّين أبوإسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الحموي الشافعي، كان إماما في المذهب وله نظم جيِّد وفضائل وشهرة،صنَّف"أدب القضاء"،"شرح الوسيط" وغيرهما، وتوفي سنة(٦٤٢هـــ). انظر"السير" (١٢٥/٢٣-١٢٦)،"طبقات الشافعية الكبرى"(١١٥/٨-١٨).

[5] تدقيق العناية(ل٦٣/أ).

[6] انظر" الكفاية " (ص ٤٣٢، ٤٣٣- ٤٣٤)، المنهج المقترح (ص ١٩٢- ١٩٦).

" وقد عاب تصَرُّفه في كتاب " تمييز المزيد " بعضُ محدِّثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب " الكفاية " "[1].

د–مسألة التفرد:

القاعدة الكليَّة عند المتأخِّرين في مسألة التفرد: قبول تفرد العدل الحافظ وتصحيح حديثه، وتحسين حديث مَن كان دونه في الضبط لكنه قريب منه في التثبت، وردُّ تفرد الضعيف إلاَّ أنَّ المتأمِّل في تصرُّف الأئمة يجدهم لا يحكمون في مسألة التفرد بحكم كلِّي مطَّرد، وإنَّما لكل حديث نقد خاص، وحالات خاصة تحكمها القرائن المحيطة بها، فإنَّ تفرد الثقة قد يُردُّ إذا ثبت وهمُه فيه كأن يدخل له حديث في حديث أو يسلُك الجادَّة إلى غير ذلك مِن القرائن التي تظهر بجمع الطرق وفحصها فحصًا دقيقًا، بل قد يتوقف النَّاقِد في تفرد الثقة إذا كان في متن الحديث نكارة، وكثير من المتأخِّرين لا يراعون ذلك.

قال ابن رجب الحنبلي:" وأمَّا أكثر الحُفَّاظ المتقدِّمين فإنَّهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافَه:" أنَّه لا يُتابَع عليه " ويجعلون ذلك عِلَّة فيه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نَقْدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه "[2].

هـ–قال ابن رُشَيد عن حجية مرسَل الصحابي:

" وإنَّما خالف في ذلك بعض مَن تأصَّل مِن المُحَدِّثين المتأخِّرين "[3].

و–قال العَلائي[4] عن رأي ابن الصلاح في زيادة الثقة:

---

[1] شرح العِلَل (١/٤٢٨).

[2] شرح العِلَل (١/٣٥٢- ٣٥٣).

[3] السَّنن الأبين (ص ٦٤).

[4] هو صلاح الدِّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العَلائي الدمشقي الشافعي، برع في الحديث ومعرفة الرجال والمتون والعِلَل،وله اليد الطولى في الفقه والأصول والنحو،من مصنفاته:"نظم الفرائد لما تضمَّنه حديث ذي اليدين من الفوائد" "تلقيح الفهوم في صيغ العموم"،توفي سنة(٧٦١هـ).انظر"ذيل تذكرة الحُفَّاظ"للحسيني(ص٤٣-٤٧)،" ذيل طبقات الحُفَّاظ"للسيوطي(ص٣٦٠-٣٦١).

" وأمَّا الشيخ تقي الدِّين بن الصلاح فتوسَّط بين أهل الحديث وأئمة الأصول "[1].

وقال البِقاعي عن رأي ابن الصلاح في تعارُض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف:

" ثم أنَّ ابن الصلاح خلط هنا طريقة المُحَدِّثين بطريقة الأصوليين "[2].

ومِن مظاهر تأثُّره بالأصوليين نَقلُه عنهم في مسائل حديثية قد تكلَّم عنها أئمة الحديث:

فمن ذلك قوله عن سند فيه " عن رجل " أو " عن شيخ ":"وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسَل"[3].

فتعقَّبه مُغْلَطاي[4] فقال:"قوله:"وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه " قصور كثير أيجوز لمن ينصب نفسَه مصنِّفا لأصول الحديث أن يَعدِل عن تصانيف أهله إلى تصانيف غير أهله، وما ذاك إلا من قصور وغفلة، وذلك أنَّه لو نظر كتاب " المراسيل " لأبي داود السِّجِسْتاني لوجد فيه مِن هذا الشيء الكثير، وكله عنده مرسَل "[5].

ز–قال ابن حجر العسقلاني عن كتاب " محاسن الاصطلاح " للبلقيني[6]:

" زاد فيه بعض مباحث أصولية "[7].

---

[1] نظم الفرائد (ص ٢١٥).

[2] النكت الوفية للبقاعي (٤٢٦/١).

[3] علوم الحديث (ص ٥٣).

[4] هو علاء الدِّين أبو عبد الله مُغْلَطاي البَكْجَري الحنفي، كان عارفا بالأنساب معرفة جيدة،وله خبرة متوسطة بغيرها من متعلَّقات الحديث واتساع في نقل اللغة،وله عدة مؤلفات مفيدة منها"إكمال تهذيب الكمال"،"الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم"، توفي سنة(٧٦٢هـــ).انظر"لحظ الألحاظ"لابن فهد(ص١٣٣–١٤٢) " ذيل طبقات الحُفَّاظ"للسيوطي(ص٣٦٥–٣٦٦).

[5] إصلاح ابن الصلاح (ل٧٧ /أ – ب)، وانظر" النكت " لابن حجر (٥٨٣/٢)، توضيح الأفكار (٣٣١/١).

[6] هو سراج الدِّين أبو حفص عمر بن رسلان الكِنَّاني العسقلاني الشافعي،انتهت إليه رياسة المذهب والإفتاء وولي قضاء الشام،وكان من أحفظ الناس لأحاديث الأحكام والفقه،من مصنفاته"محاسن الاصطلاح و تضمين ابن الصلاح"،"ترتيب كتاب الأم"، توفي سنة(٨٠٥هـــ).انظر"لحظ الألحاظ"(ص٢٠٦–٢١٧)،" ذيل طبقات الحُفَّاظ" للسيوطي(ص٣٦٩–٣٧٠).

[7] المجمع المؤسس (٣٠١/٢).

ح–ذكر الزَّرْكَشي أنَّ الأنسب ذِكر مُدْرَج المتن في مبحث التدليس بدل ذكره في نوع المُدرَج، ثم ذكر مَن سبقه إلى ذلك مِن الأصوليين وهم أبو منصور البغدادي[1] وأبو المُظَفَّر السمعاني[2].

ط–قال التهانوي[3] بعد ذكره لشروط الحديث الصحيح عند الحنفية:

"وقد أغنانا الأصوليون مِن أصحابنا عن إقامة الدليل عليها، فإنَّهم فرغوا مِن ذلك في كتبهم"[4].

٨–أنَّ الحُفَّاظ المتقدِّمين لم يصنِّفوا كتبا مفردة في علم مصطلح الحديث يدوِّنون فيها قواعد التصحيح والتضعيف، ويشرحون فيها معالم الجرح والتعديل، وإنَّما لهم أقوال منثورة في كتب " العِلَل " و " السؤالات "، وهذا باستثناء ما كتبه الشافعي في "الرسالة "، والحميدي[5] في "جزء صغير " ومسلم في " مقدمة صحيحه "، وأبو داود في " رسالته إلى أهل مكة "، والترمذي في " العِلَل الصغير "، والبرديجي في " جزء لطيف حول المنقطع والمرسَل "، وهذا يشمل مسائل قليلة، فمن بنى القواعد مِن غير تتبع لأقوال المتقدِّمين وفقه لتصرفاتهم، اتَّسمت

---

[1] هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي الشافعي كان فقيها أصوليا أديبا شاعرا نحويا ماهرا في علم الحساب عارفا بالعروض،صنف"التحصيل"في أصول الفقه،"الفَرق بين الفِرق"وغيرهما، توفي سنة(٤٢٩هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٢٠٣/٣)،"طبقات الشافعية الكبرى"(١٣٦/٥-١٤٥).

[2] النكت للزركشي (١١٣/٢).

[3] هو ظفر أحمد بن لطيف العثماني التهانوي كان محدِّثا مفسِّرا فقيها أصوليا مع الزهد والورع،صنَّف"إعلاء السنن"،"فاتحة الكلام في القراءة خلف الإمام" وغيرهما، توفي سنة(١٣٩٤هـ).انظر"مقدمة تحقيق"قواعد في علوم الحديث"(ص٨-١٠).

[4] قواعد في علوم الحديث (ص ١٢٦).

[5] هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القُرَشي الحُمَيدي المكي ثقة حافظ فقيه، أجلُّ أصحاب سفيان بن عيينة،كان البخاري إذا وجد الحديث عنده لا يعدو إلى غيره، توفي سنة(٢١٩هـ) وقيل بعدها. انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٤١٣/٢-٤١٤)،"تقريب التهذيب"(٤١٥/١).

تلك القواعد بعدم الشمولية والاستيعاب لأنَّ ثَمَّة نقولاً أخرى عن أئمة هذا الشأن تنقضها أو تقيِّدها، فما بالك إذا كان اعتماده في تقرير القواعد على أقـــــوام ليست لهم مشاركة في علم الحديث، ولا يعرفون أعيان مسائله فضلا عن أن يحرِّروا أصوله ويُحكموا قواعده، فلا ريب أنَّه سيقع تضارب وتعارُض بين ما قرَّره من أصول وقواعد وبين الواقع العملي لأئمة هذا الشَّأن وتصرفاتهم في الحكم على الأحاديث.

قال السخاوي مبيِّنا السبيل الأمثل لإتقان أصول علم الحديث ومعرفة السنن النبوية، ومنزلة الأئمة المتقدِّمين في ذلك:" فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نُقَّادا تفرَّغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعِلَله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللِّين فتقليدهم والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حُفَّاظ الوقت مع الفهم وجودة التَّصَوُّر، ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية "[1].

٩-حمل الألفاظ الشرعية وكلام المتقدِّمين على الاصطلاحات الحادثة:

ومِن أمثلة ذلك:

أ-استدلال بعض الأصوليين بقوله تعالى:**{إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأ فَتَبَيَّنُوا}**[2] على ردِّ رواية فاسق التأويل.

قال الصَّنعاني:" ففسق التأويل اصطلاح عُرفي ليس له في اللغة ذِكر، والآية لا تُحمل على المعاني العُرفية الحادثة، والاصطلاح الجديد اتفاقا "[3].

ب-كلمة " مرسَل " إذا وردت في كلام إمام متقدِّم ينبغي تفسيرها حسَب سياق الكلام، إذ قد يُراد بها " المرسَل " في اصطلاح المتأخِّرين، وقد يُراد بها مطلق الانقطاع، وعلى ذلك جرى أبو داود وابن أبي حاتم في " المراسيل " وغيرهما.

---

[1] فتح المغيث (٢/٦٨- ٦٩).

[2] الحجرات الآية (٦).

[3] ثمرات النظر (ص ٩٧).

قال ابن حجر:" البخاري كان يُطلِق على المنقطع لفظ المرسَل "[1].

ج- يُطلِق البخاري " المنقطع " وقد يريد به " المرسَل " في اصطلاح المتأخِّريـــــن، فحمل كلامه في جميع المواضع على ما سقط راوٍ من أثناء سنده خطأ لعدم مراعاة هذا الأصل.

قال ابن حجر:" يستفاد من تعبير البخاري:" قول الأسود[2] منقطع "[3] جـــواز إطـــلاق المنقطع في موضع المرسَل[4] خلافا لما اشتهر في الاستعمال مِن تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلاَّ في صورة سقوط الصحابي بين التابعي والنَّبي صلى الله عليه وسلم فإنَّ ذلك يسمى عندهم المرسَل "[5].

د-ذكر ابن حجر الخلاف في التسوية بين "التحديث" و "الإخبار" و "الإنباء" ثم قال:

" يحتاج المتأخِّرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط لأنَّه صار حقيقة عُرفية عندهم، فمن تجوَّز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مُراده، وإلاَّ فلا يؤمن اختلاط المسموع بالمُجاز بعد تقرير الاصطلاح، فيحمل ما يَرد مِن ألفاظ المتقدِّمين على مَحْمَلٍ واحد بخلاف المتأخِّرين "[6].

هـــ-ذكر العراقي أنَّ قول التابعي: " يرفع الحديث ":"تصريح بالرفع "[7].

فعلَّق عليه البِقاعي بقوله:" يخدشه أنَّ هذه الألفاظ واردة قبل تقرير الاصطلاح على أنَّ الرفع لما يُضاف إلى النَّبي – صلى الله عليه وسلم – بسند يظهر فيه الاتِّصال، فقـــولك تصريح

---

[1] فتح الباري (٩/٦٠) وانظر (٩/١٥٧) منه.

[2] هو أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ثقة مكثر فقيه زاهد عابد، مات سنة(٧٤هـــ)أو(٧٥هـــ). انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(١/٥٠-٥١)،"تقريب التهذيب"(١/٧٧).

[3] أي قوله عن زوج بَريرة أنَّه كان حرًّا.

[4] لأنَّ الأسود بن يزيد النخعي تابعي وأخبر عن شيء وقع في زمن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – وهذا هو المرسَل في اصطلاح المتأخِّرين.

[5] فتح الباري (١٢/٤٠).

[6] المصدر السابق (١/١٤٥).

[7] شرح التبصرة (ص ٦١).

بالرفع مسلَّم، لكن ما المراد إلاَّ الرفع اللغوي، ويصدق بأن يرفعه التابعي إلى الصحابة فيرويه عن بعضهم، بل وبأن يرويه عن تابعي أكبر منه فأين الصراحة في الرفع الاصطلاحي؟ "[1].

و–مراعاة بعض أصول علم الحديث وإغفال أصول أخرى لاسيما ما كان منها دقيقا وخفيا، وهذا أوقعهم في نوع من التساهل ومخالفة أحكام المتقدِّمين وصنيعهم في جملة مِن المسائل والقضايا.

قال ابن رجب أثناء كلامه على حديثٍ ظاهر سنده الصحة:" وأمَّا الفقهاء المتأخِّرون فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله فظنَّ صحته، وهؤلاء يظنون أنَّ كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم عِلَل الحديث، ووافقهم طائفة مِن المُحَدِّثين المتأخِّرين كالطحاوي[2] والحاكم والبيهقي "[3].

وقال المُعَلِّمي:" ومنهم مَن يحكي عن بعض المتأخِّرين كالسبكي وابن حجر وابن الهُمام[4] والسيوطي[5] ونحوهم، أنَّهم صححوا ذلك الحديث أو الأثر أو حسَّنوه، ويكون جهابذة العلم مِن السلف قد ضعَّفوا ذلك الحديث أو حكموا بوضعه وهم أجلُّ وأكمل مِن المتأخِّرين، وإن

---

[1] النكت الوفية (٣٥٢/١)، وانظر" توضيح الأفكار" (١٩٥/٢- ١٩٦).

[2] هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سَلامة الأزدي المصري الطحاوي الحنفي، كان حافظا ثقة فقيها عاقلا، لم يخلف بعده مثله انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، صنَّف "أحكام القرآن" و"شرح معاني الآثار" وغيرهما من الكتب النافعة، توفي سنة (٣٢١هـ). انظر السير ٢٧/١٥-٣٢، تذكرة الحُفَّاظ ٨٠٨/٣-٨١٠، الفوائد البهية ص ٣١-٣٤.

[3] فتح الباري (٣٦٢/١).

[4] هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال ابن الهُمام السيواسى الأصل ثم القاهرى الحنفى تبحر في عدة علوم كالأصول والتفسير والفقه والفرائض والعربية وغيرها، وفاق الأقران وكان دقيق الذهن عميق الفكر، صنَّف كتبا نافعة كفتح القدير" في الفقه و"التحرير" في أصول الفقه، توفي سنة(٨٦١هـ). انظر"الضوء اللامع" (١٢٧/٨-١٣٢)،"البدر الطالع"(٢٠١/٢-٢٠٢).

[5] هو جلال الدِّين أبو الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي، كان عارفا بالتفسير والحديث والفقه والنحو والعربية وغيرها، مؤلفاته كثيرة نافعة منها"تدريب الراوي في شرح تقريب النـــواوي" في علوم الحديث،"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"،توفي سنة(٩١١هـ).ترجم لنفسه في كتابه"حسن المحاضرة" (٣٣٥/١ -٣٤٤) وانظر"شذرات الذهب"(٥١/٨-٥٥).

كان بعض المتأخِّرين أولي علم وفضل وتبحُّر، ولكنَّنا رأيناهم يتساهلون في التصحيح والتحسين ويراعون فيه بعض أصول الفن ويغفلون عمَّا يعارضها مِن الأصول الأخرى "[1].

وقال أيضا:" القواعد المقرَّرة في مصطلح الحديث منها ما يُذكر فيه خلاف ولا يُحقَّق الحق فيه تحقيقا واضحًا، وكثيرًا ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيرًا، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعِلَل، مع حسن الفهم وصلاح النية [2] .

ز-تقليد اللاحق للسابق لما يقع فيه من الخطأ ومتابعته على الوهم من غير تمحيص ومراجعة.

والتقليد أَضَرَّ بالعلوم الإسلامية وكان سببا من أسباب ركودها وتأخُّرها[3].

قال أبو شامة المقدسي عمَّا وقع مِن ذلك في كتب الفقه والخلاف:" فترى في كتبهم مِن ذلك أشياء ينكرها أصحاب تلك المذاهب، وكأنَّ الخَلَل إنَّما جاءهم مِن تقليد بعضهم بعضا فيما ينقله مِن مذهب غيره، أو مِن نصِّ إمامه، ويكون الأولُ قد غلِط فيتبعه مَن بعده، والغلط جائز على كُلِّ أحد إلاَّ مَن عصمه الله تعالى ولكن لو أنَّ كُلَّ مَن ينقل عن أحدٍ مذهبا أو قولاً راجع في ذلك كتابَه إن كان له مصنَّفٌ أو كتبَ أهل مذهبه...لقلَّ ذلك الخَلَل، وزال أكثر الوهم وبَطَل "[4].

والتتابع على الوهم بسبب التقليد واقع في كتب أصول الفقه وأصول الحديث.

قال ابن السمعاني:" وقد وجدت بعض مَن شغف بكلام أبي بكر الباقلاني ويجعله الإمام والقدوة في عامة ما ذكره في أصول الفقه حتى كأنَّه رضيَ لنفسه أن يقلِّده وينصبه إمامًا لنفسه

---

[1] العبادة (ل ١٠٠- ١٠١).

[2] مقدمة تحقيقه " الفوائد المجموعة " للشوكاني (ص ١٢).

[3] انظر" أليس الصبح بقريب " (ص ١٥٩- ١٦٠).

[4] خطبة الكتاب المؤمَّل (ص ١١٩).

في عقائده...وإن رضي إنسان بالتقليد فلا يشك عاقل أن تقليد الشافعي أولى مِن تقليد المتأخِّرين الذين معظم بضاعتهم الجدال "[1].

وقال عبد الرزاق عفيفي منتقِدًا التصنيف على " طريقة المُتكلِّمين " في أصول الفقه:" ثم هو تقليدي يرثه الآخر عن الأول، فلا تنويع ولا تجديد ولا تطبيق لما جَدَّ مِن القضايا في العهود المختلفة "[2].

ومِن أمثلة ذلك:

أ-قال ابن حجر مُتعقِّبا كلام الحاكم في أقسام الحديث الصحيح: " لو لا أنَّ جماعة مِن

المصنِّفين كالمجد ابن الأثير[3] في مقدمة "جامع الأصول"[4] تلقَّوا كلامه فيها بالقبول، لقلَّة اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن، واستراحهم إلى تقليد المتقدِّم دون البحث والنظر لأعرضت عن تعقُّب كلامه في هذا "[5].

ب-وقال الصَّنعاني عن تحرير ابن حجر حول زيادات الحميدي[6] على الصحيحين:

" و لم نتابع الحافظ في كلامه، بل راجعنا كتاب الحميدي فرأيناه ذكر ما ذكره الحافظ، وصحَّ الواقع للواهمين، وهذا مِن شؤم متابعة الآخر الأولَ مِن غير بحث عمَّا قاله "[1].

---

[1] قواطع الأدلة (٢/٤٤٠- ٤٤٢).

[2] مقدمة عبد الرزاق عفيفي للإحكام للآمدي (ص: د).

[3] هو مجد الدِّين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الجزري ثم الموصلي الشافعي المعروف بابن الأثير،كانت له معرفة تامة بالأدب ونظر حسن في العلوم الشرعية كالقرآن والحديث والفقه،صنف"النهاية في غريب الحديث والأثر" "جامع =الأصول في أحاديث الرسول" وغيرهما، توفي سنة(٦٠٦هـــ).انظر"إنباه الرواة"للقفطي(٣/٢٥٧-٢٦٠) ، "وفيات الأعيان"(٤/١٤١-١٤٣).

[4] (١/١٦٠).

[5] النكت (١/٣٦٧).

[6] هو أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي الأندلسي كان حافظا ورعًا إمامًا في الحديث وعِلَله متبحِّرًا في علم الأدب والعربية، من مصنفاته " الجمع بين الصحيحين "، " جذوة المقتبس " ملت سنة (٤٨٨ هـــ) انظر"تذكرة الحُفَّاظ" للذهبي (٤/١٢١٨- ١٢٢١)،"السير"(١٩/١٢٠-١٢٧).

ج-لفظ " مِن السنة ":

نسب الجويني إلى المُحَقِّقين أنَّه ليس في حكم المرفوع "[٢].

وتبعه على هذه النسبة جمع مِن أهل العلم، و لم يتعقَّبوه في أنَّ هذا ليس هو قول المُحَقِّقين، وإن كانوا قد اختاروا خلافه[٣].

د-نقلوا عن الشافعي أنَّه قال في " الأم " في باب عدد الكفن تعليقا على قول ابن عبـــاس والضحاك بن قيس – رضي الله عنهما - :" من السنة ":" لا يقولون السنة إلاَّ لسنـــــة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "[٤].

والحق أنَّ الشافعي لم يذكره في " باب عدد الكفن " – وإن تتابعوا على ذلك - وإنَّما ذكره في باب الصلاة على الجنازة والتكبير فيها "[٥]، وقد ذكره على الصواب البِقاعي في " نكته "[٦].

هـــ-وقال الصَّنعاني عن تعريف العدالة وبيان حقيقتها: " وهذا بحث لغوي لا يُقَلَّد فيه أهل الأصول، وإن تطابقوا عليه فهو ممَّا يقوله الأول ثم يتابعه عليه الآخِر مِن غير نظر "[٧].

و-مثَّل ابن حجر على تدليس القطع بـــ " عمر بن عبيد الطنافسي "[١] وتبعه على ذلك السخاوي[٢].

---

[1] توضيح الأفكار (١/٨٠).

[2] البرهان (١/٤١٧).

[3] انظر الإبهاج للسبكي (٢/١٢٦٩)، النكت للزركشي (١/٤٢٩)، البحر المحيط (٤/٣٧٨)، النكت لابن حجر (٢/٥٢٣)، فتح المغيث (١/١٩٧).

[4] نهاية السول للاسنوي (٣/١٨٨)، البحر المحيط للزركشي (٤/٣٧٧)، النكت لابن حجر (٢/٥٢٤)، فتح المغيث (١/١٩٥).

[5] الأم (١/٢٧١).

[6] النكت الوفية (١/٣٢٩).

[7] ثمرات النظر (ص ٦٠).

وهذا وهم وصوابه " عمر بن علي المقدَّمي" فإنَّ الطنافسي لم يوصف بالتدليس بخـــلاف المقدَّمي فقد وصفه بذلك ابن سعد[3] وأحمد وابن معين[4] وغيرهم، بل وصفه ابن سعد بهذا النوع مِن التدليس الذي سماه ابن حجر بتدليس القطع، وقد ورد على الصواب عنـــد ابن حجر في موضع آخر[5]، والسيوطي[6].

تتمة

وفيهامسألتان

المسألة الأولى: وجوب الرجوع إلى أهل الاختصاص في كل فنّ.

مَن أكثر النظر في علم مِن العلوم وقصر عنايته عليه حصلت له فيه مَلَكة، فيكون فهمُه لمسائله أعمق، ونظره في تحرير مباحثه أدق ممَّن له فيه مجرَّد مشاركة.

فهناك خصائص ومزايا يكتسبها صاحب المَلَكة في علم معيَّن لا توجد عند غيره، ولهذا قال السخاوي: " اتفقوا على الرجوع في كل فنٍّ إلى أهله، ومَن تعاطى تحرير فنٍّ غير فنِّه فهو متعنِّي "[7].

وهذا أمر ينطبق على جميع العلوم.

---

[1] النكت (٦١٧/٢)، وهو عمر بن عبيد بن أبي أمية الطَّنافِسي الكوفي صدوق،مات سنة (١٨٥هـــ) وقيل بعدها.انظر"تقريب التهذيب"(٦٠/٢).

[2] فتح المغيث (٣١٩/١- ٣٢٠).

[3] هوالحافظ العلامة أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري نزيل بغداد المعروف بكاتب الواقدي كان فاضلا كثير العلم كثيرالكتب، كتب الحديث والفقه والغريب،من مصنَّفاته"الطبقات الكبرى"، توفي سنة(٢٣٠هـــ) انظر"تهذيب الكمال"(٣٢٠/٦)،"تذكرة الحُفَّاظ"(٤٢٥/٢).

[4] هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري البغدادي إمام أهل الحديث في زمانه والمشار إليه من بين أقرانه، كان إماما ربانيا عالما حافظا ثبتا متقنا، قال الإمام أحمد: "ههنا رجل خلقه الله تعالى لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين" يعني يحيى بن =معين، توفي سنة (٢٣٣هـــ).انظر تاريخ بغداد ١٧٧/١٤-١٧٨، تهذيب الكمال ٨٩/٨-٩٦، تذكرة الحُفَّاظ ٤٢٩/٢-٤٣١.

[5] تعريف أهل التقديس (ص ٥١).

[6] تدريب الراوي (٢٢٧/١)، وانظر" تهذيب الكمال " للمزي (٣٧٨/٥)، ميزان الاعتدال للذهبي (٢١٤/٣).

[7] فتح المغيث (٦٨/٢).

قال محمد بن سلاَّم الجُمَحي[1]:" وللشعر صَناعة وثقافة[2]يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصَّناعات، منها ما تَثْقَفُه العين، ومنها ما تثقفه الأذن، ومنها ما تثقفه اليد، ومنها ما يثقفه اللِّسان.من ذلك اللؤلؤ والياقوت، لا تعرفه بصفةٍ ولا وزنٍ، دون المعاينة ممَّن يُبصره، ومِن ذلـــك الجَهْبَذة بالدِّينار والدِّرهم، لا تُعرف جودتُها بلونٍ ولا مَسٍّ ولا طِرازٍ ولا وَسْـــــمٍ ولا صفة[3]، ويعرفه النَّاقِد عند المعاينة، فيَعْرِف بهرَجَها وزائفها وسَتُّوقَها ومُفْرَغَها[4]، ومنـــه البصرُ بغريب النخل، والبصر بأنواع المتاع وضروبه واختلاف بلادِه، مع تشابه لونه ومسِّه وذَرْعِه، حتى يُضاف كلُّ صِنفٍ إلى بلده الذي خرج منه...ويقـــــال للرجل والمرأة في القراءة والغناء: أنَّه لندِيُّ الحلق، طَلُّ الصوت[5]، طويل النَّفَس مصيب للَّحْن، ويوصف الآخر بهذه الصفة، وبينهما بَونٌ بعيد، يعرف ذلك العلماءُ عند المعاينة والاستماع له، بلا صفة يُنتهى إليها، ولا علم يوقف عليه. وأنَّ كثرة المُدارسة لتُعدي على العلم به[6]، فكذلك الشعر يعلمه أهل العلم به...وقال قائل لخَلَف[7]:إذا سمعتُ أنا بالشعر أستَحسنه فما أبالي ما قلتَ أنت فيه وأصحابك، قال:" إذا أخذتَ دِرهمًا فاستحسنتَه، فقال لك الصرَّاف: أنَّه رديء، فهل ينفعك استحسانُكَ إيَّاه "[8].

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن سلاّم الجُمَحي البصري كان من أهل اللغة والأدب،صنف كتابه الماتع"طبقات فحول الشعراء" وغيره، مات سنة(٢٣١هـــ).انظر"تاريخ بغداد" (٣٢٧/٥-٣٢٩)،"إنباه الرواة" (١٤٣/٣-١٤٥).

[2] هي الحذق والإتقان والمعرفة بجيِّد الشيء ورديئه، انظر: تعليق محمود شاكر على: " طبقات فحول الشعراء " (٥/١).

[3] الطراز: صيغة الدِّينار والدرهم، والوسم: ما يسك عليه مِن صورة أو نقش أو كتابة: المصدر السابق (٥/١).

[4] البهرج الرديئ الفضة، والسَّتُّوق: إذا كان من ثلاث طبقات يرد ويطرح، والمفرغ: المُصمَت المصبوب في قالب ليس بمضروب: انظر المصدر السابق (٥/١).

[5] ندِيُّ الحلق أي طري الحلق غير جافي الحلق، وطَلُّ الصوت: حسنه عذبه ناعمه: انظر المصدر السابق (٦/١).

[6] أعداه على الشيء إذا قوَّاه وأعانه عليه: انظر المصدر السابق (٧/١).

[7] هوأبو مُحرز خلف الأحمر بن حيَّان البصري، كان من رواة الغريب واللغة والشعر ومن نُقَّاده والعلماء به وله شعر حسن،ثم تعبَّد في آخر حياته وصار يختم القرآن كل ليلة،من مصنفاته"جبال العرب وما قيل فيها من الشعر" مات في حدود سنة(١٨٠هـــ).انظر"إنباه الرواة"(٣٨٣/١-٣٨٥)،"بغية الوعاة"(٥٥٤/١).

[8] طبقات فحول الشعراء (٥/١- ٧).

وقال حمزة فتح الله[1] في ضابط اشتهار حركة عَين المضارع من الكسر أو الضم:

" يجب أن يكون اشتهار مَن يعتدُّ به مِن أئمة العربية ونحوهم، إذ قد يشتهر بين غيرهم خلاف الصواب، وكثيرًا ما يقع ذلك لأكابر العلماء والفقهاء الذين لا عناية لهم باللغة، فالأسلم فيما يضبطونه من الألفاظ الغريبة أن لا يوثق به إلاَّ بعد التثبت من كتب اللغة "[2].

ولهذا قرَّر غير واحد من العلماء وجوب الرجوع إلى أئمـــة الحديث في تحـــرير مسائله وتقعيد قواعده والحكم على الأحاديث صحةً وضعفًا لأنَّهم أهله العارفون به العاكفون على دراسته والعناية به، أمَّا الأصولي – من حيث هو أصولي – فلا يبحث في الأحاديث ورواتها لأنَّها صنعة خالصة لأهل الحديث، ولهذا اقترح بعضهم حذف مسائل ومباحث حديثية من كتب " أصول الفقه " كطرق التحمل والأداء في باب الرواية، ومسائل في الجرح والتعديل ونحو ذلك[3].

وممَّن ذكر ذلك:

١-قال الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري: " واعلم – رحمك الله – أنَّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه مِن الصحيح والسقيم إنَّما هي لأهل الحديث خاصة، لأنَّهم الحُفَّاظ لروايات الناس، العارفون[4] بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة، مِن عصر إلى عصر من لدن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لَمن

---

[1] هوحمزة فتح الله بن السيد حسين، أديب من علماء مصر. تعلم في الأزهر،أنشأ عدة جرائد بتونس ومصر، وعُيِّن مفتشا أول للغة العربية في وزارة المعارف،وقضى بها نحو ثلاثين عاما، ثم أحيل إلى المعاش سنة(١٣٣٠ هـــ)، فعكف على البحث إلى أن توفي سنة(١٣٣٦هـــ) وقد كُفَّ بصره. من مصنفاته "باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام"، "المواهب الفتحيةفي علوم اللغة العربية". انظر"الأعلام"(٢/٢٨٠).

[2] المواهب الفتحية (١/٧٣).

[3] انظر" التجديد والمجددون في أصول الفقه " لعبد السلام بن محمد بن عبد الكريم (ص ٣٨٩- ٣٩٠).

[4] في المطبوع " العارفين " وهو خطأ.

نابذهم مِن الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار، فيما مضى مِن الأعصار، من نقل[1] الأخبار وحمال الآثار. وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميِّزونهم حتى يتزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، وإنَّما اقتصصنا هذا الكلام لكي نثبته مِن جهل مذهب أهل الحديث ممَّن يريد التعلم والتنبه، على تثبيت الرجال وتضعيفهم فيعرف مـــــا الشواهد عندهم والدلائل التي بها ثبَّتوا الناقل للخبر مِن نقله، أو سقطوا من أسقطوا منهم "[2].

٢-قال أبو عبد الله بن منده[3] :" إنَّما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفَرًا يسيرًا مِن كثير ممَّن يدَّعي علم الحديث، فأمَّا سائر الناس ممَّن يدَّعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقِّه في علم الشافـــعي وأبي حـــنيفة، أو متَّبـــع لكـــلام الحارث المُحـــاسِـــبي[4] والجـــنيـــد[5] وذي النون[1] وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء مِن علم الحديث إلاَّ مَن أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذٍ يتكلم بمعرفته "[2].

---

[1] كذا ولعلَّه " نُقَّال "كما تقدم(ص١٧٠)، ويحتمل "نقلة الأخبار".

[2] التمييز (ص ٢١٨- ٢١٩).

[3] لعله الحافظ الجوَّال أبو عبد الله محمد بن إسحاق الأصبهاني، واسم جدِّه منده: إبراهيم بن الوليد، قال الذهبي:" ما بلغنا أنَّ أحدًا مِن هذه الأُمَّة سمع ما سمع ولا جمع ما جمع، وكان ختام الرحالين وفرد المكثرين مع الحفظ والمعرفة والصدق وكثرة التصانيف " توفي سنة (٣٩٥ هـــ) انظر: تذكرة الحُفَّاظ (٣/١٠٣١- ١٠٣٥).

[4] هو العابد الزاهد أبو عبد الله الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، تَفَقَّه وكَتَب الحديث وعرف مذاهب النُسّاك وصنَّف كتبا كثيرة في الزهد وأصول الديانة والرد على المخالفين كالمعتزلة والرافضة، ونُقِم عليه مع ذلك دخوله في شيءٍ يسير من الكلام، توفي سنة(٢٤٣هـــ). انظر"طبقات الصوفية"لأبي عبد الرحمان السُّلَمي(ص٥٦-٦٠)،"تاريخ بغداد" (٨/٢١١-٢١٥)، "السير"(١٢/١١٠-١١٢).

[5] هوشيخ الصوفية أبو القاسم الجنيد بن محمد البغدادي الخَزّاز، تفقَّه على أبي ثور وأتقن العلم ثم أقبل على التعبُّد ورُزِق الذكاء وصواب الجواب وضُرِب المثل بعفَّته وعزوفه عن الدنيا، توفي سنة(٢٩٧هـــ).انظر"طبقات الصوفية"(ص١٥٥-١٦٣)،"وفيات الأعيان"(١/١٤٤-٣٧٥)،"السير"(١٤/٦٦-٧٠).

٣- وقال الخطيب الغدادي:" لكل علم طريقة ينبغي لأهله أن يسلكوها، وآلات يجب عليهم أن يأخذوا بها ويستعملوها(كذا)، وقد رأيت خلقا مِن أهل هذا الزمان ينتسبـــون إلى الحديث، ويعدُّون أنفسهم مِن أهله المتخصصين بسماعه ونقله، وهم أبعد النـــاس ممَّـــا يدَّعون، وأقلُّهم معرفةً بما إليه ينتسبون، يرى الواحد منهم – إذا كتب عددًا قليلاً مِـــن الأجزاء، واشتغل بالسماع بُرهة يسيرة مِن الدهر – أنَّه صاحب حديثٍ على الإطلاق، ولمَّا يُجهد نفسه ويتعبها في طِلابه، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه "[٣].

فإذا كان هذا حكمه على مَن انتسب إلى الحديث و لم يسلك طريقة أهله في تحصيله، فما بالك بمن يرى المُحَدِّثين عُصْبةً لا مبالاة بهم في حقائق الأصول، وأنَّ علمهم يستقل بمعرفته الصغير والكبير؟!.

٤-وقال أبو المُظَفَّر السمعاني:" نظرنا فرأينا فرقة أصحاب الحديث لها[٤] أطلب وفيها أرغب، ولها أجمع، ولأصحابها أتبع، فعلمنا يقينا أنَّهم أهلُها دون مَن عداهم مِن جميع الفرَق، فإنَّ صاحب كل حِرفةٍ أو صناعةٍ إن لم يكن معه دلالة وآلة مِن آلات تلك الصناعة والحرفة ثم ادَّعى تلك الصناعة والحرفة كان في دعواه مبطلا، فإذا كانت معه آلات الصناعة والحرفة شهدت له تلك الآلات بصناعته، بل شهد له كلُّ من عاينه قبل الاختبار، كما إذا رأيت رجلاً قد فتح باب دُكَّانه على بَزٍّ علمت أنَّه بَزَّاز، أو على تمر علمت أنَّه تمَّار، أو على عطر علمت أنَّه عطَّار، أو إذا رأيت بين يديه الكير والسِّندان والمطرقة علمت أنَّه حدَّاد، وكل صاحب صنعة يستدل على صناعته بآلته فحكم له بها بالمعاينة مِن غير اختبار...ثم كل صاحب صنعة وحرفة يفتخر بصناعته ويجالس أهلها ويألفهم ويستفيد منهم، ويحرص على بلوغ الغاية في

---

[1] هو أبو الفيض وقيل أبو الفيّاض ثوبان بن إبراهيم وقيل:الفيض بن إبراهيم وقيل: بن أحمد المصري المعروف بذي النون، كان واعظا عالما فصيحا حكيما مع الورع والأدب، توفي سنة(٢٤٥هـــ) على الصحيح.انظر"طبقات الصوفية"(ص١٥-٢٦)."وفيات الأعيان"(١/٣١٥-٣١٨)،"السير"(١١/٥٣٢-٥٣٦).

[2] شرح العِلَل (١/٣٣- ٣٤).

[3] الجامع لأخلاق الراوي (١/١١٥- ١١٦).

[4] أي لسنة النَّبي صلى الله عليه وسلم.

صناعته، وأن يكون فيها أستاذًا، ورأينا أصحاب الحديث قديما وحديثا هم الذين رحلوا في هذه الآثار وطلبوها فأخذوها مِن معادنها وحفظوها واغتبطوا بها ودعوا إلى اتِّباعها، وعابوا مَن خالفهم، وكثرت عندهم وفي أيديهم، حتى اشتهروا بها كما يشتهر أصحاب الحرف والصناعات بصناعتهم وحِرَفهم، ثم رأينا قومًا انسلخوا مِن حفظها ومعرفتها وتنكَّبوا عن اتِّباع صحيحها وشهيرها...فعلمنا بهذه الدلائل الظاهرة والشواهد القائمة أنَّ هؤلاء أحقّ بها مِن سائر الفِرق "[1].

٥-وقال أبو شامة المقدسي:" وأئمة الحديث المعتبرون هم القدوة في فنِّهم فوجب الرجوع إليهم في ذلك، وعرض آراء الفقهاء على السنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثرُ فهو المعتبر وإلاَّ فلا "[2].

٦-وقال ابن تيمية عن الأحاديث الموجودة في كتب الفقهاء الذين لا اعتناء لهم بالحديث:

" ومجرَّد ذلك لا يُغلِّب على الظنّ صحةَ الحديث، بعدما عُرِف من تساهل هذا الضرب في الأحاديث وقلة اعتنائهم بها، لاسيما إذا لم يوجد له أصل في الدواوين المعنيَّة بهذا الشأن، وعند الرجال الذين هم فرسان هذا العلم، فيكون مَثَلُ ذلك مَثَلَ دينار عُرِض على النجَّارين، فقالوا: هو صحيح، فلما رأتْه الجهابذة قالوا: هو مغشوش، والقول في ذلك قولهم، لأنَّ أهل كل صنعةٍ أعلم بصنعتهم، وكذلك لو رأى بعض الحدَّادين خَرَزَةً فقالوا هي جوهرة، وقال الجوهري: هي زجاجة، فالقول قول الجوهري "[3].

٧-وقال العَلائي بعد نقله عن بعض الحُفَّاظ المتقدمين إعلال حديث:

---

[1] مختصر الصواعق لمحمد بن الموصلي (٢/٥٢٠- ٥٢١)، وانظر" قواطع الأدلة " له (٢/٤٠٥- ٤١٠)، (٣/١١).

[2] خطبة الكتاب المؤمَّل (ص ١٢٥).

[3] تنبيه الرجل العاقل (٢/٥٣٤- ٥٣٥).

" وبهذه النكتة يتبيَّن أنَّ التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نُقَّاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها "[1].

ومن الخصائص التي امتاز بها الحُفَّاظ النُقَّاد عن غيرهم:

أ-كانت معرفتهم للحديث غريزة وملَكَةً لقوة حفظهم وطول ممارستهم وإدمانهم النظر مع الفهم العميق ودقة الملاحظة وحسن القصد وسلامة الطوِيَّة ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي:" إنكارنا الحديثَ عند الجُهَّال كِهانة "[2].

وقيل له كيف تعرف الكَذَّاب؟ فقال:" كما يعرف الطبيب المجنون "[3].

وقال أحمد بن صالح المصري[4]:

" معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذّهب والشَّبَه[5]، فإنَّ الجوهر إنَّما يعرفه أهلُه، وليس للبصير فيه حُجَّةٌ إذا قيل له: كيف قلتَ: أنَّ هذا بائنٌ؟ يعني الجيِّد أو الرديء "[6].

وقال الخطيب البغدادي عن تمييز الحديث:" علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به "[7].

ولذلك نجدهم يصرِّحون بعدد ما سمعه الراوي من شيخه ممَّا لم يسمعه، وكم حدَّث عنه.

قال ابن المديني:" سمعت يحيى بن سعيد[1] قال: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية[2] إلاَّ ثلاثة أشياء "[3].

---

[1] النكت لابن حجر (٢/٧١٤)، وانظر" المحدث الفاصل " (ص ٣٠٧- ٣٠٨، ٣١٢)، الكفاية (ص ٣٩٧)، بدائع الفوائد لابن القيِّم (٢/٧٣٩- ٧٤٠)، المسودة (ص ٣٠٣)، إرشاد الفحول (١/٢٦٤)، "عمدة الرعاية " للكنوي كما في حاشية أبي غدة على " الأجوبة الفاضلة " (ص ٣٤).

[2] العِلَل لابن أبي حاتم (١/٣٨٩)، وانظر" التاريخ " للمقدَّمي " (ص ١٦٣).

[3] تقدمة المعرفة لابن أبي حاتم (ص ٢٥٢).

[4] ثقة حافظ تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، توفي سنة (٢٤٨ هـ) انظر" تقريب التهذيب " (١/١٦).

[5] هو النحاس الأصفر انظر" المعجم الوسيط " (ص ٤٩٧).

[6] العِلَل لابن أبي حاتم (١/٣٨٩- ٣٩٠)، وانظر" تقدمة المعرفة " (ص ٣٥٠- ٣٥١)، المحدِّث الفاصل (ص ٣١٢)، الأربعين لابن المفضَّل (ص ٢١٦- ٢١٨).

[7] الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٨٢).

ب-لقاؤهم للراوي ومخالطته وسبر أحواله ومروياته.

ج- وقوفهم على أصول الراوي ونُسخه العتيقة، وهذا ما لا يشاركهم فيه المتأخرون[٤].

المسألة الثانية: اعتناء الحُفَّاظ الأوائل بنقد المتون.

تقدم قول الغزالي عن العلوم النقلية كالحديث:" يستوي في الاستقلال بها الصغير والكبير"[١].

---

[1] هو أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ التميمي مولاهم البصري القَطَّان كان إماما قدوة حافظا متقنا من أبصر الناس بالرجال، مات سنة(١٩٨هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢٩٨/١-٣٠٠)،"تقريب التهذيب" (٣٤٨/٢).

[2] هو أبو العالية رفيع بن مهران الرِّياحي مولاهم البصري ثقة كثير الإرسال، توفي(سنة٩٠هـ) وقيل(٩٣هـ). انظر"تهذيب التهذيب"(٢٨٤/٣-٢٨٦)،"تقريب التهذيب"(٢٥٢/١).

[3] المراسيل لابن أبي حاتم: رقم: ٢٦٨، وانظر رقم: ١٦٥، ٣٥٩، ٦٤١ منه، جامع التحصيل للعلائي (ص ١٦٧).

[4] انظر" تقييد المهمل " للجيّاني (٢٧/١)، تهذيب التهذيب (٢٧٣/٤)، " أسس نقد الحديث بين أئمة النقد وأهل العصر الحديث " ضمن " إضاءات بحثية " لحاتم العوني (ص ٣٦٦-٤٠٣).

وهذا فيه نظر لا يخفى، لأنَّ علم الحديث لا يُرجع فيه إلى مجرَّد الحفظ، بل إلى الفهم والمعرفة أيضا كما ذكر الحاكم النيسابوري[٢].

قال الإمام مسلم:" وكنحو ما وصفت مِن هذه الجهة مِن خطأ الأسانيد فموجود في متون الأحاديث مما يعرف خطأه السامع الفَهِم حين يَرِد على سمعه "[٣].

وقال ابن أبي حاتم:" يُقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون مِن كلام النبوة "[٤].

فقوله:"أن يكون كلاما يصلح أن يكون مِن كلام النبوة " يقتضي أنَّهم لا يحكمون بصحة الحديث حتى ينظروا في متنه ويتحققوا مِن عدم وجود نكارة في ألفاظه أو ركاكة في عباراته.

وقال الخطيب البغدادي:"المعرفة بالحديث ليست تلقينا، وإنَّما هو علم يُحدثه الله في القلب"[٥].

وقال ابن دقيق العيد بعد إطالته الكلام على طرق حديثٍ:

" وإذا تنبهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفنّ إلى جودة الفكر والنظر، فإنَّ الأمر ليس بالهيِّن، لا كما يظنُّه قوم أنَّه مجرَّد حفظٍ ونقلٍ لا يحتاج إلى غيرهما فيه "[٦].

وقال ابن رجب:" حُذَّاق النُقَّاد مِن الحُفَّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فَهْمٌ خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان،

---

[1] المستصفى (٣٣/١).

[2] انظر" المعرفة " للحاكم (ص ٥٩، ١١٣)، تذكرة الحُفَّاظ (٩٩٣/٣)،"إنباء الغمر"(١٧٢/٥) نظرات جديدة في علوم الحديث للمليباري (ص ١٠٠).

[3] التمييز (ص ١٧١).

[4] تقدمة المعرفة (ص ٣٥١).

[5] الجامع لأخلاق الراوي (٣٨٢/٢).

[6] الإمام (٢٦٨/٣).

ولا يشبه حديث فلان، فيُعِلَلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يُعَبَّر عنه بعبارة تحصره، وإنَّما يرجع فيه أهله إلى مجرَّد الفهم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم"[1].

فالأئمة النُقَّاد يعتنون بنقد المتون كما يعتنون بنقد الأسانيد، بل قرَّر المُعَلِّمي أنَّ حكمهم على المتن متقدِّم على حكمهم على الراوي، وقد يكون الراوي ثقة ولكنهم يحكمون على حديث تفرد به بالضعف لنكارة في متنه ثم يتطلبون له عِلَّة في سنده[2].

قال المُعَلِّمي:" من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العِلَل وجد كثيرًا مِن الأحاديث يُطلِق الأئمة عليها:" حديث منكر، باطل، شبه موضوع، موضوع " وكثيرًا ما يقولون في الراوي:" يحدِّث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث "، ومَن أنعم النظر وجد أكثر ذلك مِن جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلاَّ وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبيِّن وهنه فيذكرونه، وكثيرًا ما يستغـــنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر "موضوعات" ابن الجوزي وتدبَّر تجِدْهُ إنَّما يعمِد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، ولكنَّه قلَّما يصرِّح بذلك، بل يكتفي غالبًا بالطَّعن في السند.

وكذلك كتب العِلَل وما يُعَلُّ مِن الأحاديث في التراجم تجِد غالب ذلك مما ينكر مَتنُه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم "منكر" أو نحوه أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خَلَلٍ في السند كقولهم:" فلان لم يلق فلانا، لم يسمع منه، لم يذكر سماعًا، اضطرب فيه، لم يُتابَع عليه، خالفه غيره، يُروى هذا موقوفا وهو أصح " ونحو ذلك "[3].

وقال أيضا:" إذا استنكر الأئمة المحقِّقون المتن، وكان ظاهر السند الصحة فإنَّهم يتطلبون له عِلَّة، فإذا لم يجدوا عِلَّة قادحة مطلقا حيث وقعت، أعلُّوه بعِلَّة ليست بقادحة مطلقا، ولكنَّهم

---

[1] شرح العِلَل (٢/٧٥٦- ٧٥٨)، وانظر(٢/٤٦٩- ٤٧٠) منه.

[2] انظر" المنتخب من عِلَل الخلال " لابن قدامة (ص ٨٦).

[3] الأنوار الكاشفة (ص ٢٦٤).

يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأنَّ راويه لم يصرِّح بالسماع، هذا مع أنَّ الراوي غير مدلِّس،...ومن ذلك الإعلال بالحمل على الخطأ وإن لم يتبيَّن وجهه، ومن ذلك إعلالهم بِظَنّ أنَّ الحديث أُدخل على الشيخ...وحجتهم في هذا: أنَّ عدم القدح بتلك العِلَّة مطلقا إنما بُني على أنَّ دخول الخَلَل مِن جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكرًا يغلب على ظنّ النَّاقِد بطلانه، فقد يحقق وجود الخَلَل، وإذ لم يوجد سبب له إلا تلك العِلَّة، فالظاهر أنَّها هي السبب، وأنَّ هذا مِن ذاك النادر الذي يجيء الخَلَل فيه مِن جهتها "[1].

ومِمَّا يدل على ذلك:

١-اشتراطهم في الحديث الصحيح خلوَّه من الشذوذ والعِلَّة القادحة، وكلاهما قد يكون في المتن[2]، ولهذا قالوا:" صحة السند لا تقتضي صحة المتن " لاحتمال أن يكون شاذًّا أو معلَلاً[3].

٢-ذكروا مِن أقسام الحديث الضعيف: المقلوب، والمضطرب، والمُدرَج، والمصحَّف، والشاذ، والمنكر، والموضوع[4].

وكل هذه الأنواع قد تقع في المتون، وهذا دليل ظاهر على اعتنائهم بنقد المتون[5].

٣-اعتناؤهم بجمع أحاديث الباب وعرض بعضها على بعض، واجتهادهم في دفع التعارُض الظاهري بين متون الحديث[6].

٤-أنَّهم راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه في أربعة مواطن: عند سماع الحديث، وعند التحديث به، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث[7].

---

[1] مقدمة تحقيقه " للفوائد المجموعة " للشوكاني (ص ١١- ١٢).

[2] علوم الحديث (ص ١٢، ٩١).

[3] المصدر السابق (ص ٣٨).

[4] علوم الحديث (ص ٧٦، ٨٠، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ٢٧٩).

[5] انظر" اهتمام المُحَدِّثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا " لمحمد لقمان السلفي (ص ٣٢٢- ٣٢٨).

[6] انظر" المنهج النقدي عند المتقدمين " لحسن فوزي الصعيدي (ص ٣٨٧- ٤٤٥).

[7] انظرالأنوار الكاشفة (ص ٦).

قال المُعَلِّمي:" فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه و لم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدِّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه، وفي الـــراوي الذي عليه تـــبعتُه "[1].

وقال أيضا:" لا ريب أنَّ فيما يُنسب إلى النَّبي – صلى الله عليه وسلم – مِن الأخبار ما يردُّه العقل الصَّريح، وقد جمع المُحَدِّثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يذكر فيها منه فلن تجد له إسنادًا متّصِلاً إلا وفي رجاله ممَّن جَرَحه أئمة الحديث رجل أو أكثر"[2].

ومن أمثلة مراعاة النُقَّاد لذلك:

أ-قال الإمام مسلم:" تواطأت الأخبار عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعن الصحابة والتابعين مِن بعدهم مِن علماء الأمصار أنَّ إدراك الحج هو أن يطَأ المرء عرفات مع الناس أو بعد ذلك إلى قرب الصبح مِن ليلة الفجر، فإن أدركه الصبح ولَمَّا يدخل عرفات قبل ذلك فقد فاته الحج، ولا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، ودلَّ بما ذكرنا مِن تواطؤ الأخبار، واتفاق العلماء على ما وصفنا أنَّ رواية ابن إسحاق[3] التي رواها فجعل إدراك الحجّ فيها إلى بَعد الصبح قبل طلوع الشمس رواية ساقطة وحديث مطَّرح، إذ لو كان محفوظًا وقولاً مقولاً يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم "[4].

ومن الأبواب التي عقدها في كتابه "التمييز":"ذِكر الأخبار التي نقلت على الغلط في متونها"[5]، " ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد "[6].

---

[1] المصدر السابق (ص ٦)، وانظر" التمييز " لمسلم (ص ١٩٥).

[2] المصدر السابق (ص ١٠).

[3] هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطَّلِبي مولاهم المدني نزيل العراق، إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية وأما في الحديث فهو صدوق مدلِّس، صنَّف كتاب"المغازي"المشهور،ومات سنة(١٥٠هـــ) وقيل بعدها.انظر"تذكرة الحُفَّاظ" (١/١٧٢-١٧٣)،"تقريب التهذيب"(٢/١٤٤).

[4] التمييز (ص ٢٠١).

[5] المصدر السابق (ص ١٨٠- ١٨١).

[6] (ص ١٨٢)، وانظر (ص ١٨٣، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤- ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦).

ب–ذكر البخاري حديث نهي النبي – صلى الله عليه وسلم – **عن كسر سِكَّة المسلمين الجارية بينهم** ".

ثم نقل عن سليمان بن حرب[1] قوله:" وإنَّما ضرب السِّكَّة حجاجُ بن يوسف، لم يكن في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم –"[2].

ج–وذكر ابن رجب أنَّ من القواعد المعتبرة عند الأئمة النُقَّاد: تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه ثم قال:" قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحُفَّاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا: فمنها: أحاديث أبي هريرة عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – في المسح على الخفين: ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصح له فيه رواية[3]...ومنها حديث عائشة عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أنَّه قال للمستحاضة:" دعي الصلاة أيَّام أقرائك "[4]، قال أحمد:" كل مَن روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأنَّ عائشة تقول: الأقراء: الأطهار لا الحيض "[5].

د–ذكر الذهبي حديث أنس:" **وقّت النَّبي – صلى الله عليه وسلم – لأهل المدائن العقيق، ولأهل البصرة ذات عِرق** ".

ثم قال:" هذا باطل، فإنَّ البصرة إنَّما مُصِّرت زمن عمر "[6].

هـ–وقال ابن كثير عن الحمَّامات:" وأمَّا العرب ببلاد الحجاز ونحوها، فلم يكونوا يحتاجون إليها، و لم يُعرف ببلادهم إلا بعد موت النَّبي – صلى الله عليه وسلم – في زمن الصحابة،

---

[1] هوقاضي مكة أبو أيوب سليمان بن حرب الأزدي البصري ثقة إمام حافظ مات سنة (٢٢٤ هـ): انظر "تذكرة الحُفَّاظ"(٣٩٣/١)،"تقريب التهذيب " (٣٢٢/١).

[2] "التاريخ الأوسط"(١٠٩/٢-١١٠)، "ميزان الاعتدال" للذهبي (٥/٤).

[3] أي من خصوص حديث أبي هريرة وإن كان ثابتا عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

[4] رواه الدارقطني في "سننه"(٨٢٢).

[5] شرح العِلَل (٧٩٦/٢- ٧٩٩).

[6] ميزان الاعتدال (٣١٣/٤).

والحديث الذي يُروى أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – **دخل حَمَّام الجحفة** " موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وليس بصحيح "[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ نقد الحُفَّاظ لمتون الأحاديث لم يكن بالتشهي أو ركوب مطيَّة الهوى بل هو أمر راجع إلى الفهم الذي اختـــصوا به بعد طول الممارسة لهذا العـــلم ودقة النظر في الأحاديث وكثرة تتبعها.

قال أبو حاتم الرازي[2] بعد اتفاقه مع أبي زرعة الرازي[3] في الحكم على بعض الأحاديث:" لم نجازف وإنَّما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأنَّ دينارًا نبهرَجًا[4] يُحمل إلى النَّاقِد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيِّد، فإن قيل له: مِن أين قلت أنَّ هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج الدِّينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أنَّي بهرجت هذا الدِّينار؟ قال: لا، قيل: فمِن أين قلت: أنَّ هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك،...لا يتهيَّأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنَّ هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه "[5].

وقال الخطيب البغدادي:" أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفةُ الصرف ونقدُ الدنانير والدراهم، فإنَّه لا يُعرف جود الدِّينار والدراهم بلون ولا مسٍّ ولا طراوة ولا دنَس... وإنَّما يعرفه النَّاقِد

---

[1] الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمَّام لابن كثير (ص ٢٥)، وانظر" مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠١/٢١).

[2] هو أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، كان أحد الأئمة الحُفَّاظ الأثبات المشهورين بالعلم المذكورين بالفضل "، له كتاب "الزهد" وغيره، توفي سنة (٢٧٧هـــ). انظر تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ٣٤٩-٣٧٢، تاريخ بغداد ٧٣/٢-٧٧، تذكرة الحُفَّاظ ٥٦٧/٢-٥٦٩، تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ٢٩٨/١.

[3] هو أبو زُرْعة عبيد الله بن عبد الكريم القرشي مولاهم الرازي، كان أحد الأئمة المشهورين والأعلام المذكورين والجوَّالين المكثرين والحُفَّاظ المتقنين،له كتاب "دلائل النبوة" وغيره، توفي ســـنة (٢٦٤هـــ).انظر تقدمة الجرح والتعديل ص ٣٢٨-٣٤٩، تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠-٣٣٧، تذكرة الحُفَّاظ ٥٥٧/٢-٥٥٨.

[4] أي رديء زيف، انظر"تاج العروس"(٤٣٢/٥)- بهرج.

[5] تقدمة المعرفة (ص ٣٥٠- ٣٥١).

عند المعاينة، فيعرف البهرج الزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنَّه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به "[1].

وقال ابن القيِّم عن ضابط معرفة الحديث الموضوع من غير أن يُنظر في سنده:

" إنَّما يَعلم ذلك مَن تضلَّع مِن معرفة السنن الصحيحة، وخُلطت بدمه ولحمه، وصار له فيها مَلَكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهَديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخبر عنه ويَدعو إليه، ويُحبُّه ويَكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنَّه مخالِط للرسول – صلى الله عليه وسلم – بين أصحابه، ومثل هذا يَعرف مِن أحوال الرسول – صلى الله عليه وسلم – وهَديه وكلامه، وما يجوز أن يُخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره "[2]

[1] الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٨٢).

[2] المنار المنيف (ص ٢٦).

الباب الأوَّل: تقسيمات الحديث.

الفصل الأول: تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا

الفصل الثاني: تقسيم الحديث باعتبار الصراحة و عدمها

الفصل الأول: تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا

المبحث الأول: التواتر والآحاد

المبحث الثاني: حجية خبر الواحد

المبحث الثالث:خبر الواحد بين إفادة الظن واليقين

المبحث الأوَّل: التواتر والآحاد.

١-تعريف المتواتر:

لغة:

مأخوذ مِن التواتر وهو التتابع، وقيل هو تتابع الأشياء واحدًا بعد واحد بفترة بينهما وأصل ذلك كلّه مِن الوتر وهو الفرد، وذلك أن تجعل كل واحد بعد صاحبه فردًا فردا، ومنه قوله تعالى:{ **ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى**}[1]، أي واحدًا بعد واحد وبينهما فترة، إذ بين كل رسولين فترة[٢].

اصطلاحا:

" هو خبر جماعة بلغوا في الكثرة إلى حيث يحصل العلم بقولهم ويمتنع تواطؤهم على الكذب أو اتفاقه منهم ".

وبذلك عرَّفه جماعة مِن العلماء كالجَصَّاص[٣] والخطيب البغدادي والسرخسي والمازري والفخر الرازي وابن العربي[٤]

---

[1] المؤمنون الآية (٤٤).

[2] الصحاح (٨٤٣/٢)، لسان العرب (٢٧٣/٥)، القاموس المحيط (١٥٠/٢- ١٥١)، تاج العروس (٣٣٨/١٤-٣٤٠)- وتر، وانظر "نفائس الأصول" (/٢٨٠٨- ٢٨٠٩)، " نهاية الوصول" للصفي الهندي (٢٧١٥/٧)، البحر المحيط (٢٣١/٤).

[3] هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي المعروف بالجَصَّاص كان فقيها أصوليا انتهت إليه رياسة المذهب في وقته، وكان مشهورا بالزهد والورع عرض عليه القضاء فامتنع منه،صنف"الفصول في الأصول"،"أحكام القرآن" وغيرهما، توفي سنة(٣٧٠هـ).انظر"تاريخ بغداد"(٣١٤/٤)،"السير"(٣٤٠/١٦-٣٤١)،"الجواهر المضية" (٨٤/١-٨٥).

[4] هو أبو بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي، جمع وصنف وبرع في الأدب والبلاغة وبعُد صيته، وكان من أهل التفنن في العلوم متقدما في المعارف ثاقب الذهن في تمييز الصواب فيها، مع كرم النفس وكثرة الاحتمال، صنف "أحكام القرآن" و"عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي" وغيرهما، توفي سنة (٥٤٣هـ).انظر الصلة لابن بشكوال ٨٥٥/٣-٨٥٧، تذكرة الحُفَّاظ ١٢٩٤/٤-١٢٩٧، مع القاضي أبي بكر بن العربي لسعيد أعراب.

والخَبَّازي[1] والبيضاوي[2] والصفي الهندي[3] وغيرهم[4].

وزاد غير واحد أن يكون مستند انتهائه أمرا حسيا مِن مشاهدة أو سماع، لا ما ثبت بالعقل الصِّرف والاجتهاد، وجعله بعضهم مِن شروط المتواتر إلاَّ أنَّه لم يذكره في تعريفه[5]، وعبَّر عن ذلك بعضهم بأن يكونوا مضطرين إلى ما أخبروا عنه[6].

وقد انتقد الجويني اشتراط استناده إلى الحس لأنَّ العلم "قد يحصل عن قرائن الأحوال ولا أثر للحسِّ فيها على الاختصـــاص "[7].

وعرَّفه جمـــاعة بأنَّه " كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة مِن جـــهـــة الخبر " أي بنفـــســـه مِن غـــير قـــرينـــة. وهو المعـــنى الذي يدور علـــيه تعريـــــف

---

[1] هو جلال الدِّين أبو محمد عمر بن محمد الخُجَندي الحنفي، كان فقيها عارفا بالمذهب أصوليا عرفا بعدة علوم مع الزهد والنسك،صنَّف"المغني في أصول الفقه"،"شرح الهداية"للمرغيناني وغيرهما،توفي سنة(٦٩١هـــ). انظر"الجواهر المضية"(٣٩٨/١)،"الدارس في تاريخ المدارس"للنعيمي(٣٨٦/١).

[2] هوالقاضي ناصر الدِّين أبو الخير عبد الله بن عمرالبيضاوي الشافعي،كان إماما مبرّزا نظَّارا زاهدا عابدا صنف "منهاج الوصول إلى علم الأصول"،"الغاية القصوى" في الفقه وغيرهما، توفي سنة(٦٨٥هـــ).انظر"طبقات الشافعية الكبرى"(١٥٧/٨-١٥٨)،"شذرات الذهب"(٣٩٢/٥-٣٩٣).

[3] هو صفي الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي الأرموي الشافعي،كان فقيها أصوليا، انتصب للإفتاء والإقراء في الأصول وغيره وانتفع الناس به، صنَّف"نهاية الوصول في دراية الأصول"،"الفائق"،توفي سنة (٧١٥هـــ).انظر"طبقات الشافعية الكبرى"(١٦٢/٩-١٦٤)،"الدرر الكامنة"(١٤/٤-١٥)،"الدارس في تاريخ المدارس"(٩٧/١-٩٨).

[4] الفصول للجصَّاص (٣٧/٣)، الكفاية (ص ١٦)، أصول السرخسي (٢٨٢/١)، إيضاح المحصول (ص ٤١٩)، المحصول (٢٢٧/٤)، المحصول لابن العربي (ص ١١٣)، المغني للخبازي (ص ١٩١)، منهاج الوصول للبيضاوي (١١٨٩/٢- إبهاج)، نهاية الوصول للصفي الهندي (٢٧١٥/٧)، نهاية السول (٦١/٣).

[5] شرح اللمع (٥٧٢/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٤٩)، نفائس الأصول (٢٨٥١/٦)، الإحكام للآمدي (٢٥/٢)، شرح مختصر الروضة (٧١/٢)، البحر المحيط (٢٣١/٤)، نزهة النظر (ص ٥٥- ٥٦)، فتح الباري لابن حجر (٢٩٢/٩- ٢٩٣)، فتح المغيث (٣٩٦/٣).

[6] إيضاح المحصول (ص ٤٢٥)، المحصول (٢٦٠/٤).

[7] البرهان (٣٦٩/١)، إيضاح المحصول (ص ٤٢٤- ٤٢٥)، نفائس الأصول (٢٨٥٦/٦).

ابن فُورَك[1] والباجي و أبي إسحـــاق الشـــيرازي[2] وابن السمعاني وابن عقيل والآمدي وابن الحاجب وابن مُفْلِح[3] وغيرهم[4] .

وذكر الطوفي[5] أنَّ التعريف الأوَّل باعتبار مستند الخبر، والثاني باعتبار نقلته[6].

والخبر المتواتر يفيد العلم واليقين خلافا لَمن شذَّ[7].

---

[1] هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني كان متكلما على مذهب الأشعري أصوليا أديبا نحويا واعظا، صنف"مشكل الحديث وبيانه"،"الحدود في الأصول" وغيرهما،توفي سنة(٤٠٦هـــ).انظر"وفيات الأعيان" (٤/٢٧٢-٢٧٣)، "السير"(١٧/٢١٤-٢١٦).

[2] هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي نزيل بغداد، رحل إليه الناس من البلاد وتفرد بالعلم الوافر مع السيرة الجميلة والطريقة المرضية، وكان زاهدا ورعا متواضعا ظريفا كريما، جاءته الدنيا صاغرة فأباها واقتصر على خشونة العيش، وكان يُضرب المثل بفصاحته وقوة مناظرته، صنف "المهذب" و"شرح اللمع" وغيرهما من الكتب النافعة، وتوفي سنة (٤٧٦هـــ).انظر لسير(١٨/٤٥٢-٤٦٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢١٥-٢٥٦) مقدمة المجموع للنووي (١/٣٣-٣٥).

[3] هو شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن مُفْلِح المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، كان فاضلا متقنا لعلوم كثيرة،بارعا في مذهب أحمد مع الزهد والتعف وحسن الخلق ولين الجانب،صنف"الفروع"في الفقه وكتابا في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة(٧٦٣هـــ).انظر"الدرر الكامنة"(٤/٢٦١-٢٦٢)،"المقصد الأرشد"لبرهان الدِّين ابن مُفْلِح(٢/٥١٧-٥٢٠).

[4] الحدود لابن فُورَك (ص ١٥٠)، الحدود للباجي (ص ٦١)، الإشارة (ص ٢٣٣)، إحكام الفصول (١/٣٢٥)، شرح اللمع (٢/٥٦٩)، قواطع الأدلة (٢/٢٣٤)، الواضح لابن عقيل (٤/٣٥٦)، الإحكام للآمدي (٢/١٤)، مختصر المنتهى (٢/٣١٧- تحفة)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٧٣).

[5] هو نجم الدِّين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي، شارك في عدة فنون وكان قويَّ الحافظة شديد الذكاء،رُمِي بالرفض وقيل إنه رجع عنه،صنف"شرح مختصر الروضة"،"الإشارات الإلهية والمباحث الأصولية" وغيرهما،توفي سنة(٧١٦هـــ). انظر"الدرر الكامنة"(٢/١٥٤-١٥٧)،مقدمة تحقيق"شرح مختصر الروضة"(ص٢١-٣٨).

[6] شرح مختصر الروضة (٢/٧١- ٧٢).

[7] العدة (٣/٨٤١)، شرح اللمع (٢/٥٦٩)،التلخيص (٢/٢٨١)، البرهان (١/٣٧٥)، التمهيد للكلوذاني (٣/١٥)، الوصول لابن بَرهان (٢/١٣٩)، المحصول (٤/٢٢٨)، الإحكام للآمدي (٢/١٥)، مختصر المنتهى (٢/٣١٧- تحفة)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٧٣)، المسوَّدة (ص ٢٣٣)، البحر المحيط (٤/٢٣٨).

٢-الآحاد:

لغة:

جمع أحد، وهو بمعنى واحد، وهمزة " أحد " مبدلة مِن واو، فأصلها " وحد "[١].

اصطلاحا:

هو ما قَصُر عن حدِّ المتواتر.

وعرَّفه بذلك جماعة كالخطيب والباجي و أبي إسحاق الشيرازي وغيرهم، وزاد بعضهم عدم إفادته للعلم، واقتصر عليه جماعة دون الشطر الأوَّل ونُقض طردُه بالقياس، فإنَّه يفيد الظنّ وليس بخبر، و نُقِض عكسه بخبرٍ واحد لا يفيد الظن، وهذا بناء منهم على أنَّ خبر الواحد يفيد الظنّ وفيه نزاع بين العلماء سيأتي في المبحث الثالث، فالمنبغي الاقتصار على الشطر الأوَّل[2].

وهذا التعريف بناء على جعل المشهور قسما مِن أقسام الآحاد – كما سيأتي- أمَّا مَن جعله قسما مستقِلا بين المتواتر والآحاد فإنَّه يعرِّف خبر الواحد بأنَّه " الذي يرويه الواحد أو الاثنان فصاعدًا بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر "[٣].

---

[1] شرح مختصر الروضة (١٠٣/٢)، المصباح المنير(٦٥٠/٢-٦٥١)، تاج العروس(٣٧٦/٧)- أحد.

[2] الحدود لابن فُورَك (ص ١٥٠)، الفقيه والمتفقه (٢٧٧/١)، الكفاية (ص ١٦- ١٧)، الإشارة (ص ٢٣٤) التلخيص (٣٢٥/٢)، شرح اللمع (٥٧٨/٢)، المستصفى (٢٧٢/١)، إيضاح المحصول (ص ٤١٩)، روضة الناظر (٢٦٠/١)، الإحكام للآمدي (٣١/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٥٦- ٣٥٧)، مختصر المنتهى (٣٣١/٢- تحفة)، شرح مختصر الروضة (١٠٣/٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٦/٢).

[3] المغني (ص ١٩٤).

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين.

ذهب جمهور الأصوليين إلى تقسيم الخبر إلى قسمين: متواتر وآحاد[1].

وهو الذي اختاره الجَصَّاص وجماعة مِن الحنفية وجعلوا المستفيض قسما مِن أقسام المتواتر[2].

وذهب جمهور الحنفية إلى تقسيم الخبر إلى ثلاثة أقسام: متواتر ومشهور وآحاد.

وعرَّفوا المشهور بأنَّه ما كان مِن الآحاد في الأصل ثُمَّ انتشر فصار ينقله قوم لا يُتَصوَّر تواطؤهم على الكذب، وهم القرن الثاني فمن بعدهم، وأولئك قوم ثقات أئمة لا يَتَّهمون. وقيل: هو ما تلقَّته الأُمَّة بالقبول[3].

وهو الذي اختاره ابن فُورَك[4]، وأبو إسحاق الاسفراييني[5] وأبو منصور البغدادي وابن بَرهان[6] في الأوسط، وابن تيمية وابن القيِّم وسمَّوه: مستفيضا.

---

[1] المقدمة في الأصول لابن القصَّار (ص ٦٥)، الحدود لابن فُورَك (ص ١٤٩- ١٥٠)، الإحكام لابن حزم (١٠٤/١- ١٠٨)، إحكام الفصول (٣٢٥/١)، الإشارة (ص ٢٣٣)، شرح اللمع (٥٦٩/٢)، التلخيص (٢٨١/٢)، البرهان (٣٦٨/٢) قواطع الأدلة (٢٣٤/٢)، ، المستصفى (٢٧٦/١)، إيضاح المحصول (ص ٤١٩)، روضة الناظر (٢٤٣/١- ٢٤٤)، مختصر المنتهى (٣١٧/٢- تحفة)، شرح مختصر الروضة (٧١/٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٥٦/٢)، الإبهاج (١٢٢٠/٢)، نهاية السول (١٠٣/٣)، تحفة المسؤول للرهوني (٣١٨/٢)، البحر المحيط (٢٤٩/٤).

[2] الفصول للجصَّاص (٣٧/٣)، أصول السرخسي (٢٩١/١- ٢٩٢)، المغني للخبازي (ص ١٩٣)،كشف الأسرار(٣٧/١)، (٥٣٥/٢)، تيسير التحرير (٣٧/٣)، التقرير والتحبير (٣١٣/٢)، فواتح الرحموت (١٣٥/٢).

[3] أصول السرخسي (٢٩٢/١)، المغني للخبازي (ص ١٩١- ١٩٣)، كشف الأسرار(٥٢٢/٢، ٥٣٤- ٥٣٥، ٥٣٨)، تيسير التحرير (٣٧/٣)، التقرير والتحبير (٣١٣/٢)، فواتح الرحموت (١٣٥/٢).

[4] الذي في "الحدود" لابن فُورَك (ص ١٤٩- ١٥٠) تقسيم السنة إلى تواتر وآحاد .

[5] هو ركن الدِّين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفَراييني الشافعي،كان فقيها متكلما أصوليا أقرَّ له العلماء بالتقدم والفضل،صنَّف"جامع الحلى في أصول الدِّين والرد على الملحدين"،"تعليقة" في أصول الفقه وغيرهما،توفي سنة(٤١٨هـ). انظر"وفيات الأعيان"(٢٨/١)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٢٥٦/٤-٢٦٢).

[6] هو أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن بَرهان البغدادي،كان حنبليا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي حتى برع في المذهب و أصوله وكان حاذق الذهن لا يكاد يسمع شيئا إلا حفظه،صنَّف في أصول الفقه"الوصول إلى الأصول" وغيره،وتوفي سنة(٥١٨هـ). انظر"السير"(٤٥٦/١٩-٤٥٧)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٣٠/٦-٣١).

وعرَّفه أبو إسحاق الاسفراييني بأنَّه ما اشتهر عند أئمَّة الحديث و لم ينكروه.

وعند ابن بَرهان: أن ينقله عدد كثير يربو على الآحاد وينحط عن عدد التواتر.

وعند ابن تيمية وابن القيِّم: ما تلقَّته الأُمَّة بالقبول[1].

وذهب الماوَردي[2] والرُّوياني[3] إلى أنَّ المستفيض أعلى رتبة مِن المتواتر.

قال الماوَردي:" فأمَّا أخبار الاستفاضة: فهو أن تبدو منتشرة مِن البَرِّ والفاجر، ويتحققها العالم والجاهل، فلا يختلف فيها مُخبر ولا يتشكَّك فيها سامع، ويكون انتشارها في ابتدائها كانتشارها في آخرها، وهذا أقوى الأخبار حالاً وأثبتها حكمًا. وأمَّا أخبار التواتر: فهو ما ابتدأ به الواحد بعد الواحد حتى يكثر عددهم ويبلغوا قدرًا ينتفي عن مثله التواطؤ والغلط، ولا يعترض في خبرهم تشكُّك ولا ارتياب فيكون في أوَّله مِن أخبار الآحاد وفي آخره مِن أخبار التواتر، فيصير مخالفا لخبر الاستفاضة في أوَّله موافقا له في آخره " ثُمَّ ذكر الفروق بين خبر الاستفاضة وخبر التواتر[4].

---

[1] البرهان (١/٣٧٨- ٣٧٩)، المنخول (ص ٣٣٣)، إيضاح المحصول (ص ٤١٩- ٤٢٠)، جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص ٣٦)، مختصر الصواعق المرسَلة لمحمد بن الموصلي (٢/٤٧٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٨٦- ٤٨٧)، البحر المحيط (٤/٢٤٩)، التقرير والتحبير (٢/٣١٣).

[2] هو أبو الحسن علي بن محمد البصري الشافعي كان إماما في الفقه والأصول والتفسير، بصيرا بالعربية، ولي قضاء بلاد كثيرة ثم سكن بغداد وكان عظيم القدر متبحرا في معرفة المذهب، صنف "الحاوي" و"الأحكام السلطانية" وغيرهما، توفي سنة (٤٥٠هـ).انظر السير ١٨/٦٤-٦٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٣٠-٢٣٢.

[3] هو أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرُّوياني الطبري الشافعي، كانت له الوجاهة والرئاسة عند الملوك وغيرهم، وبرع في المذهب حتى كان يقول: "لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي" لهذا قيل له: شافعي زمانه، ولي قضاء طبرستان، وصنف كتبا نافعة كالبحر والحلية والكافي وغيرها، توفي سنة (٥٠٢هـ) وقيل (٥٠١هـ).انظر السير ١٩/٢٦٠-٢٦٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٨٧.

[4] الحاوي (١٦/١٦٥- ١٦٦)، البحر المحيط (٤/٢٤٩- ٢٥٠).

وقد تعقَّب ابنُ السمعاني هذا التفريق بين المتواتر والمستفيض فقال:" والأصح أنَّه لا فرق لأنَّ مِن حيث اللِّسان كلاهما واحد، وهذا الفرق لا يعرفه أحد مِن أهل اللِّسان"[1].

ووصفه الزَّرْكَشي بالغرابة[2].

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

قال الخطيب:" الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب، وينقسم قسمين: خبر تواتر وخبر آحاد "، ثُمَّ عرَّف المتواتر بنحو ما تقدم[3].

ويفهم مِن كلام ابن الصَّلاح أنَّ الخطيب البغدادي هو أوَّل مَن ذكر لفظ " المتواتر " مِن المُحَدِّثين، وأنَّه إنَّما يُعرف بهذا المصطلح عند الفقهاء والأصوليين، حيث قال:

" ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المُشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يُشعر بأنَّه اتبـــع فيه غير أهل الحديث، ولعلَّ ذلك لكونه لا تشمَله صنـــاعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم "[4].

وأفاد الحافظ ابن حجر أنَّه نقله عن أبي بكر الباقلاني وغيره[5].

وقال ابن أبي الدم[6]:" إنَّما ذكر الخبر المتواتر الفقهاءُ والأصوليون دون المُحَدِّثين، فإنَّهم لم يذكروه باسم المتواتر إلا أبا بكر الخطيب فإنَّه ذكره تبعا للفقهاء والأصوليين"[7].

---

[1] قواطع الأدلة (٢/٢٣٥).

[2] البحر المحيط (٤/٢٤٩).

[3] الكفاية (ص ١٦)، وانظر " الفقيه والمتفقه " (١/٢٧٦- ٢٧٧).

[4] علوم الحديث (ص ٢٦٧).

[5] النكت الوفية للبقاعي (٢/٤٥٩)،وانظر التلخيص (٢/٢٧٥، ٢٨٠- ٢٨١)، شرح اللمع (٢/٥٦٩).

[6] هو القاضي شهاب الدِّين أبوإسحاق إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الحموي الشافعي، كان إماما في المذهب وله نظم جيِّد وفضائل وشهرة،صنَّف"أدب القضاء"،"شرح الوسيط" وغيرهما، وتوفي سنة(٦٤٢هـــ). انظر"السير (٢٣/١٢٥-١٢٦)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٨/١١٥-١٨).

[7] تدقيق العناية (ل٦٣/أ)، وانظر " المنهج المقترح " لحاتم العوني (ص ٩٢).

وقال السخاوي:" ليس مِن مباحث هذا الفن، فإنَّه لا يُبحث عن رجاله لكونه لا دخل لصفات المخبرين فيه، ولذلك لم يذكره مِن المُحَدِّثين إلاَّ القليل" [1].

ثُمَّ أبدى بعد ذلك احتمال كونه مِن مباحث علوم الحديث[2].

وقد أجاب العراقي على ما اعتُرض به على ابن الصلاح من كون المتواتر ذكره غير واحد مِن أهل الحديث بقوله: "والجواب عن المصنّف أنَّه إنَّما نفى عن أهل الحديث ذكره باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص وهؤلاء المذكورون (يشير إلى أبي عبد الله الحاكم وابن حزم وابن عبد البر) لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسَّره به الأصوليون وإنَّما يقع في كلامهم أنَّه تواتر عنه صلى الله عليه وسلم كذا وكذا أو أنَّ الحديث الفلاني متواتر، وكقول ابن عبد البر في حديث المسح على الخفين أنَّه استفاض وتواتر، وقد يريدون بالتواتر الاشتهار لا المعنى الذي فسَّره به الأصوليون "[3].

وقال البُلْقِيني:" لا يقال ذكره الحاكم وكتابه مشحون به، وابن حزم في " المحلى" لأنَّا نقول:" ليس ما ذكراه على الشرط المذكور إن صحَّ النقل عنهما، لكن قد يوجد معنى التواتر في الأمور المقطوع بها، وإن كان الإسناد بالتحديث ونحوه يعسُر فيه ذلك"[4].

---

[1] فتح المغيث (٣/٣٩٧).

[2] المصدر السابق (٣/٤٠٧).

[3] التقييد والإيضاح (ص ٢٦٦)، وانظر " الشذا الفياح " للأبناسي (٢/ ٤٣٧- ٤٣٨).

[4] محاسن الاصطلاح (ص ٤٥٣).

استعمال لفظ " التواتر " عند المُحَدِّثين المتقدِّمين:

١-**الإمام الشَّافعي**: (ت: ٢٠٤هـ).

قال:" وقد رأيت مِمَّن أثبت خبر الواحد مَن يطلب معه خبرًا ثانيا، ويكون في يده السنة مِن رسول الله مِن خمس وجوه فيُحدَّثُ بسادس فيكتبُه، لأنَّ الأخبار كلَّما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجَّة، وأطيب لنفس السامع "[1].

٢-**الإمام أحمد بن حنبل**: (ت: ٢٤١هـ).

قال عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي الحنبلي[2] (ت: ٤١٠هـ) عن الإمام أحمد: "وكان يقول: أنَّ مَن خالف الإجماعَ والتواتر فهو ضال مُضِل، وتفسيق مَن خالف الخبر الواحد مع التمكُّن مِن استعماله "[3] .

وقال رزق الله بن عبد الوهاب التميمي الحنبلي[4] (ت: ٤٨٨ هـ) عن الإمام أحمد: "وكان يقول: العلم على ضربين : ضرورة واستدلال، والضرورة ما وقع تحت الحواسِّ الخمس وهذا لا طريق إلى دفعه، وعلم منه لا يُدرك بحاسَّةٍ مِن هذه الحواسّ، وهو الأخبار المتواترة والأنباء السائرة "[5].

---

[1] الرسالة (ص ٤٣٣).

[2] هوالفقيه رئيس الحنابلة أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي البغدادي،عُني بالعلوم وأملى الحديث بجامع المنصور،وكانت له حلقة للوعظ والفتوى،توفي سنة(٤١٠هـ).انظر"السير"(٢٧٣/١٧)، "المقصد الأرشد" لبرهان الدِّين ابن مُفْلِح(١٤١٤٤/٢).

[3] اعتقاد الإمام أحمد لعبد الواحد التميمي (ص ٤٢).

[4] هو شيخ الحنابلة أبومحمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي البغدادي،كان إماما في القراءة والحديث ومذهب أحمد مع فصاحة العبارة وحسن المناظرة وكثرة التعبد ،وكان له مجلس للوعظ وحلقة للفتوى، توفي سنة(٤٨٨هـ) انظر"البداية والنهاية"(١٨٤/١٢)،"المقصد الأرشد"(٣٩٣/١-٣٩٤).

[5] طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢٨١/٢).

ويُشكِل على هذا أنَّ التميمِيَّيْن لم ينقلا ألفاظ الإمام أحمد وعباراتِه وإنَّما نقلا عنه عقيدته بحسَب فهمهما وبألفاظهما، وقد كان فيهما مَيـــل إلى طريقة ابن كُلاَّب[1] ومن تبعـــه كالباقلاني، فيحتمل أن يكون تعبيرُه بلفظ"المتواتر" بحسَب فهمه وليس هو لفظَ الإمام أحمد.

قال ابن تيمية:" وكان بين التميمِيَيْن وبين القاضي أبي بكر وأمثاله من الائتلاف والتواصل ما هو معروف، وكان القاضي أبو بكر يكتب أحيانا في أجوبته في المسائل:" محمد بن الطيب الحنبلي " ويكتب " الأشعري " ولهذا توجد أقوال التميمِيِّيْن مقارِبةً لأقواله وأقوال أمثاله المتَّبِعين لطريقة ابن كُلاَّب، وعلى العقيدة التي صنفها أبو الفضل التميمي (يعني عبد الواحد بن عبد العزيز) اعتمد أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي صنَّفه في مناقب الإمام أحمد لَمَّا أراد أن يذكر عقيدته..."[2].

٣-**الإمام البخاري**: (ت: ٢٥٦هـــ):

قال:" وتواتر الخبر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :"**لا صلاة إلاَّ بقراءة أم القرآن**"[3].

٤-**الإمام مسلم بن الحجَّاج النيسابوري**: (ت: ٢٦١هـــ):

قال:" قد تواترت الروايات كلُّها أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – جهر بآمين "[4].

٥-**الحافظ بن خزيمة**: (ت:٣١١ هـــ):

قال:" قد تواترت الأخبار عن أبي هريرة مِن الطرق التي لا يدفعها عالم بالأخبار أنَّ النَّبي

---

[1] هو رأس المُتكلِّمين بالبصرة في زمانه أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب القَطَّان البصري وإليه تنسب الطائفة الكُلَّابية،كان يصنِّف في الرد على المعتزلة وربما وافقهم، وهوأول من ذهب إلى أنَّ القرآن معنى قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، صنّف في التوحيد وإثبات الصفات، وكان باقيا إلى سنة(٢٤٠هـــ).انظر"مجموع الفتاوى"لابن تيمية (٤٦٦/٥، ٥٣٣، ٥٥٢-٥٥٣)،"السير"(١٧٤/١١-١٧٥).

[2] درء تعارُض العقل والنقل (١٦/٢-١٧)، براءة الأئمة الأربعة لعبد العزيز الحميدي (ص ١٢٧- ١٢٩).

[3] القراءة خلف الإمام للبخاري (ص ١٠).

[4] التميز (ص ١٨١)، المنهج المقترح لحاتم العوني (ص ٩٣).

– صلى الله عليه وسلم – سجد سجدتي السهو يوم ذي اليدين "[1].

٦-**الحافظ أبو جعفر الطحاوي**: (ت: ٣٢١ هـــ):

قال:" قد تواترت الآثار عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في النهي عن لحوم الحمُر الأهلية..... وما قاله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مِن ذلك فهو مستثنى مِن الآية (يعني قوله تعالى:**{قُلْ لاَ أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُه}**[2]) على هذا ينبغي أن يُحمل ما جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – هذا المجيء المتواتر في الشيء المقصود إليه بعينه ممَّا أنزل اللـــه عزوجل في كتابه آية مطـــلقة عن ذلك الجنس..."[3].

٧-**الحافظ أبو الحسن محمَّد بن الحسين الآبري**[4]: (ت: ٣٦٣ هـــ):

قال:" وقد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى – صلى الله عليه وسلم – يعني في المهدي وأنَّه مِن أهل بيته وأنَّه يملك سبع سنين ويملأ الأرض عدلا..."[5].

٨-أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: (ت: ٤٠٥ هـــ):

قال:" وقد تواترت الأخبار في التفاسير عن عبد الله بن عباس وغيره أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أخذ يوم المباهلة بيد علي وحسن وحسين وجعلوا فاطمة وراءهم..."[6].

---

[1] صحيح ابن خزيمة (١٢٧/٢).

[2] الأنعام الآية(١٤٥)

[3] شرح معاني الآثار (٢٠٩/٤)، وانظر (٢٧٢/١، ٣٤٨، ٣٩٢)، (٢١٧/٢) منه.

[4] هو أبوالحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم الآبري السِّجِسْتاني، كان حافظا مجوِّدا ثبتا مصنِّفا، من مؤلفاته"مناقب الشافعي"،مات سنة(٣٦٣هـــ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٩٥٤/٣-٩٥٥)،"شذرات الذهب"(٤٦/٣-٤٧).

[5] تهذيب الكمال (٢٩٧/٦)، تهذيب التهذيب (١٤٤/٩)، فتح الباري لابن حجر (٤٩٣/٦- ٤٩٤)، " المهدي المنتظر" لعبد العليم البستوي (ص ٤٠- ٤٣).

[6] معرفة علوم الحديث (ص ٥٠)، وانظر(ص ١٦٢) منه، المستدرك (٤٩٤/٣).

- ومِمَّن عاصر الخطيب البغدادي:

٩-الإمام ابن حزم الأندلسي: (ت: ٤٥٦ هـــ):

ذكر أنَّ الأخبار تنقسم إلى قسمين:" خبر تواتر: وهو ما نقله كافة بعد كافة حتى يبلغ به النَّبي – صلى الله عليه وسلم – " ، " والقسم الثاني من الأخبار: ما نقله الواحد عن الواحد "[١].

وقال بعد ذكره لأحاديث في صلاة ركعتين لمن دخل المسجد والإمام يخطب:

" فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة مِن الصحابة – رضي الله عنهم – بأصحِّ أسانيد توجب العلم بأمره – صلى الله عليه وسلم – مَن جاء يوم الجمعة والإمام يخطب بأن يصلِّـــي ركـــعتين "[٢].

١٠-الحافظ ابن عبد البر: (ت: ٤٦٣ هـــ):

قال:" تواتر الآثار عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – في الحوض حمل أهل السنة والحق وهم الجماعة على الإيمان به وتصديقه، وكذلك الأثر في الشفاعة وعذاب القبر "[٣].

وقال أيضا" روى عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – المسح على الخفين نحو أربعين مِن الصحابة واستفاض وتواتر "[٤].

ولا يصح الاعتراض على كلام ابن الصلاح بوروده في كلام ابن حزم وابن عبد البر لأنَّهما معاصِران للخطيب[٥]، على أنَّ ابن حزم أقربُ إلى الأصوليين منه إلى المُحَدِّثين،

---

[1] الإحكام (١/١٠٤، ١٠٨)، وانظر" المحلى " (٥/٢٦٧)، (٦/٧٣)، (٧/٥١٦).

[2] المحلى (٥/٦٩)، وانظر" (١/١٢٦)، (٥/٣٥ ، ٨٨ ، ١١١ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤١)، (٦/٢٠٠ ، ٢٥٥)، (٧/٥٧ ، ١١٣ ، ١٧٤، ٥٠٩)، (٨/١٤، ٣٥٢،٢٣١)، (٩/٨٤، ١٤٥، ١٦٧، ١٧٥) منه.

[3] التمهيد (٢/٣٠٩).

[4] التمهيد (١١/١٣٧)، وانظر (١/١٥٥)، (٢/١٣٨، ٢٩١)، (٣/١٥٢)، (٦/١٣٨، ٤٧٣)، (٧/١٢٨)، (٨/٢٩٧)، (١٤/١٠٩، ١٤٠)، (١٦/٢٩٤)، (١٧/٢٢٨، ٤٢٤)، (١٩/٦٩)، (٢٢/٢٤٧، ٣١٦)، (٢٤/٢٠) منه، الاستذكار (١/٢٧٣)، (٢/٣٤٥)، (٣/١٧٨).

[5] المنهج المقترح (ص ٩٤).

ولهذا قال البِقاعي:" وابن حزم بعدِّه في الأصوليين أولى مِن عدِّه في المُحَدِّثين "[1].

ويتَّضِحُ مِن النقول السابقة:

١-أنَّ مصطلح " التواتر " وما اشتُقَّ منه لم يكن منتشرًا عند المتقدِّمين و لم يُكثروا مِن استعماله.

٢-الذي يظهر مِن سياق كلامهم أنَّهم يقصدون به المعنى اللّغوي وهو الشهرة والاستفاضة، ولهذا قد يجمعون بينهما في سياق واحد كقول أبي الحسن الآبري المتقدم:" تواترت الأخبار واستفاضت ".

ويؤيِّد هذا أنَّ جملة مِن هـــــذه الأحاديث والأخبار لم يعدَّها المتأخِّرون مِن قبيل المتواتر الذي اصطلحوا عليه مع أنَّ هؤلاء المتقدِّمين أطلقوا عليهـــا لفظ التواتر، فدلَّ على أنَّ مفهومه عند المتقدَّمين هو مطلق الشهرة والاستفاضة والتتابع موافقةً لمعناه اللّغوي، وذلك أوسع ممَّا اصطلح عليه المتأخِّرون، وممَّا يدلُّ على ذلك قول أبي عبد الله الحاكم عن أبي بكر الجعابي[2]:" وكانت كتبه إليَّ متواترة إلى أن توفِّيَ رحمه الله "[3].

فقد استعمله بالمعنى اللّغوي وهو التتابع، من قولهم: واترت الكتب فتواترت إذا جاءت بعضها في إِثْر بعض وِترا وِترا مِن غير أن تنقطع[4].

ولذلك لم يُفرد له نوعًا مِن أنواع علوم الحديث[5].

---

[1] النكت الوفية (٢/٤٥٩- ٤٦٠).

[2] هو قاضي الموصل أبو بكر محمد بن عمر التميمي البغدادي المعروف بابن الجِعابي،كان حافظا بارعا إماما في معرفة العِلَل وثقات الرجال وتواريخهم،توفي سنة(٣٥٥هـــ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٣/٩٢٥-٩٢٩)، "السير" (١٦/٨٨-٩٢).

[3] المعرفة (ص ١٨٨).

[4] لسان العرب (٥/٢٧٣- وتر).

[5] انظر" المنهج المقترح (ص ٩٣).

وقال البُلْقِيني:" لا يقال: فقد ذكره الحاكم وكتابه مشحون به، وابن حزم في " المحلى" لأنَّا نقول ليس ما ذكراه على الشرط المذكور إن صحَّ النقل عنهما "[1].

وقال العراقي:" وهؤلاء المذكورون (يريد أبا عبد الله الحاكم وابن حزم وابن عبد البر) لم يقع في كلامهم التعبير عنه بما فسَّره به الأصوليون وإنَّما يقع في كلامهم أنَّه تواتر عنه – صلى الله عليه وسلم – كذا وكذا، أو أنَّ الحديث الفلاني متواتر، وكقول ابن عبد البر في حديث المسح على الخفَّين أنَّه استفاض وتواتر، وقد يريدون بالتواتر الاشتهار لا المعنى الذي فسَّره به الأصوليون "[2].

ولَّما ذكر ابن عبد البر حديث أبي هريرة رضي الله عنه:" **صلاة في مسجدي هذا خير مِن ألف صلاة فيما سواه مِن المساجد إلاَّ المسجد الحرام** "[3]

قال:" وقد رُوي عن أبي هريرة مِن طرق ثابتة صحاح متواترة "[4].

فعلَّق عليه العراقي بقوله:" لم يُرد بذلك التواتر الذي يذكره أهل الأصول وإنَّما أراد الشهرة "[5].

وقال الباجي:" لفظة "التواتر" مقتضاها في كلام العرب التتابع والاتِّصال، فكأنَّ هذا الخبر اتَّصل وتتابع حتى وقع العلم به، فمتى بلغ هذا الحدّ مِن الاتصال، وُصف بأنَّه متواتر، ومتى قصُر عنه و لم يبلغه لم يوصف بذلك وإن كان قد تتابع وتواتر، وهذا بحسَب عُرف تخاطب أهل الجدل وتواطئهم على هذه الألفاظ وما يريدون بها وذلك سائغ إذا لم يخرج عن لغة العرب "[6].

---

[1] محاسن الاصطلاح (ص ٤٥٣).

[2] التقييد والإيضاح (ص ٢٦٦)، الشذا الفياح (٢/ ٤٣٧- ٤٣٨)، النكت الوفية (٤٥٩/٢).

[3] رواه البخاري (١١٩٠) ومسلم (١٣٩٤).

[4] التمهيد (١٧/٦).

[5] طرح التثريب (٤٦/٦).

[6] الحدود (ص ٦١- ٦٢).

التواتر بمعناه الاصطلاحي عند متقدِّمي أهل الحديث:

قال الإمام الشَّافعي:" أمَّا ما كان نصَّ كتابٍ بيِّنٍ أو سنَّةٍ مجتَمَعٍ عليها فالعذر فيها مقطوع، ولا يسع الشَّك في واحدٍ منهما، ومَن امتنع مِن قبوله استُتيب، فأمَّا ما كان مِن خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبرُ فيه، فيكون الخبر محتمِلاً للتأويل، وجاء الخبر فيه مِن طريق الانفراد: فالحجَّة فيه عندي أن يلزم العالَمين حتى لا يكون لهم ردُّ ما كان منصوصًا منه، كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول، لا أنَّ ذلك إحاطةٌ كما يكون نَصُّ الكتاب وخبرُ العامة عن رسول الله "[1].

وقال أيضًا:" العلم من وجوه: منه إحاطةٌ في الظاهر والباطن، ومنه حقٌّ في الظاهر: فالإحاطة منه: ما كان نَصَّ حكمٍ لله أو سنَّةٍ لرسول الله نقلها العامة عن العامة، فهذان السبيلان اللّذان يشهد بهما فيما أُحِلَّ أنَّه حلال، وفيما حُرِّم أنَّه حرام، وهذا الذي لا يَسَعُ أحدًا عندنا جهلُه ولا الشَّكُّ فيه. وعلمُ الخاصة سنةً مِن خبر الخاصة يعرفها العلماء و لم يُكَلَّفها غيرهم وهي موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاصِ المخبِر عن رسول الله بها، وهذا اللاَّزم لأهل العلم أن يصيروا إليه وهو الحق في الظاهر كما نقتل بشاهدين، وذلك حقٌّ في الظاهر، وقد يمكن في الشاهدين الغلط "[2].

والذي يظهر أنَّ مراد الشَّافعي بـــ" **السنَّةِ المجتمع عليها** " و " **سنَّة النَّبي صلى الله عليه وسلم التي نقلها العامة عن العامة** ": **التواتر العام** الذي لا يزال معلومًا عند الناس جيلا بعد جيل أنَّه ثابت عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – بحيث يكون أمرا مجمَعًا عليه لا يخالِف فيه أحد كعدد الصلوات، ولهذا عبَّر عنه الشَّافعي بأنَّه " لا يسع أحدًا عندنا جهله

---

[1] الرسالة (ص ٤٦٠- ٤٦١).

[2] الرسالة (ص ٤٧٨- ٤٧٩).

ولا الشَّكُّ فيه "[1]، وبأنَّ " العذر فيه مقطوع ... ومَن امتنع مِن قبوله استُتيب "[2] ، وبأنَّك " لا تلقى أحدًا مِن المسلمين إلاَّ وجدت علمه عنده "[3].

وهو الذي قصده ابن عبد البر بقوله:" تنقسم السنة قسمين: أحدهما: إجماع تنقله الكافة عن الكافة، فهذا مِن الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هناك خلاف، ومَن ردَّ إجماعهم فقد ردَّ نصًّا مِن نُصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يَتُب لخروجه عمَّا أجمع عليه المسلمون وسلوكِه غير سبيل جميعهم "[4].

وقال البُلْقِيني:" ولكن قد يوجد معنى التواتر في الأمور المقطوع بها، وإن كان الإسناد بالتحديث ونحوه يعسُر فيه ذلك "[5].

وقال ابن تيمية:" التواتر ينقسم إلى عام وخاص "[6].

وأمَّا التواتر الخاص الذي يعلمه أهل الحديث المختصُّون فيه وذلك راجع إلى الاطلاع على طرق الأحاديث وكثرة أسانيدها وأحوال رواتها فذلك موجود أيضًا على تفصيل سيأتي.

قال ابن تيمية:" أهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم مِن السنة ما لم يتواتر عند العامة"وذكر أمثلة على ذلك كسجود السهـــــو ورَجم الزاني المحصَن، وأحاديث الرؤية وعذاب القبر والحوض والشفاعة وأمثال ذلك "[7].

---

[1] الرسالة (ص ٤٧٨).

[2] الرسالة (ص ٤٦٠).

[3] جماع العلم (ص ٣٦).

[4] جامع بيان العلم وفضله (٣٤/٢).

[5] محاسن الاصطلاح (ص ٤٥٣).

[6] مجموع الفتاوى (٥١/١٨)، وانظر "مختصر الصواعق " (٤٨٤/٢).

[7] مجموع الفتاوى (٥١/١٨).

وقال ابن القيِّم:" يتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلومًا لغيرهم فضلا أن يتواتر عندهم، فأهل الحديث لشِدَّةِ عنايتهم بسنَّة نبيِّهم وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون مِن ذلك عِلما لايشكون فيه ممَّا لا شعور لغيرهم به ألبتَّة "[1].

وتفصيل ذلك كما سيأتي:

١-إن كان المراد: التواتر اللفظي وفسِّر بالاتفاق في لفظ الحديث ومعناه الخاص ويرويه مع ذلك عدد كثير مِن غير حصر، فهذا لا يكاد يوجد في الأسانيد والروايات كما ذكر الحازمي وابن الصلاح.

قال الحازمي:" وإثبات التواتر في الأحاديث عَسِرٌ جِدًّا سيما على مذهب مَن لم يعتبر العدد في تحديده "[2].

وقال ابن الصلاح:" ولا يكاد يوجد في رواياتهم " يعني أهل الحديث، ثُمَّ قال:" ومَن سُئل عن إبراز مِثالٍ لذلك فيما يُروى من الحديث أعياه تطلُّبه...نعم حديث "**مَن كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده مِن النار**"[3] نُراه مِثَالاً لذلك"[4].

قال الصَّنعاني تعليقا على كلام ابن الصلاح:" المراد المتواتر لفظا لا التواتر المعنوي فهو كثير "[5].

---

[1] مختصر الصواعق (٢/٤٨٤).

[2] شروط الأئمة الخمسة (ص ٥٠).

[3] رواه البخاري (١١٠) ومسلم في مقدِّمة صحيحه (١/١١٠)، وانظر " فتح الباري لابن حجر (١/٢٠٣).

[4] علوم الحديث (ص ٢٦٧- ٢٦٩).

[5] توضيح الأفكار (٢/٤١٠).

وقال ابن عبد الشكور[1]:" وقد يقال: مراده التواتر لفظا[2]، وإلاَّ فحديث المسح على الخفَّين متواتر، رواه سبعـــــون صحابيا "[3].

وقال المُعَلِّمي:" مَن نفى هذا إنَّما نفى التواتر اللفظي "[4].

٢-وإن كان المراد رواية المجموع عن المجموع في جميع الطبقات فهذا موجود[5] .

٣-وكذا إن كان المراد اعتبار الصفات العَلِيَّة في الرواة مِن حيث ضبطهم ودينهم وثقتهم دون اعتبار عدد معيَّن.

قال ابن تيمية:" ليس لِما يُشبع كُلَّ واحد ويُروِّيه قَدْرٌ معيَّن، بل قد يكون الشِّبَع لكثرة الطعام، وقد يكون لجودته كاللَّحم، وقد يكون باستغناء الآكل بقليله، وقد يكون باشتغال نفسه بفَرَح أو غضب أو حزن ونحو ذلك.كذلك العلم الحاصل عَقيب الخبر، تارة يكون لكثرة المُخبِرين، وإذا كثروا فقد يفيد خبرهم العلم وإن كانوا كفَّارًا، وتارة يكون لدينهم وضبطهم، فرُبَّ رجلين أو ثلاثة يحصل مِن العلم بخبرهم ما لا يحصل بعشرة وعشرين لا يُوثَق بدينهم وضبطهم، وتارة قد يحصل العلم بكون كل مِن المخبِرَين أخبر بمثل ما أخبر به الآخَر مع العلم بأنَّهما لم يتواطآ، وأنَّه يمتنع في العادة الاتفاق في مثل ذلك، مثل مَن يَروي حديثا طويلا فيه فصول ويرويه آخر لم يَلقَه، وتارة يحصل العلم بالخبر لَمن عنده الفطنة والذكاء والعلم بأحوال المخبِرين وبما أخبروا به ما ليس لمن له مثل ذلك..."[6].

---

[1] هو محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي: قاض من الأعيان، ولي قضاء لكهنو، ثم قضاء حيدر آباد الدكن، ثم ولي صدارة ممالك الهند،من مؤلفاته"مسلم الثبوت"في أصول الفقه،مات سنة(١١١٩هـــ).
انظر"الأعلام"(٢٨٣/٥).

[2] قال عبد العلي الأنصاري:" أي لم يوجد التواتر اللفظي إلاَّ في ذلك الحديث "، فواتح الرحموت (١٤٧/٢).

[3] مسلم الثبوت (١٤٧/٢).

[4] الأنوار الكاشفة (ص ٢٥٥).

[5] انظر" فتح الباري" لابن حجر (٢٠٣/١).

[6] مجموع الفتاوى (٥٠/١٨- ٥١).

وقال ابن حجر:" العدد المعيَّن لايشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى، والصِّفات العليَّة في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرَّرته في " نكت علوم الحديث " وفي "شرح نخبة الفكر " وبيَّنت هناك الـــردَّ على مَن ادَّعـــى أنَّ مثال المتواتر لا يوجـــد إلاَّ في هذا الحديث، وبيَّنت أنَّ أمثلته كثيرة، منها: حديث "من بنى لله مسجدًا " والمسح على الخفَّين ورفع اليدين، والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة، والأئمة مِن قريش وغير ذلك "[1] .

٤-وأمَّا أن يَرِد لفظٌ معيَّن كالشفاعة والحوض ونحو ذلك في أحاديث كثيرة كلٌّ منها يدل على حكم معيَّن أو معنى خاص إلاَّ أنَّهم يتفقون جميعا على ذكر اللفظ[2]، أو أن تكون الألفاظ مختلفة لكنَّها جميعا تشترك في معنى كلِّيٍّ وقَدْرٍ مُشْتَرَك وهو المتواتر المعنوي فهو موجود أيضا، مثاله معجزات النَّبي – صلى الله عليه وسلم –[3].

قال المُعَلِّمي:" مَن نفى هذا إنَّما نفى التواتر اللفظي، فأمَّا المعنوي فكثير"[4].

وأمَّا المتأخِّرون من علماء الحديث بعد الخطيب البغدادي فقد اصطلحوا على تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد كما هو الشأن عند الأصوليين[5].

---

[1] فتح الباري (١/٢٠٣)، وانظر" نزهة النظر " (ص ٦٠- ٦٢)، فتح المغيث (٣/٤٠٧).

[2] انظر" التقييد والإيضاح " (ص ٢٧٢).

[3] انظر" الفقيه والمتفقه " (١/٢٧٦- ٢٧٧).

[4] الأنوار الكاشفة (ص ٢٥٥).

[5] انظر" شروط الأئمة الخمسة (ص ٥٠)، التقريب للنووي (٢/١٧٦- ١٧٧- تدريب)، التقييد والإيضاح (ص ٢٦٦، ٢٧٢)، شرح التبصرة (ص ٣٢١)، محاسن الاصطلاح (ص ٤٥٣)، تنقيح الأنظار (٢/٤٠٩-٤١١- توضيح)، نزهة النظر (ص ٥٣، ٦٢)، فتح الباري (١/٢٠٣)، النكت الوفية (٢/٤٥٤، ٤٥٨- ٤٦٠)، فتح المغيث (٣/٣٩٦- ٤١١)، تدريب الراوي (٢/١٧٦- ١٨٠)، توضيح الأفكار (٢/٤٠٩- ٤١١).

المبحث الثاني: حجية خبر الواحد[1].

تحرير محل النزاع:

١-موضع الخلاف والنزاع هو خبر الواحد العدل أي المستجمِع لشروط الحديث الثابت وخلا من جميع العِلَل، فيخرج من النزاع الحديث الضعيف[2].

٢-اتفقوا على العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة والأمور الدنيوية[3].

أي يجب العمل بفتوى المفتي وإن كان واحدًا، وبشهادة الشاهد وإن كان واحدًا، فيما يُقضى فيه بشاهد واحد مع اليمين،وليس المرادُ أن خبر الواحد الوارد عن الشارع يجب العمل به في الفتوى والشهادة لأنَّ هذا مِن محلِّ النزاع[4].

أوَّلا: مذاهب الأصوليين. اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: وجوب العمل به في الجملة.

وهو قول جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء والمُتكلِّمين، بل حكى ابن عبد البر وغيره الإجماع على قبوله ووجوب العمل به وأنَّ الخلاف في ذلك حادِث.

قال الشافعي:" ولو جاز لأحد مِن الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه بأنَّه لم يُعلم مِن فقهاء المسلمين أحد إلاَّ وقد ثبَّته: جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنَّهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أنَّ ذلك موجودًا على كلهم "[5].

---

[1] انظر في هذا الموضوع:"خبر الواحد وحجيته"لأحمد محمود الشنقيطي،"خبر الواحد في السنة وأثره في الفقه الإسلامي"لسهير رشاد مهنا.

[2] الإبهاج (١٢١٩/٢)، نهاية السول (١٠٢/٣).

[3] المحصول (٣٥٤/٤)، الإبهاج (١٢٢٢/٢)، نهاية السول (١٠٤/٣- ١٠٥)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٣١/٢).

[4] حاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلي (١٣١/٢).

[5] الرسالة (ص ٤٥٧- ٤٥٨).

وقال ابن القاص[1]:" لا خلاف بين أهل الفقه في قبول خبر الآحاد إذا عدِّلت نقلته وسَلِمَ مِن النسخ حكمُه ...وإنَّما دفع خبرَ الآحاد بعضُ أهل الكلام لعجزه – والله أعلم – عن علم السنن "[2].

وقد أطال الإمام الشافعي في الاحتجاج له في "جماع العلم" وفي الرسالة " وعقد فيها بابا بعنوان:" الحجة في تثبيت خبر الواحد " وصنَّف في ذلك كتابًا مفردًا[3].

القول الثاني: لا يُحتجُّ به ولا يوجب العمل.

وهؤلاء منهم من ذهب إلى أنَّ التعبد به محال عقلاً، ومنهم من منع وقوع التعبد به شرعًا. وهو قول بعض أهل البدع كالرافضة[4] والخوارج[5]

---

[1] هو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ثم البغدادي المعروف بابن القاص،كان شيخ الشافعية في عصره وبه تفقَّه أهل طَبَرِسْتان،صنّف"التلخيص"،"أدب القاضي"وغيرهما،توفي سنة(٣٣٥هـ). انظر"السير"(١٥/٣٧١-٣٧٢) "طبقات الشافعية الكبرى"(٣/٥٩-٦٣).

[2] الفقيه والمتفقه (١/٢٨١).

[3] الرسالة (ص ٤٠١- ٤٥٨)، جماع العلم (ص٣٥)، ، المقدمة في الأصول لابن القصار (ص ٦٧)، الإحكام لابن حزم (١/١٠٨، ١١٣)، العدة (٣/٨٥٩، ٨٦١)، التمهيد لابن عبد البر (١/٢)، ، إحكام الفصول (١/٣٤٠)، الإشارة (ص ٢٣٥)، شرح اللمع (٢/٥٨٣- ٥٨٤، ٥٨٧)، التلخيص (٢/٣٢٧- ٣٢٨)، البرهان (١/٣٨٨) أصول السرخسي (١/٣٢١)، المستصفى (١/٢٧٦)، التمهيد للكلوذاني (٣/٤٤- ٤٥)، الوصول لابن بَرهان (٢/١٧٤)، إيضاح المحصول (ص ٤٤٥)، إكمال المعلم لعِياض (١/١٦٨)، المحصول (٤/٣٥٣)، روضة الناظر (١/٢٦٨، ٢٧٤)، مختصر المنتهى (٢/٣٤٨- تحفة)، الإحكام للآمدي (٢/٤٥، ٥١)، شرح مسلم للنووي (١/١١٩)، نهاية الوصول للهندي (٧/٢٩١٥)، شرح مختصر الروضة (٢/١١٨- ١١٩)،المسوَّدة (ص ٢٣٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٠١)، مفتاح الوصول (ص ٢٤١)، الإبهاج (٢/١٢٤١)، نهاية السول (٣/١٠٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٦١)، تيسير التحرير (٣/٨٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٦١)، إرشاد الفحول (١/٢٠٨).

[4] سُمُّوا بذلك لكونهم يرفضون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ويسبونهما ويتبرؤون منهما، وذلك أنه"لما خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام فسألته الشيعة عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما فرفضه قوم فقال: رفضتموني رفضتموني فسُمُّوا رافضة وتولاه قوم زيدية لانتسابهم إليه ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى رافضة إمامية وزيدية" ("منهاج السنة" لابن تيمية(٢/٥٠)،وانظر"مقالات الإسلاميين"للأشعري(ص٦٥)،"الفَرق بين الفِرق" (ص٢٥)،"مجموع الفتاوى"لابن تيمية(١٣/٣٥-٣٦).

[5] لزمهم هذا الاسم لخروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الحكمين حيث كرهوا الحكم والتحكيم وقالوا:لا حكم إلا لله، وخرجوا عن قبضته وحوزته،فأرسل إليهم ابن عباس رضي الله عنه فناظرهم ورجع منهم

وأكثر القدرية[1] وبعض المعتزلة[2] كالنَظَّامية[3] وحكي عن القاشاني[4] والأصم[5] وإبراهيم ابن إسماعيل بن عليَّة[1] ومحمد بن داود الظاهري[2].وفي صحة ذلك عن محمد بن داود نظر فقد كان له بصر تام بالحديث.

=ألفان،وبقي أربعة آلاف،فخرجوا إلى النِّهروان فقاتلهم علي رضي الله عنه بها، ثم انقسموا بعد ذلك إلى فرَق متعددة استوعب ذكرها كتب الطوائف.انظر"عقائد الثلاث والسبعين فرقة"لأبي محمد اليمني(١/١١-١٧)،"الملل والنحل" للشهرستاني(١/١١٣)،"مجموع الفتاوى"لابن تيمية(٣/٣٥٥)(٢٨/٤٨٨-٤٨٩).

[1] ظهرت في أواخر عصر الصحابة، حيث أنكروا القدَر السابق وقالوا:الأمر أُنُف ولا قدَر فأنكر الصحابة كابن عمر قولهم إنكارا شديدا وتبرؤوا منهم، ثم كثر الخوض في القدر بالبصرة والشام وصار جمهور القدريةومقتصدوهم يقرُّون بالقدَر السابق والكتابة السابقة وينازعون في الإرادة وخلق أفعال العباد فيقولون:الإرادة لا تعني إلا المشيئة وأنكروا خلقه تعالى لأفعال العباد. وينبغي أن يلاحظ أنَّ بعضهم كالخَلاَّل أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى "القدرية" انظر"الملل والنحل"(١/٤٢)،"مجموع الفتاوى"لابن تيمية(٨/١٠٣، ١٠٥)(١٣/٣٦-٣٧).

[2] سُمُّوا بذلك فيما قيل لاعتزال شيخهم واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري فقال:هؤلاء معتزلة فلزمهم هذا الاسم،ثم افترقوا إلى فِرَق عديدة استوعبت كتب الطوائف ذكرها.انظر"الفَرق بين الفِرق"(ص١٥)،"عقائد الثلاث والسبعين فرقة"(١/٣٢٥)، "السير"(٥/٤٦٤-٤٦٥).

[3] هم أتباع إبراهيم بن سيَّار النَّظَّام له عقائد كثيرة انفرد بها عن المعتزلة وأنكرها عليه أكثر شيوخ الاعتزال وكان له نظم رائق، وترسل فائق، وتصانيف جمة، منها: كتاب " الطَّفْرة "،وكتاب " الوعيد "، وكتاب " النبوة ". انظر"الفَرق بين الفِرق"(ص١١٣-١٣٦)،"عقائد الثلاث والسبعين فرقة"(١/٣٣٣-٣٣٤)،"السير"(١٠/٥٤١-٥٤٢).

[4] هو أبو بكر محمد بن إسحاق القاشاني ويقال:القاساني بالسين المهملة،كان داوديا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي حتى صار رأسا فيه،صنَّف"الرد على داود في إبطال القياس"وغيره، لم أقف على سنة وفاته، انظر"الفهرست" لابن النديم(ص٣٠٠)،"تبصير المنتبه"لابن حجر(٣/١١٤٧).

[5] هو شيخ المعتزلة أبو بكر الأصم، كان يكون بالعراق،وكان ثمامة بن أشرس يتغالى فيه، ويطنب في وصفه.وكان ديِّنا وقورا، صبورا على الفقر،و فيه ميل عن علي رضي الله عنه،صنَّف كتاب " خلق القرآن "،"والرد على الملحدة" و"الرد على المجوس"،وغيرها، توفي سنة(٢٠١هـ). انظر"السير"(٩/٤٠٢).وانظر توثيق المسألة في"الفَرق بين الفِرق" =لعبد القاهر البغدادي (ص ١١٤، ١٦٥)، العدة (٣/٨٦١)، التمهيد (١/٢)، إحكام الفصول (١/٣٤٠)، الإشارة (ص ٢٣٥)، "شرح اللمع" (٢/٥٨٣- ٥٨٤، ٥٨٧)، التلخيص (٢/٣٢٦- ٣٢٧)، البرهان (١/٣٨٨)، أصول السرخسي (١/٣٢١)، المستصفى (١/٢٧٦)، التمهيد للكلوذاني (٣/٤٦)، إيضاح المحصول (ص ٤٤٥)، إكمال المعلم (١/١٦٨)، المحصول (٤/٣٥٣- ٣٥٤)، روضة الناظر (١/٢٦٨)، مختصر المنتهى (٢/٣٤٨-تحفة) الإحكام للآمدي (٢/٤٥، ٥١)، شرح مسلم للنووي (١/١١٩)، شرح مختصر الروضة (٢/١١٩)،"مجموع الفتاوى"لابن تيمية(٣/٣٥٥)، المسودة (ص ٢٣٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٠١- ٥٠٢)، الإبهاج (٢/١٢٢١)، نهاية السول (٣/١٠٤)، تيسير التحرير (٣/٨٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٦٥)، إرشاد الفحول (١/٢٠٨- ٢٠٩).

قال عنهم ابن عبد البر:" شرذمة لا تُعَدُّ خلافًا "[3].

ووصفهم السرخسي بأنَّهم لا يعتد بقولهم[4].

القول الثالث:

يقبل الخبر إذا رواه اثنان عدلان فصاعدًا عن اثنين عدلين فصاعدًا، فأمَّا رواية الواحد العدل فلا تقبل إلاَّ إذا عضَّده ظاهر أو عمل بعض الصحابة أو اجتهاد أو يكون منتشرًا بينهم،وبه قال الجبَّائي[5].

وحكي عنه أنَّه لا يقبل في الخبر الواحد المتعلِّق بالزنا إلاَّ أربعة رجال.

ونسب ابن حجر اشتراط اثنين إلى إبراهيم بن إسماعيل بن عُلية[6].

---

[1] هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم البصري،قال الذهبي:"جهمي هالك، كان يناظر ويقول بخلق القرآن،مات سنة(٢١٨هـ)". انظر"ميزان الاعتدال"(١/٢٠). ولم يخرج له البخاري ولا أحد من أصحاب الكتب الستة، وأما أبوه المعروف بابن عُلَيَّة فهو حافظ فقيه حجة خرَّج له أصحاب الكتب الستة،بدت منه هفوة في مسألة خلق القرآن ثم تاب منها،ووهم من خلط بينهما.

[2] هو أبو بكر محمد بن داود بن علي الظاهري، كان فقيها أديبا شاعرا،له بصر تام بالحديث وبأقوال الصحابة،وكان يجتهد ولا يقلِّد أحدا، ورعا متديِّنا،صنَّف"الوصول إلى معرفة الأصول"،"الزهرة" في الآداب والشعر وغيرهما، توفي سنة(٢٩٧هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٤/٢٥٩-٢٦١)،"السير"(١٣/١٠٩-١٦).

[3] التمهيد (١/٢).

[4] أصول السرخسي (١/٣٢١)، وانظر" إيضاح المحصول " (ص ٤٤٥).

[5] المعتمد (٢/ ١٤٠)،العدة (٣/٨٦١)، إحكام الفصول (١/٣٤٠)، التبصرة (ص ٣١٢)، التلخيص (٢/٣٢٧)، البرهان (١/٣٩٢- ٣٩٣)، أصول السرخسي (١/٣٢١)، المستصفى (١/٢٩٠- ٢٩١)، التمهيد للكلوذاني (٣/٧٥)، الوصول لابن بَرهان (٢/١٧٥)، إيضاح المحصول (ص ٤٤٦)، إكمال المعلم (١/١٦٨)، المحصول (٤/٤١٧)، روضة الناظر (١/٢٧٩)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٥٧)، شرح مسلم للنووي (١/١١٩)، نهاية الوصول (٧/٢٩١٥)، شرح مختصر الروضة (٣/١٣٣)، المسودة (ص ٢٣٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٠١)، مختصر الصواعق (٢/٥٢٦)، الإبهاج (٢/١٢٦١)، نهاية السول (٣/١٥١)، البحر المحيط (٤/٣١٧- ٣١٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢١)، فتح الباري لابن حجر (١٣/٢٣٣)، نزهة النظر (ص ٦٥)، النكت لابن حجر (١/٢٤٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٦٢، ٣٦٤).

[6] النكت (١/٢٤١)، تدريب الراوي (١/٧٢)، وقد تقدم أنَّه نُقِل عنه إنكار خبر الواحد مطلقا.

القول الرابع:

لا يجب العمل إلاَّ بما رواه أربعة عن أربعة إلى أن ينتهي الإسناد.

ونسبه ابن عقيل إلى بعض المُتكلِّمين وبيَّن البـــاجي أنَّهم بعـــض القـــدرية ، وعزاه ابن حجـــر للجاحـــظ[1] في بعض تصانيفه[2].

وحكى الشافعي عمَّن ناظره قبول الخبر الذي يرويه أربعة بشرط تباعد بلدانهم وأن يكون كل واحد منهم أخذه وقَبِله عن غير الذي قَبِله صاحبه، ثم أخذه عنه مَن أدَّاه إلينا ممَّن لم يأخذ عن صاحبه[3].

ونقل أبو منصور البغدادي عن بعضهم اشتراط أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه، وبعضهم اعتبر خمسة عن خمسة، وبعضهم اعتبر سبعة، وبعضهم اعتبر عشرين، وبعضهم اعتبر سبعين.

قال الزَّرْكَشي:" وهذا غريب، وإنَّما قِيل ببعضه في المتواتر "[4].

وقال ابن حجر:" وكأنَّ كلَّ قائل منهم يرى أنَّ العدد المذكور يفيد التواتر، أو يرى تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ومتوسط بينهم "[5].

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنَّاني الليثي البصري المعروف بالجاحظ، وإليه تنتسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة، كان من بحور العلم،ذا أدب باهر وذكاء بيِّن إلا أنَّه تلطخ ببدعة الاعتزال وشيء من المجون.من مصنّفاته "الحيوان"،"الرد على النصارى" وغيرهما،توفي سنة(٢٥٥هـــ).انظر"وفيات الأعيان"(٣/٤٧٠-٤٧٥)، "السير" (١١/٥٢٦-٥٣٠).

[2] إحكام الفصول (١/٣٤٠)، أصول السرخسي (١/٣٢١)، المستصفى (١/٢٩١)، "الواضح" لابن عقيل (٤/٣٨٦)، إكمال المعلم (١/١٦٨)، جامع الأصول لابن الأثير (١/٧٠)، شرح مسلم للنووي (١/١١٩)، البحر المحيط (٤/٣١٨)، فتح الباري لابن حجر (١٣/٢٣٣)، النكت لابن حجر (١/٢٤٢).

[3] جماع العلم (ص٥٥)، مختصر الصواعق المرسَلة (٢/٥٢٥).

[4] البحر المحيط (٤/٣١٨).

[5] فتح الباري (١٣/٢٣٣).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

حكى ابن عبد البر إجماع أهل الأثر على قبول خبر الواحد العدل ووجوب العمل به[1].

وقال الإمام أحمد:"إذا جاء خبر الواحد، وكان إسناده صحيحا وجب العمل به " ثم قال: " أليس قِصَّة القبلة حين حُوِّلت أتاهم الخبر وهم يصلون، فتحولوا نحو الكعبة، وخبر الخمر أهراقوها و لم ينتظروا غيره "[2].

وقد عقد البخاري في" صحيحه " في "كتاب أخبار الآحاد":

" باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام "[3].

وقال مُسلم على لسان خصمه وأقرَّه:" قد أعطيتَ في جملة قولك أنَّ خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة يلزم به العمل، ثم أدخلت فيه الشرط بعدُ...فهل تجد هذا الشرط الذي اشترطته عن أحد يلزم قوله، وإلاَّ فهلُمَّ دليلا على ما زعمت "[4].

وقال ابن الصلاح بعد ذكره لتعريف الحديث الذي يرويه العدل الضابط عن مثله إلى آخر شروطه:

" فهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث "[5].

قال العراقي:" إنَّما قيَّد[6] نفيَ الخلاف بأهل الحديث، لأنَّ غير أهل الحديث قد يشترطون في الصحيح شروطا زائدة على هذه كاشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة "[7].

---

[1] التمهيد (٢/١).

[2] العدة (٨٥٩/٣).

[3] صحيح البخاري (٢٣١/١٣- فتح).

[4] مقدمة صحيح مسلم (١٦٤/١- ١٦٥-إكمال المعلم).

[5] علوم الحديث (ص ١٣)، وانظر" شرح التبصرة " (ص ٨)، نزهة النظر (ص ٦٥).

[6] في المطبوع " قد " خطأ وانظر شرح التبصرة (ص ٨)، النكت للزركشي (١١٣/١).

[7] التقييد والإيضاح (ص٢٠)، وانظر" الكفاية " (ص ٢٠)، إكمال المعلم (١٦٨/١)،" شرح التبصرة " (ص ٨).

وحكاه أبو محمد الجويني[1] وغيره عن بعض أصحاب الحديث[2].

قال البيهقي تعقيبا على أبي محمد الجويني:" لم يذكر قائله "[3].

قال العراقي:" وكأنَّ البيهقي رآه في كلام أبي محمد الجويني فنبَّهه على أنَّه لا يُعرف عن أهل الحديث "[4].

وتعقُّبُ ابنِ حجر كلامَ العراقي بأنَّه لا يُعرف عن أحد مِن أهل الحديث التصريح به، إلاَّ أنَّ كلام الحاكم يومئ إليه[5] فيه نظر لأنَّه بيَّن بعد ذلك أنَّ كلام الحاكم في "المدخل" يدل على أنَّه شرط لأحاديث الصحيحين دون مطلق الصحيح، وأمَّا كلامه في "المعرفة" فقد جعله شرطًا لمطلق الصحيح لكن مراده أن يكون له راويان في الجملة لا أنَّه يَشترط في كل حديث بعينه أن يرويه عن الراوي اثنان، مع أنَّ هذا مُنتقَدٌ أيضا، والمقصود أنَّ ذِكر الحاكم ضمن مَن يشترط العدد غير صحيح.

قال ابن حجر:" وقد فَهِم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنَّه ادَّعى أنَّ الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة فنقض عليه بغرائب الصحيحين، والظاهر أنَّ الحاكم لم يُرد ذلك، وإنَّما أراد كل راوٍ في الكتابين مِن الصحابة فمَن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنَّه يشترط أن يتَّفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه، إلاَّ أنَّ قوله في آخر الكلام:" ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة ": إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة مِن كل وجه فيقوى اعتراض الحازمي، وإن أراد به تشبيهها بها في

---

[1] هو شيخ الشافعية أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين، كان إماما في التفسير والفقه والأدب، مجتهدا في العبادة ورعا مهيبا، صاحب جد ووقار، له تفسير كبير، وتعليقة في الفقه وغير ذلك، توفي سنة (٤٣٨هـ).انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٠٩-٢١١، شذرات الذهب ٢/٢٦٠.

[2] التقييد والإيضاح (ص ٢١)، النكت للزركشي (١/١١٣)، النكت الوفية (١/٨٣).

[3] التقييد والإيضاح (ص ٢١).

[4] التقييد والإيضاح (ص ٢١).

[5] النكت لابن حجر (١/٢٣٨)، وكلام الحاكم في " المدخل إلى الإكليل " (ص٣٣)، المعرفة (ص ٦٢)، شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ٢٤).

الاتصال والمشافهة، فقد ينتقض عليه بالإجازة والحاكم قائل بصحتها، وأظنُّه إنَّما أراد بهذا التشبيه أصل الاتّصال، والإجازة عند المُحَدِّثين لها حكم الاتِّصال ".

ثم قال:" ولا شكَّ أنَّ الاعتراض عليه بما في "علوم الحديث " أشدُّ مِن الاعتراض عليه بما في " المدخل "، لأنَّه جعل في "المدخل "هذا شرطًا لأحاديث الصحيحين، وفي " العلوم " جعله شرطًا للصحيح في الجملة "[1].

وهكذا القول بالنسبة لكلام أبي حفص الميانجي[2] [3].

---

[1] النكت (١/٢٤٠)، وانظرالبحر المحيط (٤/٣١٨)، " تهذيب التهذيب " (٦/٢٥٢).

[2] هو شيخ الحرم أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي،سمع من جماعة وكان محدِّثا متقنا صالحا، صنَّف جزء"مالايسع المحدِّثَ جهلُه"،وتوفي سنة(٥٨١هـــ).انظر"تاريخ الإسلام"للذهبي(٤١/١٢٠-١٢١)، "العِبَر" له أيضا(٣/٨٣).

[3] النكت لابن حجر (١/٢٤٠- ٢٤١).

ســـياق الأدلـــة:

أوَّلاً: أدلَّة المحتجين بخبر الواحد:

أ–الكتاب:

١–قول الله تعالى :**{فَلَوْ لاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُم طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُم إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِم لَعَلَّهُم يَحْذَرُون}**[1].

والطائفة تصدق على واحد، وقد أوجب الحذر مما تنذر به الطائفة.

قال البخاري:" ويسمَّى الرجل طائفةً لقوله تعالى:**{وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا}**[2]، فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية "[3].

قال ابن حجر:" وهذا مصير منه إلى أنَّ لفظ " طائفة " يتناول الواحد فما فوقه ولا يختص بعدد معيَّن وهو منقول عن ابن عباس وغيره "[4].

وقال ابن حزم:" والطائفة في لغة العرب التي بها خوطبنا يقع على الواحد فصاعدًا، وطائفة مِن الشيء يعني بعضه، هذا ما لا خلاف بين أهل اللغة فيه، وإنَّما حَدَّ مَن حَدَّ في قوله تعالى:**{وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}**[5] لدليل ادَّعاه، و لم يدَّع قط قائلُ ذلك القولِ أنَّ الطائفة في اللغة لا تقع إلاَّ على أربعة "[6].

---

[1] التوبة الآية (١٢٢).

[2] الحجرات الآية (٩).

[3] صحيح البخاري (٢٣١/١٣– فتح).

[4] فتح الباري (٢٣٤/١٣).

[5] النور الآية (٢١).

[6] الإحكام لابن حزم (١٠٩/١)، وانظر الفصول للجصَّاص (٧٦/٣، العدة (٨٦١/٣– ٨٦٢)، الفقيه والمتفقه (٢٨٠/١)،)،" شرح اللمع " (٥٨٨/٢)، أصول السرخسي (٣٢٢/١– ٣٢٤)، إيضاح المحصول (ص ٤٥٣– ٤٥٤)، المحصول (٣٥٤/٤– ٣٦٤)، الإبهاج (١٢٢٤/٢– ١٢٢٧)، تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٥٧/٢– ٥٨)، وقد اعتُرض على الاستدلال بهذه الآية بعدة اعتراضات تجد الجواب عنها في المصادر المتقدِّمة.

٢-قول الله تعالى:{**يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِين**}[1].

قال ابن القصَّار:" فدلَّ على أنَّ العدل لا يُتَثَبَّت في خبره، إذ لو كان الفاسق والعدلُ سواء، لم يكن لتخصيص الفاسق بالذكر فائدة "[2].

وقال ابن حجر:" وهذا الدليل يورَد للتقوِّي لا للاستقلال لأنَّ المخالف قد لا يقول بالمفاهيم "[3].

وقال المازري:" إذا استمسكت بذكر الفسق هاهنا، ورأيت أنَّ السياق يشهد على أنَّه عِلَّة في الرد، وأنَّ العِلَّة مخيلة مناسبة للحكم هان عليك إبطال ما حاجُّوك به "[4].

وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي:" مفهوم المخالفة وإن كان في الاحتجاج به خلاف إلاَّ أنَّه في الآية شهدت له الفطرة والعملُ المستمِرُّ من عهده صلى الله عليه وسلم إلى اليوم، فالحياة عامة قائمة على الفَرق بين خبر العدل والفاسق حتى عند مَن لا يرى العمل بمفهوم المخـــالفة "[5].

ب-السنة:

١-قول النَّبي – صلى الله عليه وسلم – :"**نضَّرَ الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعَاها وأدَّاهَا، فرُبَّ حَامِلِ فِقهٍ غير فقيه، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه** " الحديث[6].

---

[1] الحجرات الآية (٦).

[2] المقدِّمة في الأصول (ص ٦٨)، وانظر" صحيح البخاري "(١٣/٢٣١- فتح)، العدة (٣/٨٦٣)، الفقيه والمتفقه (١/٢٨٠- ٢٨١)، شرح اللمع (٢/٦٠٤)، أصول السرخسي (١/٣٢٩)، التمهيد للكلوذاني (٣/٥٠- ٥١)، المحصول (٤/٣٦٤- ٣٦٦)، الإبهاج (٢/١٢٢٧- ١٢٣٠).

[3] فتح الباري (١٣/٢٣٤)، وانظر" الإحكام" لابن حزم (١/١١١-١١٢).

[4] إيضاح المحصول (ص ٤٥٣).

[5] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٢/٥٩)، وانظر" إيضاح المحصول (ص ٤٥١-٤٥٣).

[6] رواه أحمد (٥/١٨٣)، و الدارمي (١/٧٥) و أبو داود (٣/٤٣٨) و الترمذي (١٠/١٢٤) و غيرهم من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه بسند صحيح.

قال الإمام الشافعي:" فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امْرَأً يؤدِّيها، والامرء واحد، دلَّ على أنَّه لا يَأمُر أن يُؤدَّى عنه إلاَّ ما تقوم به الحجة على مَن أدَّى إليه، لأنَّه إنَّما يُؤدَّى عنه حلال، وحرام يُجتنب، وحدٌّ يُقام، ومالٌ يُؤخذ ويُعطى ونصيحة في دين ودنيا "[1].

٢-عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال:" بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ فقال: أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمِر أن يستقبل الكعبة فاستقبِلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة "[2].

وقد استدلَّ بهذا الحديث الشافعي والبخاري.

قال الشافعي:" وأهلُ قباء أهلُ سابقةٍ مِن الأنصار وفِقْهٍ، وقد كانوا على قِبلةٍ فرضَ اللهُ عليهم استقبالها، و لم يكن لهم أن يَدَعُوا فرضَ الله في القبلة إلاَّ بما تقوم عليه الحجة، و لم يلقوا رسول الله، و لم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيِّه سماعًا مِن رسول الله، ولا بخبر عامَّةٍ، وانتقلوا بخبر واحدٍ، إذا كان عندهم مِن أهل الصِّدق: عن فرضٍ كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النَّبي أنَّه أحدث عليهم مِن تحويل القبلة، و لم يكونوا ليفعلوه إن شاء الله بخبرٍ إلاَّ عن علم بأنَّ الحجَّة تثبت بمثله، إذا كان مِن أهل الصِّدق..."[3].

و قد رواه جمع من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه و سلم، و جمع طرقه بعض العلماء في جزء مفرد كالخطيب البغدادي و ابن حجر. انظر "دراسة حديث "نضّر الله امرءًا سمع مقالتي" رواية و دراية" لعبد المحسن العباد (ضمن كتبه و رسائله ٣/٢٩٧-٤٩١).

[1] الرسالة (ص ٤٠٢- ٤٠٣).

[2] رواه البخاري (٢٧٥١) ومسلم (٢٥٢٦).

[3] الرسالة (ص ٤٠٦- ٤٠٧)، وانظر" اختلاف الحديث" له (ص٨)،الفقيه والمتفقه (١/ ٢٨٤)، إحكام الفصول (١/٣٤٢)، فتح الباري (١٣/٢٣٧- ٢٣٨).

٣-" ما تواتر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مِن إنفاذ ولاته ورسله آحادًا إلى أطراف البلاد النائية ليعلِّموا الناس الدِّين، وليوقفوهم على أحكام الشريعة، ومن طالع كتب السير ارتوى بذلك "[1] .

قال الشافعي:" وبعث رسول الله أبا بكر واليا على الحجِّ في سنة تسع، وحضره الحج مِن أهل بلدانٍ مختلفة وشعوب متفرِّقة، فأقام لهم مناسكهم، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم.وبعث عليَّ بن أبي طالب في تلك السنة فقرأ عليهم في مَجمعهم يوم النحر آيات مِن "سورة براءة"، ونبذ إلى قوم على سواء، وجعل لهم مُدَدًا، ونهاهم عن أمور... و لم يكن رسول الله ليبعث إلاَّ واحدًا الحجَّةُ قائمة بخبره على مَن بعثه إليه إن شاء الله.

وقد فرَّق النَّبيُ عُمَّالاً على نواحي عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرَّقهم عليها: فبعث قيس بن عاصم والزِّبْرِقان بن بدر وابن نُوَيْرة إلى عشائرهم بعلمهم بصدقهم عندَهم....وبعث معاذ بن جبل إلى اليمن....و لم يكن لأحدٍ عندنا في أحدٍ مِمَّن قَدِمَ عليه مِن أهل الصِّدق، أن يقول: أنت واحد، وليس لك أن تأخذ منَّا ما لم نسمع رسول الله يَذكُر أنَّه علينا... وفي شبيهٍ بهذا المعنى أمراء سرايا رسول الله...وكلُّهم حاكم فيما بعثه فيه، لأنَّ عليهم أن يَدْعُوا مَن لم تَبلغه الدعوة، ويُقاتِلُوا مَن حلَّ قِتَاله، وكذلك كلُّ والي بعثه أو صاحب سَرِيَّة، و لم يزل يمكنه أن يبعث واليين وثلاثةً وأربعةً وأكثر، وبعث في دهرٍ واحد اثني عشر رسولاً إلى اثني عشر ملِكا يدعوهم إلى الإسلام، و لم يبعثهم إلاَّ إلى مَن قد بلغته الدعوة، وقامت عليه الحجة فيها، وألاَّ يكتب فيها دِلالاتٍ لمن بعثهم إليه على أنَّها كتبه "[2].

---

[1] البحر المحيط (٤/٢٥٩).

[2] الرسالة (ص ٤١٤- ٤١٨)، وانظر" اختلاف الحديث " له (ص ١٠-١١)،صحيح البخاري (١٣/٢٣١- فتح) الإحكام لابن حزم (١/١٠٩- ١١١)، العدة (٣/٨٦٣- ٨٧٥)، إحكام الفصول (١/٣٤٤- ٣٤٥)، شرح اللمع (٢/٥٨٨- ٥٨٩، ٦٠٤)، التلخيص (٢/٣٤٣- ٣٤٥)، البرهان (١/٣٨٨- ٣٨٩)، المستصفى (١/٢٨١- ٢٨٣)، التمهيد للكلوذاني (٣/٥٢- ٥٣)، المحصول (٤/٣٦٦- ٣٦٧)، الإحكام للآمدي مع تعليق عبد الرزاق عفيفي عليه (٢/٦٢- ٦٣).

ج-إجماع الصحابة على العمل به:

وقد ذكر المازري أنَّ هذا الدليل هو معتمد الحُذّاق مِن الأصوليين[1].

قال الشافعي:" وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث، يكفي بعضُ هذا منها، ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدَهم إلى مَن شاهدنا: هذه السبيل، وكذلك حُكِيَ لنا عمَّن حُكِيَ لنا عنه مِن أهل العلم بالبلدان "[2].

وقال أبو يعلى:" الصحابة أجمعت على العمل بخبر الواحد لأنَّا نعلم أنَّ بعضهم كان يقبل مِن بعض، ولا يطالبه بالتواتر والاستفاضة، وهذا معلوم مِن أحوالهم ضرورة "[3].

ولا يقال: هذه الأخبار آحاد فكيف تثبتون بها الأصول لأنَّ الجواب ما قاله أبو إسحاق الشيرازي:" هذا تواتر مِن طريق المعنى، وإن كان آحادًا في النقل، لأنَّ النقل فيه يعود على معنى واحد، وهو قبول خبر الواحد، فصار كالتواتر من طريق اللفظ "[4].

د-ذكروا أنَّ الإجماع منعقد على العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة فوجب قبوله في الرواية لأنَّه مثله.

قال ابن عبد البر:" وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالِم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثلُه "[5].

---

[1] إيضاح المحصول (ص ٤٥٦)، وانظر" الإحكام للآمدي " (٦٤/٢).

[2] الرسالة (ص ٤٥٣).

[3] العدة (٨٦٥/٣- ٨٦٩)، وانظر الإحكام لابن حزم (١١٣/١- ١١٤)، الفقيه والمتفقه (٢٧٧/١)، إحكام الفصول(٣٤٠/١- ٣٤٣)، الإشارة (ص ٢٣٦- ٢٣٩)، " شرح اللمع " (٥٩٠/٢- ٥٩٤)، البرهان (٣٨٩/١)، التلخيص (٣٣٣/٢- ٣٣٧)، المستصفى (٢٧٦/١- ٢٧٧)، التمهيد للكلوذاني (٥٤/٣- ٥٨)، الوصول لابن بَرهان (١٧٥/٢)، إيضاح المحصول (ص ٤٥٥- ٤٥٦)، المحصول (٣٦٧/٤- ٣٧٦)، روضة الناظر (٢٦٨/١- ٢٧٤)، الإحكام للآمدي (٦٤/٢-٦٦)، البحر المحيط (٢٥٩/٤).

[4] شرح اللمع (٥٩٤/٢- ٥٩٥)، وانظر" العدة " (٨٧٠/٣)، المستصفى (٢٧٦/١)، التمهيد للكلوذاني (٥٨/٣- ٥٩)، المحصول (٣٧٦/٤).

[5] التمهيد (٢/١)، وانظر" التلخيص" (٣٤٦/٢)، " المحصول " (٣٨٦/٤).

واعترض عليه بأنَّ " عموم شرع الفتوى ليس كعموم شرع الرواية، لأنَّ الرواية تشمَل المكلَّفين أجمعين، والفتوى ليست حجة على المجتهدين، فكان العموم فيها دون العموم في الرواية "[1].

[1] الإبهاج (٢/١٢٣٠).

ثانيا: أدلة المنكرين للاحتجاج بخبر الواحد:

أ-الكتاب:

قول الله تعالى:**{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}**[1]، وقوله تعالى:**{وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَالاَ تَعْلَمُون}**[2] ، وقوله تعالى:**{إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَأَنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئَا}**[3].

قال الآمدي على لسان المنكِرين:" ذَكر ذلك في معرض الذم، والعمل بخبر الواحد عملٌ بغير علم وبالظنِّ فكان ممتنِعا "[4].

الجواب: مِن أوجه:

١-المقصود بهذه الآيات النهي عن المجازفة والهجوم على حقائق الديانات والعلوم بغير علم ولا نظر يؤدِّي إلى العلم، ونحن لم نثبت خبر الواحد تخرُّصا ورجما بالظنون بل بدليل قاطع يؤدِّي إلى اليقين وهو إجماع الصحابة على الاعتداد به.

٢-أنَّ هذا ينقلب عليكم فإنَّكم أبطلتم الاحتجاج بخبر الواحد بغير دليل قاطع وهذا قول في الدِّين بغير علم.

ولكن قد يجاب عنه بأنَّ مَن ثبَّت الاحتجاج بخبر الواحد هو المطالَب بالدليل لأنَّ الأصل عدم الاحتجاج به حتى يقوم الدليل المعتبَر على ذلك.

٣-لو دلَّت هذه الآيات على بطلان العمل بخبر الواحد لدلَّت على بطلان شهادة الاثنين والأربعة،والرجل والمرأتين، فإنَّ نصوص القرآن كما دلَّت على وجوب الحكم والعمل

---

[1] الإسراء الآية (٣٦).

[2] البقرة الآية (١٦٩).

[3] النجم الآية (٢٨).

[4] الإحكام (٦٨/٢)، وانظر" الإحكام " لابن حزم (١١٤/١)، العدة (٨٧٣/٣- ٨٧٤)، إحكام الفصول (٣٤٦/١)، البرهان (٣٩١/١)، المحصول (٣٩٠/٤).

بهذه الأمور مع تجويز الكذب والوهم فيها، فكذلك الشَّأن بالنِّسبة إلى الأخبار والروايات[1]

ب–السنة:

أنَّ النَّبي –صلى الله عليه وسلم – حين سلَّم مِن اثنتين في إحدى صلاتيّ العَشيِّ وقال له ذو اليدين:" أقصُرت الصلاة أم نسيت " ، سأل النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أصحابه: "**أحق ما يقول؟**" فقالوا: نعم[2].

قالوا: توقَّف النَّبي – صلى الله عليه وسلم – في خبر ذي اليدين و لم يعوِّل عليه حتى وافقه الناس على ذلك[3].

الجواب:

قال الإمام أحمد:" مِن الناس مَن يحتج في ردِّ خبر الواحد بأنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم– لم يقنَع بقول ذي اليدين وليس هذا شبيه ذاك، ذو اليدين أخبر بخلاف يقينه، ونحن ليس عندنا علم نردُّه وإنَّما هو علم يأتينا به "[4].

وقال ابن رجب عن هذا الاستدلال:" ردَّ ذلك الإمام أحمد، وفرَّق بينهما بأنَّ النَّبي –صلى الله عليه وسلم – إنَّما سلَّم مِن صلاته لأنَّه كان يعتقد اعتقادًا جازمًا بأنَّه أتمَّ صلاته، فلذلك توقَّف في قول ذي اليدين وحده دون بقيَّة الجماعة الذين شهدوا الصلاة. وأمَّا خبر الواحد الثقة الذي ليس له معارِض أقوى منه، فإنَّه يجب قبولُه لأدلَّةٍ دلَّت على ذلك، وقد

---

[1] انظر" الإحكام " لابن حزم (١/١١٤– ١١٥)، العدة (٣/٨٧٤)، إحكام الفصول (١/٣٤٦– ٣٤٧)، البرهان (١/٣٩١)، المستصفى (١/٢٨٩– ٢٩٠)، التمهيد للكلوذاني (٣/٦٥– ٦٦)، إيضاح المحصول (ص ٤٤٨– ٤٤٩)، الإحكام للآمدي (٢/٦٨).

[2] رواه البخاري (١٢٢٧، ١٢٢٨) ومسلم (٥٧٣) وفي كتب الأصول أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – سأل أبا بكر وعمر كما في " التلخيص " (٢/٣٣٨– ٣٣٩) وليس كذلك، لكن ورد عند البخاري (١٢٢٩) ومسلم (٥٧٣):" وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يتكلَّما " ، وانظر" المعتبر" للزركشي (ص ١٢٥).

[3] العدة (٣/٨٧٤)، إحكام الفصول (١/٣٤٧)، التلخيص (٢/٣٣٨– ٣٣٩)، المستصفى (١/٢٨٥)، الإحكام للآمدي (٢/٦٨).

[4] العدة (٣/٨٦٠).

يُتوقَّف فيه أحيانا، لمعارضته بما يقتضي التوقُّفَ فيه، كما توقف النَّبي – صلى الله عليه وسلم – في قول ذي اليدين حتى تُوبع عليه "[1].

وقال ابن حجر:" أمَّا قِصَّة ذي اليدين فإنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم إنَّما توقَّف فيه للريبة الظاهرة، لأنَّه أخبر النَّبي – صلى الله عليه وسلم – عن فعل نفسه وكان ثَمَّ جماعة مِن أكابر الصَّحابة – رضي الله عنهم – و لم يذكره أحد منهم سواه، فكان موجِب التَّوقف قويًّا، وقد قَبِل خبر غيره على انفراده عند انتفاء الريبة في جملة مِن الوقائع"[2].

ج–ما نُقِلَ عن الصحابة أنَّهم ردُّوا خبر الواحد و لم يقبلوه حتى انضاف إليه متابِع فمن ذلك:

١–أنَّ الجَدَّة جاءت إلى أبي بكر الصِّديق – رضي الله عنه – تسأله ميراثها فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر[3].

٢–عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال: كنَّا في مجلس عند أبيّ بن كعب فأتى أبو موسى الأشعري مغضَبا حتى وقف فقال: أنشدكم الله هل سمع أحدٌ منكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم –يقول:" **الاستئذان ثلاث فإن أُذِن لك وإلاَّ فارجع** " ؟ قال أبيّ: وما ذاك ؟ قال: استأذنت على عمر بن الخطاب أمسِ ثلاث مرات فلم يؤذن لي فرجعت، ثمَّ جئته اليوم فدخلت عليه فأخبرته أنِّي جئت أمسِ فسلَّمتُ ثلاثا ثمَّ انصرفت، قال: قد سمعناك ونحن حينئذٍ على شُغل فلو ما استأذنتَ حتى يؤذن لك، قال:"استأذنتُ

---

[1] فتح الباري (٦/٤٧٤).

[2] النكت (١/٢٤٥)، وانظر" إحكام الفصول " (١/٣٤٨– ٣٤٩)، المستصفى (١/٢٨٧)، الإحكام للآمدي (٢/٦٩– ٧٠).

[3] رواه أبو داود (٢٨٩٦) والترمذي (٢١٠٠) وابن ماجه (٢٧٢٤) من طريق قبيصة بن ذؤيب به وصورته صورة المرسَل لأنَّ قبيصة لم يسمع من أبي بكر الصِّديق على الصحيح ويبعد شهوده هذه القصة، انظر" التمهيد " لابن عبد البر (١١/٩١– ٩٢)، المحلى (٩/٢٧٧)، "إرواء الغليل" (٦/١٢٤– ١٢٦).

كما سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم". قال: فوالله لأوجِعَنَّ ظهرك وبطنك أو لتأتينَّ بمَن يشهد لك على هذا. فقال أُبيّ بن كعب: فوالله لا يقوم معك إلاَّ أحْدَثُنا سِنًّا، قُمْ يا أبا سعيد، فقُمتُ حتى أتيتُ عمر فقلت: قدسمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم – يقول هذا "[1].

٣-عن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه – قال:" كنت رجلا إذا سمعت من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حديثا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدَّثني أحدٌ مِن أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدَّقته، قال: وحدَّثني أبو بكر وصدق أبو بكر – رضي الله عنه –...." الحديث[2].

وغير ذلك مِن الآثار التي تدلُّ على أنَّهم لم يقبلوا خبر الواحد بانفراده[3].

الجواب:

أنَّ ذلك محمول على مزيد الاحتياط والتثبت لأمور اقتضت ذلك من قيام معارِض أو تخلُّف شرط وفواته لا لأنَّ جنس خبر الواحد لا يحتج به، و" الدليل عليه أنَّهم قد قبلوا

---

[1] رواه البخاري (٦٢٤٥) ومسلم (٢١٥٣).

[2] رواه أحمد (٢) وأبو داود (١٥٢٣) والترمذي (٣٠٠٦) والنَّسائي في " الكبرى " (١٠٢٥٠) وابن ماجة (١٣٩٥) وأبو يعلى في "مسنده" (١١) وابن حبان في " صحيحه "(٦٢٣- إحسان) وغيرهم. وفي سنده أسماء بن الحكم الفزاري، قال ابن حجر في "التقريب" (٦٤/١):" مقبول " والأقرب فيه أنَّه مجهول كما قال البزار واختاره المُعَلِّمي انظر" مسند البزار " (١/ ٦٤) الأنوار الكاشفة (ص ٦٨). وقد أعلَّه البخاري في ترجمة أسامة فقال:" لم يُرو عن أسماء بن الحكم إلاَّ هذا الواحد، وحديث آخر و لم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النَّبي – صلى الله عليه وسلم – بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضا " (التاريخ الكبير ٥٤/٢) وقال العُقَيلي:" لم يُرو عن أسماء بن الحكم إلاَّ هذا وحديث آخر، وقد روى عليّ عن عمر و لم يستحلفه، وهذا حديث لم يتابع عليه أسماء، وقد روى أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضا " (الضعفاء ١٢٣/١) وحسنه ابن عدي في " الكامل " (٤٣١/١) ومال إلى ثبوته المزيّ في " تهذيب الكمال " (٢١١/١)، وقول البخاري والعُقَيلي أقرب (انظر" الأنوار الكاشفة " ص ٦٨).

[3] انظرالعدة (٨٧٢/٣)، إحكام الفصول (٣٤٧/١- ٣٤٨)، "شرح اللمع " (٦٠٤/٢)، التلخيص (٣٣٨/٢- ٣٤١)، ، المستصفى (٢٨٥/١- ٢٨٧)، التمهيد للكلوذاني (٦٠/٣- ٦١)، المحصول (٣٧٨/٤- ٣٨١).

أخبار الآحاد في قصص كثيرة غير هذه القصص، ولو كان ذلك مذهبا لهم لما أخلُّوا به في غير هذه القضيَّة "[1].

قال الغزالي:" الذي رُوِّيناه قاطع في عملهم، وما ذكرتموه ردٌّ لأسباب عارضة تقتضي الردّ، ولا تدلُّ على بطلان الأصل، كما أنَّ ردَّهم بعض نصوص القرآن، وتَركَهم بعض أنواع القياس، وردَّ القاضي بعض أنواع الشهادات، لا يدلُّ على بطلان الأصل "[2].

-أمَّا أثر أبي بكر الصِّديق – رضي الله عنه – فقد قال الباجي:" أنَّه لم يردَّه وإنَّما توقَّف فيه ليعلم هل ثبت حكمه أو نُسخ أو لغير ذلك مِن المعاني التي لا يجب علينا معرفة أعيانها، ويجوز أن يتوقف ليعلم أنَّ الذي عند غيره مثل الذي عنده، ولِيَجد مَن يخبره بمثل ما أخبره المغيرة فيقوى في نفسه، ولعلَّه لو لم يخبره به غير المغيرة لحكم به، ويمكن أنَّه توقف فيه مع العزم على العمل به لئلا يتسامح الناس والرواة في مثل ذلك "[3].

وقال المُعَلِّمي:" هذه واقعة حال واحدة ليس فيها ما يدُلُّ على أنَّه لو لم يكن مع المغيرة غيره لم يقبله أبو بكر، والعالِم يحب تظاهر الحجج...وممَّا حسَّن ذلك هنا أنَّ قول المغيرة "كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعطيها السدس " يعني أنَّ ذلك تكرَّر مِن قضاء النَّبي – صلى الله عليه وسلم – وقد يستبعد أبو بكر تكرُّر ذلك و لم يعلمه هو مع أنَّه كان ألزم للنَّبي –صلى الله عليه وسلم – مِن المغيرة، وأيضا الدعوى قائمة، وخبر المغيرة يشبه الشهادة للمدعية.ومع ذلك فهذا خبر تفرَّد به الزهري[4] عن عثمان بن إسحاق بن

---

[1] شرح اللمع (٦٠٥/٢) وانظر" الإحكام للآمدي "(٦٩/٢).

[2] المستصفى (٢٨٧/١)، وانظر" العدة "(٨٧٢/٣)، إحكام الفصول (٣٤٩/١- ٣٥٠)، التلخيص (٣٤١/٢-٣٤٣)، التمهيد للكلوذاني (٦١/٣- ٦٢)، إيضاح المحصول (ص ٤٥٧)، المحصول (٣٨٥/٤).

[3] إحكام الفصول (٣٤٩/١)، وانظر" التمهيد " للكلوذاني (٦٢/٣- ٧٧).

[4] هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري المدني نزيل الشام كان فقيها حافظا متَّفَقا على جلالته وإتقانه،مات سنة(١٢٥هـ) وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين.انظرتذكرة الحُفَّاظ"(١٠٨/١-١١٣)،"تقريب التهذيب"(٢٠٧/٢).

خَرَشة[1] عن قبيصة[2]، واحد عن واحد عن واحد، فلو كان في القصة ما يدُلُّ على أنَّ الواحد لا يكفي لعاد ذلك بالنقض على الخبر نفسه، فكيف وهو منقطع، لأنَّ قبيصة لم يدرك أبا بكر، وعثمان بن إسحاق وإن وثِّق لا يُعرف في الرواية إلاَّ برواية الزهري وحده عنه هذا الخبر وحده"[3].

-وأمَّا أثر عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – فقد أجاب عنه الإمام الشافعي بقوله:" لا يطلب عمرُ مع رجلٍ أخبره آخر إلاَّ على أحد ثلاث معاني: إمَّا أن يحتاط فيكونَ، وإن كانت الحجةُ تثبت بخبر الواحد فخبر اثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلاَّ ثبوتًا...ويحتمل أن يكون لم يَعرِف المخبِر فيقف عن خبره، حتى يأتي مُخبِرٌ يَعرِفه...ويحتمل أن يكون المُخبِرُ له غيرَ مقبول القول عنده، فيرُدُّ خبره حتى يجد غيره ممَّن يقبل قولَه.

فإن قال قائل: فإلى أيِّ المعاني ذهب عندكم عمر؟ قلنا: أمَّا في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط، لأنَّ أبا موسى ثقة أمين عنده إن شاء الله، فإن قال قائل: ما دلَّ على ذلك؟ قلنا: قد رواه مالك بن أنس عن ربيعة[4] عن غير واحد مِن علمائهم حديث أبي موسى، وأنَّ عمر قال لأبي موسى:" أما أنِّي لم أتَّهِمْكَ، ولكنِّي خَشِيتُ أن يَتَقَوَّلَ الناس على رسول الله ...فالحجة فيه ثابتة، لأنَّه لا يجوز على إمامٍ في الدِّين – عمر ولا غيره –: أن يَقْبَل خبر الواحد مرة، وقبُولُه له لا يكون إلاَّ بما تقوم به الحجة عنده، ثمَّ يرُدُّ مثلَه أخرى، ولا يجوز هذا على عالِمٍ عاقِلٍ أبدًا، ولا يجوز على حاكمٍ أن يقضي بشاهدين مرةً ويمنع

---

[1] هو عثمان بن إسحاق بن خَرَشَة القرشي العامري المدني،قال ابن معين:"ثقة".انظر"تاريخ ابن معين"رواية الدُّوري(٣/١٩٣)، "تقريب التهذيب"(٢/٦).

[2] هو الإمام الفقيه أبو سعيد وقيل أبو إسحاق قبيصة بن ذؤيب الخزاعي المدني ثم الدمشقي من أولاد الصحابة وله رؤية،و كان ثقة مأمونا كثير الحديث، توفي سنة(٨٦هـ) وقيل غير ذلك.انظر"السير"(٤/٢٨٢-٢٨٣)،"تقريب التهذيب"(٢/١٢٢).

[3] الأنوار الكاشفة (ص ٦٥).

[4] هو مفتي المدينة أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمان فَرُّوخ التيمي مولاهم المدني المعروف بربيعة الرأي، كان ثقة فقيها من أوعية العلم ومن أئمة الاجتهاد، توفي ستة(١٣٦هـ) على الصحيح. انظر"السير"(٦/٨٩-٩٦)،"تقريب التهذيب"(١/٢٤٧).

بهما أخرى، إلاَّ مِن جهة جَرْحِهما أو الجهالة بِعَدْلِهما، وعمرُ غايةٌ في العلم والعقل والأمانة والفضل "[1].

وقال المُعَلِّمي: " وفي صحيح البخاري " وغيره عن عمر أنَّه قال لابنه عبد الله:" إذا حدَّثك سعد عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم – بشيء فلا تسأل عنه غيره، وكان سعد حدَّث عبد الله حديثًا في مسح الخفين، فأمَّا قصة أبي موسى فإنَّما شدَّدَ عمر لأنَّ الاستئذان ممَّا يكثر وقوعه، وعمر أطول صحبةً للنَّبي – صلى الله عليه وسلم – وأكثر ملازمةً وأشدُّ اختصاصًا، و لم يحفظ هو ذاك الحكم فاستغربه، ولهذا لَّما أخبره أبو سعيد عاد عمر باللائمة على نفسه فقال:" خفي عليَّ هذا مِن أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ألهاني عنه الصفَق بالأسواق " وهذا ثابت في الصحيحين. وأنكر أُبيّ بن كعب على عمر تشديده على أبي موسى، وقال:" فلا تكن يا ابن الخطاب عذابا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " فقال عمر:" إنَّما سمعت شيئا فأحببتُ أن أتثبَّت " وهذا في صحيح مسلم "[2].

-وأمَّا أثر عليّ – رضي الله عنه – فقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني:" وأمَّا صنيع عليّ – رضي الله عنه – في الاستحلاف فقد أنكر البخاري صحَّته، وعلى تقدير ثبوته فهو مذهب تفرَّد به والحامل له على ذلك المبالغة في الاحتياط "[3].

وقال المُعَلِّمي بعد ترجيحه لعدم ثبوته:" على أنَّهُ لو فُرض ثبوته فإنَّما هو مزيد احتياط، لا دليل على اشتراطه "[4].

---

[1] الرسالة (ص ٤٣٢- ٤٣٥)، وانظر" العدة " (٨٧٢/٣)، إحكام الفصول (٣٥٠/١)، المستصفى (٢٨٨/١)، تذكرة الحُفَّاظ (٦/١- ٧)، النكت لابن حجر(٢٤٥/١- ٢٤٦)، فتح الباري (٣٠/١١).

[2] الأنوار الكاشفة (ص ٦٧).وانظر"صحيح البخاري"(٢٠٦٢)،"صحيح مسلم"(٣٦-٢١٥٣)(٢١٥٤).

[3] النكت (٢٤٦/١- ٢٤٧)، وانظر" البرهان " (٣٩٤/١).

[4] الأنوار الكاشفة (ص ٦٨).

وقال ابن السبكي:" والإنصاف عدم الاعتراض بشيء مِن هذه الوقائع، فما مِن واحدة إلاَّ وفيها جواب يخُصُّها، بل لو لم يعلم الجواب الخاص بها لقلنا: قضية الجمع بين ما رويناه ورويتموه – إن تَمَّ لكم أنَّه يعارضه – أن نقول: رَدُّوا خبرَ الواحد حيث فَقَد شرطًا مِن شروطه، أو حصل الشكُّ فيه بطريق مِن الطرق، وقبِلوه حيث سلم عن ذلك، ونحن إنَّما ندَّعي قبوله حالة السلامة عن معارِض أو قادِح "[1].

د–وزاد أبو عليّ الجُبَّائي الاستدلال بقياس الخبر على الشهادة، والعِلَّة الجامعة بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما إخبار عن الغير يجب عنده العمل، فكان مِن شرطه العدد[2].

الجواب: مِن وجهين:

١–أنَّه قياس مع الفارق، ذلك أنَّ الشهادة مبناها على التضييق لذلك لم تقبل من الواحد و لم تسمع مِن النِّساء على الانفراد ولا تقبل فيها العَنعَنة والإرسال، بخلاف الخبر فلا يُشترط فيه شيء مِن ذلك.

قال الإمام الشافعي في وجوه التفريق بين الشهادة والرواية:

" أقبل في الحديث الواحدَ والمرأة، ولا أقبل واحدًا منهما وحده في الشهادة، وأقبل في الحديث:" حدثني فلان عن فلان " إذا لم يكن مدلِّسا، ولا أقبل في الشهادة إلاَّ " سمعت " أو " رأيت " أو "أشهدني " وتختلف الأحاديث فآخذ ببعضها استدلالاً بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قياسٍ، وهذا لا يُؤخذ به في الشهادات هكذا، ولا يوجد فيها بحال، ثم يكون بَشَرٌ كلُّهم تجوز شهادته ولا أقبل حديثه مِن قِبَل ما يدخل في الحديث مِن كثرة الإحالة وإزالة بعض ألفاظ المعاني"[3].

---

[1] الإبهاج (١٢٣٣/٢).

[2] المعتمد (١٤٠/٢)، وانظر" العدة " (٨٧٧/٣)، التمهيد للكلوذاني (٧٧/٣)، الوصول لابن بَرهان (١٧٦/٢).

[3] الرسالة (ص ٣٧٣)، وانظر" العدة " (٨٧٧/٣– ٨٧٩)، التمهيد (٧٧/٣)، الوصول لابن بَرهان (١٧٧/٢)، روضة الناظر (٢٨٠/١)، آراء المعتزلة الأصولية لعلي الضويحي (ص ٣٤٥).

٢-أنَّ إلحاق الرواية بالفتوى أولى لأنَّ كلاً منهما إخبار عن حكم شرعي[1].

الترجيح:

لا شكَّ أنَّ ما ذهب إليه عامة المُحَدِّثين والأصوليين والفقهاء من الاحتجاج بخبر الواحد هو الراجح وما سواه قول شاذ مهجور.

قال الشوكاني:" وعلى الجملة فلم يأت مَن خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسك به، ومَن تتبَّع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم، وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة، بحيث لا يتَّسع له إلاَّ مصنَّف بسيط، وإذا وقع مِن بعضهم التردُّد في العمل به في بعض الأحوال، فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من ريبة في الصحة أو تهمةٍ للراوي، أو وجود معارِضٍ راجح أو نحو ذلك "[2].

[1] انظر" التمهيد " للكلوذاني (٣/٧٧).

[2] إرشاد الفحول (١/٢١١).

الاحتجاج بخبر الواحد في العقائد:

ذهب أهل الكلام وكثير مِن الأصوليين ومن تأثَّر بهم مِن المُحَدِّثين المتأخِّرين إلى أنَّ خبر الواحد لا يُحتج به في العقائد لأنَّ مبناها على القطع واليقين، والخطأ فيها يوجب الكفر والضلال، وخبر الواحد إنَّما يفيد الظنّ الغالب [1].

وعَلَّل بعضهم بأنَّ مسائل الأصول عليها أدلة عقلية توجب العلم واليقين وتقطع العذر فلا يُحتاج معها إلى خبر الواحد، كالذي يكون في مكة يشاهد الكعبة فلا يجوز له الاجتهاد لإمكانه الاعتماد على المشاهدة، ومَن كان بعيدًا من مكة يجوز له الاجتهاد لحاجته إلى ذلك[2]، بل حكى الآمدي على ذلك الإجماع[3].

قال الخطيب البغدادي:" خبر الواحد لا يُقبل في شيء مِن أبواب الدِّين المأخوذ على المكلَّفين العلمُ بها والقطع عليها، والعِلَّة في ذلك أنَّه إذا لم يُعلم أنَّ الخبر قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان أبعدَ مِن العلم بمضمونه، فأما ما عدا ذلك مِن الأحكام التي لم يوجِب علينا العلم بأنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – قرَّرها وأخبر عن الله عزَّوجل بها فإنَّ خبر الواحد فيها مقبول والعمل به واجب، ويكون ما ورد فيه شرعًا لسائر المكلَّفين أن يعمل به، وذلك نحو ما ورد في الحدود والكفارات وهلال رمضان وشوال وأحكام الطلاق والعِتاق والحج والزكاة والمواريث والبياعات والطهارة والصلاة وتحريم المحظـــورات "[4].

---

[1] المذكرة للشنقيطي (ص ١٠٥).

[2] انظرالعدة (٨٧٥/٣)، "شرح اللمع " (٦٠١/٢)، التمهيد للكلوذاني (٦٧/٣)، الإحكام للآمدي (٦٤/٢).

[3] الإحكام (٦٣/٢).

[4] الكفاية (ص ٤٣٢).

وقال علاء الدِّين السمرقندي[1]:" خبر الواحد لا يحتج به في العقائد، لأنَّه يوجب الظنّ وعِلمَ غالبِ الرأي لا علمًا قطعيًا، فلا يكون حجة فيما يبتنى عليه العلم القطعي والاعتقاد حقيقة "[2].

وقال محمد الأمين الشنقيطي[3] عمَّا زعموه أدلة عقلية يقينية:" قد جرت عادة المُتكلِّمين أنَّهم يزعمون أنَّ ما يسمُّونه الدليل العقلي وهو القياس المنطقي الذي يركبونه مِن مقدِّمات اصطلحوا عليها أنَّه مقدَّم على الوحي، وهذا مِن أعظم الباطل لأنَّ ما يسمُّونه الدليل العقلي ويزعمون أنَّ إنتاجه للمطلوب قطعي هو جهل وتخبُّطٌ في الظلمات، ومِن أوضح الأدلة وأصرحها في ذلك أنَّ هذه الطائفة تقول مثلا:أنَّ العقل يمنع كذا مِن الصفات ويوجب كذا منها، وينفون نصوص الوحي بناء على ذلك فيأتي خصومهم مِن طائفة أخرى ويقولون هذا الذي زعمتم أنَّ العقل يمنعه كذبتم فيه بل العقل يوجبه، وما ذكرتم

---

[1] هو الإمام علاء الدِّين أبو بكرمحمد بن أحمد كان أصوليا، وصنَّف في أصول الفقه كتابا سماه "ميزان الأصول في نتائج العقول" على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه،توفي سنة(٥٥٣هـ).انظر"الجواهر المضية"(٢/٣٠)،"كشف الظنون" لحاجي خليفة(٢/١٩١٦-١٩١٧).

[2] ميزان الأصول (٢/٦٤٣)، وانظر" شرح الأصول الخمسة " للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٧٦٩، ٧٧٠)، المعتمد (٢/١٠١-١٠٢)، العدة (٣/٨٧٥)، إحكام الفصول (١/٣٤٥)، شرح اللمع (٢/٦٠١) المستصفى (١/٢٨٢)، التمهيد للكلوذاني (٣/٥٣، ٦٧)، الوصول لابن بَرهان (٢/١٦٢)، المحصول (٤/٣٨٩- ٣٩٠)، الإحكام للآمدي (٢/٦٣- ٦٤)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٥٨)، نهاية الوصول للصفي الهندي (٧/٢٨١٠-٢٨١١)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩٤)، الإبهاج (٢/١٢٣٧- ١٢٣٨)، البحر المحيط (٤/٢٦٠، ٢٦٢)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/١٣٠)، تيسير التحرير (٣/٧٩)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٥٢).

[3] محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجَكَني الشنقيطي:كان مفسِّرا فقيها أصوليا لغويا متفننا في العلوم،مع الزهد والورع، استقر مدرسا في المدينة النبوية ثم الرياض وأخيرا في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سنة (١٣٨١هـ)،صنَّف "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"،"مذكرة أصول الفقه" وغيرهما،توفي سنة(١٣٩٣هـ) انظر"منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان"لعبد الرحمان السديس(ص١-٩٧)، "الأعلام"(٦/٤٥).

بأنَّه يجيزه أو يوجبه كذبتم فيه بل هو يمنعه، وهذا معروف في الكلام في مسائل كثيرة معروفة "[1].

وقال عبد الرزاق عفيفي:" الحجة إنَّما قامت بالأدلة النقلية وإلاَّ كانوا مكلَّفين بذلك قبل ورود الشرع أو بلوغه لمجرَّد الأدلة العقلية "[2].

وقال أيضًا في نقض هذا الإجماع المُدَّعى:" قولهم أنَّ ذلك خلاف الإجماع باطل، بل فيه خلاف، والنصوص تشهد لمن قال بأنَّه حجة في إثبات أصول الشريعة وفروعها "[3].

وذهب بعض الحنابلة كأبي يعلى ونسبه ابن قاضي الجبل[4] وغيره إلى المذهب إلى أنَّ أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول يحتج بها في العقائد[5].

وذكر الزَّرْكَشي أنَّه يحتج " بالمجموع منها، وربما بلغ مبلغ القطع، ولهذا أثبتنا المعجزات المروية بالآحاد "[6].

والحقُّ وجوب الاحتجاج بأحاديث الآحاد الصحيحة في العقائد لاسيما إن كانت ممَّا تلقَّته الأُمَّة بالقبول، وهو الذي عزاه ابن عبد البر إلى أهل الفقه والأثر بل حكى ابن تيمية اتفاق سلف الأُمَّة وأئمة الإسلام عليه.

قال ابن عبد البر عن أهل الفقه والأثر:" وكلُّهم يَدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودِينا في معتقَده، على ذلك جماعة أهل السنة "[7].

---

[1] المذكرة (ص ١٠٥).

[2] التعليق على الإحكام للآمدي (٦٤/٢).

[3] التعليق على الإحكام للآمدي له (٦٣/٢).

[4] هو شيخ الحنابلة شرف الدِّين أحمد بن الحسن المقدسي ثم الدمشقي المعروف بابن قاضي الجبل، كان متقنا عالما بالحديث وعِلَله والنحو واللغة والأصلين والمنطق وكان له في الفروع القدم العالي. صنَّف"الفائق"في المذهب،وكتابا في أصول الفقه لم يكمل وغيرهما،توفي سنة(٧٧١هـ).انظر"الدرر الكامنة"(١٢٠/١-١٢١)،"المقصد الأرشد" (٩٣/١-٩٥).

[5] المسوّدة (ص ٢٤٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٩٤/٢)، شرح الكوكب المنير (٣٥٢/٢).

[6] البحر المحيط (٢٦٢/٤).

[7] التمهيد (٨/١)، وانظر" المسودة " (ص ٢٤٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٩٣/٢).

وقال أيضا:" ليس في الاعتقاد كلِّه في صفات الله وأسمائه إلاَّ ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صحَّ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أو أجمعت عليه الأُمَّة، وما جاء مِن أخبار الآحاد في ذلك كلِّه أو نحوه يسلَّم له ولا يناظر فيه "[1].

وقال ابن تيمية:" وهذا ممَّا اتفق عليه سلف الأُمَّة وأئمة الإسلام: أنَّ الخبر الصحيح مقبولٌ مصدَّقٌ به في جميع أبواب العلم، لا يُفرَّقُ بين المسائل العلمية والخبرية، ولا يُردُّ الخبر في بابٍ مِن الأبواب سواء كانت أصولاً أو فروعًا بكونه خبر واحد، فإنَّ هذا مِن محدَثات أهل البدع المخالفة للسنة والجماعة "[2].

ويدلُّ عليه عدة وجوه[3]:

١-أنَّ التفريق بين العقائد والأحكام في ذلك قول محدَث لم ينقل عن أحد مِن السلف، وإنَّما أحدثه المُتكلِّمون وتأثَّر بهم كثير مِن الأصوليين والمُحَدِّثين، وقد تقدم في كلام ابن تيمية أنَّ هذا القول مِن محدَثات أهل البدع المخالفة للسنة والجماعة.

قال ابن القيِّم:" لم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدَر والأسماء والأحكام، و لم يُنقل عن أحد منهم ألبتَّة أنَّه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته، فأين سلف المفرِّقين بين البابين، نعم سلفُهم بعض متأخري المُتكلِّمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، بل يَصُدُّون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ويحيلون على آراء المُتكلِّمين وقواعد المتكلِّفين فهم الذين يعرف عنهم التفريق بين الأمرين..."[4].

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦).

[2] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٥٠).

[3] انظر" وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة" للألباني (ص ٥- ٣٩).

[4] مختصر الصواعق (٢/٥٠٩).

وقال عن الإمام الشافعي:" و لم يفرِّق هو ولا أحد مِن أهل الحديث ألبتة بين أحاديث الأحكام وأحاديث الصفات، ولا يُعرف هذا الفرق عن أحد مِن الصحابة ولا عن أحد مِن التابعين، ولا مِن تابعيهم ولا عن أحد مِن أئمـــــــــة الإسلام، وإنَّما يعرف عن رؤوس أهل البدع ومَن تبعهم "[1].

٢-أنَّهم عاجزون عن إقامة فرق معتبَر بين البابين:

قال ابن القيِّم:" نطالبهم بفرق صحيح بين ما يجوز إثباته بخبر الواحد مِن الدِّين وما لا يجوز، ولا يجدون إلى الفرق سبيلا إلاَّ بدعاوٍ باطلة، ثمّ نطالبهم بالفرق بين مسائل الأصول والفروع وما ضابط ذلك، ثمّ نطالبهم بالفرق بين ما يأثم جاحده أهو إثم كفر أو فسوق وما لا يأثم جاحده، ونطالبهم بالفرق بين ما المطلوب منه القطع اليقيني، وما يكتفى فيه بالظنّ، ولا سبيل لهم إلى تقرير شيء مِن ذلك ألبتَّة "[2].

ثُمَّ قال:" فتقسيم الدِّين إلى ما يثبت بخبر الواحد وما لا يثبت به تقسيم غير مُطَّرِد ولا منعكِس، ولا عليه دليل صحيح "[3].

٣-قد تواتر عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – إرسال ولاته آحادا إلى البلدان البعيدة لتعليم الناس أمور دينهم، وأعظم ذلك تعليمهم التوحيد الذي هو حق الله على العبيد.

ولا يقال أنَّه إنَّما " كان ينفذ رسله بأحكام الشريعة بعد انتشار الدعوة وإقامة الحجة، وكيف يقول رسوله:" أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يخبركم في الزكاة بكذا وكذا " وهم لا يعرفون الله ولا رسوله "[4].

لأنَّ الجواب: أنَّ إرسالهم إنَّما كان لتعليمهم أمور دينهم عامةً بما في ذلك مسائل التوحيد والعقيدة بل ذلك أوَّل شيء يبدؤون به وأولاه، ولهذا لما أرسل النَّبي – صلى الله عليه

---

[1] المصدر السابق (٢/٥٢٥).

[2] المصدر السابق (٢/٥١٣).

[3] المصدر السابق (٢/٥١٦).

[4] إحكام الفصول (١/٣٤٥).

وسلم – معاذًا إلى اليمن قال له:" إنَّك تقدُم على قومٍ مِن أهل الكتاب فليكُن أوَّلَ ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى "[1].

وقد أرسل معاذًا وحده و لم يبعث معه ما يتحقَّق به التواتر.

٤-" كون الدليل مِن الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي يختلف باختلاف المُدرِك المُستدِل، ليس هو صفةً للدليل في نفسه، فهذا أمر لا ينازع فيه عاقل، فقد يكون قطعيا عند زيد ما هو ظني عند عمرو، فقولهم: أنَّ أخبار رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الصحيحة المتلقاه بين الأُمَّة بالقبول لا تفيد العلم، بل هي ظنِّية هو إخبار عما عندهم، إذ لم يحصل لهم من الطرق التي استفاد بها العلم أهلُ السنة ما حصل لهم، فقولهم: لم نستفد بها العلم لم يلزم منها النفي العام على ذلك بمنزلة الاستدلال على أنَّ الواجد للشيء العالِمَ به غير واجد له ولا عالِمٍ به، فهو كمَن يجد من نفسه وجَعًا أو لذَّةً أو حبًّا أو بغضا، فينتصب له مَن يستدل على أنَّه غير وَجِعٍ ولا متألِّم ولا مُحِبٍّ ولا مُبغِضٍ، ويُكثر له مِن الشُّبَه التي غايتها أنَّي لم أجد ما وجدته،ولو كان حقًّا لاشتركت أنا وأنت فيه وهذا عين الباطل "[2].

٥- قال ابن القيِّم:" أنَّ هذه الأخبار لو لم تُفد اليقين فإنَّ الظَنَّ الغالب حاصِلٌ منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يُحتج بها في أحدهما دون الآخر، وهذا التفريق باطل بإجماع الأُمَّة، فإنَّها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما تحتج بها في الطلبيات العمليات، ولاسيما والأحكام العملية تتضمَّن الخبر عن الله بأنَّه شَرَع كذا وأوجبه ورَضِيه دِينا، فشَرْعُه ودِينُه راجع إلى أسمائه وصفاته "[3].

---

[1] رواه البخاري (٧٣٧٢) وفي لفظ عند مسلم " فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عزوجل، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أنَّ الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم " صحيح مسلم (١٩).

[2] مختصر الصواعق (٥٢٣/٢).

[3] المصدر السابق (٥٠٩/٢).

وقال ابن تيمية ردًّا على من ذهب إلى أنَّ " المسائل العلمية التي أُمرنا أن نقول فيها بالعلم متى لم يكن الدليل عليها عِلْميا قطعنا ببطلانه، فلهذا يجب ردُّ كل خبر أو دليل لا يفيد عِلما في باب الخبر عن صفات الله، ومنهم من يَطرُد ذلك في صفات المخلوقات كالأرضين والسماوات "[1].

فقال ابن تيمية:" لا ريب أنَّ هذا الكلام قد يُطلِقه كثير مِن أهل النظر، كالقاضي أبي بكر وابن عقيل والمازري ونحوهم، وقد أطلقه قبلهم كثير مِن متكلمة المعتزلة وغيرهم، وقد أنكر ذلك عليهم كثيرٌ مِن أرباب النظر، وقالوا: العلمُ بالعَدَم غيرُ عَدَمِ العِلم، وعدمُ الدليل غيرُ دليلِ العَدَم، وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث وأهل الكلام.وفصل الخطاب أن نقول: لا يخلو إما أن يكون الموضع ممّا أوجب الله علينا فيه العلم، أو أوجبت مشيئته وسنَّتُه فيه العلم، وإمَّا أن لا يكون مما يجب فيه العلم لا شرعًا ولا كونًا ".

ثُمَّ قال:" وأمَّا ما لم يجب فيه العلمُ لا وجوبًا دينيا ولا وجوبًا كونيًا فلا يُعلم بطلانُ ما أفاد فيه غلبة الظنّ، فإنَّ اليقين له أسباب، وللظنِّ الغالب أسباب".

إلى أن قال:" وإذا كان كذلك فنحن لم يجب علينا قطُّ أن نعلم جميع ما لله مِن معاني أسمائه، ولا أن نعلم جميع صفاتِه، ولا أن نعلم صِفات مخلوقاته، ولا مقاديرَ وعده ووعيده وصفات ذلك، ولا إحدى سُنَنِه، فإنَّ سبب العلم بذلك قد لا يكون مشهورًا، ولا قام دليل على نفي ما نعلمه مِن ذلك، فإذا جاءنا خبرٌ يغلب على الظنّ صِدقه صدَّقناه في غالب الظنّ، وإن غلب على الظنّ كَذِبُه كذَّبناه، وإن لم يُعلم واحدٌ منهما توقّفنا فيه "[2].

ثُمَّ قال:" وأمَّا قولهم: هذا مِن المسائل العلمية فلا نتكلم فيها بالظنّ: فهذا لفظ مشترَك، قد يُراد بالعِلمية ما ليس تحتها عمل، كما يقول بعضهم: العلوم النظرية والمسائل الخبرية

---

[1] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٥١).

[2] المصدر السابق (ص ٥١- ٥٢).

والاعتقادية، وإذا كان المراد بها ذلك لم يجب أن يكون مقطوعًا بها، وقد يُراد بالعِلمية ما العِلم فيها واجب أو واقع، وهو ما يُرَدُّ فيها ما لم يفد العلم "[1].

وقال أيضا:" علينا أن نقدر الحديث قدرَه، فإذا غلب على الظنّ صدقُه اعتقدنا اعتقادًا راجحًا مضمونه، و لم نجزم به جَزمَنا بالمتيقِّن صدقُه، كما نقول في أدلَّة الأحكام الظواهر والأقيسة، وخبر الواحد المجرَّد إذا لم يُفدنا إلا غلبة الظنّ اعتقدنا غلبة الظنّ بها، وهذا هو الواجب، بل هذا في الأمور الخبرية أجوز[2]، لأنَّه لا يترتب على ذلك فسادٌ ولا مضرَّة، إذ كنَّا لا نوجب به عملاً ولا نحرِّمه، وإنَّما نظنّ مضمونها "[3].

تنبيه:

كثير من الأحاديث التي ردَّها المُتكلِّمون في العقائد بحجة أنَّها أخبار آحاد هي في الحقيقة من المتواتر لكن لجهلهم بعلم الحديث حكموا عليها بأنَّها آحاد ثمّ ردُّوها مثل كثير مِن أحاديث الصفات كالنزول والرؤية وغيرهما.

قال ابن تيمية:" فكثير مِن الأحاديث المعلوم صدقُها عند علماء الحديث هي عند غيرهم غير معلومة الصدق، بل يُظَنُّ بها الصِّدق "[4].

---

[1] المصدر السابق (ص ٥٣).

[2] في المطبوع:"أجود" ولعل الصواب " أجوز" .

[3] المصدر السابق (ص ٤٩- ٥٠).

[4] المصدر السابق (ص ٤٩).

المبحث الثالث: خبر الواحد بين إفادة الظنّ واليقين.

أوّلا: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول:

أنَّه يفيد الظنّ مطلقا سواء احتفت به القرائن أم تجرَّد عنها.

ونُسب ذلك إلى الأكثرين، وعزاه ابن عبد البر إلى الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر.

قال ابن مُفْلِح:" وظاهره ولو مع قرينة " ، ونسبه ابن القصار إلى مالك وجميع الفقهاء، وعزاه ابن قدامة[1] للمتأخِّرين مِن الحنابلة[2].

وقد نازع ابن تيمية وابن القيِّم في كون هذا القول هو قول الأكثرين، وجعلاه قول بعض الأصوليين والفقهاء.

قال ابن تيمية بعد أن نسب إلى الجماهير أنَّ الحديث الذي تلقَّته الأُمَّة بالقبول يفيد العلم اليقيني:" وإنَّما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني، وتبعه مثل أبي المعالي والغزالي وابن

---

[1] هو موفق الدِّين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الصالحي كان إماما في القرآن وتفسيره وعلم الحديث ومشكلاته والفقه وأصوله والنحو، عزوفا عن الدنيا وأهلها هيِّنا متواضعا جوادا سخيا، صنف "المغني" و"روضة الناظر" وغيرهما ، وقد أفرد سيرته الضياء المقدسي والذهبي، توفي سنة (٦٢٠هـ).انظر السير ١٦٥/٢٢-١٧٣، ذيل الطبقات لابن رجب ١٣٣/٢-١٤٩.

[2] المقدمة لابن القصار(ص ٦٧)، المعتمد (٥٦٦/٢)، التمهيد لابن عبد البر(٧/١- ٨)، الإشارة (ص٢٣٤)، إحكام الفصول (٣٣٠/١)، البرهان (٣٩٢/١)، التلخيص (٣٢٨/٢)، أصول السرخسي (٣٢١/١)، المستصفى (٢٧٢/١)، التمهيد للكلوذاني (٧٨/٣)، الوصول لابن بَرهان (١٧٢/٢)، بذل النظر (ص ٣٩٣)، المحصول (٢٨٢/٤)، روضة الناظر (٢٦٠/١- ٢٦١)، الإحكام للآمدي (٣٢/٢)، نهاية الوصول (٢٧٦٣/٧)، شرح مختصر الروضة (١٠٣/٢)، المسودة (ص ٢٤٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٧/٢، ٤٩٠- ٤٩١)، الإبهاج (١١٨٧/٢)، نهاية السول (٦٠/٣)، تحفة المسؤول (٣٣٢/٢)، البحر المحيط (٢٦٣/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٣٠/٢)، تيسير التحرير (٧٦/٣)، شرح الكوكب المنير (٣٤٨/٢)، إرشاد الفحول (٢٠٧/١).

عقيل وابن الجوزي ونحوهم "[1].

وقال ابن القيِّم:" فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية[2] والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلاَّ فلا يُعرف لهم سلف مِن الأئمة بذلك، بل صرَّح الأئمة بخلاف قولهم"[3].

تحرير مذهب الشافعي:

نسب أبو بكر الصيرفي[4] وابن عبد البر وغيرهما إلى الإمام الشافعي أنَّه يوجب العمل دون العلم[5].

قال الشافعي:" أمَّا ما كان نصَّ كتابٍ بيِّنٍ أو سنةٍ مجتمَعٍ عليها، فالعذر فيها مقطوع، ولا يسع الشكّ في واحد منهما، ومَن امتنع مِن قبوله استُتيب، فأمَّا ما كان مِن سنةٍ مِن خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه، فيكون الخبر محتمِلاً للتأويل، وجاء الخبرُ فيه من طريق الانفراد: فالحجةُ فيه عندي أن يَلزم العالَمين، حتى لا يكون لهم ردُّ ما كان منصوصًا منه، كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لا أنَّ ذلك إحاطةٌ كما يكون نصُّ الكتاب وخبرُ العامة عن رسول الله، ولو شكَّ في هذا شاكٌّ لم نقل له: تُب، وقلنا: ليس لك – إن كنتَ

---

[1] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٣).

[2] هم أتباع جهم بن صفوان السمرقندي (ت١٢٨هـ) الذي زرع شرًّا عظيما بما أظهر من البدع كقوله بخلق القرآن وبأنَّ الإيمان مجرَّد المعرفة وقوله بالجبر وأنَّ العبد لاقدرة له ولا إرادة و إظهاره مقالة التعطيل التي أخذها عن الجعد بن درهم(ت١١٠هـ). انظر"الفَرق بين الفِرق"(ص١٩٩)،"ميزان الاعتدال"(١/٤٢٦).

[3] مختصر الصواعق (٢/٤٧٤).

[4] هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي البغدادي الشافعي، كان أحد أصحاب الوجوه في المذهب، حاذقا في النظر والقياس، بارعا في أصول الفقه حتى قيل: أنَّه أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي، صنَّف" شرح الرسالة" وكتابا في الإجماع وغيرهما، وتوفي سنة(٣٣٠هـ). انظر"الوافي بالوفيات"(٣/٢٧٧)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٣/١٨٦-١٨٧).

[5] التمهيد (١/٧)، البحر المحيط (٤/٢٦٣)، فتح المغيث (١/٢٩).

عالمًا – أن تشُكّ، كما ليس لك إلاّ أن تقضِيَ بشهادةِ الشهود العدول، وإن أمكن فيهم الغلط، ولكن تقضي بذلك على الظاهر مِن صدقهم، والله وليُّ ما غاب عنك منهم "[1].

وهذا النصّ يدلُّ على أنَّه يفيد الظنّ مِن وجوه:

١-أنَّ العلم فيه ليس إحاطة كما هو الشأن في نصِّ الكتاب البيِّن وخبر العامة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهي السنة المجتمع عليها.

٢-لزوم العمل به كلزوم العمل بشهادة الشهود العدول مع تصريحه بأنَّ الشهادة يمكن فيها الغلط ويحتمل فيها الوهم والخطأ.

٣-أنَّ مَن شكَّ فيه لا يقال له تُب كما هو الشأن فيمن شكَّ في نصِّ كتابٍ بيِّن أو سنةٍ مجتمعٍ عليها[2].

وحمل ابن القيِّم هذا النصّ على أنَّه نفى" أن يكون العلم المستفاد منه مساويا للعلم المستفاد مِن نَصِّ الكتاب وخبر التواتر، وهذا حقّ فإنَّ العلم يتفاوت في القوة والضعف "[3].

ولكن يُشكِل عليه أنَّه جعله بمثابة شهادة الشهود العدول التي يمكن فيها الغلط والوهم، وإذا احتمل الخطأ انتفى القطع واليقين.

فإن قيل: الخبر يفارق الشهادة مِن حيث إن الشريعة محفوظة، فلو وقع في الخبر وهم أو خطأ و لم يظهر ما يدلُّ على ذلك لدخل في الشريعة ما ليس منها والحفظ ينفيه.

الجواب:

أنَّ هذا هو جواب القائلين بإفادته للعلم عن قياس الخبر على الشهادة، ولكن ليس في كلام الشافعي ما يدل على اعتداده به في التفريق بينهما، بل غاية ما في كلامه تمثيل الخبر بالشهادة التي يحتمل فيها الخطأ وهذا مَيل إلى القول بإفادته للظنّ.

---

[1] الرسالة (ص ٤٦١).

[2] انظر" حديث الآحاد الصحيح بين العلم القاطع والظنّ الراجح " لمحمود الزين {مجلة الأحمدية – العدد (٣/ص ١٣٩- ١٤٠)}.

[3] مختصر الصواعق (٤٧٧/٢).

ولهذا قال ابن القيِّم قبل ذلك عن هذا النصّ:" فهذا نصُّه في خبر يحتمل التأويل ليس معه غير كونه خبر واحد، وهذا لا ننازع فيه فإنَّه يحتمل سندًا ومتنًا، وكلامنا في أخبار تُلُقِّيَت بالقبول واشتهرت في الأُمَّة وصرَّح بها الواحد بحضرة الجمع، و لم ينكره منهم منكر، بل قَبِله السامع وأثبت به صفة الربِّ تعالى، وأنكر على مَن نفاها كما أنكر جميع أئمة الإسلام على مَن نفى صفات الربِّ الخبرية ونسبوه إلى البدعة "[1].

فظاهر كلامه تسليمه بأنَّ خبر الواحد المجرَّد عن القرائن يفيد الظنّ الغالب عند الشافعي، وأنَّ الذي يقتضي القطع واليقين عنده هو المحتف بالقرائن الذي تلقَّته الأُمَّة بالقبول.

وقال الإمام الشافعي حاكيا ما جرى بينه وبين مناظِره:

" فقال منهم قائل: أفلا نتَّهِم الرواية عن رسول الله إذا جاء عن مثل مَن وصفت وكان مَن مسَّ ما هو أنجس منه(يعني مَن مسَّ ذكره هل ينتقض وضوؤه لأنَّ المناظرة فيها) لا يجب عليه عندكم وضوء ؟ فقلت: لا يجوز لعالم في دينه أن يحتجَّ بما يرى الحجة في غيره. قال: ولِمَ لا تكون الحجة فيه، والغلط يمكِن فيمن يروي ؟ فقلت له: أرأيت إن قال لك قائل: أتّهم جميع ما رويت عمَّن رويته عنه فأخاف غلط كُلِّ محدِّث منهم عمَّن حدَّث عنه إذا روى عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – خلافه ؟ قال: لا يجوز أن يُتَّهَم حديثُ أهل الثقة. قلت: فهل رواه عن أحد منهم إلا واحد عن واحد ؟ قال: نعم. قلت: ورواه عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – واحد عن واحد ؟ قال: نعم. قلت: فإنَّنا علِمنا أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – قاله بصدق المحدِّث عندي، وعلمنا أنَّ مَن سمَّينا قاله بحديث الواحد عن الواحد ؟ قال: نعم. قلت: وعِلْمُنا بأنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – قاله عِلْمنا بأنَّ مَن سمَّينا قاله ؟ قال: نعم. قلت: فإذا استوى العِلمان مِن خبر الصادقين أيهما كان أولى بنا أن نصير إليه: الخبر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أولى بأن نأخذ به أو الخبر عمَّن دونه ؟ قال: بل الخبر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إن ثبت. قلت:

---

[1] مختصر الصواعق (٢/٤٧٦).

ثبوتهما واحد. قال: فالخبر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أولى أن يصار إليه، وإن أدخلتم على المخبِرين عنه أنهم يمكن فيهم الغلط دخل عليكم في كلِّ حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فإن قلتم: ثبت خبر الصادقين، فما ثبت عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أولى عندنا أن يؤخذ به "[1].

قال ابن القيِّم:" فقد نصَّ كما ترى بأنَّه إذا رواه واحد عن واحد عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – يُعلم أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – قاله، يصدق الراوي عندنا ولا يناقض "[2].

وقال قبل ذلك:" وقد صرَّح الشافعي في كتبه بأنَّ خبر الواحد يفيد العلم، نصَّ على ذلك صريحًا في كتاب اختلاف مالك..."[3].

ولكن الذي يظهر أنَّ هذه العبارة ليست صريحة في إفادته القطع واليقين، فلا يعارض كلامُه هذا ما تقدَّم نقله عن "الرسالة"، فالأقرب أنَّ الإمام الشافعي يرى إفادته القطع والعلم إذا احتفت به القرائن كأن تتلقاه الأُمَّة بالقبول كما تقدم في كلام ابن القيِّم نفسه.

القول الثاني: أنَّه يفيد العلم.

وهؤلاء اختلفوا على قولين:

الأوَّل: أنَّه يفيد العلم مطلقا سواء احتفت به القرائن أو تجرَّد عنها، وهو مقابل للقول الأوَّل.

حكاه ابن خُوَيْز منداد[4] عن مالك واختاره، ونُسب القول به إلى الإمام أحمد والحارث بن

---

[1] اختلاف مالك والشافعي ضمن الأم (٢٠٣/٧).

[2] مختصر الصواعق (٤٧٧/٢).

[3] المصدر السابق (٤٧٦/٢).

[4] هو أبو بكر محمد بن أحمد البصري المالكي، المعروف بابن خُوَيْز–بالتصغير على وزن فُلَيْس– منداد ويقال:منداذ، تفقه على الأبهري، وعنده شواذ عن مالك وله اختيارات في الفقه وأصوله، وصفه ابن تيمية: "بالإمام المالكي"، وقال عِياض: "لم يكن بالجيد النظر ولا بالقوي الفقه"، وكان يجانب الكلام وينافر أهله. توفي سنة(٣٩٠هـ)

أســـد المـــحاســـبي والحســـين بن عـــلي الكـــرابيسي[1]، وجمـــهور أهـــل الظاهـــر كداود بن علي[2] وابن حزم وطائفة مِن أصحاب أحمد كابن أبي موســـــــى[3] وغيره[4].

تحرير مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى:

نقل ابن خُوَيْز منداد عن مالك أنَّه يفيد العلم.

وكلام ابن عبد البر يدل على أنَّه حكاه تخريجا على مذهب مالك لا تنصيصا[5].

ولكن المازري وابن القيَّم نقلا عن ابن خُوَيْز منداد حكايته عن مالك تنصيصا.

=تقريبا.انظر ترتيب المدارك لعِياض ٦٠٦/٣، درء التعارُض لابن تيمية ١٥٧/٧-١٥٨، الوافي بالوفيات ٣٩/٢ ، الديباج المذهب ٢٢٩/٢.

[1] هو أبو علي الحسين بن علي الكرابيسي البغدادي كان ذكيا فصيحا جامعا بين الفقه والحديث، وكان الإمام أحمد يتكلم فيه بسبب مسألة اللفظ،قال الخطيب البغدادي:"له تصانيف كثيرة في الفقه وفي الأصول تدل على حسن فهمه وغزارة علمه"، توفي سنة(٢٤٨هـــ) ورجحه الخطيب وقيل سنة(٢٤٥هـــ).انظر"تاريخ بغداد"(٦٤/٨-٦٦) "السير"(٧٩/١٢-٨٢)، "طبقات الشافعية الكبرى"(١١٧/٢-١٢٦).

[2] هو الحافظ الفقيه المجتهد أبو سليمان داود بن علي الأصبهاني البغدادي فقيه أهل الظاهر، تفقه بإسحاق بن راهويه وكان بصيرا بالحديث صحيحه وسقيمه زاهدا ورعا ناسكا، وقد منع الإمام أحمد أن يدخل إليه وبدَّعه لكونه قال: "القرآن محدث"، توفي سنة (٢٧٠هـــ).انظر أجوبة أبي زُرْعة على أسئلة البرذعي ٥٥١/٢-٥٥٥، تاريخ بغداد ٣٦٩/٨-٣٧٥، تذكرة الحُفَّاظ ٥٧٢/٢-٥٧٣، الميزان ١٣/٢-١٦.

[3] هو الشريف أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى الهاشمي الحنبلي المعروف بابن أبي موسى، كان من الفقهاء العلماء العبَّاد الزهاد المشهورين بالديانة والفضل والقيام في الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شديدا على أهل البدع، له كتاب "رؤوس المسائل" وغيره، توفي سنة (٤٧٠هـــ).انظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢٣٧/٢-٢٤١، البداية والنهاية ١١٩/١٢، ذيل الطبقات لابن رجب١٥/١-٢٦.

[4] الإحكام لابن حزم (١٠٨/١، ١١٩)، التمهيد لابن عبد البر (٨/١)، إحكام الفصول (٣٢٩/١)، الإشارة (ص ٢٣٤)، شرح اللمع (٥٧٩/٢)، البرهان (٣٩٢/١)، التلخيص (٣٢٨/٢)، التمهيد للكلوذاني (٧٨/٣)، إيضاح المحصول (ص ٤٤٢)، بذل النظر (ص ٣٩٣)، روضة الناظر (٢٦٢/١)، الإحكام للآمدي (٣٢/٢)، شرح مختصر الروضة (١٠٣/٢)، المسودة (ص ٢٤٢- ٢٤٣- ٢٤٤- ٢٤٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٨/٢- ٤٨٩)، الوافي بالوفيات(٣٩/٢)، مختصر الصواعق (٤٧٤/٢- ٤٧٥، ٤٨٤)، تحفة المسؤول (٣٣٢/٢- ٣٣٣)، البحر المحيط (٢٦٢/٤- ٢٦٣)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٣٠/٢)، تيسير التحرير (٧٦/٣)، إرشاد الفحول (٢٠٧/١).

[5] التمهيد (٨/١).

قال المازري:" وأضاف هذا المذهب إلى مالك – رضي الله عنه – وذكر أنَّه نصَّ عليه "[1].

ونقل ابن القيِّم عن كتاب " أصول الفقه " لابن خُوَيْز منداد قوله فيه:" ويقع بهذا الضرب أيضا العلم الضروري نصَّ على ذلك مالك "[2].

وقد تعقَّب المازريُّ ابنَ خُوَيْز منداد فيما ظنَّه منصوصًا لمالك فقال:" وذكر أنَّه نصَّ عليه، ونحن لم نعثر على هذا النصّ، ولعله رحمه الله رأى لمالك مقالةً تشير إلى هذا، ولكنها متأوَّلة فقدَّرها نصًّا، وحُذَّاق أصحابه – رضي الله عنه – يعتذرون عن قوله: إنَّ الصغير إذا بلغ وقام له شاهد بأنَّ لأبيه على رجل دَينا، فإنَّه يحلف معه ويقولون: كيف استجاز – رضي الله عنه – أن يبيح للصغير الحلف على مغيَّب لا يعرف صحَّته، ويقول في يمينه: لقد شهد شاهدي بالحق، وهو مع هذا يجوز أن يكون الشاهد كذَب، ويقولون: إنَّما يحلف الصغير إذا تواتر عنده الخبر حتى علم صدق الشاهد، ويشيرون إلى حمل كلام مالك – رضي الله عنه – على هذا، ولو كان عندهم أنَّ مالكًا – رضي الله عنه – يرى أنَّ خبر الواحد يقتضي العلم لم يفتقِروا إلى هذا التأويل المستكره، ولقالوا: إنَّما سوَّغ اليمين لكون الصغير علِم ضرورة صدق الشاهد "[3].

وقد تقدم أنَّ ابن القصَّار نسب إلى مالك إفادته للعمل دون العلم.

فلعلَّ لمالك روايتين في المسألة كما ذكر ابن تيمية[4].

تحرير مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

وردت عن الإمام أحمد عبارات تمسكت بها كل طائفة على ما ذهبت إليه.

١-فمن ذلك قوله:" إذا جاء الحديث عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – بإسناد صحيح، فيه حكم أو فرض، عملت بالحكم والفرض، وأدنت الله تعالى به، ولا أشهد أنَّ

---

[1] إيضاح المحصول (ص ٤٤٢).

[2] مختصر الصواعق (٢/٤٧٥).

[3] إيضاح المحصول (ص ٤٤٤)، وانظر" البحر المحيط " (٤/٢٦٣).

[4] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٨)، مختصر الصواعق (٢/٤٨٤).

النَّبي – صلى الله عليه وسلم – قال ذلك" [1].

قال أبو يعلى:" فقد صرَّح القول بأنَّه لا يقطع به [2].

وقال ابن القيِّم عن هذه الرواية:" تدلُّ على أنَّ خبر الواحد لا يفيد العلم "[3].

وقد شكَّك ابن القيِّم في هذه الرواية ولكن لم يأت بحجة قوية على ذلك[4].

قال أبو بكر المَرُّوذي[5]:" قلت لأبي عبد الله: هاهنا إنسان يقول: أنَّ الخبر يوجب عملاً ولا يوجب عِلما فعابَهُ، وقال: ما أدري ما هذا ؟! "[6].

قال أبو يعلى:" وظاهر هذا أنَّه سوى فيه[بين] العلم والعمل "[7].

ثمّ قال:" وذهب إلى ظاهر هذا الكلام جماعة مِن أصحابنا، وقالوا: خبر الواحد إن كان شرعًا أوجب العلم، وهذا عندي محمول على وجه صحيح مِن كلام أحمد – رحمه الله – وأنَّه يوجب العلم مِن طريق الاستدلال لا مِن جهة الضرورة "[8].

ثمَّ ذكر الأمور التي إذا انضمَّت إليه حصلت له العلم كتلقي الأُمَّة له بالقبول ونحو ذلك[9].

وإن كان ابن تيمية قد انتقد أبا يعلى بأنَّ حصره لأخبار الآحاد الموجِبة للعلم ليس بجامع بل يشمل أمورًا أخرى يَحصل بها العلم إذا انضمت إلى خبر الواحد[1].

---

[1] العدة (٨٩٨/٣) وذكر أنَّه رآه في " معاني الحديث "جمع أبي بكر الأثرم بخط أبي حفص العُكبري، وانظر"التمهيد" للكلوذاني (٧٨/٣).

[2] العدة (٨٩٨/٣).

[3] مختصر الصواعق (٤٧٥/٢).

[4] انظر" مختصر الصواعق " (٤٨٠/٢)، " حديث الآحاد الصحيح " لمحمود الزين (ص١٤٦-١٤٧).

[5] في العدة " المروزي " وهو خطأ والتصويب مِن "المسوَّدة" و"أصول الفقه" لابن مُفْلِح، وهو أبو بكر أحمد بن محمد ابن الحجاج الفقيه، أجل أصحاب الإمام أحمد،كان إماما في الفقه والحديث، شديد الاتباع له جلالةٌ عجيبة ببغداد، روى عن أحمد مسائل كثيرة، وتوفي سنة (٢٧٥هـــ). انظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٥٦/١-٦٣، السير ١٧٣/١٣-١٧٦، تذكرة الحُفَّاظ ٦٣١/١-٦٣٣.

[6] العدة (٨٩٩/٣)، المسودة (ص ٢٤٢- ٢٤٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٨/٢).

[7] العدة (٨٩٩/٣)، المسودة (ص ٢٤٣) والزيادة منها.

[8] العدة (٩٠٠/٣)، وذكر نحو ذلك في كتابه " المجرَّد " كما في المسودة (ص ٢٤٧).

[9] العدة(٩٠٠/٣)، المسودة (ص ٢٤٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٤/٤).

ما نُسب إلى الحارث بن أسد المحاسبي:

نازع في ذلك الزَّرْكَشي فقال:" وفيما حكاه (يعني ابن حزم) عن الحارث نظر، فإنَّي رأيت كلامه في كتاب " فهم السنن "، نقل عن أكثر أهل الحديث، وأهل الرأي والفقه أنَّه لا يفيد العلم، ثُمَّ قال:" وقال أقلُّهم: يفيد العلم " و لم يختر شيئا، واحتجَّ بإمكان السهو والغلط مِن ناقله كالشاهدين يجب العمل بقولهما لا العلم "[٢].

الثاني: أنَّه يفيد العلم إذا دلَّت القرائن على ذلك.

وهو اختيار النظَّام والجويني والغزالي والفخر الرازي وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي والصفي الهندي وغيرهم، بل هو قول كثيرين كما سيأتي[٣].

ومن ذلك أن تتلقاه الأُمَّة بالقبول وهو قول الجماهير خلافا للباقلاني[٤] وابن بَرهان والآمدي وبعض الحنابلة كابن الجوزي[5].

قال ابن تيمية عن خبر الواحد العدل الذي تلقَّته الأُمَّة بالقبول عملاً به أو تصديقًا له:

" فهذا يفيد العلم اليقيني أيضا عند جماهير أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – مِن الأولين والآخرين، أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع، وأمَّا الخلف فهذا مذهب الكبار مِن أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، مثل

---

[1] مختصر الصواعق (٢/٤٧٧- ٤٧٨).

[2] البحر المحيط (٤/٢٦٢).

[3] المعتمد (٢/٩٢)، العدة (٣/٩٠١)، البرهان (١/٣٧٤)، المستصفى (١/٢٥٦)، التمهيد للكلوذاني (٣/٧٨)، الوصول لابن بَرهان (٢/١٥٠)، بذل النظر (ص ٣٩٣)، المحصول (٤/٢٨٢، ٢٨٤)، روضة الناظر (١/٢٦٢-٢٦٣)، الإحكام للآمدي (٢/٣٢)، مختصر المنتهى (٢/٣٣١- تحفة)، منهاج الوصول للبيضاوي (٢/١١٨٣- إبهاج)، نهاية الوصول (٧/٢٧٦٣)، شرح مختصر الروضة (٢/١٠٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩١)، الإبهاج (٢/١١٨٧)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٤٨).

[4] وذلك إذا أجمعت الأُمَّة على العمل به أما لو أجمعت على صدقه فيقطع به، انظر " التلخيص " (٢/٣١٤)، "النكت لابن حجر" (١/٣٧٣) وهذا خلاف ما نقله عنه الجويني في " البرهان ".

[5] التلخيص (٢/٣١٢، ٣١٤)، البرهان (١/٣٧٩)، المستصفى (١/٢٦٧)، التمهيد للكلوذاني (٣/٨٣)، الوصول لابن بَرهان (٢/١٧٢- ١٧٤)، المحصول (٤/٢٨٧)، الإحكام للآمدي (٢/٤١)، المسودة (ص ٢٤٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩٠- ٤٩١)، النكت لابن حجر (١/٣٧٣)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٤٩- ٣٥٠).

السرخسي، ومثل الشيخ أبي حامد[1] وأبي الطيب[2] وأبي إسحاق[3] وغيرهم، ومثل القاضي أبي يعلى وأبي الخطاب وابن الزاغوني[4] وغيرهم، ومثل القاضي عبد الوهاب[5] وغيره.

وكذلك أكثر المُتكلِّمين مِن المعتزلة والأشعرية[6] مثل أبي إسحاق الاسفراييني وأبي بكر بن فُورَك وغيرهما. وإنَّما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلاني،وتبعه[7] مثل أبي المعالي والغزالي

---

[1] هو شيخ الشافعية ببغداد أبو حامد أحمد بن محمد الاسفراييني، برع في المذهب وكان وافر الجاه عند الملوك مع الزهد والورع وعمارة وقته بالتدريس والمناظرة، صنَّف "التعليقة" في الفقه، وكتابا في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة(٤٠٦هـ).انظر"السير"(١٧/١٩٣-١٩٧)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٤/٦١-٧٤)،"النكت"لابن حجر (١/٣٧٥).

[2] هو أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري الشافعي، كان ثقة صادقا ديِّنا عارفا بأصول الفقه وفروعه أحد حملة المذهب الشافعي ورفعائه، وعنه أخذ العراقيون وحملوا المذهب الشافعي، توفي سنة (٤٥٠هـ).انظر تاريخ بغداد ٩/٣٥٨-٣٦٠، طبقات الشافعية الكبرى ٣/١٧٦-١٩٧، "النكت" لابن حجر(١/٣٧٥).

[3] هو أبو إسحاق الشيرازي تقدمت ترجمته(ص٨١)، وانظر"النكت" لابن حجر(١/٣٧٥).

[4] هو شيخ الحنابلة أبو الحسن علي بن عبيد الله البغدادي المعروف بابن الزاغوني، كان من بحور العلم متفنِّنا في علوم شتى كالأصول والحديث والفقه والوعظ وغيرها مع الزهد والعبادة وكثرة التصانيف،منها"الإقناع" في الفقه،و"غرر البيان في أصول الفقه"، توفي سنة(٥٢٧هـ).انظر"السير"(١٩/٦٠٥-٦٠٧)،"ذيل الطبقات"لابن رجب(١/١٨٠-١٨٤).

[5] هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي شيخ المالكية في زمنه، كان فقيها أصوليا أديبا شاعرا، من مصنَّفاته"التلقين" في الفقه، و"التلخيص" في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة(٤٢٢هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٣/٢١٩-٢٢٢)،"السير"(١٧/٤٢٩-٤٣٢)،"الديباج المذهب"(٢/٢٦-٢٩).

[6] نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وقد ذكر الذهبي أنَّ له ثلاثة أحوال: حال كان معتزليا، وحال كان سُنِّيا في بعضٍ دون بعض، وحال كان في غالب الأصول سُنِّيا، وإذا أطلق لفظ"الأشعرية" انصرف إلى المرحلة الوسطى التي انتسب فيها الأشعري لابن كُلاَّب، وذلك كقولهم بالكلام النفسي وتأويل الصفات الفعلية ونظرية الكسب وغير ذلك. انظر"منهاج السنة النبوية"(٢/١٣٢)، "مجموع الفتاوى"(٦/٣٥٩-٣٦٠) (١٢/٢٠٤-٢٠٥) كلاهما لابن تيمية،"العرش" للذهبي(٢/٣٠٢)، "الصفات الإلهية"لمحمد أمان(ص١٣٢)، "منهج الأشاعرة في العقيدة" لسفر الحوالي.

[7] في مختصر الصواعق: "ومَن تبعه".

وابن عقيل وابن الجوزي ونحوهم"[1].

وقد بيَّن الزَّرْكَشي ضابط القرائن بقوله:" هي ما لا يبقى معها احتمال، وتسكن النفس عنده مثل سكونها إلى الخبر المتواتر أو قريبا منه "[2].

وقال ابن القيِّم:" أخبار الآحاد الموجبة للعلم لا تنحصر، بل يجد المخبر علما لا يشكّ فيه بكثير منها...."[3]

---

[1] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٣)، مختصر الصواعق (٤٨١/٢- ٤٨٢)، وانظرالمعتمد (٥٥٥/٢)، العدة (٩٠٠/٣)، إحكام الفصول (٣٣٦/١)، شرح اللمع (٥٧٩/٢)، قواطع الأدلة (٢٥٦/٢)، التمهيد للكلوذاني (٨٣/٣)، المحصول (٢٨٧/٤)، " مجموع الفتاوى " لابن تيمية (٤١/١٨، ٤٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٩/٢- ٤٩١)، النكت للزركشي (٢٨٠/١- ٢٨٦)، تيسير التحرير (٨٠/٣)، شرح الكوكب المنير(٣٤٩/٢- ٣٥١).

[2] البحر المحيط (٢٦٦/٤).

[3] مختصر الصواعق (٤٧٨/٢).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأوَّل:

أنَّه يفيد العلم مطلقا سواء احتفت به القرائن أم تجرَّد مِن القرائن.

ونسبه ابن عبد البر إلى كثير مِن أهل الأثر وعبارة ابن تيمية: " طوائف مِن أهل الحديث "[1].

القول الثاني:

أنَّه يفيد العلم إذا تلقَّته الأُمَّة بالقبول كأحاديث الصحيحين سوى ما انتقده الحُفَّاظ عليهما.

عزاه أبو المُظَفَّر السمعاني إلى عامة أهل الحديث، ونسبه ابن تيمية إلى جميع علماء أهل الحديث، وهو اختيار أبي بكر الجوزقي[2] والخطيب البغدادي وأبي عبد الله الحميدي وأبي الفضل بن طاهر المقدسي[3] وابن الصلاح وغيرهم.

قال الخطيب البغدادي فيما عُلم صحته مِن الأخبار:" أو اجتمعت الأُمَّة على تصديقه، أو

---

[1] وهذا أدقُّ من نسبة بعض الأصوليين ذلك إلى أصحاب الحديث. انظر" التمهيد " لابن عبد البر (٨/١)، البرهان (٣٩٢/١)،"قواطع الأدلة"(٢٦٠/٢)، أصول السرخسي (٣٢١/١)، المستصفى (٢٧٢/١)، التمهيد للكلوذاني (٧٨/٣)، إكمال المعلم (١٦٩/١)، روضة الناظر(٢٦٢/١)، الإحكام للآمدي (٣٢/٢)، جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٨٩/٢)، " مختصر الصواعق " (٤٨٤/٢)، تحفة المسؤول (٣٣٣/٢).

[2] هو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الشيباني الجَوْزَقي – وجَوْزَق من قرى نيسابور- برع في الحديث وتقدّم فيه وانتفع به الناس بنيسابور، وصنَّف "الصحيح" المُخَرَّج على "صحيح مسلم" و"المتفق والمفترق" وغيرهما، وتوفي سنة(٣٨٨هـ).انظر"السير"(٤٩٣/١٦-٤٩٥)،"تذكرة الحُفَّاظ"(١٠١٣/٣-١٠١٤).

[3] هو الحافظ الجَوّال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الظاهري المعروف بابن القيسراني، رحل في طلب الحديث رحلة واسعة حتى برع فيه، وأُخِذت عليه أشياء كاللَّحْن والتصحيف وغيرهما و هي مغمورة في بحر فضله، صنَّف "أطراف الغرائب والأفراد" و"شروط الأئمة الستة" وغيرهما، توفي سنة(٥٠٧هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٢٨٧/٤) "السير"(٣٦١/١٩-٣٧١)، "تذكرة الحُفَّاظ"(١٢٤٢/٤-١٢٤٥).

تلقَّته الكافة بالقبول وعمِلت بموجبه لأجله "[1].

وقال ابن الصلاح:" الذي نختاره أنَّ تلقِّي الأُمَّة للخبر المنحطّ عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه خلافا لبعض محقِّقي الأصوليين "[2].

القول الثالث:

يفيد العلم إذا احتفت به القرائن، كأن تكون له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعِلَل، أو يكون مسلسَلاً بالأئمة الحُفَّاظ المتقِنين.

اختاره ابن تيمية وابن القيِّم وابن حجر وغيرهم، وتقدم كلام الزَّرْكَشي في ضابط هذه القرائن، وكلام ابن القيِّم في أنَّها لا تنحصر[3].

وهذا القول أعمّ من الذي قبله فإنَّ تلقي الأُمَّة للخبر بالقبول قرينة مِن القرائن.

قال ابن تيمية:" قد يحتف به عندهم مِن القرائن ما يوجب العلمَ، إذ القرائن المجرَّدة قد تفيد العلم بمضمونها، فكيف إذا احتفَّت[4]، والمنازِع بنى هذا على أصله الواهي أنَّ العلم بمخبَر الأخبار لا يحصل إلاَّ مِن جهة العدد، فلزمه أن يقول: ما دون العدد لا يفيد أصلاً، وهذا غلط خالفه فيه حُذَّاق أتباعه "[5] .

---

[1] الكفاية (ص ١٧)، وانظر" الفقيه والمتفقه " (٢٧٨/١).

[2] صيانة صحيح مسلم (ص ٨٥)، وانظر" الوصول لابن بَرهان (١٧٢/٢- ١٧٤)، شروط الأئمة الستة لابن طاهر (ص٢١)، علوم الحديث (ص ١٤، ٢٨)، مختصر الصواعق (٥٠٤/٢)، الكافي لأبي الحسن التبريزي (ص ١٥٨- ١٦٠)، اختصار علوم الحديث (١٢٥/١- ١٢٨)، النكت للزركشي (٢٨٠/١- ٢٨٦)، شرح التبصرة (ص ٢٤)، التقييد والإيضاح (ص ٤١)، محاسن الاصطلاح (ص ١٧٢)، النكت لابن حجر (٣٧١/١- ٣٨٠)، نزهة النظر (ص ٧٤)، النكت الوفية (١٧٦/١- ١٧٩)، فتح المغيث (٩٢/١- ٩٥)، تدريب الراوي (١٣١/١- ١٣٤).

[3] انظر ما تقدم(ص١٣٩).

[4] في المطبوع " احتفَّ " والتصويب مِن مختصر الصواعق (٤٨٣/٢).

[5] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٥)، مختصر الصواعق (٤٨٣/٢)، وانظر" نزهة النظر" (ص ٧٣- ٧٤- ٧٦)، النكت له (٣٧٧/١- ٣٧٨)، فتح المغيث (٢٩/١، ٩٥)، تدريب الراوي (١٣٣/١).

وقال ابن حجر:"وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلاَّ للعالِم بالحديث المتبحِّر فيه،العارِف بأحوال الرواة، المُطَّلِع على العِلَل،وكونُ غيره لا يحصُل له العِلم بصدق ذلك لقصـــوره عن الأوصاف المذكورة لا ينافي حصـــول العلم للمتبحِّر المذكور"[1] .

ويدخل في هذا القول ما نُقل عن بعض أصحاب الحديث أنَّ ما علا إسناده كمالك عن نافع[2] عن ابن عمر وما أشبهه يوجب العلم، وما سوى ذلك مما هو دونه لا يوجب العلم[3].

القول الرابع:

أنَّه يفيد الظنّ سواء احتفت به القرائن أم لا، تلقَّته الأُمَّة بالقبول أم لا.

وهو ظاهر كلام النووي وعزاه للمحقِّقين والأكثرين.

فقد تعقَّب ابنَ الصلاح في القطع بصحة أحاديث الصحيحين بقوله:

" وخالفه المحقِّقون والأكثرون "[4].

وقد انتقد البُلْقِيني و الزَّرْكَشي وابن حجر وغيرهم النوويَ في أنَّ ذلك هو قول المُحَقِّقين الأكثرين[5].

---

[1] نزهة النظر(ص ٧٧)، وانظر" جواب الاعتراضات المصرية " (ص ٤٧، ٤٩)، مختصر الصواعق (٤٨٦/٢).

[2] هو أبو عبد الله نافع المدني مولى عبد الله بن عمر كان ثقة فقيها كثير الحديث أرسله عمر بن عبد العزيز إلى أهل مصر يعلِّمهم السنن، توفي سنة(١١٧هـــ). انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٩٩/١-١٠٠)،"تقريب التهذيب"(٢٩٦/٢).

[3] شرح اللمع (٥٧٩/٢)، المسودة (ص ٢٤٠)، البحر المحيط (٢٦٣/٤).

[4] التقريب (١٣٢/١- تدريب)، وانظر" شرح مسلم " له (٢٦/١).

[5] محاسن الاصطلاح (ص ١٧٢)، النكت للزركشي (٢٨٠/١- ٢٨٦)، ، النكت لابن حجر (٣٧١/١- ٣٧٧، ٣٧٩- ٣٨٠)، فتح المغيث (٩٤/١).

وقال ابن تيمية:" وظنَّ مَن اعترض عليه[1] من المشايخ الذين فيهم عِلم ودِين وليس لهم بهذا الباب خِبرة تامة، لكنَّهم يرجعون إلى ما يجدونه في مختصر أبي عمرو بن الحاجب ونحوه مِن مختصر أبي الحسن الآمدي و"المحصَّل " ونحوه مِن كلام أبي عبد الله الرازي وأمثاله، ظنُّوا أنَّ الذي قاله الشيخ أبو عمرو في جمهور أحاديث الصحيحين قولٌ انفرد به عن الجمهور، وليس كذلك، بل عامة أئمة الفقهاء وكثير مِن المُتكلِّمين أو أكثرهم، وجميع علماء أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو "[2] .

[1] أي على ابن الصلاح.

[2] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٤)، وانظر" مختصر الصواعق " (٤٨٢/٢).

سياق الأدلة

أوَّلاً: أدلة القائلين بإفادته الظنّ مطلقا:

١-أبرز ما استدلُّوا به: قياس الخبر على الشهادة.

ذلك أنَّ الشهود وإن كانوا عدولاً إلاَّ أنَّه يجوز عليهم الغلط ويمكن منهم الوهم والخطأ، فكذلك الراوي وإن كان عدلاً ثقة يجوز عليه الغلط والسهو، فما مِن حافظ إلاَّ وقعت منه أخطاء وأوهام نبَّه عليها النُقَّاد.

قال الجويني:" قد زلَّ مِن الرواة والأثبات جمعٌ لا يُعَدُّون كثرةً، ولو لم يكن الغلط مُتصوَّرًا لما رجع راوٍ عن روايته، والأمر بخلاف ما تخيَّلوه، فإذا تبيَّن إمكان الخطأ، فالقطع بالصدق مع ذلك محال، ثمّ هذا في العدل في علم الله تعالى، ونحن لا نقطع بعدالة واحدٍ، بل يجوز أن يُضْمِر خلاف ما يظهر، ولا متعلَّق لهم إلاَّ ظنُّهم أنَّ خبر الواحد يوجب العمل "[1].

الجواب:

أنَّ هذا قياس فاسد لظهور الفرق بين الرواية والشهادة في ذلك، فإنَّ الراوي لو تعمَّد الكذب أو وقع منه وهم فلا بُدَّ أن ينصب الله تعالى حجة يبيِّن بها ذلك لأنَّه وعَد بحفظ الشريعة، بخلاف الشهادة في قضية معيَّنة.

قال ابن حزم:" أنَّ الله تعالى قد تكفَّل بحفظ الدِّين وإكماله، وتبيّنه من الغيّ ومما ليس منه، و لم يتكفَّل تعالى قط بحفظ دمائنا، ولا بحفظ فروجنا، ولا بحفظ أبشارنا، ولا بحفظ أموالنا في الدنيا، بل قدَّر تعالى بأنَّ كثيرًا مِن كل ذلك يؤخذ بغير حق في الدنيا، وقد نصَّ على ذلك رسول الله –صلى الله عليه وسلم – إذ يقول:"**إنَّكم تختصمون إليَّ وإنَّما أنا بشر،**

---

[1] البرهان (٣٩٢/١)، وانظر" المقدمة " لابن القصار (ص ٦٩)، ، العدة (٩٠٢/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٨/١)، الإشارة (ص ٢٣٤)، شرح اللمع (٥٨١/٢)، أصول السرخسي (٣٢٦/١)، التمهيد للكلوذاني (٧٩/٣)، الوصول لابن بَرهان (١٧٤/٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٩٢/٢).

ولعلَّ أحدكم أن يكون ألحَنَ بحجَّته مِن الآخر، فأقضيَ له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حقِّ أخيه فلا يأخذه فإنَّما أقطع له قطعة مِن النار"[1] "[2]

وقال ابن دقيق العيد عن مذهب القائلين بإفادته للعلم:" مذهبهم له مستنَد لم يتعرض له الأكثرون، وهو أن يقال:ما صحَّ مِن الأخبار فهو مقطوع بصحته لا مِن جهة كونه خبر واحد، فإنَّه مِن حيث هو كذلك محتمِل لما ذكرتموه مِن الكذب والغلط، وإنَّما وجب أن يقطع بصحته لأمر خارج عن هذه الجهة، وهو أنَّ الشريعة محفوظة، والمحفوظ ما لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو منه، فلو كان ما ثبت عندنا مِن الأخبار كذبا لدخل في الشريعة ما ليس منها والحفظ ينفيه، والعلم بصدقه مِن هذه الجهة لا مِن جهة ذاته، فصار هذا كالإجماع...وإنَّما ذكرنا هذا لأنَّ كثيرًا مِن الفقهاء والأصوليين يعتقدون أنَّ مذهبهم خارج عن ضروب العقل[3]، فبيَّنا هذا دفعا لهذا الوهم"[4].

٢-أنَّنا لا نجد في أنفسنا مِن خبر الواحد، وإن بلغ الدرجة العالية في الثقة والعدالة سوى ترجح صدقه على كذبه، وصوابه على خطئه مِن غير أن نقطع بذلك أو نجزم به، وهذا دليل على أنَّه لا يوجب العلم[5].

الجواب:

قال الآمدي:" وهذه الحجة في غاية الضعف، لأنَّ حاصلها يرجع إلى محض الدعوى في موضع الخلاف مِن غير دلالة، ومع ذلك فهي مقابَلة بمثلها، وهو أن يقول الخصم: وأنا أجد في نفسي العلم بذلك، وليس أحدُ الأمرين أولى مِن الآخر "[6].

---

[1] رواه البخاري (٢٦٨٠) ومسلم (١٧١٣).

[2] الإحكام (١/١٣١).

[3] ولهذا قال الجويني عن هذا القول:" وهذا خزي، لا يخفى مُدرَكه على ذي لب" (البرهان ١/٣٩٢).

[4] البحر المحيط (٤/٢٦٤- ٢٦٥)، وانظر" جواب الاعتراضات المصرية " (ص ٤٨- ٤٩)، مختصر الصواعق (٢/٤٧٨- ٤٧٩، ٤٩٣- ٤٩٤، ٥٠٠)، المسودة (ص ٢٤٦).

[5] العدة (٣/٩٠٢)، إحكام الفصول (١/٣٣٠)، التمهيد للكلوذاني (٣/٧٩)، الإحكام للآمدي (٢/٣٣).

[6] الإحكام (٢/٣٣).

٣- لو كان خبر الواحد يوجب العلم لما اعتبرت فيه صفات المُخبِر مِن الإسلام والعدالة وغير ذلك كما لا يعتبر ذلك في المتواتر، فلما اعتُبر ذلك في خبر الواحد دلَّ ذلك على أنَّه يوجب القطع واليقين[١].

الجواب:

قال الآمدي:" وحاصل هذه الحجة أيضا يرجع إلى التمثيل (يعني القياس التمثيلي) وهو غير مفيد لليقين، ثمّ ما المانع أن يكون حصول العلم بخبر التواتر لأنَّ الله تعالى أجرى العادة بخلق العلم عنده إن قيل أنَّ العلم بخبر التواتر ضروري وذاك غير لازم في خلقه عند خبر مَن ليس بمُسْلِمٍ ولا عدل، أو أن يكون التواتر مِن حيث هو تواتر مشتمل على ما يوجب العلم، إن قيل بأنَّ العلم بخبر التواتر كسبي، وخبر مَن ليس بمسلم ولا عدل غير مشتمِل على ذلك "[٢].

٤- لو كان خبر الواحد مفيدًا للعلم لما تعارُض خبران لأنَّ العِلمين لا يتعارُضان كما أنَّ الأخبار المتواترة لا تتعارُض إلاَّ أنَّ التعارُض بين أخبار الآحاد كثيرة، فدل ذلك على أنَّه لا يفيد العلم واليقين[٣]

الجواب:

أنَّ التعارُض في نفس الأمر ممتنِع سواء كان بين قطعيين أو ظنيين، أما في ذهن المجتهد وفهم الناظر وظنِّه فـــلا يمتنع ذلك، وعلى هذا يُخرَّج ما يقـــع بين الخبرين مِن التعارُض الظاهري فلا يقتضي ذلك عدم إفادته للقطع واليقين[4].

---

[1] العدة (٣/٩٠١- ٩٠٢)، شرح اللمع (٢/٥٨٠- ٥٨١)، التمهيد للكلوذاني (٣/٧٩)، روضة الناظر (١/٢٦٢)، الإحكام للآمدي (٢/٣٣).

[2] الإحكام (٢/٣٣).

[3] المستصفى (١/٢٧٢)، روضة الناظر (١/٢٦١)، الإحكام للآمدي (٢/٣٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩٢)، شرح مختصر الروضة (٢/١٠٥).

[4] انظر" تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٤/١٩٧)،

قال ابن قدامة جوابا عن هذا الإيراد:" فأمَّا التعارُض فيما هذا سبيله فلا يسوغ إلاَّ كما يسوغ في الأخبار المتواترة وآي الكتاب "[1]

وقال عبد الرزاق عفيفي:" لمن يرى إفادة خبر الواحد العلم أن يقول: هذا مجرَّد فرض، فإنَّ العادة قد تمنع مِن إخبـــار عدل آخر بضدِّ ما أخبـــر به الثقة الأول إلاَّ في مثـــل الناسخ والمنسوخ وإن جاز ذلك عقلاً "[2].

٥- لو كان خبر الواحد مُفيدًا للعلم بمجرَّده، لحصل العلم بنُبُوَّة مُدَّعي النُبُوَّة مِن غير إقامة معجزة تدل على صدقه، ولحصل العلم للحاكم بشهادة الشاهد الواحد من غير احتياج إلى شاهد آخر ولا إلى تزكيته لأنَّ في ذلك تحصيل حاصل، لأنَّ العلم لا يتفاوت ولا يقبل الزيادة والنقصان[3].

الجواب:

قال ابن قدامة:" أما الحكم بشاهد واحد فغير لازم فإنَّ الحاكم لا يحكم بعلمه وإنَّما يحكم بالبيِّنة التي هي مظِنَّة الصدق "[4].

وقال عبد الرزاق عفيفي:" للمخالِف أن يمنع كلاًّ من المُلازمتين، فإنَّ خبر الإنسان عن نُبُوَّة نفسه بلا معجزة دعوى شيء غير مألوف في سنة الله مع خلقه فلا تقبل حتى تُؤيَّد بما يجعلها جاريةً على سنته سبحانه وما عهده البشر في إرساله رسله، بخلاف إخبار إنسان عدلٍ عن مثله، وأمَّا الشهادة فلها اعتبارات أخرى في الشاهد والمشهود وغيرهما، فاختلف نصابها باختلاف ذلك، فكان الواجب اعتبار ما اعتبره الشرع فيها وليس القصدُ منها مجرَّدَ

---

[1] روضة الناظر (٢٦٣/١).

[2] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٣٣/٢- ٣٤).

[3] العدة (٩٠٢/٣)، شرح اللمع (٥٨٠/٢)، روضة الناظر (٢٦٢/١)، الإحكام للآمدي (٣٤/٢)، شرح مختصر الروضة (١٠٥/٢- ١٠٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٩٢/٢).

[4] روضة الناظر (٢٦٣/١).

حصول العِلم للحاكم، ولذا لم يجز له أن يحكم بمجرَّد علمه ولا بعلم حصل له مِن شهادة شاهدين أو ثلاثة في قضية زنا "[1].

وأمَّا أنَّه تحصيل حاصل لكون العلم لا يقبل الزيادة والنقصان فغير صحيح لأنَّ الراجح أنَّ العلوم تتفاوت وتقبل الزيادة والنقصان كما سيأتي تحريره في باب التعارُض والترجيح.

قال عبد الرزاق عفيفي:" الظاهر أنَّ العلم متفاوِتٌ في نفسه كَمًّا وقُوَّةً، كما أنَّه متفاوِتٌ في وسائله، وفي السرعة والبطء في حصوله، والوجدان والفطرة السليمة مِن شواهد ذلك، وأدلة زيادة الإيمان ونقصانه تؤيِّد مقتضـــى الفطرة "[2].

[1] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٢/٣٤- ٣٥).

[2] المصدر السابق (٢/٣٤)، وانظر مختصر الصواعق (٢/٤٧٧).

ثانيا: أدلة القائلين بإفادته العلم مطلقا:

استدلوا بجملة مِن الأدلة أبرزها:

١-قال الله تعالى:**{ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِنْ رَبِّهُمُ الْهُدَى}**[1].

وقال تعالى:**{وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُم إِلاَّ ظَنًا أنَّ الظَنَّ لاَ يُغْنِي مِن الحقِّ شَيْئًا}**[2].

وقال تعالى:**{قُلْ هَلْ عِنْدَكُم مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَنَّ وَإِنْ أَنْتُم إِلاَّ تَخْرُصُونَ}**[3].

قال ابن حزم:" قد صحَّ أنَّ الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .... وحرَّم القول في دينه بالظنّ، وحرَّم تعالى أن نقول عليه إلاَّ بعلم، فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب أو الوهم لكنَّا قد أمرنا الله تعالى بأن نقول عليه ما لا نعلم، ولكان تعالى قد أوجب علينا الحكم في الدِّين بالظنّ الذي لا نتيقَّنه، والذي هو الباطل الذي لا يغني مِن الحق شيئا، والذي هو غير الهدى الذي جاءنا مِن عند الله تعالى، وهذا هو الكذب والإفك والباطل الذي لا يحِلُّ القول به، والذي حرَّم الله تعالى علينا أن نقول به، وبالتخرُّص المحرَّم، فصحَّ يقينا أنَّ الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه، موجب للعلم والعمل معًا "[4].

الجواب:

أنَّ المراد بهذه الآيات النهي عن المجازفة والهجوم على حقائق الديانات والعلوم بغيرعلم بل بمحض التخرُّص والتخمين، أما الظنّ الغـــالب الراجح فلا يشمله النهي الوارد في هـــذه الآيات.

---

[1] النجم الآية (٢٣).

[2] يونس الآية (٣٦).

[3] الأنعام الآية (١٤٨).

[4] الإحكام (١/١٢٥- ١٢٦)، وانظر الإحكام للآمدي (١/٣٥).

قال ابن تيمية:" وأمَّا الظَّنُّ الذِي لا يُعْلَمُ رُجْحانُه فلا يجوز اتِّبَاعُه وذلك هو الذي ذَمَّ اللَّهُ به مَن قال فيه : "**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ**" فهم لا يَتَّبِعُونَ إلَّا الظَّنَّ ليس عندهم علمٌ ، ولو كانوا عالِمين بأنَّه ظنٌّ راجِح لكانوا قد اتَّبعوا عِلما لم يكونوا مِمَّن يَتَّبِعُ إلَّا الظَّنَّ" [1]

وقال عبد الرزاق عفيفي:" يمكن أن يقال في الجواب: أنَّ المراد بالعلم المنفي في قوله " **ولا تَقْفُ** " ما يشمَل الظنّ الراجح، وبالظنّ في قوله: **{إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَنَّ}** الخرص والتخمـــين "[2].

٢-قول الله تعالى:**{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ به عِلْمٌ}**[3].

قال ابن القيِّم:" أي لا تتبعه ولا تعمل به، و لم يزل المسلمون مِن عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون لله تعالى بها الصفات، فلو كانت لا تفيد علما لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قَفَوا ما ليس لهم به علم "[4] .

الجواب:

ما تقدَّم مِن أنَّ العلم المذكور في الآية يشمَل الظنّ الغالب والراجح فإنَّ مَن أخذ به قد قَفى ما له به علم.

قال الكَلوَذاني:" العمل لا يقف على العلم، وإنَّما يجب بغلبة الظنّ، كما يجب على الحاكم أن يحكم بالشاهدين، والعاميِّ أن يعمل بقول المفتي، وكما يعمل بالقياس"[5].

قال أبو إسحاق الشيرازي:" وأمَّا قوله تعالى:**{وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ به عِلْمٌ}** فالمراد به ما لا عِلم لك به مِن طريق القطع ولا مِن طريق الظاهر، وهو ما يشكُّ فيه، وعندنا لا يجوز

---

[1] مجموع الفتاوى ١٣/١٢٠.

[2] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٢/٣٦).

[3] الإسراء الآية (٣٦).

[4] مختصر الصواعق (٢/٤٩٧)، وانظر العدة (٣/٩٠٣)، إحكام الفصول (١/٣٣١)، "شرح اللمع " (٢/٥٨١) التمهيد للكلوذاني (٣/٨٠)، الإحكام للآمدي (٢/٣٥).

[5] التمهيد (٣/٨٠).

العمل بالشكّ، وأما ههنا فقد وجد علم مِن طريق الظاهر وإن لم يوجد مِن جهة القطع، فبطل ما ذكروه "[1].

٣- قول الله تعالى:{**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**}[2].وقوله جل وعلا:{**أَنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِكْرَ وَأَنَّا لَهُ لَحَافِظُون**}[3].

قال ابن حزم:" كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم –كلُّه في الدِّين وحي مِن عند الله عزوجل لا شكّ في ذلك، ولا خلاف بين أحد مِن أهل اللُّغة والشريعة في أنَّ كل وحي نزل مِن عند الله تعالى فهو ذِكرٌ مُنَزَّلٌ، فالوحي كلُّه محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفَّل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه وأن لا يحرَّف منه شيء أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه...فإذ ذلك كذلك فبالضرورة ندري أنَّه لا سبيل ألبتَّة إلى ضياع شيء قاله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الدِّين، ولا سبيل ألبتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميَّز عن أحد مِن الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ "[4].

الجواب:

أنَّ المقصود بذلك القرآن فإنَّ صحته مقطوع بها، أمَّا الأخبار الشرعية فليست كذلك لقوله عليه الصلاة والسلام:" **مَن كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده مِن النار** "[5].

قال أبو يعلى:" فلولا خوفه مِن دخول الكذب لم يتوعد عليه "[6].

وقد أورد ابن حزم هذا الاعتراض وردَّه بقوله:" هذه دعوى كاذبة مجرَّدة عن البرهان، وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى:{**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُم إِنْ**

---

[1] شرح اللمع (٢/٥٨١- ٥٨٢)، وانظر" العدة " (٣/٩٠٣)، إحكام الفصول (١/٣٣١).

[2] النجم الآية (٣- ٤).

[3] الحجر الآية (٩).

[4] الإحكام (١/١٢١- ١٢٢)، وانظر" العدة " (٣/٩٠٣- ٩٠٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩٣).

[5] تقدَّم تخريجه(ص٩٥).

[6] العدة (٣/٩٠٤)، وانظر" أصول الفقه لابن مُفْلِح " (٢/٤٩٣).

كُنْتُم صَادِقِين}[1]...والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيِّه – صلى الله عليه وسلم- مِن قرآن أو مِن سنة وحي يبيِّن بها القرآن "[2].

٤- حديث أهل قباء لَمَّا كانوا في صلاة الصبح وأخبرهم رجل واحد بتحويل القبلة إلى الكعبة فأخذا بقوله واستداروا إلى الكعبة[3].

قال ابن القيِّم:" وكانوا على أمر مقطوعٍ به مِن القِبلة الأولى، فلولا حصول العلم لهم بخبر الواحد لم يتركوا المقطوع به المعلوم لخبر لا يفيد العلم "[4].

الجواب:

يحتمل أنَّهم أخذوا بقوله لقرينة انضمت إلى خبره أوجبت حصول العلم بصدق خبره.

قال ابن القيِّم:" وغاية ما يقال فيه أنَّه خبر اقترنته قرينة، وكثير منهم يقول: لا يفيد العلم بقرينة ولا غيرها، وهذا في غاية المكابرة، ومعلوم أنَّ قرينة تَلَقِّي الأُمَّة له بالقبول وروايته قرنا بعد قرن مِن غير نكير مِن أقوى القرائن وأظهرها، فأيُّ قرينة فرضتها كانت تلك أقوى منها "[5].

٥- أنَّ النَّبي – صلى الله عليه وسلم – بعث رسله إلى كسرى وقيصر وغيرهما مِن ملوك الأطراف ودعاهم إلى الله تعالى والتصديق برسالته، وإنَّما كان يبعث واحدًا واحدًا.

قال أبو المُظَفَّر السمعاني:" وهذه المعاني لا تحصل إلاَّ بعد وقوع العلم ممَّن أرسل إليه بالإرسال والمرسَل، وأنَّ الكتاب مِن قِبَله والدعوة منه...فلو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدِّين لم يقتصر على إرسال الواحد مِن الصحابة في هذا الأمر... ولا بُدَّ في هذه الأشياء مِن وقوع العِلم للقوم الذين كان يناديهم حتى إن أقدموا على شيء مِن هذا بعد

---

[1] البقرة الآية(١١١).

[2] الإحكام (١/١٢٢).

[3] تقدم تخريجه(ص١٠٨).

[4] مختصر الصواعق (٢/٤٩٦)، المسودة (ص ٢٤٧).

[5] المصدر السابق (٢/٤٩٦)، وانظر" الإحكام للآمدي (٢/٦٧)، المسودة (٢٤٧).

سماع هذا القول كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مبـــسوط العذر في قتالهم وقتلهم "[1].

الجواب:

١-أنَّ إرسال هؤلاء الرسل كان بعد انتشار الدعوة وإقامة الحجة واستفاضة الخبر ببعثته صلى الله عليه وسلم، وأمَّا الأحكام الشرعية الفرعية التي يبلغونها فيكتفى فيها بغلبة الظنّ فإنَّه يشقُّ على الناس الرجوع فيها إلى الأخبار المتواترة، ولا يمكن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – أن يشافه الجميع ولا أن يبعث إلى كل بُقعة عددًا يبلغ التواتر فاكتفي فيها بخبر الواحد الذي يفيد الظنّ [2].

وإذا ثبت هذا لم يكن فيه حجة على أنَّ خبر الواحد يفيد العلم[3].

٢-أنَّها تفيد غلبة الظنّ ومع ذلك تقوم بها الحجة على المرسَل إليهم، فإنَّنا مكلَّفون بما يغلِب على ظنِّنا ويترجح صوابه على خطئه، لاسيما إذا انضمَّ إلى ذلك من القرائن ما يجعله محصِّلاً للقطع واليقين.

ثالثا: أدلة القائلين بإفادته للعلم إذا احتفت به القرائن:

قال أبو إسحاق الشيرازي:" إذا اقترنت به قرينة وقع العلم به لكل سامع، وذلك مثل أن يقول الرجل: أنا قتلت فلانا ويجب عليَّ القصاص، فإنَّ كل واحد يعلم أنَّه صادق لأنَّه لو لم يكن صادقا لما أقرَّ على نفسه بما يوجب القتل، وكذلك إذا رأيناه مخرَّق الثِّياب وذكر أنَّ أباه مات، يقع العلم لكل سامع أنَّه صادق فيما يخبر به، وكذلك إذا رأينا دخانا عظيما

---

[1] مختصر الصواعق (٢/٥٠٥-٥٠٦).

[2] انظر" إحكام الفصول " (١/٣٤٥)، البحر المحيط (٤/٢٦٠).

[3] وقد تقدم الجواب عن هذا الاعتراض.

في موضعٍ بعيدٍ ثمّ جاء رجل وقال:" وقع الحريق في الموضع الفلاني فالحقوهم " فإنَّ كل مَن يسمع هذا مع هذه القرينة يقع له العلم بذلك "[1].

قال الفخر الرازي:"وبالجملة: فكل مَن استقرأ العرف، عرف أنَّ مستند اليقين في الأخبار ليس إلاَّ القرائن "[2].

الجواب:

١-لا يُسلَّم ذلك لاحتمال الكذب في القرينة وأن يحمله على ذلك غرض آخر سوى ما أخبر عنه كأن يكون ذلك على سبيل اللَّعِب والمُجنون والمبايعة على عوض ونحو ذلك، وقد وقع هذا مراتٍ عديدة، وهذه الاحتمالات وإن كانت بعيدة إلاَّ أنَّها تمنع مِن القطع، وغاية ما تفيده هو غلبة الظنّ[3].

ويُرَدُّ هذا الاعتراض بأنَّه " لا يلزم مِن عدم حصول العلم في بعض صور القرائن في بعض الأحوال أن لا يحصل في شيء مِن صور القرائن في كل الأحوال، بل الأمر فيه مختلف بحسَب الوقائع والأحوال والأشخاص، والعِبرة في ذلك بحال سامع الخبر المحتفِّ بالقرائن، فإن حصل له العلم علم أنَّه مفيد وإلاَّ فلا، ولو ذكر بعضهم ما تقدم ذكره مِن القرائن لذلك فإنَّما هو بناء على أنَّه يفيد ذلك لبعض الأشخاص في بعض الأحوال، فعَدَمُ إفادته ذلك المجموع للعلم في عموم الأحوال لا يقدح في ذلك "[4].

---

[1] شرح اللمع (٥٨٣/٢)، وانظر العدة (٩٠٥/٣)، إحكام الفصول (٣٣٢/١)، المستصفى (٢٥٦/١- ٢٥٧)، التمهيد للكلوذاني (٧٩/٣)، المحصول (٢٨٤/٤)، الإحكام للآمدي (٣٧/٢- ٣٨)، نهاية الوصول (٢٧٦٣/٧-٢٧٦٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٩٥/٢)، الإبهاج (١١٨٧/٢- ١١٨٨).

[2] المحصول (٢٨٤/٤).

[3] العدة (٩٠٥/٣)، إحكام الفصول (٣٣٢/١)، شرح اللمع (٥٨٣/٢)، التمهيد للكلوذاني (٧٩/٣-٨٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤٩٥/٢)، الإبهاج (١١٨٨/٢).

[4] نهاية الوصول (٢٧٦٥/٧- ٢٧٦٦).

٢-واعترض على هذا الدليل بأنَّ العلم في هذه الحالة إنَّما حصل بالقرائن لا بالخبر، وهذا كالعلم بخَجَل الخَجِل[1].

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ العلم"حصل بالقرائن مع الخبر، إذ لولا الخبر لجوَّزنا موت آخر "[2].

دليل من قال بإفادته العلم إذا تلقَّته الأُمَّة بالقبول:

قال ابن تيمية:" والحجة على قول الجمهور أنَّ تلقي الأُمَّة للخبر تصديقا وعملا إجماعٌ منهم، والأُمَّة لا تجتمع على ضلالة، كما لو اجتمعت على عمومٍ أو أمرٍ مطلقٍ أو اسم حقيقةٍ أو على موجب قياس، بل كما لو اجتمعت على ترك ظاهرٍ مِن القول، فإنَّها لا تجتمع على خطأ، وإن كان ذلك لو جَرَّد الواحدُ إليه نظره لم يأمن على الخطأ، فإنَّ العصمة ثبتت بالهيئة الاجتماعية، كما أنَّ خبر التواتر كُلٌّ مِن المخبِرين يُجَوِّزُ العقلُ عليه أن يكون كاذبًا أو مخطئا، ولا يجوز ذلك إذا تواتر، فالأُمَّة في روايتها ورأيها ورؤياها أيضا...والواحد في الرواة يجوز عليه الغلط، وكذلك الواحد في رأيه وفي رؤياه وكَشْفِه، فإنَّ المفردات في هذا الباب تكون ظنونًا بشروطها، فإذا قويت تكون علومًا، وإذا ضعُفت تكون أوهامًا وخيالاتٍ فاسدة. وأيضًا فلا يجوز أن تكون في نفس الأمر كذبًا على الله ورسوله، وليس في الأُمَّة مَن ينكره، إذ هو خلاف ما وصفه الله "[3].

الجواب:

لا يلزم مِن تلقي الأُمَّة له بالقبول وإجماعهم على العمل به أن يكون مقطوعًا بصحته عندهم، لاحتمال أن يكون اعتمادهم على غيره مِن الأدلة، وقد يقع الإجماع عن الاجتهاد، ومع ذلك فالاجتهاد مظنون غير معلوم.

---

[1] تحفة المسؤول (٢/٣٣٤- ٣٣٥).

[2] المصدر السابق (٢/٣٣٥).

[3] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٤- ٤٥)، وانظر" التمهيد " للكلوذاني (٣/٨٤)، الإحكام للآمدي (٢/٤١)، علوم الحديث (ص ٢٨- ٢٩)، صيانة صحيح مسلم (ص ٨٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩٥)، اختصار علوم الحديث (١/١٢٥).

قال الآمدي:" مِن المحتمل أنَّهم لم يعملوا به، بل بغيره مِن الأدلة، أو بعضهم به وبعضُهم بغيره، وبتقدير عمل الكُلِّ به، فلا يدلُّ ذلك على صدقه قطعا، لأنَّه إذا كان مظنون الصدق، فالأُمَّة مكلَّفة بالعمل بموجبه، وعملهم بموجبه مع تكليفهم بذلك لا يكون خطأ، لأنَّ خطأهم إنَّما يكون بتركهم لما كُلِّفوا به، أوالعمل بما نُهوا عنه، ومع هذه الاحتمالات فصدقه لا يكون مقطوعا، وإن كان مظنونًا "[1].

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ إجماعهم على الاجتهاد يدل على صحته، فكذلك إجماعهم على تلقي الخبر بالقبول يدل على صحته[2].

وقال ابن مُفْلِح:" وفيه نظر، لاسيما على القول بأنَّه بعد القطع بصحته، ويلزم الآمديَّ ما ذكره في الإجماع عن اجتهاد "[3].

يعني قوله في استناد الإجماع إلى القياس:" الأُمَّة إذا اتفقت على ثبوت حكم القياس فإجماعهم على ذلك يسبقه إجماعهم على صحة ذلك القياس، وبذلك يخرج عن كونه ظنيا، فإذًا استناد الإجماع القطعي إنَّما هو إلى قطعي لا إلى ظني "[4].

فهذا الكلام نفسه ينطبق على مسألتنا هذه.

الترجيح:

بعد سرد أدلة كل فريق فالذي يظهر راجحا أنَّ خبر الواحد العدل يفيد العلم إذا وُجد ما يدل على ذلك كأن تقترن به قرينة، والقرائن كثيرة لا يمكن حصرها وضابطها ما تسكن النفس عنده ولا يبقى معها احتمال كما ذكر الزَّرْكَشي، وهذا أمر نسبي يختلف باختلاف

---

[1] الإحكام (٢/٤١)، وانظر" المحصول " (٤/٢٨٧- ٢٨٨)، صيانة صحيح مسلم (ص ٨٥)، علوم الحديث (ص ٢٨).

[2] التمهيد للكلوذاني (٣/٨٤).

[3] أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٤٩٥).

[4] الإحكام (١/٢٦٦).

المدرِك المستدِل، فإنَّ الناس يتفاوتون في قوة الإدراك وفهم القرائن، وأمَّا " تقسيم الأدلة إلى قطعي وظني فليس هو تقسيما باعتبار صفتها في أنفسها، بل باعتبار اعتقاد المعتقِدين فيها، وهذا مما يختلف باختلاف المستدِلِّين فقد يكون قطعيا عند هذا ما ليس قطعيا عند هذا، وبالعكس "[1].

وقال ابن القيِّم:" أخبار الآحاد الموجِبة للعلم لا تنحصر، بل يجد المخبِرُ علمًا لا يشكُّ فيه بكثير منها "[2].

وقال أيضا:" فقولهم: أنَّ أخبار رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الصحيحة المتلقاة بين الأُمَّة بالقبول لا تفيد العلم، بل هي ظنية هو إخبار عمَّا عندهم، إذ لم يحصل لهم مِن الطرق التي استفاد بها العلمَ أهلُ السنة ما حصل لهم، فقولهم: لم نستفد بها العلم، لم يلزم منها النفي العام على ذلك بمنزلة الاستدلال على أنَّ الواجد للشيء العالم به غير واجد له ولا عالم به، فهو كمن يجد مِن نفسه وجَعًا أو لذّةً أو حُبًّا أو بُغْضا فينتصب له مَن يستدل على أنَّه غير وجِع ولا متألِّم ولا محِبٍّ ولا مبغِض، ويكثر له مِن الشُبَه التي غايتها أنَّي لم أجد ما وجدته، ولو كان حقا لاشتركت أنا وأنت فيه، وهذا عين الباطل "[3].

ويدخل في ذلك أن يكون من رواية الحُفَّاظ المتقِنين أو تكثر طرقه المتباينة المتغايرة وتكون سالمةً من العِلَل ومن ضعف رواتها، أو أن تتلقَّاه الأُمَّة بالقبول عملا به وتصديقا له.

ومن ذلك أيضا أن يتلقَّاه علماء الحديث بالقبول والتصديق وإن خالفهم غيرهم ممَّن ليس له بصيرة بعلم الحديث، فإنَّ العبرة في كل فنٍّ بأهله العارفين به.

قال ابن تيمية:" وأمَّا إن تلقَّاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق دون مَن لا يعرف الحديث مِن المتكلِّمة ونحوهم، فهو كذلك يكون إجماعهم على ذلك حجة قطعية لأنَّ الاعتبار في الإجماع على كل أمر مِن أمور الدِّين بأهل العلم به دون غيرهم، فكما لا يُعتبرُ

---

[1] المسودة (ص ٢٤٥– ٢٤٦)، وانظر" الإحكام " لابن حزم (١/١٣٧)، مختصر الصواعق (٢/٥٢٣).

[2] مختصر الصواعق (٢/٥٧٨).

[3] المصدر السابق (٢/٥٢٣)، وانظر" مجموع الفتاوى " لابن تيمية (٩/١٠٤).

في الإجماع على الأحكام الشرعية إلاَّ العلماءُ بها وبطُرقها وهم الفقهاء في الأحكام دون النُّحاة والأطِبَّاء، فكذلك لا يُعتدُّ في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلاَّ بأهل العلم بطرق ذلك، وهم علماء الحديث العالمون بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم الضابطون لأقواله وأفعاله، العالمون بأحوال حملة الأخبار، فإنَّ علمهم بحال المُخبِر والمخبَر عنه ممَّا يَعلمون به صدق الأخبار "[1].

وقال عبد الرزاق عفيفي وقد ذكر حديثا ضعيفا:" دعوى تلقي الأُمَّة له بالقبول يُكذِّبها ما نُقل عن البخاري والترمذي وغيرهما مِن عدم قبوله، فإن أُريد بتلقي الأُمَّة له بالقبول تلقِّي علماء الفقه وأصوله فقط وعلماء السير فذلك لا مقنع فيه، فإنَّهم يحتجون في كتبهم بالطوامّ وليسوا مِن أهل الحديث "[2].

فليس خبر كلِّ واحدٍ يفيد العلم مطلقا ولا خبر كلِّ واحدٍ يفيد الظنَّ مطلقا.

قال أبو المُظَفَّر السمعاني:" ولو أنصف أهل الفِرق مِن الأُمَّة لأقروا بأنَّ خبر الواحد قد يوجب العلم "[3].

وقال ابن القيِّم:" خبر الواحد بحسَب الدليل الدال عليه، فتارة يُجزم بكذبه لقيام دليل كذبه، وتارة يُظَنُّ كذبه إذا كان دليل كذبه ظَنيًّا، وتارة يُتَوقَّف فيه فلا يترجح صدقه ولا كذبه إذا لم يقُم دليل أحدهما، وتارة يترجَّح صدقه ولا يُجزم به، وتارة يُجزم بصدقه جزمًا لا يبقى معه شك، فليس خبر كلِّ واحد يفيد العلم ولا الظن، ولا يجوز أن ينفى عن خبر الواحد مطلقا أنَّه يحصل العلم "[4].

وقال ابن القيِّم تعليقًا على قول ابن حزم:" كلُّ عدل روى خبرًا قاله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الدِّين أو فعله عليه السلام، فذلك الراوي معصوم مِن تعمُّد الكذب

---

[1] جواب الاعتراضات المصرية (ص ٤٦- ٤٧)، وانظر" مختصر الصواعق " (٢/٤٨٣- ٤٨٤).

[2] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٤/٣٣).

[3] مختصر الصواعق (٢/٥٠٤).

[4] المصدر السابق (٢/٤٧٣)، وانظر(٢/٤٧٦) منه، المسودة (ص ٢٤٧)، توضيح الأفكار(١/٢٦- ٢٧).

مقطوع بذلك عند الله تعالى ومِن جواز الوهم فيه عليه إلاَّ ببيان وارد – ولا بُدّ – مِن الله تعالى ببيان ما وهم فيه..."[1].

فعلَّق عليه ابن القيِّم بقوله:" وهذا الذي قاله أبو محمَّد حقٌ في الخبر الذي تلقَّته الأُمَّة بالقبول عملا واعتقادًا دون الغريب الذي لم يُعرف تلقي الأُمَّة له بالقبول "[2].

وقال عبد الرزاق عفيفي:" قد يوجد مِن أخبار الآحاد ما يفيد بمجرَّده العلم لكنَّه غير مُطَّرد في كل خبر، ولا لكل أحد، لتفاوت الرواة في صفات القبول، وتفاوت السامعين في المعرفة وبُعد النظر ودِقَّته "[3].

---

[1] الإحكام (٢/١٣٠).

[2] مختصر الصواعق (٢/٤٩٣).

[3] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (٢/٣٩).

تنبيهان

التنبيه الأول:هل الخلاف في المسألة لفظي أو معنوي؟

ذهب بعضهم إلى أنَّ الخلاف في المسألة لفظي لا يترتب عليه أثر معنوي.

قال الزَّرْكَشي:" زعم جماعة أنَّ الخلاف في هذه المسألة لفظي، وليس كذلك بل هو معنوي "[1].

ثُمَّ ذكر أنَّ هذا الخلاف يظهر في مسألتين:

الأولى: هل يكفر جاحد ما ثبت بخبر الواحد؟

فإن قلنا يفيد العلم والقطع كَفَر، وإن قلنا يفيد الظنّ لم يكفر جاحده[2].

وقد ذكر ابن حامد[3] في " أصوله " عن الحنابلة في ذلك وجهين، وأنَّ التكفير منقول عن إسحاق بن راهويه[4] [5].

وإن كان الصحيح أنَّه لا يكفر إن كان إنكاره له اعتقادًا لوهم راويه وغلطه، لكن المقصود إثبات النزاع في كفر جاحده.

قال ابن تيمية:" تنازعوا في كفر تاركه، لكونه عندهم مِن الحجج العلمية...ولهذا كان الصواب أنَّ مَن ردَّ الخبر الصحيح كما كانت تردُّه الصحابة اعتقادًا لغلط الناقل أو كذبه لاعتقاد الرادِّ أنَّ الدليل قد دلَّ على أنَّ الرسول لا يقول هذا، فإنَّ هذا لا يكفَّر ولا يُفسَّق،

---

[1] البحر المحيط (٤/٢٦٦).

[2] المصدر السابق (٤/٢٦٦).

[3] هو الفقيه الأصولي أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي الحنبلي، كان إمام الحنابلة في زمانه ومُفتيهم، مع التعفُّف والورع، صنَّف"الجامع" في المذهب، وكتابا في"أصول الفقه" وغيرهما، توفي سنة(٤٠٣هـ).انظر"طبقات الحنابلة"(٢/١٦٩-١٧٧)،"السير"(١٧/٢٠٣-٢٠٤)،"معجم الأصوليين"لمحمد مظهر(٢/٣٩-٤٠).

[4] هوشيخ أهل المشرق أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه كان حافظا مجتهدا متقنا، توفي سنة(٢٣٨هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٤٣-٤٣٥)،"تقريب التهذيب"(١/٥٤).

[5] المسودة (ص ٢٤٥).

وإن لم يكن اعتقاده مطابقا، فقد ردَّ غيرُ واحدٍ مِن الصحابة غير واحد مِن الأخبار التي هي صحيحة عند أهل الحديث "[1].

الثانية: قبول خبر الواحد في العقائد وأصول الديانات[2].

فمن قال يفيد العلم قبِله، ومَن قال: يفيد غلبة الظنّ فهؤلاء اختلفوا:

فمنهم مَن قال لا يثبت بمجرَّده لأنَّ ما يطلب فيه القطع لا يكتفى فيه بالظنّ، ومنهم من ذهب إلى قبوله في العقائد وإن أفاد الظنَّ الراجح[3].

وقال محمود اللامشي الحنفي[4] عن خبر الواحد:"وحكمه:يوجب العمل دون العلم، ولهذا لايكون حجة في المسائل الاعتقادية"[5]

التنبيه الثاني: المسائل التي لها علاقة بالخلاف في هذه المسألة:

١-تفاوت العلوم[6].

٢-تقسيم الدِّين إلى أصول وفروع، وما هو الضابط الدقيق للتمييز بينهما[7].

٣-عدم قبول خبر الواحد في العقائد وأصول الديانات لكونه يفيد الظنّ.

قال أبو المُظَفَّر السمعاني:" وأمَّا هذا القول الذي يُذكر أنَّ خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بُدَّ مِن نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان

---

[1] المسودة (ص ٢٤٦- ٢٤٧).

[2] البحر المحيط (٢٦٦/٤).

[3] انظر" مختصر الصواعق " (٥٠٩/٢).

[4] هو محمود بن زيد اللامشي له مقدمة فى أصول الفقه قال عبد القادر القرشي:" رأيتها نحوا من أربعين ورقة" و لم أقف على سنة وفاته.(انظر"الجواهر المضية" ٤٣٧/٣ ،"تاج التراجم"(ص٢٩٠).

[5] "بيان كشف الألفاظ" للامشي ص٢٦٧ بواسطة"الفكر الأصولي" لعبد الوهاب أبو سليمان ص ١٦١.

[6] انظر ما تقدم(ص١٤٧-١٤٨)، توضيح الأفكار (٢٦/١).

[7] انظر" منهاج السنة " لابن تيمية (٨٧/٥- ٩٥)، مختصر الصواعق (٥١٣/٢- ٥١٩).

قصدهم منه ردَّ الأخبار، وتلقَّفَه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، و لم يقِفوا على مقصودهم مِن هذا القول "[1]

٤-الفرق بين المقصود من "العلم" في النصوص الشرعية وبين المقصود منه في اصطلاح المُتكلِّمين والأصوليين.

قال ابن تيمية:" وقد تجيب طائفة أخرى كأبي الخطاب وغيره عن هذا السؤال، بأنَّ العلم يتناول اليقين والاعتقاد الراجح كقوله تعالى "**فإن عَلِمْتُموهنَّ مؤمنات**"[2]، وأن تخصيص لفظ العلم بالقطعيات اصطلاح المُتكلِّمين، والتعبير هو باللغة لا بالاصطلاح الخاص"[3].

---

[1] مختصر الصواعق (٢/٥٠٤).

[2] الممتحنة الآية(١٠).

[3] الاستقامة١/٥٤.

الفصل الثّاني:تقسيم الحديث باعتبار الصّراحة وعدمها

(ما له حكم الرفع)

المبحث الأول: قول الصحابي: " أمرنا و نـــُهينا"

المبحث الثاني: قول الصحابي: "من السنة كذا"

المبحث الثالث: قول الصحابي: "كنَّا نقول كذا، كنَّا نفعل كذا"

المبحث الأول: قول الراوي:"أُمرنا" و"نُهينا"

ذكر ابن حجر أنَّ أهل الحديث و أهل الأصول اختلفوا في اقتضاء هذه الصّيغة للرفع[1].

أولا:مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول:

أنَّه حجّة أي في حكم المرفوع و يصرف الأمر إلى من له الأمروهو النّبي صلى الله عليه وسلم.

نسبه الزَّرْكَشي إلى الشّافعي وأكثر الأئمة ورجّحه[2]

قال ابن دقيق العيد في "الإمام":"الصحيح من مذهب الفقهاء والأصوليين أنَّ قول الراوي:أمر أو أمرنا ملحق بالمسند"[3].

القول الثّاني:

أنَّه لا يحكم له بالرفع لاحتمال أن يكون المقصود غير النّبي صلى الله عليه وسلم،فلا يضاف إليه مع الاحتمال.

---

[1] الفتح (٢/٨٠).

[2] البحر المحيط (٤/٣٧٥-٣٧٦).

[3] نصب الراية (١/٢٧١)،وانظر المعتمد(٢/١٧٣)، العدة (٣/٩٩٢) ،الكفاية (ص٤٢١)، ، إحكام الفصول (١/٣٩٢)، التبصرة للشيرازي(ص٣٣١)، قواطع الأدلة (٢/٢٠٤-٢٠٥)، المستصفى(١/٢٤٩)، التمهيد للكلوذاني(٣/١٧٧) ،الوصول لابن بَرهان(٢/١٩٨)،المحصول للرازي(٤/٤٤٧)،"جامع الأصول"(١/٩٤) الإحكام للآمدي(٢/٩٧) ،شرح تنقيح الفصول (ص٣٧٣-٣٧٤)، المسودة(ص٢٩٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٨١-٥٨٢).

وعزاه عِياض[1] إلى محقّقي الأصوليين[2]،وهو قول أبي بكر الصّيرفي والكَرْخِي[3] والجَصَّاص والجويني والسرخسي وعزاه إلى الحنفيّة،وبه قال أكثر مالكيّة بغداد و داود الظاهري وابن حزم، وحكى أبو الحسين بن القَطَّان[4] أنَّه مذهب الشّافعي في الجديد[5].

القول الثّالث:

حكى ابن السمعاني عن بعضهم القول بالوقف[6].

قال الشّوكاني:"ولا وجه له لأنَّ رجحان ما ذهب إليه الجمهور وظهور وجه[7] يدفع الوقف،إذ لا يكون إلاّ مع تعادل الأدلّة من كل وجه وعدم وجدان مرجح لأحدهما"[8].

القول الرّابع:

أنَّ الصّحابة رضي الله عنهم متفاوِتون في ذلك،فإن كان قائله من أكابر الصّحابة،كالخلفاء الأربعة وعلماء الصّحابة كابن مسعود ومعاذ بن جبل و نحوهم،وكذا

---

[1] هو أبو الفضل عِياض بن موسى اليحصبي السبتي وأصله أندلسي، كان من أهل التفنن في العلم والذكاء واليقظة والفهم، لا يدرك شأوه في العناية بصناعة الحديث وخدمة العلم مع مهارته في الفقه واضطلاعه بالآداب ومشاركته في العربية، له التصانيف الماتعة مثل "الشفا بتعريف حقوق المصطفى " و"إكمال المعلم بفوائد مسلم" وغيرهما، توفي سنة (٥٤٤هـ).انظر الصلة لابن بشكوال ٦٦٠/٢-٦٦١، بغية الملتمس للضبي ٥٧٢/٢، تذكرة الحُفَّاظ ١٣٠٤/٤-١٣٠٦، الديباج المذهب ٤٦/٢-٥١.

[2] إكمال المعلم (٥٦٨/٢).

[3] هو شيخ الحنفية ومفتي العراق أبو الحسن عبيد الله بن الحسين البغدادي الكَرْخِي انتهت إليه رئاسة المذهب، مع الزهد والعبادة والصبر على الفقر و قِلّة ذات اليد، توفي سنة(٣٤٠هـ).انظر"السير"(٤٢٦/١٥-٤٢٧)، "الجواهر المضية"(٤٩٣/٢-٤٩٤).

[4] هو أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن القَطَّان البغدادي الشافعي، كان من كبار أئمة الشافعية، وانتهت إليه الرحلة ببغداد بعد وفاة أبي القاسم الدَّاركي، قال الخطيب:" له مصنفات في أصول الفقه وفروعه"، توفي سنة(٣٥٩هـ).انظر"تاريخ بغداد"(٣٦٥/٤)،"وفيات الأعيان"(٧٠/١).

[5] الإحكام لابن حزم (٧٢/٢-٧٦)،البرهان (٤١٧/١)،"إحكام الفصول"(٣٩٢/١)،أصول السرخسي (٣٨٠/١) بذل النّظر للأسمندي (ص٤٧٨)،البحر المحيط (٣٧٥/٤).

[6] قواطع الأدلة (٢٠٥/٢).

[7] كذا ولعلّه:"وجهه".

[8] إرشاد الفحول (٢٤٥/١).

من كثر إلمامه بالنّبي صلى الله عليه وسلم، وملازمته له،كأنس و أبي هريرة و نحوهم، فيغلب على الظّن غلبةً قويّة أنَّ الآمر هو النّبي صلى الله عليه وسلم،وإن كان قائله من آحاد الصّحابة الذّين تأخّر التحاقهم بالنّبي صلى الله عليه وسلم،أو كانوا يفِدون إليه ،ثمّ يرجعون إلى بلدانهم،فالاحتمال فيهم قوي.

ذكر الزَّرْكَشي أنَّه يُخرَّج من كلام ابن دقيق العيد في"شرح الإلمام"[1].

القول الخامس:إن كان قائل ذلك أبا بكر الصّديق رضي الله عنه حُمل على أنَّه قول النّبي صلى الله عليه وسلم،وإن كان قائله غير أبي بكر فهو محتمل.

اختاره الأُسْمَنْدي[2] [3].

القول السّادس:

اعتبارالقرائن، وذلك أنَّ هذه اللّفظة متردّدة فإن تعرّت من القرائن وقارنها الاحتمال فلا تحمل على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم،وإن اقترن اللّفظ من قيد مقال أو قرينة حال،فيجري على قضيّتها حينئذ.

اختاره الباقلاني، وهو قريب من القول الثاني[4].

---

[1] البحر المحيط(٣٧٦/٤) وانظر"إرشاد الفحول"(٢٤٥/١-٢٤٦).

[2] هو أبو الفتح محمد بن عبد الحميدالأُسْمَنْدي الحنفي المعروف بالعلاء العالم، كان فقيها فاضلا ومناظرا بارعا، أملى في التفسير، وله "تعليقة" في عدة مجلدات، و"بذل النظر في الأصول"، وقد تنسَّك في آخر حياته وترك المناظرة، توفي سنة(٥٥٢هـ). انظر"الجواهر المضية"(٢٠٨/٣-٢٠٩)،"تاج التراجم"(ص٢٤٣-٢٤٤).

[3] بذل النظرللأسمندي(ص٤٧٩)، وانظرجامع الأصول لابن الأثير (٩٤/١).

[4] التلخيص للجويني (٤١٣/٢).

ثانيا:مذاهب المُحَدِّثين:

نفى البيهقي الخلاف بين أهل الحديث في ذلك ،ومقتضى قوله أنَّه حديث مسند عند جميعهم حيث قال:

" لا خلاف بين أهل النَّقل أنَّ الصّحابي رضي الله تعالى عنه إذا قال :"أُمرنا أو نُهينا أومن السّنة كذا" أنَّه يكون حديثا مسندا"[1].

وذكر ابن حجر أنَّ المُحَدِّثين اختلفوا فيها على أقوال[2]:

القول الثالث:إن أضافه إلى عهد النّبي صلى الله عليه وسلم،فله حكم الرفع وإلاّ فلا[3].

وقيّد محلَّ الخلاف في المسألة حيث يكون اطِّلاع النّبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحا[4] .

القول الرابع:

حكى ابن الأثير عن بعضهم أنهم خصُّوا الخلاف بما عدا أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لأنَّه لم يتأمّر عليه أحد غير النّبي صلى الله عليه وسلم،بخلاف غيره،فقد تأمّر عليهم أبو بكر وغيره من الأمراء في زمنه صلى الله عليه وسلم،ووجب عليهم امتثال أمره،فطرقه الاحتمال النّاشئ عنه الاختلاف [5].

وذكرالزَّرْكَشي أنَّه غريب جدّا[6].

---

[1] نقله عنه ابن حجر في "النكت"(٢/٥٢٢-٥٢٣)،والصَّنعاني في "توضيح الأفكار"(١/٢٦٩).

[2] اقتصر على القول المفَصِّل و لم يذكر القولين الأولين أي القول بأنَّه في حكم الرفع والقول بأنَّه موقوف لدلالة السياق عليهما. وانظر"المعرفة" للحاكم(ص٢٢)،"الكفاية"(ص٤٢١)،" علوم الحديث"(ص٤٩)،"الكافي"(ص٢٣٠-٢٣١)،"اختصار علوم الحديث"(١/١٥٠)،"شرح التبصرة"(ص٥٦)،"النكت"لابن حجر(٢/٥٢٠)،"فتح المغيث" (١/١٩٥، ١٩٩)،"تدريب الراوي"(١/١٨٨)،"توضيح الأفكار"(١/٢٦٩-٢٧٠).

[3] فتح الباري(٤/٢٤٣).

[4] المصدر السابق(٩/٣٥٣).

[5] جامع الأصول"(١/٩٤)،وانظر النّكت الوفية (١/٣٣٢-٣٣٣)،فتح المغيث (١/١٩٨).

[6] النّكت (١/٤٢٧).

وقال الشّوكاني:"ولا وجه لهذا التّفصيل لما عرَّفناك من ضعف احتمال كون الآمر أو النّاهي غير صاحب الشّريعة"[1].

وأمّا ابن حجر فقال عن هذا التّفصيل:"وهو مقبول"[2].

ولكن هناك فرق بين نفي وقوع الخلاف في جزئيّة ما من باب تحرير محلِّ النِّزاع،و بين مالا ينبغي وقوع الخلاف فيه لأنَّه لا ينطبق عليه تعليل المنازِع ولا يشمله دليله، فإنَّ المخالف هنا أطلق القول بأنَّه ليس له حكم الرفع لاحتمال أن يكون الآمر غير النّبي صلى الله عليه وسلم،و لم يستَثْنِ أبا بكر الصّديق رضي الله عنه من عموم نفيه،فيقال له ردًّا وتخصيصا لعموم نفيه:ينبغي عليك أن تُخرج أبا بكر من هذا النّزاع لأنَّ تعليلك لا يشمله إذ لم يتأمَّر عليه أحد غير النّبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره.

فهذا تقرير لما لا ينبغي وقوع الخلاف فيه،لا نفيٌ لوقوع النّزاع فيه.

ويمكن للمخالف أن يجيب بما يلي:

١-القول بأنَّ أبا بكر رضي الله عنه لم يتأمّر عليه أحد غير النّبي صلى الله عليه وسلم فيه نظر،فقد استعمل النّبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد و أمّره على جيش فيه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما[3].

و لكن يَرِد عليه ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية:"لم يَنقل أحد من أهل العلم أنَّ النّبي صلى الله عليه وسلم أرسل أبا بكر أو عثمان في جيـــش أسامة ،و إنَّما رُوي ذلك في عمـــر و كيف يُرسِل أبا بكر في جيش أسامة و قد استخلفه يصلِّي بالمسلمين مدّة مرضه،و كان ابتداء مرضه من يوم الخميس إلى يوم الاثنين اثني عشر يوما،و لم يقدّم في الصّلاة بالمسلمين

---

[1] إرشاد الفحول (١/٢٤٥).

[2] النّكت (٢/٥٢١).

[3] انظر تهذيب الكمال للمزي (١/١٦٨)،البداية والنّهاية (٦/٣٠٣-٣٠٥)،فتح الباري لابن حجر(٨/١٥٢)، تهذيب التّهذيب (١/٢٠٨).

إلاّ أبا بكر بالنّقل المتواتر...فكيف يُتَصوَّر أن يأمره بالخروج في الغزاة وهو يأمره بالصّلاة بالنّاس"[1] .

و قال أيضًا:"و أبو بكر رضي الله عنه لم يكن في جيش أسامة باتّفاق أهل العلم"[2].

ولكن على التسليم فقد "تأمّر عمرو بن العاص في غزوة"ذات السّلاسل" على جيشٍ فيه الشّيخان،أرسل بهما النّبي صلى الله عليه وسلم في مَدَد،و أمّر عليه أبا عبيدة بن الجرّاح فلمّا قدم بهم على عمرو صار الأمير"[3].

٢-أنَّ عدم الحكم له بالرّفع لا لخصوص احتمال كون الآمر غير النّبي صلى الله عليه وسلم من الأمراء حتّى يقال:أنَّ أبا بكر رضي الله عنه لم يتأمّر عليه أحد غير النّبي عليه الصّلاة والسّلام،بل لاحتمال أن يكون المراد أيضا:أمر القرآن أو الأُمَّة أو القياس أو الاستنباط ، فحينئذٍ لا يتأتي استثناء أبي بكر رضي الله عنه و قَصْرُ الخلاف في غيره.

وأيّد السّيوطي[4]تخصيص الخلاف و الوقف في غير أبي بكر رضي الله عنه بما رُوِيَ من طريق حنظلة السدوسي قال:سمعت أنس بن مالك يقول:"كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته ثمّ يدقُّ بين حجرين حتّى يلين ثمّ يضرب به.فقلت لأنس:في زمان مَن كان هذا؟ قال:"في زمن عمر بن الخطّاب"[5].

و الجواب: أنَّ في سنده حنظلة السدوسي وهو ضعيف[6]فلا تقوم به حجّة.

---

[1] منهاج السّنة (٥/٤٨٦-٤٨٧).

[2] منهاج السّنة (٦/٣١٩).

[3] فتح المغيث (١/٢٠٠)، وانظر"السيرة النبوية"لابن هشام(٦/٣٤-٣٥)، تهذيب الكمال (٥/٤٢٦)،زاد المعاد لابن القيم(٣/٣٨٦).

[4] تدريب الراوي (١/١٨٩).

[5] رواه ابن أبي شيبة في"المصنف"(٥/٥٣٠).

[6] تقريب التهذيب لابن حجر (١/٢٠٦).

حكاية الإجماع في ذلك:

نُقِل عن الحاكم أنَّه قال:"إذا قال الصّحابي:"أُمرنا بكذا" أو "نُهينا عن كذا" أو "كنَّا نفعل كذا" أو "كنَّا نتحدّث"،فإنّي لا أعلم بين أهل النّقل خلافا فيه أنَّه مسند"[1].

و نُقِل عن البيهقي أنَّه قال:"لا خلاف بين أهل النّقل أنَّ الصّحابي رضي الله تعالى عنه إذا قال:"أُمرنا" أو "نُهينا" أو"من السّنة كذا" أنَّه يكون حديثا مسندا"[2].

و معنى مسند أي مرفوع كما بيّنه السّخاوي، و هذا نفي للخلاف بين أهل الحديث و حكاية لوقوع إجماعهم على ذلك كما فهِم ذلك ابن حجر والصَّنعاني[3].

و ذكر عِياض[4] أنَّ كافة المُحَدِّثين و أكثر الأصوليين يحملونه محمَل المسند.

فاستعمل في المُحَدِّثين كلمة "كافة" وفي الأصوليين كلمة "أكثر"، وفي هذا دليل على أنَّه يرى اتفاق المُحَدِّثين على ذلك.

و نازع السخاوي في هذا الإجماع فقال:"والحقّ ثبوت الخلاف فيهما"[5].

يعني في صيغة "من السّنة كذا" و "أُمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا".

ثمّ ذكر أنَّ ممّن خالف في ذلك:

١-أبو بكر الصّيرفي الشّافعي و أبو الحسن الكَرْخِي الحنفي:

و خلافهما لا يقدح في الإجماع الذي ذكره الحاكم والبيهقي لأنَّهما إنَّما نفيا وقوع الخلاف بين أهل النّقل و الحديث، وهذان من الفقهاء لا من المُحَدِّثين.

---

[1] فتح المغيث (١/١٩٦).

[2] النكت لابن حجر (٢/٥٢٢-٥٢٣)،فتح المغيث (١/١٩٥).

[3] النكت لابن حجر(٢/٥٢٢-٥٢٣)،توضيح الأفكار (١/٢٦٩).

[4] إكمال المعلم (٢/٥٦٨).

[5] فتح المغيث (١/١٩٦).

٢-**أبو بكر الإسماعيلي:**

أقدَمُ من وجدتُه نسب إليه هذا القول هو ابن الصّلاح في"المقدّمة"،و عليه اعتمد مَن بعده في حكاية هذا القول عنه كالسّخاوي [1] و غيره،و لكن لم يَحْكِ لفظَه و عبارتَه.

و لم يَعْزُ إليه هذا القولَ الحاكم ولا الخطيب، مع أنَّ الحاكم من تلاميذه،وأثنى عليه بأنَّه شيخ المُحَدِّثين و الفقهاء [2]،ومع ذلك لم ينقل خلافه في هذه المسألة بل ذكر أنَّه لا يَعلم بين أهل النقل خلافا فيه أنَّه مسند [3].

وممّن نُقِل عنه أنَّه خالف في ذلك مِمَّن لم يذكره السّخاوي:

٣-**الشّافعي في الجديد** فيما نقله عنه أبو الحسين بن القَطَّان [4]:

قال أبو الحسين بن القَطَّان:"و رجع (أي الشّافعي) عن هذا في الجديد، فقال قد يجوز أن يقال:سنّة البلد، و سنّة الأمير ، و أَمَرنا الأئمّة فلا يجعل أصلا حتّى يعلم جملته" [5].

الجواب:

على التسليم بأنَّ ابن القَطَّان نقل لفظ الشّافعي من غير تصرّف أو رواية له بالمعنى ، فلعلّه قال ذلك فيما قوِي فيه الاحتمال و وُجدت قرائنُ مبيِّنة للمقصود بدليل أنَّ ابن القَطَّان إنَّما ساق ذلك في عبارة "من السّنة كذا"، ومعلوم أنَّ الشّافعي نصّ في الجديد أنَّ ذلك له حكم المرفوع كما سيأتي، فتبيّن أنَّها إنَّما تحمل على غير سنّة النّبي صلى الله عليه وسلم إذا وُجدت قرينة دالة على ذلك.

قال ابن السّبكي تعليقا على قول الشّافعي:" كان مالك يذكر أنَّه السّنة ، و كنت أتابعه عليه،و في نفسي منه شبهة حتّى علِمت أنَّه يريد سنّة أهل المدينة فرجعت عنه":"و هذا من

---

[1] فتح المغيث (١/١٩٨).

[2] انظرتذكرة الحُفَّاظ (٣/٩٤٨).

[3] فتح المغيث (١/١٩٥-١٩٦).

[4] البحر المحيط (٤/٣٧٥).

[5] المصدر الستبق (٤/٣٧٧).

الشّافعي يدل على أنَّ قوله:"من السّنة" ظاهر في أنَّ المراد به:سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ما لم يقُم دليل على أنَّ المراد سنّة البلد أو غير ذلك"[1].

فكذلك الحال فيما نقله عنه ابن القَطَّان في عبارة:"أُمرنا بكذا" لاسيما أنَّ البيهقي – وهو القيِّم على مذهب الشّافعيّ – نفى الخلاف بين أهل النّقل في أنَّه حديث مسند.

٤-ابن حزم :

و مخالفته لا تقدح في ذلك ، لأن ابن حزم توفي سنة (٤٥٦)هـــ، و الحاكم توفي قبله بمدّة سنة (٤٠٥)هـــ فهو يحكي إجماع من تقدَّم فتكون مخالفة ابن حزم مسبوقة بالإجماع فلا تكون قادحة .

و هكذا القول بالنِّسبة لما حكاه البيهقي(ت٤٥٨هـــ) من الإجماع، فهو معاصر لابن حزم وإنَّما نفى الخلاف عمّن تقدَّم من أهل النّقل.

رأي الحاكم :

قال الحاكم [2]:"...و منه قول الصّحابي المعروف بالصُّحبة "أُمرنا أن نفعل كذا" و "نُهينا عن كذا وكذا"...و أشباه ما ذكرناه،إذا قاله الصّحابي المعروف بالصّحبة فهو حديث مسند و كل ذلك مخرَّج في المسانيد".

قال السّخاوي مبيِّنا أنَّ له حكمَ الرفع سواء كان الصّحابي كبيرا أو صغيرا:

"وإن لم أر تصريحَهم به في الصّغير ، فهو محتمل، و يمكن إخراجه من تقييد الحاكم الصّحابي بالمعروف بالصُّحبة"[3]

---

[1] الإبهاج (٢/١٢٧٠).

[2] معرفة علوم الحديث (ص٢٢).

[3] فتح المغيث (١/١٩٥).

سياق الأدلّة:

أدلة القائلين بأنَّ له حكم الرفع

١-أنَّ إطلاق الأمر و النّهي يرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودليله حديث أنس:"**أُمر بلال أن يشفع الأذان و يوتر الإقامة**"[١]، و لم يقل أحد مَن الآمر بذلك ، فدل على أنَّ إطلاق الأمر يقتضي ما ذكرناه[٢].

قال ابن رجب:" لا يُشك أنَّ الآمر له هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما صرّح به ابن عمر في حديثه الآتي"[٣].

وذلك لأنَّ الأذان شريعة من الشّرائع، والأمر المضاف إلى الشّريعة في زمان النّبي صلى الله عليه وسلم ، لا يضاف إلى غيره كما قال الخَطَّابي[٤] [٥].

و كيف يُعقل أن يأمره غير النّبي صلى الله عليه وسلم بصفة معيّنة للأذان و الإقامة أي أن يشفع الأذان و يوتر الإقامة؟ فمِثل هذا لا يصدر إلاّ عن وحي.

٢-أنَّ غرض الصّحابي أن يعلمنا الشّرع فيجب حمله على مَن صدر عنه دون الأئمة و الوُلاة ، ولا يحمل هذا القول على أمر الله تعالى لأنَّ أمره ظاهر للكل لا نستفيده من قول الصّحابي ، ولا على أمر جماعة الأُمَّة لأنَّ ذلك الصحابي من الأُمَّة و هو لا يأمر نفسه[٦].

---

[1] رواه البخاري رقم(٦٠٣) ومسلم(٣٧٨).

[2] التّبصرة للشّيرازي (ص ٣٣١)،قواطع الأدلة لابن السّمعاني (٢/٢٠٤-٢٠٥، ٤٦٩).

[3] فتح الباري (٣/٣٩٩)، وانظر"الإعلام" لابن المُلَقِن (٢/٤٢٤).

[4] هو أبو سليمان حَمْد بن محمد البُسْتي الخَطَّابي ، كان ثقة متثبتا من أوعية العلم عُني بالحديث متنا وإسنادا وله شعر جيد ومعرفة باللغة والمعاني والفقه، صنف "غريب الحديث" و"معالم السنن" و"العزلة" وغيرها من الكتب النافعة، توفي سنة (٣٨٨هـ).انظر السير ١٧/٢٣-٢٨، تذكرة الحُفَّاظ ٣/١٠١٨-١٠٢٠، البداية والنهاية ١١/٢٣٦-٢٣٧،شذرات الذهب ٣/١٢٧-١٢٨.

[5] شرح البخاري (١/٤٥٦).

[6] المعتمد(٢/١٧٣)،وانظر"قواطع الأدلة"(٢/٤٧٠)،"التمهيد"لأبي الخطّاب(٣/١٧٨)،المحصول(٤/٤٤٧-٤٤٨)،الإبهاج(٢/١٢٦٩)،النكت لابن حجر(٢/٥٢٠-٥٢١)،فتح المغيث(١/١٩٩).

٣-أنَّ قوله:"أُوجب علينا" و "أُبيح لنا" و "حُظر علينا" لا تجوز إضافته حقيقة إلاّ إلى المشرِّع لأنَّ غيره ليس له إباحة ولا حظر ولا إيجاب،إذ لو كان إليه ذلك لَما كان ثَمَّة فرقٌ بينه وبين المُشَرِّع، فكذلك قوله"أُمرنا بكذا" أو"نُهينا عن كذا"[١].

٤-أنَّ الأحاديث الواردة بهذه الصِّيغ ورد في بعض طرقها نسبة ذلك صريحا إلى النبي صلى الله عليه وسلم[٢].

مثاله: قول أنس بن مالك رضي الله عنه "نُهينا أن يبيع حاضر لباد"[٣] و في رواية أخرى عن أنس "أنَّ النّبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد"[٤].

قال ابن حجر:"و عُرف بهذه الرواية أنَّ النّاهي المبهم في الرواية الأولى هو النّبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يقوي المذهب الصّحيح أنَّ لقول الصّحابي: "نُهينا عن كذا"حكمَ الرفع و أنَّه في قوة قوله قال النّبي صلى الله عليه وسلم"[٥].

---

[1] التمهيد لأبي الخطّاب(١٧٩/٣).

[2] انظر صحيح البخاري(٦٠٣، ١٢٧٨، ٢١٦١، ٢٥١٩ مع٢٥٢٠).

[3] رواه البخاري(٢١٦١) ومسلم(١٥٢٣).

[4] رواه أبوداود(٣٤٤٢) والنسائي(٤٥٠٤) واللفظ له.

[5] فتح الباري (٣٧٣/٤).

أدلة القائلين بالوقف

لا يحمل على أنَّه أمر النّبي صلى الله عليه وسلم نصّا لاحتمال أن يكون الآمر غيرَه ممّن تجب متابعته كالخلفاء و الأمراء [1].

و لا ينسب إلى أحد قول لم يُرو أنَّه قاله ، و لم يقم برهان على أنَّه قاله وإلاّ دخل في نهي الله عزوجل إذ يقول:{**و لا تَقْفُ ما ليس لك به علم**}[2].

و ممّا يدل على ذلك:

١-حديث عائشة رضي الله عنها قالت :" استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأُمِرَتْ أن تعجِّل العصر و تؤخِّر الظهر ، وتغتسل لهما غسلا ، وأن تؤخِّر المغرب و تُعجِّل العِشاء وتغتسل لهما غسلا ، و تغتسل لصلاة الصّبح غسلا . فقلت[3] لعبد الرحمن[4] :أعن النّبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا أحدِّثك عن النّبي صلى الله عليه وسلم بشيء"[5].

قال ابن حزم:" فهذا عبد الرحمن يحكي أنَّها أُمِرت في عهد النّبي صلى اله عليه وسلم ، و لم يستَجِز أن يقول:"و من يأمر بهذا إلاّ النّبي صلى الله عليه وسلم لا سيما في حياته عليه السلام" ثمَّ ذكر أنَّهم قالوا بآرائهم في مسائل ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيّ ، و كذا بعد موته[6].

---

[1] أصول السرخسي (١/٣٨٠).

[2] الإسراء الآية (٣٦).

[3] قائل ذلك هو شعبة بن الحجاج راوي الحديث عن عبد الرحمان بن القاسم .

[4] هو أبو محمد عبد الرحمان بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق التيمي المدني كان ثقة إماما، فقيها وَرِعا كبير القدر، حتى قال ابن عيينة:" كان أفضل أهل زمانه"، توفي سنة(١٢٦هـ).انظر"تهذيب الكمال"(٤/٤٥٧-٤٥٨)،"تذكرة الحُفَّاظ"(١/١٢٦).

[5] رواه أبو داود في سننه (٢٩٤)، ومن طريقه ابن حزم في "الإحكام" (٣/٧٣-٧٤)،وقَوَّاه ابن دقيق العيد وابن التركماني وصححه الألباني. انظر" الإمام" لابن دقيق العيد (٣/٣٢٣-٣٢٦)،"الجوهر النقي"(١/٣٥٤-٣٥٥)،"صحيح أبي داود"(٢/٨٦-٨٨).

[6] الإحكام (٢/٧٤-٧٥).

الجواب:

أنَّ عبد الرحمن بن القاسم امتنع من إضافة ذلك إلى النّبي صلى الله عليه وسلم صريحا لأنَّه لم يسمعه كذلك ، ولكن لا يلزم منه أن لا يكون عنده في حكم المرفوع ، أو أن يكون الآمرُ غيرَه.

قال ابن دقيق العيد:" في قول أبي بكر بن إسحاق[1] :" و أنكر أن يكون الخبر مرفوعا" و في قول البيهقي:" و ذكر جماعة منهم امتناع عبد الرحمن بن القاسم من رفع الحديث" نظر ظاهر،لأنَّ عبد الرحمن بن القاسم امتنع من إسناد الأمر إلى النّبي صلى الله عليه وسلم صريحا ، ولا شك أنَّه إذا سمع : "فأُمِرَتْ" ليس له أن يرويه بأن يقول:"فأمرها النّبي صلى الله عليه وسلم" ، لأنَّ اللّفظ الأول ليس بصريح في النِّسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل هو مسند بطريق اجتهادي ، فليس له أن ينقله إلى ما هو صريح ، ولا يلزم من امتنـــاعه مِن صريح النِّسبة إلى الرَّســـول صلى الله عليه وسلم أن لا يكون مرفوعا بلفظ "فأُمِرَتْ" على ما عُرف من ترجيح أرباب الأصول في هذه الصيغة[2] أنَّها مرفوعة ، فتأمّل ذلك ، فقد يتوهّم من لا خبرة له بهذا العلم مِن قول البيهقي و أبي بكر بن إسحاق أنَّه يكون مِن الموقوف الذي لا تقوم به حجّة"[3].

وأما كونهم كانوا يجتهدون في عهد النّبي صلى الله عليه وسلم و بعد موته ، فهذه مسألة أخرى إذ لا يلزم من إثبات ذلك حمل ما أطلق من الأوامر و النّواهي على ما أُمروا به أو نُهوا عنه دون النّبي صلى الله عليه وسلم لأنَّه احتمال نادر ولا يُرَدُّ الظاهر المتبادِر من

---

[1] هو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري الشافعي المعروف بالصِّبْغي، كان إماما جامعا بين الفقه والحديث، توفي سنة(٣٤٢هـــ).انظر"السير"(١٥/٤٨٣-٤٨٩)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٣/٩-١٢).

[2] في المطبوع"الصنعة" والظاهر أنَّه تصحيف عن"الصيغة" كما يقتضيه السياق، وانظر"الجوهر النقي" لابن التركماني(١/٣٥٥).

[3] الإمام (٣/٣٢٦).

الألفاظ لمجرَّد احتمالات نادرة، إذ التجويز البعيد قليلُ الاتفاق نادرُ الوقوع لا يجب الاحتراز منه[1].

قال الشّوكاني:" ويُجاب عنه بأنَّ هذا الاحتمال بعيد لا يندفع به الظهور"[2].

و قد تقرَّر في مبحث دلالات الألفاظ العمل بالظاهر ، وإن احتمل معاني أخرى أقلَّ ظهورا منه،و لو لا ذلك لتعطّلت نصوص كثيرة من الكتاب و السّنة ، و لم يجُز العمل إلاّ بما كان نصّا ليس فيه أدنى احتمال وهو ظاهر البطلان ، فكذلك الأمر هنا إذ الباب واحد ، لأنَّ كلاً منهما نسبة حكم إلى الشّرع الحنيف.

قال ابن حجر تعليقا على قول النّبي صلى الله عليه وسلم:" **أمرت أن أقاتل النّاس حتّى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله و أنَّ محمَّدًا رسول الله** "[3] الحديث :

"قوله "أمرت" أي أمرني الله لأنَّه لا آمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ الله ،و قياسه في الصّحابي إذا قال:"أُمِرت" فالمعنى أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر، لأنَّهم مِن حيث أنَّهم مجتهدون لا يحتجّون بأمر مجتهدٍ آخر"[4].

٢-حديث سهل بن سعد قال:"**كان النّاس يؤمرون أن يضع الرّجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصّلاة** " .

قال أبو حازم[5]: لا أعلمه إلاّ يَنْمي ذلك إلى النّبي صلى الله عليه وسلم"[6].

---

[1] انظر توضيح الأفكار (١٣٢/٢) في غير هذه المسألة .

[2] إرشاد الفحول(٢٤٥/١).

[3] رواه البخاري(٢٥) .

[4] فتح الباري لابن حجر (٧٦/١).

[5] هو أبو حازم سلمة بن دينار المخزومي مولاهم المدني،كان ثقة فقيها واعظا زاهدا كثير العلم، مات في خلافة المنصور، قيل سنة(١٣٨هـ) وقيل(١٤٠هـ).انظر"تذكرة الحفاظ"(١٣٣/١-١٣٤)،"تهذيب التهذيب"(١٤٣/٤-١٤٤).

[6] رواه البخاري (٧٤٠).

و قوله"يَنْمِي" أي يرفعه و يُسْنِده، و يؤيِّده أنَّ في بعض الروايات عن مالك:"يرفع ذلك"، و هذا اصطلاح معروف عند أهل الحديث[1].

وجه الدلالة: لو كان مرفوعا لما احتاج أبو حازم إلى قوله " لا أعلمه إلاّ يَنْمِي ذلك إلى النّبي صلى الله عليه وسلم" .

الجواب: "أنَّه أراد الانتقال إلى التّصريح ، فالأول لا يقال له مرفوع، و إنَّما يقال: له حكم الرفع"[2].

الترجيح:

الذي يظهر من أدلة كلٍّ فريق أنَّ الراجح هو قول الجمهور، ذلك أنَّ الأمر أو النَّهي المضاف إلى الشّريعة في زمان النّبي صلى الله عليه وسلم لا يضاف إلى غيره، و غرض الصّحابي أن يعلِّمنا الشّرع فيجب حمله على مَن صدر عنه دون الأئمة و الولاة كما تقدَّم بيانُه، وما ذكروه من الاحتمالات فهي بعيدة لأنَّها خلاف الأصل فلا يُصار إليها إلا بدليل.

---

[1] فتح الباري لابن حجر (٢/٢٢٥).

[2] المصدر السابق (٢/٢٢٤).

المبحث الثّاني:قول الصّحابي:"من السنة كذا"

أولا:مذاهب الأصوليين

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول:أنَّ المقصود به سنّة النّبيّ صلى الله عليه وسلّم، فيكون حجّة،وهو قول الأكثرين[1]

القول الثّاني:أنَّه موقوف و لاينسب لسنّة النّبي صلى الله عليه و سلّم.

و نسب إلى الشّافعي في الجديد ،عزاه إليه جماعة كابن فُورَك وسُلَيم الرّازي[2] وأبي الحسين بن القَطَّان والمازري وغيرهم .[3]

وبه قال أبو بكرالصّيرفي من الشّافعية والجويني وعزاه للمحقّقين، ،وأبو الحسن الكَرْخِي والجَصَّاص وأبو زيد الدَّبوسي والبزدوي والسّرخسي من الحنفيّة،واختاره ابن حزم[4].

وما نُسب إلى الشّافعي في الجديد أنَّه محتمل فيه نظرفقد نصّ في الجديد على أنَّه مرفوع.

قال الزَّرْكَشي :"لكن نصَّ الشّافعي في الأم"وهو من الكتب الجديدة على أنَّه حجّة"[5].

---

[1] المعتمد٢/١٧٣، "العدة"(٣/٩٩١-٩٩٢)، إحكام الفصول(١/٣٩٢)، التّبصرة للشّيرازي(ص٣٣١)، المستصفى (١/٢٤٩)، التّمهيد للكلوذاني(٣/١٧٧)، المحصول (٤/٤٤٨)، الإحكام للآمدي٢/٩٨، بذل النّظر للأسمندي (ص٤٨٠)، شرح تنقيح الفصول(ص٣٧٤)، المجموع للنّووي١/٩٩ ،شرح مسلم له ١/٣٥، شرح مختصر الرّوضة ٢/١٩٥، المسودة ص ٢٩٦، أصول الفقه لابن مُفْلِح٢/٥٨٣ ، البحر المحيط للزّركشي٤/٣٧٦، التقرير و التحبير٢/٣٥١، إرشاد الفحول١/٢٤٦ .

[2] هو أبو الفتح سُليم بن أيوب الرازي الشافعي، اشتغل قبل الفقه بالتفسير والحديث واللغة ثم سافر إلى بغداد فتفقه بها على الشيخ أبي حامد حتى برع في المذهب، وصارفيه إماما لا يشق غباره ولما توفي الشيخ أبو حامد درس مكانه ثم سافر إلى الشام وأقام بثغر صور مرابطا محتسبا ينشر العلم، صنف "التقريب" وكتاب"البسملة" وغيرهما، توفي سنة (٤٤٧هـــ).انظر طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٨٨-٣٩٣، شذرات الذهب ٣/٢٧٥-٢٧٦.

[3] إيضاح المحصول ص٥٠٣، البحر المحيط للزّركشي ٤/٣٧٧

[4] الإحكام لابن حزم٢/٧٢-٧٦، البرهان١/٤١٧ ، التّبصرة للشّيرازي ص٣٣١، قواطع الأدلّة(٢/٢٠١) ،أصول السرخسي١/١١٥، ٣٨٠ ،التّمهيد لأبي الخطّاب٣/١٧٧-١٧٨ ،الإحكام للآمدي٢/٩٨، المسودة ص٢٩٦، الإبهاج للسبكي٢/١٢٦٩، البحر المحيط للزّركشي٤/٣٧٦ -٣٧٧، التقرير والتحبير ٢/٣٥١، النّكت لابن حجر٥٢٣-٥٢٤

[5] البحر المحيط٤/٣٧٧.

وكلام الشّافعي كان تعليقا على قول ابن عبّاس في جهره في صلاة الجنازة:"**إنَّما فعلت لتعلموا أنَّها سنّة**"[1]،ونحوه كلام الضّحاك بن قيس[2]:

قال الشّافعي:"و أصحاب النّبي صلى الله عليه وسلم، لايقولون بالسّنة والحقِّ إلاّ لسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم،إن شاء الله تعالى"[3].

قال ابن السّبكي تعليقا على قول الشّافعي:"كان مالك يذكر أنَّه السّنة،و كنتُ أتابعه عليه وفي نفسي منه شبهة،حتى علمتُ أنَّه يريد سنّة أهل المدينة فرجعت عنه"، قال:

"وهذا من الشّافعي يدل على أنَّ قوله"من السنّة" ظاهر في أنَّ المراد به:سنّة الرّسول صلى الله عليه وسلم، ما لم يقم دليل على أنَّ المراد سنّة البلد أوغير ذلك"[4]

وقال الاسنوي[5]:"والنقل الأول(أي حمله على المرفوع) أرجح لكونه منصوصا عليه في القديم والجديد معا"[6]

ويحتمل أنَّه تردَّد لكون قائل ذلك من غير الصّحابة كالتّابعين و مَن دونهم.

قال الصَّنعاني :"و يحتمل أنَّه جزم في الأول لما كان القائل صحابيّا، وقال في الثّاني :"يشبه"لما كان القائل تابعيّا"[7].

---

[1] رواه الشافعي في"الأم"(١/٢٧٠) والحاكم في" المستدرك"(١/٥١٠) من طريق ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابن عباس به و سنده حسن. وهو عند البخاري(١٣٣٥) من طريق طلحة بن عبد الله عن ابن عباس به.

[2] رواه الشافعي في"الأم"(١/٢٧٠) وفيه مطرِّف بن مازن الصَّنعاني كذَّبه ابن معين، وقال النسائي:" ليس بثقة"، وإن كان ابن عدي ذكر أنَّه لم يجد له متنا منكرا.انظر تاريخ ابن معين-رواية الدوري(٧٨٧)، "الكامل" لابن عدي(٦/٣٧٦-٣٧٧)،"ميزان الاعتدال"(٤/١٢٥-١٢٦).لكن رواه النسائي(١٩٨٩) بسند حسن.

[3] الأم١/٢٧١ ،باب الصّلاة على الجنازة والتكبير فيها.

[4] الإبهاج٢/١٢٧٠ .

[5] هو جمال الدِّين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي، سمع الحديث وبرَّز في عدة علوم كالفقه والأصول والعربية، مع الدِّين والمروءة والتواضع،من مصنَّفاته:"نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول"،"التمهيد في تخريج الفروع على الأصول" وغيرهما، توفي سنة(٧٧٢هـ). انظر"الدرر الكامنة"(٢/٣٥٤-٣٥٦)،"شذرات الذهب"(٦/٣٢٣-٣٢٤).

[6] نهاية السول ٣/١٨٨.

[7] توضيح الأفكار للصّنعاني١/٢٦٧ وأجاب بمثل ذلك العراقي في "التّقييد والإيضاح"ص ٦٨ .

القول الثّالث:أنَّه لا يعزى إلى النّبي صلى الله عليه وسلم إلاّ إذا كان قائلُ ذلك أبا بكر الصّديق رضي الله عنه، ذكره ابن الأثير[1]

القول الرّابع:أنَّه راجع إلى اعتبار القرائن وهو الذي اختاره الباقلاني[2].

[1] جامع الأصول(١/٩٤)

[2] التّلخيص٢/٤١٣ .

ثانيا:مذاهب المُحَدِّثين: اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول:أنَّه في حكم المرفوع،ونُسب إلى جمهور المُحَدِّثين.

قال ابن عبد البر:" إذا أطلق الصّاحب ذكر السّنة فالمراد سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك إذا أطلقها غيره مالم تُضف إلى صاحبها كقولهم:سنّة العمرين وما أشبه ذلك "[1].

وقال ابن الصّلاح:"وهكذا قول الصّحابي"من السّنة كذا"فالأصح أنَّه مسند مرفوع".[2]

وقال النّووي عن هذا اللفظ:"مرفوع على المذهب الصحيح الذّي قاله الجماهير من أصحاب الفنون وقيل :موقوف"[3].

وقال ابن المُلَقِّن[4]:"إذا قال الصّحابي :"من السّنة كذا"كان كالمرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،و هو الأصح عند الأصوليّين والفقهاء والمُحَدِّثين"[5]

القول الثّاني:أنَّه موقوف غير مرفوع.

ونسب إلى الشّافعي في الجديد،وتقدّم تحريرمذهبه في ذلك.

وبه قال ابن حزم[6]

---

[1] التّقصي (ص١٤١) ،البحر المحيط ٣٧٩/٤ ،النّكت لابن حجر٥٢٣/٢ .

[2] علوم الحديث ص٥٠ .

[3] شرح مسلم٣٥/١.

[4] هو سراج الدِّين أبو علي عمر بن علي بن أحمد الأندلسي الأصل ثم المصري الشافعي، المعروف بابن المُلَقِن وبابن النَّحوي، برع في الفقه والحديث ودرَّس وأفتى، واشتهر ذكره وبعُد صِيتُه، مع المروءة و التواضع وكان أكثر أهل زمانه تأليفا، من مصنَّفاته"المقنع في علوم الحديث"،"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام" وغيرهما، توفي سنة(٨٠٤هـــ).انظر"لحظ الألحاظ" (ص١٩٧-٢٠٢)،"ذيل طبقات الحُفَّاظ"للسيوطي(ص٣٦٩).

[5] الإعلام٢٤٩/٨ ،وانظر: المعرفة للحاكم ص٢٢، السّنن الكبرى للبيهقي٥٤/٤، المجموع للنّووي ٩٩/١، شرح مسلم له٤٥/١٠، شرح العمدة لابن تيمية٣٨٧/٢ ، المنهل الروي لابن جماعة ص٤١، زاد المعاده٥٢٩/ ، اختصارعلوم الحديث لابن كثير١٥٠/١، النكت للزّركشي٤٢٨/١-٤٢٩، نزهة النّظرص١٤٤، فتح الباري لابن حجر(٥٢٣/١) (٢٧٤/٢ - ٢٧٥) ،(٥١٢/٣)، التّلخيص الحبير لابن حجر١٥٥/١ ،٢٠٥، "فتح المغيث" ١٩٥/١، تدريب الرّاوي ١٨٨/١، توضيح الأفكار٢٦٥/١-٢٦٦، سبل السّلام للصّنعاني١٦٣/٣.

[6] الإحكام٧٢/١-٧٦ .

القول الثّالث:أنَّه في حكم المرفوع إذا كان الصّحابي معروفا بالصّحبة،وإليه ذهب الحاكم وأبونعيم الأصبهاني[1] [2].

قال الحاكم:" وقول الصّحابي:"من السّنة كذا"...إذا قاله الصّحابي المعروف بالصّحبة فهو حديث مسند وكلّ ذلك مخرَّج في المسانيد"[3] .

قال الزَّرْكَشي:"وفيه إشعار أنَّ من قصرت صحبته لا يكون كذلك"[4].

وقال السّخاوي بعد أن ذكر أنَّه يستوي كون الصحابيّ صغيرا أوكبيرا:"وإن لم أر تصريحهم به في الصّغير فهو محتمل ويمكن إخراجه من تقييد الحاكم الصّحابي بالمعروف الصّحبة"[5]

حكاية الإجماع في المسألة:

نقل الحاكم النّيسابوري الإجماع على أنَّه مسند،فقد أخرج أثر ابن عبّاس رضي الله عنهما أنَّه صلى على جنازة،فجهر بالحمد لله ثمّ قال :"**إنَّما جهرت لتعلموا أنَّها سنّة**".[6]

قال الحاكم بعده:"وقد أجمعوا على أنَّ قول الصّحابي سنّة حديث مسند".

وممّن نفى الخلاف من أهل الحديث البيهقي حيث قال:"لا خلاف بين أهل النّقل أنَّ الصّحابي رضي الله عنه إذا قال:"أُمرنا أونُهينا أومن السّنةكذا أنَّه يكون حديثا مسندا"،أي مرفوعا[7].

وحُكي ذلك أيضا عن ابن عبد البر،قال ابن حجر:"ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق"[8].

---

[1] هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المِهراني الأصبهاني، كان حافظا ثقة، تفرَّد في الدنيا بشيءٍ كثير من العوالي، وعمر وقته بالتَّسميع والتصنيف من غير ملل ولا ضجر، من مصنَّفاته"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، "ذكر أخبار أصبهان"، "كتاب علوم الحديث" وهو مستخرج على "المعرفة" للحاكم وغيرها، توفي سنة(٤٣٠هـــ).انظر"وفيات الأعيان"(١/٩١-٩٢) "السير"(١٧/٤٥٣-٤٦٣).

[2] البحر المحيط ٤/٣٧٨ .

[3] المعرفة ص٢٢ .

[4] البحر المحيط ٤/٣٧٨.

[5] فتح المغيث١/١٩٥ .

[6] المستدرك١/٥١٠ .

[7] انظر:النكت لابن حجر٢/٥٢٢ -٥٢٣، ٥٢٨ ،فتح المغيث١/١٩٥ .

[8] نزهة النّظر ص١٤٤ .

قال السّخاوي:"وممّن حكى الاتفاق أيضا،لكن في السّنة ،ابن عبد البر".[1]

قال ابن عبد البرعند ذكره لحديث ابن عمر وقوله للحَجَّاج[2]:"**الرواح إن كنت تريد السّنة**":

"وهذا الحديث يدخل عندهم في المسند،لقوله فيه:"إن كنت تريد السّنة"لا يختلفون في ذلك،لأنَّه إذا أطلق الصّاحب ذِكرَ السّنة فالمراد سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم،وكذلك إذا أطلقها غيره مالم تُضف إلى صاحبها كقولهم:سنّة العمرين وما أشبه ذلك"[3].

والظّاهر أنَّ الحاكم يقصد إجماع أهل النّقل فإنَّه يحكي مذهبهم وينقل اصطلاحهم ،وقد فسّر ذلك ووضّحه كلام تلميذه البيهقي.

وممّا يؤيّد هذا الإجماع قول سالم[4] للحَجَّاج:"إن كنت تريد السّنة فهجِّر بالصّلاة يوم عرفة"وصدّقه ابن عمر في ذلك.فقال الزّهري لسالم:أَفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال سالم: "وهل يتّبعون بذلك إلاّ سنّته"[5].

فقد نسب إلى الصّحابة أنَّهم إذا أطلقوا السّنة لا يريدون إلاّ سنّة النّبي صلى الله عليه وسلم،وفي كلامه ما يشير إلى أنَّه أمر معلوم بينهم[6].

---

[1] فتح المغيث١/١٩٦ .

[2] هو الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي الأمير الشهير، كان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء وفصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن، لكنه كان ظلوما جبارا ناصبيا خبيثا سفاكا للدماء، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، قال النسائي: "ليس بثقة ولا مأمون"، توفي سنة (٩٥هـ). انظر السير ٤/٣٤٣، الميزان ١/٤٦٦، البداية والنهاية ٩/١١٧-١٣٩، تهذيب التهذيب ٢/٢١٠-٢١٣، تعجيل المنفعة ص ٨٧-٨٩.

[3] التّقصي ص١٤١ .

[4] هو أبو عمر أو أبو عبد الله سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني، أحد الفقهاء السبعة، ثقةكثير الحديث مع الورع والزهد والعبادة، وكان يُشبَّه بأبيه في سمته وهديه، توفي في آخر سنة(١٠٦هـ).انظر"تهذيب الكمال" (٣/٩٥-٩٧)، "تذكرة الحُفَّاظ"(١/٨٨-٨٩)،"تقريب التهذيب"(١/٢٨٠).

[5] علّقه البخاري (١٦٦٢)بصيغة الجزم.

[6] نزهة النّظر ص١٤٥ .

وقد **نازع جمع من أهل العلم** في ثبوت هذا الإجماع:

١– قال الحافظ ابن حجر تعليقا على كلام الحاكم:

"كذا نقل الإجماع مع أنَّ الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير"[١].

وقال أيضا :"وفي نقل الاتفاق نظر، فعن الشّافعي في أصل المسألة قولان،وذهب إلى أنَّه غير مرفوع أبو بكر الصّيرفي من الشّافعيّة،والجَصَّاص من الحنفيّة،وابن حزم من أهل الظّاهر"[٢]

مع أنَّ الحافظ ابن حجر في"النكت" قد ذكر هذا الإجماع الذي نقله الحاكم والبيهقي،و لم يتعقَّبه بشئ.[٣]

٢– قال السّخاوي:"والحقّ ثبوت الخلاف فيهما"[٤]،أي في قول الصّحابي:"من السّنة كذا"وقوله: "أمرنا بكذا ونحوها".

٣–قال ابن أمير الحاج[٥]:"وهذا (أي الإجماع المحكي)محمول على عدم اطلاعهم على الخلاف"[٦].

والحقيقة أنَّ البيهقي نفى الخلاف بين أهل النّقل أي أهل الحديث،كما بيّن ذلك الحافظ ابن حجر[٧]وهو مقصود الحاكم فيما يظهر،فلا ينتقض هذا الإجماع بمخالفة أبي بكر الصّيرفي والكَرْخِي والجَصَّاص والجويني والسّرخسي والدَّبوسي والبزدوي ونحوهم من الفقهاء والأصوليين لأنَّهم ليسوا من المُحَدِّثين و لم يقصد الحاكم والبيهقي دخول هؤلاء في الإجماع المذكور.

---

[1] فتح الباري لابن حجر٣/٢٠٤، وانظرسبل السّلام للصّنعاني٢/١٠٤ .

[2] نزهة النّظرص١٤٤ .

[3] النّكت٢/٥٢٨ .

[4] فتح المغيث١/١٩٦ .

[5] هو شمس الدِّين محمد بن محمد الحلبي الحنفي المعروف بابن أمير حاج، كان ديِّنا فاضلا بارعا في عدة فنون، وتصدَّى للإقراء فانتُفِع به وأفتى، من مصنَّفاته"التقرير والتحبير في شرح التحرير"، و"ذخيرة القصر في تفسير سورة"والعصر"، توفي سنة (٨٧٩هـــ).انظر"الضوء اللامع"للسخاوي(٩/٢١٠-٢١١)،"الأعلام"(٧/٤٩).

[6] التّقرير والتّحبير٢/٢٠٠، وانظر٢/٣٥١ .

[7] النّكت٢/٥٢٢ .

وممَّن نُقل عنه الخلاف في ذلك من المُحَدِّثين:

١-الإمام الشّافعي:

وقد تقدّم تحرير مذهبه،وأنَّ مذهبه في القديم وكذا الجديد على الأرجح القول بأنَّ هذه الصّيغة لها حكم الرّفع.

٢- الإمام أحمد:

جاء في مسائل البُرْزاطي[١] عن أحمد لما روى عن ابن عمر أنَّه قال:"مضت السنة أنَّ ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعا[٢] فهو من مال المبتاع ".

قال ابن بطة:" صار هذا الحديث مرفوعًا بقوله:" مضت السنة " ويدخل في المسند "[٣]

قال ابن تيمية تعليقا على هذا الكلام:" ويغلب على ظني أنَّ هذا الضرب لم يذكره أحمد في الحديث المسند، فلا يكون عنده مرفوعًا "[٤].

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن المذكور في كتب الحنابلة أنَّ هذه الصيغة لها حكم المرفوع، و لم ينقل عن الإمام أحمد أنه خالف في ذلك أو توقَّف فيه، بل ظاهر كلامهم نسبة القول برفعها إلى الإمام أحمد[٥].

---

[1] بضمِّ الباء الموحدة وسكون الراء وآخرها طاء مهملة نسبة إلى بُرْزاط وهي قرية في بغداد. والبُرْزاطي اسمه الفرج بن الصباح، قال ابن أبي يعلى :"نقل عن إمامنا أشياء"،وذكر مسألتين انظر الطّبقات لابن أبي يعلى ٢٥٤/١،"اللباب" لابن الأثير(١٣٧/١)، المقصد الأرشد لابن مُفْلِح٣١٤/٢ .

[2] أي لم يتغيَّر عن حالته. انظر"الفتح" لابن حجر(٣٥٢/٤).

[3] العدة(٩٩٣/٣-٩٩٤)،المسودة(ص٢٩٥)، بدائع الفوائد لابن القيم(١٣٩٤/٤-١٣٩٥).

[4] المسودة (ص ٢٩٥).

[5] انظر العدة(٩٩١/٣)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٧٧/٣- ١٨٢)، شرح مختصر الروضة (١٩٤/٢- ١٩٥)، المسودة (ص ٢٩٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٨٣/٢)، المدخل لابن بدران (ص ١٠٢).

الثاني: أنَّ أثر ابن عمر ورد في بعض المصادر الفقهية الحنبلية بلفظ " مضت السنة "[1].

ولكنني لم أجده بهذا اللفظ فيما وقفت عليه من مصادر تخريجه، فإنَّ البخاري علقه[2] بلفظ:" ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعًا فهو من المبتاع " فلا يكون له تعلُّق بمسألتنا هذه.

الوجه الثالث: أنَّ ابن تيمية لم ينف ذلك جزمًا بل بحسَب ما غلب على ظنِّه ولكنّ المحقّق أنَّ الإمام أحمد قد خرّج هذا الضرب في مسنده فيكون عنده مرفوعًا.

فقد روى من حديث علي رضي الله عنه قال:" **إنَّ مِن السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة** "[3].

وروى من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لرسولي

---

[1] انظر المغني (٩٠/٤)، الكافي (٣١/٢) كلاهما لابن قدامة، المبدع لابن مُفْلِح (١١٩/٤)، كشاف القناع للبهوتي (٢٤٤/٣)، منار السبيل لابن ضويان (٣٠٤/١)، وذكره كذلك ابن تيمية في عدة مواضع انظر" مجموع الفتاوى " (٣٤٣/٢٠- ٢٤٤)، (٤٠٠/٢٩، ٤٠٥، ٥٠٧)، (٢٣٨/٣٠، ٢٧٢).

[2] (٣٥١/٤- فتح). وقد وصله ابن وهب في " جامعه " كما في " الفتح " لابن حجر(٣٥٢/٤)، وسحنون في " المدونة" (٢١٠/١٠، ٣٠٦)، والطحاوي في " شرح معاني الآثار "(١٦/٤)، والدارقطني في " سننه "(٣٠٠٦)من طريق الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه به، بلفظ "ما أدركت الصفقة "، وليس عند واحد منهم:" مضت السنة ". وصححه ابن حزم في" المحلى"(٣٨٣,٣٩٦/٨)، وابن حجر في " التغليق "(٢٤٣/٣).

وقد عزاه ابن تيمية بلفظ " مضت السنة " لأحمد وغيره(مجموع الفتاوى ٥٠٧/٢٩) وإطلاق العزو إلى أحمد ينصرف إلى "مسنده" فهذا يرد ما تقدم نقله عن ابن تيمية أنَّ أحمد لم يذكر هذا الضرب في الحديث المسند، وإن كنت لم أجد هذا الأثر في مسند أحمد المطبوع.

وعزاه ابن تيمية في موضع آخر إلى البخاري من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر قال:" مضت السنة..."(مجموع الفتاوى ٢٧٢/٣٠)، وهذا وهم من وجوه:

أ-أنَّ البخاري لم يروه موصولاً وإنما علقه فقال:" وقال ابن عمر...".

ب-أنه عند البخاري بلفظ:" ما أدركت الصفقة" لا بلفظ" مضت السنة".

ج-أنَّ روايته عن الزهري عن سالم عن ابن عمر خطأ والصواب فيه عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه. انظر" العِلَل" لابن أبي حاتم (٣٩٤/١)، "إرواء الغليل" (١٧٣/٥).

[3] المسند(٢٢٢/٢).

مسيلمة:" لو كنت قاتلا رسولاً لقتلتكما " قال عبد الله (أي ابن مسعود):" فمضت السنة أنَّ الرسل لا تقتل "[1] .

٣-ابن حزم الأندلسي:

وابن حزم مع كونه من المُحَدِّثين،فقد ذكر البِقاعي أنَّ عدَّه في الأصوليين أولى من عدِّه في المُحَدِّثين[2] وقد توفّي سنة (٤٥٦هـ)[3]،و الحاكم توفّي سنة(٤٠٥هـ)[4]،فهو يحكي إجماع من تقدّم،فلا تكون مخالفة ابن حزم قادحة في هذا الإجماع المنقول لأنَّه سابق لهذه المخالفة. وهكذا بالنّسبة للبيهقي المتوفّى سنة(٤٥٨هـ)[5]،وابن عبد البرّ المتوفّى سنة (٤٦٣هـ)[6]، فهما معاصران لابن حزم، وإنَّما نفيا الخلاف بين أهل النّقل السّابقين ،فلا يقدح في ذلك خلاف ابن حزم لهما.

---

[1] المصدر السابق (٣٩٦/١) وإن كان يحتمل في هذا الثاني أنَّ الحجة في قوله صلى الله عليه وسلم المرفوع دون قول ابن مسعود، ولكن ذكرته استئناسًا وقد تقدم حديث علي، ولا فرق من حيث المعنى بين قوله" من السنة " وقوله" مضت السنة ".

[2] النكت الوفية ٤٥٩/٢-٤٦٠.

[3] انظر" تذكرة الحُفَّاظ " للذّهبي١١٥٤/٣ .

[4] "تذكرة الحُفَّاظ٣"/١٠٤٥ .

[5] المصدر السابق ١١٣٤/٣ .

[6] المصدر السابق ١١٣٠/٣ .

تنبيهان

الأول:إشكالات وجوابها

الإشكال الأول

روى الترمذي في " جامعه "[1] عن ابن عباس رضي الله عنهما **أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب**".

ثم قال الترمذي:" حديث ابن عباس حديث ليس إسناده بذلك القوي...والصحيح عن ابن عباس قوله:" **من السنة القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب** ".

فهل يدل هذا على أنَّ الترمذي يجعل هذه الصيغة من قبيل الموقوف لأنه عبَّر عنها بقوله:" عن ابن عباس قوله " وجعله أصح وأولى مِن الرواية التي فيها نسبة القراءة على الجنازة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مِن فعله؟

والجواب: أنَّ قول الصحابي:" مِن السنة كذا " وإن كان في حكم المرفوع إلا أنَّه دون مرتبة التصريح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مِن قوله أو فعله، ولهذا قال ابن حجر: " وهذا مصير منه إلى الفرق بين الصيغتين، ولعله أراد الفرق بالنسبة إلى الصراحة والاحتمال "[2] .

الإشكال الثاني

ذكر الدارقطني [3] حديث عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين وأنَّه رفعه قوم ووقفه آخرون، وقال عن رواية من رواه بلفظ:"من السنة":

"ولم يصرِّح برفعه، وقال فيه:"فإنَّه من السنة"[4]

فهل هذا مصير من الدارقطني إلى أنَّ صيغة " من السنة " موقوفة وليست مرفوعة؟

---

[1] (٤/٢٤٤- عارضة).

[2] "فتح الباري"(٣/٢٠٤) وانظر" تحفة الأحوذي" للمباركفوري (٤/٩٤).

[3] العِلَل(٢/١٩- ٢٠).

[4] المصدر السابق(٢/٢٠).

الجواب: أنَّ هذا الكلام لا إشكال فيه ولا يقتضي أنَّ هذه الصيغة ليس لها حكم الرفع، بل مراده أنَّها ليست رفعا صريحا وإنَّما هي داخلة في الألفاظ التي لها حكم الرفع، وفَرْقٌ بين ما كان رفعا صريحا وما كان ظاهرًا محتملا[1] .

ويؤيِّد ذلك ما سيأتي في حديث عمرو بن العاص" **لا تُلبسوا علينا سنة نبينا** " فقد خطَّأ الدارقطني هذه الرواية وصوَّب لفظ " **لا تلبسوا علينا ديننا** " موقوف[2].

فدلّ ذلك على أنَّه يرى أنَّ " سنة نبينا " مرفوع، وأنَّ " من السنة كذا " مرفوع ولكنه غير صريح[3].

الإشكال الثالث:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال:"**من السنّة إذا تزوّج الرجلُ البكرَ على الثيّب أقام عندها ثلاثا ثم قسم**".

قال أبو قِلابة[4]"ولو شئتُ لقلتُ أنَّ أنسا رفعه إلى النّبي صلى اللّه عليه وسلم"[5].

و الجواب:أنَّ قوله هذا لايدلُّ على أنَّ هذه الصّيغة ليس لها حكم الرفع.

قال ابن حجر:"كأنه يشير إلى أنه لو صرَّح برفعه إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم لكان صادقا، ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده لكنه رأى أن المحافظة على اللّفظ أولى"[6].

---

[1] انظر" إحكام الأحكام " لابن دقيق العيد (٤١/٤)، توضيح الأفكار(٢٦٦/١).

[2] السنن (٤٧٨/٤).

[3] فتح المغيث (٢٠٢/١).

[4]- وعند مسلم أنه من قول خالد الحذاء الراوي عن أبي قِلابة، قال ابن حجر في "الفتح"٣١٥/٩:"ولا منافاة بينهما كما تقدّم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك". وأبو قِلابة هو عبد الله بن زيد الجَرْمي البصري كان ثقة فاضلا عظيم القدر، طلب للقضاء فتغيَّب ونزل داريا إلى أن توفي سنة(١٠٤هـ) وقيل بعدها.انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٩٤/١)،"تقريب التهذيب"(٤١٧/١)

٥- رواه البخاري(٢٥١٤) ومسلم(١٤٦١) من طريق خالد الحذاء عن أبي قِلابة عن أنس رضي اللّه عنه.

٦- فتح الباري٤١٣/٩،و انظر شرح مسلم للنّووي٤٦/١٠، "نزهة النّظر" ص(١٤٦)

وذكر ابن دقيق العيد أن هذا القول من أبي قِلابة

يحتمل أمرين:

"**الأول**: أن يكون ظنّ ذلك مرفوعا لفظا من أنس فتحرّز عن ذلك تورّعا.

الثاني: أن يكون رأى أنَّ قول أنس "من السنّة" في حكم المرفوع،فلو شاء لعبّر عنه بأنه مرفوع على حسَب ما اعتقده من أنه في حكم المرفوع".

ورجّح الوجه الأول "لأنَّ قوله "من السنّة"يقتضي أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهادي محتمل،وقوله"أنَّه رفعه" نصٌّ في رفعه، وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نصّ غيرمحتمل" [1]

قال ابن حجر:"وهو بحث متّجه"[2]

[1] إحكام الأحكام لابن دقيق العيد٤ /٤١، الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن المُلَقِن٨/٢٥٠-٢٥١، نيل الأوطار٦/٣٦٩-٣٧٠، تحفة الأحوذي٤/٢٤٥ .

[2] الفتح٩/٣١٤ .

التنبيه الثاني:تحريرما نُقل عن أبي بكر الإسماعيلي:

ذكر الزَّرْكَشي أنَّ ابن الصلاح والنووي نقلا عن الإمام أبي بكر الإسماعيلي اختياره أنَّه في حكم الموقوف[1]، وتبعه الشوكاني[2].

و لم أجد في كلام ابن الصلاح نسبة الخلاف في ذلك إلى الإسماعيلي، وإنما نقل الخلاف عنه في قول الصحابي:" أُمرنا بكذا " أو " نُهينا عن كذا "، وفي قوله" كنَّا نفعل كذا " أو " كنَّا نقول كذا "[3].

وأما النووي فذكر في "المجموع"[4] جملة من الصيغ منها " أُمرنا بكذا " و " نُهينا عن كذا " و " من السنة كذا " ثم نقل الخلاف في ذلك عن الإسماعيلي.

وهذا وهم منه رحمه الله تعالى وقد تفرَّد بنقله و لم يتابِعه عليه أحد، ومادَّتُهم في هذه النُّقول من ابن الصلاح كما يظهر من خلال التتبُّع، ولهذا لم يحك ابن حجر والسخاوي والسيوطي الخلاف في صيغة "من السنة " عن الإسماعيلي مع حرصهم على ذكر من خالف في هذه الصيغ، بل قال السخاوي:" وفي السنة فقط " أي ممن خالف في صيغة " من السنة كذا " ثم ذكر مَن خالف فيها و لم يذكر الإسماعيلي[5].

ثم قال:" وفي " أُمرنا " فقط (أي ممَّن خالف في صيغة " أُمرنا بكذا ") كما قال ابن الصلاح فريق منهم أبو بكر الإسماعيلي "[6]

فانظر كيف حكى الخلاف عن الإسماعيلي هنا ونصَّ عليه دون صيغة " من السنة كذا " فهذا يؤيِّد وهم النووي فيما حكاه في " المجموع".

---

[1] البحر المحيط (٣٧٨/٤).

[2] إرشاد الفحول (٢٤٧/١).

[3] علوم الحديث (ص ٤٧، ٤٩).

[4] (٩٩/١).

[5] فتح المغيث (١٩٧/١).

[6] المصدر السابق(١٩٨/١).

سياق الأدلة

أ–أدلة القائلين بأنَّه في حكم المرفوع:

١–قول سالم للحَجَّاج بن يوسف:"إن كنتَ تريد السّنّة فهجّر بالصّلاة يوم عرفة" فقال عبد اللّه بن عمر: صدق، أنَّهم كانوا يجمعون بين الظّهر والعصر في السّنّة، قال الزّهري: فقلت لسالم: أفعل ذلك رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم؟ فقال سالم: وهل يتّبعون بذلك إلاّ سنّته؟"[1].

قال ابن حجر:"فنَقَل سالم –وهو أحد الفقهاء السّبعة من أهل المدينة، وأحدُ الحُفَّاظ من التّابعين– عن الصّحابة أنَّهم إذا أطلقوا السّنّة لا يريدون بذلك إلاّ سنّة النّبي صلى الله عليه وسلم"[(2)].

٢–أنَّ الظّاهر من الصّحابي إذا أطلق"السّنّة" أن يقصد سنّته صلّى اللّه عليه وسلّم، وأن لا يحيل بالسّنّة إلاّ على ما عهد من سنّة النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم،فإذا قيل: الكتاب والسّنّة فإنَّما يُفهم من السّنّة سنّة النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم[(3)].

٣–أنَّ المراد بهذه اللّفظة تبيين الشّرع لأنَّها ذُكرت في معرض الاحتجاج، وإنَّما الحجة في سنّة الرّسول صلى الله عليه وسلم[(4)].

١–علقه البخاري(١٦٦٢)ووصله الإسماعيلي كما في "فتح الباري"(٥١٤/٣) ومن طريقه ابن حجر في "التّغليق"(٨٥/٣)بسند صحيح، وأصله عند البخاري موصولاً(١٦٦٠، ١٦٦٣) ولكن ليس فيه محل الشّاهد.

[(2)]–"نزهة النّظر"(ص١٤٥)،و انظر"النكت" له(٥٢٥/٢–٥٢٦)، "تدريب الرّاوي"(١٨٨/١–١٨٩)، "فتح المغيث"(٢٠١/١)، "توضيح الأفكار" (٢٦٧/١).

[(3)]–انظر"التمهيد"للكلوذاني(١٨١/٣–١٨٢)، "إكمال المعلم"لعِياض(٦٦٣/٤)، "علوم الحديث" لابن الصلاح(ص٥٠)،"إحكام الأحكام" لابن دقيق العيد(٤١/٤)، "شرح مختصر الروضة"للطوفي"(١٩٥/٢)،"الإعلام لابن المُلَقِّن(٢٤٩/٨–٢٥٠).

[(4)]"التمهيد" للكلوذاني (١٧٨/٣)،"شرح مختصر الروضة" للطوفي(١٩٥/٢)، نهاية السول" (١٨٨/٣).

ب–أدلّة القائلين بأنّه في حكم الموقوف:

الدليل الأول:

أنَّ السّنة قد تُطلق ويراد بها سنّة النّبي صلى الله عليه وسلم وقد تُطلق ويراد بها سنّة غيره من الخلفاء، وقد يراد بها سنّة البلد وهي الطّريقة[1]، ولا يجوز إثبات سنّة النبيّ صلى الله عليه وسلم بأمر مُحتمل.

وممّا يدل على ذلك:

–أ–قول علي رضي اللّه عنه في جَلد شارب الخمر:"**جَلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجَلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكلٌّ سنّة، وهذا أحبّ إليَّ**"[2].

وجه الدّلالة:أنَّه أطلق السّنّة على ما فعله عمر رضي الله عنه، كما أطلق ذلك على ما فعله رسول اللّه صلى الله عليه وسلم، فدلّ ذلك على أنَّها لا تنصرف عند الإطلاق إلى سنة رسول اللّه صلى الله عليه وسلم.

–ب– ما جاء في حديث العِرباض بن سارية–رضي اللّه عنه–أنَّ النّبي صلى الله عليه وسلم قال:"**أوصيكم بتقوى اللّه، والسَّمع والطّاعة وإن عبدًا حبشيًّا فإنَّه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديّين الرّاشدين تمسّكوا بها وعَضّوا عليها بالنّواجذ**" الحديث[3]

–ج– قول النبي صلى الله عليه وسلم:"**من سَنَّ في الإسلام سنّة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء...**" الحديث[4].

---

[1]–"أصول السرخسي"(١/٣٨٠–٣٨١).

[2]–رواه مسلم(١٧٠٧).

[3]–رواه أبو داود (٤٦٠٩) واللّفظ له، والترمذي(٢٦٧٦) وابن ماجة(٤٢، ٤٣) وغيرهم وهو صحيح.
راجع"إرواء الغليل"(٨/١٠٧–١٠٩)، "السلسلة الصحيحة"للألباني(٢/٦١٠، ٧١٧–٧٢٤) (٦/٥٢٦–٥٢٩).

[4]–رواه مسلم(١٠١٧) من حديث جرير بن عبد اللّه البجلي.

الجواب:

أ- أمّا أثر علي –رضي اللّه عنه–فمراده بالسّنة سنّة النبيّ صلى الله عليه وسلم لأنَّ الزّيادة على الأربعين من باب التعزير، والتّعزير من سنّة النبيّ صلى الله عليه وسلم.

قال ابن السّمعاني:"وأمّا قول علي–رضي اللّه عنه–:"وكلٌّ سنّة" يعني بالزّيادة أنَّها تعزير جاءت به السنّة"[1].

ب- وأمّا حديث العِرباض بن سارية، فالسنّة المذكورة فيه سنّة مقيَّدة والكلام في السنّة المطلَقة، وحُكمُ المُطلَق مُخالِفٌ لِحُكم المقيَّد.

ج- وهكذا يقال في الجواب عن الاستدلال بحديث جرير بن عبد اللّه البجلي، وهو التّفريق بين الإطلاق والتّقييد، فقوله في الحديث "من سَنّ سنة" قرينة صارفة عن التّخصيص بالنبيّ صلى الله عليه وسلم[2]

الدليل الثاني:

عن سالم قال:كان ابن عمر –رضي اللّه عنه- يقول: أليس حسبُكم سنّة رسول اللّه صلى الله عليه وسلم، إن حُبِس أحدُكم عن الحجِّ طاف بالبيت وبالصَّفا والمروة ثمّ حلَّ من كلِّ شيء حتى يحجَّ عامًا قابِلاً فيُهدي أو يصوم إن لم يجد هَدْيًا"[3].

قال ابن حزم:"ولا خلاف بين أحد من الأُمَّة كلِّها أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم إذ صُدَّ عن البيت لم يطُف به، ولا بالصّفا والمروة، بل أحلَّ حيث كان بالحُدَيْبية ولا مزيد، وهذا الذي ذكره ابن عمر لم يقع قط لرسول اللّه صلى الله عليه وسلم"[4].

---

[1]–"قواطع الأدلة"(٢/٢٠٣)، وانظر(٢/٤٧٠) منه.

[2]–انظر "المعتمد" (٢/١٧٤)، "التبصرة" للشيرازي(ص:٣٣١-٣٣٢)، قواطع الأدلة(٢/٤٧٠)، "التمهيد" للكلوذاني (٣/١٨٠)، "بذل النظر" للأسمندي(ص: ٨٠)، "شرح التلويح على التوضيح"(٣/٣٦٥).

[3]–رواه البخاري(١٨١٠)، والهدي هو ما يُهدى إلى الحرم من الإبل والبقر والغنم، وهو هنا سُبع بدنة أو سُبع بقرة أو شاة.انظر"المجموع" للنووي(٨/٣٥٦)، "تيسير الكريم الرحمان" للسعدي(ص٧٥)، "الموسوعة الفقهية" (٤٢/٢٣١).

[4]–"الإحكام"(٢/٧٢).

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا الاستدلال بقوله:"إن أراد أنَّه لم يقع من فعله فمُسَلَّم ولا يفيده، وإن أراد أنَّه لم يقع من قوله فممنوع، وما المانع منه؟ بل الدّائرة أوسع من القول أو الفعل وغيرهما، وبه ينتقض استدلاله ويستمر ما كان على ما كان"[1].

قال السخاوي:"ويتأيّد بإضافته السنّة إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم"[2]

وقال الصَّنعاني:"لفظ"سنّة نبيكم" تعُمُّ الفعل والقول والتقرير، فكونه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ما ذكره ابن عمر لم يُبطل كونَه لم يقُله أو لم يقرِّره، فالحاصل أنَّ ما أثبته ابن عمر أعمُّ ممّا نفاه ابن حزم"[3].

وبمثل هذا يُجاب عن استدلال ابن حزم [4]بقول عمرو بن العاص:

---

[1]—"النكت"(٢/٥٢٧).

[2]—"فتح المغيث"(١/١٩٩).

[3]—"توضيح الأفكار"(١/٢٦٨).

[4]—"الإحكام"(٢/٧٢-٧٣).

"لا تُلبسوا علينا سنّة نبيّنا صلّى اللّه عليه وسلّم: عِدَّة أم الولد[1] إذا تُوفِي عنها سيّدها عدّة الحرّة المُتوفَّى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا"[2]

فلا يَتِمُّ لابن حزم الاعتراض بهذا الحديث لأنَّ طائفة من العلماء لم يقولوا به لكونه لم يصحَّ عندهم لا لأنَّهم ناقضوا أصلهم في إفادة صيغة" من السنّة كذا" الرفع، بل لو صحَّ عندهم لكان في حكم المرفوع[3].

---

[1] هي كما قال ابن قدامة:" الأَمَة التي ولدت من سيِّدها في ملكه" "المغني"(٥٢٧/٩)،"الموسوعةالفقهية"(١٦٤/٤).

[2] رواه أبو داود(٢٣٠٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه"(١٤٤/٤) والدّارقطني في "السّنن"(٤٧٧/٤) والبيهقي في"السنن الكبرى"(٤٤٧/٧)، وغيرهم.وفي سنده مطر الوراق وقد قال عنه الحافظ في "التقريب"(٢٥٢/٢):"صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف".وقد تابعه قتادة: رواه أحمد(٢٠٣/٤)، والدّارقطني(٤٧٤/٤)، والبيهقي في"السنن الكبرى"(٤٤٧/٧).و أعلّه الدارقطني بأمرين:

الأول: الانقطاع بين قَبيصة وعمرو بن العاص.

وقال ابن كثير:"قيل: إن قبيصة لم يسمع عَمْرًا"(تفسير القرآن العظيم"٥٠٦/١). وشكَّك بعضهم في نفي سماعه منه لإمكان لقائه به لأنه قد عاصره مدة طويلة (انظر"إرواء الغليل"(٢١٦/٧)، "التعليق على سنن الدارقطني"(٤٧٨/٤).

الثاني: الوقف.فقدخالف قتادة ومطرًا: سليمانُ بن موسى وثورُ بن يزيد فأوقفاه، و لم يذكرا فيه"سنّة نبيّنا"،فلفظ ثور:"لاتلبسوا علينا ديننا"، ولفظ سليمان:"إنا لا نتلاعب بديننا"، وفي لفظ عنه:"عِدَّة أم الولد إن توفي عنها سيّدها أربعة أشهر وعشرا، وإذا أُعتقت فعدتها ثلاث حيض" وليس فيهما "سنّة نبيّنا"، ولا شك أنَّ هذا موقوف.

ولهذا قال الدارقطني بعدها:"قبيصة لم يسمع من عمرو، والصواب:"لاتلبسوا علينا ديننا" موقوف".

قال ابن القيم تفسيرًا لكلام الدارقطني هذا:"يعني لم يذكر فيه"سنّة نبيّنا" (تهذيب السنن٢٩٩/٦).

وقال محمد بن موسى:سألت أبا عبد اللّه (يعني الإمام أحمد) عن حديث عمرو بن العاص فقال:" لايصح"، وقال الميموني:"رأيت أبا عبد اللّه يعجَب من حديث عمرو بن العاص هذا قال:"أين سنة النبي صلى اللّه عليه وسلّم في هذا وقال:أربعة أشهر وعشرًا إنَّما هي عدة الحُرَّة من النّكاح، وإنَّما هذه أَمَةٌ خرجت من الرّق إلى الحرية "، وضعفه أيضا أبو عبيد(المصدر السابق).

[3] انظر"فتح المغيث"(٢٠٢/١).

الدليل الثالث:

ما رواه الترمذي[1]من طريق محمّد بن كعب[2] قال:"أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرًا وقد رُحِّلت له راحلته، ولبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له:سنّة؟ قال:"سنّة" ثمّ ركب.

ووجه الاحتجاج به: أنَّ من أطلق أنَّ قول الصّحابي:"من السنّة كذا" في حكم المرفوع لم يقل بما دلَّ عليه قول أنس هذا مع أنَّه أطلق كلمة "السنّة"[3].

الجواب:أنَّ بعض أهل العلم قد أخذوا بمقتضى هذا الحديث، وحملوا السنّة على سنّة النبيّ صلى الله عليه وسلم.

قال الترمذي عَقِب روايته له:"وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث، وقالوا:للمسافر أن يفطر في بيته قبل أن يخرج، وليس له أن يقصُر الصّلاة حتّى يخرج من جدار المدينة أو القرية، وهو قول إسحاق بن إبراهيم الحنظلي[4]".

و قال القاضي أبو بكر بن العربي:"قول أنس"هي السنّة" يبعد أن يُراد به:هو اجتهادي وما اقتضاه نظري، فلم يكن بدًا من أن يرجع إلى التوقيف"[5].

---

[1] "الجامع"(٧٩٩)، وصححه الألباني في"الإرواء"(٦٤/٤).

[2] هو أبو حمزة وقيل أبو عبد الله محمد بن كعب القُرَظي المدني، كان ثقة فاضلا عالما فقيها ، من أعلم الناس بتأويل القرآن، توفي سنة(٢٢٠هـ) وقيل قبل ذلك.انظر"تهذيب التهذيب"(٤٢٠/٩-٤٢٢)،"تقريب التهذيب"(٢٠٣/٢).

[3] "الإحكام"(٧٣/٢) لابن حزم.

[4] هو إسحاق بن راهويه، تقدمت ترجمته(١٦٠).

[5] "عارضة الأحوذي"(١٥/٤-١٦).

وورد في هذا الباب حديث عبيد بن جبير قال:كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب النبيّ صلى الله عليه وسلم في سفينة من الفسطاط في رمضان فرفع ثمّ قرب غداه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة، قال: اقترب قلت: ألست ترى البيوت، قال أبو بصرة: "أترغب عن سنّة رسول اللّه صلى الله عليه وسلم" فأكل[1].

قال الشوكاني:"والحديثان يدلاّن على أنَّه يجوز للمسافر أن يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه... والحقُّ أنَّ قول الصحابي من السنّة ينصرف إلى سنّة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد صرّح هذان الصحابيان بأنَّ الإفطارللمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنّة"[2].

وكون جمهور الفقهاء لم يأخذوا بمدلول الحديثين لا يدلُّ على أنَّهم يرون أنَّ صيغة"من السنّة كذا" في حكم الموقوف، بل لأنَّهم يرون معارضة الحديثين بما هو أقوى في الباب فحملوهما على حالة خاصّة كمجاوزة البيوت، وهذا يقع مثله فيما كان صريحا في الرفع كما لا يخفى[3].

الدليل الرابع:

قال وهب بن كيسان:اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فأخّر الخروج حتى تعالى النّهار، ثمّ خرج فخطب فأطال الخطبة، ثمّ نزل فصلّى ركعتين و لم يصـــل للناس يومئـــذ

---

[1]—رواه أحمد"(٤٥/٢٠٨)، وأبوا داود(٢٤١٢)واللفظ له، ومن طريقه البيهقي في"السنن الكبرى"(٤/٢٤٦)، وصحّحه الألباني في "الإرواء"(٤/٦٣-٦٤) لشواهده، وفيه نسبة السنّة إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم.

[2]—"نيل الأوطار"(٤/٣١١-٣١٢)، وانظر"عون المعبود"(٧/٤٠).

[3]—انظر "المغني"(٣/١٣)،"منار السبيل"لابن ضويان(١/٢١٤)، "تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر" للألباني.

الجمعة، فذُكر ذلك لابن عباس، فقال:"أصاب السّنة"[1].

الجواب: قد قال بمقتضى هذا الحديث جماعة من الفقهاء فأجازوا لمن شهد العيد أن لايشهد الجمعة إلاّ الإمام، فيجب عليه أن يقيم الجمعة ليشهدها مَن شاء شهودَها، ومن لم يشهد العيد[2].

وقد صحّح هذا القول ابن تيمية وقال:"وهذا هو المأثور عن النبيّ وأصحابه كعمر وعثمان وابن مسعود وابن عبّاس وابن الزبير وغيرهم، ولا يُعرف عن الصّحابة في ذلك خلاف"[3].

وبيَّن ابن تيمية عُذر الأئمّة الذين لم يأخذوا بما دلّت عليه الأحاديث الواردةفي هذا الباب بأنَّها لم تبلغهم، فمن بلغته هذه الأحاديث وصحّت عنده و لم ير لها معارِضا أقوى حمل "السنّة" هنا على سنّة النبيّ صلى الله عليه وسلم وهو المقصود.

الدليل الخامس:

قال طلحة بن عبد اللّه بن عوف[4]:"صلَّيت خلف ابن عباس رضي اللّه عنهما على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب قال:"لِتَعْلَموا أنَّها سُنَّة"[5].

فدلّ هذا الحديث على أن قراءة الفاتحة في الجنازة من السنّة، ومع ذلك ناقضوا أصلهم في هذا الموضع، و لم يقولوا بسنّة قراءتها في الجنازة[6].

---

[1] رواه النسائي(١٠٩٢) ومن طريقه ابن حزم في"الإحكام"(٧٣/٢). ورواه أبو داود (١٠٧١) من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن الزبير به.

[2] وبه قال الشعبي والنخعي والأوزاعي وأحمد.انظر"المغني"(١٠٥/٢-١٠٦)، "الكافي"لابن قدامة(٢٢٩/١-٢٣٠)، "الفروع"لابن مُفْلِح(١٥٩/١-١٦٠).

[3] "مجموع الفتاوى"(٢١١/٢٤).

[4] هو أبو عبد الله أو أبو محمد طلحة بن عبد الله بن عوف المعروف بطلحة النَّدى، كان ثقة فقيها كثير الحديث مشهورا بالكرم، توفي سنة(٩٧هـ).انظر"تهذيب التهذيب"(١٩/٥)، "تقريب التهذيب"(٣٧٩/١).

[5] رواه البخاري(١٣٣٥) ومن طريقه ابن حزم في"الإحكام"(٧٣/٢).

[6] الإحكام لابن حزم (٧٣/٢).

الجواب: أنَّ العلماء تنازعوا في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة:

فذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى مشروعيتها، واحتجوا بهذا الحديث وغيره، وتقدّم كلام الحاكم عند روايته لهذا الحديث، واحتجاجه بقول ابن عباس"سنّة" على أنَّه مسند[1].

وأمّا جهر ابن عباس بقراءتها فلأجل تعليم الناس مشروعيّة قراءتها في الجنازة، وقد صحّ عن عمر رضي اللّه عنه أنَّه كان يجهر تارة بدعاء الاستفتاح[2] لا على أنَّه سنّة راتبة ولكن لأجل التعليم، وكذلك جهر بعض الصحابة بالبسملة في أوّل الفاتحة[3] تارة لمصلحة تعليم الناس.

ويؤيِّد هذا لفظ رواية الحاكم[4] في جهر ابن عباس بقراءة الفاتحة في الجنازة:

"إنما جهرت لتعلموا أنَّها سنّة"[5].

وعن أبي أمامة بن سهل قال:" السنّة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمِّ القرآن مخافتة ثمّ يكبِّر ثلاثا والتسليم عند الآخرة"[6].

قال ابن تيمية:"الذِّكر قد تكون السنّةُ المخافتَةَ به، ويجهر به لمصلحة راجحة مثل تعليم المأمومين، فإنَّه قد ثبت في الصحيح أنَّ ابن عباس قد جهر بالفاتحة على الجنازة ليعلِّمهم أنَّها سنّة"[7].

---

[1] انظر "روضة الطالبين"للنووي(١٢٥/٢)،"المجموع"له (٢٣٣/٥)،"المبدع" لابن مُفْلِح(٢٢٧/٢)،"فتح الباري"لابن حجر(٢٠٣/٣-٢٠٤)، "سبل السلام"(١٠٤/٢) ،"نيل الأوطار"(١٠٣/٤).

[2] رواه مسلم(٥٢-٣٩٩).

[3] انظر"جامع الترمذي"(١٤/٢)،"السنن الكبرى" للبيهقي(٤٩/٢).

[4] "المستدرك"(٥١٠/١).

[5] انظر "نيل الأوطار"(١٠٣/٤)، "تحفة الأحوذي"(٩٦/٤).

[6] رواه النسائي(١٩٨٨)، وصححه ابن حجر في"الفتح"(٢٠٤/٣).

[7] "مجموع الفتاوى"(٢٧٤/٢٢، وانظر: (٣٦٩/٢٢-٣٧٠، ٤٢٠-٤٢١، ٤٤٢).

فلا يصح اعتراض ابن حزم بهذا الحديث على أنَّ صيغة"من السنّة" لاتدلُّ على الرفع لكون من قال بذلك قد ناقض أصله هنا، و لم يذهب إلى سنيَّة قراءة الفاتحة في الجنازة، لأنَّه يقال هي في هذا الحديث على بابها من إفادة الرفع عند جماعة من العلماء، وأمّا من ذهب إلى أنَّ قراءة الفاتحة لا تستحبّ في الجنازة بحالٍ كأبي حنيفة ومالك فيحمل ذلك على أحد أمور:

١-أنَّهم لم يقفوا على حديث ابن عباس.

قال أبو بكربن العربي مرجّحا قول الشافعي وأحمد وهو قول أشهب[١] من المالكية:"والصحيح عندي ما قاله أشهب، أنَّه يقرأ الفاتحة في أوّل ركعة ويدعو في سائرها، وهذا حسن يعضده الحديث والنظر والأثر، لأنَّ مالكا لم يبلغه حديث ابن عباس"[٢].

٢-أنَّه معارَض بما هو أقوى منه عندهم، فلذلك حملوا كلمة "السنّة" على أنَّ الدعاء في الجنازة من السنّة[٣].

---

[1] هو أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز القيسي المصري المالكي، كان ثقة فقيها حسَن الرأي والنظر، انتهت إليه رئاسة المذهب بعد ابن القاسم، توفي سنة(٢٠٤هـ).انظر"وفيات الأعيان"(١/٢٣٨-٢٣٩)."السير"(٩/٥٠٠-٥٠٣)،"الديباج المذهب"(١/٣٠٧-٣٠٨).

[2] "المسالك"(٣/٥٣٧)، وانظر"البحر الرائق" لابن نجيم(٢/١٩٧).

[3] انظر"بدائع الصنائع" للكاساني(١/٤٦٥)، "فتح الباري"لابن حجر(٣/٢٠٤).

المبحث الثالث: قول الصحابي: "كنَّا نقول كذا، كنَّا نفعل كذا"

ومثلهما قوله: "كانوا يفعلون كذا".

قال ابن مُفْلِح:"وسوَّى بين "كنَّا" و"كانوا"[1]، وكذا سوَّى الآمدي وغيره، وهو مُتَّجِه، واقتصار بعض أصحابنا على"كانوا" لا يدل على التفرقة"[2].

وقال الطوفي:"والصيغتان واحدة"[3]

أولا: مذاهب الأصوليين.

اختلف الأصوليون في ذلك على أقوال:

القول الأول:أنَّه حجة مطلقا.

ونسبه غير واحد للأكثرين[4].

وهؤلاء منهم من قال:

١-هو حجة لكونه مرفوعا من جهة التقرير:

ونسب إلى الشافعي وأبي عبد اللّه البصري[5] و القاضي عبد الجبار الهمَذاني[6]

---

[1] أي سوَّى بعض الحنابلة بين قوله"كنَّا نفعل" وقوله" كانوا يفعلون".

[2] أصول الفقه لابن مُفْلِح(٢/٥٨٥).

[3] شرح مختصر الروضة(٢/٢٠٠).

[4] "الإحكام" للآمدي(٢/٩٩)،"مختصر المنتهى"(٢/٣٩٦-تحفة)، "الإبهاج"(٢/١٢٧١)، "البحر المحيط"للزركشي (٤/٣٧٩)، "إرشاد الفحول"(١/٢٤٧).

[5] هو شيخ المعتزلة أبو عبد الله الحسين بن علي البصري المعروف بـ"الجعل"، كان مُقَدَّما في الكلام والفقه على مذهب أبي حنيفة، وصنَّف كتبا كثيرة على مذهب المعتزلة،كـ"الإيمان" و"المعرفة" وغيرهما، توفي سنة(٣٦٩هـ). انظر "الفهرست" لابن النديم(ص٢٤٨)،"تاريخ بغداد"(٨/٧٣)،"الجواهر المضية"(٤/٦٣).

[6] هو شيخ المعتزلة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمَذاني الشافعي ، عُمِّر طويلا ورحل إليه الطلاب، وتصانيفه كثيرة كـ"دلائل النبوة" و"شرح الأصول الخمسة" وغيرهما، وكانت المعتزلة تلقِّبه بقاضي القضاة وهو مرادهم عند الإطلاق، توفي سنة(٤١٥هـ).انظر"السير"(١٧/٢٤٤-٢٤٥)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٥/٩٧-٩٨).

وأبي الحسين البصري[1] من المعتزلة، واختاره أبو نصر بن الصباغ[2] والفخر الرازي ، وعزاه النووي إلى ظاهر استعمال الشافعية في كتب الفقه، وقال:"وهذا قوي"[3].

واختاره السراج الهندي الحنفي[4] إلاّ أنَّه يرى أنَّه إن أضافه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع قطعا وإن لم يُضفه فهو مرفوع ظاهرًا[5].

٢-هو حجّة لأنَّه إجماع ظني، ولا يكون مرفوعًا من جهة التقرير إلا إن أضافه إلى عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم، وبه قال القاضي أبو يعلى، وأبو الخطاب الكَلوَذاني والآمدي.

قال الكَلوَذاني:"فإن قال الصحابي أو التابعي:"كانوا يفعلون" حُمل ذلك على جماعتهم...خلافا لمن أنكر أن يكون ذلك إجماعًا"[6].

وجاء في "المسودة" في تقرير مذهب الكَلوَذاني وغيره:"جعلوه إجماعًا"[7].

---

[1] هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري من رؤوس المعتزلة، كان بليغا ذكيا واسع الاطلاع، من مصنَّفاته"المعتمد في أصول الفقه"،"غرر الأدلة" وغيرهما، توفي سنة(٤٣٦هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٤/٢٧١) "السير"(١٧/٥٨٧-٥٨٨).

[2] هو شيخ الشافعية أبو نصر عبد السيد بن محمد البغدادي المعروف بابن الصَّبَّاغ، كان ثبتا حجة، فقيها أصوليا ديِّنا وَرِعا، وله التصانيف الفائقة كـ"الشامل" و"الكامل" و"عُدَّة العالم" وغيرها، توفي سنة(٤٧٧هـ).انظر"السير" (١٨/٤٦٤-٤٦٥)،"طبقات الشافعية الكبرى"(٥/١٢٢-١٣٤).

[3] انظر"المعتمد"(٢/١٧٤)، "المحصول" (٤/٤٤٩)، "المجموع" للنووي(١/٩٩) "المسودة"(ص:٢٩٧)، "النكت" للزركشي(١/٤٢٢)، "الشذا الفيّاح"(١/١٤٢)، "التقييد والإيضاح"(ص:٦٧).

[4] هو سراج الدِّين أبو حفص عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي الحنفي، كان عارفا بالأصلين مستحضرا لفروع المذهب،مع الفصاحة والشهامة ودماثة الأخلاق، من مصنَّفاته"شرح المغني" في أصول الفقه للخبَّازي، و"التوشيح" شرح به الهداية للمرغيناني، توفي سنة(٧٧٣هـ).انظر"الدرر الكامنة"(٣/١٥٤-١٥٥)،"تاج التراجم"(ص٢٢٣-٢٢٤).

[5] قفو الأثر(١/٩٤)،"قواعد في علوم الحديث"(ص١٢٧).

[6] "التمهيد"(٣/١٨٤).

[7] "المسودة"(ص:٢٩٦).

وقال البعلي الحنبلي[1]:"وقوله"كانوا يفعلون" نقل للإجماع عند القاضي وأبي الخطاب"[2].

وقال البيضاوي:"فألحقه الأولون(أي الفخرالرازي وأتباعه)بالسنّة، والثاني(أي الآمدي) بالإجماع"[3].

القول الثاني: أنَّه موقوف ولا يكون حجّة.

نسبه القرطبي[4] إلى أكثر المالكية[5].

وأما الحنفية فنُسِب إليهم أنَّ قول الصّحابي:"كنَّا نفعل كذا على عهد النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم" ليس بحجة، أمّا قوله:"كانوا يفعلون كذا" فهو حجّة.[6]

وعزا الشيرازي في "التبصرة"[7] إلى بعض أصحاب أبي حنيفة أنَّ الصحابي إذا قال:"كنَّا نفعل على عهد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم كذا وكذا" فليس كالمسند.

---

[1] هو شيخ الحنابلة في وقته علاء الدِّين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي ثم الدمشقي المعروف بابن اللَّحام، كان فقيها أصوليا، درَّس وأفتى وانتفع به الطلبة، من مصنَّفاته"القواعد والفوائد الأصولية" و"مختصر" في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة(٨٠٣هـ).انظر"المقصد الأرشد"(٢/٢٣٧)،"شذرات الذهب"(٧/٣١).

[2] "المختصر في أصول الفقه" (ص:٩٠).

[3] "منهاج الوصول"(٣/١٩٠-نهاية)، وانظر "العدة"لأبي يعلى(٣/٩٩٨)، "شرح مختصر الروضة" (٢/١٩٩-٢٠٠)،"أصول الفقه"لابن مُفْلِح(٢/٥٨٥)، "تيسير التحرير" لأمير بادشاه(٣/٦٩)، "المدخل" لابن بدران (ص:١٠٢)

[4] هو ضياء الدِّين أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي المالكي، استوطن الاسكندرية و علَّم بها، وكان من الأئمة المتقنين برع في الحديث والفقه والعربية وغيرها من العلوم، وصنّف"المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم" و"اختصار صحيح البخاري" وغيرهما، توفي سنة(٦٥٦هـ).انظر"الديباج المذهب"(١/٢٤٠-٢٤٢)،"شذرات الذهب"(٥/٢٧٣-٢٧٤)،"الأعلام" (١/١٨٦).

[5] "البحر المحيط" (٤/٣٧٩).

[6] انظر"المسودة"(ص:٢٩٦-٢٩٧)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٨٣-٥٨٤).

[7] "التبصرة"(ص:٣٣٣).

والذي في كتب الحنفية خلاف ذلك:

- فقد ذكرفي"تيسير التحرير"[1] أنَّ قول الصحابي:"كنَّا نفعل كذا" أو"كانوا يفعلون كذا" ظاهر في إجماع الصحابة بعد النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، فهو وقف خاص، أمّا كونه وقفا فلأنَّه لارفع فيه إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم بل إلى الصحابة، وأمّا كونه خاصًا فباعتبار كونه مجمعا عليه.وأمّا إذا قال الصحابي ذلك بزيادة نحو"في عهد النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم" فهو مرفوع.

-وجاء في "فواتح الرَّحَموت" أنَّ قول الصحابي:"كنَّا نفعل كذا" بزيادة نحو"في عهده" أو "وهو يسمع" مرفوع إلى الرّسول صلّى اللّه عليه وسلّم بلا توقف فيه، وإن لم يضفه إلى عهد النبوة فظاهر في نقل الإجماع[2].

فتبيّن أنَّ نسبة عدم الاحتجاج به إلى الحنفية فيه نظر.

القول الثالث:

التفصيل: وهوعلى مذاهب:

١-أنَّه إن أضافه إلى زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع وإلا فهو موقوف.

وعزاه النووي إلى الجمهور من أصحاب الفقه والأصول[3].

وبه قال الغزالي، وأبو إسحاق الشيرازي في "التبصرة" وابن قدامة، وعُزي إلى الفخر الرازي، ولكن الصحيح عنه ما تقدم كما صرَّح به في "المحصول"[4].

٢-إن أضافه إلى عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم -وكان ممّا لايخفى غالبًا- فهو مرفوع من جهة التقرير، وإن كان مثلُه يخفى فهو موقوف.

وإليه ذهب القاضي عبد الوهاب المالكي و أبوإسحاق الشيرازي في"اللمع" ومجد الدِّين بن

---

[1] (٣/٦٩-٧٠)، وانظر"البحر المحيط"(٤/٣٨٠).

[2] فواتح الرحموت(٢/٢٠١) وانظر"سلَّم الوصول" للمطيعي (٣/١٩١-نهاية السول).

[3] "شرح مسلم"(١/٣٥)، وانظر "التقييد والإيضاح"(ص:٦٧)، "فتح المغيث"(١/٢٠٥-٢٠٨).

[4] "التبصرة" للشيرازي(ص:٣٣٣)، "المستصفى"(١/٢٤٩-٢٥٠)، "روضة الناظر"(١/٩٣)،"المحصول"(٤/٤٤٩).

تيمية[1] وعزاه للشافعي.

وبه قال ابن السمعاني وزاد حالةً يحكم له فيها بالرفع، وهي أن يكون مثلُه ممّا يخفى، ولكن تكرَّر منهم وكثر فيُحمل على إقراره صلّى اللّه عليه وسلّم لأنَّ الأغلب فيما كثُر منهم أنَّه لا يخفى عليه.

ثمّ بنى على ذلك بأنَّ الراوي إذا أخرج الرواية مَخْرَج التكثير بأن قال:"كانوا يفعلون كذا"[2] حُمِلت الرواية على علمه وإقراره وصار كالمنقول شرعًا،"وإن تجرّد عن لفظ التكثير كقوله"فعلوا كذا" فهو محتمل ولا يثبت شرع باحتمال"[3].

و لم يذكر هذه القيود في موضع آخر بل ذكر أنَّ إضافته إلى زمن النبيّ صلّ اللّه عليه وسلّم هو بمثابة المسند[4]

٣- إن أورده الصحابي في معرِض الاحتجاج حُمل على الرفع وإلاّ فموقوف.

حكاه القرطبي[5] .

كذا ذكر الزَّرْكَشي وتبِعه ابن حجر والسخاوي والصَّنعاني، والذي يظهر من كلام القرطبي أنَّه لا يخرج عن التفصيل الأول، وأنَّ الصحابيَّ لم يُضفه إلى زمن النبي النبي صلى

---

[1] هو مجد الدِّين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، المعروف بالمجد ابن تيمية، كان عارفا بالقرآن وتفسيره، بارعا في الحديث ومعانيه، رأسا في الفقه وأصوله، من مصنَّفاته"المنتقى من أحاديث الأحكام" "المُحَرَّر" في الفقه وغيرهما، توفي سنة(٦٥٢هـ).انظر"الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب(٢/٢٤٩-٢٥٤)، "المقصد الأرشد"(٢/١٦٢-١٦٤).

[2] انظر في إفادة هذه الصيغة للتكثير:"فتح الباري"لابن رجب(٣/٨٠)، "توضيح الأفكار" للصنعاني(١/٢٧٩).

[3] انظر "إحكام الفصول"(١/ ٣٩٤)، "اللمع" للشيرازي(ص:٧٠)، "قواطع الأدلة" (٢/١٩٩-٢٠٠)، "شرح مسلم" للنووي(١/٣٥)، "المجموع" له أيضا(١/٩٩)، "المسودة" (ص:٩٧)، "النكت" للزركشي(١/٤٢٣)، "البحر المحيط" (٤/٣٧٩-٣٨٠)، "النكت" لابن حجر(٢/٥١٦)، "فتح المغيث"(١/٢٠٩)، "توضيح الأفكار" للصنعاني(١/٢٧٦).

[4] قواطع الأدلة(٢/٤٧٠-٤٧١).

[5] المفهم للقرطبي(٣/٢٣)، النكت للزركشي(١/٤٢٤)،"النكت"لابن حجر(٢/٥١٦)،"فتح المغيث"(١/٢٠٩) "توضيح الأفكار"(١/٢٧٦).

الله عليه وسلم إلا للاحتجاج به لأنَّ الظاهرأنَّه عليه الصلاة والسلام علِم به وأقرَّه ولم ينكره، فقوله"في معرِض الاحتجاج" صفة كاشِفة لا مُقَيِّدة.

٤- التفريق بين صيغة "كنَّا نفعل" وصيغة "كنَّا لا نفعل"، فالأوّل هو الذي يُتَصوَّر فيه تقرير النبيّ صلى الله عليه وسلم دون الثاني.

ذكره الكرماني[1] عند كلامه على حديث ابن عمر رضي اللّه عنهما قال:"**كنَّا في زمن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم لأنَّعدِل بأبي بكر أحدًا ثمّ عمر ثمّ عثمان، ثمّ نترك أصحاب النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم لا نفاضل بينهم**"[2].

قال الكِرماني:"لاحُجَّةفي لفظ"كنَّا نترك" وأما اختلاف الأصوليين فهو في نحو"كنَّا نفعل" لا في "كنَّا لا نفعل"[3] أي"لتصوُّر تقرير الرّسول في الأوّل دون الثاني"[4].

-وهناك تفصيل آخر أبداه ابن حجر، وذكر أنَّه لم يَر من صرَّح بنقله حيث قال:"وينقَدِح أن يقال: إن كان قائل"كنَّا نفعل" من أهل الاجتهاد:احتمل أن يكون موقوفا وإلاّ فهو مرفوع"[5]

وهذا القول قد صرّح ابن حجر بأنَّه لم يجد من نقله، وإنَّما قاله نظرًا ومع ذلك لم يقل به ابن حجر ولم يرجِّحه، ولهذا جاء في حاشية بعض نسخ "فتح المغيث" عن هذا التفصيل:

---

[1] هو شمس الدِّين محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي، كان عارفا بالفقه والتفسير والأصلين والعربية وغيرها من العلوم مع التواضع والإقبال على شأنه والقناعة باليسير، تصدى للتعليم ببغداد ثلاثين ســـنة، من مصنفاته"الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري"، حـــاشية على تفسير البيضاوي وغيرهما، توفي سنة (٧٨٦هـــ) .انظر"الدرر الكامنة"(٤/٣١٠-٣١١)، "بغية الوعاة"(١/٢٧٩-٢٨٠).

[2] رواه البخاري(٣٦٩٧).

[3] الكواكب الدراري للكرماني(١٤/٢٣٣).

[4] فتح الباري لابن حجر(٧/٥٨).

[5] النكت لابن حجر(٢/٥١٦)،"فتح المغيث"(١/٢١٠).

" في التفصيل السادس نظر، لأنَّ الفرض أنَّ قائله صحابي، ولجميع الصحابة من[1] الاجتهاد بالنُّور الذي قذف في قلوبهم مِن رؤية محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم"[2] أي لشرف الصحبة .

-وهكذا التفصيل الآخر الذي ذكره السخاوي[3] وهو التفريق بين"كنَّا نرى" و"كنَّا نفعل" بأنَّ الأول مشتقٌّ من الرأي، فيحتمل أن يكون مستندُه تنصيصا أو استنباطا، فينقدح فيه من الاحتمال أكثر ممّا ينقدح في قوله "كنَّا نرى".

ذكره السخاوي قولا مستقلا، وهو إنما أخذه من ابن حجر[4]، والذي يظهر من كلام ابن حجر أنَّه مجرَّد تنبيهٍ إلى أنَّ ما يرِد على قوله"كنَّا نرى" من الاحتمال أكثر ممَّا يرد على قوله"كنَّا نقول أو كنَّا نفعل"، فحكمُهما عنده واحد إلا أنَّ بينهما تفاوتا من حيث الاحتمالات الواردة على كلِّ لفظةٍ قلَّةً وكثرةً، و لم يقصد حكاية تفصيل في المسألة.

---

[1] كذا ولعلَّ صوابه"حق".

[2] حاشية"فتح المغيث"(١/٢١٠).

[3] "فتح المغيث"(١/٢١٠) .

[4] النكت(٢/٥١٧).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول:أنَّه مرفوع مطلقا سواء أضافه إلى زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم أم لا .

وبه قال الحاكم واعتمده الشيخان في صحيحيهما وأكثر منه البخاري، وعزاه النووي إلى كثير من المُحَدِّثين وقوّاه، وصححه العراقي وابن حجر [1].

ومن الأمثلة على ذلك:

أ- حديث عائشة رضي اللّه عنها قالت:"كنَّا إذا أصابت إحدانا جنابة أخذت بيديها ثلاثا فوق رأسها ثمّ تأخذ بيدها على شقِّها الأيمن، وبيدها الأخرى على شقِّها الأيسر"[2].

قال ابن حجر:"وللحديث حكم الرفع، لأنَّ الظاهر اطِّلاع النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم على ذلك، وهو مصير من البخاري إلى القول بأنَّ لقول الصحابي:"كنَّا نفعل كذا" حكمَ الرفع سواء صرَّح بإضافته إلى زمنه صلّى اللّه عليه وسلّم أم لا، وبه جزم الحاكم"[3] .

ب- عن أمّ عطيّة رضي اللّه عنها قالت:"كنَّا لا نَعُدُّ الكُدرة والصُّفرة شيئا"[4] .

قال ابن حجر:""كنَّا لا نَعُدُّ" أي في زمن النبي ّصلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك ولهذا يُعطى الحديثُ حكمَ الرفع، وهو مَصيرٌ من البخاري إلى أنَّ مثل هذه الصيغة تُعَدُّ في

---

[1]- "المعرفة " للحاكم(ص:٢٢)، "المجموع" للنووي(١/٩٩)، وإن كان عزا التفصيل الآتي إلى جمهور المُحَدِّثين "شرح مسلم" له(١/٣٥)،"النكت" للزركشي(١/٤٢٢-٤٢٣)،"المقنع" لابن المُلَقِن(١/١١٦)، "التقييد والإيضاح" (ص:٦٧)، "النكت" لابن حجر(٢/٥١٥)، "فتح المغيث" (١/٢٠٨)، "تدريب الراوي" (١/١٨٥)، "اليواقيت والدرر" للمناوي (٢/١٨٧-١٨٨) .

[2]-"صحيح البخاري"(٢٧٧) .

[3]-"فتح الباري"(١/٣٨٥) .

[4]-"صحيح البخاري"(٣٢٦). الصفرة والكُدْرة هما الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار أو كُدْرة وليسا على لَونِ شيءٍ من الدماء القويَّة ولا الضَّعيفة.انظر"المجموع"للنووي(٢/٣٨٩)،"الفتح"لابن حجر(١/٤٢٦).

المرفوع ولو لم يُصرِّح الصحابي بذكر زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للخطيب"[1]

القول الثاني: أنَّه موقوف مطلقا سواء أضافه إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم أم لا.

وينسب إلى أبي بكر الإسماعيلي.

قال ابن الصلاح:"وبلغني عن أبي بكر البَرقاني[2] أنَّه سأل أبا بكر الإسماعيلي الإمام عن ذلك فأنكر كونَه من المرفوع"[3].

وهذا كما ترى بلاغ، ولم يُسنده ابن الصلاح إلى البرقاني، وكلٌّ من وقفت عليه ممَّن نسب إليه هذا القول إنَّما أخذه عن ابن الصلاح.

ومع ذلك قال البِقاعي عن قوله "فأنكر كونه من المرفوع" :"يُجمع بينه و بين كلام غيره بأن يُحمل على ما حَمل عليه ابنُ الصَلاح كلامَ الخطيب الآتي في القولة بعدها من أنه يريد ليس مرفوعا لفظا، وكذا ما تقدَّم عن الإمام أحمد في قولهم: "من السنة كذا" فيكون المعنى أن البَرقاني سأل الإسماعيلي هل هو مرفوع؟ فأنكر ذلك أي أنكر هذا الإطلاق، فإنَّ لفظ مرفوع إذا أُطلق انصرف إلى كونه مُضافا إلى رسول اللّه صلى الله عليه وسلّم صريحا، ولو سأله ما حكم هذا ؟ لقال له:"حكمه الرفع"، فكلامه حينئذ موافق ليس فيه مخالفة"[4].

---

[1] فتح الباري(٤٢٦/١)، وانظر(٢٧/٢-٢٨ ، ٢٨٥، ٤٥٦، ٢٠١/٤-٢٠٢، ٣٠٥، ١٦٥/٥، ٣٠٦/٩، ٣٦٥) منه.

[2] هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني الشافعي،كان ثقة ورعا عابدا جامعا بين معرفة الفقه والحديث حتى لقبه الذهبي بـــ"شيخ الفقهاء والمُحَدِّثين"، وله حظ من علم العربية، صنَّف"المسند" و"حديث الثوري" وغيرهما، توفي سنة(٤٢٥هـــ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(١٠٧٤/٣-١٠٧٥)،"طبقات الشافعية الكبرى" (٤٧/٤-٤٨).

[3] "علوم الحديث"(ص :٤٨)، وانظر "المجموع" للنووي(٩٩/١)، "شرح مسلم" له (٣٥/١)، "المنهل الروي" (ص:٤٠)،"فتح المغيث"(٢٠٦/١)، "توضيح الأفكار"(٢٧٤/١).

[4] "النكت الوفية" (٣٣٩/١) و انظر "توضيح الأفكار"(٢٧٤/١).

ولعلَّ ممَّا يؤيّد هذا أنَّه لم يتعقَّب البخاريَّ على ما أخرجه في "صحيحه" من هذا القبيل مع أنَّه سمّاه "الجامع الصحيح المسند" .

القول الثالث: إن أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل المرفوع، وإن لم يضفه إلى زمنه صلّى اللّه عليه وسلّم فهو من قبيل الموقوف.

وبه قال الدارقطني و الخطيب، واختاره ابن الصّلاح وعزاه النووي إلى الجمهور من المُحَدِّثين، وقال:"وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر"[1] .

[1] انظر "الكفاية" (ص: ٤٢٣)، "علوم الحديث" (ص:٤٧-٤٨)، "شرح مسلم" للنووي(١/٣٥)، "المنهل الروي"لابن جماعة(ص:٤٠)، "اختصار علوم الحديث"لابن كثير(١/١٤٩)، "النكت" للزركشي(١/٤٢١-٤٢٢)، "المقنع"لابن المُلَقِّن(١/١١٦)، "التقييد والإيضاح"(ص:٦٦-٦٧)، "النكت" لابن حجر(٢/٥١٥)، "فتح الباري"لابن حجر(٢/٢٧-٢٨)، "فتح المغيث" (١/٢٠٥-٢٠٦)، "تدريب الراوي"(١/١٨٥)، "توضيح الأفكار"(١/٢٧٣)، اليواقيت والدرر"(٢/١٨٧-١٨٨) .

سياق الأدلة:

دليل القائلين بأنَّه مرفوع مطلقا:

الظّاهر أنَّ الصحابيّ إنَّما أورد ذلك في مقام الاحتجاج فيُحمل على أنَّه أراد كونه في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم بحيث يبلغه فيُقِرُّه ولا يُنكِرُه.

قال الفخر الرازي:"قول الصحابيّ:"كنَّا نفعل كذا" فالظّاهر أنَّه قصد أن يعلّمنا بهذا الكلام شرعاً، ولن يكون كذلك إلاّ وقد كانوا يفعلونه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك، ومع أنَّه صلى الله عليه وسلم ما كان ينكر ذلك عليهم، وهذا يقتضي كونه شرعاً عاما"[1].

-ودليل من قال هو حجّة لكونه إجماعاً ظنيّا أنَّ الصحابيّ"إنَّما أورد ذلك في معرِض الاحتجاج، وإنَّما يكون ذلك حجّة أن لو كان ما نقله مستنِدا إلى فعل الجميع، لأنَّ فعل البعض لا يكون حُجَّةً على البعض الآخر، ولا على غيرهم"[2].

ولكن هذا الإجماع ظنّي، ولذا لا يكون مخالفُه مُبطِلا

دليل القائلين بالوقف مطلقا:

-أنَّهم قد يقولون أو يفعلون ما لا يعلمه النبيّ صلى الله عليه وسلم ولا يطّلع عليه، فلا يكون فعلهم له في عهده صلى الله عليه وسلم دليلا على علمه به فضلا عن إقرارهم عليه.

ويدل على ذلك حديث رِفاعة بن رافع قال:كنت عند عمر فقيل له: أنَّ زيد بن ثابت يفتي النّاس في المسجد برأيه في الذي يجامع ولا يُنزل، فقال: أعجِل به فأُتِي به فقال: "ياعدوَّ نفسه أوَ قد بلغتَ أن تفتي الناسَ في مسجد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم برأيك" قال:"ما فعلت ولكن حدَّثني عمومتي عن رسول اللّه صلى الله عليه وسلم" قال:

---

[1]—"المحصول"(٤/٤٤٩)، وانظر:"المعتمد" (٢/١٧٤)، المجموع"للنووي(١/٩٩-١٠٠)، "فتح الباري"لابن حجر(٢/٢٧-٢٨).

[2]—انظر:"الإحكام" للآمدي(٢/٩٩)، "التمهيد" للكلوذاني(٣/١٨٤)، "نهاية السول" (٣/١٩٠) .

أيّ عمومتك؟" قال:" أبيُّ بن كعب وأبو أيوب ورِفاعة بن رافع"، فالتفتُّ إلى ما يقول هذا الفتى فقلت: كنَّا نفعله في عهد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم (ولفظ الطبراني: فقد كنَّا واللّه نصنع هذا على عهد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم) قال:"فسألتم عنه رسول اللّه صلى الله عليه وسلم؟ قال:كنَّا نفعله على عهده فلم نغتسل(وعند الطبراني: هل علمتم أنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم اطَّلع على شيء من ذلك فقال:لا) . قال:"فجمع النّاسَ، واتفق الناسُ على أنَّ الماء لا يكون إلاّ من الماء[1] إلاّ رجلين: علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قالا: إذا جاوز الختانُ الختانَّ[2] فقد وجب الغسل..." وفيه أنَّهم أرسلوا إلى عائشة رضي اللّه عنها فقالت:"إذا جاوز الختانُ الختانَّ وجب الغسل..." الحديث[3] .

---

[1] المراد بالماء الأول ماء الغسل، وبالماء الثاني:المني،أي إنما يجب الغسل بالماء بإنزال المني.انظر"إكمال المعلم"(١٩٦/٢) "الفتح" لابن حجر(٣٩٨/١).

[2] أي جاوز خِتان الرجل خِتانَّ المرأة، والمراد بذلك الإيلاج.انظر"الفتح"لابن رجب(٣٧١/١-٣٧٢)،"الفتح"لابن حجر(٣٩٥/١-٣٩٦).

[3] رواه أحمد(٢٢/٣٥) واللفظ له وابن أبي شيبة في" مصنفه"(١١٥/٥)،والطحاوي في"شرح مشكل الآثار"(١١٧/٥-١١٨)،والطبراني في"المعجم الكبير"(٤٢/٥/رقم:٤٥٣٦). وسند أحمد فيه محمّد بن إسحاق وهو مدلس كما في "التقريب"(١٤٤/٢) وقد عنعنه.

قال الهيثمي:"رواه أحمد والطبراني في"الكبير" ورجال أحمد ثقات إلاّ أنَّ ابن إسحاق مدلِّس وهو ثقة" (مجمع الزوائد٥٩٧/١).

وتابعه:أ- الليث بن سعد عند الطبراني ولكن الراوي عنه هو عبد اللّه بن صالح كاتبه، وهو صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة كما في "التقريب"(٤٢٣/١).

ب- يحي بن سعيد(ولعله القَطَّان، فلم أجد من ذكره في الآخذين عن الليث).

-رواه أحمد بن منيع كما في"المطالب العالية"(٤٨٦/٢) قال: حدثنا يحي بن سعيد ثنا ليث بن سعد به، وفيه أنَّ عبيد بن رِفاعة هو الذي شهد القصة وليس أباه(تهذيب التهذيب ٦٥/٧/ترجمة:عبيد بن رِفاعة).

وحسن سنده ابن حجر وتبعه الزرقاني في"شرح الموطأ"(٩٦/١) والمناوي في"فيض القدير"(٣٠١/١).

قال الطحاوي:"أفلا ترى أنَّ هذا فيما أخبر رِفاعة كان مفعولاً في عهد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم ثم لا يغتسل فاعِلوه، وأنَّ عمر لم يرَ ذلك حجَّة و لم يعمل به...إذكان النبيّ صلى الله عليه وسلم لم يكن عَلِمه مِن فاعليه فيقِرَّهم عليه"[1].

الجواب:

أجيب عن الاستدلال بهذا الحديث بأنَّ التقاء الختانين كان لا يوجب الغسل في صدر الإسلام، ثمّ نُسخ ذلك فعلِمه قوم و لم يعلَمه آخرون، فكان مَن لم يعلم النسخ مُستصحِبا لذلك الحكم الذي كان في ابتداء الإسلام، حتّى بلغهم خبر عائشة رضي اللّه عنها، وحال الاستدامة والاستمرار على حكم عرفه الإنسان قبل أن يعلم نسخه جائز أن يخفى أمره، فأمّا الإقدام على ابتداء شيءٍ فلا يُفعل إلاّ بعد إذن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

وعلى فرض أنَّهم اجتهدوا في ذلك من غير إذن فإنَّهم لا يُقَرُّون على فعل غير جائز في زمن التشريع[2] .

ومما يدلُّ على احتمال عدم اطِّلاع النبي صلّى اللّه عليه وسلّم على فعلهم :

حديث أبي سعيد الخدري رضي اللّه عنه قال: "**أصبنا سبيا فكنَّا نعزل، فسألنا رسول اللّه صلى الله عليه وسلم فقال:أَوَ أنَّكم لتفعلون؟ –قالها ثلاثا– ما مِن نَسَمة[3] كائنة إلى يوم القيامة إلاّ هي كائنة**"[4].

فهذا الاستفهام منه صلى الله عليه وسلم يُشعر بأنَّه عليه الصلاة والسلام لم يطَّلِع على فعلهم، وهذا يَرِد على من يزعم أنَّ قول الصّحابي:"كنَّا نفعل كذا في عهده صلى الله عليه وسلم" مرفوع، ويعلِّل ذلك بأنَّ الظاهر اطلاع النبي ّصلى الله عليه وسلم عليه، وهذا

---

[1] "شرح مشكل الآثار"(١١٨/٥)، وانظر"التبصرة" للشيرازي(ص:٣٣٣)، "التمهيد" للكلوذاني(١٨٣/٣).

[2] "التبصرة" للشيرازي(ص:٣٣٤)، "التمهيد" للكلوذاني(١٨٣/٣)، "فتح الباري" لابن حجر(٢٩٩/١).

[3] هي كلُّ كائن حيٍّ فيه روح.انظر"النهاية"(٤٩/٥)،"المعجم الوسيط"(ص٩١٩)–نسم.

[4] "صحيح البخاري" (٥٢١٠) .

الحديث يدل على أنَّه صلى الله عليه وسلم لم يكن علم بالعزل الذي كانوا يفعلونه حتى سألوه عنه[1].

الجواب:

أنَّ الصّحابة رضي اللّه عنهم كانت دواعيهم متوفِّرةً على سؤاله عن أمور الدِّين، فإذا فعلوا شيئا وعلموا أنَّه لم يطَّلِع عليه بادروا إلى سؤاله عن حكمه ،فيكون الظهور من هذه الحيثية[2].

وفي حديث حديث ابن عمر قال:"**كان الرجال والنّساء يتوضّؤون في زمان رسول اللّه صلى الله عليه وسلم جميعا**"[3].

قال ابن حجر:"يُستفاد منه أنَّ البخاري يرى أنَّ الصحابي إذا أضاف الفعل إلى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم يكون حكمُه الرفعَ وهو صحيح، وحُكِي عن قومٍ خلافُه لاحتمال أنَّه لم يطَّلِع، وهو ضعيف لتوفُّر دواعي الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التي تقع لهم ومنهم، ولو لم يسألوه لم يُقَرُّوا على فعل غير الجائز في زمن التشريع، فقد استدلّ أبو سعيد وجابر على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مَنْهيا لنهى عنه القرآن"[4].

---

[1] فتح الباري ٩/٣٠٧.

[2] المصدر السابق ٩/٣٠٧.

[3] صحيح البخاري(١٩٣).

[4] فتح الباري١/٢٩٩.

دليل المفصِّلين

مدار دليل المُفَصِّلين على مدى اطلاع النبيّ صلى الله عليه وسلم على ذلك من عدمه، فمن رأى أنَّ مجرَّد إضافة القول أو الفعل إلى زمنه صلى الله عليه وسلم كافٍ في غلبة الظنِّ باطلاعه عليه اكتفى به، ومن رأى أنَّ ذلك لا يكفي إلا بقيود أخرى أضاف من القيود ما يحقق غلبة الظن باطلاعه عليه الصلاة والسلام وعِلمه بذلك.

قال ابن الصلاح:"والأول[1] هو الذي عليه الاعتماد لأنَّ ظاهر ذلك مُشعِر بأنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم اطَّلَع على ذلك وقرّرهم عليه، وتقريره أحد وجوه السنن، فإنها أنواع: منها أقواله صلّى اللّه عليه وسلّم ، ومنها أفعاله، ومنها تقريره وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه"[2].

وأمّا تفريق الكِرماني بين صيغة "كنَّا نفعل" وصيغة "كنَّا لانفعل" بأنَّ الأول هو الذي يُتَصوَّر فيه تقرير النبيّ صلى الله عليه وسلم دون الثاني فيُجاب عنه بأنَّ صيغة النفي يُتَصوَّر فيها التقرير أيضا، ولكن يبقى النظر في سبب هذا النفي هل وُجد مقتضِيه وانتفى مانِعُه ومع ذلك تحرَّوا وتقصَّدوا تركه أم أنَّه تُرك لعدم قيام المقتضِي أو وجود المانِع.

والمقصود أنَّ صيغة النفي كصيغة الإثبات في هذا الباب في الجملة .

قال ابن حجر:" لايختص جميع ما تقدم بالإثبات بل يلتحق به النفي كقولهم"كانوا لا يفعلون كذا"، ومنه قول عائشة رضي اللّه عنها:"كانوا لا يقطعون اليد في الشيء التافه"[3].

---

[1] يعني أنَّه مرفوع إن أضافه إلى زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم وإلاّ كان موقوفا.

[2] "علوم الحديث"(ص:٤٨) .

[3] " النكت"(٢/٥١٨)، وانظر"فتح المغيث"(١/٢١٠-٢١١)، توضيح الأفكار"(١/٢٨٠).

وأثر عائشة رضي اللّه عنها:

أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"(٥/٤٧٧) وأبو عوانة في "صحيحه"(٤/١١٤) واللفظ له من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة عن عائشة أنَّ يد السارق لم تكن تقطع في عهد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه" وعبد الرحيم بن سليمان ثقة كما في "التقريب"(١/٥٠٤)

وقد تابعه: عبد اللّه بن قبيصة الفزاري.

= رواه ابن عدي في "الكامل"(١٩٢/٤) ثم قال:"وفي بعض حديثه نكرة و لم أجد للمتقدّمين فيه كلامًا فذكرتُه لأبيِّن أنَّ رواياته فيها نظر".

وقال العُقَيلي:"كثير الوهم، لايتابع على كثير مِن حديثه"(الضعفاء٢/٦٩٠ وانظر"ميزان الاعتدال"٢/٤٩٢ لسان الميزان٣/٣٢٧.

وقد خالفهما جماعة :

١ -**ابن جُرَيج:**

رواه عبد الرزاق في "مصنفه"(١٠/٢٣٤) عنه قال: أخبرني هشام بن عروة قال: أخبـــرنا عروة وفيـــه"لم يكن يقطع في عهد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه".

٢- **وكيع بن الجراح:**

رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه"(٥/٤٧٦) والبيهقي في "السنن الكبرى"(٨/٢٥٥).

٣- **جرير بن عبد الحميد:**

رواه البيهقي في "السنن الكبرى"(٨/٢٥٥).

٤- **عبد اللّه بن إدريس:**

رواه البيهقي في "السنن الكبرى"(٨/٢٥٥) .

٥- **عبدة بن سليمان:**

رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"(٢/٢٣١) وابن أبي داود في"مسند عائشة"(١/٦٧-٦٨) والبيهقي في "السنن الكبرى"(٨/٢٥٦) بلفظ :"أنَّ اليد لا تقطع في الشّيئ التافه".

٦- **حفص بن غياث:**

رواه أبو عوانة في "صحيحه"(٤/١١٤).

فالأقعـــد من ناحية الصنـــاعة الحديثـــية أنَّ روايـــة هؤلاء الحُفَّاظ مقدمـــةعلى روايـــة عبد الرحيم بن سليمـــان وعبد اللّـــه بن قبيصـــة وأنَّ هذا القول من كـــلام عروة لا من كلام عائشة-رضي اللّه عنها-.

قال البيهـــقي:"وهذا الكـــلام الأخيـــر من قول عـــروة فقد رواه عبـــدة بن سليمـــان وميّـــز كـــلام عـــروة مِن كـــلام عائشـــة —رضي اللّه عنها-"(السنن الكبرى٨/٢٥٥).

وهذه اللفظة هي من كلام عروة[1] لامن كلام عائشة فلا يتمّ الاستدلال بها، ولكن يغني عنها ما ثبت عن عائشة-رضي اللّه عنها- قالت:"**لم تكن تُقطع يدُ السارق في أدنى من حَجَفَة[2] أو تُرس، كل واحد منهما ذو ثمن**"[3].

فهذه صيغةُ نفيٍ لاصيغةُ إثبات ومع ذلك اعتمدها الشيخان في "صحيحيهما".

ويدل على ذلك أيضا ماثبت عن ابن عباس وجابر بن عبد اللّه-رضي اللّه عنهم- قالا:"**لم يكن يُؤذَّن يوم الفطر ولا يوم الأضحى**"[4]

قال ابن حجر:"والمراد بقوله"لم يكن يؤذن" أي في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم وهو مَصيرٌ من البخاري إلى أنَّ لهذه الصيغة حكمَ الرفع"[5].

الترجيح :

الذي يظهر ممّا تقدّم أنَّ أصحَّ الأقوال أنَّ هذه الصيغة في حكم المرفوع مطلقا وعليه جرى عمل الشيخين في "صحيحيهما" ومعظم المصنفين[6]

١- لأنَّ الصحابي إنَّما أورده كذلك في مقام الاحتجاج، فالظّاهر اطّلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وإقرارُهم عليه .

---

[1] هو عالم المدينة أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوَّام القرشي المدني، كان حافظا ثبتا، فقيها عارفا بالسيرة، مواظبا على الصيام وتلاوة القرآن، توفي سنة(٩٤هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(١/٦٢-٦٣)،"تقريب التهذيب"(٢/١٩).

[2] بفتح الحاء المهملة والجيم ثم فاء هي الدرقة (أي الترس) وقد تكون من خشب أو عظم، وتغلف بالجلد أو غيره "النهاية"(١/٣٤٥)، "الفتح" لابن حجر(١٢/٢٤).

[3] رواه البخاري(٦٧٩٣، ٦٧٩٤) ومسلم(١٥٨٦)،وقد اختلف في وصله وإرساله لكن الصحيح وصله، وقد وصله حُفَّاظ أثبات كما قال البيهقي في "السنن الكبرى"(٨/٢٥٥) ويؤيّده صنيع الشيخين بإخراجه في "الصحيح"وإن كان البخاري أشار إلى أنَّ وكيعا وابن إدريس روياه عن هشام عن أبيه مرسَلاً وانظر"العِلَل"للدارقطني(١٤/٢٠١-٢٠٢).

[4] رواه البخاري(٩٦٠) ومسلم(٨٨٦).

[5] فتح الباري٢/٤٥٣.

[6] المصدر السابق١/٤٩٣-٤٩٤.

٢- ولو فُرض عدم اطِّلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه لبادروا إلى سؤاله عن حكمه، فإنَّ دواعيهم كانت متوفِّرة على سؤاله عن أمور الدِّين .

٣- ولو فُرض أنَّهم لم يسألوه عن ذلك فالأصل أنَّهم لا يُقَرُّون على فعل غير الجائز في زمان التشريع .

تنبيهات:

الأول : إذا وُجد في السِّياق ما يدلّ على أنَّ ذلك الفعل وقع بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلا شك أنَّه موقوف .

ومن ذلك حديث ابن عمر–رضي اللّه عنهما– قال:"**كنَّا نصيب في مغازينا العسل والعنب فَنأكله ولا نرفعه**" [1] .

فهذا في حكم المرفوع كما تقدَّم تحريره .

ولكن رواه الإسماعيلي [2] بلفظ:"**أصبنا طعاماً وأغناماً يوم اليرموك فلم يقسم** ".

فقد صرَّح ابنُ عمر أنَّهم فعلوا ذلك يوم اليرموك، وقد كانت وقعة اليرموك سنة(١٥هـــ) [3] ، أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فهذه قرينة تمنع من الحكم عليه بالرفع .

قال ابن حجر بعد ذكره لرواية الإسماعيلي المذكورة:"وهذا الموقوف لا يغايِر الأوّل(يعني لفظ البخاري) لاختلاف السِّياق، وللأول حكم المرفوع للتصريح بكونه في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وأمّا يوم اليرموك فكان بعده فهو موقوف يوافق المرفوع"[4].

---

[1]–رواه البخاري(٣١٥٤) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر.

[2]– كما في"فتح الباري"لابن حجر(٢٥٦/٦) من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر.

[3]– "العبر" للذهبي(١٨/١)،"البداية والنهاية" لابن كثير(٤/٧)،

[4]–"فتح الباري"(٢٥٦/٦) .

التنبيه الثاني:

قد يكون في سياق الكلام قرينةٌ تدلّ على اطِّلاع النبيّ صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم إنكاره فيكون ذلك مزيدَ تأكيد على الاحتجاج بما ذُكر، ولا يقتضي أنَّ هذه الصيغة إذا خلت عن قرينة مؤكِّدة للرفع كانت مِن قبيل الموقوف .

ومن ذلك حديث أنس بن مالك–رضي اللّه عنه– قال:"**كنَّا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدُنا طرَف الثوب مِن شدّة الحَرِّ في مكان السجود**" [1].

فالقرينة المؤكدة هنا أنَّهم كانوا في الصلاة خلف النبيّ صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه الصلاة والسلام يرى فيها مَن خلفه كما يرى مَن أمامه كما قال عليه الصلاة والسلام:"**أتمّوا الرّكوع والسجود فو اللّه أنّي لأراكم مِن بعد ظهري إذا ما ركعتم وإذا ما سجدتم**"[2].

فهذه قرينة تؤكد اطلاعه صلّى اللّه عليه وسلّم على فعلهم وإقرارهم عليه، ولكنَّها لا تنفي الحكم لهذه الصيغة بالرفع إذا ما خلت عن أمثال هذه القرائن المؤكِّدة لاطلاعه كما تقدم تقريره .

---

[1] رواه البخاري(٣٨٥) .

[2] رواه البخاري(٧٤٢)و مسلم(٤٢٥) واللفظ له .

الباب الثاني: الإرسال والتدليس

الفصل الأول: الإرسال

الفصل الثاني: التدليس

الفصل الأول: الإرسال

المبحث الأول: مفهوم المرسَل

المبحث الثاني: حجية المرسَل

المبحث الثالث: مرسَل الصحابي

المبحث الأول: مفهوم المرسَل .

تعريفه لغة:

ذكر العَلائي أنَّ "المرسَل" يحتمل أن يكون أصله في اللغة راجعا إلى عدّة أمور:

١- أنَّه من الإطلاق، مـــن قولهم:"أرسلت كذا" إذا أطلقتَـــه و لم تمنعـــه كما في قوله تعـــالى:﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ** ﴾ [مريم/٨٣] .

قال العَلائي:"فكأنَّ المرسِل أطلق الإسناد و لم يقيِّده براوٍ معروف، وقد أشار الإمام المازري إلى هذا"[(1)].

٢- أنَّه مأخوذ مِن قولهم: جاء القوم أرسالاً أي قطَعا متفرِّقين .

قال الخطَّابي:" قوله"أرسالاً" يريد أفواجاً وفِرَقاً متقطِّعة، قال أبو عبيدة[1]:"إذا أورد الرجل إبله متقطِّعة قالوا:أوردها أرسالاً"[(2)].

قال العَلائي :"فكأنَّه تصوّر مِن هذا اللّفظ الاقتطاع فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متّصل:"مرسَل" أي كل طائفة لم تَلْق الأخرى ولا لحقتها"[(3)].

٣- أنَّه مأخوذ مِن قولهم: ناقة مِرْسال أي سريعة السير [(4)].

قال العَلائي:"فكأنَّ المرسِل للحديث أسرع فيه عجلاً فحذف بعض إسناده"[(5)].

[(1)]-"جامع التحصيل"(ص:٢٣)، وانظر "فتح المغيث"(١/٢٣٨)، "شرح النخبة" لعلي القاري(١/٤٠٠)، "توضيح الأفكار"(١/٢٨٤).

[1] هو أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري، كان من بحور العلم عارفا باللغة والأنساب وأيام العرب، صنَّف"مجاز القرآن"،"خَلق الإنسان" وغيرهما، توفي سنة(٢٠٨هـــ) وقيل بعدها.انظر"إنباه الرواة"(٣/٢٧٦-٢٨٧)،"تهذيب التهذيب"(١٠/٢٤٦-٢٤٨)،"بغية الوعاة"(٢/٢٩٤-٢٩٦).

[(2)]-"غريب الحديث" للخطابي (ص:١٦٩) .

[(3)]-"جامع التحصيل"(ص:٢٣)، وانظر: "فتح المغيث"(١/٢٣٨)، "توضيح الأفكار"(١/٢٨٤)،"شرح النخبة" للقاري(١/٤٠٠).

[(4)] انظر"النهاية"(٢/٢٢٤-رسل) .

[(5)]-"جامع التحصيل"(ص:٢٤)، "فتح المغيث"(١/٢٣٨)، "توضيح الأفكار"(١/٢٨٤)، "شرح النخبة" للقاري(١/٤٠٠).

٤- أنَّه مأخوذ من الاسترسال وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدِّثه .

قال العَلائي:"فكأنَّ المرسِل للحديث اطمأنَّ إلى مَن أرسل عنه ووثِق به لَمن يوصله إليه، وهذا اللائق بقول المحتَجِّ بالمرسَل... لكن يَرِد عليه أنَّ خلقا مِن الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة براويه الذي أرسلوا عنه"[١]

ولعلَّه لأجل هذا الإيراد لم يذكره السخاوي في "فتح المغيث"[٢].

ويَجمع هذه المعاني قول ابن فارس[٣]:"الراء والسين واللام :أصل واحد مطَّرِد مُنقاس يدل على الانبعاث والامتداد، فالرَّسْل: السير السهل، وناقة رَسْلة : لاتكلِّفك سياقا، وناقة رَسْلة أيضا :ليِّنة المفاصل، وشعر رَسْل : إذا كان مسترسِلاً، والرَّسَل : ما أُرسل مِن الغنم إلى الرعي، والرِّسْل :اللبن وقياسه ما ذكرناه لأنَّه يترسَّل من الضرع... وتقول: جاء القوم أرسالاً :يتبع بعضهم بعضا مأخوذ مِن هذا... وتقول :على رِسْلك :على هِينتِك وهو من الباب لأنَّه يمضي مرسَلا مِن غير تحشُّم"[٤].

---

[1] جامع التحصيل(ص٢٣-٢٤).

[2] فتح المغيث(٢٣٨/١).

[3] هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، كان واسع الأدب متبحرا في اللغة العربية كريم النفس جوادا،صنَّف"مقاييس اللغة"،"المجمل في اللغة" وغيرهما، توفي سنة(٣٩٥هـ).انظر"إنباه الرواة"(١٢٧/١-١٣٠)،"بغية الوعاة"(٣٥٢/١-٣٥٣).

[4] "مقاييس اللغة" (٣٩٢/٢) .

تعريف المرسَل اصطلاحا :

يختلف مصطلح المرسَل عند الأصوليين والمُحَدِّثين، قال القرافي بعد ذكره لتعريف الآمدي للمرسَل:"وهذا الكلام يُشعر بأنَّ الاصطلاح في هذه المسألة عند الفقهاء والأصوليين غير اصطلاح المُحَدِّثين وأنَّ المرسَل لا يختص بالتابعين"[1]

أولا: مذاهب الأصوليين :

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول : هو ما انقطع إسناده فأُخِلَّ فيه بذِكر بعض رواته على أيِّ وجه كان هذا الانقطاع في أوله أو آخره أو بينهما، وسواء كان الساقط واحدا أو أكثر، فيدخل فيه المنقطع[2] والمعضل[3] والمعلَّق[4] .

قال الباجي:" فإن أُخِلَّ فيه بذكر واحد مِن رواته سواء كان الصحابي أو غيره فهو مرسَل، ومعنى ذلك أنَّه قد أُهمل فيه ذكر بعض رواته واحد كان أو أكثر مِن ذلك"[5].

وذكر ابن الصلاح أنَّ هذا هو "المعروف في الفقه وأصوله"[6]، وتبعه النووي في "التقريب"[7] وكذا نسبه القاضي عِياض وأبو العباس القرطبي والنووي إلى الأصوليين والفقهاء[8].

---

[1] نفائس الأصول(٧/٣٠٣٣).

[2] هو ما سقط من أثناء سنده راو واحد في موضع أو أكثر.انظر"نزهة النظر"(ص١١٢)،"الوجيز"لمحمد عجاج الخطيب(ص٣١٣).

[3] هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا مع التوالي.انظر"نزهة النظر"(ص١١٢)،"فتح المغيث"(١/٢٨٠).

[4] هو ما حُذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.انظر"هدي الساري" لابن حجر(ص١٧)،"فتح المغيث"(١/١٠١-١٠٣).

[5] "الحدود" للباجي(ص:٦٣) .

[6] "علوم الحديث"(ص:٥٢) .

[7] "التقريب"(١/١٩٥-تدريب) .

[8] "إكمال المعلم"(١/١٦٥-١٦٦)، "جامع التحصيل"(ص:٢٦-٢٧)، "شرح مسلم" للنووي(١/٣٥)، "السَّنن الأبين"(ص: ١٢٣)، "إجابة السائل" للصنعاني(ص:١٠٢).

وبه قال الشافعي[1] وأبو الحسين بن القَطَّان الشافعي وأبو بكر بن فُورَك وأبو الحسين البصري المعتزلي وابن حزم وأبو يعلى الحنبلي وأبو إسحاق الشيرازي والجويني والغزالي ، وأبوالخطاب الكَلوَذاني والمازري وأبو الحسن الأبياري[2] وابن قدامة المقدسي والطوفي[3]

القول الثاني : هو قول مَن لم يلق النبيّ صلى الله عليه وسلم :"قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم".

وبعضهم يقيِّده بقول العدل الذي لم يلق النبيّ صلى الله عليه وسلم:"قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم".

وهو قول الحنفية كالكَرْخِي والجرجاني[4] واختاره ابن بَرهان الآمدي وابن الحاجب وتاج الدِّين السبكي والإسنوي، وابن مُفْلِح وابن النجَّار[5] ونسباه إلى الحنابلة.

---

[1] قال العَلائي:"الذي يظهر من كلام الشافعي-رضي اللّه عنه- أنَّ المنقطع والمرسَل واحد" "جامع التحصيل" (ص:٢٥، ٣١، ٤٣)، والمراد بالمنقطع هنا معناه الواسع أي ما لم يتصل إسناده .

[2] هو شمس الدِّين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي الأبياري، كان بارعا في علوم شتَّى كالفقه والأصول حتى أنَّ منهم من يفضِّله على الفخر الرازي في"الأصول"، وله تصانيف حسنةكـ"شرح البرهان" للجويني و"شرح التهذيب" للبراذعي وغيرهما، توفي سنة(٦١٦هـ).انظر"الديباج المذهب"(٢/١٢١-١٢٣)،"شجرة النور الزكية"(ص١٦٦).

[3] "الحدود" لابن فُورَك(ص:١٥١)، "المعتمد"(٢/١٤٣) ، "الإحكام" لابن حزم(٢/٢)، "العدة"(٣/٩٠٦)، "إحكام الفصول"(١/٣٥٥)، "الحدود" (ص:٦٣)، "الإشارة"(ص:٢٣٩)ثلاثتها للباجي، "اللمع"(ص:٧٤) "البرهان" (١/٤٠٧)، "التلخيص" (٢/٤١٥-٤١٦)، "المستصفى"(١/٣١٨)، "التمهيد" للكلوذاني (٣/١٣٠) "إيضاح المحصول"(ص:٤٨٥-٤٨٦)، "روضة الناظر"(١/٣٢٤)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢٣١)، "جامع التحصيل" (ص:٢٦)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٦٤٢)،"البحر المحيط"(٤/٤٠٣-٤٠٤)، "النكت" للزركشي(١/٤٤٥-٤٤٦، ٢/٩-١٠)، "النكت" لابن حجر(٢/٥٤٤)، "فتح المغيث"(١/٢٤٣)، ، "قواعد التحديث"(ص:١٣٣)، "المذكرة" للشنقيطي(ص:١٤٣).

[4] هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني الحنفي، سكن بغداد إلى أن توفي بها، كان فقيها عالما، من مصنفاته"ترجيح مذهب أبي حنيفة"، توفي سنة(٣٩٨هـ).انظر"تاريخ بغداد"(٣/٤٣٣)،"الجواهر المضية" (٣/٣٩٧-٣٩٨)، "هدية العارفين"لإسماعيل باشا(٣/٦٣).

[5] هو تقي الدِّين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المصري الحنبلي المعروف بابن النجَّار، كان فقيها أصوليا نحويا منفردا في علم المذهب، صنَّف"منتهى الإرادات" في الفقه، و"الكوكب المنيرفي شرح مختصر التحرير" في الأصول وغيرهما، توفي سنة(٩٧٢هـ).انظر"المدخل"لابن بدران(ص٢٣٧، ٢٥١)،"الأعلام"(٦/٦).

وعدَّه الزَّرْكَشي المشهور عند الأصوليين وعزاه ابن كثير إلى الجمهور من الفقهاء والأصوليين[1].

قال ابن حجر:"فيدخل في عمومه كُلُّ مَن لم تصِحَّ له صحبة ولو تأخَّر عصره"[2].

ويخرج منه سقوط رجل قبل التابعي، وسقوطه مع التابعي إذا ذُكر الصحابي[3]

وفي نسبـــة هذا القول إلى الجمـــهور من الأصوليّن والفقهاء نظر، قال البُلْقِيني:

"قول ابن الحاجب وغيره من الأصوليين المرسَل:"قـــول غير الصحابي قـــال صلّى اللّه عليه وسلّم"، لا يعُمُّ صورة سقوط رجل قبل التابعي، ولا سقوطه مع التابعي إذا ذُكر الصحابي، فيظهر بذلك توقف في نسبة ذلك إلى المعروف في أصول الفقه"[4].

أي لأنَّه وجد في كلام الأصوليين والفقهاء إطلاق المرسَل على المنقطع باصطلاح المتأخرين وهو ما وقع فيه السَّقْط قبل الصحابي، لكن هذه الصورة لا يشمَلها تعريف ابن الحاجب فنسبة ذلك إلى المشهور والمعروف في أصول الفقه محل تأمُّلٍ ونظر .

وظاهر كلام الآمدي، وابن مُفْلِح وابن النجَّار بأنَّ هذا الإطلاق يشمل كل عصر [5]

ونازع بعض المُحَقِّقين في كون هذا الإطلاق مرادًا لهم مستدِلا بصنيعهم في استعمال المرسَل.

قال العَلائي:"هذا قول الحنفية بأسرهم، لكن منهم مَن غلا من المتأخرين فقال: يُطلَق المرسَل على قول الرجل مِن أهل هذه الأعصار قال النبيّ صلى الله عليه وسلم كذا، ومن

---

[1] –"المعرفة" للحاكم (ص:٢٦)، "الوصول" لابن بَرهان(١٧٨/٢)، "الإحكام للآمدي(١٢٣/٢)، "مختصر المنتهى"(٤٤٢/٢-تحفة)، "جامع التحصيل"(ص:٢٩، ٣١)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٦٣٣/٢)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (١٥٤/١)، "الإبهاج"(١٢٨٦/٢)، "نهاية السول"(١٩٨/٣)، "النكت" للزركشي(٤٤٨/١)، "شرح جمع الجوامع" للمحلي(١٦٨/٢)، "شرح الكوكب المنير"(٣٠/٢).

[2] "النكت"(٥٤٤/٢)، "توضيح الأفكار"(٢٢٧/١) .

[3] "النكت" للزركشي"(٤٤٨/١).

[4] "محاسن الاصطلاح"(ص:٢٠٤) .

[5] "الإحكام"(٢١٨/٢)، "نفائس الأصول"(٣٠٣٣/٧)، " شرح الكوكب المنير"(٣٠/٢)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٦٣٣/٢) .

المُحَقِّقين منهم مَن خصَّ ذلك بأهل الأعصار الأُوَل، وقد وافقهم جماعة من أئمّة أصحابنا على نحو هذه العبارة"[1].

وقال البِقاعي:"وقول مَن قال "المرسَل :قول غير الصحابي :قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم" محمول على أنَّ المراد بالغير :التابعي"[2].

وفي قصره على التابعي نظر بل الظاهر أنهم يُطلِقون المرسَل على قول مَن لم يلق النبيّ صلى الله عليه وسلم:"قال رسول اللّهصلى الله عليه وسلم" ولوتأخَّر عصره، ولكن أكثرهم يقصُر الاحتجاج على مرسَل القرون الثلاثة الأولى.

ومنهم من يُعمِّمُه أيضا كالكَرْخِي وعيسى بن أبان [3].

القول الثالث: ما رواه التابعي عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً.

وبه قال ابن فُورَك والماوَردي وأبو نصر بن الصَّبَّاغ وأبو المظفَّر السمعاني والقرافي ونسبه ابن النجار إلى كثير من الأصوليّين[4].

القول الرابع: أنَّ حذف الراوي شيخه كقول التابعي:"قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم"،وقول تابع التابعي:"قال الصحابي" يسمّى منقطِعا، وأما ذِكر الواسطة على الإجمال كقول التابعي:"قال رجل قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم" فيسمّى مرسَلاً .

نسبه الجويني إلى أبي بكر بن فُورَك وذكر بأنَّه ليس فيه فَرق معنوي وإنَّما هو اصطلاح

---

[1] "جامع التحصيل"(ص :٢٩)، وانظر "النكت" لابن حجر(٢/٥٤٥)، "توضيح الأفكار"(١/٢٨٧) .

[2] "النكت الوفية"(١/٣٦٧) .

[3] " أصول السرخسي" (١/٣٦٣). والقاضي أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة البصري الحنفي، كان فقيها حسن الحفظ للحديث، سخيا عفيفا، من مصنَّفاته "كتاب الحج"، توفي سنة(٢٢١هـ).انظر"أخبار القضاة"لوكيع(٣٤٤-٣٤٥)،"تاريخ بغداد"(١١/١٥٧-١٥٩)،"الجواهر المضية"(٢/٦٧٨-٦٨٠).

[4] " أدب القاضي" للماوردي(١/٣٩٧-٣٩٨) ، "قواطع الأدلّة"(٢/٤٣١)، "المنخول"(ص٣٦٥، "إيضاح المحصول" (ص:٤٨٦)، "نفائس الأصول"(٧/٣٠٣٢، ٣٠٤٠)، "البحر المحيط"(٤/٤٠٣)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٣٠).

وذِكر ألقاب في الباب[1].

ونازعه المازري في ذلك فذكر أنَّ الذي في مصنَّف ابن فُورَك في " أصول الفقه": في باب "المراسيل" قوله:" إذا قال التابعي: أنَّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فهذا معنى المراسيل".

قال المازري:" فأنت تراه كيف ذكر أنَّ حقيقة المرسَل ما حُذف فيه اسم الراوي و لم يُذكر لا معيَّنا ولا مجمَلاً، بخلاف ما حكاه عنه أبو المعالي"[2].

وتقدم في القول الأول أنَّ ابن فُورَك يرى أنَّ المرسَل هو ما انقطع إسناده[3].

وقد دافع الزَّرْكَشي عن الجويني فقال:

" لكن الإمام ثقة فيما يَنقل فلعَلَّ المازري سقط من نسخته ذلك، وقد وافقه ابن القُشَيري[4] على هذا النقل و لم ينكره "[5].

القول الخامس: أنَّه مرادف للمنقطع بمعناه الخاص أي ما سقط منه رجل واحد .

ويفهم هذا من كلام أبي منصور حيث قال:" المرسَل: ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر مِن واحد فهو معضل[6].

---

[1] "البرهان" (٤١٢/١)، "البحر المحيط" للزركشي(٤٠٣/٤)، "النكت" له(٤٤٥/١) .

[2] " إيضاح المحصول"(ص: ٤٨٦)، "النكت" لابن حجر(٥٤٥/٢-٥٤٦) .

[3] انظر "الحدود" له(ص: ١٥١) .

[4] هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيري النيسابوري الشافعي، كان مفسِّرا فقيها أصوليا، بارعا في العربية والنظم والنثر، صنَّف"تفسير القرآن"،"الموضح" في الفقه، توفي سنة(٥١٤هـ).انظر"السير"(٤٢٤/١٩-٤٢٦)،"طبقات الشافعية الكبرى"١٥٩/٧-١٦٦)،"معجم الأصوليين"(١٩٧/٢).

[5] "البحر المحيط" ٤٠٣/٤) .

[6] انظر"النكت" لابن حجر (٥٤٣/٢)، "البحر الذي زخر" للسيوطي(ل ٩٦/ أ).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: قول التابعي – سواء كان كبيرًا أو صغيرًا–[1] :"قال رسول اللّه صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فُعل بحضرته كذا أو نحو ذلك" .

وهو اختيار الحاكم وابن عبد البر، ونسبه غير واحد إلى جمهور المُحَدِّثين[1].

[1] وقد ذكر ابن الصلاح أنَّ المشهور التسويةُ بين كبار التابعين وصغارهم في إطلاق المرسَل على حديثهم "علوم الحديث" (ص: ٥١، ٥٣) . والتابعي الكبير: هو الذي لقي جماعة مِن الصحابة وجالسهم وكانت جُلُّ روايته عنهم، والصغير الذي لم يلق منهم إلاّ العدد اليسير أو لقي جماعة إلاّ أنَّ جُلَّ روايته عن التابعين . انظر: ، "النكت الوفية" للبقاعي (١/٣٦٩-٣٧٠، ٣٨١)، "فتح المغيث"(١/٢٣٩-٢٤٠).

قال العَلائي:" هذا هو الذي يقتضيه كلام جمهور أئمّة الحديث في تعليلهم، لا يُطلِقون المرسَل إلاّ على ما أرسله التابعي عن النبيّ- صلّى اللّه عليه وسلّم"[٢].

وجعله الخطيب وابن حجر الأكثر من حيث الاستعمال .

وقد خالف الحاكمُ في "المدخل" ما ذهب إليه في "المعرفة" حيث جعل "المرسَل" ما رواه التابعي أو تابع التابعي عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وبينه وبين النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم قَرن أو قرنان، ولايذكر سماعَه من الذي سمعه منه في رواية أخرى، وتبعه على ذلك البغوي[٣].قال السخاوي:" ولكن الذي مشى عليه في "علومه" خلاف ذلك "[٤].

القول الثاني: ما أضافه التابعي الكبير إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم من قول أو فعل أو تقرير.

فوصف "الكبير" قيد يخرج به التابعي الصغير فيسمى حديثه مُنقطِعا .

وقد نسبه ابن عبد البر إلى قوم من غير تعيين[(1)].

---

[1] "المعرفة" للحاكم (ص: ٢٥، ٢٧، ٣٦، ٤٧)، "التمهيد" لابن عبد البر (١/١٩، ٢١)، "قواطع الأدلة"(٢/٤٦١)، "إكمال المعلم"(١/١٦٦)، "شرح مسلم" للنووي(١/٣٥)، "مقدمة المجموع" له(١/١٠٠)، "الاقتراح" لابن دقيق العيد(ص: ٢٠٨)، "السَّنن الأبين" (ص: ١٢٣-١٢٤)، "جامع التحصيل" (ص: ٢٨-٢٩، ٣١)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (١/١٥٤)، "شرح التبصرة" (ص: ٦٣-٦٤)،"تنقيح الأنظار" لابن الوزير (١/٢٨٣- توضيح) "النكت" لابن حجر(٢/٥٤٣)، "نزهة النظر"(ص: ١١٠، "فتح المغيث" (١/٢٣٨، ٢٤٠))، "تدريب الراوي" (١/١٩٥).

[2] "جامع التحصيل"(ص: ٢٩)،وانظر "الكفاية" (ص: ٢١)، "النكت"(٢/٥٤٤) .

[3] " المدخل إلى الإكليل" للحاكم (ص: ٤٣)، "شرح السنة" للبغوي (١/٢٤٥)، "فتح المغيث" (١/٢٤٢).

والبغوي هو الحافظ الفقيه محي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الشافعي، كان من العلماء الربانيين، ذا تعبد ونسك وقناعة باليسير، له كتاب "شرح السنة" و"معالم التنزيل" و"التهذيب" وبورك له في تصانيفه لقصده الصالح توفي سنة (٥١٦هـ).انظر السير ١٩/٤٣٩_٤٤٣، تذكرة الحُفَّاظ ٤/١٢٥٨،شذرات الذهب ٤/٤٨-٤٩ .

[4] " فتح المغيث" (١/٢٤٢) .

[(1)]— "التمهيد" لابن عبد البر(١/٢٠-٢١)،وانظر "علوم الحديث" (ص: ٥٢-٥٣)، "جامع التحصيل" (ص: ٢٩، ٣١)، "شرح التبصرة" للعراقي (ص: ٦٤)، "النكت" لابن حجر(٢/٥٤٣)، "فتح المغيث" (١/٢٤٠)، "تدريب الراوي" (١/١٩٦)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (١/١٥٤)، "توضيح الأفكار" (١/٢٨٤-٢٨٥)، "النكت" للزركشي (١/٤٤٤،

قال ابن حجر:" لم أر تقييده بالكبير صريحا عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم"[2].

القول الثالث: ما انقطع إسناده بحيث سقط من إسناده راو فأكثر.

فيدخل فيه المنقطع والمعضَل والمعلَّق.

وأمّا التدليس فقد صرَّح الخطيب بالتفريق بينه وبين الإرسال، من حيث أنَّ التدليس فيه إيهام للسماع وأمّا الإرسال فليس فيه إيهام لذلك ولكنهما يستويان في الحكم لأنَّ المدلِّس أمسك عن ذكر مَن بينه وبين مَن دلَّس عنه فكانت روايته مرسَلة أي منقطعة[3] .

وكذا الإرسال الخفي- وهو رواية الراوي عمَّن عاصره و لم يُعرف أنَّه لَقِيه[4]- إذا كان فيه إيهام للسماع داخل عنده في التدليس[5].

أمّا إن بيّن أنَّه لم يسمع منه أو عُلم ذلك فهو داخل في الإرسال[1].

ولكن على الاحتمالين فهو مستلزِم للإرسال أي الانقطاع[2].

فبينهما عموم وخصوص، فكل تدليس إرسال وليس كل إرسال تدليسا .

وقد ذكر نحوَ ذلك الحافظُ أبو الحسن بن القَطَّان الفاسي، حيث قال في التفريق بين التدليس والإرسال:" والفرق بينه وبين الإرسال هو أنَّ الإرسال روايته عمَّن لم يسمع منه،

---

[2]- " النكت"(٢/٥٤٣)، "فتح المغيث" (١/٢٤٠)، وذكر العراقي في "شرح التبصرة"(ص: ٦٤)، وابن الوزير في "تنقيح الأنظار"(١/٢٨٥-توضيح) أنَّ ابن عبد البر حكاه عن قوم من أهل الحديث، وليس في كلام ابن عبد البر التصريح بأنَّ قائل ذلك من أهل الحديث بل قال: " وقال آخرون" ولهذا لم يذكر ذلك ابن الصلاح في "علوم الحديث"(ص: ٥٣)، وابن كثير في " اختصار علوم الحديث" (١/١٥٤)، وابن حجر في "النكت" (٢/٥٤٣).

[3]- انظر:"الكفاية" (ص: ٣٥٧).

[4]- "نزهة النظر"(ص: ١١٤) .

[5]- انظر: "الكفاية"(ص: ٢٢) .

[1] انظر: "الكفاية"(ص: ٣٥٧، ٣٨٤)، "فتح المغيث"(١/٢٤١) .

[2] انظر: "الكفاية"(ص: ٣٥٧)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٥) .

ولما كان في هذا أنَّه قد سمع كانت روايته عنه بما لم يسمع منه كأنَّها إيهام سماعه ذلك الشيء، فلذلك سمي تدليسا"[1].

و ذهب الحافظ العراقي إلى أنَّ هذا قول رابع في حدِّ المرسَل، وهو أنَّ الإرسال روايته عمَّن لم يسمع منه، أمّا مَن روى عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه بل بينه وبينه فيه واسطة فهو تدليس وليس إرسالاً[2].

و تعقَّبه البِقاعي بأنَّ هذا ليس قولا رابعاً، لكنّه مقيِّد للقول الثالث، فالمرسَل عندهم ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر بشرط أن لا يكون تدليسا، بألاَّ يكون للراوي سماع ممَّن فوقه، فيحمل ذلك الإطلاق على كلامه[3].

وهذا القول أعني تعريف الإرسال بأنَّه ما انقطع إسناده اختاره الخطيب وحكاه عن أصحاب الحديث، وعزاه النووي إلى جماعة من المُحَدِّثين[(1)].

---

[1] " بيان الوهم والإيهام"(٥/٤٩٣)، "النكت لابن حجر (٢/٥٤٤-٥٤٥)، "فتح المغيث" (١/٢٤١، ٣١٤).

[2] " شرح التبصرة" (ص: ٦٥) .

[3] " النكت الوفية" (١/٣٧٣) .

[(1)]— "الكفاية" للخطيب(ص: ٢١، ٣٨٤)، "المسالك" لابن العربي(١/٣٤٤)، "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص: ٥٢)، "شرح مسلم" للنووي (١/٣٥)، "جامع التحصيل" (ص: ٣١)، "شرح التبصرة"(ص: ٦٥)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٣-٥٤٤)،"النكت الوفية" (١/٣٧٣)، "فتح المغيث" (١/٢٤٠، ٢٤٣)، "توضيح الأفكار" (١/٢٨٦)، .

قال الخطيب تحت عنوان: "معرفة ما يَستعمل أصحاب الحديث من العبارات" :

"وأمّا المرسَل فهو ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته مَن لم يسمعه ممَّن فوقه، إلا أنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم وأمّا ما رواه تابع التابعي عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم فيُسَمُّونه "المعضل"[2].

ونسبه العَلائي إلى أبي حاتم الرازي وابنه عبد الرحمان وغيرهما من أئمّة الحديث[3] .

وعزاه ابن حجر إلى أبي داود في "مراسيله" وجماعة[4].

ونسبه الزَّرْكَشي إلى البخاري، والدارقطني وأبي نعيم الأصبهاني، وقال:"وكتاب "المراسيل" لأبي داود يفصح بتسمية هذا النوع مرسَلا"[5].

وزاد السخاوي نِسبته إلى أبي زرعة الرازي، والترمذي والبيهقي[6].

وقال ابن دقيق العيد:" وقد يُطلِق بعض القدماء المرسَل على ما سقط منه رجل مطلقا وإن كان في أثنائه" [7] .

القول الرابع: أنَّ المنقطع ما يقول فيه الشخص:"قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم" من غير إسناد أصلا، والمرسَل:ما يقول فيه:"حدثني فلان عن رجل ولا يذكر اسمه ولا صفته"، عزاه الكِيَا الطبري إلى اصطلاح المُحَدِّثين[1].

قال ابن الصلاح في "فوائد رحلته":" هذا لايُعرف عن أحد من المُحَدِّثين ولا عن غيرهم وإنَّما هو من كِيسه"[1].

---

[2]ـ "الكفاية"(ص: ٢١)، وانظر: (ص٣٨٤)منه، "الفقيه والمتفقه"له(٢٩١/١) .

[3]ـ "جامع التحصيل"(ص:٣١) .

[4]ـ "النكت"(٥٤٤/٢) .

[5]ـ "النكت" للزركشي (٤٤٦/١-٤٤٩)، وقوله"هذا النوع" يعني به المنقطع.

[6]ـ "فتح المغيث" (٢٤٢/١-٢٤٣) .

[7]ـ "الاقتراح" لابن دقيق (ص: ٢٠٨-٢٠٩)، "النكت" للزركشي (٤٤٩/١) .

[1] "النكت" للزركشي (١٢/٢)، "النكت" لابن حجر (٥٧٣/٢)، "فتح المغيث"(٢٧٨/١) .

تـــحريـــرصنيع الحُفَّاظ المتقدمين

أنَّ المتتبع لأقوال الأئمّة المتقدّمين وصنيعهم، يجد إطلاقهم المرسَل على المنقطع كثيراً، مما يدل على أنَّ مذهبهم- كما ذكر الخطيب- أنَّ المرسَل هو ما انقطع إسناده [٢].

وإليك بعض الأمثلة على ذلك من كلام الأئمّة المتقدّمين :

١- الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام[٣] (ت: ٢٢٤هـــ) :

---

[1] انظر المصدرين السابقين .

[2] ولهذا قال الحاكم عن المنقطع والمرسَل:" قَلَّ ما يوجد في الحُفَّاظ مَن يُمَيِّز بينهما" "المعرفة"(ص: ٢٨)، وقد فهم السخاوي من هذه العبارة أنَّه يرى أنَّ أكثر الحُفَّاظ لايفرّقون بينهما ونسب ذلك إليه، وتعقَّبه بقوله:" كذا قال، والذي حققه شيخنا أنَّ أكثر المُحَدِّثين على التغاير" "فتح المغيث" (٢٧٦/١) .

[3] هو أبو عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي، كان حافظا للحديث وعِلَله ومعرفته لذلك متوسطة، عارفا بالفقه والاختلاف رأســـا في اللغة إماما في القـــراءات ولي قضاء الثغور مدة، له كتاب "غريب الحديث" و "الأموال" وغيرهما، توفي سنة (٢٢٤هـــ).انظر تاريخ بغداد١٢/٤٠٣-٤١٦،السير١٠/٤٩٠-٥٠٩، البداية والنهاية ١٠/٢٩١-٢٩٢ .

-قال في أثر رواه من طريق الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:" ولو كان أيضا محفوظا ما كان أيضا يثبت لأنَّه مرسَل عن ابن شهاب عن عمر"[1].

-وقال أيضا في أثر رواه أبو البَخْتَري عن علي رضي الله عنه:" مع أنَّ الحديث مرسَل لايُعلم أنَّ أبا البَخْتَري سمع من علي ولارآه"[2]

٢- إمام الجرح والتعديل: يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ):

- قيل ليحيى بن معين:" سمع عبد الرحمان بن سابِط من سعد ؟ قال: من سعد بن إبراهيم؟ قالوا: لا، من سعد بن أبي وقاص؟ قال: لا ، قيل له: سمع من أبي أمامة؟ قال: لا قيل له: سمع من جابر؟ قال: لا هو مرسَل" . قال عباس الدوري:" كان مذهب يحيى أنَّ عبد

الرحمان بن سابط يُرسِل عنهم، و لم يسمع منهم" .[(1)]

- وقال الدوري لابن معين: عبد الملك بن عمير سمع من عَدِي بن حاتم؟ قال: لا، هو مرسَل"[(2)].

٣- النَّاقِد علي بن المديني: (ت: ٢٣٤هـ):

---

[1] "الأموال" لأبي عبيد (ص١٧٠).

[2] الطهور لأبي عبيد(ص٢٤٥).وأبو البّخْتري هو سعيد بن فيروز الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الإرسال كما في"التقريب"(١/٣٠٣).

[(1)]- " التاريخ" لابن معين(رواية الدوري٣/رقم: ٣٦٦)، "المراسيل" لابن أبي حاتم(رقم: ٤٥٩) .
وعبدالرحمان بن سابط الجُمَحي المكي ثقة كثير الإرسال، مات سنة(١١٨هـ)،(التقريب"١/٤٨٠).وسعد بن إبراهيم بن عوف الزهري المدني ثقة فاضل عابد توفي سنة(١٢٥هـ)،"التقريب"(١/٢٨٦).وعباس بن محمد الدُّوري البغدادي ثقة حافظ، توفي سنة(٢٧١هـ)،"التقريب"(١/٣٩٩).

[(2)]- تاريخ الدوري(٢٥٣٨) ووقع في المطبوع"عميرة" خطأً، والتصويب من"المراسيل"لابن أبي حاتم(٤٧٦)، "جامع التحصيل"(٤٧٣). وعبد الملك بن عميرالكوفي ثقة فقيه تغير حفظه وربما دلَّس كما في"التقريب"(١/٥٢١).
وانظرأمثلة أخرى عن ابن معين في: "تاريخ الدوري" (١٢٢٨، ٢٣٧٢، ٢٤١٦، ٢٨٠١، ٤٠٢٥، ٤١٥٩، ٤٤٩٩، ٤٥٠٩)، "المراسيل" لابن أبي حاتم(٧٢٥)، "جامع التحصيل" (٢١٨)، "الميزان" للذهبي (١٣١٧)، "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٨/٢٨٠) .

- قال ابن المديني :" داود بن أبي عاصم عن عثمان بن أبي العاص مرسَل"[3].

- وقال ابن المديني :" عثمان بن حكيم عن عثمان بن أبي العاص ليس بالمتَّصل وهو مرسَل، لأنَّه لم يسمع من عثمان [4].

٤- الإمام أحمد بن حنبل: (ت: ٢٤١هـ):

قال الإمام أحمد:" عبد الملك بن أبي بكر عن عمر مرسَل"[5].

٥- الإمام البخاري: (ت: ٢٥٦هـ):

- روى البخاري[1] من طريق إبراهيم والضحاك المِشْرَقي عن أبي سعيد الخدري-رضي اللّه عنه- قال النبيّ صلى الله عليه وسلم لأصحابه:"**أيعجِزُ أحدُكم أن يقرأ ثُلُثَ القرآن في ليلة ؟** " الحديث .

ثمّ قال البخاري:" عن إبراهيم مرسَل، وعن الضحاك المِشْرَقي مسند" .

---

[3]- "المراسيل" لابن أبي حاتم (١٩٩)، "جامع التحصيل" (١٧٧) .وداود بن أبي عاصم الثقفي المكي ثقة. "التقريب"(١/٢٣٢).

[4]- "العِلَل" له(ص: ٨٥)،وانظر:"المراسيل" لابن أبي حاتم(٥٠٠)،"جامع التحصيل" (٥٠٥)،"السنن الكبرى" للبيهقي(٤/١٦٨).

وعثمان بن حكيم بن عَبَّاد الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة مات قبل سنة(١٤٠هـ)،"التقريب" (٢/٧)

[5]- " المراسيل" لابن أبي حاتم (٤٧٩)،وعبد الملك بن أبي بكر المخزومي المدني ثقة مات في أول خلافة هشام بن عبد الملك،"التقريب"(١/٥١٧).

وانظر أمثلة أخرى عن أحمد في"المراسيل" لابن أبي حاتم: (٦٠٦)، "جامع التحصيل" (١١٣، ٩١٩)، "تحفة التحصيل" لأبي زُرْعة العراقي (٣٥٥)، " شرح العِلَل" لابن رجب(١/٣١١-٣١٢) .

[1] صحيح البخاري(٥٠١٥).وإبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي كان فقيها ثقة كثير الإرسال توفي سنة(٩٦هـ) "التقريب"(١/٤٦).والضحاك بن شَراحيل المِشْرَقي الكوفي صدوق،"التقريب"(١/٣٧٢).

قال ابن حجر:" والمراد أنَّ رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة، ورواية الضحاك عنه متصلة" إلى أن قال:" ويُأخذ من هذا الكلام أنَّ البخاري كان يُطلِق على المنقطع لفظ المرسَل..."[1].

- وعلَّق أثرا عن علي رضي اللّه عنه، فقال:" وقال الزهري قال علي:" لا يحرم"، وهذا مرسَل" [2].

قال ابن حجر:" وأمّا قوله "وهذا مرسَل" أي منقطع، فأطلق المرسَل على المنقطع كما تقدّم في" فضائل القرآن" والخَطْب فيه سهل"[3].

-وسئل عن حديث يرويه سليمان بن موسى عن أبي سَيَّارة قلت: يارسول اللّه أنَّ لي نَحْلاً فقال:" **أَدِّ منه العُشر**"[4] .

قال البخاري:" هو حديث مرسَل، سليمان لم يدرك أحداً من أصحاب

النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم"[5].

٦- الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) :

ذكر ابن رُشَيد أنَّ الإمام مسلم استعمل الإرسال بمعنى ما ليس بمتّصل[6].

قال الإمام مسلم في الجواب عن دليل خصمه في مسألة الإسناد المُعَنْعَن :

---

[1] " فتح الباري" (٩/٦٠) .

[2] صحيح البخاري (٩/١٥٤).

[3] "فتح الباري" (٩/١٥٧).

[4] رواه عبد الرزاق في"المصنف"(٦٩٧٣) وابن ماجه(١٨٢٣) وغيرهما، وأعله بالانقطاع البخاري والمفضَّل الغلابي وغيرهما.انظر"السنن الكبرى"للبيهقي(٤/١٢٦)،"تهذيب الكمال"(٣/٣٠٥).

[5] "العِلَل الكبير" للترمذي- ترتيب أبي طالب القاضي (ص: ١٠٢)، وانظر: (ص: ١٢٩، ١٧٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٤٤، ٣٤١)منه .وسليمان بن موسى الدمشقي صدوق فقيه في حديثه بعض اللِّين وخلط قبل موته بقليل كما في"التقريب"(١/٣٣١).

[6] " السَّنن الأبين" (ص: ١٢٣) .

" فيقال له: فإن كانت العِلَّة في تضعيفك الخبر وتركك الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه، لزمك أن لا تثبت إسناداً معنعنا حتّى ترى السماع فيه من أوّله إلى آخره" ثمّ ذكر أنَّ سماع هشام بن عروة من أبيه معلوم بيقين. ثمّ قال:

"وقد يجوز إذا لم يقل هشام في رواية يرويها عن أبيه، سمعت أو أخبرني: أن يكون بينه وبين أبيه في تلك الرواية إنسان آخر أخبره بها عن أبيه، و لم يسمعها هو من أبيه، لما أحبَّ أن يرويها مرسَلا ولا يسندها إلى مَن سمعها منه"[1].

فسياق الكلام ظاهر في أنَّه أراد بالإرسال هنا مطلق الانقطاع.

ولما ذكر مسلم قول خصمه:" المرسَل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّة" وأقرَّه، فسَّر البِقاعي مراد مسلم بالمرسَل فقال:" قول مسلم إنَّما هو فيما سقط مِن إسناده راو سواء كان بعد التابعي أو قبله، فيَعُمُّ المرسَل والمنقطع"[2].

٧- الحافظ أبو زرعة عبيد اللّه بن عبد الكريم الرازي (ت: ٢٦٤هـ) :

قد أكثر الحافظ أبو زرعة الرازي من استعمال الإرسال بمعنى الانقطاع، ونقل عنه الحافظ ابن أبي حاتم الرازي في "المراسيل" نصوصاً كثيرة تدل على ذلك .

منها:- قوله:" حديث ابن عيينة عن أبي إسحاق عن ذي الجَوْشَن هو مرسَل لم يسمع أبو إسحاق من ذي الجَوْشَن"[3].

-قيل لأبي زرعة : مُوَرِّق العجلي عن أبي ذر ؟ قال:" مرسَل، لم يسمع مُوَرِّق من أبي ذر شيئا" [1] .

---

[1] " مقدمة صحيح مسلم" (ص: ١٧١). وهشام بن عروة بن الزبيرالقرشي المدني كان ثقة ثبتا فقيها كثير الحديث، توفي سنة(١٤٦هـ) وقيل(١٤٥هـ).انظر"السير"(٦/٣٤-٤٧)، "التنكيل"(١/٥١٦-٥١٨).

[2] " النكت الوفية" (١/٣٧٧) .

[3] "المراسيل" لابن أبي حاتم (٥٢٧).وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله الهَمْداني السَّبيعي مكثر ثقة عابد اختلط بأخرة وكان يدلِّس انظر"التقريب"(٢/٧٣)،"تعريف أهل التقديس"لابن حجر(ص٤٢).

٨- أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـــ):

لقد أطلق الحافظ أبو داود السِّجِسْتاني "المرسَل" على المنقطع في كتابه "السنن"، ومن أمثلة ذلك :

-أنَّه أورد حديثا من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة –رضي اللّه عنها- ثمّ قال:

" وهو مرسَل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة"[٢].

-وأورد حديثا من طريق عون بن عبد اللّه عن عبد اللّه بن مسعود –رضي اللّه عنه- ثمّ

قال:" هذا مرسَل، عون لم يُدرك عبد اللّه"[٣].

---

[1] " المراسيل" لابن أبي حاتم(٨١٧).ومُوَرِّق بن مُشَمْرِج العجلي البصري ثقة عابد مات بعد سنة(١٠٠هـــ) كما في"التقريب"(٢/٢٨٠).

وانظرأمثلة أخرى عن أبي زُرْعة الرازي في "المراسيل" لابن أبي حاتم (٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٦٥، ٦٨، ٧٤، ٩١، ١٤٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٥، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧١، ٤٧٧، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٦، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٤٢، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٧، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦١٢، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٨، ٦٩٠، ٦٩٢، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧٤١، ٧٥٥، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٩، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨١٦، ٨٢١، ٨٣٤، ٨٤٢، ٨٥١، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٨٣، ٨٨٥، ٨٩٠، ٩١٢، ٩١٤، ٩٢٧، ٩٤٩، ٩٥٤، ٩٥٧، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٧٢، ٩٧٣) .

[2] "السنن"(١٧٨). وإبراهيم بن يزيد التيمي الكوفي ثقة إلا أنَّه يُرسِل ويدلِّس مات سنة(٩٢هـــ). "التقريب" (١/٤٥-٤٦).

[3] "السنن"(٨٨٦)، وانظر أمثلة أخرى في "سننه"(١٠٨٣، ٣٧٧٩، ٣٩٩٠، ٤١٠٤). وعون بن عبد الله بن عتبة الهُذَلي الكوفي ثقة عابد توفي قبل سنة(١٢٠هـــ)،"التقريب"(٢/٩٠).

ثمّ أنَّ هذا هو مقتضى صنيع الحافظ أبي داود السِّجِسْتاني في كتابه "المراسيل"، حيث أورد عدّة أحاديث لا وجه لإيرادها في هذا الكتاب إلا لأنَّ في سندها انقطاعاً، لا لأنَّها مما أضافه التابعي إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم .

من ذلك:- أنَّه أورد حديثا من طريق عطاء الخُراساني عن ابن عبّاس عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم ثم قال: " عطاء الخُراساني لم يدرك ابن عباس و لم يره" [1].

-وأورد حديثا من طريق مكحول عن عبادة بن الصامت عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم [2].

ورواية مكحول عن عبادة بن الصامت منقطعة ،فقد نقل العَلائي عن أبي داود أنَّه قال: "لم ير عبادة بن الصامت" [3].

وتقدَّم قول الزَّرْكَشي:" وكتاب "المراسيل" لأبي داود يُفْصِح بتسمية هذا النوع مرسَلا" [4].

٩- الحافظ أبو حاتم محمّد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت: ٢٧٧هـ) :

قد أكثر الحافظ أبو حاتم الرازي أيضا من استعمال الإرسال بمعنى الانقطاع كما نقل ذلك عنه ابنه في كتابه "المراسيل" .

فمن ذلك:- قوله:" أبو حُميدة الظَّاعِني علي بن عبد اللّه روى عن أبي هريرة وابن مسعود مرسَل لم يَلقَهما" [5].

---

[1] "المراسيل" (٣٤٩).وعطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق يهم كثيرا ويُرسِل ويدلِّس مات سنة(١٣٥هـ) كما في"التقريب"(٢٣/٢).

[2] "المراسيل"(٢٤١).ومكحول الشامي ثقة فقيه كثير الإرسال مات سنة بضع عشرة ومائة كما في"التقريب" (٢٧٣/٢).

[3] "جامع التحصيل" (ص: ٢٨٥)، ونفى البزار سماعه منه كما في"تهذيب التهذيب"(٢٩٢/١٠).

وانظر ما كان من هذا القبيل في "المراسيل" لأبي داود (رقم: ٤٧، ١٥٤، ١٨١، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٦٧، ٣٢٤، ٤٥٧) .

[4] النكت للزركشي(٤٤٨/١) ويقصد بهذا النوع:المنقطع.

[5] "المراسيل" لابن أبي حاتم (٥٠٢).وأبو حميدة علي بن عبد الله الظاعني قال الذهبي:"لا يكاد يُدرى مَن هو" ("الميزان"٥١٨/٤).

-وقوله:" مالك بن مِغْوَل عن عكرمة مرسَل، لم يسمع منه شيئا"[1].

١٠- الحافظ أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) :

- روى حديثا من طريق عُمارة بن غَزِيَّة عن أنس عن عمر -رضي اللّه عنهما- عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، ثمّ قال:

"وهو حديث مرسَل، وعمارة بن غزيَّة لم يدرك أَنس بـــن مالك"[2].

- وروى حديثا من طريق ابن أَشْوَع عن يزيد بن سلمة الجُعْفِي عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم. ثمّ قال:" هذا حديث ليس إسناده بمتّصل، وهو عندي مرسَل، و لم يُدرك عندي ابنُ أشوع يزيدَ بنَ سلمة"[3].

١١- الحافظ عبد اللّه بن الإمام أحمد[4] (ت: ٢٩٠هـ) :

---

[1] "المراسيل" لابن أبي حاتم (٨٣٦). ومالك بن مِغْوَل الكوفي ثقة ثبت مات سنة(١٥٩هـ) كما في"التقريب" (٢٢٦/٢).وعكرمة الهاشمي المدني مولى ابن عباس ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة، مات سنة(١٠٧هـ) وقيل بعد ذلك.انظر"التقريب"(٣٠/٢)،"هدي الساري"(ص٤٢٥-٤٣٠).

وانظرأمثلة أخرى عن أبي حاتم الرازي في "المراسيل" لابنه (٢٤، ٣٥، ٣٦، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٨٥، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٤، ٢١٤، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٧٣، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧/ب ، ٣٣٤، ٣٥٦، ٣٧٩، ٤٠٣، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٨، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٥٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٨٤، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٧٠، ٧٧٥ مع ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨٠، ٧٨٥، ٨٠٨، ٨١٣، ٨٤٥، ٨٤٨، ٨٥٠ مع ٨٥٠/ب، ٨٥٤، ٨٥٨، ٨٦٠، ٨٨٨، ٩١١، ٩١٣، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٤٦، ٩٥٨) .

[2] "جامع الترمذي"(٨/٢). وعُمارة بن غَزِيَّة الأنصاري المدني لا بأس به مات سنة(١٤٠هـ) كما في"التقريب" (٥١/٢).

[3] "الجامع" (٤٩/٥). وسعيد بن عمرو بن أَشْوَع الهَمْداني الكوفي ثقة رُمِي بالتشيُّع مات في حدود(١٢٠هـ)كما في"التقريب"(٣٠٢/١).

وانظرأمثلة أخرى عن الترمذي في"جامعه" (٢١/١-٢٢)، (٥٧٠/٣)، (٥٠/٤، ٣٤٢)، (١٤٥/٥، ٣٢٦، ٥٠٤، ٦٧٩، ٦٨٨).

[4] هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي الأصل البغدادي، كان ثقة ثبتا فهما، قال ابن المنادي: "ما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعِلَل الحديث والأسماء والكنى والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها" صنَّف:كتاب"السنة" و له "مسائل عن أبيه" وغيرُهما، توفي سنة (٢٩٠هـ).انظر تاريخ بغداد ٣٧٥/٩-٣٧٦، تذكرة الحُفَّاظ ٦٦٥/٢-٦٦٦.

- روى الإمام أحمد حديثا من طريق ابن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم .

ثمّ علَّق عليه ابنه عبد اللّه بقوله:" وهذا أرى أنَّ فيه عن أبيه عن الأعرج، ولكن كذا كان في الكتاب، فلا أدري أغفله أبي أو كذا هو مرسَل"[1]

١٢- الحافظ أبو الحسن علي بن الحسين بن الجنيد الرازي[2] (ت: ٢٩١هـ) :

قال الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد:" زيد بن أسلم عن جابر مرسَل، وعن رافع بن خَديج مرسَل، وعن أبي هريرة مرسَل، وعن عائشة مرسَل أدخل بينه وبين عائشة: القَعْقاع بن حكيم، وأدخل بينه وبين أبي هريرة: عطاء بن يسار"[3].

١٣- الحافظ أبو بكرالبزار[4] (ت: ٢٩٢هـ) :

---

[1] "مسند أحمد"(٤٠/٥٠٢). وعبد الرحمان بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني صدوق تغيَّر حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها مات سنة(١٧٤هـ) كما في"التقريب"(١/٤٧٩-٤٨٠).وأبوه عبد الله بن ذكوان المدني ثقة فقيه مات سنة(١٣٠هـ) كما في"التقريب"(١/٤١٣). والأعرج هو عبد الرحمان بن هرمز المدني ثقة ثبت عالم مات سنة (١١٧هـ) كما في"التقريب"(١/٥٠١).

[2] هو أبو الحسين علي بن الحسين بن الجنيد الرازي ويُعرف في بلده بالمالِكي لأنَّه جمع حديث مالك، كان حافظا ثبتا بصيرا بالرجال والعِلَل، مات آخر سنة(٢٩١هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٦٧١)، "السير"(١٤/١٦-١٧).

[3] "المراسيل" لابن أبي حاتم (٢٢٦)، "جامع التحصيل" للعلائي (رقم: ٢١١). وزيد بن أسلم العدوي المدني ثقة عالم وكان يُرسِل مات سنة(١٣٦هـ) كما في"التقريب"(١/٢٧٢).والقعقاع بن حَكِيم الكِناني المدني ثقة كما في "التقريب" (٢/١٢٧).وعطاء بن يسار الهلالي المدني ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة مات سنة(٩٤هـ) وقيل بعد ذلك كما في"التقريب"(٢/٢٣).

[4] هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العَتَكي مولاهم البصري البَزَّار الإمام الحافظ، ارتحل في شيخوخته ناشرا لحديثه فحدث بأصبهان ومصر وبغداد وغيرها من البلاد، قال الخطيب: "كان ثقة حافظا" وقال الدارقطني: "ثقة، يخطئ ويتَّكل على حفظه". صنف "المسند" الذي تكلم على أسانيده، وتوفي سنة (٢٩٢هـ).انظر تاريخ بغداد ٤/٣٣٤، السير ١٣/٥٥٤-٥٥٧، تذكرة الحُفَّاظ ٢/٦٥٣-٦٥٤، لسان الميزان ١/٢٣٧-٢٣٩.

- روى حديثا من طريق جعفر بن محمَّد عن أبيه عن جدِّه عن عبد الرحمان بن عوف عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

ثمّ قال:" وهذا الحديث قد رواه جماعة عن جعفر عن أبيه، و لم يقولوا عن جدِّه، وجدُّه علي بن الحسين، والحديث مرسَل..." [1].

ومعنى الإرسال هنا الانقطاع، فإنَّ محمّد بن علي الباقر وأباه علي بن الحسين زين العابدين لم يُدرِكا عمر ولا عبد الرحمان بن عوف رضي اللّه عنهما[2].

- وروى حديثا من طريق المِسْوَر بن إبراهيم عن عبد الرحمان بن عوف عن النبي صلّى اللّه عليه وسلّم.

ثمّ قال:"وهـــذا الحديث مرسَل عـــن عبد الرحمان، لأنَّ المِسْوَر بن إبراهيم لم يلق عبد الرحمان" [3].

١٤- الإمام أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـــ) :

- روى حديثا من طريق طلحة بن يزيد الأنصاري عن حذيفة -رضي اللّه عنه- عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.

ثمّ قال:" هذا الحديث عندي مرسَل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئا"[1].

---

[1] " المسند" (٢٦٥/٣) .وجعفر بن محمد الهاشمي المدني المعروف بالصَّادق صدوق فقيه إمام مات سنة(١٤٨هـــ) كما في"التقريب"(١٣٢/١). ومحمد بن علي الهاشمي الباقر ثقة فاضل مات سنة بضع عشرة ومائة كما في"التقريب" (١٩٢/٢). وعلي بن الحسين الهاشمي المدني زين العابدين ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مات سنة(٩٣هـــ) وقيل غير ذلك كما في"التقريب"(٣٥/٢).

[2] انظر: "التمهيد" لابن عبد البر (١١٤/٢)، "نصب الراية" (٤٤٨/٣)، " البدر المنير" (٦١٨/٧) "التلخيص الحبير" (١٧٢-١٧١/٣) .

[3] "المسند" (٢٦٧/٣-٢٦٨). والمِسْوَر بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن عوف الزهري مقبول مات سنة(١٠٧هـــ) كما في"التقريب"(٢٤٩/٢).

وانظر أمثلة أخرى في" المسند" (٣٩٧/١، ٤١٤)، (١٣٢/٤-١٣٣، ٢٦٩، ٣٤٧)، (١٣٤/٧، ١٣٦).

- وروى حديثا من طريق سعيد بن أبي هند عن مطرِّف عن عثمان بن أبي العاص .

ثمّ رواه من طريق آخر فقال:" ...عن سعيد بن أبي هند قال: دخل مطرِّف على عثمان نحوه مرسَل"[٢] .

ومعنى هذا أنَّ رواية سعيد بن أبي هند عن عثمان بن أبي العاص منقطعة، فهو لم يَشهَد هذه القصّة، بخلاف الرواية التي قبلها فإنَّ ظاهرها الاتصال وأنَّ سعيد بن أبي هند أخذ الحديث عن مطرِّف وهو قد أدركه وأخذ عنه[٣].

ويؤيِّد هذا أنَّ الإمام النسائي روى حديثا آخر من طريق سعيد بن أبي هند عن عثمان بن أبي العاص فقال:"...عن سعيد بن أبي هند قال: قال عثمان بن أبي العاص نحوه مرسَل" [٤]

١٥- الحافظ أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) :

- روى حديثا من طريق موسى بن أبي عثمان عن أبي هريرة رضي اللّه عنه عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم. ثمّ قال:" غلطنا في إخراج هذا الحديث، لأنَّ هذا مرسَل موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة"[٥].

- وروى حديثا من طريق أبي الخَليل عن أبي قتادة عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

ثمّ قال:" هذا الحديث مرسَل، بين أبي الخليل وأبي قتادة رجل"[٦].

١٦- الحافظ أبو القاسم عبد اللّه بن محمّد بن عبد العزيز البغوي[١] (ت: ٣١٧هـ)

---

[1] "السنن" (٣/٢٢٦). وطلحة بن يزيد الأنصاري الكوفي وثّقه النسائي.انظر"تهذيب الكمال"(٣/٥١٥-٥١٦)،"التقريب"(١/٣٨٠).

[2] "السنن" (٤/١٦٧).وسعيد بن أبي هند الفَزاري مولاهم ثقة مات سنة(١١٦هـ) وقيل بعدها كما في"التقريب" (١/٣٠٧). ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير العامِري البصري ثقة عابد فاضل مات سنة(٩٥هـ) كما في"التقريب" (٢/٢٥٣).

[3] انظر"تهذيب الكمال"(٣/٢٠٤-٢٠٥)،"تهذيب التهذيب"(٤/٩٣-٩٤).

[4] "السنن" (٤/٢١٩). وانظرأمثلة أخرى في"السنن" (١/١٠٤)، (٧/٣٤)، (٨/٩٢).

[5] "صحيح ابن خزيمة" (٤/١٥٥). وموسى بن أبي عثمان التَّبَّان المدني مقبول كما في"التقريب"(٢/٢٨٦).

[6] "صحيح ابن خزيمة" (٤/١٥٥).وأبو الخليل صالح بن أبي مريم الضُّبَعي البصري وثقه ابن معين والنسائي كما في"التقريب"(١/٣٦٢-٣٦٣). وانظر مثالا آخر في "كتاب التوحيد" له (٢/٦٧٨) .

روى حديثا من طريق سفيان الثوري عن يزيد الرَّقَاشي عن أنس بن مالك –رضي اللّه عنه– عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم. ثمّ قال:

" وهو مرسَل، لم يسمع الثوري من يزيد الرَّقَاشي شيئا، وبينهما الرَّبيع بن صَبِيح"[٢].

١٧- الحافظ أبو بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري[٣] (ت: ٣١٨هـ) :

روى أثراً من طريق عطاء بن السائب عن علي بن أبي طالب –رضي اللّه عنه– .

ثمّ قال:" وهذا مرسَل، لأنَّ عطاء لم يسمع من علي شيئا"[٤].

١٨- الحافظ أبو جعفر محمّد بن عمروبن موسى العُقَيلي (ت: ٣٢٢هـ) :

روى حديثا من طريق نوح عن حُمَيد بن لاحق عن أبي ذر–رضي اللّه عنه– عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

---

[1] هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الأصل البغدادي الدار والمولد الحافظ مسند عصره، كان ثقة ثبتا فَهِما عارفا بالحديث، قال الدارقطني: "ثقة جبل إمام أقل المشايخ خطأ"، صنف "معجم الصحابة" و"حديث علي بن الجعد" وغيرهما، توفي سنة (٣١٧هـ).انظر تاريخ بغداد ١٠/١١١-١١٦، السير ١٤/٤٤٠-٤٥٦، تذكرة الحُفَّاظ ٢/٧٣٧-٧٤٠.

[2] حديث علي بن الجعد المعروف بالجعديات للبغوي (١/٢٦٥/رقم: ١٧٥٠) ط: عامر أحمد حيدر).وسفيان بن سعيد الثوري الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما دلَّس مات سنة(١٦١هـ) كما في "التقريب" (١/٣١١). ويزيد بن أبان الرَّقَاشي البصري القاصّ زاهد لكنَّه ليس بشيء في الرواية مات قبل(١٢٠هـ) "تهذيب التهذيب"(١١/٣٠٩-٣١١) تعليق المُعَلِّمي على "الفوائد المجموعة"(ص٤٥٩). والرَّبيع بن صَبِيح السَّعدي البصري صدوق سيىء الحفظ مات سنة(١٦٠هـ). وانظر مثالا آخر في"الجعديات"(١/١٥٦).

[3] هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري نزيل مكة، كان إماما مجتهدا حافظا وَرِعا غايةً في معرفة الحديث والاختلاف، واحتاج إلى كتبه الموافِق والمخالِف منها "الأوسط" و"الإجماع"،أرَّخ ابن القَطَّان الفاسي وفاته سنة (٣١٨).انظر تذكرة الحُفَّاظ ٣/٧٨٢-٧٨٣، طبقات الشافعية الكبرى٣/١٠٢-١٠٨.

[4] "الأوسط" (٢/١١٣/رقم: ٦٣٩).وعطاء بن السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط مات سنة(١٣٦هـ) كما في"التقريب"(٢/٢٢).

ثمّ قال:" هكذا قال: حُمَيد بن لاحق، وأبو مِجْلَز اسمه لاحق بن حُمَيد، فإن كان أخطأ في اسمه فالحديث مرسَل لأنَّ أبا مِجْلَز لم يسمع من أبي ذر، وإن كان غيره فهو مجهول "[1].

١٩- الحافظ أبو محمّد عبد الرحمان بن محمّد بن إدريس الرازي (ت: ٣٢٧هـــ)

لقد صنَّف الحافظ ابن أبي حاتم كتابه "المراسيل"، ويظهر من صنيعه فيه أنَّه لا يخُصُّه بمرسَل التابعي، بل يقصد به مطلق الانقطاع، ويدل على ذلك أيضا قوله فيه: " باب شرح المراسيل المرويَّة عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم وعن أصحابه والتابعين رضي اللّه عنهم ومَن بعدهم على حروف الهجاء"[2].

وقد نسب ذلك إليه العَلائي كما تقدم .

٢٠- الحافظ أبو أحمد عبد اللّه بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـــ) :

قال ابن عدي:" كنت أظنُّ أنَّ عطاء عن رافِع بن خَدِيج مرسَل، حتّى تبيَّن لي أنَّ أبا إسحاق أيضا عن عطاء مرسَل"[3].

ورواية عطاء بن أبي رباح عن رافِع بن خَديج منقطعة، وكذلك رواية أبي إسحاق السَّبِيعي عن عطاء بن أبي رباح[4].

٢١- الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـــ) :

روى أثرا مـــن طريق طاووس عـــن معاذ بن جبل رضي اللّه عنه.

ثمّ قال:" هذا مرسَل، طاووس لم يدرك معاذاً "[1].

---

[1] "الضعفاء للعقيلي (رقم١٩٠٧).ونوح بن ربيعة الأنصاري مولاهم البصري صدوق مات سنة(١٥٣هـــ) "تهذيب التهذيب"(١٠/٤٨٤-٤٨٥)،"التقريب"(٢/٣٠٨).وأبو مِجْلَز لاحق بن حُميد السَّدوسي البصري ثقة مات سنة (١٠٦هـــ) وقيل بعد ذلك،"التقريب"(٢/٣٤٠).وانظر مثالا في"الضعفاء"(٤/رقم:١٩٠٨).

[2] " المراسيل" (ص: ٨) .

[3] ("الكامل" ٤/١٩/ت: شريك بن عبد اللّه القاضي).وعطاء بن أبي رباح القُرَشي مولاهم الكوفي ثقة فقيه فاضل لكنَّه كثير الإرسال، مات سنة(١١٤هـــ) كما في"التقريب"(٢/٢٢).

[4] انظر:"جامع التحصيل" للعلائي (ص: ٢٣٧، ٢٤٦). وانظر مثالا آخر في"الكامل" (٧/١٣٤)، مع"مختصر الكامل"للمقريزي (ص: ٧٩٢).

٢٣-الحافظ أبوحفص ابن شاهين[٢](ت: ٣٨٥هـــ)

روى حديثا من طريق الضَّحَّاك عن ابن عمر عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.

ثمّ قال:" هذا مرسَل، ليس عند الضَّحَّاك عن ابن عمر"[٣].

وممّا يبيِّن أنَّ مراده بالإرسال هنا الانقطاع قوله بعدُ:" لا أعلم أنَّ الضَّحَّاك رأى ابن عمر ولا سمع منه"[٤].

٢٤- الحافظ أبو عبد اللّه محمّد بن عبد اللّه الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـــ) :

قد تقدّم ذكر مذهب الحاكم في "المرسَل"، في "المعرفة" و"المدخل إلى الإكليل" ، وأنَّه فرّق بينه وبين المنقطع، ولكنّه عند التّطبيق العملي استعمل اصطلاح "المرسَل" بمعنى المنقطع .

من ذلك: أنَّه روى حديثا من طريق الحسن عن عثمان بن أبي العاص عن النبيّ صلى الله عليه وسلم- ثمّ قال:" هذه سنـــّة عزيزة، فإن سَلِم هذا الإسناد من أبي بلال فإنَّه مرسَل

صحيح، فإنَّ الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص"[٥].

٢٥- الحافظ أبو يعلى الخَلِيلي[١](ت: ٤٤٦هـــ) :

---

[1] "السنن للدارقطني (١٩٣٠).وطاووس بن كيسان الحِمْيَري مولاهم اليماني يقال اسمه ذكوان ثقة فقيه فاضل مات سنة(١٠٦هـــ) وقيل بعد ذلك كما في"التقريب"(٣٧٧/١).

وانظرأمثلة أخرى في "السنن" له (رقم: ٢٩٦، ١٢١٩، ١٩٥٨، ٣٢٥٣، ٣٨٣٢، ٣٨٣٣، ٣٨٣٤، ٣٨٣٥)، "العِلَل" له (٢٨٢/١)، (٩٣/٢)، (١٠/٤، ١١، ٣٠، ٥٨، ٩٠، ١٠٢-١٠٣، ١٨٦، ١٨٨، ٢٤٦، ٤٢٠-٤٢١)، (٦٦/٦، ٢٣٨، ٢٧١)، (٣١/٩)، (٤٣/١٠)، (١١٢/١١) .

[2] هو الحافظ الواعظ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، سمع بالشام والعراق والبصرة وغيرها من البلاد، قال الخطـــيب: "كان ثقة أمينا"، صنف "المسند" و"التاريخ" و"الناسخ والمنسوخ" وغيرها من الكتب، وتوفي سنة (٣٨٥هـــ).انظر تاريخ بغداد ٢٦٥/١١-٢٦٧، السير ٤٣١/١٦-٤٣٥، تذكرة الحُفَّاظ ٩٨٧/٣-٩٩٠.

[3] " الناسخ والمنسوخ" لابن شاهين (ص: ٢٠٤-٢٠٥). والضَّحَّاك بن مُزاحِم الهلالي الخراساني صدوق كثير الإرسال مات بعد سنة(١٠٠هـــ) كما في"التقريب"(٣٧٣/١).

[4] " الناسخ والمنسوخ" له (ص: ٢٠٨)، وانظر: "جامع التحصيل" (ص: ٢٠٠) .

[5] "المستدرك" (٢٨٣/١). والحسن بن أبي الحسن يسارالبصري ثقة فقيه فاضل وكان يُرسِل كثيرا ويدلِّس مات سنة(١١٠هـــ) كما في"التقريب"(١٦٥/١).وانظر أمثلة أخرى في "المستدرك" (٢٨٥/٢)، (٥٢٥/٣)، (٣٧٩/٤).

روى حديثا من طريق محمَّد الباقر عن عبد الرحمان بن عوف–رضي اللّه عنه– عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.

ثمّ قال:" هذا مرسَل، فإنَّ أباه محمَّداً لم يلق عبد الرحمان"[٢].

٢٦– الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) :

روى حديثا من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة–رضي اللّه عنها عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.

ثمّ قال:" فهذا مرسَل، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة، قاله أبو داود السِّجِسْتاني وغيره"[٣].

فهذه النُّقول عن الأئمّة النُقَّاد وغيرُها كثير تدل على أنَّهم كانوا يستعملون الإرسال بمعنى الانقطاع ولا يخُصُّونه بما أضافه التابعي إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم، وإن كان ذلك هو الأكثر من حيث الاستعمال، كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي–رحمه اللّه– .

والمتأمِّل في هذه النصوص يجد أنَّهم لم يغايِروا بينهما عند إطلاق الاسم (أي كلمة: "مرسَل") ولاعند استعمال الفعل المُشتقِّ (أي نحو: "أرسله فلان") .

وهذا يَرُدُّ ما قاله الحافظ ابن حجر في "النزهة" :"...وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسَل، هل هما متغايران أو لا ؟ فأكثر المُحَدِّثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأمّا عند استعمال الفعل المُشتقِّ، فيستعملون الإرسال فقط فيقولون: أرسله فلان سواء كان ذلك مرسَلاً أو منقطعا، ومن ثَمَّ أطلق غير واحد– ممَّن لم يلاحظ مواضع استعماله–

---

[1] هو القاضي أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخَلِيلي القزويني، كان كبير الشأن حافظا ثقة عارفا بالعِلَل بصيرا بالرجال، صنَّف"الإرشاد في معرفة المُحَدِّثين"، مات سنة(٤٤٦هـ).انظر"السير"(١٧/٦٦٦-٦٦٧)، "تذكرة الحُفَّاظ" (٣/١١٢٣-١١٢٤).

[2] "الإرشاد"(١/٣١٧-انتخاب السلفي)،وانظر:"الإرشاد" (١/٤٤٧)، (٢/٧١٣) ووازن بـ"تهذيب التهذيب"لابن حجر (١/٤٨٤).

[3] "السنن الكبرى" (١/١٢٦)، وانظر: "السنن الكبرى" له (١/٣٩٧، ٤٢٠)، (٣/١٦٩)، (٥/٣٢٣)، (٦/١٣٦)، (٧/١١٨)، (٩/٣٠٦)، "المدخل إلى السنن االكبرى" (١/١٩٦) .

على كثير من المُحَدِّثين أنَّهم لا يغايِرون بين المرسَل والمنقطع، وليس كذلك لِما حرَّرناه، وقَلَّ من نبَّه على النكتة في ذلك"[1].

وهذا فيه نظر لما يلي:

١- ما تقدَّم في هذه النصوص عن الأئمّة من استعمال كلمة "مرسَل"-بصيغة اسم المفعول- بمعنى الانقطاع فدلَّ على أنَّهم لا يخُصُّونه بما أضافه التابعي إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم[2].

٢- أنَّ الحافظ ابن حجر نفسَه قد استعمل لفظة "مرسَل" بمعنى "منقطع" في مصنَّفاته .

– فمن ذلك أنَّه نقل في ترجمة عبد اللّه بن عون قول الإمام أحمد:"قد رأى ابنُ عون عطاءً وطاووسًا و لم يحمل عنهما"، ثمّ قال:" قلت: فعلى هذا حديثه عن عطاء مرسَل"[3] .

– وذكر في ترجمة مسروق بن الأجدع قول ابن عبد البر:"لم يلق مسروق معاذًا"، ثمّ قال ابن حجر:" قلت فعلى هذا يكون حديثه عنه مرسَلا..."[4].

الخلاصة:

---

[1] "نزهة النظر" (ص: ٨١-٨٢) .

[2] انظر: "المنهج المقترح" لحاتم العوني (ص: ٢٣٠، ٢٣٤) .

[3] " تهذيب التهذيب" (٣٤٩/٥). وعبد الله بن عون بن أَرْطَبان البصري ثقة ثبت فاضل مات سنة(١٥٠هـ) كما في"التقريب"(٤٣٩/١).

[4] تهذيب التهذيب (١١١/١٠).ومسروق بن الأجدع الهَمْداني الكوفي ثقة فقيه عابد مات سنة(٦٢هـ) وقيل (٦٣هـ) كما في"التقريب"(٢٤٢/٢). وانظر مثالا آخر في"تهذيب التهذيب"(١٨/٧) مع الموازنة بـ"الثقات"لابن حبان(١٤٦/٧).

إذا تأمّلنا ما تقدّم يتَّضح لنا أنَّ المشهور عند الأصوليّين في تعريف المرسَل: هو ما انقطع إسناده في أيِّ موضع كان هذا الانقطاع، وهو الذي عزاه الخطيب البغدادي إلى أصحاب الحديث إلا أنَّ الأكثر من حيث الاستعمال إطلاق المرسَل على ما أضافه التابعي إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم.

وما نسبه الخطيب إلى أهل الحديث هو الذي يدل عليه صنيع الأئمّة المتقدِمين، وهو الموافق لِلُغة العرب .

قال العَلائي عند ذكره لهذا القول:

" ولا شك في صحّة إطلاق المرسَل على هذا من حيث اللُّغة كما تقدّم، فعلى هذا (أي على هذا القول) هو والمنقطع سِيَّان لغةً واصطلاحا"[1].

[1] " جامع التحصيل" (ص: ٣١)، وانظر: "إكمال المعلم" لعِياض (١/١٦٦-١٦٧)، "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (١٨/٣٨) .

المبحث الثاني: حجية المرسَل

تحرير محل النزاع:

١- أنَّ الذي اختلف العلماء في الاحتجاج به هو الذي لا عيب له سوى الإرسال، أما إن جمع إلى كونه مرسَلاً ضعفَ راوٍ أو أكثر فإنه حينئذ يكون أسوء حالاً من المسند الضعيف لأنه يزيد عليه بالانقطاع.

ذكره أبو الحسن بن القَطَّان الفاسي و عزاه الزَّرْكَشي إلى أبي الحسين البصري و إلى خلائق من المالكية و الحنفية كالقاضي عبد الوهاب و المازري و الباجي و السرخسي.[١]

٢- أنَّ محل الخلاف إن كان المرسِل ثقة لا يُرسِل إلا عن الثقات، أما إن كان المرسِل غير متحرِّز يروي عن الثقات و غيرهم فلا خلاف أنه لا يجوز العمل بمرسَله، ذكره ابن عبد البر و الباجي و غيرهما من المالكية، و الجَصَّاص من الحنفية.

قال الباجي: " و لا خلاف أنه لا يجوز العمل بمقتضاه[٢] إذا كان المرسِل له غير متحرِّز يُرسِل عن الثقات و غيرهم ".[٣]

وذكرابن عبد البر أنَّ الأئمة لا يزالون يحتجون بالمرسَل إذا تقارب عصر المرسِل والمرسَل عنه، و لم يُعرف المرسِل بالرواية عن الضعفاء[٤]

و هذا الاتفاق المنقول فيه نظر، فإن الخلاف في ردِّ المرسَل مطلقا و لو كان مرسِلـُه ثقة لا يروي إلا عن ثقة خلاف مشهور كما سيأتي، فهذه الصورة داخلة في محل النزاع، و

---

[١] "بيان الوهم و الإيهام" (٣/٥) ، "النكت" للزركشي (١/٤٩٩)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٦٩)،"فتح المغيث" (١/٢٤٧).

[٢] يعني المرسَل.

[٣] "إحكام الفصول" (١/٣٥٥)، و انظر "الإشارة" له (ص٢٤٠)، "التمهيد" لابن عبد البر (١/١٧، ٣٠، ٣٩)، "إكمال المعلم" لعِياض (١/١٦٨)،"جامع التحصيل" (ص٤٢)، "النكت" للزركشي (١/٤٩٩) "البحر المحيط" له (٤/٤١١-٤١٢)، ، "النكت" لابن حجر (٢/٥٥٢)، "فتح المغيث" (١/٢٤٧-٢٤٨)، "إرشاد الفحول" (١/٢٥٩).

[4] النكت لابن حجر(٢/٥٥٢).

لهذا قال الحافظ ابن حجر:" و قد بالغ ابن عبد البر فنقل اتفاقهم على ذلك" ثم قال بعد نقله لكلام ابن عبد البر و الباجي: "و هذا و إن كان في صحة نقل الاتفاق من الطرفين (يعني الاحتجاج و الرد) نظر، فإن قبول مثل ذلك عن جمهورهم مشهور، وكذا مقابله".[1]

٣- ذهب بعضهم إلى أن الخلاف في قبول المرسَل إنما يأتي على قول من خصَّه بما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه و سلم، و أما من ذهب إلى أنه ما انقطع سنده فلا يتأتى هذا الخلاف إلا بعد الاستفسار عن المرسَل لأنه يندرج فيه عندهم: المنقطع و المعضَل، و الخلاف إنما هو في رواية التابعي لا في المنقطع و المعضَل، فيكون الخلاف في بعض أنواع المرسَل لا مطلقا.[2]

و هذا فيه نظر فقد خالف في ذلك بعض العلماء كأبي الحسن الكَرْخِي الذي كان لا يفرِّق بين مراسِل أهل الأعصار، و كان عيسى بن أبان يقبل مراسِل من اشتهر بحمل العلم منه، و نسب السرخسي إلى الحنفية أن مراسل القرن الثاني و الثالث حجة.

و قال الآمدي: "و المختار قبول مراسِل العدل مطلقا".

قال محمد الأمين الشنقيطي: " فمن قال من أهل الأصول بقبول المرسَل فإنه يقبل المنقطع و المعضل "[3].

فلا إجماع على ردِّ مرسَل ما دون التابعي لوجود الخلاف من بعض العلماء.[4]

---

[1] "النكت" لابن حجر (٢/٥٥٢-٥٥٣) ، "فتح المغيث" (١/٢٤٨).

[2] انظر "النكت" للزركشي (١/٤٥٠)، "إرشاد الفحول" (١/٢٥٨).

[3] المذكرة للشنقيطي (ص١٤٣). أي من عرَّف المرسَل بأنه ما انقطع سنده و هم الأكثر.

[4] انظر "المعرفة" للحاكم ص ٢٦،"أصول السرخسي(١/٣٦٠-٣٦٣)، الإحكام للآمدي (٢/١٢٣)، جامع التحصيل ص ٣٣، نفائس الأصول للقرافي (٧/٣٠٣٣) ،الحديث المرسَل لمحمد حسن هيتو (ص١٦-١٧)،

مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: قبول كل مرسَل حتى لو بَعُدَ عهده و تأخَّر زمنه عن عصر التابعين و القرون المفضَّلة.

و نسبه السرخسي إلى أبي الحسن الكَرْخِي، و عزاه الحاكم إلى مشايخ أهل الكوفة يعني الحنفية وأما العَلائي فجعله قول بعض الغلاة من متأخري الحنفية.

و اختاره أبويعلى والكَلوَذاني وعَدَّه ابنُ عقيل ظاهر كلام أحمد، وردَّه ابن تيمية بهذا الإطلاق لأنَّ الإمام أحمد لم يكن يحتج بمراسِل مُـــحَدِّثي وقته و علمائهم بل يطالبهم بالإسناد.[1]

القول الثاني:

قبول مراسيل القرون الثلاثة المفضَّلة (أي الصحابة و التابعين و أبنائهم) و أما مَن بعدهم فإن كان المرسِل من أئمة النقل ممن اشتهر في الناس بحمل العلم منه قـــُبل مرسَله و إلا فلا.

و به قال عيسى بن أبان من الحنفية و اختاره البزدوي، و ذكر ابن السمعاني و الأُسمندي أن مذهب ابن أبان عدم قبوله إلا إذا كان المرسِل صحابيا أو تابعيا و هو مخالف لما تقدم.[2]

---

[1] انظر: "الفصول في الأصول" للجصاص (١٤٦/٣)، "المعرفة" للحاكم ص٢٦، العدة (٩١٧/٣)،أصول السرخسي ٣٦٣/١،"التمهيد" للكَلْوَذاني (١٤٣/٣-١٤٤)، الإحكام للآمدي (١٢٣/٢)، جامع التحصيل ص٣٣، "المسودة" (ص٢٥١)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٦٣٤/٢-٦٣٥)، قفو الأثر(ص٦٧) ، قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٣٨.

[2] "الفصول في الأصول" للجصاص (١٤٦/٣)،"المعتمد" (١٤٤/٢)، "اللمع" للشيرازي (ص٧٤)، "قواطع الأدلة" (٤٣٣/٢)، أصول السرخسي (٣٦٣/١)، "التمهيد" للكَلْوَذاني(١٤٤/٣)، "إيضاح المحصول" (ص٤٨٧)، "بذل النظر" للأسمندي (ص٤٤٩)، الإحكام للآمدي (١٢٣/٢)، "جامع التحصيل" (ص٣٣)، "المسوَّدة لآل تيمية" (ص٢٥١)، "البحر المحيط" (٤٠٢/٤-٤١٢)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٦٣٨/٢)، "الإبهاج" (١٢٨٧/٢).

القول الثالث:

إن كان المرسِل من أئمة النقل أي من أهل الحديث المرجوع إلى قولهم في الجرح و التعديل قـــُبلَ مرسَلـــُه و إلا فلا.

و اختاره ابن الحاجب و ابن الهُمام و ابن عبد الشكور الحنفي و نسبه العَلائي إلى جماعة من الأصوليين.

و وهِم ابن السبكي والزَّرْكَشي و ابن حجر حيث جعلوا اختيار ابن الحاجب هو نفسه اختيار عيسى بن أبان، و الصواب أن بينهما فرقا، فإن ابن أبان لا يشترط في مرسَل من كان من القرون الثلاثة أن يكون من أئمة النقل بخلاف ابن الحاجب فإنه يشترط ذلك، و يؤيِّده أنَّ العَلائي و الاسنوي و غيرهما جعلوا قول كُلٍّ منهما مذهبا مستقلاً.[1]

القول الرابع:

أن مرسَل من كان من القرون الثلاثة حجة ما لم يُعرف منه الرواية مطلقا عمَّن ليس بعدل ثقة، و مرسَل من كان بعدهم لا يكون حجة إلا من اشتهر بأنه لا يروي إلا عمَّن هو عدل ثقة.

و هذا قول الجَصَّاص و اختاره السرخسي.[2]

القول الخامس:

ذهب ابن بَرهان إلى أنَّ الإرسال إن كان صادِرًا ممَّن يعتقد صحة مذهبهم (أي الشافعية) في الجرح و التعديل قـــُبل، و إن كان ممَّن يخالف في ذلك لم يُقبل لإمكان أنَّ من أغفل ذكره غير مقبول الرواية.

---

[1] "منتهى السول" لابن الحاجب (٢/٤٤٢- تحفة)، "جامع التحصيل" (ص٣٩)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٧)، "نهاية السول"(٣/١٩٩)، "تحفة المسؤول" (٢/٤٤٥)، ، "البحر المحيط" (٤/٤٠٥)، النكت لابن حجر (٢/٥٥١-٥٦٩)، "فواتح الرحموت"(٢/٢١٦)، "الحديث المرسَل" لمحمد حسن هيتو (ص١٣-١٥)،

[2] "الفصول" (٣/١٤٥-١٤٦)، "أصول السرخسي" (١/٣٦٣).

قال ابن حجر:"و هو غريب"[1].

القول السادس:

قبوله إن كان المرسِل ثقة عدلاً، و نُسب إلى مالك و أبي حنيفة و جمهور أصحابهما، و أحمد في رواية و أكثر المعتزلة منهم أبو علي و أبو هاشم و كثير من المُتكلِّمين، و عزاه الجويني إلى جمهور الفقهاء و زاد بعضهم قيدًا في المرسِل:"أن يكون عارفـــًا بما أَرسَل"، و عبارة الباجي: "لا يُرسِل إلا عن الثقات" و لم يشترط ذلك الخطيب فيما حكاه من مذهب مالك و غيره[2].

القول السابع:

قبول المرسَل إذا كان مرسِلـــُه من أهل القرون الثلاثة الفاضلة، فإن كان من غيرها لم يُقبل.

و نُسب للمالكية و إلى أكثر الحنفية ومنهم محمد بن الحسن[3].

---

[1] "الوصول إلى الأصول" لابن بَرهان (٢/١٨١-١٨٢)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٥٢).

[2] "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" (ص٢٤)،"المقدمة في الأصول" لابن القصار (ص٧١-٧٣)، "المدخل" للحاكم (ص٧٣)، "المعرفة" له (ص ٢٦)، "المعتمد" (٢/٦٢٨) "التمهيد" لابن عبد البر (١/ ٢، ٣-٥)، "الكفاية" للخطيب (ص ٣٨٤)، "إحكام الفصول" للباجي (١/٣٥٥)، "الإشارة" له (ص ٢٤٠-٢٤١)، "قواطع الأدلة" (٢/٤٣٢)، "التلخيص" للجويني (٢/٤١٦)، "البرهان" له (١/٤٠٨)، "المستصفى" (١/٣١٨)، "التمهيد" للكَلْوَذاني (٣/١٣٠-١٣١)، "إيضاح المحصول" (ص٤٨٦)، "المسالك" لابن العربي (١/٣٤٤-٣٤٥)، "المحصول" (٤/٤٥٤)، "روضة الناظر" (١/٣٢٤-٣٢٥)، "الإحكام" للآمدي (٢/١٢٣)، "لباب المحصول" لابن رشيق (١/٣٧٩-٣٨٠)، "مقدمة المجموع" للنووي (١/١٠٠)، "شرح مسلم"له (١١/٣٥-١٢٠)، "التحصيل" للأرموي (٢/١٤٧)، "المسودة "(ص ٢٥٠)، "جامع التحصيل" (ص ٣٣)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٣٥)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٦)، "شرح العِلَل" لابن رجب (١/٢٩٦)، "البحر المحيط" (٤/٤٠٤-٤١٣)، "شرح جمع الجوامع" للمحلي مع حاشية البناني (٢/١٦٩).

[3] هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني نشأ بالكوفة وصحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه، وكان إماما فقيها ذكيا ماهرا في العربية والنحو والحساب، ليَّنه النسائي وغيره من قبل حفظه، صنف "المبسوط" و"الجامع الصغير" و"السير الكبير" وغيرها، توفي سنة (١٨٩هـــ).انظر تاريخ بغداد ٢/١٧٢-١٨٢، الميزان ٣/٥١٣، ، الفوائد البهية ص ١٦٣.

قال القاضي عبد الوهاب المالكي:"هذا هو الظاهر من المذهب عندي"[1].

القول الثامن:

الرد مطلقا حتى لمراسِل الصحابة رضي الله عنهم، و حُكي ذلك عن الباقلاني وأبي إسحاق الإسفراييني، و هذا القول سيأتي تحريره في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

القول التاسع:

عدم قبول مرسَل التابعين و مَن بعدهم و قبول مرسَل الصحابة.

وهي الرواية الثانية عن أحمد و حُكي عن الشافعي و بعض أصحابه و نسبه النووي إلى جماهير أصحاب الأصول و النظر[2].

وبه قال إسماعيل القاضي المالكي وأبو بكر بن الجهم[3] وأبو بكرالأبهري[4] و أبو جعفر السمناني[5] و الغزالي في "المستصفى" و طائفة من الظاهرية كابن حزم، و عزاه ابن عبد البر إلى سائر أهل الفقه.

و لكن الظاهر أنَّ بعض هؤلاء كالإمام الشافعي يردُّ المرسَل إذا انفرد و لم يعضده عاضد

---

[1] "إيضاح المحصول" (ص٤٨٦-٤٨٧) " المسودة "(ص ٢٥١)، "جامع التحصيل" (ص ٤٨-٨٤)، "النكت" لابن حجر (٥٥١/٢)، "النكت الوفية" (٣٧٤/١)، "فتح المغيث" (٢٤٤/١)، "تدريب الراوي" (١٩٨/١)، "قفو الأثر" (ص٦٧)، "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي (ص ١٣٨).

[2] الظاهر أنه يقصد المُتكلِّمين كما في "إحكام الفصول" للباجي (٣٥٥/١).

[3] هو القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم المالكي المعروف بابن الورَّاق المروزي، كان فقيها أصوليا صاحب حديث صنَّف كتبا تنبئ عن مقدار علمه منها"مسائل الخلاف"،"الحجة لمذهب مالك" وغيرهما،توفي سنة (٣٢٩هـ). انظر"تاريخ بغداد"(٢٨٧/١)،"الديباج المذهب"(١٨٥/٢-١٨٦)،"شجرة النور الزكية"(ص٧٨-٧٩).

[4] و لكن الذي نسبه ابن عبد البر للأبهري أنه حجة بل ساواه بالمسند "التمهيد" (٤/١). والأبهري هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي المالكي، كان ثقة فقيها زاهدا ورعا ، انتهت إليه رئاسة المذهب وكان معظَّما عند سائر العلماء،صنّف كتاب "الأصول" وشَرَح مختصري ابن عبد الحكم الكبير والصغير، وتوفي سنة(٣٧٥هـ). انظر"السير"(٣٣٢/١٦-٣٣٤) ،"الديباج المذهب"(٢٠٦/٢-٢١٠).

[5] هو القاضي أبو جعفر محمد بن أحمد السِّمناني البغدادي، كان فقيها ذكيًّا متكلِّما على مذهب الأشعري وله تصانيف في الفقه وتعاليق، توفي سنة(٤٤٤هـ).انظر"السير"(٦٥١/١٧-٦٥٢)،"الجواهر المضية"(٥٧/٣-٥٨).

لا مطلقا، كما سيأتي عند ذكر مذهب الشافعي[1].

و نسبه الحاكم إلى الإمام مالك و فيه نظر لا يخفى، إذ المعروف عنه الاحتجاج به.

قال ابن حجر: "و هو نقل مُستغرَب، و المشهور خلافه"[2].

و من هذا القبيل ما نقله ابن العربي عن الإمام مالك أنه لا يقبل إلا مراسِل أهل المدينة[3].

و هذا غريب و لم أجد من حكاه عن مالك غيره، مع أن ابن العربي نفسه ذكر أنَّ المرسَل عند مالك حجة في أحكام الدِّين[4].

و هكذا ما نُقل عن الإمام مالك أنه يقبل مراسِل الصحابة و التابعين فقط[5] فإن الظاهر من كتب المالكية أنه لا يختصُ بالتابعين[6].

و لهذا قال العَلائي بعد ذكره لهذا القول:

"ثم من ألحق بالمرسَل ما سقط في أثناء إسناده رجل واحد غير الصحابي يقبله أيضا كما يقبل المرسَل، و هو مقتضى مذهب المالكية في احتجاجهم ببلاغات الموطأ و منقطِعاته، و

هو الذي أضافه أبو الفرج القاضي[1] إلى مالك و نصره".[2]

---

[1] انظر "مقدمة المجموع"(١/١٠٢)،"النكت الوفية" (١/٣٧٧).

[2] "النكت" (٢/٥٦٩)، وانظر"المدخل" للحاكم (ص ٤٣)، "العدة"(٣/٩٠٩)، "التمهيد" لابن عبد البر (١/٥)، "إحكام الفصول"(١/٣٥٥)، "التلخيص" للجويني (٢/٤١٨)، "التمهيد" للكلوذاني (٣/١٣١)، "إكمال المعلم" (١/١٦٧)، "مقدمة المجموع" للنووي (١/١٠٠)، "المسودة" (ص ٢٥٠)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٣٦-٦٣٧)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٧)، "البحر المحيط" (٤/٤١٣)، "فتح المغيث" (١/٢٥١-٢٥٣).

[3] "عارضة الأحوذي" (١/٢٤٦).

[4] "المسالك" (١/٣٤٤-٣٤٥) و انظر "عارضة الأحوذي" (٢/٥٠-٢٣٧)، "حاشية فتح المغيث" (١/٢٤٦).

[5] "جامع التحصيل" (ص ٣٤)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٥١).

[6] انظر "المقدمة في الأصول" لابن القصار (ص٧٤)، "إحكام الفصول" (١/٣٥٥)، "إيضاح المحصول" (ص ٤٨٦-٤٨٧).

القول العاشر:

إن كان المرسِل عُرف من عادته أو صريح عبارته أنَّه لا يُرسِل إلا عن ثقة قـــُبل مرسَله و إلا فلا.

نسبه الباجي إلى جمهور الفقهاء و الصدر الأول كلِّهم، بناء على ما ذهب إليه (أي الباجي) أن المرسِل إذا كان غيرَ محترز يُرسِل عن الثقات و غيرهم فلا خلاف بينهم أنه لا يُحتج بمرسَله،فالمرسَل المحتجُّ به عنده من كان راويه لا يُرسِل إلا عن ثقة.

و نُسب هذا القول إلى الشافعي و الباقلاني، و اختاره الباجي.

و سيأتي تحرير مذهب الشافعي و أنَّ هذا أحد ما يُشترط عنده لقبول المرسَل، و أما الباقلاني فانظر ما تقدم عنه في القول الثامن.[٣]

القول الحادي عشر:

إنما يحتج بالمرسَل إذا اعتضد بغيره، و لا يُحتجُّ به بمفرده.

و هذا هو مذهب الشافعي الذي نصَّ عليه في "الرسالة" و نسبه إليه غير واحد من العلماء، و عزاه الآمدي إلى الباقلاني و جماعة من الفقهاء، و المشهور عن الباقلاني ما تقدم في القول الثامن.

و هذا الاعتضاد يكون عنده بشروط في المرسِل و المرسَل:

أما المرسِل فيشترط فيه:

١- أن يكون من كبار التابعين.

---

[1] هو القاضي أبو الفرج عمرو بن محمد الليثي البغدادي المالكي، كان فقيها بارعا لغويا فصيحا، من مصنَّفاته "الحاوي" في الفقه،"اللمع" في أصول الفقه، لم يزل قاضيا إلى أن توفي سنة(٣٣٠هـــ) وقيل(٣٣١هـــ).انظر"الديباج المذهب"(١٢٧/٢)،"شجرة النور الزكية"(ص٧٩).

[٢] "جامع التحصيل" (ص٤٣)، و انظر "إحكام الفصول" (٣٥٥/١).

[٣] "إحكام الفصول"(٣٥٥/١)، "جامع التحصيل"(ص٣٧-٣٩)، "النكت" لابن حجر(٥٥٠/٢، ٥٥٢-٥٥٥، ٥٦٩)

٢- أن يكون إذا سمَّى شيخه لم يُسَمِّ إلا ثقة، أما إن كان يُرسِل عن غير مقبول الرواية من مجهول أو مجروح فلا يُحتجُّ بمرسَله.[١]

٣- أن لا يكون ممَّن يخالف الحُفَّاظ -إذا أسند الحديث- فيما أسندوه إذا كانت هذه المخالَفة بالزيادة عليهم، أما إن كان يوافق غيره من الحُفَّاظ، أو كانت مخالفته لهم بالنقصان: إما بنقصان شيء من متنه أو بنقصان رفعه أو بإرساله فهذا دليلٌ على حفظه و تحرِّيه.

و أما المرسَل فيشترط أن يعضده ما يدل على صحته و أنَّ له أصلا، و هذا العاضد أشياء:

١- و هو مِن أقواها: أن يُسنده الحُفَّاظ المأمونون من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه و سلم بمعنى ذلك المرسَل.

٢- أن يوجد مرسَل آخرُ موافقٌ له، عن عالِم يروي عن غير مَن يروي عنه المرسَل الأول.

٣- أن يوجد ما يوافقه مِن كلام بعض الصحابة.

٤- أن يوجد كثير من أهل العلم يُفتون بما يوافقه.[٢]

و قد نُقلت عن الشافعي أقوال أخرى ذكرها الزَّرْكَشي و غيره، و لكنّ هذا هو الأقوى

---

[١] و المعنى أنه إذا أرسل لا يُرسِل إلا عن ثقة و يحتمل أنه لا يروي إلا عن الثقات مطلقا سواء أسند أو أرسل، و رجح البِقاعي الأول (انظر "شرح التبصرة" (ص٦٩)، "النكت الوفية" (٣٨٣/١)، و لكن في تضعيف بعض الأئمة لمراسيل بعض الرواة ما يدل على الاحتمال الثاني كتضعيفهم لمراسيل الحسن لأنه ضعَّف معبدًا ثم روى عنه، و تضعيفهم لمراسيل الشعبي لأنه ضعَّف جابرًا الجعفي ثم روى عنه إلا أن يقال إذاروى عن الضعيف وسمَّاه لم يكن فيه غشٌّ للأمة لأنَّه بيَّن ضعفه بخلاف ما إذا أرسل عنه. (انظر "شرح العِلَل" لابن رجب (٢٨٥/١)، "النكت" لابن حجر (٥٥٠/٢) مع التعليق: (١١) منه).

[٢] انظر "الرسالة" (ص ٤٦١-٤٦٧)، "الكفاية"(ص٤٦١-٤٦٧)، "قواطع الأدلة"(٤٥٨/٢)، "الإحكام" للآمدي (١٢٣/٢)، "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص ٥٣-٥٤)، "مقدمة المجموع" للنووي (١٠٠/١-١٠٣)، "شرح مسلم" له(٣٥/١)، "جامع التحصيل" (ص ٣٩-٤٨)، "شرح العِلَل" لابن رجب (٢٩٩/١-٣١٠)، "البحر المحيط(٤١٦/٤-٤٢٤)، شرح التبصرة (ص ٦٦-٦٩)، "النكت الوفية"(٣٧٩/١-٣٨٥)، "فتح المغيث" (٢٤٨/١).

في تحرير مذهبه كما نصَّ عليه في "الرسالة" و حكاه عنه غير واحد من أصحابه.[1]

قال الزَّرْكَشي: "و لنذكر كلام الشافعي في "الرسالة" فإنه يعرف منه مذهبه"[2].

هذه أهم مذاهب الأصوليين في الاحتجاج بالمرسَل، و هناك أقوال أخرى أسقطت ذكرها إما لتداخلها مع ما ذُكر من الأقوال أو لكونها خلاف المشهور عمَّن نُسبت إليه، و أكثرها نُسبت إلى الإمام الشافعي على وجه الخطأ و قد تقدَّم تحرير مذهبه في ذلك.[3]

مذاهب المُحَدِّثين:

يمكن إجمال أقوال المُحَدِّثين فيما يلي:

القول الأول:

عدم الاحتجاج به[4] و نسبه الحاكم و ابن عبد البر إلى جماعة أصحاب الحديث.

و عبارة الخطيب: "أكثر الأئمة من حُفَّاظ الحديث و نُقَّاد الأثر" و نحوها عبارة الترمذي.

---

[1] انظر"البحر المحيط" (٤/٤١٣-٤٢٤).

[2] "المصدر السابق (٤/٤١٦)، و انظر "آداب الشافعي" للبيهقي (٢/٣٢)، "الكفاية" (ص٤٠٤-٤٠٥)، "المجموع" للنووي (١/١٠١-١٠٢)، "شرح العِلَل" لابن رجب (١/٣٠٦-٣٠٩).

[3] انظر هذه الأقوال في "جامع التحصيل" (ص ٣٣-٤٠، ٤٨-٤٩)، "البحر المحيط" (٤/٤٠٤-٤١١)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٦-٥٥٥).

[1] أما مرسَل الصحابي كما سيأتي في المبحث الثالث فهو حجة عندهم.

و عزاه الحاكم إلى سعيد بن المُسيّب[1] و الزهري و الأوزاعي[2] و مالك و الشافعي و أحمد.

و نازعه ابن رجب في أكثر هؤلاء من حيث إنهم ضَعَّفوا بعض المراسيل لا جميعَها.

و إلى هذا القول ذهب ابن سيرين و ابن المبارك و ابن مهدي و يحيى القَطَّان و ابن المديني و زهير بن حرب[3] و ابن معين و ابن أبي شيبة[4] و أبو زرعة و أبو حاتم الرازيان و البخاري و مسلم و نسبه إلى أهل العلم بالأخبار[5] و الترمذي و النسائي و ابن خزيمة و ابن أبي حاتم و ابن حبان و الدراقطني و الحاكم و ابن المنذر و الخطيب كما ذكر ذلك عنهم العَلائي[6].

القول الثاني:

---

[1] هو أبو محمد سعيد بن المُسيّب بن حَزْن القرشي المدني أحد العلماء الأثبات والفقهاء الكبار، قال ابن الدِّيني:"لا أعلم في التابعين أوسع علما منه" مات بعد سنة(٩٠هـ) كما في"التقريب"(١/٣٠٥-٣٠٦).

[2] هو أبو عمرو عبد الرحمان بن عمرو الأوزاعي الشامي، كان إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه مع العبادة والورع، مات سنة(١٥٧هـ).انظر"تهذيب الكمال"(٤/٤٤٧-٤٤٩).

[3] هو أبو خيثمة زهير بن حرب النَّسائي نزيل بغداد ثقة ثبت، مات سنة(٢٣٤هـ) كما في"التقريب"(١/٢٦٤).

[4] هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم الكوفي ثقة حافظ متقن، صنَّف"المسند" و"المصنَّف" وغيرهما، توفي سنة(٢٣٥هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٤٣٢-٤٣٣)،"التقريب"(١/٤٤٥).

[5] ملاحظتان: (أ)-هذا الكلام إنما حكاه مسلم على لسان خصمه، لكنَّه لما لم يَرُدَّ هذا القدرَ منه حين ردَّ كلامه كان كأنَّه قائل به، فلهذا نُسب إليه.

(ب)-أنَّ هذا الكلام فيما سقط من إسناده راو سواء كان ذلك بعد التابعي أو قبله، فيَعُمُّ المرسَل و المنقطع.

انظر "جامع التحصيل" (ص٣٥)، "التقييد و الإيضاح" (ص٧٥)، "شرح التبصرة" (ص٦٥-٦٦)، "النكت الوفية" (١/٣٧٧)، "فتح المغيث" (١/٢٥٢)، "حاشية البناني على شرح المحلى" (٢/١٦٩).

[6] وإن كان العَلائي نفسُه نسب إلى بعضهم التفصيل في المرسَل كما سيأتي في القول الثالث.

انظر "العِلَل الصغير" للترمذي (١٣/٣٢٨-عارضة)، "الأوسط" لابن المنذر (١/٢٢٨)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ٣-٧)، "المجروحين" لابن حبان (٢/٧٢)، "سنن الدراقطني" (٤/ رقم:٣٢٥٣)، "المدخل" للحاكم (ص٤٣)، "التمهيد" لابن عبد البر (١/٥)، "الكفاية" (ص٣٨٤)، "الأباطيل" للجورقاني (١/١٢)، "عارضة الأحوذي" (١/١٣)، "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٥٤-٥٥)، "مقدمة المجموع" للنووي (١/١٠٠)، "شرح مسلم" له (١/٣٥-١٢٠)، "جامع التحصيل" (ص ٣٥-٣٦)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٣٦)، "شرح العِلَل" لابن رجب (١/٢٨٠، ٢٩١-٢٩٣، ٣١٣)، "البحر المحيط" (٤/٤٠٧)، "شرح التبصرة" (ص٦٥-٦٦)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٨-٥٥٠)، "نزهة النظر" (ص١١١)، "فتح المغيث" (١/٢٥١-٢٥٣)، "تحرير علوم الحديث" للجديع (٢/٩٤٤-٩٤٥).

أنه حُجَّة إذا لم يوجد مُسنَدٌ يعارضه.

و نُسب إلى مالك و أحمد في رواية و جماعة من المُحَدِّثين.

و نقل أبو داود السِّجِسْتاني عن العلماء الاحتجاج به و أنَّ الشافعي أوَّلُ من خالف في ذلك و تبعه أحمد[1].

بل حكى الطبري[2] الإجماع على الاحتجاج به إلى رأس المائتين.

قال ابن عبد البر: " كأنَّه يعني أنَّ الشافعي أول من أبى قبول المرسَل"[3].

و سيأتي بيانُ ما في هذا الإجماع المحكي.

القول الثالث:

إن كان المرسِل عُرف من عادته أو صريح عبارته أنَّه لا يُرسِل إلا عن ثقة قـــُبل مرسَله و إلا فلا.

ذكر العَلائي أنه اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح و التعديل كيحيى القَطَّان و ابن المديني و غيرهما، و عزاه الباجي إلى سائر أصحاب الحديث من المتقدِّمين و نسبه ابن مُفْلِح إلى بعض الحنابلة قال:

---

[1] أي على الرواية الثانية عن أحمد في ردِّ الاحتجاج بالمرسَل.

[2] هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، كان أحد الأئمة الذين يرجع إلى رأيهم لمعرفته وفضله وكان عارفا بالقراءات بصيرا بمعاني القرآن فقيها في أحكامه عالما بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها عارفا بالحلال والحرام، صنف "جامع البيان في تفسير القرآن" و"تاريخ الأمم والملوك" وغيرهما ، توفي سنة (٣١٠هـــ).انظر تاريخ بغداد ١٦٢/٢-١٦٩،السير١٤/٢٦٧_٢٨٢، تذكرة الحُفَّاظ ٢/٧١٠-٧١٦.

[3] "التمهيد" (١/٤)،وانظر "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" (ص٢٤)، "إكمال العلم" (١/١٦٧)، "اعلام الموقعين" (١/ ٣١-٣٢)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (١/١٥٦)، "شرح العِلَل" لابن رجب (١/٢٩٦-٢٩٧)، "البحر المحيط" (٤/٤٠٧)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٦٨)، "فتح المغيث" (١/٢٤٦) والإحالات المذكورة في القول السادس من مذاهب الأصوليين.

" و يتوجه أنه مذهب أحمد، فإنه فرَّق بين مرسَل من يُعرف أنه لا يروي إلى عن ثقة و بين غيره" و اختاره ابن عبد البر و ابن تيمية و العَلائي و الزَّرْكَشي.[1]

القول الرابع:

يُحتجُّ به إذا اعتضد بغيره و لا يحتج به بمفرده.

و هو مذهب الشافعي(وقد تقدم ذِكر شروطه و منها اختصاصه بكبار التابعين).

و نُسب إلى الإمام أحمد في رواية.[2]

و الظاهر من مذهب الإمام أحمد أنَّ المرسَل عنده من نوع الضعيف كما حكى ذلك عنه تلميذه أبو داود السِّجِسْتاني لكنَّه يأخذ بالحديث الذي فيه ضعف:

أ- إذا عضده ما يدل على معناه أو لم يوجد في الباب غيرُه.

ب- و لم يأت عن النبي صلى الله عليه و سلم أو عن أصحابه خلافُه.

ج- و لم يعرف مرسِله بالرواية عن الضعفاء.

قال الأثرم[3] عن الإمام أحمد: "و ربما أخذ بالحديث المرسَل إذا لم يجيء خلافه".[4]

---

[1] "التمهيد" لابن عبد البر (١/٣٠،١٧-٣٩)، "الكفاية" (ص٣٨٦)، "إحكام الفصول" (١/٣٥٥)، "منهاج السنة النبوية" لابن تيمية (٧/٤٣٥)، "جامع التحصيل" (ص٣٧-٣٩)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٣٨-٦٣٩)، "النكت" للزركشي (١/٤٧٤-٤٧٥)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٥٢-٥٥٥).

[2] "شرح العِلَل" لابن رجب (١/٢٩٧)، و انظر الإحالات في القول الحادي عشر من مذاهب الأصولين.

[3] هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي صاحب الإمام أحمد، كان جليل القدر حافظا بصيرا بالحديث له تيقُّظٌ عجيب، صنَّف"السنن" و"العِلَل" وغيرهما، توفي في حدود سنة(٢٦٠هـ). انظر"السير"(١٢/٦٢٣-٦٢٨) "تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٥٧٠-٥٧٢).

[4] انظر"رسالة أبي داود إلى أهل مكة" (ص٢٤)، "الكفاية" للخطيب (ص٣٩٢-٣٩٣)، "المسودة" (ص٢٥٠)، "اعلام الموقعين" لابن القيم (١/٣١-٣٢)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٣٦)،"شرح العِلَل" لابن رجب (١/٣١٠-٣١٧)، "فتح المغيث" (١/٢٥٢)، "توضيح الأفكار" (١/٢٩٢).

سياق الأدلة

يمكن حصر أدلة هذه المسألة في ثلاث مقامات:

الأول: أدلة القائلين بعدم حجية المرسَل.

الثاني: أدلة القائلين بحجية المرسَل.

الثالث: أدلة القائلين بالتفصيل، و نقصره على من قالوا: بقبول مرسَل من عُرف من عادته أو صريح عبارته أنه لا يُرسِل إلا عن ثقة دون من لم يكن كذلك.

المقام الأول: أدلة القائلين بعدم حجية المرسَل

و هي أدلة نقلية و عقلية

أ- الأدلة النقلية:

١-قول النبي صلى الله عليه و سلم :"**نضّر الله امرءً سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلّغه غيره، فإنه رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، و رُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**"[1]

٢-قول النبي صلى الله عليه و سلم: "**تَسْمَعون و يُسمع منكم و يُسمع ممَّن يسمع منكم**"[2]

وجه الدلالة:

دلَّ الحديثان على أنَّ شأن الرواية و نَقْل الحديث اتصال الإسناد، و يشمَل ذلك حالتي التحمُّل و الأداء، ولو أجزنا للفرع قبول الحديث من شيخه من غير وقوف على اتـــّصال السند الذي تلقَّاه من شيخه لأدَّى ذلك إلى اختلال السند لاحتمال أن يكون هذا الساقط ضعيفا غير مقبول الرواية، فيكون حينئذ قد احتجَّ بما لا يجوز له الاحتجاج بخبره، و تزول بذلك فائدة الإسناد الذي اختصت به هذه الأُمَّة و اتفق المسلمون على اعتباره.[3]

و يؤيِّد هذا أنَّ الصحابة و التابعين و مَن بعدهم احتاطوا في الروايات و فتشوا الأسانيد و تثبَّتوا من اتصالها:

فمن ذلك أنَّ بُشَيْر بن كعب[4] جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما فجعل يحدِّث و يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم، فجعل ابن عباس لا يأذَنُ لحديثه و لا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمعُ لحديثي؟

---

[1] تقدم تخريجه(ص١٠٧-١٠٨).

[2] رواه أحمد (٣٦١/١) و أبو داود (٣٦٥/٩) و الحاكم في "مستدركه" (٩٥/١) و في "المعرفة" (ص٢٧) و غيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، و صحَّحه الحاكم و حسنه العَلائي و ذكر أنَّ في كلام إسحاق بن راهويه ما يقتضي تصحيحه. انظر "جامع التحصيل" (ص٥٢)، "السلسلة الصحيحة" (٤/رقم: ١٧٨٤).

[3] انظر "المعرفة" للحاكم (ص ٢٧)، جامع التحصيل (ص ٥٢-٥٧).

[4] هو بُشَير-مُصَغَّرا- بن كعب الحِمْيَري العَدَوي البصري ثقة مُخَضرم، ذكره البخاري ضمن من توفي بين الثمانين والتسعين.انظر"التاريخ الأوسط"(٣١٤/١، ٣٣٢-٣٣٣)،"التقريب"(١٠٤/١)،"حاشية"تهذيب الكمال"(٣٦٦/١).

أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و لا تسمع، فقال ابن عباس: "إنا كنَّا مرةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ابتدَرتْه أبصارُنا و أصغينا إليه بآذاننا، فلما ركِب الناس الصَّعبَ و الذَّلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[1].

و ثبت عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، و يُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2].

قال العَلائي بعد ذكره هذين الأثرين و غيرهما: "فهذه الآثار و غيرها متظافرة على اعتبار ما دلَّ عليه الحديثان المتقدِّمان من التصريح بالإسناد، و أن ذلك شأن الرواية للحديث و طريق قبوله".[3]

ب- الأدلة العقلية (الاستدلالية):

١- قد أجمع العلماء على طلب عدالة المُخبِر، و إذا روى التابعي – فضلا عمَّن بعده – عمَّن لم يَلقَه لم يكن بُدٌّ من معرفة الواسطة، و لم يتقيَّد التابعون بروايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم،بل رووا عن الصحابة و غيرهم، و لم يتقيَّدوا بروايتهم عن ثقات التابعين، بل رووا عن الثقات و الضعفاء، فيحتمل أن يكون الراوي المحذوف ضعيفا، بل يحتمل أن يكون ذاك التابعي أخذ عن تابعي آخر و هذا التابعي يحتمل أن يكون ضعيفا، و هكذا يتعدد هذا الاحتمال بالاستقراء إلى ستة أو سبعة كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

---

[1] رواه مسلم في "مقدمة صحيحة" (١/١٢٠-إكمال) بسند حسن، وقد رواه مسلم في"مقدمة صحيحه"(١/١١٨-١٢٠) من طرق أخرى عن ابن عباس بنحوه هو بها صحيح.

[2] تقدم تخريجه(ص١٩).

[3]"جامع التحصيل" (ص ٥٩).

قال العَلائي عن هذا الدليل:"هو الذي عول عليه أئمة الحديث و الأصول و الفقه في ردِّ المرسَل بعبارات مختلفة"[1].

و لا يُقال هذا من باب الرواية عن المجهول و الحنفية يقبلونها و يحتجون بها، لأنَّ المجهول قد يكون مجهولَ العين أصلا و رأسا، و قد يكون مجهولَ العدالة لكنه معروف الاسم و ظاهره الإسلام، و الحنفية إنما خالفوا الجمهور في الثاني لا في الأول، فإن الأول لم يقبله الحنفية و لا غيرهم.

٢- القياس على الشهادة، من حيث إن الاتفاق مُنعقِدٌ على أن الإرسال في الشهادة غير مقبول بل لابُدَّ أن يَذكُرَ شهودُ الفرع شهودَ الأصل الذين تلقَّوا منهم الشهادة بأعيانهم، فإذا ثبت ذلك في الشهادة لزم مثلُه في الرواية، و الجامع بينهما أنَّ كلاًّ منهما يثبت به الحكم إلا أن الشهادة حكم خاص و الرواية حكم عام.

وقد استدل به الشافعي فيما نقله عنه أبو إسحاق الشيرازي، و كذلك عبد الله بن الزبير الحميدي فيما نقله عنه الخطيب.

و اعتُرض على هذا الدليل بالفروق بين باب الشهادة و باب الرواية في جملة من الأمور، فإنَّ باب الشهادة أضيق من باب الرواية و أغلظ فلا يستقيم هذا القياس.

و أجيب: بأن الجامع المعتبَر بينهما هنا هو العدالة التي هي شرط فيهما، و هذا الاستدلال في معنى يتعلق بذلك فلا يُنقَض بافتراقهما في أمور أخرى خارجة عن هذا المعنى (أي العدالة).[2]

---

[1] انظر "الرسالة" (ص ٤٦٤)، "الإحكام" لابن حزم (٢/٢)، "التمهيد" لابن عبد البر (٦/١) ، "الكفاية" للخطيب (ص ٣٨٧-٣٨٨)، "إحكام الفصول" (٣٢١/١)، "التلخيص" للجويني (٤١٨/٢)، "أصول السرخسي" (٣٦٠/١) "المحصول" (٤٥٥/٤)، "روضة الناظر" (٣٢٥/١-٣٢٦)، "جامع التحصيل" (ص ٦٠-٦٤)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٦٤١/٢)، "النكت" لابن حجر (٥٤٩/٢)، "نزهة النظر"له (ص ١١٠)، "فتح المغيث" (٢٥١/١).

[2] انظر"التمهيد" لابن عبد البر (٦/١)، "الكفاية" (ص ٣٨٩-٣٩١)، "التلخيص" للجويني (٤١٩/٢-٤٢٠)، "قواطع الأدلة" (٤٥١/٢-٤٥٢)، "أصول السرخسي"(٣٦٠/١)، "المحصول" (٤٥٩/٤-٤٦٠)، "روضة الناظر" (٣٢٦/١)، "جامع التحصيل" (ص ٦٤-٦٥)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٦٤١/٢).

المقام الثاني: أدلة القائلين بحجية المرسَل

استدلوا بالنَّقل و الإجماع و المعقول:

أ- النَّقل:

من النصوص التي استدلوا بها:

١- قوله تعالى: "**فلولا نفر مِن كُلِّ فِرقة منهم طائفة ليتفقَّهوا في الدِّين و ليُنذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون**"[١]

٢- قول النبي صلى الله عليه و سلم: " **بلغوا عني ولو آية** "[٢]

٣- قول النبي صلى الله عليه و سلم: "**ليُبَلِّغ الشاهدُ الغائب**"[٣]

وجه الدلالة:

لم تفرِّق هذه النصوص في الإنذار و التبليغ بين ما أسندوه و ما أرسلوه، ولا بين الصحابة و التابعين و مَن بعدهم و الأمر بالتبليغ لا بُدَّ له مِن فائدة و ليس ذلك إلا العمل بما يبلغُه الراوي إلى مَن بعده، فلو كان بعضُ ما يبلِّغه الراوي -وهو المرسِل- لا يجوز العمل به لبيَّنه النبي صلى الله عليه وسلَّم[٤].

الجواب:

١-أنَّ الأفعال المذكورة في هذه النصوص: "لِيُنْذِروا" "بلِّغوا" "ليبلِّغ" هي أفعال مطلَقة لا عمومَ لها، و المطلَق يصدق امتثاله بالعمل به في صورة.[٥]

٢-أنَّ هذه النصوص فيها الأمر بالإنذار و التبليغ و لا شكَّ أن ذلك يجب أن يتمَّ بشروطه و ضوابطه، و من ذلك اتِّصال الإسناد و العِلم بعدالة المخبِـــر.

---

[1] التوبة الآية(١٢٢).

[2] رواه البخاري (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

[3] رواه البخاري (٦٧) و مسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

[٤] "المحصول" (٤/٤٥٦)، "نفائس الأصول" (٧/٣٠٣٠)، "جامع التحصيل" (ص٦٥-٦٦).

[٥] "نفائس الأصول" (٧/٣٠٣٠)، "جامع التحصيل" (ص٦٦).

٤- قوله تعالى: "**يا أيُّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيَّنوا**"[١] و في قراءة "**فتثبَّتوا**"[٢]

وجه الدلالة:

إنما أمرت بالتثبُّت و التبيُّن في خبر الفاسق، فدلَّ ذلك على أنَّ العدل الثقة لا يجب التثبت في خبره كما هو الحال في مرسَل الثقة، إذ الآية لم تفرِّق بين ما أسنده و بين ما أرسله[٣].

الجواب:

أنَّ الآية تقتضي أنَّ مَن لم يكن فاسقا لا يُتثبَّت في خبره، و عدم فسقه لا طريق إليه إلا بالتزكية أو الخبرة بحاله، و الراوي المرسَل عنه مجهول العين أصلاً فلا تُعرف عدالته فوجب التوقف في خبره[٤].

ثم أنَّ الخبر الذي لم يشهده الثقة العدل و لم يذكر الواسطة التي أخذ عنها الحديث قصارى أمره أن يكون ثقةً عنده فأسقطه لعِلمه بثقته، لكن لا يلزم أن يكون ثقةً عند غيره فقد يَعلم غيرُه ما يقتضي جرحَه به و يخفى ذلك على المرسِل الموثِّق له كما سيأتي بيانه و تقريره في المقام الثالث إن شاء الله تعالى.

قال الخطيب: "و نحن غير متعبَّدين بتقليده في تحقيق القول بل يجب أن نسأله من أين عَلِم ذلك، هذا قولُنا في تابعي الصحابة، فأمَّا مَن بعد التابعين و تابعي التابعين إذا قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم، فالغلط إليهم فيما يستدلُّون به على قولهم أسرعُ فلا يجب تقليدهم".[٥]

ب- الإجماع:

يُفهم ذلك من كلام أبي داود السِّجِسْتاني و ابن جرير الطبري و تبعهما جماعة من العلماء.

---

[1] الحجرات الآية(٦).

[2] بثاء مثلثة فمُوحَّدة ثم مثناة فوقية وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.انظر"إتحاف فضلاء البشر"لشهاب الدِّين الدمياطي(ص٥١٢).

[٣] "المحصول" (٤/٤٥٦)، "جامع التحصيل" (ص٦٦).

[٤] "جامع التحصيل" (ص٦٧).

[٥] "الكفاية" (ص٣٩٩).

قال أبو داود السِّجِسْتاني: "و أما المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري و مالك بن أنس و الأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلَّم فيها و تابعه على ذلك أحمد بن حنبل و غيره".[1]

و نحوه قول ابن عبد البر: "و زعم الطبري أنَّ التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسَل و لم يأت عنهم إنكاره، و لا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين كأنَّه يعني أنَّ الشافعي أول من أبى قبول المرسَل".[2]

و حمل ابن رجب كلام ابن جرير و غيره على من أطلق القول بعدم حجية المرسَل من غير تفصيل، و هذا فيه نظر فإنَّ الشافعي لم يَرُدَّ المرسَل مطلقا بل ذهب إلى الاحتجاج به إذا اعتضد بغيره بشروط ذكرها، و قد نصَّ ابن رجب نفسه على أنَّ الشافعي لم يصحح المراسيل مطلقا و لا ردَّها مطلقا بل قسَّمها إلى محتجّ به و غير محتجّ به.[3]

الجواب:

هذا الإجماع المحكي منقوض بمن خالف في ذلك قبل المائتين كما تقدم في أثر ابن عباس و ابن سيرين عند مسلم في "مقدمة صحيحه".

قال الحافظ ابن حجر عن هذا الإجماع: "لكنَّه مردود على مُدَّعيه، فقد قال سعيد بن المُسيّب —و هو من كبار التابعين–: أنَّ المرسَل ليس بحجة، نقله عنه الحاكم، و كذا تقدم نقله عن محمد بن سيرين و عن الزهري، و كذا كان يَعيبُه شعبةُ و أقرانُه و الآخذون عنه كيحيى القَطَّان و عبد الرحمن بن مهدي و غير واحد، و كل هؤلاء قبل الشافعي، و نقله الترمذي عن أكثر أهل الحديث" إلى أن قال: "فبان أنَّ دعوى الإجماع مطلقا أو إجماع التابعين مردودة، و غايته أنَّ الاختلاف كان مِن التابعين و مَن بعدهم، و ما نقله أبو داود

---

[1] "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" (ص٢٤).

[2] "التمهيد" (١/٤).

[3] انظر"إحكام الفصول" (١/٣٥٥-٣٥٦)، "شرح العِلَل" (١/٢٩٦، ٢٩٨، ٣١٠)، "جامع التحصيل" (ص٦٧)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٣٥).

عن مالك و مَن معه معارَضٌ بما نقلناه عن شعبة و من معه، و لم يزل الخلاف موجودًا، لكنَّ المشهور عن أهل الحديث خاصةً عدم القول بالمرسَل".[1]

ج-المعقول:

١-أنَّ الراوي إذا روى الحديث مرسَلاً، فقد كفى مَن بعده مُؤنة البحث و التفتيش عن الراوي، و إذا وصل السند فقد أحال على الواسطة و برئ من عهدته.

الجواب:

أنَّ هذا ليس بلازم، فإنَّ إرسال الثقة ليس تعديلا منه لمن أرسل عنه لوجوه:

أ-أنَّه قد عُلم مِن حال العدول أنهم يُمسكون عن تعديل الراوي و جرحه، فإذا سُئِلوا عنه جرحوه تارة و عدَّلوه أخرى.

ب-يمكن أن يكون الممسِك عن تعديل المرسَل عنه أو جرحِه غيرَ عالِم بحاله من عدالةٍ أو جرحٍ فيمسك عن الأمرين للجهل بهما.

ج-لو سلَّمنا بذلك و أنه بمثابة قوله "حدثني الثقة" لم يكْفِ ذلك حتى يُسَمِّيَه لاحتمال أن يكون ثقة عنده ضعيفا عند غيره ضعفا مؤثِّرًا.

د-القياس على الشهادة، فإنه قد اتفق على أنه لا يُكتفى من المعدِّل للشهود إذا سُئِل عنهم بالإمساك عن جَرحِهم، و لا يكتفى في جرحهم بالإمساك عن تعديلهم، بل لابُدَّ من ذكر لفظٍ يدل على أحد الأمرين، فكذلك الرواية لا فرق بينهما في هذا المعنى[2].

---

[1] "النكت" لابن حجر (٢/٥٦٨)، و انظر "جامع التحصيل" (ص٧٠)، "البحر المحيط" (٤/٤٠٧)، "النكت" له (١/٤٩٢-٤٩٦)، "التهذيب" لابن حجر (١/٤٧١)، "فتح المغيث" (١/٢٥٢-٢٥٥،٢٥٣)، "توضيح الأفكار" (١/٢٩٦)، "إرشاد الفحول" (١/٢٦٢)، "حاشية أبي غدة على قواعد في علوم الحديث" للتهانوي (ص١٤٦-١٤٧).

[2] انظر "الكفاية" (ص٣٨٨-٣٨٩)، "التلخيص" للجويني (٢/٤١٩)، "قواطع الأدلة" (٢/٤٤٦-٤٤٧)، "التمهيد" للكلوذاني (٣/١٣١-١٣٢)، "جامع التحصيل" (ص٧١-٧٤)،"أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٦٤٠)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٩-١٢٩٠)، "نهاية السول" (٣/٢٠٠).

٢- أنَّ عدالة الراوي و أمانته يمنَعانه أن يشهد على النبي صلى الله عليه و سلم بخبرٍ و يكون راويه له غيرَ ثقة و إلا لَلَزِم أن يكون ملبِّسًا غاشا فيكون فاسقـــًا مردود الرواية لكونه يروي عن النبي صلى الله عليه و سلم شيئا بصيغة الجزم و هو لا يعلم ثبوته أو لا يغلب على ظنِّه ثبوتـــُه، فردُّ المرسَل يلزم منه القدح في المرسِل و هذا غير صحيح لاتفاق الأُمَّة على قبول خلقٍ كثيرٍ من الرواة مع كثرة ما أرسلوه[١].

الجواب:

أنَّ ذلك غير لازم لأنه لم يُكَلَّف إلا بما ظهر له و قد يظهر لغيره خلاف ذلك و يكون الحق مع المخالف كما وقع للزهري مع إمامته في إرساله عن سليمان بن أرقم—و هو متروك[٢]- لظنِّه تعديله، و إذا صرَّح الراوي بتعديل شيخه ثم وجدنا غيره قد جرحَه جرحًا مؤثِّرًا معتـــَبرًا لم يَعُد ذلك على الموثِّق بالجرح لأنه إنما وثَّقه بحسَب اجتهاده فكذلك الأمر بالنسبة للمرسَل إذا اطُّلِع على عِلَّةٍ قادحةٍ في مرسَله[٣].

٣- أنَّ احتمال كون الواسطة مجروحًا أو مجهولاً بعيد جدًا في التابعين خاصة كونه متَّهما بالكذب لأنَّ النبي صلى الله عليه و سلم أثنى على عصر التابعين في قوله عليه الصلاة و السلام: "**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**" الحديث[٤]

فيتعيَّن أن يكون الواسطة صحابيا أو تابعيا ثقة، و هذا دليل لمن خصَّه بالقرون الفاضلة.[١]

---

[1] "روضة الناظر" (٣٢٦/١).

[2] هو أبو أيو ب سليمان بن أرقم البصري قال غير واحد من الأئمة:"متروك"،وذكره البخاري ضمن من توفي بين (١٧٠و١٨٠هـــ).انظر"التاريخ الأوسط"(١٣٩/٢، ١٤٤)،"تهذيب التهذيب"(١٦٨/٤-١٦٩)، تعليق المُعَلِّمي على"الفوائد المجموعة"(ص١٥٢، ١٩٢).

[٤] انظر"الرسالة" (ص٤٦٩-٤٧٠)، "قواطع الأدلة" (٤٥٠/٢-٤٥١)، "جامع التحصيل" (ص٧٥)، "تهذيب التهذيب" (١٦٨/٤-١٦٩- ترجمة سليمان بن أرقم).

[4] رواه البخاري (٢٦٥٢) و مسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفي رواية من حديث عمر بن خطاب رضي الله عنه: "ثم يفشو الكذب" رواها أحمد (١١٤) و الترمذي (٢١٦٥) و غيرهما و صححها البِقاعي في "النكت الوفية" (٣٨٤/١) و أحمد شاكر في تعليقه على "المسند" (١١٢/١)، و المعلقون على "المسند" (٢٦٩/١).

الجواب:

ليس في الحديث وجود الكذب في القرون الأخيرة (أي بعد القرون الثلاثة) بعد أن لم يكن موجودًا، بل المفهوم من قوله "ثم يفشو الكذب" أنه كان موجودًا قبل ذلك في القرون الفاضلة لكنَّه لم يكن فاشيا و لا كثيرًا، و المقتضي للتثبت في الحديث و الفحص عن الرواة إنما هو دفع احتمال الكذب أو الغلط عن الرواة، و إذا كان ذلك موجودًا في تلك الأزمان لم يكن احتماله مندفِعا، و لهذا توقف ابن عباس رضي الله عنهما عن قبول مراسيل بُشير العدوي و عَلَّل ذلك بظهور الكذب بين الناس، نعم هو في الأولين غير غالب، لكنّ ذلك لا يقتضي قبول جميع المراسيل.

قال عروة بن الزبير: "إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني مِن ذِكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به" و ذلك أني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدَّث به عمَّن أثِق به، أو أسمعه من رجل أثِق به قد حدَّث به عمَّن لا أثق به فلا أحدث به"[٢].

قال ابن عبد البر: "و في خبر عروة هذا دليل على أنَّ ذلك الزمان كان يحدِّث فيه الثقة و غير الثقة".[٣]

و قال ابن لهيعة[٤]: سمعت شيخا من الخوارج (و في رواية: من أهل البدع رجع عن بدعته) و هو يقول: "أنَّ هذه الأحاديث دين فانظروا عمَّن تأخذون دينكم فإنَّا كنَّا إذا هَوِينا أمرًا صيَّرناه حديثا"[٥].

---

[٢] "زاد المعاد" لابن القيم (٥/٦٩٢-٦٩٣)،"جامع التحصيل" (ص٧٢).

[3] انظر"التمهيد"(١/٣٨-٣٩) لابن عبد البر.

٤"المصدر السابق (١/٣٩)، و انظر "فتح المغيث" (١/٢٥٤).

[4] هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن لَهيعة الحضرمي المصري، صدوق اختلط بعد احتراق كتبه فرواية مَن روى عنه قبل ذلك أعدل من غيرها، مات سنة(١٧٤هـ).انظر"التقريب"(١/٤٤٤)،"نتائج الأفكار"(٢/٣٣)لابن حجر.

[5] رواه الخطيب في "الكفاية"(ص١٢٣) و "الجامع"(١/٢٠٩-٢١٠) من طرق عن عبد الله بن يزيد المُـقْرِي عن عبد الله بن لهيعة به، و هو من قديم حديثه الصحيح. انظر "لسان الميزان" لابن حجر(١/١٠).

قال ابن حجر: "و هذه – و الله – قاصِمة الظهر للمحتجِّين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام و الصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمَن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرا جعلوه حديثا وأشاعوه، فربما سمع الرجل السنيّ [1] فحدَّث به و لم يذكر مَن حدَّثه به تحسينا للظنّ به، فيحمله عنه غيرُه، و يجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتجُّ به و يكون أصلُه ما ذكرت فلا حول و لا قوة إلا بالله" ثم ذكر إقرار بعض أهل الأهواء أنهم كانوا يضعون الحديث عن النبي صلى الله عليه و سلم لنصرة مذهبهم.

المقام الثالث: أدلة المفصِّلين:

أنَّ هذا القول هو الذي يحصل به الجمع بين أدلة المحتجِّين بالمرسَل و المانِعين من ذلك، فقد قبِل الصدر الأول الكثيرَ من المراسيل و ردُّوا الكثير منها أيضا[2]، فيُحمل صنيعُهم هذا على أنهم كانوا يقبلون مرسَل مَن عُرف من عادته أنه لا يُرسِل إلا عن ثقة و يردون مرسَل مَن لم يكن كذلك.

قال العَلائي: "و هذا يقتضي أنَّ جمهور أئمة الحديث فرَّقوا بين مَن لا يُرسِل إلا عن ثقة و بين غيره".[3]

الجواب: يُجاب عنه من وجهين:

الوجه الأول:

---

٣ أي من أحد منهم كما قال البِقاعي في "النكت الوفية" (٣٨٤/١).

[1] كنصِّ بعضهم على أنَّ مراسيل ابن المُسيّب و ابن سيرين و إبراهيم النخعي صحاح، و مراسِل الحسن و عطاء لا يحتج بها لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد.انظر "التمهيد" لابن عبد البر (٣٠/١).

[2] "جامع التحصيل" (ص٨٦-٨٧، ٩١).

أنَّ مقتضى التثبُت في الحديث عدمُ الاكتفاء بذلك لاحتمال أن يكون الواسطة ثقةً عند المرسِل لكنه ضعيف عند غيره ضعفا مؤثِرًا، فقد كان مالك بن أنس يُحسِن الظنَّ بعبد الكريم بن أبي المُخارِق البصري مع أنه ضعيف[1]،وكان الشافعي حَسنَ الرأي في إبراهيم ابن أبي يحيى الأَسلمي مع أنه متروك.[2]

و كان أحمد و ابن معين يحسنان الظنَّ بمحمد بن حُمَيد الرازي مع أنَّ أهل الريّ كأبي زرعة و أبي حاتم اتهموه و كانوا أعرف به.[3]

قال الخطيب: "إذا قال العالِم: كُلُّ من رَوَيتُ عنه فهو ثقة و إن لم أسَمِّه، ثم روى عمَّن لم يسمِّه فإنه يكون مُزكِّيًا له غيرَ أنَّا لا نعمل على تزكيته لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة".[4]

وقال ابن حجر بعد أن ذكر رأي الباقلاني في المرسَل: "و ما قاله القاضي صحيح فإنَّ كثيرًا من الأئمة وثَّقوا خَلقا من الرواة بحسَب اعتقادهم فيهم و ظهر لغيرهم فيهم الجرح المعتبَر، و هذا بيِّن واضح في كتب الجرح و التعديل، فإذا كان مع التصريح بالعدالة فكيف مع السكوت عنها..."[5].

و قد أدرك العَلائي أنَّ هذا الإيراد مُلزِم و لا مَدفَع له فقيَّد ذلك بأن يكون الواسطة ثقة عنده و عند غيره بحيث يكون معروفا بالضَّبط و العدالة إن كان تابعيا أو هو من الصحابة المعروفين بخلاف مَن لم يكن كذلك فاحتمال كونه ضعيفا عند غيره قائم.[6]

و هذا فيه نظر لأمرين:

---

[3] انظر "سؤالات الحاكم" للدراقطني (رقم:٥٢٣)، "التقريب" (١/٥١٦).

[4] انظر ""تهذيب التهذيب" (١/١٥٩)، "تقريب التهذيب" (١/٤٢).

[5] انظر "تهذيب التهذيب" (٩/١٢٨-١٣١)، "تقريب التهذيب" (٢/١٥٦)

[1] "الكفاية" (ص٩٢)، و انظر (ص٣٨٨-٣٨٩) منه، "الإحكام" لابن حزم (٢/٢).

[2] "النكت" (٢/٥٥٠).

[3] انظر "جامع التحصيل" (ص٨٧).

الأول: أنَّ من اختار هذا الرأي لم يقيِّده بذلك بل أطلق القبول في حقّ من لا يُرسِل إلا عن ثقة.

الثاني: أنَّ كون الراوي لا يُرسِل إلا عن ثقة متفقٍ على ثقته من الصعوبة إثباته، فإنَّ التحقُّقَ من صنيع الراوي في ذلك فيمن عيَّنه و سمَّاه مُمْكِن، أما استصحاب ذلك فيمن طوى ذكره فيأباه وجوبُ التثبت في الحديث و أن لا يُنسب إلى النبي صلى الله عليه و سلم شيء دون التأكُّد من صحته، و هذا سعيد بن المُسيّب الذي ذُكر عنه أنه أصح التابعين إرسالاً و أنه إذا سمَّى لم يُسَمِّ إلا ثقة، لم يقبل الشافعي بعض مراسيله لأنه لم ينضمَّ إليها ما يؤكِّدها كما حرَّر ذلك البيهقي و الخطيب.[1]

فكون الراوي لا يروي إلا عن ثقة مُتَّفَقٍ عليه فيمن أبْرَز اسمه –إن وُجِد ذلك– لا يلزم طَرْدُه فيمن أَسقط ذكرَه، لأنَّ مَبنى قبول الحديث على مَزِيد التثبُّت و الاحتياط.

و يزيده وضوحًا:

الوجه الثاني:أنَّ قولهم: "فلان لا يروي إلا عن ثقة" مبني على الغالب فيمن روى عنهم، فإنه قد يروي عن بعض الضعفاء إما جهلاً بما ثبت فيهم من الجرح المعتبَر أو يروي عنهم على وجه الاعتبار والاستشهاد أو على وجه الحكاية و المعرفة.[2]

الترجيح:

الذي يظهر راجحا في هذه المسألة هو أنَّ المرسَل نوع من أنواع الضعيف لفُقدانه شرط الاتصال و الجهل بحال الساقط، فإذا وُجد ما يعضده و لم يعارضه دليل أقوى منه فإنه يحتج به كما شرح ذلك الإمام الشافعي في "الرسالة".

---

[4] "مناقب الشافعي" للبيهقي (٢/٣٢)، "الفقيه و المتفقه"(١/٥٤٦)، "الكفاية" (ص٤٠٤-٤٠٥)، "المجموع" للنووي (١/١٠١-١٠٢)، "النكت" للزركشي (١/٤٧٨)، وانظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٤، ٧٢).

[1] انظر"الصارم المنكي"لابن عبد الهادي(ص٢٢)، "التنكيل" للمعلمي (١/١٨٠)، "ضوابط الجرح و التعديل" لعبد العزيز العبد اللطيف (ص٥١ ،٨١)، "الدرر المتناسقة فيمن قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة " لمحمد خلف سلامة ضمن "مجلة الحكمة" العدد (عدد١٢/ص٤٠١-٤٢١).

هذا أقوى الأقوال من حيث دليله و سلامته عن المعارض المقاوِم كما تبيَّن مما تقدم.

و الذي يُفهم من كلام ابن الصلاح أنَّ حُفَّاظ الحديث و نُقَّاد الأثر لا يخالِفون في ذلك فإنه ذكر أنَّ حكم المرسَل حكمُ الحديث الضعيف إلا أن يصح مَخرجه بمجيئه من وجهٍ آخر، ثم قال عمَّن أنكر هذا الاعتضاد: "و إنما يُنكر هذا من لا مَذاق له في هذا الشأن".

ثم ذكر أن الحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماهير حُفَّاظ الحديث و نُقَّاد الأثر[1].

و لا يُتَصوَّر منه أن يَصف هؤلاء النُقَّاد بأنهم لا مَذاق لهم في هذا الشأن، فدلَّ ذلك على أنهم لا يُنكرون الاحتجاج به إذا اعتضد بمثل ما ذكره، و لكن يبقى النظر في المعضِّدات المُقَوِّية للمرسَل قوة و ضعفا.

وقد ذهب ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى إلى عدم المنافاة بين كلام الحُفَّاظ النُقَّاد و كلام الفقهاء في الاحتجاج بالمرسَل، فالحُفَّاظ ذهبوا إلى عدم صحته من حيث الصناعة الحديثية لانقطاعه و فقدانه شرط الاتصال، و أما الفقهاء فذهبوا إلى الاحتجاج بمضمونه و ما دلَّ عليه من أحكام إذا احتفَّت به قرائن معضّدة لمعناه.

يقول رحمه الله تعالى: "و اعلم أنَّه لا تنافي بين كلام الحُفَّاظ و كلام الفقهاء في هذا الباب، فإنَّ الحُفَّاظ إنما يريدون صحة الحديث المعيَّن إذا كان مرسَلاً، و هو ليس بصحيح على طريقهم، لانقطاعه و عدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه و سلم. و أما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دلَّ عليه الحديث، فإذا أعضد ذلك المرسَل قرائنُ تدلُّ على أنَّ له أصلاً قوِيَ الظنُّ بصحة ما دلَّ عليه فاحتُجَّ به مع ما احتفّ به من القرائن، و هذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسَل عند الأئمة كالشافعي و أحمد و غيرهما، مع أنَّ في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسَل حينئذٍ".[2]

---

[2] "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٥٣-٥٥).

[1] "شرح العِلَل" (٢٩٧/١).

و قال المجد ابن تيمية عمَّا نُقل عن الإمام أحمد أنه سُئل عن حديث فقال: "ليس بصحيح و عَلَّل بأنَّه مرسَل"[1]:

"و هذا لا يُخْرِجه عن كونه حجة، فإنَّ أهل الحديث لا يُطلِقون عليه الصحة و إن احتجُّوا به".[2]

و نظير هذا جريان العمل ببعض الأحاديث التي لا تثبت لوقوع الإجماع على مقتضاها و مع ذلك لم يُصَحِّحوا نسبتها إلى النبي صلى الله عليه و سلم، كحديث: "**إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه و طعمه و لونه** "[3].

قال الشافعي:" و ما قلتُ من أنه إذا تغيَّر طعم الماء و لونه و ريحه كان نجسا يُروى عن النبي صلى الله عليه و سلم من وجهٍ لا يُثبِتُ أهلُ الحديث مثلَه، و هو قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلاف".[4]

و لهذا قال البِقاعي: " فلا يُعلم أحدٌ ردَّ المرسَل مطلقا"[5].

و الذي يظهر أن هذا التحرير من المجد ابن تيمية و ابن رجب و البِقاعي يصدق على كثير من الحُفَّاظ و الفقهاء و لكنَّه لا يطَّرد في جميعهم، فإنَّ منهم من يرد المرسَل و لا يحتج به كما يظهر من عباراتهم و صنيعهم كالباقلاني —في الراجح عنه[6]– و ابن حزم و الغزالي في ظاهر كلامه في "المستصفى".

---

[1] انظر"جامع الترمذي" (٣/٤٣٥)،"شرح العِلَل" لابن رجب (١/٣١١-٣١٧).

[2]"المسودة" (ص ٢٥٠).

[3] رواه ابن ماجه(٥٢١) والدارقطني في"سننه"(٤٧).

[1] "السنن الكبرى" للبيهقي (١/٢٦٠)، "العِلَل" لابن أبي حاتم (٩٧)، "عِلَل الدراقطني" (١٢/٢٧٣-٢٧٤)، "المجموع" للنووي (١/١٦٠-١٦١)، "التلخيص الحبير" لابن حجر (١/١٥).

[2] "النكت الوفية" (١/٣٧٦).

[3] فإنه ردَّ ما ذكره الشافعي من معضدات للمرسَل فدلَّ على أنه لا يرى اعتضاده، انظر "النكت" لابن حجر (٢/٥٦٦) .

و نقل ابن عبد البر عن جماعة أصحاب الحديث أن الانقطاع في الأثر عِلَّة تمنع من وجوب العمل به سواء عارضه خبر متصل أم لا.[1]

و معنى هذا أنهم لا يأخذون بالمرسَل و لو لم يوجد في الباب غيره، و لا يقصُرون ردَّه على معارضة الخبر المتَّصل.

المبحث الثالث: مرسَل الصحابي

هناك عدة تنبيهات يحسن تقديمها بين يدي هذا المبحث:

التنبيه الأول: تعريف مرسَل الصحابي:

"هو رواية الصحابي لما لم يُدرك زمنه أو لم يحضره و لم يشهده".

و ذلك بأن يكون وقع قبل ولادته أو يصغر سِنُّه عن حضوره أو تأخَّر إسلامُه و لم يصرِّح بسماعه منه حال كفره، أو وقع في غيابه.[2]

مثاله:

---

[4] "التمهيد" (١/٥).

[1] انظر "شرح مسلم" للنووي (١/٣٥)، "مقدمة المجموع" له (١/١٠٢-١٠٣)، "فتح الباري" لابن رجب (٢/١٦٧)، "فتح الباري" لابن حجر (٨/٧١٦).

-ما رواه أبو هريرة و ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه و سلم عند نزول قوله تعالى: " **و أَنْذِر عشيرتَك الأقربين**"[1] أنه دعا قريشا فاجتمعوا فعمَّ و خصَّ...الحديث.[2]

فهذه القصة وقعت في أول الإسلام بمكة و لم يشهدها أبو هريرة رضي الله عنه لتأخر إسلامه فإنه أسلم سنة (٧هـ)[3]، و لم يشهدها ابن عباس رضي الله عنهما لصِغر سنِّه إذ ذاك فإنه وُلد قبل الهجرة بثلاث سنين.[4]

-و روى أنس بن مالك رضي الله عنه حديث انشقاق القمر لما سأل أهل مكة النبي صلى الله عليه و سلم أن يُرِيَهم آية[5].

و هذه القصة وقعت قبل الهجرة، و أنس بن مالك أنصاري خزرجي إنّما صَحِب النبي صلى الله عليه و سلم بالمدينة.[6]

قال ابن حجر: "هذا من مراسيل الصحابة، لأنَّ أنسا لم يُدرك هذه القصة، و قد جاءت هذه القصة من حديث ابن عباس و هو أيضا ممَّن لم يشاهدها".[7]

التنبيه الثاني: تسميته بمرسَل الصحابي:

نازع بعضهم في تسميته بذلك من حيث إنَّ المرسَل يُطلَق على رواية الراوي عمَّن لم يَلقَه، و هذا لا ينطبق على الصحابي لأنه قد لقي النبي صلى الله عليه و سلم.

قال ابن السبكي: "و هذا في الحقيقة ليس بمرسَل، لأنَّ المرسَل كما عَرفتَ قولُ مَن لم يلق زيدًا: قال زيد، و الصحابي لقي النبي صلى الله عليه و سلم".[1]

---

[2] "الشعراء الآية(٢١٤)".

[3] "صحيح مسلم" (١/رقم: ٣٤٨، ٣٥٥).

[4] "التهذيب" (١٢/٢٦٥).

[5] "التقريب" (١/٤٢٥)، و انظر "النكت" للزركشي (١/٥٠٤).

[5] صحيح البخاري(٣٨٦٨) "صحيح مسلم"(٢٨٠٢).

[1] انظر "النكت" للزركشي (١/٥٠٥)، "تهذيب التهذيب" (١/٣٧٦).

[2] "الفتح" (٧/١٨٢).

و الظاهر أنَّ أصل هذا الكلام مأخوذ عن ابن الصلاح حيث قال:

"ثم إنَّا لم نعُدَّ في أنواع المرسَل و نحوه ما يُسَمَّى في أصول الفقه: مرسَل الصحابي..لأنَّ ذلك في حكم الموصول المسند".[٢]

و سبقه إلى ذلك أبو علي الجيَّاني[٣] حيث قال: "ليس يُعَدُّ مرسَل الصحابي مرسَلاً".[٤]

و قال أبو العباس الداني[٥] عن حديثٍ لابن عمر: "لم يذكر ابن عمر مَن أخبره به فهو داخل في مُسنَده، و ليس بمعدود في المرسَل اصطلاحًا لأنَّ أخبار الصحابة رضي الله عنهم متلقاة بالقبول لعدالتهم و فائدة الإسناد معرفة العدالة"[٦]

مع أنه سماه"مراسل الصحابة" في موضع آخر[٧] فدل على أنَّ المقصود عدم عدِّه من المرسَل من حيث الحكم بانقطاعه و ترك الاحتجاج به لا من حيث مجرَّد التسمية و هذا ما حمل عليه العراقي عبارة ابن الصلاح أنَّ تسميته بذلك في "أصول الفقه" و لم يذكر المُحَدِّثين مع أنهم يسمونه بذلك أيضا[٨].

---

[٣] "الإبهاج" (١٢٩١/٢).

[٤] "علوم الحديث" (ص٥٦)، "النكت" للزركشي (٥٠٣/١).

[3] هو أبو علي الحسين بن محمد الغسَّاني الجيَّاني،كان بارعا في الحديث وضبطه وعِلَله، عارفا بأسماء الرجال مع حظ وافر من علم النحو والغريب والأدب والأنساب، صنَّف"تقييد المهمل وتمييز المشكل"،"ذيل الاستيعاب" وغيرهما، توفي سنة(٤٩٨هـــ).انظر"الصلة"(٢٣٣/١-٢٣٥)،"مقدمة تحقيق"تقييد المهمل"(ص٧-٩٢).

[٦] "النكت" للزركشي (٥٠٣/١).

[5] هو أبو العباس أحمد بن طاهرالأنصاري الداني عُنِي بالحديث والفقه والأصول ولقاء المشايخ وجمع الأصول العتيقة مع الفضل والورع، صنَّف"الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطَّأ"،"مجموع في رجال مسلم"، توفي سنة (٥٣٢هـــ).انظر"التكملة لكتاب الصلة"لابن الأبَّار(٦٩/١-٧١)،"الديباج المذهب"(٢٠١/١-٢٠٢)، مقدمة تحقيق"الإيماء"(ص٤١-١٠٨).

[٢] "الإيماء" (٤٣٣/٢).

[7] المصر السابق(٣٨٧/٢).

[٤] "التقييد و الإيضاح" (ص٧٩-١١٠)، "النكت الوفية" (٣٨٩/١-٣٩٠).

وقد سمَّاه الخطيب بذلك في"الكفاية(ص٣٨٥) و"الفقيه والمتفقه"(٢٩١/١) إلا أن يكون ابن الصلاح يرى أنَّ الخطيب أخذ ذلك عن الأصوليين كالباقلاني والجويني.انظر"التلخيص"(٤١٧/٢) كما صرَّح بذلك في مصطلح "المتواتر".انظر"علوم الحديث"(ص٢٦٧).

فالظاهر أنه لا إشكال في تسميته بمرسَل الصحابي مع بيان أنه في حكم الموصول، إذ المراد بذلك أنَّ الصحابي لم يشهد ما نقله عن النبي صلى الله عليه و سلم أو لم يدرك زمنه – كما تقدم– لا أنه يأخذ حكم المرسَل و يعامَل معاملة المنقطع، فزال المحذور المانع من هذا الإطلاق.[1]

– وقد يقال: لِمَ لم يُطلِق عليه اسمُ التدليس مع أنَّ صورة التدليس تنطبق عليه ؟ و قد رُوي عن شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى أنَّه قال:"أبو هريرة رضي الله عنه كان يدلِّس".

و الجواب:

أنَّ مرسَل الصحابي لا ينطبق على صورة التدليس لبراءة الصحابة رضي الله عنهم من مقاصد المدلِّسين و أغراضهم، فإنَّ الباعث على التدليس يرجع إلى جملة من الأمور ذكرها الحافظ الخطيب البغدادي و لخّصها المُعَلِّمي فيما يلي:

١– إيهامه السماع ممَّن لم يسمع منه.

٢– لم يبيِّن الواسطة لعِلمه أنَّه غير مرضي.

٣– الأنَفة من الرواية عمَّن حدَّثه.

٤– إيهام علو الإسناد.

٥– عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.[2]

ثم بيَّن المُعَلِّمي أنَّ هذه المقاصد الخمسة غير متحقِّقة في إرسال الصحابي:

أما **الأول**: فلأنَّ الإيهام إنما نشأ منذ عُنِي الناس بالإسناد و ذلك عَقِب حدوث الفتنة كما جاء عن ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم".[3]

---

[5] انظر "الفقيه و المتفقه" (٢٩١/١)، "الفتح" لابن حجر (٥/٢).

[1] "الكفاية" (ص٣٥٨)، "النكت" للزركشي (٦٩/٢–٧٠)، "أصول السرخسي" (٣٧٩/١–٣٨٠)، "الأنوار الكاشفة" (ص١٦٠).

[2] تقدم تخريجه(ص١٩).

فمن حينئذ التزم أهل العلم الإسنادَ فأصبح هو الغالب حتى استقرَّ في النفوس، و صار المتبادِرُ مِن قول مَن قد ثبت لقاؤه لحذيفة مثلا: "قال حذيفة" أنه أسند، و معنى الإسناد أنه ذكر من سمع منه فيفهم مِن ذاك القول أنه سمع من حذيفة، فلو قال قائلٌ مثلَ ذلك مع أنه لم يسمعه من حذيفة و إنما سمعه ممَّن أخبر به عن حذيفة كان مُوهِما خلاف الواقع، و هذا العُرفُ لم يكن مستقِرًا في حقّ الصحابة رضي الله عنهم لا قبل الفتنة و لا بعدها، بل عُرفهم المعروف عنهم أنهم كانوا يأخذون من النبي صلى الله عليه و سلم بلا واسطة، و يأخذ بعضهم بواسطة بعض، فإذا قال أحدهم: "قال النبي صلى الله عليه و سلم" كان محتمِلاً أن يكون سمِع ذلك من النبي صلى الله عليه و سلم، و أن يكون سمعه مِن صحابي آخر عن النبي صلى الله عليه و سلم، فلم يكن في ذلك إيهام.[1]

و يدل على ذلك ماثبت عن أنس رضي الله عنه أنَّه حدَّثهم بحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقال له رجل: أنت سمعتَه من رسول الله صلى الله عليه و سلم؟ فغضِب غضَبًا شديدًا و قال: "و الله ما كُلُّ ما نحدِّثُــكُم سمعنا من رسول الله صلى الله عليه و سلم، و لكن كان يحدِّث بعضُنا بعضًا، و لا يتَّهِم بعضُنا بعضا"[2].

قال ابن رُشَيد في توجيهه إرسال الصحابة رضي الله عنهم: "أن يكونوا أَتَوا بلفظ "قال" أو "عن"، و لفظ "قال" أظهر، إذ هو مَهْيَعُ الكلام قبل أن يَغْلِب العُرفُ في استعمالهما للاتِّصال".[3]

و أما **الثاني**: فلم يكن ثَمَّ احتمال لأن يكون الواسطة غيرَ مَرْضيٍّ لأنهم لم يكن أحدٌ منهم يُرسِل إلا ما سمعه من صحابي آخر يثقُ به وُثوقَه بنفسه عن النبي صلى الله عليه و سلم.[4]

و أما **الثالث** فلم يكن من شأنهم رضي الله عنهم.

---

[1] "الأنوار الكاشفة" (ص١٦٠-١٦٩،١٦١).

[2] رواه ابن أبي خيثمة في"تاريخه" كما في"السَّنن الأبين" لابن رُشَيد(ص٦٣) بسند صحيح.

[3] "السَّنن الأبين" (ص٦٤).

[4] سيأتي الكلام عن رواية الصحابة عن التابعين.

و أما **الرابع** فتبعٌ للأول.

و أما **الخامس** فلا ضرر في الاحتمال مع الوثوق بأنه إن كان هناك واسطة فهو صحابي آخر[1].[2]

و قال ابن رُشَيد في توجيه إرسال الصحابة: "و منها: أن يكونوا فعلوا ذلك عند حصول قرينة مُفْهِمةٍ للإرسال مع تحقُّق سلامة أغراضهم و ارتفاعهم عن مقاصد المدلِّسين و أغراضهم. و منها: أن يكونوا أَتوا بلفظ مُفْهِمٍ لذلك فاختصره مَن بعدهم لثقة جميعهم".[3]

و إذا كان الراوي ممَّن دون الصحابة لا يُعَدُّ مدلِّسًا إذا أرسل عمَّن سَمع منه على غير وجه الإيهام لوجود قرائنَ مفهِمةٍ للإرسال فطَرْدُ ذلك في أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم أولى و أحرى.[4]

و هذا المانع من إطلاق التدليس على مرسَل الصحابي أولى من قول الحافظ ابن حجر: "و إنما لم يُطلِقوا عليه اسم التدليس أدبًا".[5]

-و أما ما رُوي عن شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى أنَّه قال: "أبو هريرة رضي الله عنه كان يدلِّس" فلا يصح عنه[6]

---

[5] أو تابعي ثقة مع نُدرة ذلك و قلته كما سيأتي.

[6] انظر "الأنوار الكاشفة"(ص١٦١).

[1] "السَّنن الأبين" (ص٦٤) و انظر "الاتصال و الانقطاع" لإبراهيم اللاحم (ص٢١٧-٢١٩).

[2] انظر "السَّنن الأبين" (ص٦٤)، "التنكيل" للمُعَلِّمي (٨٢/١).

[3] "النكت" (٦٢٣/٢-٦٢٤).

[4] رواه ابن عدي في "الكامل" (٦٨/١) و من طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٣٥٩/٦٧)، وفي سنده الحسن ابن عثمان التُّسْتَري كذَّبه ابن عدي و غيره. انظر "الكامل"(٣٤٥/٢-٣٤٦)، "ميزان الاعتدال" (٥٠٢/١-٥٠٣)، "لسان الميزان" (٢١٩/٢-٢٢٠)، "المرسَل الخفي" لحاتم العوني (٢٠٩/١-٢١٠)

و قد وقع في المطبوع من"الكامل" وكذا في نسخة خطية (ل ٢١/ب) سقط في السند فإنَّ الذي نقله عن شعبة هو يزيد بن هارون و عنه سلمة بن شبيب، فسقط ذكر يزيد، فصار من طريق سلمة عن شعبة، و سلمة يبعد لقاؤه لشعبة كما يظهر من ترجمتيهما، انظر "تهذيب التهذيب" (١٤٦/٤، ٣٣٨).

وقد رواه ابن عساكر من طريق ابن عدي وورد في سنده ذكر يزيد بن هارون. و انظر "النكت" لابن حجر (٦٢٣/٢)، "المرسَل الخفي" لحاتم العوني (٢٠٩/١).

التنبيه الثالث:

أنَّ المقصود بقولهم "مرسَل الصحابي" مَن كان منهم مميِّزًا يمكنه التحمُّل و السماع من النبي صلى الله عليه و سلم، أما مَن ثبتت له الرؤية فقط و لم يبلغ سِنَّ التمييز فلا تندرج روايته في هذه المسألة و لا يلزم من قبول مرسَل الصحابي قبول مرسَل هذا الصنف.

قال الحافظ ابن حجر: "قولهم مراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض مَن شذّ إنما يَعنون بذلك مَن أمكنه التحمُّل و السماع، أما مَن لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره مِن المُخَضْرَمين الذين لم يسمعوا من النبي صلى الله عليه و سلم".[1]

و عَلَّل السخاوي التفريق بينهما بأنَّ "احتمال كون الصحابي الذي أدرك و سمع يروي عن التابعين بعيد جدًا، بخلاف مراسيل هؤلاء فإنَّها عن التابعين بكثرة، فَقَوِي احتمال أن يكون السَّاقِط غيرَ صحابي، و جاء احتمال كونه غير ثقة".[2]

---

[1] "النكت" (٢/٥٤١)، و انظر "فتح الباري" له (٧/٣-٤)، "تدريب الراوي" (١/١٩٦)، "توضيح الأفكار"(١/٢٨٤).

[2] "فتح المغيث" (١/٢٧٣).

أولا: مذاهب الأصوليين:

حكى بعض العلماء الإجماع على قبول مرسَل الصحابي كالسرخسي و الكَلوَذاني.

قال السرخسي: "و لا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة رضي الله عنهم أنها حجة".[1]

و ردَّ جماعة هذا الإجماع لوجود مَن خالف في ذلك، فقد حكاه الخطيب عن بعض العلماء من غير تعيين قائله.[2]

و قال العراقي: "و أما الأصوليون فقد اختلفوا فيها، و في بعض شروح المنار في الأصول الحنفية دعوى الاتفاق على الاحتجاج بها، و نقلُ الاتفاق مردود بقول الأستاذ أبي إسحاق".[3]

و الظاهر أنَّ مَن نقل الإجماع لم يَعتَدَّ بقول مَن خالف في ذلك لكونه خلافًا شاذًا مسبوقا بالإجماع.

قال الطوفي بعد ذكره لدليل الاحتجاج بمرسَل الصحابي: "فقد صار مرسَل الصحابة مقبولاً بالإجماع، و لا جَرَم كان المخالِف فيه شاذًا".[4]

و نازع ابن حجر في هذا لوجود الخلاف من جماعة من أئمة الأصول فلا يمكن محاججتهم بإجماع سابق.[1]

---

[1] "أصول السرخسي" (٣٥٩/١) و انظر"أصول البزدوي" (٤/٢)، "التمهيد" للكَلْوَذاني(١٣٤/٣)، "الإيماء" لأبي العباس الداني (٣٨٨/٢)، "كشف الأسرار" (٤٧٣/٤)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (١٥٩/١)، "النكت" للزركشي (٥٥٠/١).

[2] "الكفاية"(ص٣٨٥)، "شرح المجموع" للنووي (١٠٣/١)، "البحر المحيط" (٤٠٩/٤)، "النكت" للزركشي (٥٠٠/١).

[3] "التقييد و الإيضاح" (ص٨٠)، وانظر "محاسن الاصطلاح" (ص٢١١)، "شرح التبصرة" (ص٧٠)، "النكت الوفية" (٣٩٧/١-٣٩٨).

[4] "شرح مختصر الروضة"(٢٢٩/٢)، و انظر"النكت" لابن حجر (٥٧١/٢)، "التقرير و التحبير" (٣٨٤/٢)، "سُلم الوصول" لمحمد بخيت المطيعي (٢٠٣/٣-٢٠٤).

هذا ما قرَّره في "النكت" و لكنَّه وصف في موضع آخر المخالِف في ذلك بالشذوذ الذي لا يُعتَدُّ بمخالفته فقال:"وقد اتَّفق الأئمة قاطبةً على قَبول ذلك إلا مَن شذَّ ممَّن تأخَّر عصره عنهم فلا يُعتدُّ بمخالفته"[٢].

و ممَّن نُقل عنه الخلاف في ذلك:

١-الإمام الشافعي:

نقل عنه القاضي عبد الجبار المعتزلي الشافعي أنَّ الصحابي إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم كذا و كذا قـــُبل إلا إن عُلِمَ أنَّه أرسله.[٣]

و قد نسَبَ الإسنوي ذلك إلى الفخر الرازي من عبارة له في "المحصول"[٤] فَهِم منها أنه لا يقبل مرسَل الصحابي إذا تيقَّنا أنه لم يسمعه و أيَّد ذلك بأنَّ الرازي أطلق عدم قبول المرسَل و لم يُفصِّل بين الصحابي و غيره.[٥]

و نسب القاضي عبد الوهاب في "الملخَّص" و ابن بطال المالكي[٦] إلى الإمام الشافعي عدم الاحتجاج بمرسَل الصحابي من غير تفصيل.[٧]

و الذي نقله عنه العارفون بمذهبه هو قـــَبولـــُه و الاحتجاج به كأبي إسحاق الشيرازي و ابن بَرهان و الآمدي و النووي و غيرهم.[١]

---

[٥] "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٧، ٥٧١).

[١] "هدي الساري" (ص٣٧٨).

[٢] "المعتمد" (٢/١٥٠)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٧)، "فتح المغيث" (١/٢٧١).

[4] المحصول(٤/٤٦٠-٤٦١).

[٤] "نهاية السول" للاسنوي (٣/٢٠٣).

[6] هو أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي ثم البلنسي المالكي المعروف بابن اللَّجَّام، كان من أهل المعرفة والفهم، عُني بالحديث عناية تامة، صنَّف"شرح البخاري"، و"الاعتصام" في الحديث، توفي سنة(٤٤٩هـــ) وقيل(٤٤٤هـــ).انظر"السير"(١٨/٤٧-٤٨)،"الديباج المذهب"(٢/١٠٥-١٠٦)،"شجرة النور الزكية"(ص١١٥).

[٦] "شرح البخاري" لابن بطال (١/١٧٠)،"النكت" للزركشي (١/٥٠١)، "البحر المحيط" له (٤/٤١٠)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٨)، "فتح المغيث" (١/٢٧١-٢٧٢).

قال ابن حجر عمَّا نقله القاضي عبد الجبار: "و هذا النقل مخالف للمشهور مِن مذهب الشافعي".[٢]

٢- القاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)

صرَّح في "التقريب"[٣] أنَّ المرسَل لا يُقبل مطلقا حتى مراسيل الصحابة إلا أن يُخبِر عن نفسه بأنه لا يروي إلا عن النبي صلى الله عليه و سلم أو عن صحابي فحينئذ يجب العمل بمرسَله.

و نقل عنه الجويني في "التلخيص" قوله: "و الذي نختاره أنه لا يجب العمل بشيء من المراسيل حسمًا للباب".[٤]

٣-أبو إسحاق الاسفراييني (ت ٤١٨هـ) و هو معاصِر لابن الباقلاني.

نسب إليه ذلك غير واحد كأبي إسحاق الشيرازي و النووي و العَلائي و غيرهم.[٥]

٤-أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥)

ذكر أنَّ المُختار على قياس ردِّ المرسَل أنَّ التابعي و الصحابي إذا عُرف بصريح خبره أو بعادته أنَّه لا يروي إلا عن صحابي قـُبِل مرسَله، و إن لم يُعرف ذلك فلا يُقبل.[٦]

---

[٧] "التبصرة" (ص٣٢٩)، "الوصول" لابن بَرهان (١٧٧/٢)، "الإحكام" للآمدي (١٢٣/٢)، "شرح مسلم" للنووي (٣٥/١).

[١] "النكت" (٥٤٧/٢)، و انظر "فتح المغيث" (٢٧٢/١).

[٢] كما في "النكت" لابن حجر (٥٤٧/٢)، و انظر "شرح البخاري" لابن بطال (١٧٠/١).

[٣] "التلخيص" للجويني (٤١٨/٢)، و انظر "الإبهاج" (١٢٨٧/٢)، "البحر المحيط" للزركشي (٤١٠/٤)، "النكت" له (٥٠١/١)،"النكت الوفية" (٣٩٧/١-٣٩٨).

[٤] "التبصرة" (ص٣٢٩)، "المجموع" للنووي (١٠٣/١)، "شرح مسلم" له (٣٥/١)، "جامع التحصيل" (ص٣٦)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (٥٩/١)، "محاسن الاصطلاح" (ص٢١١)، "التقييد و الإيضاح" (ص٨٠)، "شرح التبصرة" (ص٧٠)، "النكت" لابن حجر (٥٤٦/٢)، "فتح الباري" لابن حجر (٤/٧)، "فتح المغيث" (٢٧١/١)، "تدريب الراوي" (٢٠٧/١).

[٥] "المستصفى" (٣٢١/١).

٥-ابن بَرهان البغدادي الشافعي (ت ٥١٨ هـ)

قال عن هذا القول في كتابه "الأوسط": "إنه الأصح" و قد وصف الزَّرْكَشي و ابن حجر قولَه هذا بالغرابة.[١]

و يؤيِّد ذلك أنَّ الذي يُفهَم من كلام ابن بَرهان في كتابه "الوصول" الاحتجاج بمرسَل الصحابي، فإنه قال: "و قولهم[٢]: أنَّ مراسيل الصحابة مقبولة، فالعذر ظاهر و ذلك أنَّ الصحابي لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون قد سمِع من الرسول صلى الله عليه و سلم أو سَمِعَ من صحابي، فإن سمع من رسول الله صلى الله عليه و سلم فهو مقطوع بعِصمته و إن سمع من صحابي فهو مشهود بعدالته، و ليس كذا هاهنا، فإنَّ عدالة التابعين و تابعي التابعين غير معلومة فمنهم المجروح و الفاسق"[٣].

فظاهر هذا الكلام إقراره الاحتجاج بمراسيل الصحابة و الأخذ بها.

و قد نقل ابن مُفْلِح الخلاف في ذلك عن بعض الشافعية، و حكاه العَلائي عن طائفة يسيرة و حاصل ذلك يرجع إلى مَن تقدم ذكرهم.[٤]

---

[١] "البحر المحيط" (٤/٤١٠)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٤٨)، "فتح المغيث" (١/٢٧١).

[٢] أي الحنفية المحتجين بالمرسَل.

[3] "الوصول" (٢/١٨١).

[٤] "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (١/٦٤١)، "جامع التحصيل" (ص٣٦).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

قد نقل غير واحد اتفاق المُحَدِّثين على الاحتجاج بمرسَل الصحابي كأبي العباس الداني و العراقي و غيرهما.

قال أبو العباس الداني: "و لا خلاف أنَّ قول الصحابي: "قال رسول الله صلى الله عليه و سلم" حجة و أنَّه داخل في المُسنَد، و إن احتمل أن يكون لم يسمعه".[1]

و قال العراقي عن المُحَدِّثين: "لم يختلفوا في الاحتجاج بها".[2]

و هذا مقتضى صنيع ابن الصلاح فإنه ذكر الاحتجاج به و لم يحك خلافا في ذلك.[3]

و قد نقل الخطيب البغدادي و ابن الأثير الخلاف عن قوم من غير تعيين فالظاهر أنه يرجع إلى من تقدم ذكرهم من الأصوليين.[4]

و كأنَّ السخاوي لم يعتدَّ بذلك حيث قال: "أهل الحديث و إن سمَّوه مرسَلاً لا خلاف بينهم في الاحتجاج به، و إن نقل ابن كثير عن ابن الأثير و غيره فيه خلافا"[5].

و أما ابن حجر فاختلف قوله في ذلك:

فاعتبر الخلاف في "النكت"[6] لمخالفة أبي الحسن بن القَطَّان، و لم يعتدَّ به في "هدي الساري"[7] ووصفه بالشذوذ.

---

[1] "أطراف الموطأ" للداني (٢/٣٨٨).

[2] "التقييد و الإيضاح" (ص٨٠)، و انظر "السَّنن الأبين"(ص٦٤)، "فتح المغيث" (١/٢٧١).

[3] "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٥٦)، و انظر "النكت" للزركشي (١/٥٠٠)، "شرح التبصرة" (ص٧٠).

[4] "الكفاية" (ص٣٨٥)، "جامع الأصول" لابن الأثير (١/١١٨-١١٩)، "اختصار علوم الحديث" لابن كثير (١/١٥٩).

[5] "فتح المغيث" (١/٢٧١).

[6] النكت(٢/٥٧١)

[7] هدي الساري(ص٣٧٨) وانظر(ص٣٥٠)منه.

و ممَّن نُقل عنه الخلاف في ذلك:**أبو الحسن بن القَطَّان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)**

قال الزَّرْكَشي: "لم أر مَن خالف في ذلك سوى ابن القَطَّان".[١]

و قد أخِذَ ذلك مِن إعلاله لحديث جابر في إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه و سلم[٢]

حيث قال: "و هو أيضا يجب أن يكون مرسَلا كذلك إذ لم يذكر جابر مَن حَدَّثه بذلك، و هو لم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء لما عُلِم من أنه أنصاري إنَّما صحب بالمدينة".[٣]

و هو الظاهر من صنيعه في إعلاله حديث أسامة بن زيد "**أنَّ جبريل لما نزل على النبي صلى الله عليه و سلم أراه الوضوء**" الحديث[٤].

وحديث ابن عباس:"**اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه و سلم في جفنة..**" الحديث[٥]

حيث ذكرهما في مدارك الانقطاع[٦] ووصف الأول بأنه مرسَل و بالنظر في سنده يتبيَّن بأنَّه متصل و ليس فيه موضع يُنظر فيه من حيث الاتصال و الانقطاع إلا فيما بين أسامة بن زيد و النبي صلى الله عليه و سلم.

قال ابن المواق[١]: "فأراه إنما يريد – و الله أعلم – أنَّ أسامة تَصغُر سِنُّه عن وقت نزول جبريل و تعليمه النبي صلى الله عليه و سلم الوضوء و الصلاة".[٢]

---

[١] "النكت" (١/٥٠٥).

[2] رواه أحمد(٢٢/٤٠٨) والترمذي(١٥٠) والنسائي(٥٢٥).

[٣] "بيان الوهم و الإيهام" (٢/٤٦٧).

[4] رواه أحمد(٣٦/١٠٦) والدارقطني(٣٩١).

[5] رواه أبو داود(٦٨)،والترمذي(٦٥)، وابن ماجه(٣٧٠).

[٦] بيان الوهم والإيهام (٢/٨٢، ٤٢٨).

و يؤيِّد ذلك أنَّه ورد من طريق أسامة بن زيد عن أبيه[٣]، فدلَّ ذلك على أنَّه لم يشهد ما رواه و لا حضره فحديثه مِن مراسيل الصحابة.[٤]

و لا شك أنَّ ابن القَطَّان الفاسي مسبوق بإطباق الحُفَّاظ و النُقَّاد على قبول مراسيل الصحابة و الاحتجاج بها فلا تخرم مخالفتـــُه اتفاقهم السابق، فإنَّ الظاهر أنَّه أخذ ذلك عمَّن خالف فيه من الأصوليين.

قال ابن رُشَيد: "و لذلك قبِلَ جمهور المُحَدِّثين بل جميع المتقدمين – و إنما خالف في ذلك بعضُ مَن تأصَّل من المُحَدِّثين المتأخرين – مراسيلَ الصحابة رضي الله عنهم، و على القبول محقِّقُو الفقهاء و الأصوليين".[٥]

وقال ابن حجر: "و قد اتفق الأئمة قاطبةً على قبول ذلك إلا مَن شذَّ ممَّن تأخَّر عصره عنهم فلا يُعتَدُّ بمخالفته".[٦]

---

[1] هو أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى الأنصاري الفاسي المالكي المشهور بابن المواق كان فقيها حافظا متقِنا بصيرا بالرجال وأحوالهم، من مصنَّفاته"بغية النُقَّاد النَّقله"،"شرح الموطأ" وغيرهما، توفي سنة(٦٤٢هـــ).انظرمقدمة تحقيق "بغية النقاد"(ص١٦١-١٩٢).

[٨] "بغية النُقَّاد" (١/١٥٠-١٥١).

[١] رواه أحمد (٢٩/٢٥)، و البزار(١٣٣٢)، و الدارقطني (٣٩٠).

[٢] انظر "بغية النُقَّاد" (١/١٥٠-١٥١)، "النكت" للزركشي (١/٥٠٥-٥٠٧)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٧١).

[٣] "السَّنن الأبين" (ص٦٤).

[٤] "هدي الساري" (ص٣٧٨).

سياق الأدلة:

أولاً: دليل المانعين من الاحتجاج به

احتجوا باحتمال أن يكون الصحابي قد تلقـــّى ذلك عن تابعي أو أعرابي لا تُعرف صحبته و لا عدالته، فمقتضى التثبت أن يُجعل مرسَله كمرسَل غيره.[1]

ثانيا: دليل المحتجين به

١-قول أنس الذي سبق ذكره[2] "و الله ما كل ما نحدِّثكم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه و سلم، و لكن كان يحدِّث بعضُنا بعضا، و لا يتَّهم بعضنا بعضا".

٢-حديث عمر بن الخطاب قال: "كنت أنا و جارٌ لي من الأنصار في بني أميَّة بن زيد –و هي من عَوالي المدينة- و كنَّا نتناوَب النزول على رسول الله صلى الله عليه و سلم ينزل يومًا و أنزل يومًا، فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي و غيره، و إذا نزل فعل مثل ذلك".[3]

ذكر الحافظ ابن حجر أنَّ من فوائد هذا الحديث: العمل بمراسيل الصحابة.[4]

و يجاب عن دليل المانعين:

---

[1] "الكفاية" (ص٣٨٥)، "المجموع" للنووي (١/١٠٣)، "اختصار علوم الحديث"لابن كثير (١/١٥٩)، "النكت" لابن حجر (٢/٥٧٠).

[2] ص٢٨٨.

[3] رواه البخاري (٨٩).

[4] "الفتح" (١/١٨٦).

١-بأنَّ الظاهر فيما أرسله الصحابي أنَّه سمعه من رسول الله صلى الله عليه و سلم أو صحابي آخر و قد سمعه هذا الصحابي من رسول الله صلى الله عليه و سلم، و الصحابة رضي الله عنهم كلُّهم عدول بتعديل الله تعالى لهم.

٢-أنَّ من روى منهم عن التابعين بيَّن ذلك و أوضحه.

٣-أنَّ رواية الصحابة عن التابعين قليلة نادرة جدًا لا اعتبار بها و لا يُلتفت إليها لأنَّ الحكم يُبنى على الغالب الأعم.

٤-أنَّ رواية الصحابة عن التابعين ليست في الغالب أحاديث مرفوعة و إنما هي مِن الإسرائيليات أو الموقوفات أو الحكايات.

قال ابن رُشَيد عن رواية الصحابي عن التابعي: "نادر بعيد فلا عبرة به، و غاية ما قدَر عليه الحُفَّاظ المُعتَنون أن يُبرِزوا مِن ذلك أمثلة نَزْرَةً تجري مجرى المُلَح في المذاكرات و النوادر في النَّوادي".[1]

٥-أنَّ احتمال كون التابعي الذي أخذ عنه الصحابي ضعيفا احتمالٌ بعيد كما يظهر للمتتبِّع.

قال الحافظ ابن حجر: "و قد تتبعتُ روايات الصحابة رضي الله عنهم عن التابعين، و ليس فيها مِن رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندور أخذهم عمَّن يضعف مِن التابعين".[2]

الترجيح:

---

[1] "السَّنن الأبين" (ص١٣٥-١٣٦).

[2] "النكت" (٢/٥٧٠)، وانظر"صحيح ابن حبان" (١/١٦١-١٦٢الإحسان)، "الكفاية" (ص٣٨٥)، "الوصول لابن بَرهان (٢/١٨١)، "الإيماء" لأبي العباس الداني (٢/٣٨٧-٣٨٨، ٤٣٣)، ، "روضة الناظر"(١/٣٢٤)، "بغية النُقَّاد" لابن المواق (١/١٥١)، "المجموع" للنووي (١/١٠٣)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢٢٩)، "السَّنن الأبين" (ص٦٤، ١٣٥-١٣٧)، "جامع التحصيل" (ص٣٦)، "النكت" للزركشي (١/٥٠٠-٥٠٧)، "التقييد و الإيضاح" (ص٧٦)، "الفتح"لابن حجر (١/٤٦٤)(٣/٢٣٤-٢٣٥)(١٠/٢٨٩)، "النكت الوفية" (١/٣٩٠)، "فتح المغيث" (١/٢٧٠-٢٧١)، "تدريب الراوي" (١/٢٠٧)، "الأنوار الكاشفة" للمعلمي (ص٢١٧).

لا شكَّ أنَّ الصحيح هو الاحتجاج بمرسَل الصحابي وهو ما اتَّفق عليه المُحَدِّثون و أطبق عليه عامة الأصوليين إلا مَن شذَّ، و ذلك لقوة دليلهم و ضعف ما تمسك به المخالِف كما تقدم قريبا.

الفصل الثاني: التدليس

المبحث الأول: مفهوم التدليس

المبحث الثاني: حكم رواية المدلس

المبحث الثالث: الإرسال الخفي و علاقته بالتدليس

المبحث الأول: مفهوم التدليس

١-تعريفه لغة:

التدليس مصدر دَلَّس، و أصل الدَّلَس بالتحريك: الستر و التغطية و اختلاط الظلام.

قال ابن فارس: "الدال و اللام و السين: أصل يدل على ستر و ظلمة، فالدَّلَسُ : دلس الظلام".[١]

و منه المُدالسة: و هي المُخادعة، و التدليس في البيع و غيره، إذا لم يبيِّن عيبَه.

قال الأزهري[٢]:"و مِن هذا أُخِذَ التدليس في الإسناد"[٣]

و ذلك لاشتراكهما في الخفاء[٤]، فكأنَّه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمرُه كما أنَّ اختلاط الظلام سببٌ لتغطية الأشـــياء عن البصر.[٥]

قال البِقاعي في بيان المناسبة بين المعنى اللغوي و المعنى الاصطلاحي:

"و هو في الاصطلاح راجع إلى ذلك مِن حيث أنَّ مَن أسقط مِن الإسناد شيئا فقد غطَّى ذلك الذي أسقطه، و زاد في التغطية في إتيانه بعبارة مُوهِمة، و كذا تدليس الشيوخ فإنَّ الراوي يغطي الوصف الذي يُعرف به الشيخ، أو يغطي الشيخ بوصفه بغير ما يشتهر به".[١]

---

[١] "مقاييس اللغة" (٢/٢٩٦-دلس).

[2] هو أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهَرَوي الشافعي، كان ثقة دَيِّنا رأسا في اللغة بصيرا بالفقه، مع الورع والعبادة،صنَّف "تهذيب اللغة"،"تفسير الأسماء الحسنى" وغيرهما، توفي سنة(٣٧٠هـــ).انظر"السير"(٣/٦٣-٦٨) "طبقات الشافعية الكبرى"(١٦/٣١٥-٣١٧).

[٣] "تهذيب اللغة" (١٢/٢٥٣).

[٤] انظر نزهة النظر"(ص١١٣).

[٥] "النكت الوفية" للبقاعي (١/٤٣٢)، "فتح المغيث" (١/٣١٣)،

أولاً : مذاهب الأصوليين:

ذهب بعض الأصوليين إلى تقسيم التدليس إلى قسمين:

تدليس المتون، و تدليس الرواة.

١-تدليس المتون:

و هو أن يُدخل الراوي في الحديث شيئا من كلامه أوَّلاً أو أخيرًا أو وسَطا على وجه يوهِم أنه مِن جملة الحديث الذي رواه.

٢-تدليس الرواة:

و يندرج فيه عدة أنواع:

أ-**تدليس الشيوخ:**

و هو أن يسمِّيَ شيخه في روايته باسم له غيرِ مشهور مِن كنية أو لقبٍ أو اسمٍ و نحوه.[٢]

ب-**تدليس الإسناد:**

و هو أن يكون التدليس في اطِّراح اسم الراوي الأقرب و إضافة الحديث إلى مَن هو أبعد منه.[٣]

و ممَّن ذكر هذا التقسيم أبو منصور البغدادي و الماوَردي و الرُّوياني و ابن السمعاني و الزَّرْكَشي و ابن السبكي و ابن النجار.[١]

---

[٦] "النكت الوفية" (٤٣٣/١). و انظر "تهذيب اللغة" (٢٥٢/١٢-٢٥٣)، "الصحاح" (٩٣٠/٣)، "القاموس المحيط" (ص٧٠٣)، "تاج العروس" (٨٤/١٦-٨٦)-دلس.

[١] "البحر المحيط" (٣١٠/٤)، "شرح الكوكب المنير" (٤٤٤/٢-٤٤٥).

[٢]"البحر المحيط" (٣١٠/٤).

و زاد الماوَردي و الرُّوياني نوعًا آخر: و هو إبدال الأسماء بغيرها على وجه التعمُّد بأن

يبدل اسم "زيد بن خالد" بـــ "عمرو بن بكر".[٢]

و زاد بعضهم كابن النجار صُوَرًا أخرى منها:

د-أن يسمِّي شيخه باسم شيخ آخر لا يمكن أن يكون رواه عنه، و عبارة الزَّرْكَشي: "إعطاء شخص اسم آخر تشبيها له".[٣]

مثاله: أن يقول تلميذٌ للحافظ أبي عبد الله الذهبي: حدثنا أبو عبد الله الحافظ، تشبيها بقول البيهقي في روايته عن الحاكم النيسابوري: حدثنا أبو عبد الله الحافظ.

و قد فرَّق الزَّرْكَشي بين هذا النوع و بين تدليس الشيوخ و هو ظاهر صنيع ابن النجار.[٤]

هـــ-أن يأتي في التحديث بلفظٍ يوهِم أمرًا لا قدح في إيهامه كقوله: حدثنا فلان بما وراء النّهر مُوهِما أنه نهر جيحون و هو نهر عيسى ببغداد، و قد سمَّاه الزَّرْكَشي و ابن حجر و غيرهما: "تدليس البلاد".[٥]

و من الأصوليين من اقتصر على ذكر تدليس الإسناد و تدليس الشيوخ كأبي إسحاق الشيرازي و الآمدي و القاضي أبي يعلى و الكَلوَذاني و ابن الهُمام و البزدوي و ابن أمير الحاج و ابن مُفْلِح و الأسمندي.[٦]

---

[٣] "قواطع الأدلة" (٣٠٦/٢، ٣١٨، ٣٢٢-٣٢٣)، "البحر المحيط" (٣١٠/٤)، "النكت" للزركشي (١١٣/٢-١١٤)، "شرح جمع الجوامع" للمحلي (١٦٥/٢)، "شرح الكوكب المنير"(٤٤١/٢، ٤٤٤-٤٤٩).

[١] "البحر المحيط" (٣١٠/٤).

[٢] المصدر السابق (٣١٠/٤).

[٣] "البحر المحيط" (٣١٠/٤)، "شرح الكوكب المنير" (٤٤٨/٢).

[٤] "تلبيس إبليس" (ص١٤٢)، "الاقتراح" (ص٢١٨-٢١٩)، "النكت" للزركشي (١٠٨/٢)، "النكت" لابن حجر (٦٥١/٢)، "فتح المغيث" (٣٤٢/١)، "شرح الكوكب المنير" (٤٤٨/٢-٤٤٩).

[٥] "العدة" (٩٥٥/٣-٩٥٦)، "اللمع"(ص٢٢٢)، "التمهيد" للكَلْوَذاني(١٢٤/٣)، "الإحكام" للآمدي (٩٠/٢)، "بذل النظر" للأسمندي (ص٤٥٩)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٥٧٠/٢)، "كشف الأسرار" (١٦٧/٥-١٧٠)، "التقرير و التحبير"(١٤٢/٤-١٤٤)، "المسودة" (ص٢٧٦).

و منهم من اقتصر على ذكر تدليس الإسناد كالشافعي و ابن حزم و السرخسي إلا أن ابن حزم زاد قسما آخر تفرد بذِكره و هو أن يحدِّث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة فلا يذكر إسناده و ربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض، و ربما أسنده مرة و أرسله مرة أخرى.[1]

و أغرب الفخر الرازي حيث اقتصر على ذكر تدليس الشيوخ مع أنَّ تدليس الإسناد هو الذي اشتهر النزاع في حكم فاعله و حكم قبول روايته دون تدليس الشيوخ و ظاهرصنيعه أنه أدرج تدليس الإسناد ضمن الإرسال.[2]

[1] "الرسالة" للشافعي (ص٣٧١، ٣٧٩)، و وازن بـــ"الإحكام" لابن حزم (١/١٤١-١٤٢)، "مناقب الشافعي" للبيهقي (٢/٢٧)، "أصول السرخسي"(١/٣٧٩-٣٨٠)، "النكت" للزركشي (٢/١٠٩-١١٠).

[2] "المحصول" (٤/٤٦٤-٤٦٦،٤٦٥)، "التحصيل" لسراج الدِّين الأرموي (٢/١٥٠).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

ذكر الخطيب البغدادي أنَّ التدليس على ضربين:

الأول: تدليس الإسناد:

و هو تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممَّن دلَّسه عنه بروايته إياه على وجه يوهِم أنه سمعه منه و يَعْدِل عن البيان بذلك.

و عرَّفه في موضع آخر بأنه "رواية المحدِّث عمَّن عاصره و لم يَلقَه فيُتوهَّم أنه سمع منه، أو روايته عمَّن قد لَقِيه ما لم يسمعه منه".

الثاني: تدليس الشيوخ:

و هو أن يروي المحدِّث عن شيخ سمع منه حديثـــاً فغيَّر اسمَه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلاَّ يُعرف.[1]

و تبعه على هذا التقسيم ابن الجوزي و ابن الصلاح و النووي و العَلائي و ابن كثير و البُلْقِيني و ابن حجر و غيرهم.[2]

و انتقد العراقيُّ ابنَ الصلاح بأنه ترك قسما ثالثا و هو تدليس التسوية.

و صورتُه أن يروي حديثا عن شيخ ثقة، و ذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلِّس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيُسقط الضعيف الذي في السند و يجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كلُّه ثقات.[3]

---

[1] "الكفاية" (ص٢٢، ٣٥٧، ٣٦٥).

[2] "تلبيس إبليس" (ص١٤٤)، "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٧٣-٧٤)، "شرح مسلم" للنووي (١/٣٧-٣٨)، "جامع التحصيل" (ص١٠٢،٩٧، ١٠٤)، "اختـــصار علوم الحديث"(١/١٧٢، ١٨٦)، "محـــاسن الاصطلاح" (ص٢٣٢-٢٣٣) ، "النكت" لابن حجر (٢/٦١٦)، ، "فتح المغيث"(١/٣٣٨).

[3] "التقييد و الإيضاح" (ص٩٥-٩٦)، "شرح البصرة" (ص٧٩، ٨٤).

و التحقيق أنَّ تدليس التسوية نوع من أنواع تدليس الإسناد كما بيَّن ابن حجر العسقلاني

و غيره، و قد يدخل في تدليس الشيوخ كما بيَّن البِقاعي، و الأول أكثر.[1]

و هكذا ما ذكره الزَّرْكَشي اعتراضًا على ابن الصلاح و السيوطي أنه أقسام و ليس قسمين فقط[2]، فإنَّ حاصل تلك الأقسام يرجع إلى ما ذكره ابن الصلاح.

قال البِقاعي: "عندي أنَّ ما فعله ابنُ الصلاح هو اللائق، و التحقيق أنه ليس لنا إلا قسمان: الأول: تدليس الإسناد، و الثاني: تدليس الشيوخ، و يتفرع على الأول: تدليس العطف، و تدليس الحذف، و أما تدليس التسوية فيدخل في القسمين، فتارة يصف شيوخ السند بما لا يُعرفون به مِن غير إسقاط فيكون تسوية الشيوخ، و تارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند، و هذا يسمِّيه القدماء: تجويدًا فيقولون: جوَّده فلان يريدون ذِكرَ مَن فيه مِن الأجواد و حذف الأدنياء".[3]

و أما أجناس التدليس الستة التي ذكرها الحاكم فهي راجعة كلُّها إلى القسمين الذين ذكرهما الخطيب و من تبعه كما بيَّن ذلك البُلْقِيني و ابن حجر.

قال ابن حجر: "و ليست هذه الأقسام متغايِرةً بل هي متداخلة و حاصلها يرجع إلى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح".[4]

و من أنواع التدليس التي ذكرها الزَّرْكَشي و ابن حجر و غيرهما و هي من قبيل القسمين اللذين ذكرهما الخطيب و ابن الصلاح و مَن تبعهما:

١-تدليس العطف:

---

[1] انظر "النكت" لابن حجر (٦١٦/٢)، "النكت الوفية" (٤٣٣/١، ٤٥١)، "فتح المغيث" (٣٣٨/١).

[2] "النكت" للزركشي (٦٨/٢)، "تدريب الراوي" (٢٢٣/١).

[3] "النكت الوفية" (٤٥١/١) و انظر (٤٣٣/١) منه.

[4] "النكت" (٦٢٢/٢)، و انظر "المعرفة" للحاكم (ص١٠٣-١١٠)، "محاسن الاصطلاح" (ص٢٣٢-٢٣٣).

"و هو أن يروي عن شيخين مِن شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، و يكون قد سمع ذلك مِن أحدهما دون الآخر، فيصرِّح عن الأول بالسماع و يعطف الثاني عليه، فيوهِم أنه حدَّث عنه بالسماع أيضا، و إنما حدَّث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: و فلان أي حدَّث فلان".[1]

و ذكروا لهذا النوع مثالاً واحدًا علَّقه الحاكم في "المعرفة"[2] فقال: "و فيما حدَّثونا أنَّ جماعة مِن أصحاب هشيم..".

و بين هُشَيم بن بَشِير المتوفى سنة (١٨٣هـــ) و الحاكم المتوفى سنة (٤٠٥هـــ) مفاوز.

و على كل حال هو داخل في تدليس الإسناد.

و قال نور الدِّين عِتر: "و هذا الضرب نادر لم نعثُر له إلا على مثال واحد، فَعَله الراوي من باب المداعبة".[3]

٢-تدليس القطع:

مثاله: ما ذكروا عن عمر بن علي المُقَدَّمي[4]أنه كان يقول: حدّثنا و سمعت ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

و هذا النوع داخل في تدليس الإسناد أيضا.[5]

---

[1] "النكت" لابن حجر (٦١٧/٢)، و انظر "تعريف أهل التقديس" له (ص ١٦)، "فتح المغيث" (٣٢٠/١).

[2] "المعرفة"(ص١٠٥). وهُشَيْم-بالتصغير- بن بَشِير-بوزن عظيم- الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي،مات سنة(١٨٣هـــ).انظر"التقريب"(٣٢٠/٢).

[3] "التعليق على علوم الحديث لابن الصلاح" (ص٧٣)، و انظر "الاتصال و الانقطاع" لإبراهيم اللاحم (ص٢٦٩).

[4] حكاه ابن حجر و تبعه السخاوي عن عمر بن عبيد الطَّنافِسي و هو سبق قلم، فإنَّ الطَّنافِسي لم يُذكر بتدليس بخلاف المُقَدَّمي فقد وصفه بذلك ابن سعد و أحمد و ابن معين و عفان و غيرهم،و وصفه ابن سعد بهذا النوع من التدليس الذي سماه ابن حجر بتدليس القطع، و قد ورد على الصواب عند ابن حجر في "تعريف أهل التقديس" (ص٥١) و عند السيوطي في "تدريب الراوي"(٢٢٧/١)، وانظر"تهذيب الكمال" (٣٧٨/٥)، "النكت" لابن حجر (٦١٧/٢)، "فتح المغيث" (٣١٩/١-٣٢٠).

[5] "الطبقات" لابن سعد (٢٩١/٧)، "تهذيب الكمال" (٣٧٨/٥)، "ميزان الاعتدال" (٢١٤/٣)، "النكت" لابن حجر (٦١٧/٢)، "تعريف أهل التقديس" (ص٥١)، "فتح المغيث" (٣١٩-٣٢٠)، "تدريب الراوي" (٢٢٧/١).

و منه أيضا: أن يُسقط أداة الرواية و يسمِّي الشيخ فقط، فيقول: فلان.

قال العراقي: "و هذا يفعله أهل الحديث كثيرًا".[1]

و قد مثـــّل به ابن الصلاح لتدليس الإسناد ممَّا يدلُّ على أنه نوع من أنواعه.[2]

٣-التدليس الخفي:

مثاله: ما رُوي عن الحسن أنه قال: "حدثنا أبو هريرة" و قد اختلفوا في سماع الحسن منه، لذلك حملها بعضهم على أنه أراد: "حدَّث أهل بلدنا".

لكن مِثل هذا لا يجوز أن يُصار إليه إلا إذا قام دليل قاطع على عدم سماع الحسن من أبي هريرة.[3]

٤-تدليس البلاد:

و تقدم بيانه و تعريفه عند ذكر مذاهب الأصوليين.

الخلاصة:

اتفق عامة المُحَدِّثين و الأصوليين على ذكر تدليس الإسناد و تدليس الشيوخ، و هو ما اصطلح بعض الأصوليين على إدخاله تحت مصطلح تدليس الرواة.

و أما تدليس المتون فأدرجه غير واحد مِن الأصوليين في أقسام التدليس و استحسن الزَّرْكَشي[4] ذلك و أغفل ذكره جماعة من الأصوليين.

---

[1] "شرح التبصرة"(ص٨٠)، و انظر "النكت الوفية" (٤٣٨/١)، "فتح المغيث"(٣١٨/١-٣٢٠).

[2] انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ص٧٣-٧٤).

[3] انظر "الاقتراح" (ص٢١٩)، "النكت" للزركشي (١١٠/٢-١١١)، "التابعون الثقات" لمبارك الهاجري (ص٣٦٣-٣٧٨).

[4] "النكت" له (١١٣/٢).

و أما المُحَدِّثون فقد أفردوا له نوعًا مستقلا مِن أنواع علم الحديث و اصطلحوا على تسميته بـــ"المُدرَج" أي مُدْرَج المتن، و إن كان التدليس قد يشترك مع مُدرَج الإسناد في صورة مِن صوره.[1]

و كذلك ما زاده الماوَردي و الرُّوياني في أنواع التدليس مِن إبدال الأسماء بغيرها على وجه التعمُّد، فقد أفرده المُحَدِّثون بنوع مستقل مِن أنواع علم الحديث و اصطلحوا على تسميته بـــ"المقلوب" و لم يُدرجوه ضمن نوع التدليس.[2]

[1] انظر "النكت" لابن الصلاح (٢/٨٦٤-٨٦٥)، "فتح المغيث" (٢/٣٤١-٣٤٢).

[2] انظر "المجروحين" لابن حبان (١/٧٣)، "النكت" لابن الصلاح (٢/٨٦٤-٨٦٥)، "فتح المغيث" (٢/١٣٣-١٣٤).

المبحث الثاني: حكم رواية المدلس

تتابعَ العلماءُ على ذمِّ التدليس و التنفير منه لما فيه من الغِشِّ و عدم النصيحة للأمة و التزيُّن و تَشَبُّع صاحبه بما لم يُعطَ.

قال الخطيب: "التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم"[1]

وقال ابن رجب: "التدليس مكروه عند الأكثرين لما فيه من الإيهام،وهو عن الكذابين أشد"[2]

وقد عدَّه بعض العلماء كذبا يجرح به صاحبه:

فقال حَمَّاد بن زيد: "التدليس كذب"[3]

وقال أبو أسامة حَمَّاد بن أسامة: "خرب الله بيوت المدلِّسين ما هم عندي إلا كذابون"[4]

وهذا محمول على التدليس عن المجروحين تعمُّدا.

قال العَلائي: "والذي ينبغي أن يُنَزَّل قول من جعل التدليس مقتضِيا لجرح فاعله على من أكثر التدليس عن الضعفاء وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك من دَلَّس اسم الضعيف حتى لا يُعرف"[5]

ويصعب إثبات كون العدل يُسقط ضعيفا على وجه التعمُّد من غير تأويل و لا اجتهاد في ذلك.

ولهذا لَمَّا أعَلَّ الدراقطني حديثا باحتمال أن يكون بقيَّة دلَّسه عن رجل ضعيف، وعلَّق عليه ابن القَطَّان بقوله: "ففي هذا-كما ترى- رَمْيُ بقيَّةَ باستباحة التدليس بإسقاط الضعفاء، وهو مُفسِدٌ

---

[1] الكفاية ص٣٥٥

[2] شرح العِلَل ٣٥٨/١

[3] رواه ابن عدي في "الكامل" ٣٣/١، والخطيب في "الكفاية" ص٣٥٦ بسند حسن.

[4] رواه ابن عدي في "الكامل" ٣٣/١،والخطيب في "الكفاية" ص٣٥٦ بسند صحيح.وأبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي تلقَّت الأُمَّة حديثه بالقبول لحفظه ودينه، وكان ربما دلَّس ولكن يبيِّن تدليسه، وهذا يعيِّن حمل كلامه المذكور على من دلَّس عن المجروح تعمُّدا.انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٣٢١/١-٣٢٢)،"تعريف أهل التقديس"(ص٣٠).

[5] جامع التحصيل ص١٠٠ وانظر الإحكام لابن حزم ١٤٦/١، الاقتراح ص٦١٨، "النكت الوفية" ٤٤١/١.

لعدالته إن صَحَّ ذلك عنه، بخلاف التدليس بإسقاط الثقات"[1]

قال الذهبي: "نعم والله صحَّ هذا عنه أنه يفعله، وصحَّ عن الوليد بن مسلم[2] بل وعن جماعة كبار فِعلُه، وهذه بَلِيَّة منهم، ولكنَّهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوَّزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمَّد الكذب، هذا أمثل ما يُعتذر به عنهم"[3]

ولهذا ذَكر ابنُ حِبان هذا الصنيع ضِمن أحاديث الثقات التي لا يُحتجُّ بها[4].

فحكم بِردِّ الرواية من غير أن يقتضي ذلك جَرح صاحبها.

وقال ابن تيمية: "الأشبه تحريمه لأنه أبلغ من تدليس المبيع، ومن فَعله متأوِّلا لم يفسق"[5]

وذهب كثير من العلماء إلى التفريق بين الكذب و التدليس مع بيان خطورة التدليس كالشافعي و أحمد و غيرهما "لأن قول المدلِّس "عن فلان" ليس بكذب منه، وإنما فيه كِتمان من سمع منه عن فلان"[6] أي فيه إيهام بلفظ محتمل.

---

[1] بيان الوهم والإيهام(١٦٨/٤)، وانظر"السنن" للدارقطني(٢٨٩/١).

[2] هو أبو العباس الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي ثقة لكنَّه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة(١٩٤هـ)او أول سنة(١٩٥هـ).انظر"التقريب"(٣٣٦/٢).

[3] "الميزان" ٣٣٩/١، تعليق نور الدِّين عتر على "شرح العِلَل" لابن رجب ٣٥٩/١

[4] انظر "المجروحين" ٩١/١-٩٤،٩٦.

[5] المسودة ص٢٧٧،أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٧١/٢ ، وانظر "التقرير و التحبير"١٤٥/٤.

[6] "شرح العِلَل" لابن رجب ٣٥٦/١-٣٥٧، وانظر "الرسالة" للشافعي ص ٣٧٩-٣٨٠

أولا: مذهب الأصوليين

١- تدليس المتون:

من فَعله عمدًا فقد ارتكب محرَّمًا وهو مجروح العدالة مطَّرح الحديث لما فيه من الغِش و تحريف الكلم عن موضعه فهو مُلحَق بالكذابين ولا يُقبل حديثه، أما لو اتّفق ذلك مِن غير قصد فلا يكون ذلك محرَّمًا ولهذا فعله بعض الصحابة ومَن بعدهم مِن الأئمة.

ذكره الماوَردي والرُّوياني وابن السمعاني والزَّرْكَشي وابن النجار وغيرهم، وذكر السيوطي أنه حرام بإجماع أهل الحديث والفقه.[١]

٢- إن كان تدليسه بإبدال الأسماء بغيرها على وجه التعمد، فهو كذب يُرد به حديثه ذكره الماوَردي والرُّوياني وغيرهما [٢]

٣- تدليس الإسناد:

واختلفوا في قبول روايته على أقوال:

أ- قبول روايته مطلقا سواء صرَّح بالسماع أم لا.

وبه قال جمهور مَن قَبِل المرسَل كالحنفية وحُكِي ذلك عن داود الظاهري واختاره القاضي أبو يعلى، ونسبه الخطيب إلى خلق كثير من أهل العلم.[٣]

واختاره ابن حزم إلا إذا تيقَّنا في حديث بعينه أنَّه أسقط بعض رواته.

وفصَّل بعض الحنفية بين أن يكون المدلِّس من ثقات القرون الثلاثة المفضَّلة فيُقبل تدليسه كإرساله مطلقا، وبين أن يكون ممَّن دون هؤلاء ففيه تفصيل: فيُقبل تدليسه إن كان لا يدلِّس إلا عن الثقات، ويُرَدُّ إن كان يدلِّس عن الثقات وغيرهم[٤].

---

[1] قواطع الأدلة ٢/٣٢٣،البحر المحيط ٤/٣١٠، النكت للزركشي ٢/١١٣-١١٤، تدريب الراوي ١/٢٧٤، ، شرح جمع الجوامع للمحلي ٢/١٦٥، شرح الكوكب المنير ٢/٤٤١.

[2] البحر المحيط ٤/٣١٠

[3] الإحكام لابن حزم ١/١٤١-١٤٢، العدة ٣/٩٤١-٩٥٧، الكفاية ص ٣٦١، كشف الأسرار ٥/١٦٧، جامع التحصيل ص١٠١، البحر المحيط ٤/٣١٣، النكت للزركشي ٢/٩٠، التقييد والإضاح ص٩٩، شرح التبصرة ص٨١، تدريب الراوي ١/٢٢٩، فتح المغيث ١/٣٢٢، التقرير والتحبير ٤/١٤٤، قفو الأثر ص١٦.

[4] انظر"قواعد في علوم الحديث" للتهانوي(ص١٣٨-١٣٩، ١٥٨-١٥٩).

ب- ردُّ روايته مطلقا سواء صرَّح بالسماع أم لا.

نسبه الخطيب إلى فريق من الفقهاء واختاره القاضي عبد الوهاب وذكر أنه الظاهر على أصول مالك وعزاه النووي إلى طائفة من أهل الأصول.[1]

ج- ما رواه المدلِّس بلفظ يدل على الاتِّصال نحو: سمعت وحدثنا فهو مقبول محتج به، وما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه الاتصال فهو في حكم المرسَل فيكون مردودا.

ونُسب إلى الأكثرين من أئمة الفقه والأصول، وبه قال الشافعي والقفّال الشاشي[2] والباقلاني والماوَردي والرُّوياني وغيرهم.

قال الشافعي:"ومنَ عرفناه دلَّس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته... فقلنا: لا نقبل مِن مُدَلِّس حديثا حتى يقول فيه "حدثني" أو "سمعت" "[3].

قال ابن رجب: " و لم يعتبر الشافعي أن يتكرَّر التدليس مِن الراوي ولا أن يغلب على حديثه، بل اعتبر ثبوت تدليسه ولو بمرة واحدة".[4]

د- إن كان لايدلِّس إلا عن الثقات قُبل حديثه وإن عنعنه ، وإن كان يدلِّس عن غير الثقات لم يقبل حديثه حتى يصرِّح بالسماع.

وبه قال الجَصَّاص والسرخسي وابن أمير الحاج من الحنفية وطائفة من فقهاء الحنابلة، وأشار إليـــه

---

[1] الكفاية ص٣٦١، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٥،جامع التحصيل ص٩٨، شرح مسلم للنووي ٣٨/٨، المجموع له ١٧٩/٢، النكت للزركشي ٨٦/٢-٨٧، البحر المحيط ٣١٣/٤، التقييد والإيضاح ص٩٨-٩٩، التبصرة ص٨١، فتح المغيث ٣٢١/١-٣٢٢.

[2] هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفَّال الكبير الشافعي،كان إماما في التفسير والحديث والفقه والأصلين واللغة والشعر مع الزهد والورع، صنَّف "شرح الرسالة" وكتابا في"أصول الفقه" وغيرهما، توفي سنة(٣٦٥هـــ).انظر"تهذيب الأسماء واللغات"للنووي(٥٥٦/٢-٥٥٧)، "طبقات الشافعية الكبرى"(٢٠٠/٣-٢٢).

[3] الرسالة ص ٣٧٩-٣٨٠

[4] شرح العِلَل ٣٥٣/١، وانظر الكفاية ص٣٦١-٣٦٣، شرح مسلم للنووي ٣٨/١، جامع التحصيل ص ٩٨، ١٠٢، النكت للزركشي ٨٧/٢-٨٨، البحر المحيط ٣١٠/٤، شرح التبصرة ص٨١، فتح المغيث ٣٢٤/١، ٣٣٨، تدريب الراوي ٢٢٩/١-٢٣٠.

أبو بكر الصيرفي في "شرح الرسالة"، وابن الصباغ من الشافعية[1].

هـ- إن كان الأغلب عليه التدليس لا يقبل خبر ما جهلت حاله في ذلك حتى يُعلم أنه غير مدلِّس، وإن كان الغالب عليه عدم التدليس قُبلت روايته فيما كان كذلك حتى يُعلم أنه مدلِّس.

نسبه ابن السمعاني إلى بعض الشافعية، ونقله ابن مُفْلِح عن بعض الحنابلة[2].

٤- تدليس الشيوخ

اختلفوا في قبول روايته على أقوال :

أ- أنه جرح يُرد به حديثه

نسبه أبو إسحاق الشيرازي إلى البعض من غير التعين[3]

ب- يُكره فعله إلا أنه لايقدح في روايته

ونسبه أبو إسحاق الشيرازي إلى كثير من أهل العلم وبعض الشافعية، واختاره ابن السمعاني ونسبه ابن مُفْلِح إلى بعض الحنابلة وجماعة كثيرة من أهل العلم[4].

ج- إن فعل ذلك لكون مَن روى عنه غير ثقة عنده وعند الناس فأراد أن يغيِّر اسمه ليقبلوا خبره، فهذا لا يُقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلِط في ذلك لجواز أن يعرف غيره مِن جرحه مالا يعرفه هو، وإن كان ذلك لصغر سنِّهِ فيكون هذا مِن قبيل الرواية عن المجهول فلا يُقبل خبره حتى يعرف مَن روى عنه.

---

[1] الفصول للجصاص ٢/٢٢٥-٢٢٦، أصول السرخسي ١/٣٨٠، البحر المحيط ٤/٣١١، شرح العِلَل لابن رجب ١/٣٥٤، شرح التبصرة ص٨١، تنقيح الأنظار لابن الوزير (١/٣٥٢-توضيح)، النكت لابن حجر ٢/٦٢٤، التقرير والتحبير ٤/١٤٣-١٤٤، فتح المغيث ١/٣٢٢، تدريب الراوي ١/٢٢٩.

[2] قواطع الأدلة ٢/٣٢٣؛ أصول الفقه لابن مُفْلِح ٢/٥٧٢، وانظر "المسودة" ص٢٧٨ وقيَّده بمن يكثر منه التدليس عن الضعفاء، شرح الكوكب المنير ٢/٣٥٠

[3] اللمع ص٢٢٣

[4] العدة ٣/٩٥٧، اللمع ص٢٢٢-٢٢٣، قواطع الأدلة ٢/٣١٨، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٢/٥٧٦، البحر المحيط ٤/٣١٠، النكت للزركشي ٢/٩٩.

وقد ذهب إلى هذا التفصيل ابن الصباغ في "العدة".[1]

د- إن فعله لضعفه فهو جرح، وان فعله لضعف نسبه أو لاختلافهم في قبول روايته فلا يُعَدُّ جرحًا، وبه قال الآمدي[2].

ه- إن كان بحيث لو سئل عن الراوي الذي وصفه بما لا يعرف به، لم يُبيِّنه، فهو جرح وإلا فلا. ونسبه الزَّرْكَشي في "البحر المحيط" وابن السبكي والسيوطي إلى ابن السمعاني، والذي في "قواطع الأدلة"-كما تقدم- أنه لا يوجب القدح في الحديث وإنما ذكر ابن السمعاني ذلك في تدليس الإسناد، وقد نقله الزَّرْكَشي عنه على الصواب في "النكت"، وذكر هذا القول و لم يُعَيِّن قائله[3].

وهو قول البزدوي ونسبه العلاء البخاري[4] إلى بعض الأصوليين.

و- أنه جرح[5] إلا أن يكون الذي يُوَرِّي باسمه من أهل الأهواء ولكنّه عدل عن اسمه المشهور صونا له عن القدح فلا تُردُّ بذلك روايته لأنَّ من أهل العلم مَن قَبِل رواية أهل الأهواء واحتجَّ بها[6].

وأما تدليس البلاد فلا يقدح في فاعله لأنه صدق في نفسه وإن كان فيه إيهام الرحلة وسلوك طريق الإغراب[7].

---

[1] النكت للزركشي ٢/٩٩، التقييد والإيضاح ص١٠٠ ، شرح التبصرة ص٨٣، تدريب الراوي ١/٢٣٠-٢٣١، توضيح الأفكار ١/٣٦٩-٣٧٠

[2] تدريب الراوي ١/٢٣١، والذي في"الإحكام" للآمدي٢/٩٠ أن التدليس ليس بجرح لأنه من المعاريض وليس بكذب.

[3] كشف الأسرار ٥/١٦٩-١٧٠، البحر المحيط ٤/٣١٠، النكت للزركشي ٢/٩٩-١٠٠، شرح جمع الجوامع للمحلي ٢/١٦٥، تدريب الراوي ١/٢٣١.

[4] هو علاء الدِّين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، كان متبحرا في الفقه والأصول، صنَّف"كشف الأسرار" شرح به أصول البزدوي، و"شرح الهداية" وغيرهما، توفي سنة(٧٣٠هـ).انظر"الجواهر المضية"(٢/٤٢٨)،"تاج التراجم"(ص١٨٨-١٨٩) "الأعلام"(٤/١٣).

[5] وفي النكت: "غير مجروح" وفيه نظر لا ينسجم مع تمام الكلام.

[6] البحر المحيط ٤/٣١٠، النكت للزركشي ٢/١٠٠

[7] الإحكام للآمدي ٢/٩٠، شرح جمع الجوامع للمحلي ٢/١٦٥، شرح الكوكب المنير ٢/٤٤٩.

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين.

أما تدليس المتون فتقدم أنَّ المُحَدِّثين لم يجعلوه من أقسام التدليس وإنما جعلوه نوعا مستقِلاً سموه "المُدرَج"، وكذلك إبدال الأسماء بغيرها على وجه التعمُّد سماه المُحَدِّثون بـــ"المقلوب" ولم يدخلوه ضمن التدليس.

وأما:

١-تدليس الإسناد:

فقد اختلفوا في قبول روايته على أقوال:

أ- ردُّ روايته مطلقا سواء بيّن السماع أم لا.

وذهب إليه فريق من أصحاب الحديث كما ذكر الخطيب وأبو يعلى وغيرهما.[١]

ب- ما رواه المدلِّس بلفظ محتمل ليس فيه ما يدل على الاتصال فهو في حكم المرسَل فلا يُقبل، وما رواه بلفظ بيَّن فيه السماع نحو: سمعت وحدثنا فهو مقبول محتج به.

ونسبه العَلائي وغيره إلى جمهور أئمة الحديث وهو قول الشافعي واختاره الخطيب وابن الصلاح وغيرهما.[٢]

ج- إن كان يدلِّس عن الثقات دون الضعفاء قُبل الحديث واحتُجَّ به وإن كان مُعَنْعَنًا، وأما إن كان يُدَلِّس عن غير الثقات فلا يُقبل حديثه حتى يصرِّح بالسماع.

ونسبه ابن عبد البر إلى أكثر أئمة الحديث.

---

[1] العدة ٩٥٨/٣، الكفاية ص ٣٦١، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٥، البحر المحيط ٣١٣/٤، شرح التبصرة ص٨١، التقييد والإيضاح ص٩٨-٩٩،فتح المغيث ٣٦١/١

[2] الرسالة ص٣٧٩-٣٨٠، الكفاية ٣٦١-٣٦٣، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٥، شرح مسلم للنووي ٣٨/١، جامع التحصيل ص٩٨، شرح العِلَل لابن رجب ٣٥٣/١، النكت للزركشي ٨٧/٢-٨٨، شرح التبصرة ص٨١، فتح المغيث ٣٢٤/١، تدريب الراوي ٢٢٩/١-٢٣٠، ، وانظر"المجروحين" لابن حبان ٩٢/١، "الكامل" لابن عدي ٤١٥/٦ (ترجمة: ميمون بن موسى)، السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٢/١، المجموع للنووي ١٩٠/٩، تهذيب الكمال للمزي ٣٧٨/٥(ترجمة: عمر بن علي المقدَّمي).

وهو الذي ذهب إليه حسين الكرابيسي وأبو بكر البزار وأبو الفتح الأزدي[1] وابن حبان البستي[2] وابن عبد البر واختاره العَلائي.[3]

د- إذا غلب عليه التدليس لم يُقبل حديثه حتى يصرِّح بالسماع وإذا كان وقوع التدليس منه نادرًا قُبلت عنعنته ونحوها وهو ظاهر جواب علي بن المديني.

قال يعقوب بن شيبة[4]: سألت عليَّ بن المديني عن الرجل يدلِّس أيكون حجة فيما لم يقل "حدثنا"؟ قال: "إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول: حدثنا"[5]

ويحتمل أن يكون مذهبا للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري لقوله: "وانما كان تفقُّد مَن تفقَّد منهم سماع رواة الحديث ممَّن روى عنهم، إذا كان الراوي ممَّن عُرف بالتدليس في الحديث وشُهِر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقَّدون ذلك منه كي تتزاح عنهم عِلَّة التدليس"[6]

فقوله "ممَّن عُرف بالتدليس في الحديث وشُهِر به" يحتمل كما يقول ابن رجب:"أن يريد به كثرة التدليس في حديثه، ويحتمل أن يريد به ثبوت ذلك عنه وصحته، فيكون كقول الشافعي".[7]

هـ- رخَّص فيه طائفة من المُحَدِّثين بشرط أن يكون تدليسه عمَّن قد لَقِيه وسمع منه، وأن يكون الذي يدلِّس عنه ثقة.

---

[1] هو أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي نزيل بغداد، كان حافظا صنَّف كتابا كبيرا في"الجرح والتعديل"، ضعفه البرقاني وجماعة، وقال الخطيب:"في حديثه غرائب ومناكير وكان حافظا"، توفي سنة(٣٩٤هـ).انظر"تاريخ بغداد"(٢/٢٤٣-٢٤٤)، "ميزان الاعتدال"(٣/٥٢٣).

[2] إلا أنه قصره على ابن عينية وحده.

[3] المجروحين لابن حبان ١/٩٢، صحيح ابن حبان ١/٩٠- الإحسان، "التمهيد" لابن عبد البر ١/١٧، ٣٠، "الكفاية" ص٣٦٢، "إكمال المعلم" لعِياض ١/١٧٩-١٨٠، جامع التحصيل ص١٠١، شرح العِلَل لابن رجب ١/٣٥٤، النكت للزركشي ٢/٧٦-٨٩، شرح التبصرة ص٨٠-٨١، النكت لابن حجر ٢/٦٢٤، فتح المغيث ١/٣٢٢، تدريب الراوي ١/٢٢٩، التقرير والتحبير ٤/١٤٣-١٤٤

[4] هو أبو يوسف يعقوب بن شيبة السَّدوسي البصري نزيل بغداد، كان حافظا فقيها ثقة عارفا بالعِلَل بصيرا بالرجال، صنَّف"المسند" الكبير المُعَلَّل، توفي سنة(٢٦٢هـ).انظر"السير"(١٢/٤٧٦-٤٧٩)،"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٥٧٧-٥٧٨).

[5] الكفاية ص٣٦٢، التمهيد لابن عبد البر١/١٨

[6] مقدمة صحيح مسلم ١/١٧٦

[7] شرح العِلَل ١/٣٥٤

قال يعقوب بن شيبة:"فأما مَن دلَّس عن غير ثقة، وعمَّن لم يسمع هو منه فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخَّص فيه مَن رخَّص من العلماء".[1]

وقد تعقَّبه ابن رجب الحنبلي في هذا فقال:"كذا قال يعقوب، وقد كان الثوري وغيره يدلِّسون عمَّن لم يسمعوا منه أيضا، فلا يصح ما ذكره يعقوب".[2]

وإلى هذا القول ذهب جماعة من المُحَدِّثين.

قال السخاوي:" وهم الفاعلون له (أي التدليس) أو معظمهم".[3]

تنبيهان:

الأول:

ذكر ابن القَطَّان الفاسي أنَّ المدلِّس الثقة إذا صرَّح بالسماع فلا خلاف في قبول حديثه، فقال:

"إذا صرَّح المدلِّس الثقة بالسماع قُبل بلا خلاف، وإن عَنعن ففيه الخلاف".[4]

وهذا فيه نظر فقد تقدم عن الخطيب وغيره نقل الخلاف في ذلك عن طائفة مِن أصحاب الحديث والفقهاء.

قال العراقي:"والمثبِت للخلاف مقدَّم على النافي له"[5]

الثاني:

حكى النووي الإجماع على أنَّ المدلِّس إذا عَنعن فلا يحتج بروايته، حيث قال:

"وقد أجمع العلماء مِن المُحَدِّثين والفقهاء والأصوليين على أنَّ المدلِّس إذا قال "عن" لا يحتج بروايته".[6]

---

[1] الكفاية ص٣٦١-٣٦٢، وانظر "التمهيد" لابن عبد البر ٢٨/١

[2] شرح العِلَل ٣٥٨/١

[3] فتح المغيث ٣٢٩/١

[4] بيان الوهم والإيهام لابن القَطَّان ٤٣٥/٢ وانظر٣٧٩/٢ منه، جامع التحصيل ص١١٥

[5] التقييد والإيضاح ص٩٩، وانظر "العدة" ٩٥٨/٣، الكفاية ص٣٦١، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٥، النكت الوفية ٣٣٢/١، فتح المغيث ٣٢٤/١-٣٢٥

[6] المجموع ٥٤٦/٤ وانظر ١٥٩/٧، ١٦٩.

و حكى البيهقي في "المدخل" عن الشافعي وسائر أهل العلم بالحديث أنهم لا يقبلون عَنعَنة المدلِّس.[1]

وقد يُفهم ذلك من كلام ابن عبد البر حيث ذكر شروط قبول الإسناد المُعَنْعَن ثم قال:

"إلا أن يكون الرجل معروفا بالتدليس فلا يُقبل حديثُه حتى يقول: حدثنا أو سمعت، فهذا مالا أعلم فيه أيضا خلافا".[2]

وحكاية الاتفاق في هذه المسألة فيه نظر، فقد تقدم أنَّ جماعة من أهل الحديث رخّصت في ذلك، وذكر الخطيب أنَّ جمهور مَن قبل المراسيل يقبلون خبر المدلِّس.[3]

وممَّن حكى الخلاف في ذلك أيضا الحاكم النيسابوري في "المدخل" حيث قسم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام، خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها، وممَّا ذكره في الخمسة المختلف فيها:

"المراسيل وروايات المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية".[4]

قال العراقي: "وحكاية الاتفاق هنا غلَط أو محمول على اتفاق مَن لا يَحتَجُّ بالمرسَل، أما الذين يحتجون بالمرسَل فيحتجون به كما اقتضاه كلام ابن الصلاح، على أنَّ بعض مَن يحتج بالمرسَل لا يقبل عَنعَنة المدلِّس"[5]

---

[1] النكت للزركشي ٢/٨٩-٩٠، التقييد و الإيضاح ص٩٩، شرح التبصرة ص٨١

[2] التمهيد ١/١٣، التقييد والإيضاح ص٩٩، فتح المغيث ١/٣٢٤

[3] الكفاية ص٣٦١، التمهيد ١/٦٨، فتح المغيث ١/٣٢٩

[4] المدخل إلى الإكليل(ص٤٣، ٤٥)، التقييد والإيضاح ص٩٩

[5] شرح التبصرة ص٨١، وانظر "النكت" للزركشي ٢/٩٠، التقييد والإيضاح ص٩٩، فتح المغيث ١/٣٢٤-٣٢٥

٢- تدليس الشيوخ:

يختلف الحال في كراهته بحسَب اختلاف الغرض والمقصود الحامل عليه:

أ- أن يكون شيخه ضعيفا أو مَتروكا حتى لا يعرف ضعفه لو صرَّح باسمه، وهذا هو شرُّ حالاته.

قال العَلائي: "... فهو مذموم جدًا لما فيه مِن تغطية حال الضعيف والتلبيس على مَن يتنكَّب الاحتجاج به".[١]

وقال الزَّرْكَشي عمَّن تسمَّح في هذا النوع من التدليس: "تسامحهم بهذا القسم محمول على ما إذا لم يكن المكني عنه هالكا، وإلا فلا يتسامح به أحد".[٢]

ولكن الظاهر أنه لا يقتضي جرح فاعله إذا كان ثقةً عدلاً لكونه متأوِّلا في ذلك كما تقدم عن الذهبي فمِن يدلِّس عن الضعفاء ويُسقِط ذكرهم مع أنه أشدُّ قبحًا من تدليس الشيوخ.

ولهذا قال الزَّرْكَشي نفسُه: "ولم يصرِّح ابن الصلاح بحكم مَن عُرف بهذا القسم، وقضية كلامه أنه غير قادح"، ثم قال: "وهذا هو الصحيح"[٣].

وقال السيوطي: "الأصح أنه ليس بجرح"[٤]

وذكر ابن حبان هذا القسم من التدليس ضمن أجناس مِن أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، ومثَّل بسفيان الثوري والوليد بن مسلم وهما ثقتان بلا ريب، ولم يذكره ضمن أنواع جرح الضعفاء[٥]، فدلَّ ذلك على أنه وإن كان يَرُدُّ به الرواية إذا جهل راويه إلا أنه لا يقدح في المدلِّس بسبب ذلك.

ب- أن يكون شيخه متأخِّر الوفاة قد شاركه في الرواية عنه جماعة دونه فيدلِّسه للإغراب.

ج- أن يكون شيخه أصغرَ سنًّا منه.

---

[1] جامع التحصيل ص ١٠٤، وانظر تلبيس إبليس ص١٤٤، "شرح التبصرة" ص٨٣، تدريب الراوي ٢٣٠/١، فتح المغيث ٣٣٢/١-٣٣٣.

[2] النكت ١٠٠/٢، وانظر "جامع التحصيل" ص١٠٤

[3] النكت ٩٩/٢

[4] تدريب الراوي ٢٣٠/١

[5] المجروحين ٩١/١

د- أن يكون كثير الرواية عن هذا الشيخ فلا يحب تكرار الرواية عنه عَلى صورة واحدة.[1]

هـــ- " امتحان الأذهان في استخراج التدليسات وإلقاء ذلك إلى مَن يُراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال".[2]

ولا شك أنَّ هذه الأقسام لا تقتضي جرح فاعلها ولا يترتب عليها انقطاع في الإسناد كما هو الحال في تدليس الإسناد[3]، ولكن فيها جملة من المفاسد، والذي يتعلق منها بالرواية مِن حيث قبولها أوردُّها أنَّه قد يؤدي إلى جهالة الراوي المدلَّس وهذا معنى قول ابن الصلاح وغيره:

"فيه تضييع للمَرْوِي عنه وتوعيرٌ لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته"[4]

ويلزم من ذلك تضييع المروي وردُّ الخبر لجهالة أحد رواته وأشد منه أن يوافق ما دلَّس به شهرة راوٍ ضعيف مِن أهل طبقته ويكون المدلَّس ثقة، وكذا بالعكس.[5]

قال ابن دقيق في ذكر مفسدة تدليس الشيوخ: "فإنه قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً فيسقط العمل بالحديث لكون الراوي مجهولاً عند السامع مع كونه عدلاً معروفا في نفس الأمر، وهذه خيانة عظمى ومفسدة كبرى".[6]

ومنازعة الحافظ ابن حجر لهذا الكلام بأنه لا يصير مجهولاً إلا عند مَن لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وما تعلَّق بهم لا يُزيل هذه المفسدة في تدليس الشيوخ وهي جهالة الراوي عند مَن جهله، وقد يكون مِن الأئمة، فهذا أبو زرعة الرازي مع حفظه وإمامته ومعرفته بأحوال النَّقَلة يسأل ابن نمير عن علي بن سويد الذي يحدِّث عنه الحِمَّاني فقال له ابن نمير: لم تفطن مَن هذا؟ قال أبو زرعة: لا، فقال ابن

---

[1] تلبيس إبليس لابن الجوزي ص١٤٤، الكفاية ص٣٦٥، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٦، جامع التحصيل ص١٠٤، شرح التبصرة ص٨٣، فتح المغيث ٣٣٣/١-٣٣٦.

[2] الاقتراح ص٢٢١، وانظر "النكت" للزركشي ٩٨/٢، النكت لابن حجر ٦٢٧/٢، فتح المغيث ٣٣٦/١

[3] انظر "جامع التحصيل" ص١٠٤

[4] علوم الحديث ص٧٦، وانظرشرح التبصرة ص٨٣، فتح المغيث ٣٣٧/١

[5] انظر النكت للزركشي ٩٨/٢، شرح التبصرة ص٨٣، النكت لابن حجر ٦٢٨/٢، فتح المغيث ٣٣٧/١

[6] الاقتراح ص٢٢١

نمير: "هو مُعَلَّى بن هلال، جعل الحِمَّاني مُعَلَّى عَلِيًّا، ونسبه إلى جده وهو معلى بن هلال بن سويد"[1].

ولهذا قال ابن حبان: "فلا يجوز الاحتجاج بخبرٍ في روايته كنية إنسان لا يُدرى مَن هو، وإن كان دونه ثقة، لأنه يحتمل أن يكون كذابًا كنَّى عن ذكره"[2].

وقال الخطيب: "وفي الجملة فإنَّ كُلَّ مَن روى عن شيخ شيئا، سمعه منه، وعدل عن تعريفه بما اشتهر مِن أمره فخفي ذلك على سامعه لم يَصحَّ الاحتجاج بذلك الحديث للسامع لكون الذي حدَّث عنه في حاله ثابت الجهالة معدوم العدالة، ومَن كان هذا صفته فحديثه ساقط والعمل به غير لازم".[3]

- وأما تدليس البلاد فهو أخف الأقسام إلا أنه يُكره لما فيه من طلب الإغراب وإيهام الرحلة والتشبُّع بما لم يُعط ولكنه لا يقدح في الرواية إذ لا يؤدي إلى انقطاع في السند ولا إلى جهالة المروي عنه.

قال ابن حجر: "وحكمه الكراهه لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير فلا كراهة"[4].

---

[1] "أجوبة أبي زُرْعة على أسئلة البرذعي"(٢/٣٦٥-٣٦٦)،الكفاية ص٣٦٧، وانظر"العِلَل"لابن أبي حاتم(٢٨٦)، "الضعفاء" للعقيلي ٢/٥٢٣.ومحمد بن عبد الله بن نمير الهَمْداني الكوفي ثقة حافظ فاضل، مات سنة(٢٣٤هـ).انظر"التقريب"(٢/١٨٠) ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني الكوفي حافظ إلا أنَّهم اتهموه بسرقة الحديث،مات سنة (٢٢٨هـ).انظر"التقريب"(٢/٣٥٢) ومُعَلَّى بن هلال بن سُوَيد الكوفي اتَّفق النُقَّاد على تكذيبه.انظر"التقريب"(٢/٢٦٦).

[2] المجروحين ١/٩١

[3] الكفاية ص٣٧١

[4] النكت ٢/٦٥١، وانظر تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ١٣٢، "الاقتراح" لابن دقيق العيد ص٢١٩، النكت للزركشي ٢/١٠٩، فتح المغيث ١/٣٤٢، تدريب الراوي ١/٢٣١.

سياق الأدلة:

يمكن ردُّ مجمل الأدلة التي تنبني عليها هذه المسألة إلى ما يلي:

١- ما فيه من الإيهام والتعمية والتزيُّن هل يُلحق بالكذب أو يكون قريبا منه بحيث يقتضي جرح فاعله والقدح فيه أم لا؟.

٢- الاحتجاج بالمرسَل.

قال العَلائي عن تدليس الإسناد: "وهذا القسم حكمه في الحقيقة حكم المرسَل مِن جهة أنه لا يعرف الراوي الذي أسقط بينه وبين مَن دلّس عنه".[١]

دليل من قَبِل روايته

١- أنَّ التدليس ليس بمثابة الكذب ولا يقتضي القدح في عدالة فاعله، وإنما هو ضرب مِن الإيهام بلفظ محتمل.[٢]

٢- أنَّ جماعة مِن الأئمة الكبار قد دلَّسوا ومع ذلك اتفق العلماء على الاحتجاج بهم و لم يكن تدليسهم قادحًا في عدالتهم كقتادة والأعمش[٣] والثوري وابن عيينة وهُشَيم بن بَشِير وغيرهم.[٤]

ولهذا لما قيل للإمام أحمد: كان شعبة يقول: التدليس كذب، قال أحمد:

"لا، قد دلَّس قوم نحن نروي عنهم".[٥]

٣- أنَّ حكمه حكمُ المرسَل، وقد تقدم ذكر أدلة مَن احتجَّ بالمرسَل.

---

[1] جامع التحصيل ص٩٨ وانظر ص١٠١، ١٠٤ منه، الكفاية ص٣٥٧، ٣٦١.

[2] العدة لابن يعلى ٩٥٨/٣، الكفاية ص٣٦١، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٥، جامع التحصيل ص٩٩، شرح العِلَل لابن رجب ٣٥٦/١.

[3] هو أبو محمد سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ثقة حافظ عارف بالقراءة ورِع لكنَّه يدلِّس، مات سنة(١٤٧هـ) أو(١٤٨هـ)،انظر"التقريب"(٣٣١/١).

[4] المجروحين لابن حبان ٩٢/١، علوم الحديث لابن الصلاح ص٧٥، جامع التحصيل ص٩٨-٩٩.

[5] العدة لأبي يعلى ٩٥٧/٣، المسودة ص٢٧٧، شرح العِلَل لابن رجب ٣٥٧/١.

دليل مَن ردَّ روايته مطلقا

"أنَّ التدليس يتضمَّن الإيهام لما لا أصل له، وترك تسمية مَن لعلَّه غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهُّم علو الإسناد وإن لم يكن الأمر كذلك".[1]

بل نزَّله بعضهم كحَمَّاد بن زيد وأبي أسامة حَمَّاد بن أسامة منزلة الكذب الذي يُرَدُّ به حديث صاحبه.[2]

دليل مَن قَبِل روايته إذا صرَّح بالسماع دون اللفظ المُوهِم

ما تقدم أنَّ التدليس ليس كذبا صريحا وإنما هو ضرب مِن الإيهام وذلك لا يقتضي جرحًا، لا سيما وأنَّ العديد مِن الأئمة كانوا يفعلونه و لم يقدح أحد في عدالتهم، ولكن تُعامل عنعنتهم معاملة الحديث المرسَل، وقد تقدم الدليل على عدم حجية الحديث المرسَل.

أما إذا صرَّح بالسماع فقد زال المحذور وتبيَّن لنا اتِّصال السند، ولهذا قال الإمام الشافعي عن التدليس: "وليس تلك العورة بالكذب فنَرُدَّ بها حديثه، ولا النصيحةِ في الصدق فنقبَلَ منه ما قَبِلنا مِن أهل النصيحة في الصدق، فقلنا:لا نقبل مِن مُدَلِّسٍ حديثا حتى يقول فيه "حدثني" أو "سمعت" "[3]

دليل مَن قبل روايته إذا كان لا يدلِّس إلا عن الثقات

ما تقدم في دليل مِن كان لا يُرسِل إلا عن الثقات.

قال العَلائي: "وأما على القول الراجح (أي عنده) مِن الفرق بين مَن عُرف منه أنه لا يُرسِل إلا عن ثقة وغيره، فكذلك في المدلس، فكل مَن عُرف منه أنَّه لا يدلِّس إلا عن ثقة يقبل منه ما قال فيه "عن" ونحوه دون غيره"[4].

---

[1] الكفاية ص٣٦١

[2] شرح العِلَل لابن رجب ٣٥٦/١

[3] الرسالة ص٣٧٩-٣٨٠، وانظر "المجروحين" لابن حبان ٩٢/١، جامع التحصيل ص٩٨-٩٩

[4] جامع التحصيل ص١٠١، وانظر "شرح العِلَل" لابن رجب ٣٥٤/١

وقد قال الدارقطني وسئل عن تدليس ابن جُرَيج: "يُتجنَّب تدليسه فإنه وَحِش[1] التدليس لا يدلِّس إلا فيما سمعه مِن مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عُبَيدة وغيرهما، فأما ابن عَيينة فإنه يدلِّس عن الثقات".[2]

وقد تعقَّب البِقاعي هذا المذهب بقوله: "غير مُسَلَّم، فإنَّ غايته أن يكون كالتوثيق مُبهَمًا كأن يقول : حدثني الثقة، وقد عرف أنَّ ذلك غيرُ مُجْدٍ لاحتمال أن يعرف غيرُه مِن حاله ما خَفِي عنه" ثم قال: "هذا إذا قال: أنا لا أُرسِل إلا عن ثقة و لم يفتَّش عنه، وأما إذا فتّش فأبان عن مثل حال ابن عيينة فإنه يلتحق به".[3]

وقد يُفهم هذا من عبارة ابن حبان في قوله: "اللهم إلا أن يكون المدلِّس يُعلم أنَّه ما دلَّس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قُبلت روايته وإن لم يبيِّن السماع" ثم بيَّن أنَّ هذا الحكم مقصور عنده على ابن عيينة ثم قال: "ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلَّس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد تبيَّن سماعه عن ثقة".[4]

ففي كلامه ما يدلُّ على أنَّ هذا الحكم ينبغي أن يكون قائما على التتبُّع والاستقرار لروايات المدلِّس بحيث يتبيَّن بعد التفتيش والبحث أنه لا يدلِّس إلا عن ثقة.

دليل مَن قَبِل روايته إذا كان تدليسه نادرًا دون مَن كثر منه:

١- أن التدليس جرح نسبي، فإذا كان الراوي ثقة وندر وقوع التدليس منه حُملت عنعنته على الاتِّصال لضعف مظنة التدليس إلا أن يتبيَّن أنه لم يسمعه كخطأ الثقة لا يصار إليه مع الاحتمال، فالأصل في روايته القبول ما لم يتبيَّن خطؤه في رواية بعينها.

---

[1] كذا في المطبوع ويشهد له ما ذكره أحمد عن تدليس هشيم(انظر "العِلَل" لأحمد رواية المَرُّوذي ص٥١)، ويمكن قراءتها في المخطوط(ل٢٧١/ب)"خشن"، وفي التهذيب(٦/٤٠٥):"قبيح التدليس".

[2] سؤالات الحاكم للدارقطني ص١٧٤-١٧٥، وانظر "النكت" للزركشي ٢/٧١، النكت لابن حجر ٢/٦٢٥، فتح المغيث ١/٣٢٣.وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج المكي ثقة فقيه فاضل وكان يُدَلِّس و يُرسِل مات سنة(١٥٠هـ)وقيل بعدها.انظر"التقريب"(١/٥٢٠).وموسى بن عُبَيدة الرَّبَذي المدني ضعيف لا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابدا،مات سنة(١٥٣هـ).انظر"التقريب"(٢/٢٨٦).

[3] النكت الوفية ١/٤٤٠

[4] صحيح ابن حبان ١/٩٠-الإحسان

٢- صنيع الأئمة دون الشافعي في قبول عَنعَنة المدلِّس إذا لم يكثر منه التدليس كابن المديني وغيره.

قال ابن رجب: "واعتبر غيره (أي الشافعي) مِن أهل الحديث أن يغلب التدليس على حديث الرجل".[١]

وقال يعقوب بن سفيان[٢]: "وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلِّس يقوم مقام الحجة".[٣]

الترجيح:

الذي يظهر من خلال ما تقدَّم أنَّ التدليس إنما هو ضرب من الإيهام وليس بمثابة الكذب بحيث يقدح في صاحبه وليس هو كذلك من "النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا مِن أهل النصيحة في الصدق" كما قال الشافعي، لذلك كان أعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب:

أن مَن ثبت عنه التدليس فحكم ما رواه بالعَنعَنة حكم المنقطع لا يقبل منه حتى يبيِّن فيه السماع، وهذا إذا كان معروفا بالتدليس عن المجروحين والمجاهيل[٤] أو نصَّ الأئمة على أنه لم يسمع من ذلك الشيخ إلا أحاديث يسيرة ثم وجدنا روايته عنه كثيرة فدَلَّ على أنَّ أكثرها مدلَّس لم يسمعه منه[٥]، وتُقبل عَنعنته:

١- إذا كان تدليسه نادرًا، و لم يكن ممَّن يدلِّس عن المجاهيل والضعفاء، وقد دلَّ على ذلك كلام علي بن المديني، وذكر ابن رجب ما يدل على أنَّ غيره من أئمة الحديث موافق له في ذلك، وذكره العَلائي عند تقسيمه لطبقات المدلسين وتبعه ابن حجر العسقلاني.[٦]

---

[1] شرح العِلَل ٣٥٣/١

[2] هو أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، كان حافظا حجة ارتحل إلى الأمصار ولقي الكبار، صنَّف"المعرفة والتاريخ" و"المشيخة" وغيرهما، توفي سنة(٢٧٧هـ).انظر"السير"(١٣/١٨٠-١٨٤)،"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٥٨٢-٥٨٣).

[3] المعرفة والتاريخ للفسوي ٦٣٧/٢، تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع ٩٧٣/٢-٩٧٦.وسفيان هو الثوري وأبو إسحاق هو السَّبيعي تقدمت ترجمتهما(ص٢٤٣، ٢٤٩).

[4] انظر "العِلَل" لابن أبي حاتم (رقم١٠٩)

[5] انظر "العِلَل" لابن أبي حاتم(٢١١٩)، شرح العِلَل (٢/٧٣٢-٧٥١).

[6] جامع التحصيل ص١١٣، تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص١٣).

٢- إذا ثبت أنه لا يدلِّس إلا عن ثقة،وتبيَّن ذلك بعد التفتيش والتتبع كما ذكروا عن ابن عيينة.[١]

٣- إذا كان الراوي عن المدلِّس عُرف مِن صريح عبارته أو من عادته أنه لا يحمل عنه أو لا يحدث عنه إلا بما كان مسموعًا له.[٢]

مثاله:

أ-**شعبة بن الحجاج:**

فقد قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وقتادة".[٣]

قال ابن حجر: "وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها".[٤]

ب- **يحي بن سعيد القَطَّان:**

قال ابن المديني: "الناس يحتاجون في حديث سفيان (أي الثوري) إلى يحيى القَطَّان لحال الإخبار"

قال يعقوب بن شيبة: "يعني عليٌّ: أن سفيانَ كان يدلِّس، وأنَّ يحيى القَطَّان كان يوقفه على ما سمع مما لم يسمع"[٥].

بل قال ابن حجر: "والقَطَّان لا يحمل مِن حديث شيوخه المدلِّسين إلا ما كان مسموعًا لهم، صرَّح بذلك الإسماعيلي".[٦]

٤- أن يكون له شيوخ معَّينون لا يدلِّس عنهم.

قال ابن رجب: "ذِكر مَن عُرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلِّس عنهم، فحديثه عنهم متّصل".[٧]

مثاله: -هُشَيم بن بَشِير فيما يرويه عن حُصَين بن عبد الرحمن السلمي[٨].

ذكر الإمام أحمد أنه لا يكاد يدلِّس عن حصين.

---

[1] جامع التحصيل ص١١٣، تعريف أهل التقديس ص١٣ ، النكت الوفية ٤٤٠/١

[2] انظر "فتح المغيث" ٣٢٧/١، الاتصال والانقطاع لإبراهيم اللاحم ص٣٠١

[3] "معرفة السنن والأثار" للبيهقي ٦٥/١

[4] النكت ٦٣١/٢، فتح المغيث ٣٦٧/١

[5] الكفاية ص٣٦٢ وانظر ص٣٦٣منه.

[6] فتح الباري ٣٠٩/١

[7] شرح العِلَل ٧٥١/٢

[8] هوأبو الهذيل حُصَين بن عبد الرحمان الهُذَلي الكوفي ثقة تغيَّر حفظه في الآخر، توفي سنة(١٣٦هـ).انظر"التقريب"(١٨٢/١).

-قال البخاري: "لا أعرف لسفيان (أي الثوري) عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سَلَمة بن كُهَيل ولا عن منصور وذكر شيوخًا كثيرة لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسا، ما أقَلَّ تدليسه".[1]

٥- أن يكون المدلِّس مُكثِرًا عن راوٍ معيَّن إكثارًا بيِّنا بحيث يغلب على الظن أنه لم يَفُته مِن حديثه إلا الشيء اليسير (إن كان قد فاته شيء من حديثه) ومما يعرف به ذلك طول الملازمة والصحبة له.

ويدل عليه قولُ أبي بكر الحميدي: "وإن كان رجل معروفا بصحبة رجل والسماع منه، مثل ابن جريج عن عطاء، أو هشام بن عروة عن أبيه، وعمرو بن دينار عن عُبَيد بن عُمَير، ومَن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممَّن يكون الغالب عليه السماع ممَّن حدَّث عنه فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين مَن حدَّث عنه رجلاً غير مسمَّى أو أسقطه تُرك ذلك الحديث الذي أُدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، و لم يضرَّه ذلك في غيره حتى يُدرك عليه فيه مثل ما أُدرك عليه في هذا فيكون مثل المقطوع".[2]

وقال الذهبي في سليمان الأعمش: "وهو يدلِّس وربَّما دلَّس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال "حدثنا" فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرَّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم وأبي وائل[3] وأبي صالح السمَّان، فإن روايته عن هذا الصِّنف محمولة على الاتّصال".[4]

ولكن يُستثنى من هذه الحالات الخمس إذا وُجد ما يقتضي الإعلال بعنعنته مثل:

١- أن يثبت تدليسه في حديث بِعَينِه كأن يَرِد من طريق آخر صحيح بذكر واسطة بين المدلِّس وشيخه، ونحو ذلك.

---

[1] العِلَل الكبير للترمذي ٢/٩٦٦- ترتيب القاضي.ومنصور بن المعتمر السُّلَمي الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلِّس مات سنة (١٣٢هـ).انظر"التقريب"(٢/٢٧٦-٢٧٧).وحبيب بن أبي ثابت الأسدي مولاهم الكوفي ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس،مات سنة(١١٩هـ).انظر"التقريب"(١/١٤٨).وسَلَمة بن كُهَيل التِّنْعي-وهوبطن من هَمْدان- الكوفي ثقة متقن، مات سنة(١٢١هـ) وقيل غير ذلك.انظر"تهذيب التهذيب"(٤/١٥٥-١٥٧).

[2] الكفاية ص ٣٧٤، "الاتصال والانقطاع" لإبراهيم الاحم ص٣٣٦-٣٣٧.

وعطاء هو بن أبي رباح تقدم(ص٢٥٠). وعمرو بن دينار الجُمَحي مولاهم المكي ثقة ثبت مات سنة(١٢٦هـ)،انظر"التقريب"(٢/٦٩).وعُبَيد بن عُمَير بن قتادة الليثي المكي مجمع على ثقته وكان واعظا كبير القدر، مات قبل ابن عمر ، وقد مات ابن عمرآخر سنة(٧٣هـ)، انظر"التقريب"(١/٤٣٥، ٥٤٤).

[3] وفي المطبوع: ابن أبي وائل خطأً.

[4] ميزان الاعتدال ٢/٢٢٤.وأبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ثقة مخضرم مات في خلفة عمر بن عبد العزيز انظر"التقريب"(١/٣٥٤).وأبو صالح السَّمَّان هو ذكوان الزَّيَّات المدني ثقة ثبت مات سنة(١٠١هـ)، انظر "التقريب" (١/٢٣٨).

قال العُقَيلي في حديث رواه ابن جريح عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة:" لم يبيِّن ابن جريح فيه السماع مِن صالح،وأحسب أنَّ حجاج بن محمد يرويه عن ابن جريح عن إبراهيم بن محمد عن صالح"[1]

وذكر الدارقطني حديثا من طريق أبي إسحاق السَّبيعي عن علي بن ربيعة الوالِبي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم قال: "وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث مِن عَلي بن ربيعة، يُبَيِّن ذلك ما رواه عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: سمعتَه مِن علي بن ربيعة؟ فقال: حدثني يونس بن خَبَّاب عن رجل عنه".[2]

٢- أن تكون في الحديث نَكارة، وإذا كان الأئمة النُقَّاد قد يُعِلُّون حديث الثقة غيرِ المدلِّس إذا كانت فيه نَكارة بكونه عَنعن و لم يصرِّح بالسماع فما بالُك بمن وُصف بالتدليس وإن كان يندر منه أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقة ونحو ذلك مما تقدم ذكره.[3]

٣- أن يكون الحديث مشهورًا مِن طريقِ راوٍ معيَّن، ثم تأتي رواية عن المدلِّس بالعَنعَنة متابعًا لذاك الراوي الذي اشتهر الحديث من طريقه، فيتوقف في قبول رواية المدلِّس حتى يصرِّح بالسماع، لاحتمال أن يكون أخذه عن ذاك الراوي.

مثاله: ما رواه العُقَيلي من طريق خالد بن عمرو القُرَشِي عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد أنَّ النبي عليه السلام وعظ رجلاً فقال: "ازهد في الدنيا يُحبُّك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يُحبُّك الناس"[4].

---

[1] الضعفاء ١/٢٤٤-٢٤٥.وصالح بن نَبْهان المدني مولى التَّوأمة صدوق اختلط بأخرة، ذكر ابن عدي أنَّه لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جُرَيج، مات سنة(١٢٥هـ)أو(١٢٦هـ)،انظر"التقريب"(١/٣٦٣).وحجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور ثقة ثبت تغيّر في آخر عمره تغيُّرا يسيرا، مات سنة(٢٠٦هـ)،انظر"السير"(٩/٤٤٧-٤٥٠) ،"التقريب" (١/١٥٤) . وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي تقدم(ص٢٧٩).

[2] عِلَل الدارقطني ٤/٦١،وانظر"التاريخ الأوسط"(١/٤٣٤-٤٣٥)، وراجع أمثلة أخرى في"العِلَل"للدارقطني٢/٧، ١٢-١٣ وعلي بن ربيعة الوالِبي ثقة، انظر"التقريب"(٢/٣٧).ويونس بن خَبَّاب الأسدي مولاهم الكوفي صدوق يخطئ ورُمِي بالرفض انظر"التقريب"(٢/٣٨٤).

[3] انظر "العِلَل" لابن أبي حاتم (رقم:٢٥٧٩)، مقدمة المُعَلِّمي "للفوائد المجموعة" للشوكاني ص ١١-١٢ .

[4] الضعفاء للعقيلي(٢/٣٥٧)، و رواه ابن ماجه(٤١٠٢)، وانظر "جامع العلوم والحكم" لابن رجب(٢/١٧٤-١٧٧).

ثم قال: "ليس له مِن حديث الثوري أصل، وقد تابعه محمد بن كثير الصَّنعاني ولعله أخذه عنه (يعني خالدًا القرشي) ودلَّسه، لأن المشهور به خالدٌ هذا".[1]

[1] الضعفاء ٣٥٧/٢، وانظر"تعريف أهل التقديس"(ص٥٧)، وراجع مثالا آخر في "الضعفاء"للعقيلي(٤٤٩/٢).
ومحمد بن كثير الثقفي الصَّنعاني نزيل المِصِّيصة صدوق كثير الغلط، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلِّسين، وذكر له هذا الحديث، مات سنة بضع عشرة ومائتين، انظر"التقريب"(٢٠٣/٢)، "تعريف أهل التقديس"(ص٥٧).
وخالد بن عمرو القرشي الكوفي رماه ابن معين بالكذب ونسبه صالح جَزَرة وغيره إلى الوضع، انظر"التقريب"(٢١٦/١).

المبحث الثالث: الإرسال الخفي وعلاقته بالتدليس

رواية الراوي عن غيره لا تخلو من إحدى حالتين:

الأولى: أن يكون ممَّن لم يعاصِره و لم يُدرك زمنه.

الثانية: أن يكون ممَّن عاصره وأدرك زمانه.

أما **الحالة الأولى** فقد نقل ابن عبد البر عن طائفة أنه تدليس قالوا: "سكوت المحدِّث عن ذكر مَن حدَّثه مع عِلمه به دُلْسة"[1].

فالتدليس عندهم أن يحدِّث الرجل بما لم يسمعه.[2]

وقد ذهب إلى هذا الرأي من الأصوليين: الآمدي حيث قال في بيان مفهوم التدليس:

"وذلك كقول مَن لم يعاصر الزهري مثلاً، ولكنّه روى عمَّن لَقِيه قولاً يوهِم أنه لَقِيه".[3]

وذهب الأكثرون من المُحَدِّثين والأصوليين إلى أنَّ هذا إرسالٌ وليس تدليسًا.

قال ابن عبد البر: "فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحدًا مِن العلماء سَلِم منه في قديم الدهر ولا في حديثه اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القَطَّان..."[4]

ويدل عليه أنَّ سعيد بن المُسيّب أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إذ لم يسمع منهما[5]، ومع ذلك لم يُطلِق أحد من أهل العلم على صنيعه أنه تدليس فكذلك رواية الراوي عمَّن لم يعاصره نحو رواية مالك بن أنس عن سعيد بن المُسيّب[6]

وقال الزَّرْكَشي: "أما إذا روى عمَّن لم يُدرِكه بلفظ مُوهِم فليس بتدليس على الصحيح المشهور، بل هو من قبيل الإرسال"[7].

---

[1] التمهيد ١/١٥

[2] التقييد والايضاح ص٩٨، توضيح الأفكار ١/٣٥٠

[3] الإحكام ٢/٩٠

[4] التمهيد ١/١٥

[5] انظر "جامع التحصيل" ص١٨٤-١٨٥

[6] انظر "التمهيد" لابن عبد البر ١/١٦

[7] النكت ٢/٦٨.

وذلك لأنَّ التدليس فيه إيهام، وإنما يقع الإيهام مع المُعاصَرة.[1]

الحالة الثانية: أن يكون ممَّن عاصره وأدرك زمانه:

وفيها صورتان:

١- أن يكون لَقِيه وسمع منه ثم يروي عنه حديثا لم يسمعه منه بل أخذه عنه بواسطة فهذا لا خلاف في أنَّه تدليس.

٢- أن يكون عاصره وأدرك زمانه ولكن لم يُعرف أنه لَقِيه، وهذا هو الذي سمَّاه الحافظ ابن حجر بالمرسَل الخفي، وهو محل البحث هنا من حيث دخوله في مفهوم التدليس أو التفرقة بينهما.

[1] شرح التبصرة ص٨٠، وانظر جامع التحصيل ص٩٧، نزهة النظر ص١١٢، التقرير والتحبير ١٤٢/٤، "تدريب الراوي" ٢٢٤/١، توضيح الأفكار ٣٥٠/١.

أولا: مذاهب الأصوليين

ذهب كثير من الأصوليين إلى أنَّ رواية الراوي عمَّن عاصره و لم يَلقَه على وجه الإيهام داخلة في مفهوم التدليس منهم مَن صرَّح به ومنهم مَن يُفهم ذلك مِن تمثيله أو عموم عبارته.

ومن هؤلاء أبو إسحاق الشيرازي وأبو يعلى الفراء وأبو الخطاب الكَلوَذاني وابن السمعاني والمجد ابن تيمية وابن الهُمام وابن مُفْلِح وابن السبكي والبزدوي وابن أمير الحاج الحلبي وجلال الدِّين المحلي[1] وابن النجار[2].

ومنهم مَن نصَّ في مفهوم التدليس على تحقُّق اللقاء بين الراويين و لم يتعرَّض لرواية الراوي عمَّن عاصره و لم يَلقَه هل هي من التدليس أم لا؟ ومن هؤلاء: الشافعي والسرخسي.

- قال الشافعي في شروط قبول رواية الراوي: "بَرِيًّا مِن أن يكون مُدَلِّسًا: يحدِّث عمَّن لقِي ما لم يسمع منه"[3]

وقد نسب إليه ابن حجر أنه يُخْرِج رواية الراوي عمَّن عاصره و لم يَلقَه من حقيقة التدليس[4]، ولكن عبارته ليست صريحة في ذلك.[5]

وهكذا قال السرخسي في مفهوم التدليس: "وهو أن يقول: قال فلان كذا لمن لَقِيه ولكن لم يسمع منه، فيوهِم السامعين أنه قد سمع ذلك منه".[6]

---

[1] هو جلال الدِّين محمد بن أحمد المَحَلِّي الشافعي، كان مُفرِط الذكاء متفنِّنا في العلوم النقلية والعقلية حتى لقِّب بـــ"تفتازاني العرب"، وكان صالحا وَرِعا قوَّالا للحق، من مصنَّفاته"شرح جمع الجوامع" في الأصـــول، "شرح المنهاج" في الفقه وغيرهما، توفي سنة (٨٦٤هـــ).انظر"الضوء اللامع"(٣٩/٧-٤١)، "شذرات الذهب"(٣٠٣/٧-٣٠٤).

[2] العدة ٩٥٥/٣، اللمع ص٢٢٢، قواطع الأدلة ٣٠٦/٢، ٣١٨-٣١٩، التمهيد للكَلْوَذاني١٢٤/٣، المسودة ص ٢٧٦، ، كشف الأسرار ١٦٧/٥، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٧٠/٢، التقرير والتحبير ١٤٢/٤، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٥/٢، شرح الكوكب المنير ٤٤٦/٢.

[3] الرسالة ص٣٧١، وانظر ص٣٧٩ منه.

[4] انظر "نزهة النظر" ص١١٥

[5] انظر "البناء على القبور" للمعلمي ص١٠٣

[6] أصول السرخسي ٣٧٩/١

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

أ- المشهور بين أهل الحديث أنَّ رواية الراوي عمَّن عاصره و لم يَلقَه على وجه الإيهام وهو ما اصطُلح على تسميته بالمرسَل الخفي يُعَدُّ من التدليس.

ذكر ذلك العراقي[1] ويدل عليه صنيع الأئمة الحُفَّاظ[2]، وهو الذي جرى عليه ابن الأثير وابن الصلاح وتبعه النووي وابن كثير والعراقي والبُلْقِيني وابن جماعة[3] وابن المُلَقِن وغيرهم.[4]

وعموم كلام الحاكم وابن دقيق العيد والذهبي وابن رجب وابن الوزير يدل على دخول رواية المُتعاصِرين في حدِّ التدليس.[5]

ب- وأَبرَزُ من خالف ذلك صراحة: سبط بن العجمي[6] والحافظ ابن حجر العسقلاني وتبعه البِقاعي والسخاوي.

قال ابن حجر: "والفرق بين المدلَّس والمرسَل الخفي دقيق... وهو أنَّ التدليس يختصُّ بمن روى عمَّن عُرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره و لم يُعرف أنه لَقِيه فهو المرسَل الخفي، ومَن أدخل في

---

[1] التقييد والايضاح ص٩٨

[2] انظر "الاتصال والانقطاع" لإبراهيم اللاحم ص١٨٤-١٨٨.

[3] هو بدر الدِّين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَماعة الكِناني الحَموي الأصل الشافعي، كان عارفا بالفقه وأصوله له مشاركة قوية في الحديث مع الذكاء و العِفَّة والورع، صنَّف في عدة فنون كـــ"المنهل الروي"الذي اختصر به "علوم الحديث"لابن الصلاح،و"كشف المعاني"، توفي سنة(٧٣٣هـــ).انظر"طبقات الشافعية الكبرى" (١٣٩/٩-١٤٦)،"الدرر الكامنة"(٢٨٠/٣-٢٨٣)، "فتح المغيث"(٦٣/١).

[4] جامع الأصول ١٦٧/١، علوم الحديث ص٧٣، شرح مسلم للنووي ٣١١/١، التقريب له (٢٢٣/١-٢٢٤-تدريب)، المنهل الروي ص٧٢، اختصار علوم الحديث ١٧٢/١، المقنع ١٥٣/١، محاسن الاصطلاح ص٢٣٠-٢٣١، التقييد والايضاح ص٩٨، شرح التبصرة ص٨٠.

[5] المعرفة ص١٠٩ الاقتراح ص٢١٧، الموقظة ص٤٧، شرح العِلَل لابن رجب ٣٥٦/١-٣٥٨، تنقيح الأنظار ٣٥٠/١-توضيح.

[6] هو برهان الدِّين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الأصل ثم الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، عُنِي بالحديث واشتغل بعدة فنون مع الورع والدِّين وحسن الأخلاق والصبر على الإسماع من غير مَلَلٍ ولا ضجر، صنَّف "التبيين لأسماء المدلِّسين"،"المُقتَفى على ألفاظ الشِّفا" وغيرهما، توفي سنة(٨٤١هـــ).انظر"لحظ الألحاظ"(ص٣٠٨-٣١٥)،"ذيل طبقات الحُفَّاظ"للسيوطي(ص٣٧٩).

تعريف التدليس المُعاصَرة ولو بغير لُقي لزمه دخول المرسَل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما".[1]

سلف ابن حجر في هذا الرأي

ذكر العراقي أنَّ ممَّن اشترط اللقاء والسماع في التدليس: الحافظ أبو بكر البزار وأبو الحسن بن القَطَّان الفاسي.[2]

وقال ابن حجر: "وممَّن قال باشتراط اللقاء في التدليس الإمامُ الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في "الكفاية" يقتضيه، وهو المعتمد"[3].

وسيأتي أنه قد يُفهم ذلك من كلام ابن رُشَيد السبتي.

١- أما **الإمام الشافعي** فتقدم ذكر كلامه، وأنَّه محتمل.

٢- الحافظ أبو بكر البزار (ت٢٩٢هـ)

حدَّه في جزء له في "معرفة من يُترك حديثه أو يُقبل" بأن يروي عمَّن قد سمع منه ما لم يسمعه منه مِن غير أن يذكر أنَّه سمعه منه"

وقد فَهِم العراقي وابن حجر وغيرهما أنه يُخْرِج المُعاصَرة مِن غير لُقِي مِن مفهوم التدليس.[4]

٣- الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)

فهم ابن حجر ذلك من قول الخطيب: "لا خلاف بين أهل العلم أنَّ إرسال الحديث الذي ليس بمدلَّس هو رواية الراوي عمَّن لم يعاصره أو لم يَلقَه..."[5]

---

[1] نزهة النظر ص١١٤، وانظر التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي ص١٣، "النكت" لابن حجر ٢/٦١٤-٦١٥، ، النكت الوفية ١/٤٣٤-٤٣٦، فتح المغيث ١/٣١٣-٣١٤.

[2] انظر "التقييد والايضاح" ص٩٧-٩٨، شرح التبصرة ص٨٠

[3] نزهة النظر ص١١٥

[4] النكت للزركشي ٢/٦٩، التقييد والايضاح ص٩٧، شرح التبصرة ص٨٠، النكت لابن حجر ٢/٦١٥، فتح المغيث ١/٣١٤

[5] "الكفاية" ص٣٨٤، النكت لابن حجر ٢/٦١٥-٦٢٣، فتح المغيث ١/٣١٤-٣١٥

ولكن الظاهر أنَّ الخطيب يرى أنَّ رواية المُتعاصِرين داخلة في حدِّ التدليس إذا كانت على وجه الإيهام، ويدل على ذلك قولهُ: " "المدلِّس" رواية المحدِّث عمَّن عاصره و لم يَلقَه فيُتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمَّن قد لَقِيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد".[1]

وأما ما نقله عنه ابن حجر فالمراد منه إذا أرسل على غير وجه الإيهام، فهو الفارق المميِّز بين الإرسال والتدليس، ويدل عليه قول الخطيب نفسه: "... لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام مِن المرسِل كونه سامِعًا ممَّن لم يسمع منه، وملاقِيًا لَمن لم يَلْقَه... وإنما يفارق حالُه (أي المدلِّس) حالَ المرسِل بإيهامه السماعَ ممَّن لم يسمع منه فقط، وهو المُوهِّن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمِّنا للإرسال، والإرسال لا يتضمَّن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممَّن لم يسمع منه".[2]

وقال المُعَلِّمي حين ذَكر كلام ابن الصلاح:

"وهو ظاهر عبارة الخطيب في "الكفاية"...وإن قال الحافظ:إنها تخالفه".[3]

٤- الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)

قال ابن عبد البر: "وأما التدليس فهو أن يحدِّث الرجلُ عن الرجلِ قد لَقِيه، وأدرك زمانه وأخذ عنه وسمع منه، وحدَّث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه مِن غيره عنه،... هذا هو التدليس عند جماعتهم لا اختلاف بينهم في ذلك".[4]

وقد نسب ذلك إلى ابن عبد البر: السخاوي[5]

وفي نسبته إليه نظر، فقد قال ابن عبد البر بعد أن ذكر نحوًا ممَّا تقدم: "وهذا أخف ما يكون في الذين لِقيَ بعضهم بعضًا، وأخذ بعضهم عن بعض، وإذا وقع ذلك فيمن لم يَلقَه فهو أقبح وأسمج".[6]

---

[1] الكفاية ص٢٢

[2] الكفاية ص٣٥٧

[3] البناء على القبور للمعلمي ص١٠٢

[4] التمهيد ١/١٥ وانظر ١/٢٧

[5] فتح المغيث ١/٣١٥

[6] التمهيد ١/٢٧.

وقال أيضا: "وكذلك إن دلَّس عمَّن لم يسمع منه فقد جاوز حَدَّ التدليس الذي رخَّص فيه مَن رخَّص مِن العلماء إلى ما ينكرونه ويذمُّونه ولا يحمَدونه"[1].

فدلَّ هذا على أنَّ رواية المُتعاصِرين على وجه الإيهام داخلة عنده في حدِّ التدليس إلا أنه يرى أن الجميع يذمُّون هذه الصورة و لم يرخّص فيها أحد.[2]

٥- الحافظ أبو الحسن بن القَطَّان الفاسي (ت٦٢٨هـ)

قال ابن القَطَّان الفاسي عن التدليس:" نَعني به: أن يروي المحدِّث عمَّن قد سمع منه ما لم يسمع منه، مِن غير أن يذكر أنَّه سمعه منه، والفَرق بينه وبين الإرسال: هو أن الإرسال روايتُه عمَّن لم يسمع منه، ولَمَّا كان في هذا قد سمع منه، جاءت روايتُه عنه ما لم يسمع منه كأنَّها إيهام سماعه ذلك الشيء، فلذلك سُمِّيَ تدليسًا".[3]

وقد نسب ذلك إليه العراقي وابن حجر وغيرهما.[4]

قال المُعَلِّمي: "وأما البزار وابن القَطَّان وابن عبد البر فإنَّهم وإن خَصُّوا تعريف التدليس بما ثبت فيه اللقاء، فقد فرَّقوا بينه وبين الإرسال بوجود الإيهام في الأول بخلاف الثاني، وهذا يدلُّك أنهم أسقطوا الإرسال الخفيّ، فلا أدخلوه في تعريف التدليس كما مرَّ، ولا في الإرسال لقولهم: أنَّ الإرسال لا إيهام فيه، ومع ذلك فكلامهم يدلُّ على إلحاقه بالتدليس لوجود الإيهام، فليس مِن الإرسال، ولقولهم: أنَّ التدليس إنما كان تدليسا لوجود الإيهام، وفي هذا إيهام وأيّ إيهام".[5]

٦- الحافظ ابن رُشَيد السَّبْتي (ت٧٢١هـ)

قال ابن رُشَيد: "وأما المعاصِر غير المُلاقي إذا أطلق "عن" فالظاهر أنه لايُعَدُّ مدلِّسا، بل هو أبعدُ عن التدليس لأنَّه لم يُعرف له لقاءٌ ولا سماع بخلاف مَن عُلِم له لقاء أو سماع".[6]

---

[1] التمهيد ٢٨/١ وأصل هذا الكلام ليعقوب بن شيبة كما ذكر الخطيب في "الكفاية" ص٣٦٢

[2] بل هناك من رخَّص فيها أيضا انظر "شرح العِلَل" لابن رجب ٣٥٨/١

[3] بيان الوهم والإيهام ٤٩٣/٥

[4] انظر "التقييد والايضاح" ص٩٧-٩٨، شرح التبصرة ص٨٠، النكت لابن حجر ٦١٤/٢-٦١٥، فتح المغيث ٣١٤/١

[5] البناء على القبور للمعلمي ص١٠٢-١٠٣

[6] السَّنن الأبين ص٦٥

ثم ذكر أنَّه احتاج إلى أن يشترط في حَدِّ التدليس "أن يُعَنْعِنَ عمَّن سمع ما لم يسمع مُوهِما أنه سمعه".[1]

دليل ابن حجر على هذا التفريق

١- أنَّ أهل العلم بالحديث أطبقوا على عَدِّ رواية المُخَضْرَمين[2] كأبي عثمان النَّهْدي وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس.

قال ابن حجر: "ولو كان مجرَّد المُعاصَرة يُكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مُدَلِّسين لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا، ولكن لم يُعرف هل لقوه أم لا؟"[3]

والجواب عنه:

أنَّه قد عُلم مِن حال هؤلاء المُخَضْرَمين أنهم لا تثبت لهم الصحبة فلم يكن في إرسالهم عن النبي صلى الله عليه وسلم إيهام، ومدار التدليس على الإيهام.

قال المُعَلِّمي: "وجوابه أنَّ الصحبة أمر لا يخفى، فكان معلومًا للتابعين أنَّ هؤلاء ليسوا بصحابة، فلم يكن في إرسالهم إيهام. وقوله رحمه الله: "ولم يعرف هل لقوه أم لا؟" فيه نظر، راجع تراجمهم في كتبه".[4]

٢- ذكر ابن حجر أنَّ الأولى التفرقة بين التدليس والإرسال الخفي لتتميَّز الأنواع.[5]

والجواب: من أوجه:

أ- أنَّ الدليل الذي ذكره لم يَسْلَم من المُعارَضة، فإنَّ قياسه الإرسال الخفي على رواية المُخَضْرَمين قياس مع الفارق كما تقدَّم بيانه.

---

[1] السَّنن الأبين ص١٢٣

[2] هم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام و لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم.انظر"نزهة النظر"(ص١٥٢-١٥٣).وأبو عثمان النَّهدي هو عبد الرحمان بن مل-بلام ثقيلة وميم مثلثة- مُخَضْرم ثقة ثبت عابد مات سنة(٩٥هـ) وقيل بعدها. انظر"التقريب"(٤٩٩/١). وقيس بن أبي حازم البَجَلي الكوفي ثقة مُخَضْرم يقال له رؤية، مات بعد التسعين أو قبلها.انظر"التقريب"(١٢٧/٢).

[3] نزهة النظر ص١١٥، وانظر "النكت" له ٦٢٣/٢، فتح المغيث ٣١٣/١

[4] البناء على القبور ص١٠٣-١٠٤

[5] تعريف أهل التقديس لابن حجرص١٦

ب- أنَّ غاية ما ذكره إثبات التفريق بين التدليس والإرسال الخفي عن بعض الأئمة، وهذا – بعد تسليمه- مُعارَض بصنيع أكثر النُقَّاد الذين يجعلون الإرسال الخفي مِن التدليس.

قال العراقي: "وإنما ذكرت قول البزار وابن القَطَّان كيلا يَغترَّ بهما مَن وقف عليهما فيَظنَّ موافقة أهل هذا الشأن لذلك"[1].

واعترض ابن حجر على هذا الكلام بأنَّ كلام الخطيب في باب التدليس من "الكفاية" يؤيِّد ما قاله ابن القَطَّان[2]، وكأنه يقصد أن الخطيب إنما ينقل مذهب أهل الاصطلاح.

ولكن تقدَّم بيان أنَّ الخطيب يرى إدراج الإرسال الخفي في التدليس، فنقلُه عن الخطيب التفرقة بينهما فيه نظر.

قال المُعَلِّمي: "ومع هذا كلِّه فالمدَّعى إنما هو كون هذا القول هو المشهور بين أهل الحديث فلا ينافيه أن يكون منهم مَن يخالفه".[3]

ج- إذا ثبت أنَّ أكثر الأئمة على عدم التفريق بينهما فلا يبقى لهذا التمييز بينهما كبير فائدة لأننا إنما نتعامل مع أقوال هؤلاء الأئمة في الرواة والأحاديث فينبغي أن نفسِّر عباراتهم بحسَب اصطلاحهم لا بحسَب ما اصطلحنا عليه.[4]

قال الطاهر الجزائري في مسألة اصطلح عليها بعضهم خلاف اصطلاح الجمهور:

"ولا يُنتقد عليه ذلك، وإنَّما يُنتقد عليه مخالفة الجمهور في الاصطلاح لِما يَنشأ عنها في كثير مِن الأحيان مِن إيقاع النفوس في أَشْراك الأوهام"[5]

---

[1] التقييد والايضاح ص٩٨

[2] النكت ٦١٥/٢

[3] البناء على القبور ص١٠٤

[4] انظر " الاتصال والانقطاع" لإبراهيم اللاحم ص١٨٣-١٨٤

[5] توجيه النظر(١١٢/١).

الترجيح:

الذي يظهر من خلال ما تقدم أنَّ رأي أكثر الحُفَّاظ في جعل الإرسال الخفي من التدليس هو الأقوى لما فيه من الإيهام، ومدار التدليس على الإيهام، مع اتفاق الفريقين على أنهما مشتركان في الانقطاع[1].

قال المُعَلِّمي: "التحقيق أنه تدليس، ولكن لا نطيل ببيانه، إذ يغنينا أن نقول: لا يضرُّ الخلاف في الاسم، فالإرسال الخفي كالتدليس في الإيهام والتغرير، بل هو أقبح منه وأشنع".[2]

الخلاصة:

أنَّ أكثر الأصوليين والمُحَدِّثين على أنَّ الإرسال الخفيَّ مِن التدليس.

---

[1] النكت لابن حجر ٦١٥/٢، فتح المغيث ٣١٣/١

[2] البناء على القبور ص٩٩، وانظر "فتح المغيث"٣١٦/١

الباب الثالث: الجرح والتعديل والنقد

الفصل الأول: الجرح والتعديل

الفصل الثاني: النقد

الفصل الأول: الجرح والتعديل

المبحث الأول: تعارُض الجرح والتعديل

المبحث الثاني: اشتراط العدد في المعدِّل

المبحث الثالث: رواية الثقة عن غيره و عمل الراوي بروايته هل هو اعتداد بهما؟

المبحث الأول: تعارُض الجَرح والتعديل

تعريف الجَرح:

لغة: مصدر جَرَحَه يجرَحه إذا أثَّر فيه بالسلاح.

ومنه قولهم: جرح الحاكمُ الشاهدَ: إذا عثَر منه على ما تسقط به عدالته مِن كذب أو غيره،

ومنه ما أُثر عن بعضهم مِن قوله: "كثرت هذه الأحاديث واستَجْرَحت"

قال ابن الأثير: "أراد أنَّ الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جَرح بعض رواتها وردِّ روايته".[1]

وقال محمد بن الطيب الفاسي[2]:"قال بعض فقهاء اللغة: "الجُرح –بالضم-: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجَرح –بالفتح- يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها" وهو المتداوَل بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد".[3]

اصطلاحا:

"وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها".[4]

تعريف التعديل:

لغة: مصدر عَدَّله يُعَدِّله.

تعديل الشيء: تقويمه، يقال: عدَّلتُه فاعتدل أي قوَّمتُه فاستقام.

ومنه تعديل الشهود وغيرهم أي تزكيتهم.[5]

---

[1] النهاية ١/٢٥٥، وانظر تهذيب اللغة للأزهري ١/٤٨٤-٤٨٥، لسان العرب ٢/٤٢٢-جرح.

[2] هو شمس الدِّين محمد بن الطَيِّب الفاسي المدني المالكي المشهور بالشرقي-بالقاف المعقودة-، كان محدِّثا مسنِدا بارعا في اللغة متضلِّعا في كثير من العلوم، من مصنَّفاته"إضاءة الراموس" وهوشرح"القاموس" للفيروزبادي،"الرحلة الحجازية" وغيرهما، توفي سنة(١١٧٠هـ).انظر"فهرس الفهارس"للكتَّاني(٢/١٠٦٧-١٠٧١)، مقدمة تحقيق"فيض نشر الاقتراح" (ص١٩-٤١).

[3] تاج العروس ٦/٣٣٧-جرح.

[4] ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف(ص١٠)، وانظر "منهج النقد في علوم الحديث" لنور الدِّين عتر ص٩٢، دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي ص٥٦

[5] انظر لسان العرب ١١/٤٣٠ ، تاج العروس٢٩/٤٤٩-عدل.

اصطلاحا:

"وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته"[1]

وعلم الجرح والتعديل من الأركان العظيمة التي يقوم عليها علم الحديث فإنَّ تمييز الصحيح من السقيم لا يتم إلا بمعرفة أحوال الرواة.

قال ابن أبي حاتم: "ولما كان الدِّين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة حقَّ علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم..."[2]

وقال الحاكم عن معرفة الجرح والتعديل: "هما في الأصل نوعان كل نوع منهما عِلم برأسه وهو ثمرة هذا العلم والمِرقاة الكبيرة منه"[3].

وليس هو من الغِيبة المحرَّمة إذا كان بضوابطه وشروطه لِما فيه من المصلحة العامة لحفظ الدِّين والذبِّ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال عفَّان بن مسلم: كنَّا عند إسماعيل بن عُلَيَّة فحدَّث رجل عن رجل، فقلتُ: أنَّ هذا ليس بثَبْت، قال، فقال الرجل: اغتبتَه، قال إسماعيل: "ما اغتابه ولكنَّه حكم أنَّه ليس بثَبْت"[4]

وقال يحيى بن سعيد القَطَّان: "سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكا وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثَبْتا في الحديث فيأتيني الرجل فيسألني عنه؟ قالوا: "أخبِر عنه أنَّه ليس بِثَبْتٍ"[5]

قال الترمذي: "وقد عاب بعضُ مَن لا يَفهم على أهل الحديث الكلامَ في الرجال، وقد وجدنا غير واحد مِن الأئمة مِن التابعين قد تكلَّموا في الرجال..."وذكر جماعة ثم قال: "وإنما حملهم

---

[1] المختصر في علم رجال الأثر لعبد الوهاب عبد الطيف ص٤٣ بواسطة "ضوابط الجرح والتعديل" لعبد العزيز العبد اللطيف ص١١، وانظرمنهج النقد في علوم الحديث لنور الدِّين عتر ص ٩٢.

[2] تقدمة المعرفة ص٥، وانظر "المجروحين" لابن حبان ١/١٠-١٢، الإرشاد للخليلي ١/١٥٤-١٥٥، علم الرجال للمعلمي ص١٧

[3] المعرفة(ص٥٢).

[4] رواه مسلم في "مقدمة صحيحه" ١/١٥٦ بسند صحيح.وإسماعيل بن إبراهيم بن مِقسم الأسدي مولاهم البصري المعروف بابن عُلَيَّة، ثقة حافظ مات سنة(١٩٣هـــ).انظر"التقريب"(١/٦٥-٦٦).وعَفَّان بن مسلم الصَّفَّار البصري ثقة حافظ تغيَّر في مرض موته تغيُّرا لم يضرَّ حديثه لأنَّه لم يحدث فيه، توفي سنة(٢٢٠هـــ) على الصحيح.انظر"ميزان الاعتدال"(٣/٨٢)،"تهذيب التهذيب"(٧/٢٣٤).

[5] رواه مسلم في "مقدمة صحيحه" ١/١٣٣ بسند صحيح.

على ذلك عندنا —والله أعلم– النصيحة للمسلمين، لا يُظَنُّ بهم أنَّهم أرادوا الطَّعن على الناس أو الغِيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبيِّنوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا... فأراد هؤلاء الأئمة أن يبيِّنوا أحوالهم شفقةً على الدِّين وتثبيتا، لأنَّ الشهادة في الدِّين أحقُّ أن يُتثبَّتَ فيها مِن الشهادة في الحقوق والأموال".[1]

تعارُض الجرح والتعديل

ذكر القاضي عِياض أنَّ المُحَدِّثين والفقهاء والأصوليين اختلفوا في هذه المسألة.[2]

تحرير مَحَلّ النزاع:

محل الخلاف في هذه المسألة إذا كان كُلٌّ مِن الجرح والتعديل ثابتا عن قائله، ويكونان متخالفين متعارُضين لا يمكن الجمع بينهما.

قال المُعَلِّمي: "قد ينقل في راوٍ جرح وتعديل، ولكنّنا إذا بحثنا بمقتضى القاعدة السابقة[3] سقط أحدهما، أو تبيَّن أنَّه إنما أريد به ما لا يخالف الآخر، فهاتان الصورتان خارجتان عن هذه القاعدة".[4]

---

[1] العِلَل للترمذي ١٣/٣٠٥-٣٠٦، وانظر "مقدمة صحيح مسلم" ١/١٦٠-١٦١، الضعفاء للعقيلي ١/٢٣-٣١، المجروحين لابن حبان ١/٩-٢١، إكمال المعلم لعِياض ١/١٣٠، شرح العِلَل لابن رجب ١/٤٤-٤٩

[2] إكمال المعلم لعِياض ١/١٦٠ وانظر "اختصار علوم الحديث" لابن كثير ١/٨٩

[3] يقصد قاعدة كيفية البحث عن أحوال الرواة.

[4] التنكيل ١/٧٦، وانظر "إيضاح المحصول" ص٤٧٩، البحر المحيط ٤/٢٩٨، توضيح الأفكار ٢/١٦٧

أولاً: مذاهب الأصوليين

اختلفوا في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: تقديم الجرح على التعديل مطلقا، سواء كان عددُ الجارحين أكثرَ أو أقلَّ أو استويا.

قال العراقي: "صححه الأصوليون كالإمام فخر الدِّين والآمدي"[1].

وقد نقل الخطيب وغيره ذلك عن الجمهور إذا كان عدَدُ المعدِّلين أكثر.

وحكى أبو الحسين بن القَطَّان والباقلاني وتبعه الخطيب والباجي الإجماع عليه إذا كانا متساويين في العدد، ومن باب أولى إذا كان عدد الجارحين أكثر كما ذكر المازري والسخاوي[2].

وقد تعقَّب المازري هذا الإجماع المنقول بأنَّ ابن شعبان المالكي[3]؛ حكى قولين في حالة التساوي أحدهما: تقديم التعديل، فانتقض الإجماع في هذه الصورة لوجود الخلاف.[4]

وقال الزَّرْكَشي: "وليس كما قالوا ففيه الخلاف، وممَّن حكاه أبو نصر بن القُشَيري"[5].

وقد سَلَّم المازري و ابن السبكي والزَّرْكَشي والسخاوي بهذا الإجماع إذا كان عدد الجارحين أكثر[6]

وممَّن اختار هذا القول- أعني تقديم الجرح على التعديل مطلقا- الماوَردي وابن حزم والباجي وأبو إسحاق الشيرازي والرُّوياني والغزالي وابن القُشَيري والفخر الرازي وابن قدامه والآمدي

---

[1] شرح التبصرة ص١٥١، وانظر كشف الأسرار ٢٤٨/٥، فتح المغيث ١٨٩/١، "تدريب الراوي" ٣٠٩/١.

[2] انظرالكفاية ص١٠٥، إحكام الفصول ٣٨٥/١، "التلخيص" للجويني ٣٦٨/٢-٣٦٩، إيضاح المحصول ص٤٧٩، النكت للزركشي ٣٥٦/٣، البحر المحيط له ٢٩٧/٤، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٤/٢، فتح المغيث ١٨٩/٢.

[3] هو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصري كان رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته، مع التفنُّن في سائر العلوم وكان واسع الرواية كثير الحديث، صنَّف كتاب"المناسك" وكتابا في"أحكام القرآن" وغيرهما، توفي سنة (٣٥٥هـ)،انظر ترتيب المدارك ٣٥٤/١، "الديباج المذهب"(١٩٤/٢-١٩٥).

فما ذكره ابن الهُمام و تبعه عليه ابن أمير الحاج الحلبي أنَّ ابن شعبان غير مشهور و لم يتابعه عليه أحد فلا ينتقض الإجماع بمخالفته فيه نظر لا يخفي لأنَّ ابن شعبان من كبار علماء المالكية المعروفين وقد حكى الخلاف في المسألة عن غيره وهو أقدم من الباقلاني الذي نقل الإجماع فيها.انظر التقرير والتحبير ١٥٤/٤-١٥٥.

[4] انظر "إيضاح المحصول" ص٤٧٩، "رفع الحاجب"لابن السبكي(٣٩٦/٢)،"البحر المحيط"(٢٩٨/٤).

[5] البحر المحيط ٢٩٧/٤-٢٩٨.

[6] انظر"إيضاح المحصول"(ص٤٧٩)،"رفع الحاجب"(٣٩٦/٢)،"البحر المحيط"(٢٩٨/٤)،"فتح المغيث"(١٨٩/٢).

وابن الحاجب والمجد ابن تيمية والبيضاوي والطوفي وابن مُفْلِح وابن السبكي والإسنوي وابن الهُمام وغيرهم.[1]

وقد صرَّح بعض العلماء بأنَّ هؤلاء إنما يقدِّمون الجرح على التعديل إذا كان الجرحُ مفسَّرًا، وهذا ليس على إطلاقه في جميع مَن ذُكر، فإنَّ منهم من صرَّح بتقديم الجرح مطلقا ومذهبه عدم اشتراط تفسير الجرح إذا كان الجارح عارفا بأسبابه كالباقلاني والغزالي وغيرهما.[2]

واستثنى بعضهم صورتين:

١- أن يقول المعدِّل: عرفت السبب الذي ذكره الجارح لكنَّه تاب وحسنت حالته، فيُقدَّم حينئذ قولُ المعدِّل إلا إذا كان في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نزاع.

٢- أن يُعَيِّن الجارح سببًا فينفيه المعدِّل بطريق معتبَر، كأن يقول الجارح، قَتَل فلانًا ظُلمًا وقت كذا، فيقول المعدِّل: رأيته حيًّا بعد ذلك، فيُصار إلى الترجيح أو يُقدَّم التعديل لأنه سالم مِن معارَضة بعد تبيُّن بطلان السبب الذي استند إليه الجارح.[3]

القول الثاني: تقديم التعديل على الجرح.

حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف[4].

قال الزَّرْكَشي بعد ذكره لدليل أصحاب هذا القول: "وقضية هذه العِلَّة تخصيص الخلاف

---

[1] الإحكام لابن حزم ١٤٦/١، الكفاية ص١٠٥-١٠٧، إحكام الفصول ٣٨٥/١، اللمع ص٢٢٩، "التلخيص" ٣٦٨/٢-٣٦٩، المستصفى ٣٠٥/١، إيضاح المحصول ص٤٧٩، إكمال المعلم ١٦٠/١-١٦١، المحصول ٤١٠/٤، روضة الناظر ٢٩٦/١، الإحكام للآمدي ٨٧/٢، شرح مختصر الروضة ١٦٥/٢-١٦٦، كشف الأسرار ٢٤١/٥-٢٤٤-٢٤٨، المسودة ص٢٧٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٥٣/٢، الإبهاج ١٢٥٨/٢، نهاية السول ١٤٥/٣، تحفة المسؤول ٣٨٠/٢، البحر المحيط ٢٩٧/٤، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٤/٢، التقرير والتحبير ١٥٤/٤-١٥٥، التلويح على التوضيح ٣٠٢/٣، شرح الكوكب المنير ٤٣٠/٢، إرشاد الفحول ٢٧٢/١.

[2] انظر "النكت" للزركشي ٣٥٩/٣، البحر المحيط له ٢٩٨/٤، نزهة النظر ص١٩٣، النكت الوفية ٦١٣/١، فتح المغيث ١٩٠/٢، تدريب الراوي١/٣٠٩-٣١٠، الرفع والتكميل ص١١٧-١٢٠،سلم الوصول لمحمد بخيت المطيعي ١٤٦/٣.

[3] إحكام الفصول ٣٨٦/١، نهاية السول ١٤٦/٣، النكت للزركشي ٣٥٩/٣، البحر المحيط ٢٩٧/٤، محاسن الاصطلاح ص٢٩٤، فتح المغيث ١٩٠/٢، تدريب الراوي ٣٠٩/١-٣١٠.

[4] هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي كان رأسا في الفقه عارفا بالتفسير والمغازي وأيام العرب، صنَّف كتاب"الخراج" وغيره، انظر "الفهرست"(ص٢٨٦)، "السير"(٥٣٥/٨-٥٣٩).

بالجرح غير المفسَّر".[1]

القول الثالث: تقديم التعديل إن كان عددُ المعدِّلين أكثر.

نسبه الباقلاني و الباجي والفخرالرازي إلى طائفة من غير تعيين، وهو قول ابن حَمدان[2] من الحنابلة لأنه قدم الجرح إذا كثر عدد الجارحين فقط.[3]

القول الرابع:

أنهما يتعارُضان فلا يُقدَّم أحدهما إلا بمرجِّح.

حكاه ابن الحاجب، ونسبه الباجي والقاضي عِياض إلى بعض المالكية إذا تكافؤوا في العدد.[4]

---

[1] البحر المحيط ٢٩٧/٤ وانظر "تحفة المسؤول" ٣٨٠/٢، إرشاد الفحول ٢٧٣/١

[2] هو نجم الدِّين أبو عبد الله أحمد بن حَمدان النُّمَيري الحَرَّاني الحنبلي، كان بارعا في المذهب وانتهت إليه معرفة دقائقه وغوامضه، عارفا بالأصلين والأدب، صنَّف"الوافي" في أصول الفقه،و"الرعاية"الكبرى والصغرى في الفقه وغيرهما، توفي سنة(٦٩٥هـ).انظر"المقصد الأرشد"(٩٩/١-١٠٠)،"شذرات الذهب"(٤٢٨/٥-٤٢٩).

[3] إحكام الفصول ٣٨٥/١، التلخيص ٣٦٩/٢، "المحصول" ٤١١/٤، المسودة ص٢٧٢، نهاية السول ١٤٦/٣، البحر المحيط ٦٩٧/٤، شرح التبصرة ص١٥١-١٥٢، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٤/٢، فتح المغيث ١٩٠/٢، تدريب الراوي ٣١٠/١، إرشاد الفحول ٢٧٣/١.

[4] إحكام الفصول ٣٨٥/١، إيضاح المحصول ص٤٧٩، إكمال المعلم ١٦١/١، الإبهاج ١٢٥٨/٢، نهاية السول ١٤٥/٣-١٤٦، تحفة المسؤول٣٨٠/٢،، النكت للزركشي ٣٥٩/٣، البحر المحيط ٢٩٧/٤، شرح التبصرة ص١٥٢، فتح المغيث ١٩١/٢، تدريب الراوي ٣١٠/١، إرشاد الفحول ٢٧٣/١.

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: تقديم الجرح على التعديل مطلقا.

وقد نقل الخطيب الاتفاق عليه إذا تساوى المعدِّلون والمجروحون (ومن باب أولى إذا زاد عددُ الجارحين كما تقدم)، أما إن زاد عدد المعدِّلين فالجمهور على تقديم الجرح أيضا كما ذكر الخطيب، وصححه ابن الصلاح وغيره.[1]

وقد ذكر غير واحد من المُحَقِّقين أنه يُشترط مع ذلك أن يكون الجرح مفسَّرًا مبيَّن السبب.[2]

القول الثاني:

إن كان عددُ المعدِّلين أكثر قُدِّم التعديل.

نسبه الخطيب إلى طائفة مِن غير تعيين.[3]

القول الثالث:

يُرَجَّح بالأحفظ، فيُقَدَّم قول الأحفظ من المعدِّلين أو الجارحين.

حكاه ابن كثير والزَّرْكَشي والبُلْقِيني.[4]

القول الرابع:

أنهما يتعارُضان فلا يترجح أحدهما إلا بِمُرَجِّح.

اختاره ابن الوزير اليماني.[5]

---

[1] الكفاية ص١٠٥-١٠٧، علوم الحديث ص١١٠، النكت للزركشي ٣٥٦/٣، شرح التبصرة ص١٥١، نزهة النظر ص١٩٣، فتح المغيث ١٨٩/٢، تدريب الراوي ٣٠٩/١، توضيح الأفكار ١٦١/٢، الرفع والتكميل ص١١٦

[2] انظر النكت للزركشي ٣٥٩/٣، "البحر المحيط" ٢٩٧/٤، نزهة النظر ص ١٩٣، النكت الوفية ٦١٣/١، فتح المغيث ١٩٠/١، تدريب الراوي ٣١٠/١، الرفع والتكميل ص١١٧-١٢٠.

[3] الكفاية ص١٠٧، وانظر علوم الحديث ص١٠٩، اختصار علوم الحديث ٢٨٩/١، شرح التبصرة ص١٥١-١٥٢، فتح المغيث ١٩٠/٢، تدريب الراوي ٣١٠/١، توضيح الأفكار ١٦١/٢، الرفع والتكميل ص١١٧

[4] اختصار علوم الحديث ٢٨٩/١، النكت للزركشي ٣٥٩/٣، محاسن الاصطلاح ص٢٩٤، فتح المغيث ١٩١/٢، تدريب الراوي٣١٠/١

[5] انظر "توضيح الأفكار" ١٦١/٢

سياق الأدلة

١- دليل القائلين بتقديم الجرح مطلقا

أنَّ غاية ما أخبر به المعدِّل هو العدالة الظاهرة، وأما الجارح فأخبر عن أمرٍ باطنٍ خفي عن المعدِّل فوجب تقديم قوله لأنَّ معه زيادة علم لم يَطَّلع عليها المعدِّل.[١]

٢- دليل القائلين بتقديم التعديل على الجرح

"أنَّ الجارح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر جارحًا، والمعدِّل إذا كان عَدْلاً متثبِّتا لا يعدِّل إلا بعد تحصيل الموجِب لقبوله جزمًا".[٢]

وهذا التعليل لا يلزم منه تقديم التعديل على الجرح مطلقا بل حيث تبيَّن بطلان السبب الذي استند إليه الجارِح في جرحه، ولهذا اشترط أكثر أصحاب القول الأول أن يكون الجرح مفسَّرًا مبيَّن السبب.

و قال الزَّرْكَشي: "وقضية هذه العِلَّة تخصيص الخلاف بالجرح غيرِ المفسَّر".[٣]

وقال الشوكاني: "ولا بُدَّ مِن تقييد هذا القول بالجرح المجمَل إذ لو كان الجرحُ مفسَّرًا لم يَتِمَّ ما عُلِّل به مِن أنَّ الجارح قد يَجرَح بما ليس في نفس الأمر جارحًا إلخ".[٤]

٣- دليل القائلين بتقديم التعديل إن كان عددُ المعدِّلين أكثر

"أنَّ كثرة المعدِّلين تُقَوِّي حالَهم وتُوجب العمل بخبرهم، وقِلَّةَ الجارحين تضعف خَبَرهم".[٥]

أي أنَّ الكثرة تقوِّي الظنَّ، ويجب العمل بأقوى الظنين.[٦]

---

[1] انظر الإحكام لابن حزم ١٤٦/١، "الكفاية" ص١٠٥-١٠٦، إحكام الفصول ٣٨٦/١.

[2] البحر المحيط ٢٩٧/٤، وانظر إرشاد الفحول ٢٧٣/١

[3] البحر المحيط ٢٩٧/٤

[4] إرشاد الفحول ٢٧٣/١

[5] الكفاية ص١٠٧

[6] انظر شرح مختصر الروضة ١٦٧/٢، "شرح التبصرة" ص١٥٢، فتح المغيث ١٩٠/٢، تدريب الراوي ٣١٠/١

وقد ردَّه الغزالي —وتبعه الفخر الرازي– فقال: "وهو ضعيف، لأنَّ سبب تقديم الجرح اطِّلاعُ الجارح على مَزِيد ولا ينتفي ذلك بكثرة العدد"[1]. أي أنَّ الزيادة التي تضمَّنها كلام الجارح كما لا تنتفي بقِلَّة عدد المعدِّلين فكذلك لا تنتفي بزيادة عددهم.[2]

٤– دليل القائلين بالترجيح

أنَّ المعدِّل معه زيادة قوة بالكثرة، والجارح معه زيادة قوة بالاطِّلاع على أمر باطن خفي[3].

٥– دليل القائلين بتقديم الأحفظ

"يمكن توجيهه بأنَّ الأئمة ليسوا على درجة واحدة مِن الاطِّلاع على أحوال الرواة عامة".[4]

الترجيح:

والذي يظهر راجحا أنَّ الجرح إذا كان مفسَّرًا بما يَقدح فإنه مقدَّم على التعديل لأنَّ فيه زيادة علم ولكن مع مراعاة جملة من الضوابط منها:[5]

١– أن يُراعى منهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم من حيث الشدة فيه أو التساهل أو الاعتدال.

٢– أن لا يكون الباعث على الجرح الاختلافَ في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران فيصدر منه الجرح فَلْتَة لسانٍ عند سَوْرَة غضب ونحو ذلك ولا يأتي بحجة بيِّنة على جرحه.[6]

٣– أن لا يكون الجارح في حدِّ ذاته مجروحًا كأبي الفتح الأزدي .

قال ابن حجر في تضعيف الأزدي لأحمد بن شبيب: "لا عِبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات؟"[7].

---

[1] المستصفى ٣٠٥/١، المحصول ٤١١/٤، إرشاد الفحول ٢٧٣/١.

[2] انظر شرح مختصر الروضة ١٦٧/٢، الإبهاج ١٢٥٩/٢، "النكت" للزركشي ٣٦٢/٣، فتح المغيث ١٩١/٢

[3] فتح المغيث ١٩١/٢.

[4] ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف ص٤٥.

[5] انظر "ضوابط الجرح والتعديل" لعبد العزيز العبد اللطيف ص٤٥–٧٠، طبقات الشافعية لابن السبكي ١٢٠٩/٢

[6] انظر "السير" للذهبي(٥٥٨/٤)، (٢٧٥/٥–٢٧٦، ٣٩٩)، (٤٠/٧، ١٤٣)، (٩٢/١٠)، (٤٣٢/١١، ٤٥١)، (٤٢/١٤، ٥٠٥)، (٤٦٢/١٧)، ميزان الاعتدال ١١١/١، لسان الميزان ١٦/١، التنكيل ٥٩/١–٦٠.

[7] هدي الساري ص٣٨٦.وأحمد بن شبيب الحَبَطي–بفتح المهملة والمُوَحَّدة– البصري صدوق، مات سنة (٢٢٩هـ) انظر"التقريب"(١٦/١).

٤- أن لا يكون هذا الجَرح صادرًا مِن متأخِّرٍ عارَض به توثيقَ الأئمة المتقدِّمين إلا إذا تبيَّن وجهه بما يَجرح الراوي مطلقا[1].

وأما إن كان الجرح مجمَلاً، فيرجَّح منهما ما كان احتمال الخَلَل فيه أبعد،فإن لم يتبيَّن شيء من ذلك فالتعديل هو المقدَّم.

قال المُعَلِّمي بعد ذكره لِما استدلَّ به الخطيب على تقديم الجرح، وذِكره لبعض ما يَرِد على الجرح المفسَّر: "إذا تدبَّرتَ هذا عَلِمت أنه لا يستقيم ما استدلَّ به الخطيب إلا حيث يكون الجرح مبيَّنًا مفسَّرًا مثبتًا مشروحًا بحيث لا يظهر دفعة إلا بنسبة الجارح إلى تعمُّد الكذب، ويظهر أنَّ المعدِّل لو وقف عليه لما عدَّل، فما كان هكذا فلا ريب أنَّ العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدِّلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى".[2]

يعني قوله: "فالتحقيق أنَّ كُلاًّ مِن التعديل والجرح الذي لم يبيَّن سببه يحتمل وقوع الخَلَل فيه، والذي ينبغي أن يؤخذ به منهما هو ما كان احتمال الخَلَل فيه أبعدَ مِن احتماله في الآخر، وهذا يختلف ويتفاوت باختلاف الوقائع".[3]

---

[1] انظر "توضيح الأفكار" ٢/٦١

[2] التنكيل ١/٧٨

[3] التنكيل ١/٧٧

المبحث الثاني: اشتراط العدد في المعدِّل

مما تثبت به عدالة الراوي أن ينصَّ الأئمة على تعديله وتوثيقه.

وتنازع العلماء في التعديل هل يُكتفى فيه بتعديل إمام واحد أم لا بُدَّ فيه مِن تعديل اثنين؟

فالمراد بالعدد اثنان فصاعدًا.[1]

أولاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: يكفي في تعديل الراوي أن يصدر من إمام واحد.

ونُسب إلى الأئمة الأربعة، وعزاه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما إلى أكثر العلماء، ونسبه الجويني إلى المُحَقِّقين.

وبه قال الباقلاني و القاضي أبو يعلى والباجي وأبو إسحاق الشيرازي والجويني وابن السمعاني والغزالي وأبو الخطاب الكَلوَذاني والفخر الرازي وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب والمجد ابن تيمية وابن الهُمام وغيرهم.[2]

القول الثاني: لا بُدَّ من اثنين ولا يُكتفى بتعديل الواحد.

وبه قال بعض الأصوليين وعزاه الباجي لكثير من الفقهاء وإن كان أكثر أهل العلم على الأول.[3]

---

[1] انظر "شرح مختصر الروضة" ١٦٧/٢

[2] انظر العدة ٩٣٤/٣، إحكام الفصول ٣٧٥/١، اللمع ص٢٢٨، "التلخيص" للجويني ٣٦١/٢، البرهان ٤٠١/١، قواطع الأدلة ٣٢٣/٢، المستصفى ٣٠٤/١، التمهيد للكلوذاني ١٢٩/٣، إيضاح المحصول ص٤٧٤، المحصول ٤٠٨/٤، روضة الناظر ٢٩٤/١-٢٩٥، الإحكام للآمدي ٨٥/٢، شرح مختصر الروضة ١٦٨/٢، كشف الأسرار ٣٨/٣، المسودة ص٢٧٤، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٤٨/٢، الإبهاج ١٢٥٧/٢، نهاية السول ١٤٢/٣، تحفة المسؤول ٣٧٥/٢، ، البحر المحيط ٢٨٦/٤، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٣/٢، التقرير والتحبير ١٤٨/٤، شرح الكوكب المنير٤٢٤/٢-٤٢٥، إرشاد الفحول ٢٦٥/١.

[3] انظر التلخيص ٣٦١/٢، "شرح التبصرة" (ص١٤١)، النكت الوفية ٥٩٨/١.

ومنهم بعض الشافعية وابن حَمدان من الحنابلة، وقال الأبياري "هو قياس مذهب مالك".[1]

و حكاه الباقلاني عن أكثر الفقهاء مِن أهل المدينة وغيرهم[2].

وهو خلاف ما نسبه الباجي وابن السمعاني والآمدي وابن الحاجب إلى الأكثرين، وقد استشكل العراقي هذه المنافاة بين ماحكاه الباقلاني وما حكاه الباجي ومَن وافقه عن الأكثرين.[3]

وأجاب عن ذلك البِقاعي بقوله: "ليس فيه مخالفة، لأنَّ النقل عن الأكثرين مطلقًا لا يخالف النقل عنهم بقيد كونهم فقهاء"[4].

يعني أنَّ الباقلاني إنما نقله عن أكثر الفقهاء، فأكثريته مختصة بالفقهاء، وأما الآخرون فنقلوه عن أكثر العلماء مطلقا فيدخل فيهم المُحَدِّثون والأصوليون فلا يبقى تعارُض ولا تنافٍ بين القولين.

و لكن يَرد عليه أنَّ ابن السمعاني نقله أيضا عن أكثر الفقهاء.

ومما يُشكِل على ما نقله الباقلاني أنه في "التلخيص"[5] حكى اشتراط العدد في التعديل عن بعض الأصوليين و لم يعزُه إلى أكثر الفقهاء، ونسب الاكتفاء بواحد إلى الجمهور، ويؤيد هذا أنَّ الخطيب الذي نقل كلام الباقلاني لم يأخذ به، بل عزا اشتراط الاثنين في التعديل إلى بعض الفقهاء، ونسب الاكتفاء بواحد في التعديل إلى كثير من أهل العلم.

ويحتمل أن يكون ما حكاه الباقلاني مختَصًّا بالتعديل في الشهادة دون الرواية، فإنَّ الأكثرين على اشتراط العدد فيها.[6]

---

[1] انظر الكفاية ص٩٦-٩٨، إحكام الفصول ٣٧٥/١، اللمع ص٢٢٨، "التلخيص" ٣٦١/٢، قواطع الأدلة ٣٢٣/٢، إيضاح المحصول ص٤٧٤، الإحكام للآمدي ٨٥/٢، المسودة ص٢٧١، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٤٨/٢، تحفة المسؤول ٣٧٦/٢، البحر المحيط ٢٨٦/٤، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٣/٢، التقرير والتحبير ١٤٨/٤، شرح الكوكب المنير ٤٢٥/٢، إرشاد الفحول ٢٦٥/١.

[2] الكفاية ص٩٨

[3] التقييد والإيضاح ص١٤٢-١٤٣، شرح التبصرة ص١٤١

[4] النكت الوفية ٥٩٨/١، وذكر نحوه السخاوي في "فتح المغيث" ١٦٤/٢

[5] التلخيص(٣٢١/٢)

[6] التلخيص ٣٦١/٢-٣٦٢

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يكتفى بتعديل الواحد العدل ولا يُشترط العدد.

وهو قول أئمة الأثر وأكثر العلماء واختاره الخطيب وابن الصلاح وغيرهما.[1]

القول الثاني: لا يُقبل في التعديل أقلُّ مِن اثنين.

ونسبه الجويني إلى بعض المُحَدِّثين من غير تعيين وتَبِعه على هذه النِّسبة جماعة كالغزالي في "المستصفى" والفخر الرازي والطوفي وابن السبكي وغيرهم.

وعزاه الغزالي في "المنخول" إلى المُحَدِّثين وفيه نظر لا يخفى، فإنَّ الخطيب وابن الصلاح وغيرهما مِن المُحَدِّثين إنَّما نسبوا هذا القول إلى بعض الفقهاء و لم ينسُبوه إلى أحد مِن المُحَدِّثين وهو الأقرب إلى الصحة[2]

---

[1] الكفاية ص٩٦، إحكام الفصول ٣٧٥/١، قواطع الأدلة ٣٢٣/٢، علوم الحديث ص١٠٩، اختصار علوم الحديث ٢٩٠/١، التقييد والإيضاح ص١٤٣، شرح التبصرة ص١٤١، نزهة النظر ص١٨٩، فتح الباري ٢٧٤/٥، فتح المغيث ١٦٢/٢-١٦٤، تدريب الراوي ٣٠٨/١-٣٠٩

[2] الكفاية ص٩٦، البرهان ٤٠١/١، المستصفى ٣٠٣/١، المنخول ص٢٦٠، المحصول ٤٠٨/٤، المسودة ص٢٧١، علوم الحديث لابن الصلاح ص١٠٩، شرح مختصر الروضة ١٦٨/٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٤٨/٢، الإبهاج ١٢٥٦/٢، شرح التبصرة ص١٤٠-١٤١، التقرير والتحبير ١٤٨/٤، فتح المغيث ١٦٣/٢، تدريب الراوي ٣٠٨/١.

سياق الأدلة

أ- دليل القائلين بالاكتفاء بتعديل الواحد

١- قول أبي جَميلة: وجدتُ منبوذًا فلما رآني عُمر قال: عسى الغُوَير أبؤُسا[١] كأنه يتَّهمني، قال عَرِيفي[٢]: "إنه رجل صالح" قال:"كذلك، اذهب وعلينا نفقته"[٣]

قال الخطيب: "يدل على ذلك أنَّ عمر بن الخطاب قَبِل في تزكية سُنَيْن أبي جَميلة قولَ عريفه، وهو واحد".[٤]

٢- أنَّ المعدِّل للراوي إن كان ناقِلاً عن غيره فهو مِن جملة الأخبار، والخبر لا يُشترط فيه العدد، وإن كان اجتهادًا مِن قِبَل نفسه فهو بمنزلة الحاكم، والحاكم لا يُشترط تعدُّدُه.

قال الفخر الرازي: "العدالة التي تثبت بها الرواية لا تزيد على نفس الرواية، وشَرْط الشيء لا يزيد على أصله".[٥]

ب- دليل القائلين باشتراط العدد

١- أنَّ التعديل صفة فيحتاج في ثبوته إلى عَدْلَين كالرُّشْد والكَفاءة وغيرهما. أي قياس الرواية على الشهادة في اشتراط العدد.

---

[1] الغُوير: تصغير غار، وأبؤسًا: جمع بؤس وهو الشدة، يضرب مثلا فيما ظاهره السلامة ويُخشى منه العطب . انظر"مجمع الأمثال" للميداني٢/١٧ ،فتح الباري لابن حجر ٥/٢٧٤-٢٧٥ .

[2] ذكر عيسى بن دينار أنَّ عمر رضي الله عنه قسم الناس، وجعل على كل قبيلة عريفا ينظر عليهم. شرح صحيح البخاري لابن بطال ٨/٤٧ ، "فتح الباري" لابن حجر ٥/٢٧٥.

[3] علّقه البخاري(٥/٢٧٤) مجزومًا به، ووصله البيهقي في"السنن الكبرى"(٦/٢٠٢) (١٠/٢٩٨) " والخطيب في "الكفاية" (ص٩٦).

[4] الكفاية ص٩٦

[5] المحصول ٤/٤٠٨-٤٠٩، وانظر "الكفاية" ص٩٧، إحكام الفصول ١/٣٧٥، البرهان ١/٤٠١، المستصفى ١/٣٠٤، علوم الحديث ص١٠٩، شرح مختصر الروضة ٢/١٦٨، فتح الباري لابن حجر ٥/٢٧٤، النكت الوفية ١/٥٩٨، فتح المغيث ٢/١٦٣، تدريب الراوي ١/٣٠٨.

الجواب:

لا نسلِّم أنَّ التعديل للراوي من باب الشهادة بل هو خبر عن حال الراوي، فإلحاقه بالأخبار أولى لأنه مُتَفرِّع عنها، وإن كان هذا التعديل صادرًا عن اجتهاد مِن المعدِّل فهو بمنزلة الحاكم فلا يُشترط تعدُّدُه كما تقدم.

قال ابن حجر: "والفَرق بينهما أنَّ التزكية تُنَزَّل منزلةَ الحكم فلا يُشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافترقا".[1]

٢- اشتراط العدد أحوط لما فيه مِن زيادة الثقة والبُعد عن احتمال العمل بما ليس بحديث، فكان المصير إليه أولى.

الجواب:

أنَّ عَدم اشتراط العدد في التعديل هو الأحوط حَذَرًا مِن تضييع الشرائع من أوامر الله ونواهيه، فإننا إذا لم نقبل خبر الراوي إلا إذا عدَّله اثنان أُلغِيَ كثير من الأخبار المرويَّة وخرجت عن أن يُعمل بها.[2]

سبب الخلاف:

مَنشأ الخلاف في هذه المسألة ومأخذه كما قال الماوَردي والرُّوياني وغيرهما:

أنَّ تعديل الراوي: هل يَجْرِي مجرى الخبر والرواية فيكفي فيه الواحد، أو يَجْرِي مجرى الشهادة فيلزم فيه العدد؟[3]

الترجيح:

أرجحُ القولين الاكتفاءُ في تعديل الراوي بصدوره من إمام واحد لأنَّ ذلك أقرب شَبَهًا بباب الأخبار منه بباب الشهادة، وخبر الواحد العدل حجة ولا يُشترط في قبوله العدد، وعلى القول

---

[1] نزهة النظر ص١٨٩، وانظر "التقرير والتحبير" ١٤٨/٤

[2] الإحكام للآمدي ٨٥/٢، شرح مختصر الروضة ١٦٨/٢، التقرير والتحبير ١٤٨/٤

[3] انظر "إيضاح المحصول" ص٤٧٥، شرح مختصر الروضة ١٦٨/٢، البحر المحيط ٢٨٦/٤

بأنَّ ذلك من باب الاجتهاد لا من باب النَّقْل فهو بمنزلة حكم الحاكم فلا يُشترط تعدُّدُه، وهذا ما ذهب إليه المُحَدِّثون وأكثر العلماء ، والعلم عند الله تعالى.

المبحث الثالث: رواية الثقة عن غيره وعمل الراوي بروايته هل هو اعتداد بهما.

الفرع الأول: رواية الثقة عن غيره من حيث اعتبارها توثيقا له أولا

رواية غير العَدل عن غيره لا تكون تعديلا بالاتفاق[1]

أما إذا روى الثقةُ عن رجلٍ سمَّاه، فهل تعتبر روايته عنه توثيقا وتعديلا له أم لا؟

اختلف في ذلك الأصوليون والمُحَدِّثون.[2]

أولاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تكون تعديلا له مطلقا.

ونسبه الباقلاني إلى الأكثرين، وبه قال الشافعي وأحمد في رواية واختاره الباقلاني وأكثر المالكية والشافعية كأبي الحسين بن القَطَّان وأبي إسحاق الشيرازي و الرُّوياني.[3]

القول الثاني: تكون تعديلا له.

وهو قول كثير من الحنفية وبعض الشافعية ورواية عن أحمد اختارها أبو يعلى وأبو الخطاب الكَلْوَذاني، وبه قال إسماعيل القاضي من المالكية.[4]

---

[1] انظر فتح المغيث(١/٢٠٠).

[2] البرهان ١/٤٠١

[3] الرسالة للشافعي ص٣٧٤-٣٧٦، العدة٣/٩٣٤-٩٣٥، إحكام الفصول ١/٣٧٨، اللمع ص٢٢٩، التلخيص ٢/٣٨٠، البرهان١/٤٠١، قواطع الأدلة٢/٣٢٤، التمهيد للكلوذاني ٣/١٢٩، إكمال المعلم١/١٥٨، روضة الناظر ١/٢٩٧، شرح مختصرالروضة٢/١٧٧، المسودةص٢٧١، أصول الفقه لابن مُفْلِح٢/٥٥٦، نهاية السول ٣/١٤٨، تحفة المسؤول٢/٣٨٢، البحر المحيط٤/٢٩٠، شرح العِلَل لابن رجب١/٨٠، التقريروالتحبير٤/١٤٢، شرح الكوكب المنير ٢/٤٣٦.

[4] العدة ٣/٩٣٤، إحكام الفصول ١/٣٧٨، اللمع ص٢٢٩، التلخيص ٢/٣٧٠، البرهان ١/٤٠١، التمهيد للكلوذاني ٣/١٢٩، إيضاح المحصول ص٤٧٣، إكمال المعلم ١/١٥٨، روضة الناظر ١/٢٩٧، الإحكام للآمدي ٢/٨٩، شرح مختصر الروضة ٢/١٧٧، المسودة ص٢٧١ أصول الفقه لابن مُفْلِح ٢/٥٥٦، الإبهـــاج ٢/١٢٥٩

القول الثالث:

إن كان هذا العدل لا يروي إلا عن ثقة كانت روايته عنه تعديلا وإلا فلا، ويُعرف ذلك مِن عادته أو صريح قوله.

وهو اختيار كثير من الأصوليين المُحَقِّقين منهم الباجي والجويني والغزالي وابن القُشَيري والمازري ووصفه بأنه "اختيار الحُذَّاق" والفخر الرازي وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب والصفي الهندي والطوفي وابن السبكي والإسنوي وابن الهُمام.[1]

وصحح بعض الحنابلة نسبة هذا القول إلى الإمام أحمد جمعا بين ما رُوي عنه في هذا الباب.

قال ابن عبد الهادي[2]: "والصحيح حمل الروايتين[3] على اختلاف حالين، فإنَّ الثقة إذا كان مِن عادتِه أن لا يَروي إلا عن ثقة كانت روايته عن غيره تعديلا له إذ قد عُلم ذلك مِن عادته، وإن كان يروي عن الثقة وغيره لم تكن روايته تعديلا لمن روى عنه".[4]

نهاية السول ٣/١٤٧-١٤٨، تحفة المسؤول ٢/٣٨٢، البحر المحيط ٤/٢٩٠، شرح العِلَل لابن رجب ١/٨٠، ، التقرير والتحبير ٤/١٤٢، شرح الكوكب المنير ٢/٤٣٧

[1] إحكام الفصول١/٣٧٨-٣٧٩، البرهان١/٤٠١-٤٠٢، المستصفى١/٣٠٥، إيضاح المحصول٤/٤١١، روضة الناظر١/٢٩٧،شرح مختصرالروضة٢/١٧٧،الصارم المنكي ص١٠١،أصول الفقه لابن مُفْلِح٢/٥٥٧، الإبهاج٢/١٢٥٩،نهاية السول٣/١٤٧-١٤٨، تحفة المسؤول٢/٣٨١-٣٨٢،النكت للزركشي١/٣٦٧-٣٦٨،البحرالمحيط٤/٢٨٩-٢٩٠،شرح العِلَل لابن رجب١/٨٠، ، شرح جمع الجوامع للمحلي٢/١٦٤، التقريروالتحبير٤/١٤٢، شرح الكوكب المنير٢/٤٣٤، إرشادالفحول١/٢٦٨،فواتح الرحموت٢/١٥٠.

[2] هو شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي،كان ذكيًّا حسن الفهم، بارعا في الحديث وعِلَله بصيرا بالرجال عارفا بالفقه والأصول والنحو،صنَّف"تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق"، "المُحَرَّر في الحديث" وغيرهما، توفي سنة(٧٤٤هـ).انظرأواخر"تذكرة الحُفَّاظ"(٤/١٥٠٨)،"الدرر الكامنة"(٣/٣٣١-٣٣٢).

[3] أي الواردتين عن الإمام أحمد.

[4] الصارم المنكي ص١٠١، وانظر شرح العِلَل لابن رجب ١/٨٠.

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال أيضا:

القول الأول: أنها ليست تعديلا له.

ونسب إلى أكثر علماء الحديث، وهو قول الشافعي، ورواية عن أحمد وظاهر كلام الترمذي وصححه ابن خلفون[1] وابن الصلاح وتبعه النووي وابن كثير والعراقي وغيرهم.[2]

القول الثاني: أنها تكون تعديلا له.

قال البِقاعي: "وعبارة ابن حبان تنطبق على هذا بل على أعمَّ منه"[3] أي لأنَّ من لم يُعرف بجَرحٍ فهو عدل عنده حتى يتبيَّن ضده[4].

وعزاه ابن السمعاني وابن الصلاح وغيرهما إلى بعض المُحَدِّثين[5].

القول الثالث:

التفصيل: فإن كان عُرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة كانت روايته عنه تعديلا له وإلا فلا.

وبه قال جمع من أئمة الحديث، بل نسبه ابن عبد الهادي إلى كثير من أهل الحديث ومنهم الإمام أحمد،ونُسب إلى البخاري ومسلم وابن خزيمة في صحاحهم والحاكم في"مستدركه"

---

[1] هو أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن إسماعيل الأزدي الأندلسي المعروف بابن خلفون، كان حافظا عارفا بالحديث و الرجال مع الصدق والديانة، صنَّف كتابا في علوم الحديث، و"المفهم في شيوخ البخاري ومسلم" وغيرهما، توفي سنة (٦٣٦هـ). انظر"السير"(٢٣/٧١-٧٢)،"تذكرة الحُفَّاظ"(٤/١٤٠٠-١٤٠١).

[2] الرسالة ص٣٧٤-٣٧٦،العِلَل الصغير للترمذي (١٣/٣١٢-عارضة)، العدة ٣/٩٣٤-٩٣٥، الكفاية ص٨٩، التمهيد للكلوذاني ٣/١٢٩، إكمال المعلم١/١٥٨، علوم الحديث ص١١١، اختصار علوم الحديث ١/٢٩٠، البحر المحيط ٤/٢٩٠، النكت للزركشي ٣/٣٦٩، شرح التبصرة ص١٥٦، فتح المغيث ٢/١٩٨، تدريب الراوي ١/٣١٤.

[3] النكت الوفية ١/٦٢٤

[4] انظر الثقات لابن حبان ١/١٣

[5] قواطع الأدلة ٢/٣٢٤، علوم الحديث ص١١١، شرح التبصرة ص١٥٦، التقرير والتحبير ٤/١٤٦، فتح المغيث ٢/١٩٩، تدريب الراوي ١/٣٢٤

واختاره الخطيب وابن عبد الهادي والزَّرْكَشي وابن حجر[1].

سياق الأدلة

١- دليل القائلين بأنه لا يُعدُّ تعديلا له:

أ- يجوز أن يروي العدل عمَّن لا يعرف ثقتَه وعدالتَه، بل قد وُجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم ضعفاء وأمسكوا عن بيان حالهم.[2]

ب- أنَّ شاهد الفرع إذا شهد على شاهد الأصل، لا يكون مجرَّد أدائه الشهادة على شهادته تعديلا منه له فكذلك رواية الراوي[3].

الجواب: قد خالف القاضي إسماعيل المالكي في ذلك فأجاز الشهادة على الشهادة وإن لم يذكره بالعدالة لأنَّ الظاهر أنه على العدالة حتى يُعلم خلافها[4].

وردَّه أبو الحسين بن القَطَّان وابن فُورَك باحتمال أن يكون عنده عدلاً ولكنَّه عند غيره ليس بعدل[5].

٢- دليل القائلين بأنه يُعدُّ تعديلا له

الظاهر من حال العدل أنه لو كان يعلم فيه جرحًا لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشًّا في الدِّين ملبِّسًا لما يترتب عليه مِن إيقاع الناس في العمل بما لا يجوز العمل به[6].

الجواب: من أوجه:

١- قد لا يعرفه بجرح ولا تعديل فبطل الإيراد المذكور[1].

---

[1] الكفاية ص٩٢، الصارم المنكي ص١٠١، النكت للزركشي ٤٧٥/١، ٣٦٧/٣-٣٦٨، البحر المحيط٢٧٩/٤، لسان الميزان ١٥/١، فتح المغيث ٢٠٠/٢.

[2] العدة٩٣٥/٣-٩٣٦، الكفاية ص٨٩، اللمع ص٢٢٩، التلخيص٣٧١/٢، علوم الحديث ص١١١، فتح المغيث١٩٨/٢.

[3] انظر"الرسالة"للشافعي ص٣٧٥-٣٧٦،قواطع الأدلة ٣٢٥/٢،فتح المغيث١٩٨/٢-١٩٩

[4] البحر المحيط ٢٩٠/٤

[5] المصدر السابق ٢٩٠/٤

[6] الكفاية ص٨٩-٩١، إحكام الفصول ٣٧٩/١، التقرير والتحبير ١٤٢/٤، فتح المغيث ١٩٩/٢.

٢- أنَّ الرواية مُطلَق تَعريفٍ فكأنه قال: هناك شخص يسمى كذا حدثني بكذا، أما التعديل فإنما يكون بالخِبرة أي أن يختبر حاله اختبارًا يَصلح مثله لِأَنْ يعرف به بواطن أموره بحيث لم يَرَ منها إلا حسنا جميلا، والرواية لا تدل على ذلك، ذكره أبو بكر الصيرفي[٢].

٣-دليل المفصِّلين:

أنَّ العدل إذا صرَّح بأنه لا يروي إلا عن ثقة حُمِلت روايته عن غيره على أنها تعديل له لأنه لو روى بعد ذلك عمَّن ليس بعدل عنده لكان كاذبا، ويجب أن يُحمَل العدل على الصدق[٣].

وهكذا مَن عُلم مِن عادته أنه لا يروي إلا عن عدل فهي تعديل وإلا لَزِم خلاف ما عُهِد عليه من العادة، وهو خلاف الأصل[٤].

الجواب:

هذه القاعدة أغلبية وليست مطَّردة، فإنَّ هؤلاء ربَّما روى الواحد منهم عن الضعفاء والمجروحين على وجه الإنكار والقدح فيهم أو خَفِي عليه أمرهم و لم يخبُر حالهم أو لغير ذلك من الأسباب.

قال ابن عبد الهادي: "رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب مِن فعله، والأكثر مِن عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القَطَّان وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلا في بعض الأحيان عن جماعة نُسبوا إلى الضعف وقِلَّة الضبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد لا على طريقة الاجتهاد(كذا) والاعتماد " وذكر جماعة من الرواة[٥].

---

[1] العدة ٣/٩٣٦، الكفاية ص٩١-٩٢، شرح التبصرة ص١٥٦-١٥٧، تدريب الراوي ١/٣١٤

[2] انظر "شرح التبصرة" ص١٥٦، النكت الوفية ١/٦٢٤، فتح المغيث٢/٢٠٠، تدريب الراوي ١/٣١٤

[3] إحكام الفصول ١/٣٧٩

[4] التقرير والتحبير ٤/١٤٢

[5] الصارم المنكي ص٢٢ ،وانظر "الدرر المتناسقة فيمن قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة" لمحمد خلف سلامة ضمن مجلة "الحكمة" العدد ١٢/ ص٤٠١-٤٢١.

الترجيح:

الذي يظهر راجحا أنَّ مَن عُرف من عادته أو صريح قوله أنَّه لا يروي إلا عن ثقة فإنَّ روايته عن غيره تقوِّيه وتنفعه ولكن مع مراعاة جملة من الضوابط.

وبيان ذلك أنَّ الراوي لا يخلو مِن إحدى حالات ثلاث:

١- أن يكون ثقةً عند غير مَن روى عنه، فلا شكَّ حينئذٍ أنَّ رواية مثل هذا الضَّرب عنه ممَّا تُقَوِّيه وتؤكِّد ثقته وعدالته.

٢- أن لا يوجد في غيره كلام فيه، أويصرِّح غيره بعدم معرفته له، فهذا نهاية ما تمسَّك به عدم العلم بحاله، ورواية أحد هؤلاء النُقَّاد المنتقِين لشيوخهم عنه فيها توثيق ضمني له لما عُرف مِن عادتهم أو صريح عبارتهم أنهم لا يروون إلا عن ثقة عندهم، فتكون معهم زيادة علم ومَن كان معه زيارة علم فهو المقدَّم [1].

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غيرِ ثقة ممَّا يقويه؟ قال: "إذا كان معروفا بالضَّعف لم تُقَوِّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه" ثم قال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل ممَّا يُقَوِّي حديثه؟ قال: "إي لعَمْري" قلت: الكَلْبي روى عنه الثوري قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكَلْبي يتكلم فيه"[2].

٣- أن يُضعِّفه غيره، ويروي عنه أحد هؤلاء بقصد التحديث والاحتجاج، فيكون هذا التوثيق الضمني معارَضًا بتضعيف غيره، فيُنظَر في هذا التعارُض على ضوء ما تقدم في المبحث الأول مِن هذا الفصل[3]

---

[1] انظر هدي الساري ص٣٨٤

[2] الجرح والتعديل ٣٦/٢، شرح العِلَل ٨٦/١. ومحمد بن السَّائب الكَلْبي الكوفي كان نسَّابة مُفَسِّرا لكنَّه متَّهم بالكذب ورُمِي بالرفض، مات سنة(١٤٦هـ)،انظر"التقريب"(١٦٣/٢).

[3] انظر "هدي الساري" ص٣٨٤ ، التنكيل(٦٦٠/١).

وينبغي —مع ذلك– أن يُنظر في وجه روايته عنه، أي أن يحدث عنه بقصد الاحتجاج والرواية، فإذا تبيَّن أنه حدَّث عنه لغرض آخر لم يكن ذلك توثيقا.

ومن هذه الأمور التي ينبغي مراعاتها والنظر فيها:

١– أن يكون قد حدَّث عنه أول الأمر ثم تبيَّن له ضعفه بعدُ فترك الرواية عنه[١].

٢– أن يكون عرف صحيح حديثه مِن سقيمه وميَّز بينهما فانتقى مِن حديثه ما أصاب فيه، فلا يقتضي ذلك توثيقه للراوي مطلقا[٢].

٣– أن يروي عنه على وجه الاعتبار والاستشهاد دون الاعتماد، فلا يَحتجُّ بروايته على وجه الانفراد بل يَطلب لها مُتابِعا من رواية غيره[٣].

سئل الإمام أحمد كما في رواية ابن هانىء عن الكتابة عن الضعفاء؟! فقال: "قد يُحتاج إليهم في وقت كأنَّه لم ير بالكتابة عنهم بأسا"[٤].

وقال أيضا: "ابن لهيعة ما كان حديثُه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشدُّه لا أنه حجة إذا انفرد"[٥].

٤– أن يروي عنه على وجه الإنكار والتعجُّب، فيسمع ذلك بعضُ مَن حضر فينقل عنه هذه الرواية، لاسيما إن كان قد جرحه وقدح فيه فإنَّ ذلك يدل على أنه إنما روى عنه على وجه الحكاية والإنكار.

قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري عن الكَلْبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال: "كان الثوري يذكر الرواية عن الكَلْبي على الإنكار والتعجُّب، فتعلَّقوا عنه روايته عنه، وإن لم تكن روايتُه عن الكَلْبي قبولَه له"[١].

---

[1] انظر "سؤالات ابن الجنيد لابن معين" رقم ٨٨٧

[2] انظر "هدي الساري" ص٣٩١، ٤١٤–٤١٥، التنكيل ١/١٢٩–١٣٠، ٢٨٨

[3] انظر "الرسالة" للشافعي ص ٣٧٦–٣٧٧

[4] شرح العِلَل لابن رجب ١/٩١

[5] شرح العِلَل ١/٩١، مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٨/٢٦

الفرع الثاني: عمل العالم بخبر الراوي هل هو تعديل له وتصحيح لحديثه أم لا؟

والمراد أن يكون ذلك الحديث محتَجًّا به أعمّ من أن يكون صحيحا أو حسنا[2].

حكاية الإجماع في المسألة:

نقل الآمدي الاتفاق على أنه تعديل بقيود ذكرها[3].

وفيه نظر لثبوت الخلاف في المسألة كما سيأتي.

قال الزَّرْكَشي: "ونقل الآمدي فيه الاتفاق وليس بجيِّد فقد حكى الخلاف فيه القاضي في "التقريب"، والغزالي في "المنخول" "[4].

مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أنه يكون تعديلا للراوي وتصحيحا لحديثه.

فمنهم من أطلق ذلك وأكثرهم قيَّده بشروط يرجع حاصلها إلى ما يلي:

أ- أن يعلم أنه لا مستنَد له في عمله غير هذه الرواية.

ب- أن يكون ذلك العمل ممَّا لا يؤخذ فيه بالاحتياط.

ج- أن يكون العامِل به ممَّن يَشترط العدالة في الراوي.

وتقدَّم أنَّ الآمدي نقل فيه الاتفاق وأنَّ ذلك مردود لوجود الخلاف.

وحكاه الباجي عن عامَّة العلماء خلافا لمن شذَّ وعزاه البعلي إلى الأكثر.

---

[1] الجرح والتعديل ٣٦/٢، وانظر "الرسالة" للشافعي ص٣٧٦-٣٧٧، المجروحين ٣١٦/١، شرح العِلَل ٨٦/١-٨٧.

[2] النكت الوفية ٦٢٢/١

[3] الإحكام ٨٨/٢

[4] البحر المحيط ٢٨٨/٤، وانظر "التلخيص" ٣٧١/٢-٣٧٢، "المنخول" ص٢٦٤، الإبهاج ١٢٦٠/٢، إرشاد الفحول ٢٦٧/١/١

وممَّن اختاره: الباقلاني والماوَردي والقاضي أبو يعلى والباجي وأبو إسحاق الشيرازي والجويني وابن السمعاني والكِيَا الطبري والغزالي وابن القُشَيري والفخر الرازي وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب والطوفي وابن السبكي وابن الهُمام والمرداوي[1] وابن النجار[2].

القول الثاني: أنه لا يكون تعديلا للراوي ولا تصحيحا لروايته.

حُكي عن بعض العلماء من غير تعيين.

وممِّن حكى الخلاف: الباقلاني والباجي والجويني والغزالي والمجد ابن تيمية وابن مُفْلِح وابن السبكي والزَّرْكَشي وغيرهم[3].

الثالث:

يفصَّل بين أن يكون الراوي ممَّن يرى قبول مستور الحال أولا يرى ذلك أو يُجهل مذهبُه فيه، واختاره المجد ابن تيمية.

أي إن كان ممَّن يرى قبول رواية مستور الحال لم يكن عمله بروايته تعديلا له ولا تصحيحا للحديث، أما إن كان لا يرى ذلك ولا مُستنَد له في عمله غير هذه الرواية فهو تعديل له وتصحيح لحديثه، و لم يذكر رأيه إذا جَهِل مذهبه في مستور الحال[4].

القول الرابع:

يفرَّق بين أن يعمل به في الترغيب والترهيب فلا يُقبل لأنه يتسامح فيه بالضعف، وبين أن يعمل به في غير الترغيب والترهيب فيكون تعديلا.

---

[1] هوعلاء الدِّين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي السَّعدي ثم الصالحي الحنبلي، شيخ المذهب وإمامه ومُصَحِّحُه، برع في فنون من العلوم كالفقه والأصول، من مصنَّفاته"الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف"،"التحرير"في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة(٨٨٥هـ).انظر"شذرات الذهب"(٧/٣٤٠-٣٤١).

[2] إحكام الفصول ٣٧٩/١، اللمع ص٢٣٠، التلخيص ٣٧١/٢-٣٧٢، البرهان ٤٠٢/١، قواطع الأدلة ٣٢٥/٢، المنخول ص٢٦٤، المستصفى ٣٠٦/١، إيضاح المحصول ص٤٧٣-٤٧٤، المحصول ٤١٢/٤، روضة الناظر٢٩٩/١، الإحكام للآمدي ٨٨/٢-٨٩، شرح مختصر الروضة ١٧٦/٢-١٧٧، المسودة ص٢٧٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٥٤/٢-٥٥٥، الإبهاج ١٢٥٩/٢، نهاية السول ١٤٨/٣-١٤٩، تحفة المسؤول ٣٨١/٢ ، البحر المحيط ٢٨٨/٤-٢٨٩، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٦٤/٢، التقرير والتحبير ١٢٨/٤، شرح الكوكب المنير ٤٣٣/٢.

[3] انظر المصادر السابقة

[4] انظر "المسودة" ص٢٧٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٥٥/٢، شرح الكوكب المنير ٤٣٣/٢

ونسبه الزَّرْكَشي إلى بعض المتأخِّرين، وبيَّن السيوطي أنه ابن تيمية.

قال الزَّرْكَشي: "وهو حسن"[1].

[1] البحر المحيط ٢٨٩/٤، تدريب الراوي ٣١٥/١

مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: أنه يكون تعديلا له إذا عمِل بخبره لأجله.

وبه قال الخطيب واختاره ابن كثير إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث أو تعرَّض للاحتجاج به في فُتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه[1].

القول الثاني: أنه لا يكون تعديلا له ولا حكما منه بصحَّة حديثه.

واختاره ابن الصلاح وتبعه النووي والعراقي وغيرهما، بل عزاه السخاوي إلى "الجمهور كما هو قضية كلام ابن الصلاح" أي حيث اختار هذا القول و لم يحك خلافا في المسألة[2].

وحاول الزَّرْكَشي أن يجمع بين القولين بحمل كُلٍّ منهما على حالة لا تُنافي الأخرى فإنه لَمَّا ذكر القيود التي ذكرها ابن كثير مُعترِضا بها على ابن الصلاح، قال:

"وهذا منه عجيب، لأنَّ ذلك لم يُلاقِ كلام ابن الصلاح، فإنَّ كلامه مفروض في غير هذه الحالة، وانظر قوله: "عمل العالِم على وفق حديثٍ ليس حكما بصحة ذلك الحديث" فعُلِم أنَّ كلامه فيها إذا لم يظهر أنَّ ذلك مُستنَدُه"[3].

ولكن كلام العراقي يدل على أنه ليس تصحيحا له وإن لم يكن في الباب غير ذلك الحديث[4].

---

[1] الكفاية ص٩٢، اختصار علوم الحديث ٢٩١/١، النكت الوفية ٦٢٢/١

[2] علوم الحديث ص١١١، التقريب للنووي (٣١٥/١-تدريب)، شرح التبصرة ص١٥٦، التقييد والإيضاح ص١٤٤-١٤٥، فتح المغيث ١٩٧/٢-١٩٨، تدريب الراوي ٣١٥/١.

[3] النكت ٣٧٣/٣، وانظر "ضوابط الجرح والتعديل" لعبد العزيز العبد اللطيف ص٣٥

[4] انظر "التقييد والإيضاح" ص١٤٤

سياق الأدلة

أ- دليل مَن يرى أنه تعديل للراوي وتصحيح للحديث

١- أنَّ العالِم لم يعمل بخبر هذا الراوي إلا وهو عنده عدلٌ رِضى، فكان ذلك قائما مقام قوله: "هو عدل مقبول الخبر"

وهذا كالحاكم إذا حكم بشاهدة الشاهد كان ذلك قائما مقام إخبارنا بأنه عدل عنده[١].

٢- لو لم يدلَّ ذلك على ثبوت عدالته عنده لجاز أن يكون قد عمل بخبره بدون ثبوت عدالته عنده، ولو فعل ذلك لاحتمل أن يزكِّي ويعدِّل مَن ليس بعدل عنده، وهذا خروج عن حدِّ الثقة والعدالة لأنَّ العمل بخبر غير العدل فسق -إذا لم يكن ثَمَّ دليل غيره- لما فيه التَّلبيس والغِشِّ للمسلمين[٢].

الجواب: يجاب عن هذين الدليلين بما سيأتي ذكره مِن الإيرادات في دليل الفريق الثاني.

ب- دليل من يرى أنَّه ليس تعديلا له ولا تصحيحا لحديثه

لا يكون عمل العالم بمقتضى الحديث تصحيحا له ولا تعديلا لراويه لاحتمال:

١- أن يكون ثَمَّ دليل آخر من قياس أو إجماع أو غيرهما واستأنس بالحديث الوارد في الباب.

٢- أن يكون عمل بالحديث احتياطا.

٣- أن يكون ممَّن يرى العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس.

٤- أن يكون مِن مذهبه الاقتصار على ظاهر الإسلام وقبول رواية مستور الحال[٣].

وممَّا يؤيد ما تقدم ذكره من الاحتمالات:

---

[1] الكفاية ص٩٢، إحكام الفصول ٣٧٩/١، والمصادر السابقة عند ذكر هذا القول.

[2] الكفاية ص٩٢، إحكام الفصول ٣٧٩/١، شرح مختصر الروضة ١٧٦/٢-١٧٧، والمصادر السابقة.

[3] التقييد والإيضاح ص١٤٤، فتح المغيث ١٩٨/٢، تدريب الراوي ٣١٥/١

ما ورد عن الإمام أحمد في ترك الحِجامة في الأوقات المنهي عنها مع أن الأحاديث في ذلك لا تصِحُّ عنده.

قال ابن حجر: "ونقل الخلال[1] عن أحمد أنَّه كَرِه الحِجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت، وحكى أنَّ رجلا احتجم يوم الأربعاء فأصابه بَرَص لكونه تهاون بالحديث"[2].

وكَرِه الإمام أحمد قطع السِّدر لمرسَل عروة بن الزبير وعبد الله بن حُبْشِي في النهي عن ذلك، فقيل له: أنَّ ابن عيينة يقول: "إنما نهى عن قطع سِدْر الحرم" فقال أحمد: روى فيه شيئا أو بِرَأيه؟ قالوا: برأيه، فقال أحمد: "لم يبلغه الحديث"[3].

هذا مع أنَّ ابن الجوزي قال: "قال أحمد بن حنبل: ليس في قطع السِّدر حديث صحيح وكان بعد هذا يكره قطعه"[4].

الجواب:

أجاب الفريق الأول بأنَّ هذه الاحتمالات المذكورة قد استثنيناها وفرَّقنا بين أن يعمل بالخبر يقينا لأجله وبين أن يعمل بموجبه ومقتضاه.

قال ابن كثير معترِضا على ابن الصلاح: "وفي هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث أو تعرَّض للاحتجاج به في فُتياه أو حكمه أو استشهد به عند العمل بمقتضاه"[5].

ولم يسلِّم العراقي بهذا القيد حيث قال: "وفي هذا النَّظَرِ نَظَرٌ، لأنه لا يلزم مِن كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثَمَّ دليل آخر مِن قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضها، ولعلَّ له دليلا آخر واستأنس

---

[1] هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي جامع علوم الإمام أحمد، كان محدِّثا فقيها واسع العلم مشهودا له بالفضل والتقدم، من مصنَّفاته"الجامع" في الفقه، "العِلَل" وغيرهما، توفي سنة(٣١١هـ).انظر"طبقات الحنابلة"(٢/١١-١٤)،"السير"(١٤/٢٩٧-٢٩٨).

[2] فتح الباري (١٠/١٤٩-١٥٠)، وانظر"زاد المعاد"(٤/٦٠-٦١)،"السلسلة الصحيحة"(٧٦٦).

[3] انظر "المنتخب مِن عِلَل الخلال" لابن قدامة المقدسي ص٧٦

[4] العِلَل المتناهية ٢/٦٥٧، وانظر"الضعفاء"للعقيلي(٤/١٥٠٨)، حاشية "المنتخب من عِلَل الخلال" ص٧٦-٧٧.

[5] اختصار علوم الحديث ١/٢٩١

بالحديث الوارد في الباب، وربما كان المفتي أو الحاكم يرى العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس..."[1].

وتعقَّبه البِقاعي بقوله: "ولا يقدح في ذلك احتمال أن يكون لذلك دليلٌ آخر مِن قياس أو إجماع تَرَكَ ذِكرَه، وذَكَر هذا على سبيل الاستئناس به لأنَّ ذلك احتمال ضعيف، فإنَّ المسألة مفروضة فيما إذا صرَّح باحتجاجه بالحديث، لكن لا بُدَّ أن يكون ذلك العالِمُ ممَّن لا يرى العمل بالحديث الضعيف مقدَّما على القياس"[2].

ج- **دليل مَن فصَّل بين كونه يرى قبول مستور الحال أولا**

لم يذكر صاحب هذا التفصيل دليلا على قوله لكنّ الظاهر أنَّ وجه هذا التفريق: أنَّ مِن أهل العلم مَن يقبل حديث مستور الحال ويعمل به، فإذا علمنا منه الأخذ بهذا المذهب لم نعوِّل على مجرَّد عمله بحديث معيَّن ولا نعتبر ذلك تصحيحا للحديث ولا توثيقا لراويه لاحتمال أن يكون مستور الحال والراجح عدم الاحتجاج بخبر مثله بمفرده، وأما إن كان مذهبه اشتراط العدالة وعدم الاقتصار على ظاهر الإسلام وعدم قبول رواية المستور واحتج بالحديث وأسند عمله إليه كان ذلك تعديلا للراوي وتصحيحا لحديثه.

الجواب:

يجاب عن ذلك من وجهين:

١- أنَّ كثيرا منهم نصُّوا على أنه يشترط في العامِل أن يكون ممَّن يشترط العدالة في الراوي، بل اشترط الباقلاني "عِلمه بما يقع به التعديل والجرح"[3].

٢- لو تطرَّق هذا الاحتمال إلى عمله لتطرَّق مثله إلى تعديله التصريحي إذا قال: "هو عدل رضى" وأنتم لا تقولون بذلك[4].

---

[1] التقييد والإيضاح ص ١٤٤

[2] النكت الوفية ١/٦٢٢-٦٢٣

[3] التلخيص ٢/٣٧٢

[4] انظر "التلخيص" ٢/٣٧٢، المستصفى ١/٣٠٢، إيضاح المحصول ص٤٧٣

ج- **دليل مَن يفرِّق بين العمل به في الترغيب والترهيب وغيرهما**

و لم أقف لصاحب هذا القول أيضا على دليل لهذا التفريق، لكن لعَلَّ وجهه أنَّ مِن أهل العلم مَن تسمَّح في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب مع علمه بضعفه[1] فعَمَلُ مِثل هؤلاء بمقتضى حديثٍ في الترغيب والترهيب لا يقتضي صحته عندهم ولا عدالة راويه، بخلاف عَمَلِهم بحديث في الأحكام والحلال والحرام فإنهم يتشدَّدون في هذا الباب ولا يقبلون فيه الحديث الضعيف.

الترجيح:

الذي يظهر مِن خلال ما تقدم أنَّ عمل العالِم بمقتضى حديثٍ لا يلزم صحته عنده ولا تعديل راويه لاحتمال أن يكون اعتمد على دليل آخر من عموم نصٍّ أو إجماع أو قياس وذكر هذا الحديث استئناسًا أو كان يرى العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره أو أخذ به من باب الاحتياط وغير ذلك ممَّا تقدم ذكره.

لكن إن تبيَّن لنا جزمًا:

١- أنه لا مُستنَد له في عمله غير هذه الرواية إذ ليس في الباب غيرها فاحتجَّ بها.

٢- وأن يكون ذلك العمل ممّا لا يؤخذ فيه بالاحتياط.

٣- أن لا يكون ممَّن يرى العمل بالحديث الضعيف مطلقا.

٤- أن يكون العامِل به ممَّن يشترط العدالة في الراوي عالِمًا بما يقع به التعديل والجرح فلا يرى الاحتجاج برواية مستور الحال بمفردها.

إذا تيقَّنا من تحقُّقِ هذه الشروط فقد يتسنَّى لنا نسبة تقوية الحديث وتعديل راويه إلى العامِل به مع التحرِّي وإمعان النظر والتأنِّي لكثرة الاحتمالات المتطرِّقة لهذا الدليل.

[1] بشروط ذكروها انظر "الحديث الضعيف" لعبد الكريم الخضير ص٢٧٢-٢٨٥

الفصل الثاني: النقد

المبحث الأول: الشذوذ وزيادة الثقة

المبحث الثاني: إنكار الأصل لرواية الفرع

المبحث الثالث: حكم رواية المجهول

المبحث الأول: الشذوذ وزيادة الثقة

تعريف الشاذ:

لغة: مأخوذ مِن شَذَّ يَشُذُّ شَذًّا وشُذوذًا إذا انفرد عن الجمهور وندر عنهم. قال الليث[1]: "شَذَّ الرجل: إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كُلُّ شيء مُنفَرِدٍ فهو شاذ"[2].

اصطلاحا:

للعلماء في تعريف الشاذ عدة أقوال وقد أتقن تعريفه وبيانه ابن الصلاح فقال:

"إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالِفا لما رواه مَن هو أولى منه بالحفظ لذلك[3] وأضبط كان ما انفرد به شاذًا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالَفةٌ لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو و لم يروه غيره، فيُنظر في هذا الراوي المنفرِد، فإن كان عدلاً حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قُبِل ما انفرد به و لم يقدح الانفراد فيه... وإن لم يكن مِمَّن يوثَق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارِمًا له مُزحزِحًا له عن حَيِّز الصحيح"

إلى أن قال:

"فخرج مِن ذلك أنَّ الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه مِن الثقة والضبط ما يقع جابِرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ مِن النكارة والضعف"[4].

---

[1] هو الليث بن المُظَفَّر وقيل الليث بن نصر بن سيّار كان رجلا صالحا بارعا في الأدب بصيرا بالشعر والغريب والنحو، لم أقف على سنة وفاته.انظر"إنباه الرواة"(٣/٤٢-٤٣)،"بغية الوعاة"(٢/٢٧٠).

[2] انظر "الجمهرة" لابن دريد(١/١١٧)، الصحاح(٢/٥٦٥-٥٦٦)، المحكم لابن سيدة(٧/٦١٠)، لسان العرب(٣/٤٩٤)، تاج العروس(٩/٤٢٣)-مادة: شذذ

[3] انظر "ما هكذا تورد يا سعد الإبل" لحمزة المليباري ص٢١

[4] علوم الحديث ص٧٩

تعريف زيادة الثقة

صورتها: "أن يروي جماعةٌ حديثا واحدًا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعضُ الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقيَّة الرواة"[1].

وهذه الزيادة:

١- قد تكون في السند:

وذلك كتعارُض الوصل والإرسال، وتعارُض الرفع والوقف، فإنَّ كُلاًّ من الوصل والرفع زيادة في السند.

وقد دَرَج المؤلِّفون في "مصطلح الحديث" على ذِكرهما في مباحث الانقطاع عند الكلام على الإسناد المُعَنْعَن والتعليق، وموضعه المناسب له هو "زيادة الثقة".

قال ابن الصلاح: "ولهذا الفصل تَعلُّق بفصل زيادة الثقة في الحديث"[2].

وقال البِقاعي: "كان الأليق هذا ضمنَ زيادات الثقات، فإنه مِن جُملتِها، فإنَّ الوصل يستلزم الزيادة على الإرسال، لكنَّ الرفع قد لا يزيد على الوقف... لكنَّ الأغلب الزيادة فدمجها بمسألة "زيادات الثقات" كان أنسب"[3].

وقال السخاوي: "وكان الأنسب ضمَّه لزيادات الثقات لتعلُّقِه -كما قال ابن الصلاح- به"[4].

٢- وقد تكون هذه الزيادة في متن الحديث.

فإذا انفرد بعض الثقات دون بعضٍ بزيادةٍ في السند أو المتن فهل يحكم لهذه الزيادة بالقبول

---

[1] شرح العِلَل لابن رجب ٤٢٥/١

[2] علوم الحديث ص ٧٢

[3] النكت الوفية ٤٢٦/١

[4] فتح المغيث ٣٠٣/١، وانظر "النكت" للزركشي ١٨٨/٢، "النكت" لابن حجر ٦٠٥/٢، "منهج النقد في علوم الحديث" لنور الدِّين عتر ص ٤٢٣، "زيادة الثقة" لحمزة المليباري ص ٤٤-٤٥

فتكون زيادة ثقة مقبولة أو يحكم عليها بالرد فتكون زيادة شاذة؟ هذا هو محل البحث[1].

الفرع الأول: تعارُض الوصل والإرسال

وصورة المسألة أن يختلف ثقتان أو أكثر في الحديث فيرويه بعضهم موصولاً ويرويه بعضهم مرسَلا، فهل يحكم للوصل أو الإرسال؟

اختلف في ذلك المُحَدِّثون والأصوليون أيضا.

أولاً: مذاهب الأصوليين

اختلفوا في هذه المسألة على أقوال ، ومنهم مَن أجرى الخلاف فيها كالخلاف في زيادة لفظةٍ في المتن[2].

القول الأول: أنَّ الحكم للوصل.

نسبه المازري للمحقِّقين، وقال ابن الصلاح: "هو الصحيح في الفقه وأصوله"[3]

وعزاه ابن القَطَّان الفاسي لأكثر الأصوليين[4] واختاره الصيرفي والباقلاني وأبو الحسين البصري وأبو الطيب الطبري وابن حزم والقاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي وابن السمعاني والسرخسي، وأبو الخطاب الكَلوَذاني والفخر الرازي وتبعه سراج الدِّين الأرموي[5] والإسنوي وغيرهما[6].

---

[1] انظر "تحفة المسؤول" ٤٢٥/٢

[2] "الإحكام" للآمدي ١١١/٢، مختصر ابن الحاجب ٤٢٠/٢-تحفة، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح ٦١٥/٢، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٤٣/٢-١٤٤.

[3] علوم الحديث ص٧٢ وقد سوى ابن الصلاح بين قولهم وقول الخطيب والحق أن بينهما فرقا فإنَّ الخطيب اشترط في الراوي أن يكون عدلاً ضابطا وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك من العدل مطلقا.انظر "النكت" لابن حجر ٦١٢/٢

[4] النكت لابن حجر ٦٠٤/٢

[5] هو سراج الدِّين أبو الثَّناء محمود بن أبي بكر الأرموي الشافعي، كان عالما بالأصول والمنطق، من مصنَّفاته "التحصيل" مختصر"المحصول" للرازي،"مطالع الأنوار" في المنطق وغيرهما، توفي سنة(٦٨٢هـ).انظر"طبقات الشافعية الكبرى"(٣٧١/٨)،"طبقات الشافعية"للإسنوي(ص٥٣)،"الأعلام"(١٦٦/٧).

[6] المعتمد ١٥١/٢، الإحكام لابن حزم ١٤٩/٢، العدة ١٠٠٤/٣، اللمع ص ٢٣٦، التبصرة ص٣٢٥، التلخيص ٤٢٩/٢، قواطع الأدلة ٤٦٢/٢، أصول السرخسي ٣٦٤/١، التمهيد للكلوذاني ١٤٤/٣-١٤٥، إيضاح المحصول

القول الثاني: أن الحكم للإرسال.

حكاه الباقلاني عن بعض الغلاة[1].

القول الثالث: أنَّ الحكم للوصل بشرطين:

أ- أن لا يكون الحديث عظيمَ الوقع بحيث يريد الاعتناء به.

ب- أن لا يُكذِّبه راوي الإرسال.

وهو قول الكِيَا الطبري.[2]

وذكر قولين آخرين لم يعزُهما لقائلٍ بعينه والظاهر أنه أخذهما عن ابن الصلاح أو الخطيب وهما إنما نسباهما إلى بعض أصحاب الحديث كما سيأتي.

ص٥١٩، صيد الخاطر ص١٨٢، المحصول ٤٦٣/٤، شرح مسلم للنووي ٣٧/١، التحصيل ١٤٩/٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦١٥/٢، ، نهاية السول ٢٠٧/٣، البحر المحيط ٣٣٩/٤، توضيح الأفكار ٣٣٩/١.

[1] التلخيص ٤٢٩/٢، البحر المحيط ٣٣٩/٤

[2] البحر المحيط ٣٤٠/٤

ثانيا مذاهب المُحَدِّثين

اختلفوا في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: أنَّ الحكم للمرسَل

وعزاه الخطيب لأكثر أصحاب الحديث، وأما أبو إسحاق الشيرازي فنسبه إلى بعض أصحاب الحديث.[1]

القول الثاني: الحكم للوصل إذا كان راويه عدلاً ضابطا.

نسبه النووي للمحقِّقين مِن المُحَدِّثين وبه جزم الحاكم و الخليلي، ورجحه الخطيب وتبعه أبو الحسن بن القَطَّان وابن الصلاح والنووي والعراقي وغيرهم.[2]

القول الثالث: أنَّ الحكم للأكثر، فإن كان مَن أرسله أكثر ممَّن وصله فالحكم للإرسال وإن كان من وصله أكثر فالحكم للوصل.

ونسبه الخطيب لبعض أصحاب الحديث، ونقله الحاكم عن أئمة الحديث.

قال ابن رجب: "وهذا يخالِف تصرُّفَه في المستدرَك".[3]

القول الرابع: أنَّ الحكم للأحفظ، فإن كان مَن أرسل أحفظَ فالحكم له، وإن كان مَن وصل أحفظ فالحكم له.

نسبه الخطيب إلى بعض أصحاب الحديث.

---

[1] الكفاية ض٤١١، علوم الحديث ص٧١، شرح مسلم للنووي ٣٧/١، شرح التبصرة ص٧٨، فتح المغيث ٣٠٤/١، تدريب الراوي ٢٢٢/١-٢٢٣، توضيح الأفكار ٣٤٢/١

[2] المستدرك ٢١٠/٢، الإرشاد للخليلي ١٦٣/١، الكفاية ص٤١١، علوم الحديث ص٧١-٧٢، شرح مسلم للنووي ٣٧/١، اختصار علوم الحديث لابن كثير ١٧١/١، النكت لابن حجر ٦٠٣/٢-٦٠٤، فتح المغيث ٣٠٣/١، تدريب الراوي ٢٢١/١-٢٢٢، توضيح الأفكار ٣٣٩/١

[3] المدخل إلى الإكليل للحاكم ص٤٧، الكفاية ص٤١١،علوم الحديث ص٧١،شرح مسلم للنووي ٣٧/١،اختصار علوم الحديث لابن كثير ١٧١/١، النكت للزركشي ٥٩/٢، شرح العِلَل ١/ ٣٢٧، شرح التبصرة ص٧٨، النكت الوفية ٤٢٩/١-٤٣٠، فتح المغيث ٣٠٦/١، تدريب الراوي ٢٢٣/١، توضيح الأفكار ٣٤٢/١-٣٤٣

قال ابن رجب: "كلام أحمد وغيره من الحُفَّاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك و الأحفظ أيضا".[1]

القول الخامس: تقديم أحدهما على الآخر بحسَب القرائن، وليس في ذلك عَمَل مُطَّرِد. ونسبه بعض المُحَقِّقين إلى الأئمة المتقدِّمين، وهو الصحيح من مذهبهم الذي يدل عليه صنيعهم وتصرفاتهم في الحكم على الأحاديث.

وهذا هو سبب اضطراب كثير مِمن تعرَّض لهذا الموضوع في تحرير مذهب أئمة الحديث، فقد يقف الباحث على أمثلة رجحوا فيها الأكثر فيظن أنَّ مذهبهم في هذه المسألة هو الحكم للأكثر، وقد يجدهم في مواضع رجحوا الأحفظ الأثبت فيظنُّهم يحكمون دائما للأحفظ، وليس كذلك فإنَّ هذه الأمور لا تعدوا أن تكون قرائن استعملوها للترجيح ولهم في كل حديث نَقْدٌ خاص بحسَب ما يكتنِفُه من قرائن ومرجِّحات[2].

وقد ذكر البِقاعي أنَّ ابن الصلاح خلط في هذه المسألة طريقة المُحَدِّثين بطريقة الأصوليين[3]

قال ابن دقيق العيد:

"وأماأهل الحديث فإنَّهم قد يَروون الحديث مِن رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم عِلَلٌ فيه تمنعهم مِن الحكم بصحته كمخالفة جمعٍ كثيرٍ له[4]، أومَن هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظنِّ بِغَلَطِه[وإن كان هو الذي وصل أو رفع]، و لم يَجْرِ ذلك على قانونٍ واحدٍ يُستعمل في جميع الأحاديث".

---

[1] الكفاية ص ٤١١، علوم الحديث ص٧١، شرح مسلم للنووي ٣٧/١، اختصار علوم الحديث لابن كثير ١٧١/١، النكت للزركشي ٥٩/٢-٦٠، شرح العِلَل ٤٢٧/١، شرح التبصرة ص٧٨، فتح المغيث ٣٠٦/١، تدريب الراوي ٢٢٣/١، توضيح الأفكار ٣٤٣/١

[2] انظر "توضيح الأفكار" ٣٤٤/١.

[3] النكت الوفية ٤٢٦/١

[4] في"النكت" للزركشي:"للأقل".

ثم قال:"أنَّ مَن حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنَّه إذا تعارُض رواية مُرسِل ومُسنِد، أو واقف ورافع، أو ناقِص وزائد:أنَّ الحكم للزائد، فلم يُصِب في هذا الإطلاق، فإنَّ ذلك ليس قانونا مطَّرِدا، وبمُراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول"[1]

وقال العَلائي: "وأما أئمة الحديث: فالمتقدِّمون منهم كيحيى بن سعيد القَطَّان وعبد الرحمن ابن مهدي ومَن بعدهم كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهذه الطبقة وكذلك مَن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ومسلم والنسائي والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً وردًا: الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كلِّ حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليٍّ يَعُمُّ جميع الأحاديث، وهذا هو الحقُّ الصواب".[2]

وقال ابن رجب بعد ذكره لاختلاف صنيع الخطيب في كتابيه "الكفاية" و "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" : "ثم أنَّ الخطيب تناقض، فذكر في كتاب "الكفاية" للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووَصله، كلُّها لا تُعرف عن أحدٍ مِن متقدِّمي الحُفَّاظ، إنما هي مأخوذة مِن كتب المُتكلِّمين"[3].

وما رجَّحه ابن دقيق العيد والعَلائي هو الذي اختاره أبو الفتح ابن سيِّد الناس وابن الوزير وابن حجر والبِقاعي والسخاوي وغيرهم.[4]

---

[1] شرح الإلمام(١/٦٠-٦١) النكت للزركشي(٢/٦٠) والزيادة منه.

[2] نظم الفرائد ص٢٠٩ وانظر "النكت" لابن حجر ٢/٦٠٤، الفتح له ١٠/٢٠٣

[3] شرح العِلَل ١/٤٢٨

[4] النكت لابن حجر ٢/٦٠٤، النكت الوفية ١/٤٢٦-٤٢٧، فتح المغيث ١/٣٠٧، توضيح الأفكار ١/٣٤٣-٣٤٤

سياق الأدلة

أ- دليل مَن حكم للوصل

١- أنَّ عدالة المسنِد تقتضي قبول الخبر، وليس في إرسال من أرسله ما يقتضي ردَّ وصل من وصله ولا تكذيبا له، ويحتمل أن يكون المرسِل سمع الحديث مسنَدًا فأرسله لغرض أو نسيان، والناسي لا يُقضى له على الذاكر.[١]

٢- أنَّ المسنِد مثبت، والمرسِل ساكت، ولو كان نافيا فالمثبِت مقدَّم عليه لأنَّ عنده زيادة علم إذ اطَّلع على ما خَفِي على المرسِل.[٢]

الجواب: أجيب بما سيأتي ذكره في أدلة مَن حكم للإرسال.[٣]

ب- دليل مَن حكم للإرسال

١- أنَّ الإرسال نوعُ جَرحٍ وقَدحٍ في الحديث، فترجيحه وتقديمه مِن قبيل تقديم الجَرح على التعديل.[٤]

الجواب:

أنَّ الجرح قدِّم على التعديل لأنَّ فيه زيادةَ علم، والزيادة ههنا مع مَن وَصل الحديث.[٥]

٢- أنَّ مَن وصل ربما سلك الجادَّة، وذلك مظِنَّة الوهم والخطأ، أما سلوك غير الجادَّة – كما في الإرسال- فهو دالٌّ على مزيد التحفُّظ.[٦]

الجواب: عُورِض بأنَّ الإرسال نَقصٌ في الحفظ لما جُبل عليه الإنسان من النسيان، فمن وصل هو الذي معه زيادة علم ومَزِيد حفظ[٧]

---

[1] الكفاية ص٤١١، التبصرة ص٤٢٥، التلخيص ٤٢٩/٢، قواطع الأدلة ٤٦٢/٢.

[2] علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٨، كشف الأسرار ٤٩١/٤، النكت للزركشي ٥٨/٢.

[3] وانظر "النكت"٦٥٣/٢-٦٥٤

[4] علوم الحديث ص٨٨، كشف الأسرار ٤٩١/٤، النكت للزركشي ٥٨/٢، فتح المغيث ٣٠٤/١.

[5] علوم الحديث ص٨٨، النكت للزركشي ٥٨/٢

[6] النكت للزركشي ١٨٩/٢، فتح المغيث ٣٠٤/١

[7] النكت للزركشي١٨٩/٢.

ج- دليل مَن حكم للأكثر:

أنَّ تطرُّق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد.

الجواب: هذا ترجيح بقرينة الكثرة، لكن قد تعارُضها قرائن أخرى تجعلها مرجوحة، فالأمر يدور مع القرائن ويرجع إليها لا إلى مجرَّد الكثرة.

د- دليل مَن حكم للأحفظ

لم أقف لهم على دليل معيَّن، لكن الظاهر أنهم حكموا للأحفظ لأنَّ إصابته وبُعدَه عن الخطأ والوهم أقرب.

الجواب:

لا يلزم من كون الراوي أحفظ أن يصيب في جميع ما حدَّث به، فإنَّ الوهم وارد عليه لو انفرد فكيف إذا خولف، فإذا قامت قرينة على خطئه في حديث معيَّن قُدِّم عليه من هو أدنى حفظا منه، فإنَّ الحفظ والأكثرية مجرَّد قرائن، والمقصود رواية الحديث على وجه الاستقامة، فمَن ثبت أنه حدَّث به على وجه الصواب والاستقامة فهو المقدَّم على غيره. وقد نقل الصَّنعاني عن بعضهم أنه تعقَّب من حكم للأكثر أو الأحفظ بقوله: "وليسا بشيء لأنَّ مرجِع ذلك إلى الترجيح، ولا يدفع الريبة لأنَّ الشكَّ في أحد المتقابِلين شكٌّ في الآخر، والشك لا يُعمل به وفاقا".[1]

الترجيح:

الذي يظهر راجحا وهو الذي تجتمع به الأدلة وتسلم من المُعارَضة القوية ما حقَّقه ابن دقيق العيد ومَن تبعه أنه لا يُحكم للوصل مطلقا ولا للإرسال مطلقا بل يُرَجَّح أحدهما بحسَب القرائن، فإن استويا فيها قُدِّم الوصل، ومَن حكى عن الأئمة النُقَّاد عملا مُطَّرِدًا في ذلك وحكما كُلِّيًا يعُمُّ جميع الأحاديث فقد وهِم، فإنَّ أحكامهم الجزئية وصنيعهم في الحكم على الأحاديث يدل على خلاف ذلك وأنهم يدورون مع القرائن

[1] توضيح الأفكار ٣٤٣/١

ومن هذه القرائن:

١- مراعاة قول الأكثر.[1]

٢- مراعاة قول الأحفظ.

مثاله: أنَّ وُهَيب بن خالد روى عن ابن طاوس عن طاوس عن ابن عباس مرفوعا: "**ألحقوا الفرائض بأهلها**" الحديث.

وخالفه سفيان الثوري فرواه عن ابن طاوس عن طاوس به مرسَلاً.

رواه النسائي في "السنن الكبرى"[2].

ثم قال: "سفيان الثوري أحفظ مِن وُهَيب، ووُهَيب ثقة مأمون، وكأنَّ حديث الثوري أشبه بالصواب".

٣- مراعاة سلوك الجادَّة ولُزوم الطريق.

فإنَّ الإسناد إذا كان مشهورًا يسبِق إلى اللسان والذهن كالجادَّة والطريق التي يسهل على الناس سلوكها، فالوهم والخطأ إليه أقرب، ومَن سلك غير الجادَّة دلَّ ذلك على مزيد تحفظه، لذلك نجد الأئمة يخطئون الرواة بسلوك الجادَّة[3].

---

[1] انظر "النكت الوفية" ١/٤٢٩-٤٣٠، توضيح الأفكار ١/٣٤٤

[2] السنن الكبرى(٦٣٣١).وعبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ثقة فاضل عابد مات سنة(١٣٢هـ).انظر "التقريب"(١/٤٢٤).ووُهَيب-بالتصغير- بن خالد الباهلي مولاهم البصري ثقة ثبت تغيَّر قليلا بأخرة، مات سنة(١٦٥هـ) وقيل بعدها.انظر"التقريب"(٢/٣٣٩).

والمقصود من كلام النسائي التمثيل لما ذُكِر وإلا فوُهَيب قد تابعه روح بن القاسم عند البخاري(٦٧٤٦) ومسلم(٣-١٦١٥)، ويحي بن أيوب عند مسلم(٥-١٦١٥)، وغيرهما،فحديثهم أولى بالصواب فلذلك أخرجه الشيخان في"صحيحيهما".

قال ابن حجر:"وإنَّما صحَّحاه لأنَّ الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه، وإذا تعارُض الوصل والإرسال و لم يرجح أحد الطريقين قُدِّم الوصل"("الفتح"١٢/١١).

[3] انظر"العلل" لابن أبي حاتم(٤٦، ٢٨٨، ٥٨٢، ١٢٨٦، ١٨٢٣، ٢١٦٢، ٢٢٣٧، ٢٢٩٦)،"العِلَل" للدارقطني (١٢/٢٦)، "مناقب الشافعي" للبيهقي(٢/٥).

٤- أن يكون الراوي أثبتَ في حديث ذاك الشيخ المختلَف عليه لطول ملازمته له أو لكونه من أهل بلده أو من آل بيته وغير ذلك مما يدل على مزيد اختصاص وعناية بحديث ذاك الشيخ فيكون قوله هو المقدَّم.[1]

٥- قد يكون أحدُهما أوثقَ من الآخَر المخالِف له لكنَّ حديث الأوثق عن الشيخ المختلَف عليه فيه ضعف، فيُقَدَّم عليه المخالِف وإن كان دونه في الحفظ ما دام ثقة.

وقد تتجاذب هذه القرائن فيُطلب الترجيح بينها، وهذا يدل على أنَّ كل حديث يختص بنظر ونَقْدٍ ليس للآخر.

قال ابن تيمية: "الراوي إما أن تُقبل روايته مطلقا أو مقيَّدًا...وأما المقيَّد فيَختلِف باختلاف القرائن، ولكل حديث ذَوقٌ، ويختَصُّ بنظرٍ ليس للآخَر".[2]

---

[1] انظر عِلَل الداقطني ١٢/٢٧-٢٨

[2] مجموع الفتاوى ١٨/٤٧

الفرع الثاني: زيادة الثقة في المتون

تحرير محل النزاع:

١- ينبغي أن يكون راوي الزيادة ثقة، أما إن كان ضعيفا فإنَّ مخالفته غير قادحة وزيادته مردودة، وإذا كان انفراده بالحديث لا يُقبل لضعفه فكيف إذا زاد زيادة لم يذكرها أهل طبقته الذين شاركوه في الرواية عن الشيخ الذي عليه مدار الاختلاف؟!.[١]

٢- أنَّ الذي تنازع فيه العلماء في هذه المسألة "إنما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمَن بعدهم، أما الزيادة الحاصلة مِن بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صحَّ السند إليه فلا يختلفون في قبولها".[٢]

قال ابن رجب: "فإذا رُوي حديثان مستقِلَّان في حادثة: في أحدهما زيادة فإنها تُقبل مِن الثقة كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث، وليس هذا مِن باب زيادة الثقة...وأما مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها هاهنا فصورتها أن يروي جماعة حديثا بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة"[٣]

٣- إذا ذكروا في هذا الباب زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث فالمراد بذلك الألفاظ التي تُستنبط منها أحكام فقهية وليس ما زاده الفقهاء في الأحاديث فإنها داخلة في باب المُدرَج لا في باب زيادات الثقات.[٤]

---

[1] انظر الإبهاج ١٣٠٢/٢، "النكت" للزركشي ٢٨/٢.

[2] النكت لابن حجر ٦٩١/٢، وانظر "فتح المغيث" ٣٧/٢

[3] شرح العِلَل ٤٢٤/١-٤٢٥ وانظر ٤٣٢/١-٤٣٣ منه

[4] انظر النكت للزركشي ١٧٤/٢-١٧٥، محاسن الاصطلاح ص٢٥٠، "النكت" لابن حجر ٦٨٦/٢.

أولاً: مذاهب الأصوليين:

حصر كثير منهم الخلاف فيما إذا اتحد المجلس و لم تكن الزيادة منافِية لما رواه غيره، منهم القاضي أبو يعلى والآمدي والأبياري وابن الحاجب وابن الصلاح و الصفي الهندي.[1]

قال الزَّرْكَشي ناقضا حكاية الاتفاق على قبولها عند اختلاف المجلس: "وليس كذلك، وقد أجرى فيها ابن السمعاني التفصيل الذي سنحكيه عنه في اتحاد المجلس"[2]

ونقل الأبياري عن قوم قبولها إذا كانت مخالفة للمزيد[3]

القول الأول: القبول مطلقا.

ونسب إلى جمهور الفقهاء والأصوليين وعزاه ابن القصار والقاضي عبد الوهاب إلى مالك واختاره أبوالفَرَج وابن القَصَّار الباقلاني وابن العربي من المالكية وأبو الحسين بن القَطَّان وأبو إسحاق الشيرازي والجويني-وعزاه للمحققين- والغزالي وابن القُشَيري وابن بَرهان من الشافعية، وأبو الحسن الكَرْخِي والجَصَّاص والسرخسي والخَبَّازي من الحنفية، والقاضي أبو يعلى وبعض الحنابلة، وهو قول ابن حزم[4]

---

[1] انظر "العدة" ١٠٠٤/٣، الواضح لابن عقيل ٦٧/٥، الإحكام للآمدي ١٠٨/٢، مختصر المنتهي مع شرحه "تحفة المسؤول"٤٢٠/٢-٤٢٢، علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٦، "نهاية الوصول(٢٩٥٣/٧)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح ٦١١/٢، نهاية السول ٢٤٧/٣، البحر المحيط ٣٢٩/٤-٣٣٠، ، شرح الكوكب المنير ٥٤١/٢-٥٤٢، إرشاد الفحول ٢٣٣/١، سُلَّم الوصول لمحمد بخيت المطيعي ٢١٧/٣.

[2] البحر المحيط ٣٢٩/٤ وانظر "قواطع الأدلة" ١٩/٣

[3] شرح الكوكب المنير ٥٤٤/٢-٥٤٥

[4] الفصول للجصاص ٢١٩/٢، المقدمة في الأصول لابن القصار ص٩٢، الإحكام لابن حزم ٩٠/٢، العدة ١٠٠٤/٤، اللمع ص٢٣٦، التبصرة ص٣٢١، التلخيص ٣٩٦/٢، البرهان ٤٢٤/١-٤٢٥، أصول السرخسي ٢٥/٢-٢٦، المستصفى ٣١٥/١ الوصول لابن بَرهان ١٨٦/٢، إيضاح المحصول ص٥١٩، المحصول لابن العربي ص١٢٠، المغني للخبازي ص٢٣٥، الإمام لابن دقيق العيد ٢٣٢/٢، البحر المحيط ٣٣٠/٤-٣٣١، النكت له ١٨٣/٢.

القول الثاني: الرد مطلقا.

ونُقل عن أبي حنيفةومعظم أصحابه،ورواية عن أحمد وبعض المالكية منهم أبو بكر الأبهري[1]

وفي نسبته إلى أبي حنيفة ومعظم أصحابه وأحمد نظر سيأتي بيانه.

القول الثالث: الوقف.

ذكره الصفي الهندي و ابن السبكي والزَّرْكَشي.[2]

القول الرابع: القبول بشروط وقيود أهمها:

١- إذا كان الذي لم يرو الزيادة عددًا لا يجوز عليهم أن يغفُلوا بجماعتهم عن تلك الزيادة لم تقبل الزيادة.

ذكر هذا القيد الأكثرون منهم أبو الحسين البصري وابن الصبَّاغ الشافعي وابن السمعاني[3] و الكَلوَذاني والفخر الرازي وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب والقرافي والبيضاوي وابن مُفْلِح وابن الهُمام وغيرهم وحكاه بعضهم إجماعًا، ولكن في كونه إجماعًا نظر[4]

---

[1] اللمع ص٢٣٦، التلخيص ٣٩٧/٢، البرهان ٤٢٥/١، المنخول ص٣٧٦ ،الوصول لابن بَرهان١٨٦/٢، إيضاح المحصول ص٥١٩، المحصول لابن العربي ص١٢٠، الإحكام للآمدي ١٠٩/٢، شرح مسلم للنووي ٣٧/١، شرح تنقيح الفصول ص٣٨٢، المسودة ص٢٩٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٢١٣/٢، شرح العِلَل لابن رجب ٤٢٦/١، البحر المحيط ٣٣٢/٤، النكت له ١٨٣/٢، قفو الأثر ص٦٠.

[2] "نهاية الوصول"(٢٩٥٠/٧)، جمع الجوامع (١٤١/٢-شرح المحلي)، البحر المحيط ٣٣٢/٤

[3] وقيَّد عدم القبول: بأن يقول الجماعة: إنهم لم يسمعوه.انظر قواطع الأدلة ١٨/٣ ، الإبهاج ١٢٩٩/٢.

[4] المعتمد ١٢٨/٢، قواطع الأدلة ١٦/٣، التمهيد للكَلْوَذاني١٥٣/٣، المحصول ٤٧٣/٤، روضة الناظر ٣١٧/١، الإحكام للآمدي ١٠٨/٢، مختصر المنتهي ٤٢٠/٢-تحفة المسؤول، شرح مختصر الروضة ٢٢٤/٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦١١/٢، الإبهاج ١٢٩٩/٢، البحر المحيط ٣٣٢/٤، النكت للزركشي ١٨٥/٢، التقرير والتحبير ٢٦٠/٤، شرح الكوكب المنير ٥٤٣/٢.

٢- أن يكون راوي الزيادة حافظا مُتْقِنا.

وبه قال الصيرفي الشافعي والباجي[١]

٣- أن لا تكون مؤثِّرةً في لفظ المَزيد عليه وإعرابه، ويعبِّر بعضهم بقوله: أن لا تكون مغيِّرة لإعراب الباقي كأن يقول أحدهما: "صاعًا من بر" ويقول الآخر: "نصف صاع من بر" فيتغيَّر إعراب "صاع" من النصب إلى الجر بسبب زيادة كلمة "نصف" فيختلف المعنى حينئذ.

وحكاه الصفي الهندي عن الأكثرين، ومنهم: القاضي عبد الجبار المعتزلي وأبو الحسين البصري المعتزلي وتبعه الأُسمندي الحنفي وهو قول الفخر الرازي وتبعه عليه سراج الدِّين الأرموي والبيضاوي وابن السبكي والإسنوي.[٢]

٤- أن لا يكون المُمْسِك عن الزيادة (أي الذي لم يذكرها) أضبط من الراوي لها، وأن لا يصرِّح بنفي الزيادة.

وهذا الشرط ذكره الفخر الرازي وتبعه سراج الدِّين الأرموي وابن السبكي[٣].

وصرَّح أبو الخطاب الكَلوَذاني بتقديم الأحفظ الأضبط عند التساوي في العدد وتبعه ابن قدامة والطوفي.[٤]

٥- أن تفيد حكما شرعيا وفائدة جديدة، فإن لم تُفِد حكما شرعيا لم تعتبر.

حكاه الباقلاني والقاضي عبد الوهاب وابن القُشَيري، و لم ينسبوه لقائل معيَّن[٥]

---

[1] الإشارة الباجي ص ٢٥١، البحر المحيط ٣٣٤/٤، تنقيح الأنظار ١٧/٢-توضيح

[2] المعتمد ١٢٩/٢، التمهيد للكلوذاني ١٥٥/٣، بذل النظر للأسمندي ص٤٢٦، المحصول ٤٧٣/٤، التحصيل ١٥٢/٢، منهاج الوصول ١٢٩٨/٢-إبهاج، المسودة ص٣٠٠، الإبهاج ١٢٩٩/٢-١٣٠٠، نهاية السول ٢١٧/٣-٢١٨، البحر المحيط ٣٣٣/٤، شرح المحلي جمع الجوامع ١٤٢/٢-١٤٣.

[3] المحصول ٤٧٣/٤-٤٧٤، التحصيل ١٥٢/٢، نهاية السول ٢٢٢/٣، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٤٢/٢.

[4] التمهيد ١٥٣/٤، روضة الناظر ٣١٧/١، شرح مختصر الروضة ٢٢٤/٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦١١/٢

[5] التلخيص ٣٩٨/٢، البحر المحيط ٣٣٣/٤

٦- أن لا تفيد حكما زائدًا وإنما تقبل إذا رجعت إلى لفظة أو حالة لا تقتضي حكما زائدًا.

حكاه البقلاني وابن القُشَيري[1]

فهذه الشروط منهم من اشترط أكثرها أو بعضها أو اكتفى بواحدة منها، وقد اختار الزَّرْكَشي قبولها بشروط، وأكثرها يرجع إلى ما تقدَّم:

١- أن لا تكون منافِيةً لأصل الخبر.

٢- أن لا تكون عظيمة الوقع بحيث لا يذهب عن الحاضرين علمها ونقلها.

٣- أن لا يُكَذِّبه الناقلون في نقل الزيادة.

٤- أن لا يخالِف الأحفظ والأكثر عددًا[2]

تحرير ما حُكِي عن أبي حنيفة وأصحابه:

نُسب إلى أبي حنيفة ومعظم أصحابه ردُّ الزيادة مطلقا.[3]

والموجود في كتب الأحناف خلاف ذلك، فمنهم من صرَّح بقبولها مطلقا كأبي الحسن الكَرْخِي والجَصَّاص والسرخسي والخَبَّازي، ومنهم من اشترط أن لا يكون مَن لم يذكرها لا يغفُل مثلهم عن مِثلها عادةً، كابن الساعاتي[4] وابن الهُمام وابن أمير الحاج الحلبي.[5]

---

[1] التلخيص ٣٩٨/٢، البحر المحيط ٣٣٣/٤

[2] البحر المحيط ٣٣٤/٤-٣٣٥.

[3] انظر المصادر المتقدمة في القول الثاني

[4] هو مُظَفَّر الدِّين أحمد بن علي بن تغلب البغدادي البعلبكِّي الأصل الحنفي المعروف بابن السَّاعاتي، كان بارعا في الفقه عارفا بالأصول، من مصنَّفاته"مجمع البحرين" في الفقه، و"البديع" في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة (٦٩٤هـ).انظر"الجواهر المضية"(٢٠٨/١-٢١٢)،"تاج التراجم"(ص٩٥).

[5] الفصول للجصاص٢١٩/٢ أصول السرخسي٢٥/٢-٢٦، ،المغني للخبازي ص٢٣٥،التقريروالتحبير٤/ ٢٦٠ فواتح الرحموت١٧٢/٢، قفو الأثر ص٦٠-٦١، "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي ص١٢٣-١٢٤، حاشية "التلخيص" للجويني ٣٩٧/٢.

قال محمد بخيت المُطِيعي[1] تعقيبا على كلام الإسنوي فيما نسبه إلى الإمام أبي حنيفة: "هذا القول لا تعرفه الحنفية، بل جمهور العلماء –ومنهم الحنفية– على قبول الزيادة فيما إذا كان المُمسِكون يجوز عليهم الذهول مطلقا تعذَّر الجمع أو لم يتعذَّر، فإن تعذَّر وقع التعارُض والمصير إلى الترجيح كما يؤخذ مِن عبارة "مسلَّم الثبوت" المارَّة، وهي مأخوذة مِن عبارة الكمال بن الهُمام في "تحريره" ومثله في غيرهما مِن كتب الحنفية، ولو كان لهم خلاف في ذلك لذكروه أو واحدٌ منهم على الأقل"[2]

تحرير ما نُسب إلى الإمام الشافعي:

نُسب إلى الإمام الشافعي: قبول زيادة الثقة مطلقا.

وممَّن نسب إليه ذلك الجويني وغيره[3]

ويؤيِّده قول الشافعي لمناظِره: "والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ مِن الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك"[4]

ويُشكِل عليه قول الشافعي عند ذكره لشروط اعتضاد المرسَل: "ويكونَ إذا شَرِك أحدًا مِن الحُفَّاظ في حديثٍ لم يخالفه، فإن خالفه وُجد حديثُه أنقَصَ كانت في هذه دلائل على صحة مَخرَج حديثه، ومتى خالف ما وصفتُ أضرَّ بحديثه حتى لا يسع أحدًا منهم قبولُ مرسَله"[5]

---

[1] هو محمد بخيت بن حسين المُطِيعي المصري الحنفي، فقيه أصولي تعلَّم بالأزهر واشتغل بالتدريس فيه، ثم عُيِّن قاضيا شرعيا ثم مفتيا للديار المصرية، من مصنَّفاته"إرشاد الأُمَّة إلى أحكام أهل الذمة"،"البدر الساطع على جمع الجوامع" في أصول الفقه وغيرهما، توفي سنة(١٣٥٤هـ).انظر"الأعلام"(٦/٥٠).

[2] سُلَّم الوصول ٣/٢١٨

[3] البرهان ١/٤٢٥، المسودة ص٢٩٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٢/٦١٣، نهاية السول ٣/٢٢٣، البحر المحيط ٤/٤١٨، شرح العِلَل ١/٤٢٦.

[4] الأم ٢/١٨٣

[5] الرسالة ص٤٦٣-٤٦٤

قال الزَّرْكَشي: "هو أثبت نَقلٍ عنه في المسألة"[1]

وقال العَلائي: "ويؤخذ مِن كلام الشافعي هذا أيضا أنَّ الزيادة في الحديث ليست مقبولة مِن الثقة مطلقا كما يقوله كثير مِن الفقهاء، بل فيها تفصيل"[2]

وقال ابن عبد الهادي: "وهذا دليل مِن الشافعي رضي الله عنه على أنَّ زيادة الثقة عنده لا يلزم أن تكون مقبولة مطلقا كما يقوله كثير من الفقهاء من أصحابه وغيرهم، فإنه اعتبر أن يكون حديثُ هذا المخالِف أنقص مِن حديث مَن خالفه، و لم يعتبر المخالف بالزيادة، وجعل نقصان هذا الراوي مِن الحديث دليلا على صحة مخرج حديثه، وأخبر أنه متى خالف ما وصف أضرَّ ذلك بحديثه، ولو كانت الزيادة عنده مقبولة مطلقا لم يكن مخالفتُه بالزيادة مضرا[3] بحديثه".[4]

وقد أُجيب عن نصِّ الشافعي في "الرسالة" بأنَّ المقصود به من لم يعرف ضبطه وحاله، وما نقله الجويني وغيره عن الشافعي فيمَن كان عدلاً ضابطا.

قال البِقاعي سائلا ابن حجر العسقلاني: "فماذا نفعل في كلام الشافعي رحمه الله في قوله: " ومتى خالف ما وصفتُ أضرَّ ذلك بحديثه" ومِن جملته أن يخالف بالزيادة؟

فقال: "كلامُه هناك في شخصٍ ما علمنا حاله، بل نريد أن نعلم حاله مِن هذا التفتيش، وأما هذا فالمسألة مفروضة فيمن عُلِمت ثقتُه وأمانتُه وحِفظُه مِن غير حديثه المبحوث عنه"[5]

---

[1] النكت ١٨٤/٢، البحر المحيط ٣٣٢/٤

[2] جامع التحصيل ص٤٤

[3] كذا في"الصارم المنكي" و"البحر المحيط" ، وورد في"النكت" للزركشي"مضرة" وهو أقرب.

[4] الصارم المنكي ص١٠٠ ، البحر المحيط ٤١٨/٤، وانظر ٣٣١/٤-٣٣٢ منه، ، النكت للزركشي٤٧٠/١-٤٧١، نزهة النظر ص٩٦-٩٧، فتح المغيث ٣٣/٢.

[5] النكت الوفية ٤٨٨/١-٤٨٩ وانظر "اليواقيت والدرر" للمناوي ٤١٩/١، "زيادة الثقات" لنور الله شوكت ١٤٥/١-١٤٦

والذي يظهر من مجموع كلام الشافعي:

١- أنَّ الراوي إذا كان ممَّن إذا شرِك غيره من الحُفَّاظ خالفهم بالزيادة عليهم توقفنا في حديثه سواء كان مرسَلاً أو مسندًا، ويؤيده قول الشافعي في شروط الراوي الذي يُحتجُّ بحديثه: "إذا شَرِك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم"[١]

قال العَلائي: "وهذا المعنى لا ينفرد به قبول المرسَل بل هذا الاعتبار جارٍ في كل راوٍ سواء روى مرسَلا أو مسندًا... وإنما ذكر الشافعي هذا الشرط هنا وهو جارٍ في كل راوٍ كما صرَّح به في موضع آخر في الراوي مطلقا... لئلا يُظنَّ أن الأمور المتقدِّمة وحدها كافية في قبول المرسَل إذا انضمَّ بعضها إليه، فبيَّن الإمام الشافعي رحمه الله أنه لابُدَّ مع ذلك مِن هذا الشرط في الراوي له كما هو شرط في راوي المسنَد"[٢]

٢- إن لم يكن الراوي كذلك وكان ثقة وروى زيادة على غيره من الرواة قُبلت إلا إن خالفت رواية الأحفظ أو الأكـــثر عددًا، لأنَّ الأثبت والعدد أولى بالحفـــظ كما يقول الشافعي[٣]

تحرير ما نُسب إلى الإمام أحمد رحمه الله تعالى

نُقل عن الإمام أحمد روايتان في ذلك أي القبول والرد[٤]

وهذا فيه نظر لأنَّ كلامه في القبول والرد يختلف بحسَب القرائن في كل حديث سُئل عنه

قال ابن رجب: "وأما أصحابنا الفقهاء فذكروا في كتب أصول الفقه في هذه المسألة روايتين عن أحمد: بالقبول مطلقا، وعدمه مطلقا، و لم يذكروا نصًّا له بالقبول مطلقا مع

---

[1] الرسالة ص٣٧١، وانظر "شرح العِلَل" ٣٥٢/١

[2] جامع التحصيل ص٤٤

[3] انظر "الأم" ١٢٥/١، ١٦٧/٢، ٥٦٣/٨ ، الرسالة ص٢٨١، ٢٨٥، وانظر "جامع التحصيل" ص٤٤، النكت لابن حجر ٦٨٨/٢، "سلم الوصول" لمحمد بخيت المطيعي ٢٢٣/٣

[4] العدة ١٠٠٤/٣-١٠٠٧، التمهيد للكلوذاني ١٥٣/٣، روضة الناظر ٣١٨/١، المسودة ص٢٩٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦١٢/٢

أنهم رجَّحوا هذا القول، و لم يذكروا به نصًا عن أحمد، وإنما اعتمدوا على كلام له لا يدل على ذلك"[1]

وقال ابن تيمية: "وكلام أحمد وغيره في هذه الأبواب مبني على التفصيل[2] وأهل الحديث أعلم من غيرهم"[3]

وقال ابن رجب: "فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في الباب أنَّ زيادة الثقة لِلَفظةٍ في حديثٍ مِن بين الثقات إن لم يكن مبرِّزًا في الحفظ والتثبت على غيره ممَّن لم يذكر الزيادة و لم يُتابَع عليها فلا يُقبل تفرُّده، وإن كان ثقة مُبرِّزا في الحفظ على مَن لم يذكرها ففيه عنه روايتان"[4]

أي هل يشترط أن يُتابعه عليها غيره؟ على روايتين.

---

[1] شرح العِلَل ٤٢٤/١

[2] وعند ابن مُفْلِح: يختلف في الوقائع.

[3] المسودة ص٣٠٣، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦١٤/٢، شرح الكوكب المنير ٥٤٦/٢

[4] شرح العِلَل ٤٢٣/١

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

اختلفوا في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: قبولها مطلقا.

نسبه الباقلاني والخطيب وابن الصلاح إلى جمهور أهل الحديث[1].

وفيه نظر سيأتي بيانه.

قال الزَّرْكَشي : "وقد نوزع[2] في نقله ذلك عن جمهور المُحَدِّثين"[3]

وقال ابن طاهرعن أهل الحديث:"لا خلاف تجده بين أهل الصنعة أنَّ الزيادة مِن الثقة مقبولة".[4]

قال البِقاعي: "أي لا نجد أحدًا مِن أهل الفنّ إلا وقد قَبِل زيادة الثقات ولو في مكانٍ مِن الأماكن، فهم مجمِعون بهذا الاعتبار بالفعل ولكنهم مختلفون في التفاصيل فنجد هذا يقبل في مكانٍ لا يقبل فيه الآخَر، ويقبل في آخَر غيره..."[5]

ونُسب هذا القول إلى ابن حبان والحاكم وجرى عليه النووي في "مصنفاته"[6].

وجعله بعضهم مذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد وتقدم تحرير ذلك.

---

[1] الكفاية ص٤٢٤، التلخيص ٣٩٦/٢-٣٩٧، علوم الحديث لابن صلاح ص٨٥.

[2] أي الخطيب

[3] البحر المحيط ٣٣٧/٤

[4] شرح التبصرة ص ٩٤

[5] النكت الوفية ٤٨٦/١

[6] انظر "المستدرك" للحاكم (١٩١/١-٢،٦٦٨-٦٨٢-٧٥٣) (٥٧٧/٢)(٢٥٨/٤)، "شرح مسلم"للنووي (٥٩/١)، النكت للزركشي ١٧٦٣/٢، شرح العِلَل لابن رجب ٤٢٧/١، فتح المغيث ٢٩/٢ وإن كان ابن حبان يفهم من كلامه اشتراط كونه فقيها انظر "الإحسان" ١٥٩/١، النكت لابن حجر ٧٠١/٢

وممَّن نُسب إليه هذا القول:

١- الإمام مسلم بن الحجاج:

نسبه إليه النووي والزَّرْكَشي والسخاوي[١]

وقد فُهم ذلك من قوله فيمن شارك الثقات في بعض ما رووا ووافقهم:

"فإذا وُجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قُبلت زيادته"[٢]

وذكر الزَّرْكَشي والسخاوي أنَّه ظاهر تصرُّفه في صحيحه.

والذي يظهر من كلامه وتصرُّفه أنه على طريقة غيره من الحُفَّاظ المتقدِّمين كما سيأتي إيضاحه، وقد بيَّن ذلك العَلائي.[٣]

فهو يقبلها من الحافظ إذا لم يخالِف من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا و غير ذلك من القرائن المبيِّنة لخطئه.

قال مسلم:"والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحُفَّاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم"[٤]

وقال في رواية خطَّأ فيها عبد العزيز بن أبي رَوَّاد: "فهؤلاء الأجِلَّة مِن أصحاب نافع قد أطبقوا على خلاف رواية ابن أبي رَوَّاد في حديثه صدقة الفطر، وهم سبعة نفر، لم يذكر أحد منهم في الحديث السُّلْت ولا الزبيب"[٥].

وقد بوَّب عليه بقوله: "ذِكرُ رواية فاسدةٍ بيِّنٌ خطؤها بخلاف الجماعة مِن الحُفَّاظ".[٦]

---

[1] شرح مسلم للنووي ٥٩/١، النكت للزركشي ١٧٩/٢، فتح المغيث ٢٩/٢

[2] مقدمة صحيح مسلم ٤٩/١

[3] انظر "نظم الفرائد" ص٢٠٩، النكت للزركشي ١٧٦/٢

[4] التمييز ص١٨٩، شرح العِلَل لابن رجب ٤٣٥/١، ووقع فيه"لم يكثر عليهم الوهم".

[5] التمييز ص٢١٢، وعبد العزيز بن أبي رَوَّاد المكي صدوق عابد ربما وهم ورُمِي بالإرجاء، توفي سنة(١٥٩هـ). انظر "تهذيب التهذيب"(٣٣٨/٦-٣٣٩)،"التقريب"(٥٠٩/١).

[6] وانظر "التمييز" ص١٩٠، ١٩٤، ١٩٩، صحيح مسلم ١٧٤/١-١٧٨، السنن الكبرى للبيهقي ١١٦/١، شرح العِلَل لابن رجب ٤٣٤/١-٤٣٦

٢- **الإمام الترمذي:**

نسبه إليه الزَّرْكَشي [١].

وفَهِم ذلك من قول الترمذي عن الزيادة في الحديث: "وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممَّن يُعتمد على حفظه"[٢]

وهذا لا يدل على أنه يرى قبول الزيادة من الثقة مطلقا، وإنما مراده قبولها من الثقة الحافظ المبرّز في الحفظ والتثبت إذا لم تدل القرائن على خطئه كما يُفهم من صنيعه، وقد ذكره العَلائي ضمن النُقَّاد المتقدِّمين الذين يحكمون على الزيادة بحسَب القرائن وليس لهم في ذلك حكم كُلِّي مُطَّرد.[٣]

وهكذا الكلام بالنسبة لما نُسب إلى البخاري والدارقطني.[٤]

القول الثاني:

قبولها من الحافظ، وهو قول ابن خزيمة والخطيب وابن عبد البر.

وفي كلام ابن خزيمة وابن عبد البر ما يدل على أنها تقبل منه إذا استوى مع مَن لم يذكر الزيادة أما إن كانوا أكثر عددًا منه أو كان فيهم مَن هو أحفظ منه لم تُقبل زيادته.

وهذا قريب مما سيأتي حكايته عن الأئمة النُقَّاد إلا أنهم لا يقصُرون القرائن على كثرة العدد والأحفظية.

قال ابن حجر: "هذا مغايرٌ لقول مَن قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق".[٥]

---

[1] النكت ٢/١٧٩-١٨٠

[2] العِلَل ١٣/٣٣٥-عارضة.

[3] انظر "نظم الفرائد" ص٢٠٩، شرح العِلَل لابن رجب ١/٤١٩

[4] انظر "شرح العِلَل" لابن رجب ١/٤٢٩

[5] النكت ٢/٦٩٠، وانظر "القراءة خلف الإمام" للبيهقي ص١٣٨ ، الكفاية ص٤٢٥، التمهيد لابن عبد البر(١/٣٨٧، ٢/١٣٥، ٣/٣٠٦، ٤/١٥٥ ، ٥/١٩ ، ٨/٢٢٨ ، ٩/١٣٨، ٢٦٧ ، ١٥/٢٩٨-٢٩٩)، البحر المحيط ٤/٣٣٤، النكت لابن حجر ٢/٦٨٨-٦٩٠-٦٩٣، فتح المغيث ٢/٢٩-٣٠

القول الثالث: ردُّها مطلقا.

ونُسب إلى بعض أهل الحديث فيما ذكره الباقلاني وأبو يعلى والخطيب وغيرهم، وحُكي رواية عن أحمد وقد تقدم تحرير مذهبه في ذلك.[1]

القول الرابع: النظر في كل زيادة بحسَب القرائن وليس في ذلك عملٌ مُطَّرد، فلكل زيادة حكم يخصُّها.

وهذه طريقة الأئمة النُقَّاد كما يدل على ذلك صنيعهم وأحكامهم الجزئية على الأحاديث، قال ابن حجر: "ولا يعُرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة"[2]

وقد نسبه العَلائي إلى أئمة الحديث المتقدمين كيحيى بن سعيد القَطَّان وعبد الرحمان بن مهدي ومَن بعدهما كعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وهذه الطبقة، ومَن بعدهم كالبخاري ومسلم وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين والترمذي والنسائي وأمثالهم، ثم الداقطني والخليلي.

قال: "كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً وردًّا: الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليٍّ يَعُمُّ جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب"[3]

وقال ابن رجب عن رأي الخطيب في هذه المسألة:

"ثم إنه اختار أنَّ الزيادة من الثقة تقبل مطلقا كما نصره المُتكلِّمون وكثير مِن الفقهاء، وهذا يخالف تصرُّفه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرُّفه في كتاب "تمييز المزيد" بعضُ محدِّثي الفقهاء وطمِع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية"[1]

---

[1] "العدة" ١٠٠٧/٣، التلخيص ٣٩٧/٢، الكفاية ص٤٢٥، التمهيد للكَلْوَذاني١٥٤/٣-١٥٥، قواطع الأدلة ١٤/٣، علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٥، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦١٢/٢، النكت للزركشي ١٨٣/٢، البحر المحيط له ٣٣٢/٤، شرح التبصرة ص٩٤، فتح المغيث ٣١/٢

[2] نزهة النظر ص٩٦

[3] نظم الفرائد ص٢١٥

وقد قسمها ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام:

١- أن تكون منافِية لرواية الثقات فتُرَد.

٢- أن لا تكون منافِية ولا مخالِفة لرواية الثقات فتُقبل.

٣- ما يقع بين هاتين المرتبتين كزيادة لفظة توجب قَيدًا في إطلاق أو تخصيصا لعموم ففيه مغايرة في الصفة ونوع مخالفة يختلف الحكم بها فتشبه القسم الأول، وليس فيها منافاة في الصورة فتشبه القسم الثاني.

ولم يحكم على هذا القسم بشيء.[٢]

سياق الأدلة

---

[1] شرح العِلَل ٤٢٨/١، وانظر النكت لابن حجر ٦٨٧/٢-٦٩٢، النكت الوفية ٤٨٦/١-٤٨٧، فتح المغيث ٣٦/٢

[2] انظر "علوم الحديث" ص٨٦-٨٧، نظم الفرائد ص٢١٥، النكت لابن حجر ٦٨٧/٢

١- دليل مَن قبلها مطلقا:[١]

استدلوا بجملة من الأدلة منها:

أ- أنَّ الثقة لو انفرد بنقل حديثٍ من أصله عن جميع الحُفَّاظ لقُبل منه، فكذلك لو انفرد بزيادة، لأنَّ العدل لا يُتَّهم ما أمكن.

الجواب: من وجهين:

١- ليس كل حديث تفرد به أيُّ ثقة يكون مقبولا، فمن شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذًا، فمِن التناقض قبول الزيادة مطلقا واشتراط عدم الشذوذ في الحديث الصحيح[٢]

قال ابن رجب عن الحُفَّاظ المتقدمين: "وربما يَستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا ولهم في كل حديث نَقْدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[٣]

٢- أنَّ ثمة فرقا بين تفرد الراوي بالحديث مِن أصله وبين تفرده بالزيادة، فإنَّ تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق الوهم والغفلة إلى غيره من الثقات إذا لم يتبيَّن خطؤه فيه، بخلاف تفرده بالزيادة إذا خالف مَن هو أولى بالحفظ منه أو أكثر عددًا فإنَّ الظن الغالب مرجِّح لروايته[٤]

ب- أنَّ الزيادة في الشهادة مقبولة، فكذلك في الخبر

قال الباجي: "لو شهد شاهدان لرجل على غريمه بألف دينار، وشهد شاهِدان آخران بألف وخمسمئة لأخذ بالزيادة"[٥]

الجواب:

---

[1] انظر: المصادر التي سبق ذكرها عند حكاية قولهم

[2] انظر " النكت" لابن حجر ٦١٢/٢-٦١٣،٦٩٠، توضيح الأفكار ١٧/٢

[3] شرح العِلَل ٣٥٣/١

[4] انظر "النكت" للزركشي ١٨٢/٢، النكت لابن حجر ٦٩١/٢، توضيح الأفكار ١٧/٢

[5] الإشارة ص٢٥١، وانظر الإحكام لابن حزم ٩٣/٢، "العدة" ١٠١٠/٣، الكفاية ص٤٢٨، البرهان ٤٢٥-٤٢٦

أنَّ هذا الدليل يلزم مَن ردَّ زيادة الثقة مطلقا، وأما من قَبِلها في حالٍ وردَّها في حالٍ بحسَب القرائن فلا يلزمه، فإنَّ القاضي قد يرد شهادة الشاهد إذا دلَّت القرائن على خطئه فيها[1]

٢- دليل مَن ردَّها مطلقا:

استدلوا بعدة أدلة منها:

أ- يعرف ضبط الراوي وحفظه بموافقته للحُفَّاظ الثقات، فإذا لم يوافقهم دلَّ ذلك على عدم ضبطه، فترك الثقات الذين شاركوه في رواية الحديث لنقل هذه الزيادة ممَّا يوهنها ويضعفها، وتقدم ذكر الفرق بينها وبين الحديث المستقل[2]

الجواب:

من وجهين:

١- يعرف عدم ضبط الراوي إذا تكرر منه مخالفة الثقات الضابطين وكثر ذلك في حديثه، فأما إذا خالف المرة والمرتين فلا يقدح ذلك في ضبطه ولا يقضي عليه بالوهم في زيادته[3]

٢- ترك الثقات لرواية هذه الزيادة يحتمل أن يكون لأمر دخل عليهم مِن سهو أو غفلة أو نسيان أو تشاغُل عن سماعها، فلا يقتضي ذلك الحكم بالوهم على ناقل الزيادة.[4]

ب- الحكم على الباقين بالتشاغل عن سماع الزيادة أو الغفلة أو السهو ليس بأولى من الحكم على ناقل الزيادة بالوهم لاحتمال أنه تصوَّر وظنَّ سماعَها من النبي صلى الله عليه وسلم ولكنّه لم يسمعها منه، وإنما سمعها مِن بعض مَن حَضر[5]

الجواب:

---

[1] وانظر " شرح العِلَل" لابن رجب ٤٣٦/١

[2] المعتمد ٢/ ١٣١، التمهيد للكلوذاني ١٥٨/٣، قواطع الأدلة ١٥/٣، فتح المغيث ٣٢/١

[3] المعتمد ٣١/٢.

[4] الكفاية ص٤٢٦، التمهيد للكلوذاني ١٥٨/٣

[5] المعتمد ١٣٠/٢ ، التمهيد للكلوذاني ١٥٦/٣

أنَّ العادة جارية بأن يغفل الإنسان ويسهو عمَّا سمعه أو يتشاغل عن سماع ما يجري ويقع بين يديه، أمَّا أن يتوهّم سماع ما لم يسمع أو أن يحدِّث بما لم يقع متوهِّما أنَّه قد كان فهذا بعيد لم تجر العادة بمثله[1]

٣- دليل المفصِّلين:

توسَّط هؤلاء بين مَن قَبِلها مطلقا وبين مَن ردَّها مطلقا، فاشترطوا لقبولها شروطا، وكان قصدُهم مِن هذه الشروط تحصيلَ غلبة الظن بثبوت الزيادة وعدم تطرق الوهم إلى راويها، فكلٌّ منهم اشترط ما ظنَّه محقِّقا لهذا الغرض، وقد تفاوتت أنظارهم في ذلك.

- أما اشتراط عدم مخالفة الأكثر فلأنَّ تطرُّق السهو والغفلة إلى الأكثر أبعد وإلى الواحد أقرب، إذ العدد أولى بالحفظ مِن الواحد.

قال ابن حجر: "فتفرُّد واحدٍ عنه بها دونهم، مع توفُّر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التوقف عنها"[2]

-ومنهم مَن لاحظ ذلك لكن حيث يكون العدد كثيرًا لا يجوز على مثلهم عادةً أن يغفلوا عن نقلها.

وزاد بعضهم أن لا تكون الزيادة ممَّا تتوفر الدواعي على نقلها لأنه يغلب على الظن ويقوى في النفس حينئذ خطأ مَن تفرَّد بنقلها دون الجماعة والحال أنَّ مثلها تتوفر الدواعي على نقله وحكايته.

- ومَن اشترط عدم مخالفة الأحفظ فلأنَّ إصابته وبُعده عن الوهم والخطأ أقرب فتركه لنقلها مع شهوده المجالس يورث ريبة وشكًّا في ضبط مَن زادها يقتضي توقفا عن قبولها.

- ومَن اشترط عدم تأثيرها في إعراب المزيد عليه فحجته أنَّ اختلاف الإعراب يحصل به التعارُض، فلو رواه أحدهما "صاعًا من بُرٍّ" بالنصب، ورواه الزائد "نصف صاعٍ مِن بُرٍّ"

---

[1] المعتمد ١٣٠/٢ ،التمهيد للكلوذاني ١٥٦/٣.

[2] النكت ٦٩٢/٢

بالجر فقد حصل التعارُض فلا يمكن قبول هذه الزيادة فتُرد أو يرجح بينهما.[1]

- واحتج من قبلها إذا أفادت حكما شرعيا بأنَّ "الأحكام مدار الحديث والراوي ثقة فلا وجه للرد فأما إذا كانت زيادة لفظية كتأكيد لشيء أو إطناب في مختصر ونحو ذلك فإنها ترد لأنه تصرُّفٌ في اللفظ وليس ذلك مِن وظيفته ويشبه أن يكون هذا قول مَن يمنع الرواية بالمعنى"[2].

وقد ردَّ الخطيب هذا القول فقال:"لا وجه له لأنه إذا وجب قبولها مع إيجابها حكما زائدًا فبِأَن تُقبل إذا لم توجب زيادة حكم أولى، لأنَّ ما يثبت به الحكم أشدُّ في هذا الباب"[3]

- واحتج من قبلها إذا أفادت لفظة لا تقتضي حكما زائدًا بأنَّ "ذلك راجع إلى التصرف في الألفاظ المترجمة عن المعاني وذلك جائز على الأصح"[4]

وأما إن كانت الزيادة معنوية تفيد حكما زائدًا فلا تقبل "لأنَّ روايته مرة بدونها أورثت شَكًّا فيها، ويُحتاط في المعاني ما لا يُحتاط في الألفاظ"[5]

ويجاب عنه: بأنه ليس كُلُّ شكٍّ طارئٍ يُلتفت إليه، وإنما يُلتفت إلى الشكِّ الذي يُورث غلبةَ ظنٍّ بوهم صاحب الزيادة وخطئه، وذلك إنما يُعرف بالقرائن المحتفَّة بالزيادة لا بمجرَّد كونها زيادة معنوية أفادت حكما زائدًا.

الترجيح:

---

[1] المعتمد ١٢٩/٢، المحصول ٤٧٤/٤، نهاية السول ٢١٧/٣-٢١٨

[2] النكت الوفية ٤٨٨/١

[3] الكفاية ص ٤٢٨

[4] النكت الوفية ٤٨٨/١

[5] النكت الوفية ٤٨٨/١

أنَّ المتأمَّل في الأدلة التي استدل بها كل فريق يتضح له جليا أنَّ القول بقبول الزيادة أو ردِّها مطلقا لا يخلو مِن نظر وأنَّ القول الذي تجتمع به الأدلة ويسلم مِن المُعارَضة هو عدم الحكم في هذه المسألة بحكم كليٍّ مطَّرد في جميع الأحاديث قبولاً أو ردًا وإنما لكل زيادة نَقْدٌ خاصٌّ وتختص بنظر ليس للأخرى بحسَب القرائن المحتفة بها، وقد تتعارُض هذه القرائن فيُطلب الترجيح بينها.

وهذا هو مذهب أئمة الحديث المتقدِّمين كما ذكرالعَلائي وغيره.

قال البِقاعي:"ومن تأمَّل تصرُّفهم حقَّ التأمُّل عَلِم أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كليٍّ، ولكنّهم دائرون في أفرادها مع القرائن، فتارة يُرَجِّحون الوصل، وتارة الإرسال، وتارة رواية مَن زاد، وتارة رواية مَن نقص، ونحو ذلك، وهذا هو المعتمَد، وهو فعل جَهابِذة النَّقْد وأعلامِهم"[1]

[1] النكت الوفية ١/٤٨٦-٤٨٧، وانظر "نزهة النظر" ص٩٦

المبحث الثاني: إنكار الأصل لرواية الفرع

المراد بالفَرع: الراوي، والمراد بالأصل: الشيخ المروي عنه.

فإذا روى ثقة عن ثقة حديثا فنفاه المروي عنه وأنكره فهل يُقبل الحديث أم يرد؟ هذه هي صورة المسألة.

تحرير محلِّ النزاع:

١- أنَّ الخلاف مفروض فيما إذا كان كلٌّ من الراوي والشيخ ثقة.

٢- المقصود هنا أن ينكره المروي عنه قولاً لا أن ينكره فعلاً بأن يترك العمل به أو يعمل بخلافه.

٣- إذا عاد المروي عنه فحدَّث به، أو حدَّث به فرع آخر ثقةٌ عنه و لم يُكذِّبه الأصل فهو مقبول[١]

٤- ذكر الزَّرْكَشي أنَّ محلَّ الخلاف في إنكار لفظ الحديث بالجملة، أما لو أنكر لفظة زائدة في الحديث فقال: لا أحفظ هذه اللفظة أو لم أُحدِّثك بها فلا خلاف في وجوب العمل بها.

ونسب ذلك إلى الباقلاني في "التقريب"[٢]

والذي يظهر أنَّ كلام الباقلاني في حالة نسيان الأصل لهذه اللفظة الزائدة وشكِّه في روايته لها دون حالة تصميمه على تكذيب الناقل لها، فقد نقل عنه الجويني أنه قال:

"والدليل عليه اتفاق الكافة علَى أنَّ المنقول عنه لو شكَّ بعد زمانٍ في لفظٍ من الحديث أو إعرابٍ فلا يقتضي ذلك ردَّ الرواية وكذلك[٣] إذا نسي أصل الخبر"[٤]

---

[1] البحر المحيط ٣٢٢/٤، فتح المغيث ٢٤٣/١، تدريب الراوي ٣٣٤/١

[2] البحر المحيط ٣٢٦/٤

[3] كذا في المطبوع، ولعلَّه"فكذلك"لأنَّه يستدل بالاتفاق على قبول الرواية مع نسيان لفظة على قبولها مع نسيان أصل الخبر.

[4] التلخيص ٣٩٥/٢-٣٩٦، وانظر "الكفاية" ص٣٨٢-٣٨٣

فدليله مُلزِمٌ لَمن خالف في قبول الحديث إذا نَسِيه الأصل دون حالة إنكاره له وإلا كان هو نفسُه مُلزَما بقبول الحديث إذا أنكره الأصل لأنَّه يقبله إذا أنكر الأصل زيادةً فيه مع أنه لا يقول بذلك أو أن يُطالب بالتفريق بين الصورتين، وهذا ما لم يفعله[1]

٥-ذكر الزَّرْكَشي أيضا أنَّ محل الخلاف إذا لم يكن الفرع شاكًّا فيه، فإن كان شاكًّا لم تقبل روايته[2].

وإنكار الأصل للفرع له حالتان:

الحالة الأولى:

أن يصرِّح الأصل بتكذيب الفرع ويكون إنكارُه إنكارَ جحود وتكذيب للفرع.

الحالة الثانية:

أن لا يصرِّح الأصل بتكذيب الفرع بل يكون إنكارُه إنكارَ نسيان وتوقُّف كأن يقول: لا أذكره أو لا أعرفه ونحو ذلك. فقد وقع النزاع بين العلماء في هذه الصورة.

[1] وانظر "حاشية البناني على شرح المحلي ١٣٨/٢

[2] البحر المحيط ٣٢٦/٤

الحالة الأولى:أن يصرِّح الأصل بتكذيب الفرع ويكون إنكارُه إنكارَ جحود وتكذيب للفرع.

أولاً: مذاهب الأصوليين:

حكى الآمدي وابن الحاجب وصفي الدِّين الهندي وغيرهم الإجماع على سقوط الحديث وردِّ الرواية بذلك[1].

وفيه نظر لثبوت الخلاف في المسألة فقد حكاه السرخسي بين أهل الحديث من السلف[2] وخالف فيه غيرهم من الأصوليين والفقهاء كما سيأتي.

قال الزَّرْكَشي: "وبالغ الهندي في "النهاية" فحكى فيه الإجماع وليس كذلك، فقد جزم جماعة من أئمتنا بعدم الرد"[3]

القول الأول: ردُّ الحديث.

وهو مذهب الجمهور، ونُسب إلى الباقلاني ونازع ابن القُشَيري في ذلك والذي يظهر من كلامه ترك العمل بالحديث[4]

واختاره الباجي وأبو إسحاق الشيرازي والغزالي و البزدوي والآمدي وابن الحاجب وصفي الدِّين الهندي وعبد العزيز البخاري والشريف التلمساني[5] وابن الهُمام وابن أمير الحاج وابن

---

[1] الإحكام للآمدي ١٠٦/٢، منتهى السول لابن الحاجب ص٨٤، نهاية الوصول للهندي ٢٩٢٧/٧، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦٠٦/٢، شرح الكوكب المنير ٥٣٧/٢

[2] أصول السرخسي ٣/٢، التقرير والتحبير ٢٥٦/٤

[3] النكت ٤١١/٣-٤١٢، وانظر "البحر المحيط" له ٣٢٢/٤

[4] انظر "التلخيص" ٣٩٣/٢-٣٩٤، إيضاح المحصول ص٥٠٥، البحر المحيط ٣٢٢/٤

[5] هو الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمدالحَسَني التلمساني المالكي،كان بارعا في التفسير والحديث والفقه والأصلين مع الكرم والورع والسعي لقضاء حوائج الناس، من مصنَّفاته"مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" "شرح جمل الخَونجي" في المنطق وغيرهما، توفي سنة(٧٧١هـ).انظر" شجرة النور الزكية"(ص٢٣٤)، مقدمة تحقيق"مفتاح الوصول" (ص٣٩-١٧٥).

عبد الشكور وهو مقتضى صنيع الفخر الرازي[1]

القول الثاني: قبول الحديث والعمل به.

اختاره أبو الحسين بن القَطَّان وابن السبكي، ومال إليه ابن السمعاني وجزم به الماوَردي والرُّوياني إلا أنه لا يجوز عندهما للفرع أن يرويه عن الأصل.

وذكر ابن تيمية أنَّ عموم كلام أحمد يقتضي العمل به ولو جحد المروي عنه[2]

القول الثالث:

الوقف لتعارُضهما ويُطلب الترجيح بينهما.

وهو ظاهر كلام أبي الحسين البصري إذا قال الأصل "أعلم أني ما رويته".

واختاره ابن الصبَّاغ في "العدة"، والجويني[3].

---

[1] انظر إحكام الفصول ٣٥٢/١، الإشارة ص٢٥٠، اللمع ص٢٣٤، قواطع الأدلة ٣٢٦/٢، المستصفى ٣١٤/١، المحصول ٤٢١/٤-٤٢٢، الإحكام للآمدي ١٠٦/٢، منتهى السول ص٨٤، ، نهاية الوصول للهندي ٢٩٢٧/٧، شرح مختصر الروضة ٢١٥/٢، كشف الأسرار ١٣٩/٥، المسودة ص٢٧٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦٠٦/٢، مفتاح الوصول ص٢٥٢، نهاية السول ١٥٨/٣-١٥٩، ، تحفة المسؤول ٤١٦/٢، البحر المحيط ٣٢١/٤-٣٢٢، التقرير والتحبير ٢٥٦/٤، شرح الكوكب المنير ٥٣٧/٢، فواتح الرحموت ١٧٠/٢.

[2] أدب القاضي للماوردي ٣٩٤/١-٣٩٥، قواطع الأدلة ٣٥٧/٢، المسودة ص ٢٧٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦٠٧/٢-٦٠٨، البحر المحيط ٣٢٢/٤-٣٢٣، النكت له ٤١٢/٣، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٣٧/٢-١٣٨، التقرير والتحبير ٢٥٦/٤، فتح المغيث ٢٤٤/٢-٢٤٥، تدريب الراوي ٣٣٤/١-٣٣٥، شرح الكوكب المنير ٥٣٨/٢

[3] المعتمد ١٣٨/٢، البرهان ٤٢٠/١، المسودة ص٢٧٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦٠٨/٢، البحر المحيط ٣٢٢/٤، تدريب الراوي ٣٣٥/١، فتح المغيث ٢٤٤/١

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

نقل ابن حجر اتفاق المُحَدِّثين على ردِّه، فقال:

"وإن جزم وصرَّح بالتكذيب فهو متَّفق عندهم على ردِّه"[1].

وهو الذي يُفهم مِن كلام القاضي عِياض[2].

و لم يحك ابن الصلاح وغيره فيه الخلاف[3].

ومنهم من حكى الخلاف لكن عن غير المُحَدِّثين[4]

ويُشكِل عليه:

١- ما تقدَّم نقله عن ابن تيمية أنَّ عموم كلام أحمد يقتضي قبوله والعمل به[5]

٢- أنَّ السرخسي حكى الخلاف بين أهل الحديث من السلف وأطلق[6]

٣- أن ابن الوزير اختار أنها موضع اجتهاد فيُرجَّح بينهما باستيفاء طرق الترجيح.

قال: " والصحيح فيها أنها موضع اجتهاد فينظر في أيِّهما أصدق وأحفظ وأكثر جزمًا وأقل ترددًا، وكذلك أيهما أكثر: الفرع أو الأصل، فقد يدَّعي الواحد على الجماعة فيُكَذِّبونه، والجماعة على الواحد فيُكَذِّبهم، فإذا استوفيت طرق الترجيح حكم بالراجح"[7]

٤- أنَّ ابن الصلاح وغيره سوَّوا بين قول الأصل: "ما رَوَيتُه" وبين قوله: "كَذَب عليَّ" في أنَّ كُلاًّ منهما يُعَدُّ جزمًا بالنفي يُرَدُّ به الحديث[1]

---

[1] فتح الباري ٢/٣٢٦ وانظر فتح المغيث ٢/٢٤٤-٢٤٥

[2] إكمال المعلم ٢/٥٣٦

[3] علوم الحديث لابن الصلاح ص١١٧، اختصار علوم الحديث ١/٣١٠، محاسن الاصطلاح ص٣٠٢، شرح التبصرة ص١٦٥.

[4] فتح المغيث ٢/٢٤٤-٢٤٥، تدريب الراوي ١/٣٣٤-٣٣٥

[5] المسودة ص٢٧٩، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٢/٦٠٧-٦٠٨

[6] أصول السرخسي ٢/٣

[7] تنقيح الأنظار ٢/٢٤٥-٢٤٦-توضيح

وقد روى مسلم في "صحيحه"[2] من طريق عمرو بن دينار عن أبي مَعْبَد مولى ابن عباس أنَّه سمعه يخبر عن ابن عباس قال:"ما كنَّا نَعرِف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالتكبير" قال عمرو: فذكرتُ ذلك لأبي مَعْبَد فأنكره، وقال: لم أحدِّثك بهذا. قال عمرو: "وقد أخبرنيه قبل ذلك".

قال ابن حجر: "وهذا يدل على أنَّ مسلمًا كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلاً"[3]

وذكر نحو ذلك القاضي عِياض ولكن حمله على ما إذا أنكره لاسترابة أو تشكُّكٍ أنَّه لم يَرْوِه[4]

ولا شك أنه إذا ثبت أنه حدَّث به فإنكاره له بعد ذلك لا يكون في الغالب إلا لنسيانه إياه، أو لشكٍّ طرأ له وهو في هذا الحديث لم يصرِّح بالشك أو النسيان بل أنكر كونه حدَّثه به، فإذا أردنا أن نلتمِس له عذرًا قلنا: لعله نَسِيَه أو شَكَّ فيه، وفَرقٌ بين التماس العذر في إنكار الأصل للحديث وبين قصر قبول الحديث على تصريح الأصل بنسيانه وعدم جزمه بإنكاره.

ولهذا قال السخاوي: "وكأنهم حملوا الشيخ في ذلك على النسيان كالصيغ التي بعدها[5] يؤيده قول الشافعي رحمه الله في هذا الحديث بعينه: "كأنه نسي بعد أن حدَّثه"[6]

وخالف ابن حجر في "الفتح" ما قرَّره في "نزهة النظر" ففرَّق بين جزمه بالرد مع تصريحه بالتكذيب فيُرَدُّ الحديث، وبين جزمه بالرد مع عدم التصريح بالتكذيب فقال:

"فالراجح عندهم قَبوله"[1] أي عند المُحَدِّثين وخالفه السخاوي فرجَّح التسوية بين الأمرين

---

[1] علوم الحديث ص١١٧، شرح التبصرة ص١٦٥، نزهة النظر ص١٦٥، فتح المغيث ٢٤٣/٢

[2] صحيح مسلم(٥٨٣) ، وروى الحديثَ دون الزيادة البخاري في "صحيحه"(٨٤٢).وأبو مَعْبَد نافذ-بفاء ومعجمة- المكي مولى ابن عباس ثقة مات سنة(١٠٤هـ).انظر"التقريب"(٢٩٥/٢).

[3] فتح الباري ٣٢٦/٢ وانظر محاسن الاصطلاح ص٣٠٤

[4] إكمال المعلم ٥٣٥/٢-٥٣٦

[5] يعني قول الأصل:لا أذكره أو لا أعرفه.

[6] فتح المغيث ٢٤٤/١ وانظر الأم ١٥٠/١

فقال: "لكن إلحاق هذه الألفاظ بالصورة الأولى (أي التصريح بالكذب) أظهر، ولعلَّ تصحيح هذا الحديث بخصوصه لمرجِّح اقتضاه تحسينا للظن بالشيخين، لا سيما وقد قيل- كما أشار إليه الفخر الرازي- : إن الرد إنما هو عند التساوي، فلو رجح أحدهما عمل به"[٢].

فتسوية السخاوي بين الأمرين وحمله تصحيح هذا الحديث على مرجِّح اقتضاه يدل على أنَّ الأمر راجع إلى القرائن والمرجِّحات كما قال ابن الوزير.

ويؤيِّده أنهم صرَّحوا بأنَّ هذا التكذيب لا يقتضي جرح الفرع فدلَّ على أن المقصود النظر إلى مدى جزم الأصل بإنكاره ووثوقه بهذا الإنكار، وهذا الأمر قد يُستفاد بقرائن أخرى غير التكذيب بحيث نجزم أنَّ الأصل يُنكر تحديثه به على سبيل القطع وذلك كأن يراجعه فيه أكثر مِن واحد أو يُلِحَّ عليه الراوي فيُصِرَّ على إنكاره وأنه لم يحدِّث به ويغضب، ومع ذلك نجد الأئمة قد خَرَّجوا الحديث وقَبِلوه وحملوا أمر المنكِر على النسيان وإن كان المنكِر لم يصرِّح بالنسيان بل جزم بإنكاره.

مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "**لا عدوى ولا صَفَر ولا هامة**"[٣] فقد كان أبو هريرة ينكر أنه حدَّث به.

قال الحارث بن أبي ذباب[٤] –وهو ابن عم أبي هريرة-: قد كنتُ أسمعك يا أبا هريرة تحدِّثنا مع هذا الحديث[٥] حديثا آخر، قد سكتَّ عنه، كنتَ تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا عدوى" فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: "**لا يوردُ مُمْرِضٌ على مُصِحّ**"

---

[1] فتح الباري ٢/٣٢٦

[2] فتح المغيث ٢/٢٤٤

[3] رواه البخاري (٥٧٧٠) ومسلم(٢٢٢١).والصَّفَر قيل هو تأخير المُحرَّم إلى صَفَر في النسيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، وقيل هوما كانت تزعمه العرب من أنَّه دابة في البطن تهيج عند الجوع وربما قَتلت. والهامَة اسم طائر كانوا يتشاءمون به.انظر"إكمال المعلم"(٧/١٤٢-١٤٣)،"النهاية"(٣/٣٥)،(٥/٢٨٣).

[4] هو الحارث بن عبد الرحمان بن عبد الله بن سعد بن أبي ذُباب-بضم المعجمة وبموحدتين- الدَّوسِي-بفتح الدال- المدني صدوق يهم مات سنة(١٤٦هـ)، انظر"التقريب"(١/١٤٢).

[5] أي "حديث لا يورد ممرض على مُصِح".

فماراه الحارثُ في ذلك حتى غضب أبو هريرة فرَطَن بالحَبَشِيَّة. فقال للحارث: أتدري ماذا قلتُ؟ قال:لا. قال أبو هريرة: "قلت: أبيتُ"[1].

وعند الإسماعيلي:" فأنكر أبو هريرة وغضب وقال: لم أحدِّثك ما تقول"[2].

ومع هذا لم يتحاش الشيخان إخراج الحديث وتصحيحه والاحتجاج به.

قال الشيخ أحمد شاكر: "الراجح قبول الحديث مطلقا، إذ أنَّ الراوي عن الشيخ ثقة ضابط لروايته فهو مُثبِت، والشيخ وإن كان ثقة إلا أنه ينفي هذه الرواية والمثبِت مقدَّم على النافي، وكل إنسان عُرضة للنسيان والسهو"[3]

[1] صحيح مسلم(٢٢٢١). وقوله "رَطَن" من الرِّطانة والتراطن قال ابن الأثير:"كلام لا يفهمه الجمهور وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة، والعرب تخص بها غالبا كلام العجم"(النهاية ٢/٢٣٣-رطن).

[2] فتح الباري لابن حجر ١٠/٢٤٢

[3] الباعث الحثيث ١/٣١٣

سياق الأدلة

١-دليل مَن ردَّ الحديث

أنَّ كلا من الأصل والفرع جازم بقوله "فقد تعارُض الجزمان، والجاحد هو الأصل، فوجب ردُّ حديث فرعه ذلك"[١].

وعلى أقلِّ تقدير فأحدهما كاذب ويحتمل أن يكون الفرع فلا يثبت مَروِيُّه[٢]

الجواب: يحتمل أن يكون نفيه بسبب نسيانه فيُقدَّم عليه إثبات الفرع لأنه ثقة.

٢-دليل مِن قَبِل الحديث

أنَّ الأصل إنما أنكره بحسَب ظنِّه ويعارضه إثبات الفرع أنه سمعه منه، والمثبِت مقدَّم على النافي لاحتمال نسيان الأصل له بعد روايته للفرع[٣]

الجواب:

أنَّ قول النافي هنا هو المقدَّم لأنه "نفى ما يتعلق به في أمر يقرُب مِن المحصور بمقتضى الغالب"[٤]

٣-دليل مَن قال بالترجيح

أنهما يتزلان منزلة الخبرين المُتعارِضين أو البيِّنتين إذا تكاذبتا فيتعارُضان ويطلب الترجيح بينهما، فلكل واحد منهما جهة ترجيح: أما الراوي فلكونه مثبِتا ولكن يحتمل أن يكون سمعه من غير الأصل ممَّن ليس بثقة وأسنده إلى الأصل على وجه السهو والخطأ، وأما الشيخ فلكونه نفى ما يتعلَّق به في أمرُ يقرب من المحصور غالبا ولكن يحتمل أن يكون رواه ثم نسيه، فلذلك اقتضى الأمر الترجيح بينهما بحسَب القرائن والمرجِّحات[٥]

---

[1] علوم الحديث ص١١٧

[2] الإحكام للآمدي ١٠٦/٢، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٣٩/٢.

[3] قواطع الأدلة ٣٥٧/٢، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٣٨/٢

[4] النكت للزركشي ٤١٢/٣، محاسن الاصطلاح ص٣٠٢، فتح المغيث ٢٤٢/٢

[5] المعتمد ١٣٨/٢، البرهان١/٤٢٠، توضيح الأفكار ٢٤٣/٢-٢٤٦

الترجيح:

الذي يظهر أنَّ الأمر متجاذَب بين القبول والرد، ولكل طرف دليل يقوِّي قوله فيرجَّح بينهما كما يرجَّح بين المسائل المتعارِضة، فينظر بحسَب الأوثق والأحفظ والأكثر جزمًا والأقل تردُّدًا وغير ذلك مِن قرائن الترجيح.

وقد يقوى في نفس الشيخ عدم روايته للحديث ويجزم بذلك بحسَب ظنه وقد يكون فيه شِدَّة وصلابة أو يُلِحُّ عليه الراوي حتى يُضجره ويغضبه فينطق بتكذيبه فإن فلتات اللسان وسورات الغضب قد توقع في مثل هذا، ويكون الحق مع الراوي عنه فالجزم برد مثل هذه الرواية فيه نظر لا يخفى.

قال ابن الوزير: "والغالب في هذه المسألة سقوط الحديث بالتعارُض، ولكن هذا الغالب لا يوجب إسقاط الحكم النادر إذا قوِيت القرائن بنسيانه وغلب في الظن صدق الراوي عنه"[1] والله تعالى أعلى وأعلم.

الخلاصة: أنَّ أكثر الأصوليين والمنقول عن عامة المُحَدِّثين ردُّ الرواية وعدم الاحتجاج بها، والظاهر أنَّ في المسألة تفصيلا يرجع إلى النظر في القرائن وهو الذي يدل عليه صنيع المُحَدِّثين في كتبهم، و لم أجد مثالاً على تكذيب الأصل للفرع مع ثقتهما.

---

[1] تنقيح الأنظار ٢/٢٤٧-توضيح

الحالة الثانية:

أن لا يصرِّح الأصل بتكذيب الفرع بل يكون إنكارُه إنكارَ نسيان وتوقُّف كأن يقول: لا أذكره أو لا أعرفه ونحو ذلك. فقد وقع النزاع بين العلماء في هذه الصورة.

أولاً: مذاهب الأصوليين

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: قبول الحديث ولا يوجب ذلك ردَّ الرواية.

وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين. ونُسب إلى مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه وجمهور أصحابهم ومحمد بن الحسن الشيباني وهو ظاهر كلام أبي الحسين البصري، واختاره الباقلاني والقاضي أبو يعلى والباجي وأبو إسحاق الشيرازي والجويني وابن السمعاني والغزالي وأبو الخطاب الكَلوَذاني وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب والطوفي وابن مُفْلِح وابن السبكي والشريف التلمساني وهو مقتضى كلام الفخر الرازي[1].

القول الثاني: عدم قبول الحديث.

ونُسب إلى أبي حنيفة وأبي يوسف وهو رواية عن أحمد، وبه قال جماعة من الحنفية كأبي الحسن الكَرْخِي والجَصَّاص و البزدوي وبعض المُتكلِّمين وأبو حامد المَرْوَرُّوذي[2] مِن الشافعية.

---

[1] المعتمد ١٣٧/٢-١٣٨، العدة ٩٥٩/٣-٩٦٠، الكفاية ص٣٨٠، إحكام الفصول ٣٥٢/١-٣٥٣، الإشارة ص٢٤٩، اللمع ص ٢٣٣، التبصرة ص٣٤١، التلخيص ٣٩٢/٢-٣٩٤، البرهان ٤١٩/١، قواطع الأدلة ٣٥٥/٢، ، المستصفى ٣١٤/١، التمهيد للكلوذاني ١٢٥/٣، الإلماع ص١١٣، المحصول ٤٢١/٤-٤٢٢، روضة الناظر ٣١٣/١-٣١٤، الإحكام للآمدي ١٠٦/٢، مختصر المنتهى ٤١٦/٢-تحفة، شرح مختصر الروضة ٢١٥/٢، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦٠٧/٢، مفتاح الوصول ص٢٥١، البحر المحيط ٣٢٣/٤، شرح جمع الجوامع للمحلي ١٤٠/٢، شرح الكوكب المنير ٥٣٨/٢.

[2] هو القاضي أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر وقيل بن عامر بن بشر العامري المَرْوَرُّوذي الشافعي، أحد رفعاء المذهب وعظمائه، وعنه أخذ فقهاء البصرة وكان بحرا من بحور العلم، صنَّف"الجامع" في الفقه وشرح"مختصر المُزَني" وغيرهما، توفي سنة(٣٦٢هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٦٩/١)،"طبقات الشافعية الكبرى"(١٢/٣-١٣).

واختلف النقل عن الحنفية:

فنسب بعضهم(كالشيرازي وابن الصباغ والجويني والكَلوَذاني والزَّرْكَشي وابن النجار) عدم القبول إلى أكـــثر الحنفية، ونســـبه آخرون(كالباقلاني والخطيب والباجي وعِياض وغيرهم) إلى المتأخرين من الحنفية ، بل عزا الباجي وعِياض والقرافي إلى جمهور الحنفية قبول الحديث.

والظاهر أنه قول بعض المتقدِّمين منهم وكثير من المتأخرين[1]

قال السخاوي: "حكاه ابن الصباغ في "العدة" عن أصحاب أبي حنيفة، لكن في التعميم نظر إلا أن يريد المتأخرين منهم"[2]

القول الثالث:

التفصيل بين أن يكون الأصل يغلب عليه النسيان وكان ذلك عادة في محفوظاته فتُقبل رواية الفرع عنه، وإن كان رأيه يميل إلى جهله أصلاً بذلك الخبر فترد تلك الرواية.

مال إليه أبو زيد الدَّبوسي[3]

القول الرابع:

النظر في حال الحديث وحال الشيخ وبُعد الزمن وقُربه:

- فالحُفَّاظ المكثِرون من الرواية الذين روى عنهم الكثير لا يطالَبون بحفظ جميع ما حدثوا به كما يطالَب مَن لم يرو إلا حديثا أو حديثين.

---

[1] المعتمد ١٣٧/٢، العدة ٩٦٠/٣-٩٦١، الكفاية ص٣٨٠، إحكام الفصول ٣٥٣/١، الإشارة ص٢٤٩، التبصرة ص٣٤١، اللمع ص٢٣٣، التلخيص ٣٩٤/٢، البرهان ٤١٧/١، قواطع الأدلة ٣٥٥/٢، المستصفى ٣١٤/١، التمهيد للكلوذاني ١٢٥/٣، الإلماع ص١١٣، روضة الناظر ٣١٣/١-٣١٤، الإحكام للآمدي ١٠٦/٢، مختصر المنتهى ٤١٦/٢-تحفة، ، شرح مختصر الروضة ٢١٥/٢-٢١٦، كشف الأسرار ١٤٠/٥، أصول الفقه لابن مُفْلِح ٦٠٧/٢، مفتاح الوصول ص٢٥٠-٢٥١، تحفة المسؤول ٤١٧/٢، البحر المحيط ٣٢٤/٤، ، فتح الباري لابن حجر ٣٢٦/٢، التقرير والتحبير ٢٥٦/٤، شرح الكوكب المنير ٥٤٠/٢.

[2] فتح المغيث ٢٤٦/٢ وانظر "النكت" للزركشي ٤١٤/٣

[3] تقويم الأدلة للدَّبوسي ص٢٠٢، جامع الأصول لابن الأثير ٨٩/١، كشف الأسرار ١٤٣/٥، البحر المحيط ٣٢٤/٤، النكت للزركشي ٤١٣/٣، ، فتح المغيث ٢٤٨/٢.

- والراوي المعروف بالحفظ والضبط والبُعد عن النسيان ليس كالمعروف بخلاف ذلك.

- وحديث يقول التلميذ لشيخه: سمعته منك قبل أربعين سنة ليس كالحديث الذي يقول له فيه: سمعته منك بالأمس.

- ونسيان إعراب لفظة أقرب مِن نسيان حديث طويل بأسره.

وإذا تعارُضت هذه القرائن طُلب الترجيح بينها بما تسكن إليه النفس من إصابة أحدهما وخطأ الآخر.

وقد اختار هذا الرأي المازري[1]

[1] إيضاح المحصول ص٥٠٨-٥٠٩

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين

قال سُليم الرازي عن قبول قول الفرع: "هو قول أصحاب الحديث بأسرهم"[1]

وحكى ابن حجر اتفاق المُحَدِّثين على قبوله[2] و هو ظاهر صنيع الخطيب حيث عزاه إلى أهل الحديث[3]

وفيه نظر فقد ردَّه أحمد في رواية، وحكى السرخسي الخلاف بين أهل الحديث مِن السلف وعزاه الجويني إلى طوائف من المُحَدِّثين[4]

ولذلك نسب الباقلاني وابن الصلاح وغيرهما القبول إلى جمهور المُحَدِّثين [5]

---

[1] البحر المحيط ٣٢٣/٤

[2] فتح الباري ٣٢٦/٢، فتح المغيث ٢٤٦/٢

[3] الكفاية ص٣٨٠

[4] العدة ٩٥٩/٣-٩٦٠، أصول السرخسي ٣/٢، البرهان ٤١٧/١

[5] التلخيص ٣٩٢/٢، علوم الحديث ص١١٧، شرح التبصرة ص١٦٥، فتح المغيث ٢٤٦/٢، تدريب الراوي ٣٣٥/١

سياق الأدلة

أ- دليل من قَبِل الحديث

١- الإجماع:

روى عبد العزيز بن أبي رَوَّاد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة **أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد**".[١]

قال أبو داود: وزادني الربيع بن سليمان المؤذِّن في هذا الحديث قال: أخبرني الشافعي عن عبد العزيز قال: فذكرت ذلك لسهيل فقال: أخبرني ربيعة —وهو عندي ثقة- أني حدثتُه إياه ولا أحفظه. قال عبد العزيز: وقد كان أصابت سهيلاً عِلَّة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه، فكان سهيلٌ بعدُ يحدِّثه عن ربيعة عنه عن أبيه".

ثم روى أبو داود من طريق سليمان بن بلال قال: "فلقِيتُ سهيلا فسألته عن هذا الحديث فقال: ما أعرفه، فقلت له: أنَّ ربيعة أخبرني به عنك، قال : فإن كان ربيعةُ أخبرك عنّي فحدِّث به عن ربيعة عنّي"

قال الآمدي: "و لم يُنكر عليه أحد مِن التابعين ذلك فكان إجماعًا منهم على جوازه"[٢]

وقال أبو إسحاق الشيرازي:"وصنف أبو الحسن الدارقطني جزءً فيمن نسي ثم روى عمَّن روى عنه، وهذا يدل على أنَّه إجماع على جواز ذلك"[٣]

---

[1] رواه أبو داود ٣٦١٠، والترمذي ١٣٤٣ وابن ماجه ٢٣٦٨، وانظر "عِلَل الدارقطني" ١٠/١٣٩-١٤١، التنكيل ٢/١٦٩.وسهيل بن أبي صالح السَّمَّان المدني صدوق تغير حفظه بأخرة، مات في خلافة المنصور،انظر "التقريب" (١/٣٣٨).والربيع بن سليمان المرادي المصري المؤذن ثقة مات سنة(٢٧٠هـ)،انظر"التقريب"(١/٢٤٥).وسليمان بن بلال التيمي مولاهم المدني ثقة مات سنة(١٧٧هـ)،انظر"التقريب"(١/٣٢٢).

[2] الإحكام ٢/١٠٦ وانظر العدة ٣/٩٦٢، "قواطع الأدلة" ٢/٣٥٦، الكفاية ص٣٨١

[3] التبصرة ص ٣٤١

الجواب:

من أوجه:

أ- ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب العمل به فإنَّ غايته أنه يدل على جواز أن يقول الأصل إذا نسي الحديث: حدثني الفرع عنّي، وهذا لا يستلزم وجوب العمل ولا جوازه[1]

ب- لو سُلِّم استلزامه للعمل به فرأي سهيل كرأي غيره فلا يكون رأيه حجة على غيره[2]، لا سيما وقد نُقل الخلاف في المسألة عن أبي حنيفة فكيف ينعقد الإجماع دونه.

جـــ-أنَّ هذا الحديث و ما كان مثله يُحمل على ما إذا استفاد الأصل الحديث بعد إنكاره له ثم صار يرويه عن الفرع، فلا إشكال في قبوله حينئذ لأنه حدّث به بعد أن تيقَّن أخذه عن ثقة.[3]

٢- أنَّ الفرع ثقة وهو جازم بروايته، والأصل غير جازم بالنفي فوجب قبول الرواية والعمل بها إذ لا يجوز الطعن فيها بالاحتمال، ولأنه يجوز أن ينسى الأصل ما حدَّث به ويسهو عنه، فقد يحدِّث الإنسان بحديث مِن أمور الدنيا ثم ينساه ولا يتذكره إذا ذُكِّر به.[4]

الجواب:

أنَّ نسيان الأصل وإن كان محتملا، فكذلك نسيان الفرع ووهمه وغلطه، ذلك أنَّ الإنسان قد يسمع حديثا فيحفظه ويظن أنه سمعه مِن شخص والحقيقة أنه سمعه من غيره، فثبت التعارُض لتساوي هذين الاحتمالين.[5]

---

[1] كشف الأسرار ١٤٥/٥، التقرير والتحبير ٢٥٧/٤، تحفة المسؤول ٤١٨/٢

[2] انظر "التقرير والتحبير" ٢٥٧/٤

[3] توضيح الأفكار ٢٤٨/٢-٢٤٩.

[4] العدة ٩٦٢/٣، الكفاية ص٣٨١، إحكام الفصول ٣٥٣/١ ، قواطع الأدلة ٣٥٥/٢، الإحكام للآمدي ١٠٧/٢، علوم الحديث ص١١٨، فتح المغيث ٢٤٦/٢.

[5] أصول السرخسي ٥/٢، تقويم الأدلة ص٢٠٢ ، كشف الأسرار ١٤٣/٥ ولكنَّه ردَّه.

ب- دليل مَن ردَّ الحديث

١- حديث عَمَّار بن ياسر رضي الله عنه حين جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إني أجنبتُ فلم أجد ماءً، فقال عمر: "لا تصلِّ"، فقال عَمَّار: "أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سَرِيَّة فأجنبنا، فلم نجِد ماءً، فأمَّا أنت فلم تصلِّ وأما أنا فتمعَّكتُ في التراب[1] وصليتُ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " **إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ثم تنفُخَ ثم تمسح بهما وجهَك وكفَّيك**" فقال عمر: "اتَّق الله يا عَمَّار" قال:"إن شئتَ لم أحدِّث به"[2]

قالوا:"لم يقبل عمر رضي الله عنه رواية عَمَّار رضي الله عنه و لم يعتمد عليها مع أنَّ عَمَّارًا ثقة عنده وذلك لأنه كان ناسيا للحديث غير ذاكر له، إذا لا يُظن به ترك قبوله مع الذكر له"[3].

ومما يدل على أنه لم يقبل هذه الرواية قولُ ابن مسعود لأبي موسى الأشعري:

"ألم تر عمر لم يقنع بقول عَمَّار"[4]

الجواب:

أ- أنَّ هذا الحديث خارج عن محلِّ النزاع لأنَّ عَمَّارًا لم يكن راويا عن عمر بل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما لم يعمل بها عمر رضي الله عنه لكونه كان شاكًّا فيها أو كان ذلك مذهبا له فلا يكون حجة على غيره مِن المجتهدين.[5]

ب- أنَّ عمر رضي الله عنه لم يمنعه مِن التحديث به، فإن عَمَّارًا حين قال له: "إن شئت لم

---

[1] أي تمرغت انظر "النهاية" ٣٤٣/٤

[2] رواه البخاري (٣٣٨) ومسلم (١١٢-٣٦٨) واللفظ له

[3] أصول السرخسي ٤/٢-٥، الإحكام للآمدي ١٠٧/٢، التقرير والتحبير ٢٥٨/٤

[4] البخاري (٣٤٦)، مسلم (١١٠-٣٦٨)

[5] الإحكام للآمدي ١٠٧/٢، التقرير والتحبير ٢٥٨/٤

أحدِّث به" قال له عمر: "نُوَلِّيك ما تولَّيت"[1]

ولو كانت روايةً مردودة لمنعه من التحديث بها لئلا يروج الباطل بين المسلمين لا سيما في قضية تتعلق بعباداتهم.

٢- أنَّ شاهد الأصل إذا أنكر الشهادة أو تردَّد فيها لم يصِحَّ العمل بشهادة الفرع[2]

الجواب:

أنَّ هذا قياس مع الفارق لأنَّ باب الشهادة أغلظ وأضيق من باب الرواية لاختصاص الشهادة بشروط لا تشترط في الرواية كالحرية والعدد والذكورة ولفظ الشهادة، ومن ذلك: أنَّ شهادة الفرع لا تُسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فامتنع القياس للفرق المؤثِّر بينهما[3]

٣- أنَّ الفرع تبَعٌ للأصل في إثبات الحديث، فلم تثبت رواية الفرع إلا بعد أن ثبتت رواية الأصل، فكذلك يجب أن يكون فرعًا عليه وتبَعًا له في النفي، فإذا نفاه الأصل انتفت رواية الفرع.[4]

الجواب: لا يلزم من كونه فرعًا عليه في الإثبات أن يكون فرعًا عليه وتبعًا له في النفي، فإنَّ الفرع مثبِت جازم والأصل متردِّد متوقِّف، والجازم مقدَّم على المتردِّد.[5]

---

[1] صحيح مسلم (١١٢-٣٦٨)

[2] العدة ٩٦٢/٣، إحكام الفصول ٣٥٤/١، البرهان ٤١٨/١، الإحكام للآمدي ١٠٧/٢، التقرير والتحبير ٢٥٨/٤-٢٥٩

[3] العدة ٩٦٢/٣، إحكام الفصول ٣٥٤/١، البرهان ٤١٨/١-٤١٩، أصول السرخسي ٤/٢، التمهيد للكلوذاني ١٢٧/٣، الإحكام للآمدي ١٠٨/٢، شرح مختصر الروضة ٢١٧/٢-٢١٨، نزهة النظر ص ١٦٥-١٦٦، التقرير والتحبير ٢٥٩/٤، فتح المغيث ٢٤٧/٢.

[4] إحكام الفصول ٣٥٤/١، شرح مختصر الروضة ٢١٧/٢، نزهة النظر ص ١٦٥، فتح المغيث ٢٤٧/٢

[5] شرح مختصر الروضة ٢١٧/٢، التقييد والإيضاح ص١٥٤، نزهة النظر ص١٦٥، فتح المغيث ٢٤٧/٢، تدريب الراوي ٣٣٦/١

ج-دليل المفصِّلين:

لم أقف لهم على دليل بعينه، والذي يظهر أنهم رأوا أنَّ احتمال الغلط مِن الأصل والفرع وارد، ولا يترجَّح جانب على آخر إلا بالنظر في القرائن المرجحة، ومن ذلك حفظ الشيخ وكثرة روايته وبُعدُ زمن التحديث أو قربه ونحو ذلك ممَّا يتبيَّن به إصابة أحدهما وخطأ الآخر بما تسكن إليه نفس النَّاقِد.[1]

الترجيح:

الذي يظهر راجحا بعد النظر في أدلة كل فريق:

أنَّ الفرع إذا كان جازمًا، والأصل متردِّد أو ناسٍ، وكلاهما ثقة فالأصل قبول الخبر لإمكان الجمع بينهما، فإنَّ الجازم مقدَّم على الشاكِّ المتردِّد، والناسي لا يُقضى له على الذاكر، لأنَّ غاية ما يتمسَّك به المتردِّد الناسي عدم العلم، أما الجازم المثبِت فمعه زيادة علم، ومَن كان معه زيادة علم قُدِّم قوله لأنَّ الحجة معه.

ويؤيد ذلك صنيع العلماء حيث رَووا في كتبهم ما كان مِن هذا القبيل واحتجوا به، وإذا كان البخاري ومسلم قد احتجا بما أنكره الشيخ وقال الراوي: "لم أحدِّثك بهذا" مع الإلحاح عليه وكثرة مراجعته فيه وإصراره على رأيه، فما بالك بما لم يُنكره الشيخ وإنما صرَّح بأنه لا يذكره أو تردَّد في الأمر فهو أولى بقبوله والاحتجاج به.

لكن إذا تبيَّن خطأ الفرع فيما نسبه إلى الأصل، واتضح وهمه في ذلك بقرينة معتبَرة رُدَّت الرواية حينئذٍ لأنَّ الدليل الخاص أقوى مِن الدليل العام، والله تعالى أعلى وأعلم.

الخلاصة:

أنَّ أكثر المُحَدِّثين والأصوليين اتفقوا على قبول الرواية والاحتجاج بها.

---

[1] وانظر "إيضاح المحصول" ص٥٠٨

المبحث الثالث: حكم رواية المجهول

تعريف المجهول:

-لغة:

الجهل خلاف العلم، وهو على ثلاثة أضرب:

١- خلو النفس من العلم.

٢- اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه.

٣- فعل الشيء بخلاف ما حقُّه أن يُفعل[١].

وشخص مجهول أي لا يعلم عنه شيء من أحواله أو أخباره.

-اصطلاحا:

هو أن لا يُعرف في الراوي تعديل ولا تجريحٌ معيَّن[٢]

ويمكن تقسيم المجهول إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجهول العَين:

هو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد وسمَّاه و لم يوثَّق.

قال البِقاعي: "وإنما جعل مثلُ هذا مجهولَ العين، لأنَّه لما كان مبنى الدِّين على الاحتياط والتحدِّي عُدَّ تعريف الواحد الذي لم يتأيَّد بغيره عَدَمًا، لأنَّ الشياطين أعداء الدِّين ولهم قوَّةُ التشكُّل فيحتمل أن يكون هذا الذي حدَّثه شيطانًا"[٣]

وقال ردًّا على مَن قَبِل حديثَ مثل هذا اكتفاءً بظاهر الإسلام: "هذا مُسَلَّمٌ فيمن ثبت إسلامه، وأما هذا فأنَّى له بذلك، لأنه عُدَّ مجهول العين، والإسلام حال من أحواله،

---

[1] ذكرها الراغب الأصفهاني في"مفرداته"(١/٢٠٠) وانظر المحكم لابن سِيده ٤/١٦٥، لسان العرب ١١/١٣٩، القاموس المحيط ص١٢٦٧ –جهل.

[2] نزهة النظر ص١١٧

[3] النكت الوفية ١/٦٢٥، وانظر"مقدمة صحيح مسلم"(١/١١٨).

ومعرفةُ الحال معرفةُ العين"[1]

القسم الثاني:

من روى عنه اثنان فأكثر وجُهلت عدالته الظاهرة والباطنة.

والعدالة الظاهرة: العلم بعدم المفسِّق.

والعدالة الباطنة: يرجع فيها إلى أقوال المزكِّين أي المبنيَّة على خِبرتهم بأحوال الراوي الباطنة والخفية، ومعرفة سيرته وسريرته.[2]

القسم **الثالث**:

هو مَن عُرفت عدالته الظاهرة وجُهلت عدالته الباطنة، و يسمى المستور.

و اعتبر ابن حجر القسمين الأخيرين قسما واحدًا سماه المستور أو مجهول الحال.[3]

تنبيه:

اتفق الجميع على اشتراط العدالة في الراوي، لكن اختلفوا في حقيقتها و معناها:

فعند الحنفية و غيرهم:هي عبارة عن الإسلام مع عدم معرفة الفسق، و عند غيرهم عبارة عن الإسلام مع العلم بعدم الفسق.[4]

---

[1] المصدر السابق ١/٦٢٥.

[2] انظر "النكت" للزركشي ٣/٣٧٨

[3] انظر علوم الحديث ص١١١-١١٢، روضة الطالبين للنووي ٧/٤٦، البحر المحيط ٤/٨٠، النكت له ٣/٣٧٤-٣٧٥، شرح التبصرة ص١٦٠،١٥٨، نزهة النظر ص ١٣٥-١٣٦، فتح المغيث ٢/٢١٣،٢١٢،٢٠٢، ضوابط الجرح و التعديل لعبد العزيز عبد اللطيف ص ٧٩-٨٠.

[4] انظر إحكام الفصول ١/٣٦٨ ، التلخيص ٢/٣٥١-٣٥٢، البحر المحيط ٤/٢٧٣، النكت للزركشي ٣/٣٩٧،.

الفرع الأول: مجهول العَين:

نقل بعضهم الاتفاق على عدم قبول حديثه.

قال الحاكم: ((المحدِّث إذا لم يعرف شخصه لم يكن له أن يروي عنه بإجماع الأئمة))[1].

قال ابن كثير: ((فأما المبهم الذي لم يُسَم أو مَن سُمِّي و لا تـــُعرف عينه فهذا ممَن لا يَقبل روايته أحد عَلِمناه، ولكنَّه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يُستأنس بروايته و يُستضاء بها في مواطن)).[2]

و نفى ابن المواق الخلاف بين أهل الحديث.[3]

و الحق ثبوت الخلاف كما سيأتي إيضاحه.

أولاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: ذهب الأكثرون و قد حُكي إجماعا كما تقدم أن روايته غير مقبولة.[4]

القول الثاني: تقبل مطلقا، و هو رأي مَن لا يَشترط في الراوي مزيدًا على الإسلام.[5]

و قد تعقَّبه البِقاعي بقوله: " هذا مُسَلَّم فيمن ثبت إسلامه، و أما هذا فأنى له بذلك لأنهُ عُدَّ مجهول العين، و الإسلام حال من أحواله، و معرفة الحال معرفة العين".[6]

و المشهور عن الأحناف قبوله إذا كان من أهل القرون الثلاثة المفضَّلة و لم يردَّ السلف

---

[1] سؤالات السجزي للحاكم رقم: ٢٨٨.

[2] اختصار علوم الحديث ١/٢٩٣، و انظر جامع التحصيل ص ٦٣، فتح المغيث ٢/٢٠٥-٢٠٦، شرح جمع الجوامع للمحلى ٢/١٥٠.

[3] انظر "النكت للزركشي"٣/٣٧٥، "فتح المغيث" ٢/٢٠٦.

[4] انظر"تحفة المسؤول" (٢/٣٧٣)، "البحر المحيط" (٤/٢٨٦)، "شرح التبصرة" (ص ١٥٨)، "فتح المغيث" (٢/٢٠٥)، "شرح الكوكب المنير" (٢/٤١٠)، "توضيح الأفكار" (٢/١٨٥).

[5] المصادر السابقة.

[6] "النكت الوفية" (١/٦٢٥).

حديثـــه.[1]

القول الثالث: أنها مقبولة إذا كان الراوي عنه عدلاً عند مَن يرى أن رواية العدل عن غيره تعديل له، و قد تقدمت نسبة هذا القول إلى من قال به.[2]

قال السخاوي: "و هو (أي القبول) لازم كُلِّ مَن ذهب إلى أنَّ رواية العدل بمجرَّدها عن الراوي تعديل له".[3]

القول الرابع: إن كان المنفرِد عنه لا يروي إلا عن عدل و اكتُفي في التعديل بواحد قـــُبلت روايته و إلا فلا.[4]

و تقدم عزو هذا القول إلى قائله.

---

[1] "أصول السرخسي" (١/٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٢)، "كشف الأسرار" (٤/٤٢١)، "التقرير و التحبير" (٤/١٢٣)، "فتح المغيث" (٢/٢٠٦)، "فواتح الرحموت"(٢/١٤٩)، "قواعد في علوم الحديث" (ص٢٠٧).

[2] انظر "النكت الوفية" (١/٦٤٣)، وما تقدم(ص٣٥٩).

[3] "فتح المغيث" (٢/٢٠٦).

[4] "البحر المحيط" (٤/٢٨٢)، "شرح التبصرة" (ص١٥٨)، "فتح المغيث" (٢/٢٠٧)، "شرح الكوكب المنير" (٢/٤١٠)، "توضيح الأفكار" (٢/١٨٥)، وما تقدم(ص٣٥٢).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: ردُّ روايته، و هو قول أكثر المُحَدِّثين و عزاه الدراقطني إلى أهل العلم بالحديث.[1]

القول الثاني: قبول روايته إذا كان الراوي عنه ثقة و لم يأت بحديث منكَر.

و هو مذهب ابن حبان، وشيخه ابن خزيمة.[2]

قال ابن حبان: " العدل مَن لم يُعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبيَّن ضده إذ لم يُكلَّف الناس مِن الناس معرفة ما غاب عنهم، و إنما كُلِّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غيرِ المغيَّب عنهم".[3]

و قال: "أما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها ".[4]

و قال أيضا: "و الشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تُخرِج مَن ليس بعدل عن حَدِّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة".[5]

القول الثالث: إذا كان الراوي عنه ممَّن لا يروي إلا عن ثقة مع الاكتفاء في التوثيق بواحد فهو عدل مقبول الرواية و إلا فلا.

و قد تقدم بيان من يقول به من المُحَدِّثين.[6]

---

[1] "سنن الدراقطني" (٤/٢٢٦-٢٢٨)، "شرح التبصرة"(ص١٥٨)، "نزهة النظر" (ص١٣٥)، "فتح المغيث" (٢/٢٠٥)، "تدريب الراوي" (١/٣١٧)، "توضيح الأفكار" (٢/١٨٥).

[2] "لسان الميزان" (١/١٤)، "فتح المغيث" (٢/٢٠٦-٢٠٧).

[3] "الثقات" (١/١٣).

[4] "المجروحين" (٢/١٩٣)، "لسان الميزان" (١/١٤).

[5] "المجروحين" (١/٣٢٧-٣٢٨)، و انظر (٢/٥٩) منه.

[6] "شرح التبصرة" (ص١٥٨)، "فتح المغيث" (٢/٢٠٧)، "تدريب الراوي" (١/٣١٧)، "توضيح الأفكار (٢/١٨٥)، وما تقدم(ص٣٥٤).

القول الرابع: إن كان مشهورًا في غير العلم بالزهد أو النَّجدة أو نحو ذلك ارتفعت جهالته وقبلت روايته بضوابط و إلا فلا.

قال ابن عبد البر: " كل مَن لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهورًا في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، أو عمرو بن مَعْدِي كَرِب أو الأشتر النخعي بالنَّجْدة"[1].

و قريب منه قول الحافظ أبي مسعود الدمشقي.[2]

و قد تعقَّب البِقاعيُّ إيراد هذا القول في هذه المسألة فقال: "فإدخال هذا القول في هذه المسألة عجيب، فإنها مفروضة فيمن لم يرو عنه مطلقا إلا راوٍ واحد، و المشهور بحالٍ من الأحوال لا بُدَّ من أن يكون روى عنه تلك الحال مَن بلغوا الكثرة التي تصيِّره في عداد المشهورين، فلا يكون حينئذٍ مجهول العين"[3].

---

[1] الاستغناء(٢/١٠١٣-١٠١٤)،"علوم الحديث" (ص٣٢١)،"منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد" لمحمد عبد النبي(١/١٣٨) وانظر(١/١٣١، ١٤٢-١٤٥)، وانظر المصادر السابقة. ومالك بن دينار البصري الزاهد صدوق عابد مات سنة(١٢٧هـ) وقيل(١٣٠هـ)،انظر"التقريب"(٢/٢٢٤).

[2] "فتح المغيث" (٢/٢٠٧-٢٠٨).وأبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي، كان حافظا فَهِما ديِّنا ورِعا ، جمع فأوعى ورحل إلى الأقطار، من مصنَّفاته"أطراف الصحيحين" وغيره، توفي سنة(٤٠٠هـ) وقيل(٤٠١هـ). انظر"السير"(١٧/٢٢٧-٢٣٠)،"تذكرة الحُفَّاظ"(٣/١٠٦٨-١٠٧٠).

[3] "النكت الوفية" (١/٦٢٦).

الفرع الثاني: مجهول العدالة الظاهرة و الباطنة:

أولاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا على أقوال:

القول الأول: عدم قبول روايته:

و هو قول الجمهور و منهم المالكية و الشافعية و الحنابلة في مشهور المذهب و اختاره بعض الحنفية كابن الهُمام و جعله ظاهر المذهب و نسبه الباجي إلى المُحَقِّقين من أصحاب الأصول.

و به قال الباقلاني والباجي وأبو إسحاق الشيرازي و ابن السمعاني والغزالي و أبو الخطاب الكَلوَذاني و الفخر الرازي و ابن قدامة و الآمدي و ابن الحاجب و البيضاوي و ابن مُفْلِح و ابن النجار و غيرهم.[1]

القول الثاني: قبول روايته.

و نُسب إلى أبي حنيفة و أصحابه، وهو رواية عن أحمد اختارها بعض أصحابه.[2]

هكذا أطلقوا القبول عن أبي حنيفة و أصحابه و الذي ذكره السرخسي و غيره من الحنفية قبول رواية من كان من أهل القرون المفضَّلة إذا لم يَرُدَّ السلف روايته، و ذلك لغلبة العدالة عليهم، أما مَن بعدهم فلا تقبل روايته لكثرة الفسق في الأزمنة المتأخرة.

---

[1] "العدة" (٣/٩٣٦)، "إحكام الفصول" (١/٣٧٣)، "التلخيص" (٢/٣٥٥)، "قواطع الأدلة" (٢/٣٠٢-٣٠٣) "التمهيد" للكلوذاني(٣/١٢١)، "المستصفى"(١/٢٩٥)، "المحصول" (٤/٤٠٢)، "روضة الناظر"(١/٢٨٦)، "الإحكام للآمدي" (٢/٨٠-٨٧)، "مختصر المنتهى" (٢/٣٧٢-تحفة)، "المسودة" (ص٢٥٣)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح"(٢/٥٤٤)، "طبقات الشافعية الكبرى"(٥/٧٨-٨١)، "البحر المحيط" (٤/٢٨٠)، "النكت" للزركشي (٣/٣٧٨) ، "شرح الكوكب المنير"(٢/٤١١-٤١٢).

[2] "اللمع" (ص٢٢٨)، "التلخيص" (٢/٣٥٥)، "قواطع الأدلة" (٢/٣٠٢)، "المستصفى" (١/٢٩٤)، ، "المحصول" (٤/٤٠٢)، "روضة الناظر"(١/٢٨٦)، الإحكام للآمدي" (٢/٧٢)، "مختصر المنتهى" (٢/٣٧٢)، ، "المسودة" (ص٢٥٣)، "أصول الفقه لابن مُفْلِح" (٢/٥٤٤)، "البحر المحيط"(٤/٨٠)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٤١٦).

قال السرخسي عن رواية المستور: " فأما في زماننا رواية مثل هذا لا يكون مقبولاً و لا يصح العمل به ما لم يتأيَّد بقبول العدول روايته، لأن الفسق غلب على أهل هذا الزمان، و لهذا لم يجوِّز أبو يوسف و محمد القضاء بشهادة المستور قبل ظهور عدالته".[1]

و يَرِد هنا أيضا القولان السابقان:

١- قبول روايته إذا كان كُلٌّ من الراويين أو أحدهما ثقة عند مَن يرى أنَّ رواية العدل عن غيره تعديل له مع الاكتفاء في التعديل بواحد.

٢- إذا كان الراويان أو الرواة عنه فيهم مَن لا يروي إلا عن ثقة قُبِلت روايته و إلا فلا.[2]

[1] "أصول السرخسي " (١/٣٤٤-٣٤٥)، و انظر "المغني" للخبازي (ص٢٠٢)، "كشف الأسرار"(٤/٤٢١-٤٢٢)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٤٤)، "الإبهاج"(٢/١٢٥٦)، "النكت" للزركشي (٣/٣٧٤)، "التقرير و التحبير" (٤/١٢٣)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٤١٢-٤١٣).

[2] "البحر المحيط" (٤/٢٨٠)، "شرح التبصرة" (ص١٦٠).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا على أقوال:

القول الأول: أنَّ روايته غير مقبولة.

و هو قول الجمهور و عزاه ابن المواق إلى المُحَقِّقين من أهل الحديث كأبي حاتم و الترمذي و اختاره الخطيب و ابن الصلاح و غيرهما.[1]

القول الثاني: أن روايته مقبولة

و نسبه الباجي و ابن المواق إلى جمهور أصحاب الحديث.[2]

و فيه نظر و الصحيح ما تقدم في القول الأول و لهذا تعقَّبه الزَّرْكَشي بقوله:

"مُراد المُحَدِّثين ارتفاع جهالة العين لا الحال".[3]

و نُسب هذا القول إلى البزار و الدراقطني.

قال ابن المواق: "...فنصَّ البزار في كتاب "الأشربة" له و في "فوائده" و في غير موضع على أنَّ من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته و ثبتت عدالته، و نحو ذلك الدراقطني في "الديات" من سننه".[4]

و عبارة الدراقطني: "و أهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، و إنما يثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان راويه عَدْلاً مشهورًا، أو رجلا قد ارتفع عنه اسمُ الجهالة، و ارتفاع اسمِ الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدًا، فإذا كان هذه صفتَه ارتفع عنه اسم الجهالة و صار حينئذ معروفا...".[5]

---

[1] "الكفاية"(ص٨٩)، "علوم الحديث"(ص١١١)، "شرح مسلم" للنووي (١/٣٤)، "النكت للزركشي"(٣/٣٧٧-٣٧٨)، "البحر المحيط" (٤/٢٨٠)، "شرح التبصرة" (ص١٦٠)، "نزهة النظر"(ص١٣٦)، "فتح المغيث"(٢/٢١٢-٢١٣)، "تدريب الراوي"(١/٣١٦)، "توضيح الأفكار" (٢/١٩١).

[2] "إحكام الفصول" (١/٣٧٣)، "النكت" للزركشي (٣/٣٧٦)، "فتح المغيث" (٢/٢١٣).

[3] "البحر المحيط"(٤/٢٨٣).

[4] "النكت" للزركشي (٣/٣٧٦)، و انظر "فتح المغيث" (٢/٢١٣).

[5] "السنن" (٤/٢٢٦-٢٢٧).

و قال السخاوي عن هذا الرأي: "و هو لازم من جعل مجرَّد رواية العدل عن الراوي تعديلا له...و أولى".[1]

فيَرِد هنا أيضا القولان المتقدِّمان في مذاهب الأصوليين.[2]

[1] "فتح المغيث" (٢/٢١٣)، و انظر "الكفاية" (ص٨٩).

[2] (ص٤٣٤) و انظر "البحر المحيط" (٤/٢٨٠)، "شرح التبصرة" (ص١٦٠)، "فتح المغيث" (٢/٢١٣)، "توضيح الأفكار" (٢/١٩٢).

الفرع الثالث:

مجهول العدالة الباطنة و معروف العدالة الظاهرة و هو المستور:

أولاً: مذاهب الأصوليين: اختلفوا على أقوال:

القول الأول: لا تقبل روايته.

و نسبه الكِيَا الطبري للأكثرين، و به قال الشافعي و الماوَردي و الرُّوياني، ونسبه السرخسي إلى محمد بن الحسن الشيباني.

و اختاره الباقلاني وأبو إسحاق الشيرازي وابن السمعاني والغزالي و الفخر الرازي و الآمدي و البيضاوي و ابن السبكي و غيرهم.[1]

القول الثاني: تقبل روايته.

و نسب إلى الحنفية و اختاره بعض الشافعية كسُليم الرازي و ابن فُورَك و المحب الطبري[2] و به قال القاضي أبو يعلى، و تردَّد فيه أبو الخطاب، وعزاه النووي إلى كثير من المُحَقِّقين.

و الحنفية إنما يقبلون حديث المستور إذا كان من أهل القرون المفضَّلة و لم يَرُدَّ السلف حديثه، أما المستور في الأزمنة التي بعد القرون المفضلة فروايته مردودة عندهم لكثرة الفساد و قلة الرشاد.[3]

---

[1] "الرسالة"(ص٤٠٠)، "اللمع"(ص٢٢٨)، "التلخيص" (٣٥٥/٢)، "قواطع الأدلة" (٣٠٣/٢)، "أصول السرخسي" (٣٧٠/١)، "المستصفى" (٢٩٥/١)، ، "المحصول" (٤٠٢/٤)، "الإحكام" للآمدي (٧٨/٢)، "الإبهاج" (١٢٥٣/٢)، "البحر المحيط" (٢٨٠/٤)، "النكت له" (٣٧٥/٣)، "النكت الوفية" (٦٤٥/١-٦٤٦)، "شرح جمع الجوامع" للمحلى (١٥٠/٢).

[2] هو محب الدِّين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري ثم المكي الشافعي المفتي فقيه الحرم، تفقه ودرَّس وأفتى وصنف وكان شيخ الشافعية ومحدِّث الحجاز في عصره مع الصلاح والزهد، ألف "الأحكام الكبرى" وغيره وتوفي سنة (٦٩٤هـ).انظر تذكرة الحُفَّاظ ١٤٧٤/٤-١٤٧٥، معجم الشيوخ للذهبي ٥٠/١-٥١، "طبقات الشافعية الكبرى"(١٨/٨-٢٠).

[3] "العدة"(٩٣٧/٣)،"اللمع" (ص٢٢٨)، "قواطع الأدلة" (٣٠٢/٢-٣٠٣)، "التمهيد"للكلوذاني (١٢٢/٣-١٢٣)، "أصول السرخسي" (٣٧٠/١)، "المستصفى"(٢٩٤/١)، "المحصول"(٤٠٢/٤)،"علوم الحديث" (ص١١٢)، "شرح مسلم" للنووي (٣٤/١)، "كشف الأسرار" (٤٦٠/٤)، "البحر المحيط"(٢٨٠/٤-٢٨١)، "النكت" للزركشي

القول الثالث: أنَّ روايته موقوفة إلى استبانة حاله و إذا روى التحريم وجب الانكفاف عنه إلى استتمام البحث عن حاله.

و هو اختيار الجويني حيث قال: " و الذي أوثره في هذه المسألة: ألا نطلق ردَّ رواية المستور و لا قبولها ، بل يقال: رواية العدل مقبولة، و رواية الفاسق مردودة، و رواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته".[1]

والفرق بين هذا القول و القول الأول:"أنه يعتبر العدالة الباطنة كالقول الأول لكنَّه عند عدم تحققها يراعي احتمالها فيتوقف احتياطا إلى ظهور الحال بخلاف الأول لا يراعي هذا الاحتمال و لا يلتفت إليه".[2]

و يرد كذلك من باب أولى القولان المتقدِّمان [3].

(٣٧٥/٣)، "التقرير و التحبير"(١٢٤/٤)، "فتح المغيث" (٢١٣/٢-٢١٤)، "قواعد في علوم الحديث" (ص٢٠٨-٢٠٩).

[1] "البرهان" (٣٩٧/١)، و انظر "المسودة" (ص٢٥٣)، "البحر المحيط" (٢٨١/٤).

[2] "حاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلى"(١٥٠/٢)، و انظر "فتح المغيث" (٢١٦/٢).

[3] (ص ٤٣٤).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: عدم قبول روايته.

و نُسب إلى الجمهور، و هو ظاهر إطلاق الشافعي عدمَ الاحتجاج بالمجهول، و عزاه إليه غير واحد من أصحابه.[1]

القول الثاني: قبول روايته

و نُسب إلى كثير من المُحَدِّثين و رجحه النووي و عزاه إلى كثير من المُحَقِّقين، وكلام ابن حجر يدل على أنَّ الذي قال به جماعة.[2]

قال ابن الصلاح: "و يُشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحدٍ من الرواة الذين تقادم العهد بهم و تعذَّرت الخبرة الباطنة بهم".[3]

و قد تعقَّبه البِقاعي بقوله: "لم يبيِّن وجه الشبَه و ليس بيِّنًا، و لعله بناء على مثل قوله: إن البخاريَّ و مسلمًا رويا عن مجهول العين مصيرًا منهما إلى أن الجهالة ترتفع برواية واحد، و البيِّن في كلام أهل الفنِّ أنهم لا يحتجون إلا بمصرَّحٍ بتوثيقه، و لا فرق بين القديم و الحديث، و ما ذكره الشيخ (يعني العراقي) بعده من كلام الشافعي يبيِّنُ ذلك".[4]

القول الثالث:

أنَّ روايته موقوفة إلى استبانة حاله، اختاره ابن حجر العسقلاني.[5]

و يَرِد هنا أيضا القولان المتقدِّمان[6]

---

[1] "الإبهاج" (٢/١٢٥٣)، "البحرالمحيط"(٤/٢٨٠)، "نزهة النظر"(ص١٣٦)، "النكت الوفية"(١/٦٤٤).

[2] "المجموع" للنووي (٦/٢٧٧)، "شرح مسلم" له (١/٣٤)، "تحفة المسؤول" (٢/٣٧٣)، "التقييد و الإيضاح" (ص١٤٥)،"نزهة النظر" (ص١٣٦)، "فتح المغيث" (٢/٢١٥)، "تدريب الراوي"(١/٣١٧).

[3] "علوم الحديث"(ص١١٢).

[4] "النكت الوفية" (١/٦٤٤).

[5] "نزهة النظر"(ص١٣٦)، "فتح المغيث" (٢/٢١٥-٢١٦).

[6] (ص٤٣٤).

سياق الأدلة:

أولاً: أدلة من ردَّ رواية المجهول:

استدلوا بعدة أدلة منها:

١- أن مُستنَد قبول خبر العدل هو الإجماع، و المجهول لم يدلَّ الإجماع على قبول روايته، و ليس هو في معنى العدل ليُقاس عليه، فانتفى النص و الإجماع و القياس على قبول خبر المجهول فوجب ردُّ روايته.[١]

الجواب: أنَّ النصوص دلَّت على امتناع قبول خبر الفاسق، و من ظهر إسلامه و سلِم من مفسِّق في الظاهر لا تشمَله هذه النصوص، فهو في معنى العدل، لأنَّ العدالة المشترَطة هي ظهور الإسلام و السلامة من الفسق ظاهرًا.[٢]

٢- أن شهادة المجهول لا تُقبل في العقوبات، فيُقاس عليها الرواية.

قال ابن السمعاني: "إن لم تكن العدالة في الخبر أغلظ منها في الشهادة فلا ينبغي أن تكون أسهل، لأن المخبِـــر يُثبِت بخبره شرعًا يعُمُّ إلزامه، فكان بتغليظ العدالة أولى".[٣]

الجواب: من وجهين:

١- أن العدالة المعتبَرة في الشهادة أغلظ من العدالة المعتَبرة في الرواية، والاحتياط في الشهادة أتمُّ منه في الرواية و لهذا فارقتها في أمور عديدة كاللفظ و الحرية و العدد.[٤]

٢- أن ردَّ شهادة المجهول في العقوبات لأجل الشبهة لأن الحدود تـــُدرؤ بالشبهات و ليس لعدم صلاحيته للشهادة، و لهذا قُبِلت شهادة المجهول في الأموال.[٥]

---

[١] "المستصفى"(١/٢٩٥)، "روضة الناظر" (١/٢٨٨-٢٨٩)، "شرح مختصر الروضة"(٢/١٤٩)، "أصول الفقه" لابن مفلح (٢/٥٤٤) "الإبهاج" (٢/١٢٥٦).

[٢] "الإحكام" للآمدي (٢/٧٨-٧٩).

[٣] "قواطع الأدلة" (٢/٣٠٣-٣٠٤)، و انظر "المستصفى"(١/٢٩٥-٢٩٦)، "الإحكام" للآمدي (٢/٧٨)، "روضة الناظر"(١/٢٨٩)،"شرح مختصر الروضة"(٢/١٤٩-١٥٠).

[٤] "التلخيص" (٢/٣٥٦)، "قواطع الأدلة" (٢/٣٠٣)، "الإحكام" للآمدي (٢/٧٨-٧٩).

[٥] "الاختيار لتعليل المختار" (٢/١٤٣)، "حاشية المستصفى"(١/٢٩٥).

٣- "أنَّ عدم الفسق شرط في قبول الرواية، فاعتبر فيه الخبرة الباطنية مبالغة في دفع الضرر كما في عدم الصبا و الرق و الكفر في قبول الشهادة"[١] و الجامع بينهما هو دفع احتمال المفسدة.

الجواب:

١- أنَّ الأصل عدم المانع (و هو هنا الفسق)فإذا شككنا فيه لم نلتفت إليه لأنه قد حصلت غلبة الظن بعدمه، بدليل الأصل، فعدم المانع ليس شرطا حتى يشترط تحقـــُّق عدمه.[٢]

٢- ما تقدم بيانه من التفريق بين الشهادة و الرواية، و أن باب الشهادة أغلظ.[٣]

ثانيا: أدلة من قبِل روايته:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه و سلم فقال: إني رأيتُ الهلال فقال: "أتشهد أن لا إله إلا الله؟" قال: نعم. قال: "أتشهد أنَّ محمدًا رسول الله؟" قال: نعم، قال:" يا بلال أذِّن في الناس فليصوموا غدًا".[٤]

وجه الدلالة:أنَّ النبي صلى الله عليه و سلم قبِلَ شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال و لم يعرف منه سوى الإسلام.[٥]

الجواب:من وجهين:

أ- أنه معلول بالإرسال، فلا يحتج به.

---

[1] " الإحكام" للآمدي (٢/٧٩)، و انظر "المحصول" (٤/٤٠٥)، "روضة الناظر"(١/٢٨٩)، "شرح مختصر الروضة" (٢/١٤٩)،"أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٤٤)، "الإبهاج" (٢/١٢٥٥)، "فتح المغيث" (٢/٢١٩).

[2] "الإبهاج" (٢/٧٩).

[3] "الإحكام" للآمدي (٢/٧٩).

[4] رواه أبو داود (٢٣٤٠)، و الترمذي (٦٩١) و النسائي (٢١١٢)، و ابن ماجه (١٦٥٢) من طريق سِمَاك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس، وقد أُعِلَّ بالإرسال،قال الترمذي عقِب روايته له"حديث ابن عباس فيه اختلاف وروى سفيان الثوري وغيره عن سِمَاك عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه و سلم مرسَلاً وأكثر أصحاب سِمَاك رووا عن سِمَاك عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسَلا" وانظر"التلخيص الحبير"(٢/١٨٧).

[5] "التلخيص" (٢/٣٥٧)، "المستصفى"(١/٢٩٧)، "المحصول"(٤/٤٠٦)، "روضة الناظر"(١/٢٨٧)، "الإحكام" للآمدي (٢/٨٠)، ، "شرح مختصر الروضة" (٢/١٥٠-١٥١)، "فتح المغيث" (٢/٢١٩-٢٢٠).

و قد ورد نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه و سلم أني رأيته، فصامه و أمر الناس بصيامه"[1].

و لا حجة فيه لأنَّ ابن عمر رضي الله عنهما معلوم العدالة الظاهرة و الباطنة عند النبي صلى الله عليه و سلم.

ب- لا نُسَلِّم أنَّ النبي صلى الله عليه و سلم لم يعلم من حاله سوى الإسلام، بل يجوز أن يكون عَلِمَ عدالته بالوحي أو بالخبرة أو بتزكية من خَبَر حاله.[2]

٢- " أن الصحابة قبلوا قول العبيد و الصبيان و النِّسْوان و الأعراب لأنهم لم يعرفوهم بالفسق، و عرفوهم بالإسلام".[3]

الجواب:

أ- لا يُسلَّم أنَّ الصحابة رضي الله عنهم قَبِلوا قول المجاهيل فإنَّ هذا هو نفسه محلُّ النزاع، و إنما قبلوا خبر من علموا عدالته من الأعراب و النساء و العبيد و غيرهم كأصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و أزواجه صلى الله عليه و سلم و مَواليه، و أما مَن جهلوا عدالته و حاله فإنهم كانوا يَرُدُّون روايته.[4]

ب- أنَّه لا يُعتبر ذلك في حقِّ الصحابة رضي الله عنهم لأنَّ عدالتهم ثابتة بالإجماع بتعديل الله لهم و لا عبرة بمن شذَّ في ذلك، و أما غيرهم فلا بُدَّ من البحث عن عدالته، فالقياس عليهم قياسٌ مع الفارق.[5]

---

[1] رواه أبو داود(٢٣٤٢) وصححه ابن حزم في"المحلى"(٦/٢٣٦)، انظر"إرواء الغليل"(٤/١٦).

[2] "التلخيص" (٢/٣٥٧)، "المستصفى" (١/٢٩٧)، "المحصول" (٤/٤٠٧)، "روضة الناظر"(١/٢٩٠)، "الإحكام" للآمدي (٢/٨٢)، "شرح مختصر الروضة" (٢/١٥٣).

[3] " المستصفى" (١/٢٩٧)، "المحصول" (٤/٤٠٦)، "الإحكام" للآمدي (٢/٨١)، "روضة الناظر"(١/٢٨٧)، "شرح مختصر الروضة" (٢/١٥١).

[4] المستصفى" (١/٢٩٧)، "المحصول" (٤/٤٠٧)، "الإحكام" للآمدي (٢/٨٢)، "روضة الناظر"(١/٢٩٠)، "شرح مختصر الروضة" (٢/١٥٣).

[5] "روضة الناظر"(١/٢٩٠).

٣- أنَّ من ثبت إسلامه و لم يُعلَم عنه فسقٌ، فالظاهر من حاله العدالة و الصدق[1] لما رُوي عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: " **أُمِرتُ أن أحكم بالظاهر، و الله يتولى السرائر**"[2].

الجواب: من أوجه:

أ- أنَّه لا أصل له بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ب- على فرض ثبوته فإن النبي صلى الله عليه و سلم أضاف الحكم بالظاهر إلى نفسه ولا يلزم أن يكون غيرُه مثلَه في ذلك إلا عن طريق القياس عليه، و هو باطل كما لا يخفى.[3]

ج- أنَّه علَّق الحكم على الظاهر و هذا و إن كان يدل على أنَّه عِلَّة لقبوله، إلا أنَّ تخلُّفَ الحكم عنه في الشهادة على العقوبات و الفتوى يدل على أنه ليس عِلَّة لقبوله.[4]

د- أن هذا محمول على من عُرِفت عدالته دون من جُهل حاله.

قال ابن حجر تعقيبا على من فَهِم من أثر عمر رضي الله عنه أنَّ العدل مَن لم توجد منه الريبة: " كذا قال، وهذا إنما هو في حَقِّ المعروفين لا مَن لا يُعرف حاله أصلا".[5]

هـ- أن قولهم: الظاهر من حاله العدالة و الصدق مُعارَض بأنَّ الغالب الفسق لكثرة

---

[1] "الإحكام" للآمدي (٢/٨٠)، "التقرير و التحبير" (٤/١٢٣).

[2] اشتهر هذا الحديث بين الأصوليين و الفقهاء، و الحقيقة أنه لا أصل له بهذا اللفظ في كتب الحديث المشهورة و لا الأجزاء المنثورة كما جزم به المزي و ابن كثير و الزَّرْكَشي و العراقي و ابن حجر و غيرهم. انظر "تحفة الطالب" لابن كثير (ص١٧٤)، "المعتبر" للزركشي (ص ٩٩-١٠١)، "موافقة الخُبْر الخَبَر" لابن حجر (١/١٨١)، "المقاصد الحسنة" (١/١٥٥) للسخاوي، "كشف الخفاء" للعجلوني (١/١٩٢).

و يغني عنه قول عمر رضي الله عنه: "إن أناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم، و أنَّ الوحي قد انقطع، و إنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمِنَّاه و قرَّبناه و ليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسب سريرته، و من أظهر لنا سوءًا لم نأمنه و لم نصدِّقه و إن قال: أنَّ سريرته حسنة" رواه البخاري (٢٦٤١).

[3] "الإحكام" للآمدي (٢/٨١).

[4] المصدر السابق (٢/٨١).

[5] "فتح الباري" (٥/٢٥٢).

الفساد و قِلَّة الرشاد في الأزمنة المتأخرة فيُرَدُّ خبره لذلك.[1]

٤- "أنَّ أمر الأخبار مبني على حسن الظنِّ بالراوي، و لأنَّ رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتـــُصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، و تفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام و لا يَتعذَّر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر و الباطن".[2]

الجواب:

الظاهر من كلام أهل العلم بالحديث أنَّهم لا يحتجون إلا بمصرَّحٍ بتوثيقه من غير تفريق بين من تقادم العهد بهم و بين غيرهم.[3]

ثالثا: دليل من اختار الوقف:

الذي يظهر أنَّ حجتهم في ذلك:

أنَّ العدل قُبلت روايته لأنه قد ثبتت عدالته، و الفاسق رُدَّت روايته لأنَّ فِسقه أخرجه عن حدِّ العدالة فكانت روايته مردودة، أما المستور فحاله مجهولة فلو قَبِلنا روايته لاحتمل كونه ضعيفا، و لو رددنا روايته لاحتمل كونه عدلاً فلزم الوقف إلى استبانة حاله، و لكن لا يمنع هذا الانكفافُ عن فعل معيَّن إذا روى هذا المستور ما يقتضي تحريمه من باب الاحتياط.[4]

الجواب:

إن كان هذا الوقف يقتضي ردَّ الرواية و عدم العمل بها إذا لم يتبيَّن شيء من حاله، فالأمر في ذلك سهل، و أما إن كان المقصود الوقف مع المَيل إلى العمل بها إذا كانت تدل على

---

[1] "التقرير و التحبير" (١٢٣/٤).

[2] "علوم الحديث" (ص١١٢).

[3] "النكت الوفية" (٦٤٤/١).

[4] وانظر "فتح المغيث" (٢١٦/٢-٢١٧)، "حاشية البناني" على شرح جمع الجوامع للمحلى (١٥٠/٢).

أمر محـــرَّم: فيردُّه أنَّ الحِلَّ الثابـــت بالأصل لا يُرفع بالتحريم المشكوك فيه كما لا يُرفع استصحاب اليقين بالشك من باب الاحتياط.[1]

و أما مَن يرى رواية العدل عن غيره تعديلا له، و من يرى قبول رواية المجهول إذا كان الراوي عنه ممَّن لا يروي إلا عن ثقة، فقد تقدَّم ذكر مُستندهم في ذلك[2].

الترجيح:

الذي يظهر راجحا في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أكثر المُحَدِّثين والأصوليين من ردِّ رواية المجهول لفَقده شرطا من شروط قبول الحديث وهو معرفة عدالته وثقته، ولا ريب أنَّه لا يجوز نسبة شيء من الشرع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل التأكد من صحته وثبوته.ولكن قد تحتف بالراوي قرائن تُقَوِّي من شأنه وحاله كأن يصحِّح أحد الحُفَّاظ المتثبِّتين إسناد حديث فيه راو مجهول فيكتسب من ذلك توثيقا ضمنيا[3]،أو يروي عنه أحد النُقَّاد المنتقِين لشيوخهم ممن وُصفوا بأنَّهم لا يروون إلا عن ثقة، وموافقة حديثه لأحاديث الثقات وخلوُّه من المنكرات ونحو ذلك من القرائن التي تظهر بالتعمُّق في تتبع حال الراوي و سبر حديثه والنظر في كيفية تَعامُل الحُفَّاظ مع رواياته.

كما أنَّ المجهول إذا تفرد بما يُنكر و أغرب بما لم يُتابَع عليه فهو ساقط.

قال أبو زرعة:"إذا روى المجهولُ المنكَرَ عن المعروفين فهو كذا-كلمة ذكرها-"[4].

وقال المُعَلِّمي:"المجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف"[5].

وقال عن أحد المجاهيل:" وإذا كان يُغرب مع جهالته وإقلاله فهو تالف"[6].

---

[1] انظر "شرح جمع الجوامع" للمحلى (٢/١٥٠).

[2] انظر ما تقدم(ص٣٦١-٣٦٢).

[3] انظر"ميزان الاعتدال"(٤/٥٥٨)،"ضوابط الجرح والتعديل"(ص٨٨-٨٩).

[4] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٤/١١٩)،"تهذيب التهذيب"(٤/١٩٤)، أي ضعيف.

[5] تعليق المُعَلِّمي على"الفوائد المجموعة" للشوكاني(٣٥٩)، وانظر"الصارم المنكي"(ص٤١).

[6] المصدر السابق(ص ٢٠٧ ، ٣٤٠).

الباب الرابع: طرق التحمل و صفة الرواية

الفصل الأول: طرق التحمُّل

الفصل الثاني: صفة الرواية

الفصل الأول: طرق التحمُّل

المبحث الأول: الإجازة و المُناوَلة

المبحث الثاني: الإعلام و الوَصيَّة

المبحث الثالث: الكتابة

المبحث الرابع: الوِجادة

المبحث الأول: الإجازة

تعريف الإجازة:

لغة: ترد كلمة"الإجازة" في اللغة:

أ- بمعنى الإذن و الإباحة.

قال السخاوي: "و عليه ينطبق الاصطلاح"[1]

ب- وترد بمعنى العبور و الانتقال.

قال الزَّرْكَشي: "يقال: أجزت لفلان كذا، و أجزت فلانًا كذا، فمن عداه بحرف الجَرّ فهو بمعنى سوَّغت له و أبحت، و مَن عداه بنفسه فهو بمعنى أجزته ماءً أي أسقيته ماءً لأرضه أو لماشيته و الأول أظهر و أشهر".[2]

اصطلاحا:

هي "إذنٌ في الرواية لفظا أو كَتْبًا، تفيد الإخبار الإجمالي عُرفا".[3]

وهي أنواع أهمُّها ما يلي.

---

[1] "فتح المغيث" (٣٨٩/٢).

[2] "النكت" (٥٠٢/٣)، و انظر "الكفاية" (ص٣١٢)، "تهذيب اللغة"(١٠٢/١١-١٠٤)، "مقاييس اللغة"(٤٩٤/١)،"تاج العروس"(٧٥/١٥-٧٧، ٨٦-٨٧)-جوز.

[3] فتح المغيث(٣٨٩/٢).

النوع الأول: أن يجيز لمعيَّن في معيَّن:

كأن يقول: أجزتُ لك أن تروي عني هذا الحديث بعينه أو هذا الكتاب.[1]

نقل الباقلاني و الباجي الإجماع على جوازها.[2]

و فيه نظر فالخلاف فيها ثابت و حكاه الوليد بن بكر الأندلسي عن أصحاب الحديث.[3]

قال الجويني: "تردَّد الأصوليون في ذلك".[4]

و قال ابن الصلاح: "هذا باطل، فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث و الفقهاء و الأصوليين..".[5]

أولاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا فيها على أقوال:

القول الأول: جواز الرواية بها.

و به قال جمهور السلف و الخلف، و هو مذهب أحمد و رواية عن مالك و الشافعي و حُكي عن أبي يوسف، و هو قول أكثر أصحابهم و به قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرَّأي

---

[1] "البحر المحيط" (٣٩٦/٤).

[2] "التلخيص" (٣٩٠/٢)، "إحكام الفصول" (٣٨٨/١)، "الإلماع" لعِياض (ص٨٩).

[3] "الكفاية" (ص٣٣٢). وأبو العباس الوليد بن بَكْر الغَمْري السَّرَقُسطي، كان إماما في الحديث والفقه عارفا باللغة كثير السِّماع، صنَّف"الوجازة في صحة القول بالإجازة" ويقال فيه"الغمري" و"العُمَري"، توفي سنة(٣٩٢هـ). انظر"الصلة"(٩٢٤/٣-٩٢٥)،"السير"(٦٥/١٧-٦٧).

[4] البرهان (٤١٤/١).

[5] "علوم الحديث" (ص١٥٢)، و انظر "إيضاح المحصول" (ص٤٩٨-٤٩٩)، "تحفة المسؤول" (٤٠٧/٢)، "شرح العِلَل" لابن رجب (٢٧٠/١)، "شرح التبصرة" (ص٢٠١)، "فتح المغيث" (٣٩٣/٢).

و أشهب بن عبد العزيز والباقلاني و القاضي أبو يعلى و الباجي وأبو إسحاق الشيرازي و الجويني و الغزالي و الآمدي والفخر الرازي و ابن الحاجب.[1]

القول الثاني: المنع من الرواية بها.

و هو رواية عن مالك جعلها القاضي عبد الوهاب الظاهر من مذهبه.

و رواية عن الشافعي حكاها الماوَردي وابن السمعاني و الرُّوياني و اختارها القاضي حسين المَرْوَرُّوذي[2] و الماوَردي و الرُّوياني من الشافعية و أبو طاهر الدبَّاس[3] من الحنفية، و جزم به ابن حزم.[4]

---

[1] "العدة" (٣/٩٨١-٩٨٣)، "الكفاية" (ص٣١٣-٣١٤)، "جامع بيان العلم و فضله" لابن عبد البر (٢/١٧٩)، "إحكام الفصول" (١/٣٨٨)، "اللمع" (ص٢٣٤)، "التلخيص" (٢/٣٨٩-٣٩٠)، "البرهان"(١/٤١٤)، "المستصفى" (١/٣١٠)، "إيضاح المحصول" (ص٤٩٨-٥٠٠)، "الإلماع" (ص ٨٨-٨٩)، "الوجيز" لأبي طاهر السِّلفي (ص٥٣)، "المحصول" (٤/٤٥٤)، "روضة الناظر" (١/٣٠٩)، "الإحكام" للآمدي (٢/١٠٠-١٠١)، "علوم الحديث" (ص١٥٣)، "مختصر المنتهى" (٢/٤٠٦-تحفة)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢٠٩-٢١٠)، "المسودة" (ص٢٨٧)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٩١)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٠)، "تحفة المسؤول"(٢/٤٠٧-٤٠٨)، "البحر المحيط" (٤/٣٩٧)، "شرح التبصرة" (ص٢٠١)، "فتح المغيث" (٢/٣٩٧)، "شرح الكوكب المنير" (٢/٥٠٠).

[2] هو الإمام الجليل الحسين بن محمد بن أحمد المَرْوَرُّوذي القاضي أحد رفعاء الشافعية، كان غواصاعلى المعاني الدقيقة كثير التحرير سديد النظر، قال الرافعي: "كان يقال له حبر الأُمَّة"، له "التعليقة "المشهورة وكتاب "أسرار الفقه" وغير ذلك، توفي سنة (٤٦٢هـ).انظر طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣٥٦-٣٦٥)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٤٤-٢٤٥، شذرات الذهب ٣/٣١٠.

[3] هو أبو طاهر محمد بن محمد بن سفيان الدبَّاس الحنفي، كان إمام أهل الريِّ بالعراق يُذكَر بالحفظ ومعرفة الروايات، جاور في آخر عمره بمكة و اشتغل بالعبادة، لم يذكروا سنة وفاته وهو من أقران أبي الحسن الكَرْخِي (ت٣٤٠هـ). انظر"الجواهر المضية"(٣/٣٢٣-٣٢٤)،"تاج التراجم"(ص٣٣٦).

[4] "الحاوي" للماوردي (٢٠/١٤٦)، "الإحكام" لابن حزم (٢/١٤٧-١٤٨)، "الكفاية" (ص٣١١، ٣١٦-٣١٧)، "جامع بيان العلم و فضله" (٢/١٧٩)، "البرهان" (١/٤١٤)، "قواطع الأدلة" (٢/٣٥١)، "إيضاح المحصول" (ص٤٩٨-٤٩٩)، "علوم الحديث" (ص ١٥١-١٥٣)، "كشف الأسرار" (٥/٩٠)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٩١-٥٩٢)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٠)، "البحر المحيط" (٣٩٦-٣٩٧)، "شرح التبصرة" (ص٢٠١)، "التقرير و التحبير" (٤/٢٢٤)، "فتح المغيث" (٢/٣٩٣-٣٩٧)، "شرح الكوكب المنير" (٢/٥٠١-٥٠٣).

القول الثالث: إذا كان المُجيز و المُستجيز عالِمَين بما في الكتاب من الأحاديث و كان المُستجيز مأمونا بالضبط و الفهم صحَّت الرواية بها و إلا فلا.

نسبه غير واحد إلى أبي حنيفة و محمد بن الحسن الشيباني و هو اختيار الجَصَّاص و البزدوي و السرخسي وابن الهُمام، وعزاه السرخسي إلى أبي يوسف أيضا.[1]

القول الرابع: لا تصِحُّ إلا بالمخاطَبة، فإن خاطبه بها صحت الرواية بها و إلا فلا.

حكاه أبو الحسين بن القَطَّان الشافعي في كتابه "الأصول".[2]

---

[1] "أصول البزدوي" (٥/٨٥-٨٦-كشف الأسرار)، "أصول السرخسي" (١/٣٧٧-٣٧٨)، "الإحكام" للآمدي (٢/١٠٠-١٠١)، ، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٩٢)، "البحر المحيط" (٤/٣٩٨)، "التقرير و التحبير" (٤/٢٢٤-٢٢٥)، "تدريب الراوي" (٢/٣٠)، "مناهج العقول" للبدخشي (٢/٣٦٤)، "شرح الكوكب المنير" (٢/٥٠٣).

[2] "البحر المحيط" (٤/٣٩٨).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: صحة الرواية بها.

و هو الذي قال به جماهير أهل الحديث و استقرَّ عليه العمل، وهو مذهب أحمد بن حنبل، و رواية عن مالك و الشافعي [1].

القول الثاني: منع الرواية بها، و هو رواية عن مالك و الشافعي.

و نُسب إلى طائفة من أهل الحديث[2].

---

[1] و ممَّن قال بذلك: الحسن البصري، نافع مولى ابن عمر، الزهري، قتادة، مكحول الشامي، يحيى بن سعيد الأنصاري، يحيى بن أبي كثير، أيوب السختياني، عبيد الله بن عمر بن حفص، هشام بن عروة، منصور بن المعتمر، عبيد الله بن أبي جعفر، حيوة بن شريح، شعيب بن أبي حمزة، الأوزاعي، ابن أبي ذئب، الليث بن سعد، عبد العزيز ابن الماجشون، ابن جُرَيج، الثوري، معاوية بن سلام، ابن عيينة، أبو بكر بن عياش، الحسين الكرابيسي، محمد بن بشار بندار، محمد بن يحي الذهلي، البخاري، مسلم، أبو زُرْعة الدمشقي، إسماعيل القاضي، الحارث بن أبي أسامة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، ابن خزيمة و غيرهم.

انظر"المحدِّث الفاصل" (ص٤٣٥)، "الكفاية" (ص ٣١٣-٣١٤)، "الإلماع" (ص٩٠)، "الوجيز" لأبي طاهر السلفي (ص٥٣)، ، "الإحكام" للآمدي (٢/١٠٠)، "علوم الحديث" (ص١٥٣)، "الإبهاج" (٢/١٢٨٠)، "البحر المحيط" (٤/٣٩٧)، "النكت" للزركشي (٣/٥٠٧-٥٠٨)، "شرح التبصرة"(ص٢٠١)، "فتح المغيث" (٢/٤٠٠-٤٠١).

[2] منهم شعبة و أبو زُرْعة الرازي و إبراهيم الحربي و صالح جزره و أحمد بن صالح المصري و خلف بن تميم و أبو الشيخ الأصبهاني و أبو نصر السجزي.انظر"الكفاية" (ص ٣١٣، ٣١٤-٣١٧)، "الوجيز" لأبي طاهر السلفي (ص٦٢)، "علوم الحديث" (ص١٥١-١٥٢)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٩١- ٥٩٢) ،"الإبهاج" (٢/١٢٨٠)، "البحر المحيط" (٤/٣٩٦-٣٩٧)، "النكت" له (٣/٥٠٣-٥٠٦)، "شرح العِلَل" لابن رجب (١/٢٧٠-٢٧١)، "شرح التبصرة" (ص٢٨)، "فتح المغيث" (٢/٣٩٤-٣٩٦).

و الحقيقة أنَّ بعض من نُقِل عنه المنع إنما كَرِهها فقط حتى لا يتَّكَل على الإجازة بدلاً من السماع، فيُتَرك السماع و تَبطُل الرحلة أو كرهها لمن ليس أهلاً لها أو لفُقْدان بعض شروطها المعتبرة و نحو ذلك، و منهم من تراجع عن المنع منها كأبي نصر السِّجْزِي.[1]

سياق الأدلة:

أولاً: دليل المجيزين لها:

١- أن المحدِّث إذا قال: "أجازني فلان" صادق في ذلك، و الصِّدق في الحديث جائز على أيِّ وجه كان، فإذا حصلت الثقة اكتفي بذلك و لا تعبُّد في السماع.[2]

٢- أنَّ الشيخ إن أجاز له أن يروي عنه مَروِيَّاتِه فكأنَّه أخبره بها جُملةً، فهو كما لو أخبره بها تفصيلا و ذلك لا يتوقف على التصريح بالنطق كما في القراءة على الشيخ، لأنَّ المقصود تحقُّق الفهم و الإفهام و هذا حاصل بالإجازة المُفهمة.[3]

٣- أنَّ الإجازة ضرورية لمسيس الحاجة إليها، فقد يموت الرواة، و الحاجة إلى إبقاء الإسناد أكيدة و لا طريق إلى ذلك إلا بالإجازة، و لا يَتسنَّى لكل طالبٍ الرحلةُ و السفر فكانت الإجازة أرفقَ و أوفقَ لما فيها من الفوائد العظيمة.

و لهذا قال غير واحد من العلماء: " لو بطلت الإجازة لذهب العلم".[4]

ثانيا: دليل المانعين:

---

[1] انظر "الكفاية"(٣١٦-٣١٧)، "الوجيز"للسِّلفي(ص٦٢)، "النكت" للزركشي(٣/٥٠٤-٥٠٦)
وأبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجزي، كان حافظا بصيرا بالرجال وطرق الحديث، صنَّف"الإبانة الكبرى" و"رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت"، توفي سنة(٤٤٤هـ).انظر"السير"(١٧/٦٥٤-٦٥٧)،"تذكرة الحُفَّاظ"(٣/١١١٨-١١٢٠).

[2] "إحكام الفصول" (١/٣٨٨)، و انظر "التلخيص" (٢/٣٩٠-٣٩١)، "المنخول" (ص٣٦٢).

[3] "علوم الحديث" (ص١٥٣)، "النكت" للزركشي (٣/٥١١).

[4] "الوجيز"للسِّلفي(ص٥٧)،"النكت" للزركشي (٣/٥٠٩-٥١٠)، "فتح المغيث" (٢/٣٩٨-٣٩٩).

١- أنَّ ظاهرها إباحة التحدث و الإخبار عنه من غير أن يحدِّثه أو يخبره و هذا إباحة للكذب فإنَّ قول المحدِّث: أجزت لك أن تروي عني تقديره: أجزت لك ما لا يجوز في الشرع لأنَّ الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع.

و لهذا قال أبو طاهر الدبَّاس: "مَن قال لغيره: "أجزت لك أن تروي عنِّي ما لم تسمع" فكأنَّه يقول: "أجزت لك أن تكذب عليَّ ".[١]

الجواب:

أجاب عنه الزَّرْكَشي بقوله: "هذه مصادفة على المطلوب، لأنَّ الذي يبيح الإجازة، و الرواية بالإجازة يمنع هذه المقدمة، و هذا عين النزاع الذي جعله السِّجْزِي دليلا على منع الرواية بالإجازة، و هذا القول خارج عن دأب العلماء".[٢]

ثم إن الرواية بالإجازة لها شروط و ضوابط فلا يلزم ما ذكروه من كونه إباحة للكذب عليه.[٣]

٢- أنَّها لم تَرِد عن النبي صلى الله عليه و سلم و لا عن أصحابه و لا عن أحد من التابعين و أتباعهم فتكون الرواية بها ابتداعًا في الدِّين.[٤]

قال أبو زرعة الرازي: "ما رأيت أحدًا يفعله".[٥]

الجواب:

قد تقدم ذكر مَن قال بها مِن أئمة التابعين و مَن بعدهم، بل استدل الخطيب و غيره لذلك بفعل النبي صلى الله عليه و سلم.[٦]

---

[1] "الإحكام" لابن حزم (١٤٧/٢)، "علوم الحديث" (ص١٥٢-١٥٣)، "كشف الأسرار" (٩٠/٥).

[2] "النكت" (٥٠٦/٣).

[3] المصدر السابق (٥٠٧/٣).

[4] "الإحكام" لابن حزم (١٤٨/٢).

[5] "الكفاية" (ص٣١٥).

[6] "الكفاية" (ص٣١٢-٣١٣)، "الوجيز" لأبي طاهر السلفي (ص٥٧-٥٨).

٣- أنَّ الاسترسال في ذلك لا يبقي لطلب العلم و الرحلة في جمعه معنى ثم هي مَظِنَّة وقوع الخَلَل و الأوهام في الرواية.

قال شعبة: "لو صحت الإجازة بطلت الرحلة".[١]

و قال أبو زرعة الرازي: "إن تساهلنا في هذا يذهب العلم، و لم يكن للطلب معنى، و ليس هذا من مذهب أهل العلم".[٢]

الجواب:

ما تقدم بيانه من أنَّ شدة الحاجة إليها مُقَدَّم، إذ مصلحة الرواية بها راجحة على المفسدة التي ذكروها، ثم إنها مضبوطة بشروط تمنع وقوع التساهل في الرواية بها.

قال عبد الرحمن بن مَنْدَه[٣]: " ذكر عند الإمام أحمد بن حنبل: "لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة" فقال:"لو بطلت الإجازة لذهب العلم، و ضاعت الكتب المترلة و غير المترلة..".[٤]

٤- أنها تجري مجرى المراسيل و الرواية عن المجاهيل و ذلك لا يُعتدُّ به.[٥]

الجواب:

أجاب عنه الخطيب بأنه: "غير صحيح لأنه يعرف المُجيز بعينه و أمانته و عدالته فكيف يكون بمترلة من لا يعرفه؟ و هذا واضح لا شبهة فيه".[٦]

و لو جاز تتريله مترلة المرسَل لجاز ذلك أيضا في القراءة مع سكوت الشيخ.[١]

---

[1] "الكفاية" (ص٣١٦)، "علوم الحديث" (ص١٥٢).

[2] "الكفاية" (ص٣١٥).

[3] هو أبو القاسم عبد الرحمان بن محمد بن إسحاق العبدي الأصبهاني، ومَنْدَه لقب إبراهيم جده الأعلى، كان كبير الشأن كثير السماع واسع الرواية مع الورع والزهد والديانة، وتصانيفه كثيرة منها"حرمة الدِّين"،"الرد على الجهمية" توفي سنة(٤٦٦هـ). انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(١١٦٥/٣-١١٧٠)، "الذيل على طبقات الحنابلة"(٢٦/١-٣١).

[4] "النكت" للزركشي (٥٠٨/٣).

[5] "الكفاية" (ص٣١٧).

[6] "الكفاية" (ص٣١٥).

الترجيح:

الذي يظهر مما تقدم جواز الرواية بالإجازة و صحة العمل بها لمسيس الحاجة إليها و ما يترتب عليها من الفوائد العظيمة، و لكن ينبغي أن تضبط بشروط ليؤمن وقوع الخَلَل في الرواية بها.

قال ابن عبد البر: " تلخيص هذا الباب أنَّ الإجازة لا تجوز إلا لماهرٍ بالصِّناعة حاذقٍ بها يعرف كيف يتناولها، و يكون في شيء معيَّن معروفٍ لا يُشكِل إسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك".[٢]

و قال أبو طاهر السِّلفي[٣]: "لكن الشرط فيه: المبالغة في الضبط و الإتقان، و التوقِّي من الزيادة و النقصان، و أن لا يعوِّل فيما يروي عن الشيخ بالإجازة إلا على ما ينقل مِن خطِّ مَن يُوثَق بنقله و يعوَّل على قوله".[٤]

و قال السخاوي عن العمل بها و الاعتداد بها: " و صار بَعد الخُلْف إجماعًا، و أحيا الله تعالى بها كثيرًا من دواوين الحديث، مُبَوَّبِها و مسنَدِها، مُطوَّلِها و مُختصَرِهَا، و أُلوفًا من الأجزاء النثرية مع جملة من المشيخات و المعاجم والفوائد انقطع اتـــِّصالها بالسماع... "[٥]

الخلاصة: أكثر المُحَدِّثين و الأصوليين على جواز الرواية بها.

---

[1] "التلخيص" (٢/٣٩٦).

[2] "جامع بيان العلم و فضله"(٢/١٨٠).

[3] هو أبو طاهر أحمد بن محمّد بن أحمد الأصبهاني السِّلَفي، قال الذهبي:"كان متقناً متثبِّتاً ديِّناً خيِّراً حافظاً ناقداً مجموعَ الفضائل، انتهى إليه علوّ الإسناد"، توفّي سنة (٥٧٦هـــ) . انظر :"تذكرة الحُفَّاظ" ٤/١٢٩٨-١٣٠٤، "السّير" ٢١/٥-٣٩.

[4] "الوجيز" (ص٥٥).

[5] "فتح المغيث" (٢/٣٩٧).

النوع الثاني : الإجازة لغير معيَّن بوصف العموم .

مثاله: أجزت للمسلمين، أو أجزت لكلّ أحد، أو أجزت لَمن أدرك زماني .

ولا شكّ أنَّ مَن منع النوع الأوّل من الإجازة فمنعه لهذا النوع من باب أولى .

أولاً : مذاهب الأصوليّين

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأوّل: جواز الرواية بها.

واختاره أبو الطيّب الطبري وطائفة مِن متأخري المالكية كأبي محمد الشَّنْتَجالي[1] وأبي عبد اللّه بن عتّاب[2] والقاضي أبي الأصبغ[3] وأبي الوَليد ابن رشد[4] وابن الحاجب وجعله قول الأكثر .

ورجّحه النووي[5].

القول الثاني: منع الرواية بها .

وهو قول الماوَردي الشافعي[6].

---

[1] هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن لباج الشَّنْتَجالي- وشَنْتَجالة قرية من قرى الأندلس- رحل إلى المشرق وسمع الكثير، وكان عاقلا حليما جَوادا زاهدا عابدا ، صنَّف مختصرا في الفقه، وتوفي سنة(٤٣٦هـ).انظر"الصلة"(٢/٤١٦-٤١٨)،"الديباج المذهب"(١/٤٣٨).

[2] هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عَتَّاب القرطبي، عُني بسماع الحديث وكان من العلماء الأثبات ومن جِلَّة الفقهاء، مع حصافة العقل والتواضع، توفي سنة(٤٦٢هـ).انظر"الديباج المذهب"(٢/٢٤١-٢٤٢)،"شجرة النور الزكية"(ص١١٩).

[3] هو أبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي القرطبي المالكي وأصله من جَيَّان، كان من جِلَّة الفقهاء ذاكرا للمسائل حافظا للرأي عارفا بالنوازل مُقَدَّما في معرفة الأحكام مع الورع وكثرة الجود، صنَّف"الإعلام بنوازل الأحكام"، وتوفي سنة (٤٨٦هـ) .انظر"الصلة"(٢/٦٣٥-٦٣٦)، "الديباج المذهب"(٢/٧٠-٧٢).

[4] هوالقاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رُشْد القرطبي المالكي، كان بارعا في الفقه والأصول عارفا بالفتوى والفرائض مع الدِّين والحِلم والسَّمت الحسن، من مصنَّفاته"البيان والتحصيل"، "اختصار مشكل الآثار"للطحاوي وغيرهما،توفي سنة(٥٢٠هـ).انظر"السير"(١٩/٥٠١-٥٠٢)،"الديباج المذهب"(٢/٢٤٨-٢٥٠).

[5] "الإلماع"(ص:٩٨-١٠٠)، "علوم الحديث" (ص: ١٠٠)، "مختصر المنتهى" (٢/٤٠٦-تحفة)، "التقريب" للنووي (٢/٣٢-٣٣-تدريب)، "تحفة المسؤول"(٢/٤٠٩)، "النكت" للزركشي(٣/٥١٦-٥١٨)، "البحر المحيط" (٤/٤٠٠)، "التقييد والإيضاح"(ص: ١٨٢-١٨٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٢-٢٠٣)، "فتح المغيث"(٢/٤٠٩، ٤١٤-٤١٥)، "تدريب الراوي"(٢/٣٢-٣٣).

[6] "الإلماع" (ص:٩٩)، "فتح المغيث" (٢/٤١٠-٤١١) .

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين:

اختلفوا فيها على قولين:

القول الأوّل: صحة الرواية بها، وهو قول كثير من المُحَدِّثين .

وذكر أبو بكر الحازمي أنَّ مَن أدركه من الحُفَّاظ كأبي العلاء العطَّار[1] وغيره كانوا يميلون إلى الجواز.

وجمع بعض الحُفَّاظ[2] جزءً فيمن أجاز هذه الإجازة العامة ورتَّبهم على حروف المعجم لكثرتهم[3].

القول الثاني: منع الرواية بها .

واختاره عبد الغني المقدسي[4] حيث قال:" لست أرى الرواية بها ولا التعريج عليها" .

ومال إليه ابن الصلاح وابن حجر والسخاوي، وذهب العراقي إلى أنَّ الاحتياط ترك الرواية بها.[5]

---

[1] هو أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمَذاني العطَّار،كان مقرئا فاضلا حافظا متقنا، عارفا بالنحو واللغة مع حسن السيرة والسخاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من مصنَّفاته"زاد المسافر"، "معرفة القراء" وغيرهما، توفي سنة(٥٦٩هـــ).
انظر"السير"(٢١/٤٠-٤٦)،"ذيل طبقات الحنابلة(١/٣٢٤-٣٢٩).

[2] هو أبو جعفر بن البدر وأبو رُشيد بن الغزال، انظر"النكت"للزركشي(٣/٥١٦)،"فتح المغيث"(٢/٤١٦).

[3] فممَّن أجازها: أبو عبد اللّه بن منده وأبو العلاء العطار وأبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، وأبو القاسم هبة اللّه بن الحسن المقدسي والخطيب البغدادي وعبد العزيز الكتاني والسِّلفي، وابن خير الإشبيلي وأبو الخطاب بن دحية والمنذري والدمياطي والمزي والذهبي والبرزالي، وغيرهم.انظر:"الإلماع"(ص: ٩٩)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٥)، "النكت" للزركشي(٣/٥١٦-٥٢٠)، "التقييد والإيضاح" (ص: ١٨٢-١٨٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٢-٢٠٣)، "نزهة النظر"(ص: ١٧٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٠٨-٤٠٩)، "تدريب الراوي"(٢/٣٢-٣٣) .

[4] هو تقي الدِّين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجمَّاعيلي ثم الدمشقي الصَّالحي الحنبلي، كان حافظا متقنا فيِّما بجميع فنون الحديث مع الورع وكثرة العبادة والتمسك بالسنة، من مصنَّفاته"عمدة الأحكام"،"الكمال في معرفة أسماء الرجال" وغيرهما، توفي سنة(٦٠٠هـــ).انظر"السير"(٢١/٤٤٣-٤٧١)،"تذكرة الحُفَّاظ"(١٣٧٢-١٣٨١).

[5] "علوم الحديث"(ص: ١٥٥)، "النكت" للزركشي(٣/٥١٩)، "محاسن الاصطلاح"(ص: ٣٣٦)، "التقييد والإيضاح"(ص: ١٨٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٣)، ، "نزهة النظر"(ص: ١٧٤-١٧٥)، "فتح المغيث"(٢/٤١٠، ٤٢٠)، "الجواهر والدرر" للسخاوي (٢/٦٧٠). وإن كان الزَّرْكَشي والبُلْقِيني قرَّرا أنَّ ابن الصلاح لم يدَّع عدم الجواز، بل ذكر أنَّه لم يسمع وقوع ذلك بحسَب ما بلغه .

سياق الأدلّة :

أوّلا : دليل مَن أجاز الرواية بها .

١- قول النبيّ صلى الله عليه وسلم:"**بلِّغوا عنّي ولو آية**" الحديث[١] .

ذكر البُلْقِيني أنَّ الاستدلال به له وجه قوي[٢].

٢- ما رُوي عن عمر بن الخطاب-رضي اللّه عنه- أنَّه لما احتُضِر قال:"**مَن أدرك وفاتي مِن سَبْي العرَب فهو حُرٌّ من مال الله**"[٣].

والجواب : من وجهين :

أ- في سنده علي بن زيد بن جُدْعان وهو ضعيف كما في "التقريب"[٤].

ب- تعقَّب البُلْقِيني الاستدلال به بقوله:"ليس فيه دلالة، لأنَّ العِتق النافذ لا يحتاج إلى ضبط وتحديث وعمل بخلاف الإجازة ففيها تحديث وعمل وضبط فلا يصحُّ أن يكون ذلك دليلا لهذا"[٥].

٣- القياس على الوقف على المجهول ومَن لا يُحصى كالوقف على بني تميم وقريش .

وهو مذهب المالكية، وأبي يوسف ومحمّد بن الحسن وأحد قولي الشافعي[٦].

الجواب :

أنَّ مِن أهل العلم مَن منع الوقف على المجهول ومَن لا يُحصى، فلا يستقيم هذا القياس[٧] .

---

[1] رواه البخاري (٣٤٦١) من حديث عبد اللّه بن عمرو-رضي اللّه عنهما-

[2] "محاسن الاصطلاح"(ص: ٣٣٧)، وانظر "النكت" للزركشي(٣/٥١٦)، "فتح المغيث"(٢/٤١٠) .

[3] رواه ابن سعد في "الطبقات"(٣/٣٤٢)،وانظر "محاسن الاصطلاح"(ص: ٣٣٧)، "النكت" للزركشي(٣/٥١٧).

[4] "التقريب"(٢/٣٧).

[5] "محاسن الاصطلاح"(ص: ٣٣٧)، وانظر: "فتح المغيث"(٢/٤١٠).

[6] "الإلماع"(ص: ١٠٠)، "فتح المغيث"(٢/٤٠٨)، وانظر:"فتح القدير"(٥/٧١-٧٢)، "القوانين الفقهية"(ص: ٤٠٠) .

[7] انظر"المبدع" لابن مفلح (٥/٣٢٢)،"الإنصاف"للمرداوي(٧/١٧-١٨)،"فتح المغيث"(٢/٤٠٨).

ثانيا : دليل مَن منع الرواية بها .

١- أنَّ الإجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسُّع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله"[1].

الجواب :

لا شكّ أنَّها أدنى مِن الإجازة المعيَّنة ولكن إذا كانت الإجازة العامة مضبوطة بشروطها التي تمنع وقوع الراوي بها في الوهم والخطأ فلا شكّ أنَّ الحاجة إليها ملحّة أيضا ولهذا استعملها كثير من الحُفَّاظ كما تقدم .

٢- القياس على الوقف على المجهول وما لا يحصى فإنَّه لا يصح لأنَّه لا يتعيَّن الموقوف عليه فيعود الأمر إلى جهالة فلا تصح كالوكالة[2].

الجواب :

أنَّه معارَض بمَن أجاز ذلك من أهل العلم كما تقدّم .

الترجيح :

الذي يظهر صحة الرواية بها فإنَّ ما تقدّم ذكره مِن الحجج في النوع الأوّل ينطبق على هذا النوع وإن كان أدنى منه مترلة .

ولا ريب أنَّه لا ينبغي التوسع فيها، والأحرى تأكيدها بمتابِع له سماع أو إجازة خاصة كما ذكر أبو بكر الحازمي[3] .

النوع الثالث : الإجازة للمجهول أو بالمجهول .

---

[1]- "علوم الحديث"(ص: ١٥٥)، "فتح المغيث"(٢/٤١١) .

[2]- "الإلماع"(ص: ١٠١)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٠) .

[3]- "فتح المغيث"(٢/٤١٠) .

١- إذا أجاز لشخص أو جماعة مُسمَّين معيَّنين بأنسابهم إلا أنَّ المُجيز لا يَعرف أعيانهم فهذا لايضر ولا يقدح ولا يضر عدم معرفته به إذا حضر شخصه في مجلس السماع[4].

٢- إذا قال:" أجزت لمحمّد بن خالد الدمشقي" وفي وقته ذاك جماعة يشتركون في هذا الاسم والنَّسَب و لم يتعيَّن المجاز له، أو يقول:" أجزت لفلان أن يروي عنِّي كتاب السنن" وهو يروي عدّة كتب من كتب السنن المعروفة والمشهورة بذلك من غير تعيين، فهذه الإجازة مردودة لا تصح.

قال القاضي عِياض:" فهذا لاتصح الرواية بها ولا تفيد هذه الإجازة، إذ لاسبيل إلى معرفة هذا المبهَم ولا تعيينه"[1].

أما إن اتضح مراده بقرينة بحيث لا يلتبس بغيره فهي إجازة صحيحة معتبرة [2].

٣- إذ عُلِّقَت هذه الإجازةبشرط نحو: أجزت لَمن شاء أن يحدِّث عنّي أو أجزت لمن شاء فلان.

فهذه الصورة وقع فيها نزاع:

أولا: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول: أجازها أبو الفضل بن عمروس المالكي[1] وأبو يعلى الفراء الحنبلي والقاضي أبو عبد اللّه الدامغاني الحنفي[2].

القول الثاني: عدم صحتها.

---

(4)- "الإلماع"(ص: ١٠١)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٦)، "الإبهاج"(٢/١٢٨٢)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٤)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٤).

(1)- "الإلماع"(ص: ١٠١)، وانظر:"روضة الطالبين"(١١/١٥٨)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٦)، "النكت الوفية"(٢/٧٤) .

(2)- "النكت" للزركشي(٣/٥٢١)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٤)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٣-٤٢٤).

[1] هو شيخ المالكية أبو الفضل محمد بن عبيد الله البغدادي المعروف بابن عمروس، كان فقيها أصوليا صالحا من كبار القراء، توفي سنة(٤٥٢هـ). انظر"السير"(١٨/٧٣-٧٤)،"شذرات الذهب"(٣/٢٩٠).

[2] هو القاضي أبو عبد الله محمد بن علي الدامَغاني الكبير الحنفي، برع في المذهب مع العقل والحِلم وكرم العشرة والمروءة، قال القاضي أبو الطيب:"الدامغاني أعرف بمذهب الشافعي من كثير من أصحابنا"، مات سنة(٤٧٨هـ).انظر"السير"(١٨/٤٨٥-٤٨٧)،"الجواهر المضية"(٣/٢٦٩-٢٧١).وانظر في توثيق المسألة: "الإجازة للمعدوم" للخطيب(٨١-٨٢)، "الإلماع" (ص:١٠٢)، "علوم الحديث"(١٥٧)، "الإبهاج"(٢٨٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٦-٤٢٧)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٠) .

وهو قول أبي الطيِّب الطبري وأبي الحسن الماوَردي الشافعيين، واختاره البعلي[4].

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين .

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأوّل: صحّة الرواية بها .

ونُقل ذلك عن الحافظ ابن أبي خيثمة[1]، وحفيد يعقوب بن شيبة: محمد بن أحمد[2]، واختاره الخطيب.

ونسبه العراقي إلى جماعة من أئمة الحديث المتقدمين والمتأخرين[5].

القول الثاني: عدم صحتها .

واختاره ابن الصلاح، ومال إليه ابن حجر[1].

---

[4]- "الإجازة للمعدوم" للخطيب(ص: ٨٠)، "الإلماع"(ص: ١٠٣)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٦-١٥٧)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٧)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٠ ،

[1] هو أبو بكرأحمد بن زهير بن حرب المعروف بابن أبي خيثمة النَّسائي ثم البغدادي كان حافظا متقنا بصيرا بأيام الناس راوية للأدب، صنَّف كتاب"التاريخ" وهوغزير الفوائد، توفي سنة(٢٧٩هـ).انظر"السير"(١١/٤٩٢-٤٩٣)،"تذكرة الحُفَّاظ" (٢/٥٩٦).

[2] هو أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة السَّدوسي، سمع من جده وهو ابن سبع سنين، وثقه الخطيب وقد توفي سنة(٣٣١هـ).انظر"تاريخ بغداد"(١/٣٧٣-٣٧٥)،"العبر"(٢/٤٠).

[5]- "الإجازة للمعدوم"(ص: ٨٠، ٨٢)، "الإلماع"(ص: ١٠٢-١٠٣)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٧)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٥-٢٠٦)، "نزهة النظر"(ص: ١٧٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٨-٤٢٩).

[1]- "علوم الحديث"(ص: ١٥٦)، "نزهة النظر"(ص: ١٧٤).

سياق الأدلة :

أولا: أدلة المجيزين .

١– قول النبيّ صلى الله عليه وسلم حين أمَّر زيداً على غزوة مؤتة: "**إن قُتل زيد فجعفر وإن قُتل جعفر فعبد اللّه بن رواحة**"[2].

وجهه: أنَّه علَّق التأمير [3].

٢– أنَّ هذه الجهالة ترتفع عند وجود المشيئة، ويتعيَّن حينئذ المُجاز له[4].

ثانيا: أدلة المانعين .

١– القياس على الوَكالة: فإنَّه لو قال: وكَّلتُك إذا جاء رأس الشهر لم تصحَّ الوكالة عند الشافعية، فكذلك إذا علَّق الإجازة بمشيئة شخص معيَّنٍ مثلاً[5].

الجواب: مِن وجهين :

أ– أنَّ ما ذكروه مِن الوَكالة يصح عند غيرهم كالحنابلة[6].

ب– فرَّق الدامغاني بين الوكالة والإجازة: بأنَّ الوكيل ينعزل بعزل الموكِّل له بخلاف المُجاز[7].

٢– أنَّه تحمُّلٌ يحتاج إلى تعيين المتحمِّل، فهي كالإجازة للمجهول في قولك:"أجزت لبعض الناس"[8].

٣– " ما فيها من التعليق بالشرط، فإنَّ ما يفسُد بالجهالة يفسُد بالتعليق"[9].

---

[2]– "صحيح البخاري" (٤٢٦١).

[3]–"تدريب الراوي"(٢/٤٢٧).

[4]– "علوم الحديث"(ص: ١٧٥)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٧) .

[5]– "الإجازة للمعدوم"(ص: ٨٢)، ، "روضة الطالبين"(٤/٣٠١)، "محاسن الاصطلاح(ص: ٣٣٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٢٨)،"تدريب الراوي"(٢/٣٦).

[6]– انظر: "المغني"(٥/٢١٠)، "الإنصاف"(٥/٢٦٢).

[7]–"تدريب الراوي"(٢/٣٦).

[8]– "الإلماع"(ص: ١٠٣)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٦،

[9]– "علوم الحديث"(ص: ١٥٧) .

الترجيح :

هذه الإجازة ليس فيها جهالة مِن كلِّ وجه ولكنَّها عُلِّقت بشرط وتميَّزت بصفة، فإذا تحقق الشرط زالت الجهالة بخلاف الإجازة للمجهول أو بالمجهول مطلقا مِن غير تعليق فإنَّ الجهالة فيها باقية .

ومَن فرَّق بين ما حصل فيه العطف على معيَّن وبين ما ليس كذلك[1] ففيه نظر لأنَّ الإشكال باقٍ في المعطوف لما فيه من الجهالة.

---

[1]– "فتح المغيث"(٢/٤٢٩) فيه نظر فإنَّ الإشكال باقٍ في المعطوف لما فيه من الجهالة .

النوع الرابع: الإجازة للمعدوم .

مثاله : أجزتُ لمن يُولد لفلان .

أولاً : مذاهب الأصوليين :اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول : صحة الرواية بها .

نسبه عِياض إلى معظم الشيوخ المتأخرين، وذكر أنَّ عملهم استمرَّ عليه بَعدُ شرقًا وغرباً، وبه قال أبو الفضل بن عَمروس المالكي والقاضي أبو يعلى الحنبلي والقاضي أبو عبد اللّه الدامَغاني الحنفي، وحكاه ابن الصباغ عن قوم[2].

القول الثاني :عدم صحة الرواية بها .

وهو قول أبي الطيِّب الطَّبَري الذي استقرَّ رأيه عليه، وأبي الحسن الماوَردي وابن الصبَّاغ، واختاره ابن مُفْلِح وابن السبكي والزَّرْكَشي والبعلي[3].

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين: اختلفوا فيها على قولين:

القول الأول: صحة الرواية بها .

نسبه الخطيب إلى أبي بكر بن أبي داود[1]، وذكر أنَّه لم يجد لأحد مِن شيوخ المُحَدِّثين في ذلك قولاً، ولا بلغه عن المتقدِّمين في ذلك رواية.

وبه قال أبو عبد اللّه بن منده، واختاره الخطيب وهو ظاهر صنيع السِّلفي.

---

[2]– "الإجازة للمعدوم"(ص: ٧٩)، "الإلماع"(ص: ١٠٤)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٩)، "الإبهاج"(٢/١٢٨٤)، "تحفة المسؤول"(٢/٤١٠)، "البحر المحيط"(٤/٤٠١)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٧-٢٠٨)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٥)، "تدريب الراوي"(٢/٣٧) .

[3]– "الإجازة للمعدوم"(ص: ٨٠)، "الإلماع"(ص: ١٠٥)، "علوم الحديث"(ص: ١٥٩)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٩٣-٥٩٤)، "الإبهاج"(٢/١٢٨٤)، "تحفة المسؤول"(٢/٤١٠)، "البحر المحيط"(٤/٤٠٢)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٧)، "شرح جمع الجوامع" للمحلي(٢/١٧٥)، "فتح المغيث" (٢/٤٣٣-٤٣٤)، "تدريب الراوي"(٢/٣٧)، "شرح الكوكب المنير" (٢/٥١٩).

[1] هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، برع وساد الأقران وكان حافظا فقيها زاهدا ناسكا، صنَّف"المسند" و"التفسير" وغيرهما، توفي سنة(٣١٦هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٧٦٧-٧٧٢)،"ميزان الاعتدال"(٢/٤٣٣-٤٣٦)،"التنكيل"(١/٣٠٧-٣١٤).

وإن كان ابن أبي داود عطف المعدوم على الموجود فإنَّه قال لمن سأله الإجازة: " قد أجزت لك ولأولادك و لحبَل الحَبَلة " يعني الذين لم يُولدوا بعدُ .

وما ذكره البُلْقِيني من احتمال أنَّ ذلك وقع منه على سبيل المبالغة وتأكيد الإجازة لا أنَّه أراد حقيقة اللفظ[1] فيه نظر فإنَّ ظاهره إرادة عقِبه ونَسْلِه، ثم قد نُقل ذلك عن أبي عبد اللّه بن منده وغيره[2].

القول الثاني : عدم صحة الرواية بها .

وردَّها ابن الصلاح إذا خصَّ المعدوم بالإجازة مِن غير عطفٍ على موجود، أما إذا عطف المعدوم على الموجود فهي عنده أقرب إلى الجواز مِن الأول .

وردَّها ابن حجر في الصورتين جميعا[3] .

---

[1]– "محاسن الاصطلاح"(ص: ٣٤٠) .

[2]–"الكفاية"(ص: ٣٢٥)، "الإلماع"(ص: ١٠٥)، "الوجيز" للسِّلفي(ص: ٦٧-٦٨)، "علوم الحديث"لابن الصلاح(ص: ١٥٩)،"أصول الفقه"لابن مُفْلِح(٢/٥٩٤)،"شرح التبصرة"(ص: ٢٠٧)، "نزهة النظر"(ص: ١٧٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٢-٤٣٤) .

[3]– "علوم الحديث"(ص: ١٥٩)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٠٧)،"نزهة النظر"(ص: ١٧٤)،"فتح المغيث"(٢/٤٣٢-٤٣٣).

سياق الأدلة :

أولا : أدلة المجيزين :

١- أنَّ الإجازة إِذْنٌ في الرواية لا محادَثَةٌ فلا يشترط فيها الوجود[4].

الجواب :

أنَّها مردودة ولو كانت إذنا لما سيأتي ذكره في أدلة المانعين[5].

٢- " إذا صحت الإجازة مع عدم اللِّقاء وبُعد الدِّيار وتفريق الأقطار، فكذلك مع عدم اللقاء وبُعد الزمان وتفريق الأعصار"[6].

٣- القياس على الوقف عند مَن يقول بإجازة الوقف على المعدوم وهم الحنفية والمالكية[1].

الجواب :

أنَّ هذا قد يُسَلَّم فيما كان معطوفا على موجود فإنَّه يُغتفر في التَّبَع ما لا يُغتفر في الأصل، أما الوقف على المعدوم ابتداءً نحو: الوقف على مَن سيولد لفلان فهذا فيه نزاع وقد ردَّه الشافعية[2].

ثانيا : أدلة المانعين :

١- أنَّ الإجازة في حكم الإخبار جُملةً بالمُجاز، فكما أنَّه لا يصح الإخبار للمعدوم فلا تصح الإجازة للمعدوم[3].

٢- القياس على الوكالة، فإنَّه "لايصح الإذن في باب الوكالة للمعدوم لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له"[4].

٣- يلزم من القول بالجواز أن تتَّصل الرواية في بعض صور هذا النوع بين شخصين في السند مِن

---

(4)- "علوم الحديث"(ص: ١٥٩، "البحر المحيط"(٤/٤٠١-٤٠٢) .

(5)- "علوم الحديث"(ص: ١٥٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٣-٤٣٤).

(6)- "الإلماع"(ص: ١٠٥)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٤)، "تدريب الراوي"(٢/٣٧).

(1)- "الإلماع"(ص: ١٠٥)، وانظر"الذخيرة"(٦/٣٠٢)،"منح الجليل"(٨/١١٣)،"الدر المختار"(٤/٤٣٠).

(2)- "المنهاج" للنووي(٢/٣٨٢)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٣)، "نهاية المحتاج" للرملي(٥/٣٧١) .

(3)- "علوم الحديث"(ص: ١٥٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٣) .

(4)- "علوم الحديث"(ص: ١٥٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٣٣).

غير واسطة، ولا لِقاء بينهما ولا معاصَرة، ومِثل هذا ساقط عن درجة الاعتبار[5].

الجواب :

أجاب عنه الخطيب بالقياس على الوقف على المعدوم، وبأنَّ بُعدَ أحد الزمانين مِن الآخر كبُعد أحد الوطنين مِن الآخر فكما يجوز مع تباعد الأوطان يجوز كذلك مع تباعد الأزمنة[6] .

ورُدَّ هذا :

١- بالخلاف في جواز الوقف على المعدوم .

٢- التفريق بين تباعد الأوطان وتباعد الأزمان.

قال السخاوي:" وفيه نظر، فإنَّ عدم الاجتماع في الزمان يلزم في المكان ولا عكس، وكأنَّه نظر إلى أنَّ المقصود بلوغ الخبر بالإذن وهو حاصل فيهما"[1].

وتقدّم ردُّ الاستدلال على جوازها بأنَّ الإجازة مِن باب الإذن .

الترجيح :

الذي يظهر هو القول بعدم صحة الإجازة للمعدوم لما تقدَّم بيانه من استلزامها رواية الراوي عمَّن لم يُدرِكه ولا عاصره، وهذا لا يُعتَدُّ به لِما فيه من الانقطاع، والإجازة في أصلها ضعف وهذا الانقطاع يزيدها ضعفا واللّه تعالى أعلم .

---

(5)- "فتح المغيث"(٢/٤٣٤) .

(6)- "الإجازة للمعدوم"(ص: ٨١) .

(1)- "فتح المغيث"(٢/٤٣٥) .

النوع الثاني : المُناوَلة

لغة : العَطِيَّة[1] .

اصطلاحا :

هي إعطاء الشيخ الطالب شيئا مِن مرويِّه مع إجازته به صريحا أو كناية[1].

وهي على نوعين :

النوع الأول : المُناوَلة المقرونة بالإجازة .

ولها عدّة صور منها أن يَدفع الشيخ إلى الطالب أصلَ سماعه أو نسخةً منه مُصحَّحة ونحو ذلك ويقول له:"هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عَنِّي أوأجزتُ لك روايته عنِّي" ثم يملِّكه إياه أو يقول له:"خذه وانسخه وقابِل به ثمّ رُدَّه إليّ"[2].

وقد حكوا الإجماع على صحّتها والاعتداد بها .

قال عِياض:" وهو قول كافة أهل النقل والأداء والتحقيق مِن أهل النظر"[3].

وقال المازري:"لاشك في وجوب العمل بهذا، ولا معنى للاختلاف فيه"[4].

وقال الزَّرْكَشي:" وهو قضية كلام ابن الصلاح، فإنَّه لم يحك الخلاف إلا في كونها موازِية للسماع"[5].

---

[1] انظر"مقاييس اللغة"(٣٧٢/٥)، "المحكم"(٤٢٧/١٠)، "تاج العروس"(٤٢/٣١-٤٣)-نول.

[1]– "فتح المغيث"(٤٦٣/٢) .

[2]– "الكفاية"(ص: ٣٢٦)، "الإلماع"(ص: ٧٩)، "علوم الحديث"(ص: ١٦٥-١٦٦) .

[3]– "الإلماع"(ص: ٨٠)،وانظر "النكت" للزركشي(٥٣٣/٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢١٧)، "فتح المغيث"(٤٦٥/٢).

[4]– "إيضاح المحصول"(ص: ٥٠١)، "البحر المحيط"(٣٩٣/٤) .

[5]– "النكت"(٥٣٣/٣)، وانظر "المعرفة" للحاكم(ص: ٢٥٦، ٢٦٠)، "الإحكام" لابن حزم(١٤٨/٢)، "العدة"(٩٨١/٣-٩٨٢)، "الكفاية"(ص: ٣٢٦)، "إحكام الفصول"(٣٨٨/١)، "التلخيص"(٣٩٠/٢)، "أصول السرخسي" (٣٧٧/١)، "التمهيد" للكلوذاني (١٧١/٣-١٧٢)، "إيضاح المحصول"(ص: ٥٠١)، "الإلماع"(ص: ٧٩-٨٠)، ، المحصول"(٤٥٣/٤)، "روضة الناظر"(٣٠٩/١)، "الإحكام" للآمدي(١٠١/٢)، "علوم الحديث"(ص: ١٦٥-١٦٧)، "شرح مختصر الروضة" (٢٠٩/٢)،"المسودة"(ص ٢٨٧-٢٨٨)،"أصول الفقه"لابن مُفْلِح(٥٩٥/٢)،"الإبهاج"(١٢٧٨/٢)،"تحفة المسؤول"(٤٠٥/٢)،

ولكن حُكي الخلاف في ذلك :

١- عن أبي حنيفة ومحمد :

فقد نقل نجم الدِّين الزاهدي الحنفي[1] في "القُنية" عن أبي حنيفة ومحمد أنَّه إذا أعطاه المحدِّثُ الكتاب وأجاز له ما فيه و لم يسمع ذلك منه ولايعرفه فلا تجوز روايته[(1)].

وأجيب عن ذلك: بأنَّ الظاهر أنَّهما منعا ذلك :

أ- إذا لم يكن أحدُ شيئين إما السماع أو معرفة الطالب بما في الكتاب :

أي معرفته بصحته أو معرفة المُجيز لذلك وتحقُّقُه روايتَه لجميعه .

ب- أنَّهما منعا صحة الإجازة الخالية عن المُناوَلة[(2)].

٢- يحيى بن سعيد القَطَّان

فقد ضَعَّف روايةَ ابن جُرَيج عن عطاء الخراساني، فقيل له: أنَّه يقول: أخبرني ؟

فقال :" لاشيء ، كلُّه ضعيف، إنَّما هو كتاب دفعه إليه"[(3)].

قال ابن رجب تعليقا على كلام يحيى هذا :" يدل على أنَّه كان لا يرى الرواية بالمُناوَلة إلا أن يُحمل على أنَّه لم يأذن له في روايته عنه، وفي جواز الرواية بذلك في هذه الحال خلاف بين أهل العلم"[(4)].

أي يحمل إنكاره على المُناوَلة المجرَّدة عن الإجازة وسيأتي الكلام عليها، وذِكر الخلاف فيها.

٣- حكى الصيرفي في ذلك خلافا، وكلام البيهقي يقتضي أن مذهب الشافعي المنع .

"شرح العِلَل"(٢٦١/١)لابن رجب، "البحر المحيط"(٣٩٣/٤)، "شرح جمع الجوامع"للمحلي(١٧٤/٢)، "شرح الكوكب المنير"(٥٠٣/٢-٥٠٤) .

[1] هو نجم الدِّين أبو الرجاء مختار بن محمود الزاهدي الغزميني الحنفي، فقيه من أكابر الحنفية صنَّف"قُنية المُنية لتميم الغُنية" "الحاوي في الفتاوي" وغيرهما، توفي سنة(٦٥٨هـ).انظر"الجواهر المضية"(٤٦٠/٣-٤٦٢)،"تاج التراجم"(ص٢٩٥-٢٩٦)،"الأعلام"(١٩٣/٧).

(1)- "النكت" للزركشي(٥٣٣/٣-٥٣٤)، "التقييد والإيضاح"(ص: ١٩٢)، "فتح المغيث"(٤٧٤/٢)، وانظر "العدة"(٣/ ٩٨٣-٩٨٤).

(2)- انظر "التقييد والإيضاح"(ص: ١٩٢-١٩٣)، "النكت الوفية"(٩٤/٢-٩٥)، "فتح المغيث"(٤٧٤/٢-٤٧٥) .

(3)- "تاريخ ابن أبي خيثمة"(٢٥٩/١)، "تهذيب التهذيب"(٤٠٦/٦) .

(4)- "شرح العِلَل"(٢٦٢/١) .

وذلك : تخريجا على الشهادة بما في الصكِّ و لم يُقرأ على المشهود عليه ليشهد عليه بما فيه فمنهم مَن قال : لا تجوز الشهادة حتى يُقرأ عليه أو يَقْرأه.

ونحوه قول الشافعي في كتاب القاضي إلى القاضي : لا يقبله حتى يشهد أنَّ القاضي قرأه عليهما، ولا يشهدا عليه إذا كان مختوماً حتى يقرأ عليهما، لأنَّ الخاتم قد يصنع على الخاتم[5]

وأجيب عن ذلك بما يلي :

١- أنَّه يلزم مثله في الرواية ومع ذلك لم يقولوا بمنعها.

قال الزَّرْكَشي:" وهذه العِلَّة موجودة في الرواية أيضا فلتَمْتَنِع"[1].

٢- أنَّ الصيرفي قال بعد ذلك في حكاية مذهب الشافعي : " والحديث أخفُّ مِن الشهادة عنده إذا اعترف بأنَّه حديثه "[2].

وقد ذهب كثير من الأصوليين إلى أنَّ المُناوَلة ليست شرطا ولا فيها مزيد تأكيد، وإنَّما هي زيادة تكلُّفٍ أحدثه بعض المُحَدِّثين بلا فائدة، صرّح بذلك الجويني وابن القُشَيري والغزالي وغيرهم[3].

وذهب المُحَدِّثون وبعض الأصوليين كالباقلاني والسرخسي إلى أنَّ فيها تقويةَ الإجازة ومزيدَ تأكيدٍ لها وهذا هو الأقرب[4].

دليل اعتبارها

١- قال البخاري : "واحتجَّ بعض أهل الحجاز في المُناوَلة بحديث النبيّ صلى الله عليه وسلم حيث كتب لأمير السَّرِيَّة كتاباً وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا فلمَّا بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم"[5].

---

[5]- "البحر المحيط"(٤/٣٩٤)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٠٤) .

[1]- "البحر المحيط"(٤/٣٩٤) .

[2]- المصدر السابق(٤/٣٩٤) .

[3]- "البرهان"(١/٤١٥)، "المستصفى"(١/٣١١)، "المنخول"(ص: ٣٦٢)، "إيضاح المحصول"(ص: ٥٠٠)، "كشف الأسرار"(٥/٨٩)، "البحر المحيط"(٤/٣٩٤).

[4]- "التلخيص"(٢/٣٩٠)، "أصول السرخسي"(١/٣٧٧)، "البحر المحيط"(٤/٣٩٤) .

[5]- "صحيح البخاري"(١/١٥٣-١٥٤- فتح)، وانظر "الإحكام" لابن حزم(٢/١٤٨)، "الإلماع"(ص: ٨١-٨٢) وهذا الحديث وصله الطبراني في "المعجم الكبير"(١٦٧٠)، والخطيب في "الكفاية"(ص: ٣١٣)، وله شاهد من مرسَل عروة بن الزبير

وهذا الذي أشار إليه البخاري هو عبد اللّه بن الزبير الحميدي في كتاب "النوادر" كما بيّن ذلك ابن حجر العسقلاني[6].

قال العيني[1] :" وجه الاستدلال به أنَّه جاز له الإخبار عن النبيّ صلى الله عليه وسلم بما فيه، وإن كان النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم لم يقرأه ولا هو قرأه عليه، فلولا أنَّه حجة لم يجب قبوله"[2].

واعترض على الاستدلال به باحتمال أنَّ النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم قرأه عليه فتكون واقعة عين يسقط فيها الاستدلال بالاحتمال[3]

وهذا الاعتراض فيه نظرلأنَّ ظاهر سياق الحديث أنَّه لم ينظر فيه و لم يعلم ما فيه حتى بلغ المكان الذي عيَّنه له النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم [4].

٢- حديث ابن عباس –رضي اللّه عنهما- أنَّ رسول اللّه –صلّى اللّه عليه وسلّم- بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى..." الحديث[5].

قال ابن حجر :" يمكن أن يستدل به على المُناوَلة مِن حيث أنَّ النبيّ –صلّى اللّه عليه وسلّم- ناول الكتاب لرسوله، وأمره ان يخبر عظيم البحرين بأنَّ هذا كتاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه"[6].

=عند ابن إسحاق في "المغازي" ومن طريقه الخطيب في "الكفاية"(ص: ٣١٢-٣١٣). قال ابن حجر بعد أن ذكر طرقه: "فبجموع هذه الطرق يكون صحيحا"("فتح الباري"١/١٥٥ وانظر"فتح المغيث"٢/٤٦٤-٤٦٥).

(6)– "فتح الباري"(١/١٥٥) .

[1] هو بدر الدِّين أبو الثناء وأبو محمد محمود بن أحمد المصري الحنفي المعروف بالعيني، كان بارعا في الفقه والتفسير والحديث عارفا باللغة والنحو والتاريخ، من مصنَّفاته"عمدة القاري شرح صحيح البخاري"،"شرح الهداية" في الفقه وغيرهما، توفي سنة (٨٥٥هـ).انظر"النجوم الزاهرة"(١٦/٨-١٠)،"شذرات الذهب"(٧/٢٨٦-٢٨٨).

(2)– "عمدة القاري"(٢/٣٩)،ثم ذكر أنَّه اعتُرض على الاستدلال به بأنَّ الحجة إنما وجبت به لعدم توهُّم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة. وهذا فيه نظر لأن القائلين بها يشترطون كون حامل الكتاب مؤتَمنا.انظر المصدر السابق(٢/٣٩).

(3)– "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٠٥)

(4)– انظر "الكفاية"(ص: ٣١٢-٣١٣) .

(5)– رواه البخاري(٦٤) .

(6)– "الفتح"(١/١٥٥).

النوع الثاني : المُناوَلة المجرَّدة عن الإجازة .

وهو أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو نسخة منه مُصحَّحة ونحو ذلك،ويقتصر على قوله: "هذا مِن حديثي أو من سماعاتي" ولا يقول له :" اروه عنّي أو أجزت لك روايته عنّي" ونحو ذلك مما فيه التصريح بالإذن له بروايته عنه[7].

وقد اختلف في صحتها .

أولا : مذاهب الأصوليين :

اختلفوا على قولين :

القول الأول : أنَّها باطلة لا تصح الرواية بها .

ونُسب إلى جمهور الفقهاء والأصوليين.

وهو قول الباقلاني والجويني والغزالي وابن قدامة والآمدي والصفي الهندي والطوفي وابن مُفْلِح وابن السبكي وغيرهم .

وإذا كانت المُناوَلة عند كثير منهم ليس فيها فائدة ولا مزيد تأكيد للإجازة، وإنما هي زيادة تكلُّفٍ فلا شك أنَّهم يَرُدُّونها إذا كانت مفردةً مجرَّدة عن الإجازة[1].

القول الثاني : صحة الرواية بها .

وعزاه الخطيب إلى طائفة من أهل العلم وهو قول الظاهرية، ونسبه الزَّرْكَشي إلى كثير من الشافعية، واختاره ابن الصباغ والفخر الرازي والإسنوي.

---

(7)– "علوم الحديث"(ص: ١٦٩)، "شرح التبصرة"(ص: ٢١٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٧٩) .

(1)– "الكفاية"(ص: ٣٤٩)، "البرهان"(١/٤١٥)، "المستصفى"(١/٣١١)، "المنخول"(ص: ٣٦٢)، "إيضاح المحصول"(ص: ٥٠٠)، "روضة الناظر"(١/٣١١)، "الإحكام" للآمدي(٢/١٠١)، "علوم الحديث"(ص: ١٦٩)، "التقريب" للنووي(٢/٥٠-تدريب)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢١٠)، "كشف الأسرار"(٥/٨٩)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٩٥)، "الإبهاج" (٢/١٢٧٩)، "تحفة المسؤول" (٢/٤٠٦)، "البحر المحيط"(٤/٣٩٥)، "النكت" للزركشي(٣/٥٣٨-٥٣٩)، "شرح التبصرة" (ص: ٢١٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٨١)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٠٧-٥٠٨)، "إرشاد الفحول"(١/٢٥٥) .

وهو لازمٌ لكلِّ مَن صحّح الرواية بمجرَّد الإعلام من الأصوليين لأنَّ هذه أرجح بزيادة المُناوَلة [2].

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين : اختلفوا فيها على أقوال :

القول الأول : صحة الرواية بها .

حكاه الخطيب عن طائفة مِن العلماء وهو قول جماعة مِن المُحَدِّثين واختاره ابن الوزير.

وهو لازمٌ لكلِّ مَن صحَّح الرواية بمجرَّد الإعلام مِن المُحَدِّثين لأنَّ هذه أرجح بزيادة المُناوَلة[1].

القول الثاني : عدم صحة الرواية بها .

ونسبه ابن حجر للجمهور[2].قال الخطيب: "لم نر أحدًا فعله"[3] .

وقال ابن الصلاح : " فهذه مُناوَلة مُختلَّة لا تجوز الرواية بها"[4] .

واختاره النووي وابن كثير وغيرهما[5].

القول الثالث : يصح العمل بها دون الرواية .

قال السخاوي :" يُشبه أن يكون الأوزاعي قائلا به، لأنَّه رُوي عنه أنه أجاز المُناوَلة وفَعَلها، ورُوي عنه أنه يعمل بها ولا يحدِّث بها"[6].

قال عِياض :" ولعل قوله هذا فيما لم يأذن في الحديث به عنه"[7].

---

[2]– "المحدث الفاصل"(ص: ٤٥١-٤٥٢)، "الكفاية"(ص: ٣٤٦-٣٤٨)، "المحصول"(٤/٤٥٣)، "علوم الحديث" (ص: ١٦٩)، "نهاية السول"(٣/١٩٦)، "البحر المحيط"(٤/٣٩٥)، "النكت" للزركشي(٣/٥٣٨-٥٣٩)، "شرح التبصرة"(ص: ٢١٩)، "النكت الوفية"(٢/٩٨)، "فتح المغيث"(٢/٤٨١)، "تدريب الراوي"(٢/٥٠)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٠٧)، "إرشاد الفحول"(١/٢٥٤) .

[1]– "المحدث الفاصل"(ص٤٥١-٤٥٢)، "الكفاية(ص: ٣٤٦)، "المستصفى"(١/٣١١)، "المنخول"(ص: ٣٦٢)،"علوم الحديث"(ص: ١٦٩)، "الإبهاج"(٢/١٢٧٩)، "تحفة المسؤول"(٢/٤٠٦)، "النكت" للزركشي(٣/٥٣٨)، "شرح التبصرة"(ص: ٢١٩)،"تنقيح الأنظار" (٢/٣٣٥-توضيح)، "النكت الوفية"(٢/٩٨)، "فتح المغيث"(٢/٤٨٠، ٤٨١)، "تدريب الراوي"(٢/٥٠).

[2]– "نزهة النظر"(ص: ١٧٣) .

[3]– "الكفاية"(ص: ٣٤٦) .

[4]– "علوم الحديث"(ص: ١٦٩) .

[5]– "التقريب" للنووي(٢/٥٠- تدريب)، "اختصار علوم الحديث"(١/٣٦٠)، "النكت" للزركشي(٣/٥٣٨)، "شرح التبصرة" (ص: ٢١٩)، "فتح المغيث"(٢/٤٨١)، "تدريب الراوي"(٢/٥٠)، "توضيح الأفكار"(٢/٣٣٥) .

[6]– "فتح المغيث"(٢/٤٨٠-٤٨١)، وانظر "المحدث الفاصل"(ص: ٤٣٧) .

[7]– "الإلماع"(ص: ٨٢)، وانظر "فتح المغيث"(٢/٤٨١) .

القول الرابع :

إن كانت المُناوَلة جواباً لسؤال كأن يقول الطالب للشيخ : ناولني هذا الكتاب لأَرْوِيَه عنك فناوَلَه إيَّاه و لم يصرِّح بالإذن صحت وجاز له أن يرويه عنه، وكذلك لو قال الطالب للشيخ : حدِّثني بما سمعتَ مِن فلان، فقال الشيخ : هذا سماعي مِن فلان صحَّت الرواية بها، وما عدا ذلك فلا يصح . وهذا اختيار السيوطي[8].

[8]– "تدريب الراوي"(٢/٥١)، وانظر "شرح جمع الجوامع" للمحلي(٢/١٧٥) .

سياق الأدلة :

أولا : أدلة المجيزين :

١– لو أنَّ رجلاً جاء إلى آخر بِصَكٍّ فيه ذِكر حقٍّ، فقال له : أتعرف هذا الصكّ ؟ فقال : نعم هذا الصك دَين عَلَيَّ لفلان ما أدَّيتُه بعد، والقائل جادٌّ غير هازل صحيح العقل، ثم يسمعه بعد ذلك ينكره، فإنَّ له أن يشهد عليه بإقراره على نفسه مع كونه لم يأذن له في أدائه وهو مذهب المالكية والشافعية، فإذا جاز في الشهادة دون إذنِ المُقِرِّ، فجوازه في باب الرواية مِن باب أولى[1].

الجواب : رُدَّ بما سيأتي ذكره في دليل المانعين .

٢– الصحيح أنَّ الإذن غير مُشترَط في باب الأخبار لأنَّ الأصل جواز إخبار الإنسان عن غيره، وإن لم يأذن له في الإخبار عنه إلا إذا كان أمرًا خاصّا لا يحب اطِّلاع أحدٍ عليه، فكذلك ههنا فإنَّ الشيخ إذا أخبر أنَّ الكتاب سماعه وأنَّ النسخة صحيحة وناولها الطالب لينتسخها أو ينقل منها فإنَّ ذلك يكفي عن الإذن لأنَّه لا يخلو مِن الإشعار بالإذن في الرواية فكان ذلك قرينة كافية[2].

ثانيا : دليل المانعين .

١– لا تجوز الرواية بمجرَّد المُناوَلة لأنه لم يأذن له، ولعلَّ الشيخ لايُجَوِّز الرواية لهذا الكتاب لمعرفته بخَلَلٍ فيه مانعٍ مِن روايته[3].

٢– القياس على ما لو قال الشاهد : عندي شهادةٌ بكذا، و لم يقل له : أَذِنتُ لك أن تشهد على شهادتي فلا يجوز له أن يشهد بها مِن غير إذن، فكذلك الرواية[4].

---

[1]– "الكفاية"(ص: ٣٤٦)، "فتح المغيث"(٢/٤٨٠) .

[2]– "فتح المغيث"(٢/٤٨٠)، "توضيح الأفكار"(٢/٣٣٥) .

[3]– "الكفاية"(ص:٣٤٩)، "روضة الناظر"(١/٣١١)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢١٠)، وانظر "الإحكام" للآمدي(٢/١٠١) .

[4] "روضة الناظر"(٢/٣١١)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢١٠) .

الترجيح :

الذي يظهر راجحا في هذه المسألة أنَّ المُناوَلة المجرَّدة لا تصح بدون إذنٍ وإجازةٍ من الشيخ لاحتمال أن يكون في الكتاب خَلَلٌ يمنع مِن روايته، ولا يُقال: لو عَلِم الشيخ أنَّ فيه خَلَلاً لما سكت عن ذلك لِما فيه من التغرير بالسامع والغِشِّ له في الدِّين، لأنَّ الجواب : أنَّ الإنسان قد يتساهل في الكلام ولكنَّه عند العمل والجزم يتوقف ويتأنَّى، وعلى هذا فلا يمتنع أن يدفع إليه الشيخ: سماعاً من سماعاته ترغيبا للطالب في روايته عنه لكن بعد التحقُّق حال روايته له، ولا يكون ذلك إلا بإذن من الشيخ وإجازة[1].

ولهذا أخبر الخطيب- وهو المُطَّلِع على أقوال من تقدم من الأئمة والعلماء- بأنَّه لم يَرَ أحداً فعله[2].

---

[1] انظر "روضة الناظر"(١/٣١١)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢١٠-٢١١) .

[2] "الكفاية"(ص: ٣٤٦) .

المبحث الثاني : الإعلام والوَصيَّة

الفرع الأول : الإعلام

لغة :هو الإخبار بالشيء ، وذهب بعضهم إلى أنَّ التعليم والإعلام شيء واحد ، وفرَّق آخرون بينهما بأنَّ الإعلام مختَصٌّ بما كان بإخبار سريع، والتعليم مختَصٌّ بما يكون بتكريرٍ وتكثيرٍ حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلِّم[1]

اصطلاحا : هو أن يُعلم الشيخُ الطالبَ لفظاً بشيء مِن مرويِّه مِن غير أن يأذن له في روايته عنه[2].

وقد اختلفوا في جواز الرواية به .

أولا : مذاهب الأصوليين :

اختلفوا في ذلك على قولين :

القول الأول : صحة الرواية بها .

ونسبه عِياض إلى طائفة من نُظَّار الفقهاء المُحَقِّقين وطائفة مِن أهل الظاهر وهو اختيار عبد الملك ابن حبيب المالكي[3] وابن الصبَّاغ الشافعي والفخر الرازي والبيضاوي والإسنوي[4]

الثاني : عدم صحة الرواية بها .

ونسبه عِياض إلى أئمة الأصوليين، وصرَّح بذلك الغزالي وابن قدامة والطوفي وابن مُفْلِح وابن

---

[1] مفردات الراغب(٢/١١٥)،"تاج العروس"(٣٣/١٢٨-١٢٩)-علم.

[2] "الإلماع"(ص: ١٠٧-١٠٨)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٥)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٤-٢٢٥)، "فتح المغيث"(٢/٥١١) .

[3] هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي المالكي، كان رأسا في المذهب عارفا بالنحو والشعر والأنساب و لم يكن بالمتقن في الحديث ، وكان صوَّاما قوَّاما، صنَّف "الواضحة" في الفقه و"فضائل الصحابة" وغيرهما، توفي سنة(٢٣٨هـ) وقيل (٢٣٩هـ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٥٣٧-٥٣٨)،"الديباج المذهب"(٢/٨-١٥).

[4] "الكفاية" (ص: ٣٤٦)، "الإلماع"(ص: ١٠٨)، "المحصول"(٤/٤٥٣)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٥)، "منهاج الوصول" (٢/١٢٧٣- إبهاج)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٩٧)، "الإبهاج"(٢/١٢٧٩)، "نهاية السول"(٣/١٩٦)، "شرح التبصرة" (ص: ٢٢٥)، "شرح جمع الجوامع" للمحلى (٢/١٧٥)، "فتح المغيث"(٢/٥١٢-٥١٣)، "تدريب الراوي"(٢/٥٨-٥٩)، "توضيح الأفكار"(٢/٣٤٣) .

السبكي والبعلي وابن النجار، وهو مقتضى كلام الآمدي في المكاتبة مِن غير إجازة[1].

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين :

اختلفوا في ذلك على قولين :

القول **الأول : جواز الرواية بها .**

ونسبه عِياض إلى طائفة مِن أئمة المُحَدِّثين ومنهم ابن جُرَيج والزهري وعبيد الله بن عمر العمري[2] وأصحابه المَدنيُّون، واختاره الرَّامَهُرْمُزي والوليد بن بَكر الغَمْري والقاضي عِياض وابن الوزير[(1)].

القول الثاني : عدم جواز الرواية بها .

وعزاه عِياض وغيره إلى طائفة مِن المُحَدِّثين، واختاره ابن الصلاح والنووي والعراقي وابن حجر[(2)]

---

[1] "المستصفى"(١/٣١٠)، "الإلماع"(ص: ١٠٩-١١٠)، "روضة الناظر"(١/٣١١)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٦).

[2] هو أبو عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص العُمَري المدني ثقة ثبت صالح عابد كثير العلم، مات سنة(١٤٧هـــ).انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(١/١٦٠-١٦١)،"التقريب"(١/٥٣٧).

[(1)]– "المحدث الفاصل"(ص: ٤٥١-٤٥٢)، "الإلماع"(ص: ١٠٨، ١١٠، ١١٤)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٥)، "الإبهاج" (١٢٧٩/٢)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٥)، "تنقيح الأنظار"(٣٤٣/٢- توضيح)، "فتح المغيث"(٥١٢/٢-٥١٤)، "تدريب الراوي"(٥٨/٢-٥٩) .

[(2)]– "الإلماع"(ص: ١٠٩)،"علوم الحديث"(ص: ١٧٦)، "التقريب"(٥٩/٢- تدريب)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٥) "نزهةالنظر"(ص:١٧٤)، "شرح جمع الجوامع" للمحلي(١٧٥/٢)، "فتح المغيث"(٥١٢/٢)، "تدريب الراوي"(٥٩/٢).

سياق الأدلة :

أولا : دليل المجيزين .

١– اعتبار ذلك وتمثيله بالقراءة على الشيخ، فإنَّ الطالب لو قرأ على الشيخ شيئا مِن حديثه وأقرَّ به الشيخ جاز له أن يرويه عنه وإن لم يقل له الشيخ : أَذِنتُ لك في روايته عنّي، فكذلك الأمر هنا سواء مِن غير فَرق[١].

٢– القياس على الشهادة : فإنَّه إذا سَمِع رجلاً يُقِرُّ بشيء جاز له أن يَشهد عليه بإقراره على نفسه، وإن لم يأذن له المُقِرُّ بذلك كما تقدم بيانُه في المُناوَلة المجرَّدة[٢].

ثانيا : دليل المانعين :

١– أنَّ الشيخ لم يأذن للطالب في روايته فيَحتمل أنَّه لا يجوِّز الرواية لخَلَلٍ يعرفه فيه[٣].

الجواب :

قال ابن الوزير :" الأظهر أنَّ الأصل عدم الخَلَل في السماع، فإن ظهرت قرينة تدل على وجود الخَلَل فيه أو على عدمه قَوِي العمل بها وإن لم تظهر عُمل به"[٤].

٢– القياس على الشهادة في مسألة استرعاء الشاهد مَن يحمله الشهادة، فإنَّه لا يكفي إعلامه بذلك أو سماعه منه في غير مجلس الحكم، بل يُشترط أن يأذن له أن يشهد على شهادته، إذ يحتمل أن يمتنع مِن إقامتها لتَشَكُّكٍ أو ارتيابٍ يدخله عند أدائها، فكذلك الأمر هنا سواءً[٥].

الجواب :

أجيب عن ذلك من وجهين :

---

[1] "علوم الحديث"(ص: ١٧٥-١٧٦).

[2] "الكفاية"(ص: ٣٤٦)، "النكت" للزركشي(٣/٥٥٠)، "فتح المغيث"(٢/٥١٤).

[3] "المستصفى"(١/٣١٠)، "روضة الناظر(١/٣١١)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٦)، "شرح مختصر الروضة"(٢/٢١٠).

[4] "تنقيح الأنظار"(٢/٣٤٣- توضيح) .

[5] "علوم الحديث"(ص: ١٧٦)، وانظر "المستصفى"(١/٣١٠)، "روضة الناظر"(١/٣١١)،"شرح مختصر الروضة"(٢/٢١٠)، "فتح المغيث"(٢/٥١٤) .

أ– أنَّ الفرق بينهما واضح، فإنَّ الشهادة نيابة، لذلك اعتبر فيها الإذن، ولهذا لو قال له بعد التحمل : " لا تُؤَدِّ عنّي" امتنع عليه الأداء بخلاف الرواية[1].

وقد أجاب عنه السخاوي بقوله :" وهذا ليس على إطلاقه بل مَنعه لريبةٍ وعِلَّة مُؤثِّرة"[2].

ب– وردَّه عِياض بأنَّ " الشهادة مُفترِقة عن الرواية في أكثر الوجوه، ويُشترط في الشاهد أوصاف لا تُشترط في الراوي، ويضر الرجوع عنها بخلاف الخبر"، ثم ذكر بعض الفوارق بينهما [3].

ويجاب عن هذا بأنَّهما وإن افترقا في وجوه كثيرة لكنهما يشتركان في بعض الوجوه للمعنى الجامع بينهما فيه.

ولهذا قال ابن الصلاح : "وذلك مما تساوت فيه الشهادة والرواية لأنَّ المعنى يجمع بينهما في ذلك، وإن افترقا في غيره"[4].

الترجيح :

الذي يظهر راجحا عدم صحة الرواية بها إلا إذا كانت مقرونة بالإذن لما تقدم ذكره مِن الأدلة المانعة المضعِفة للرواية بها، وإذا كانت المُناوَلة المجرَّدة لا تصح دون إذن وإجازة وهي أرفع من مجرَّد الإعلام، فعدم صحة الرواية بالإعلام بمفرده أولى وأحرى .

---

[1] " النكت" للزركشي(٣/٥٠٠) .

[2] "فتح المغيث"(٢/٥١٥) .

[3] الإلماع(ص: ١١٢) .

[4] "علوم الحديث"(ص: ١٧٦)، وصححه السخاوي في "فتح المغيث"(٢/٥١٥) .

الفرع الثاني : الوَصيَّة .

لغة : وصى الشيءُ وَصْيًا بمعنى اتَّصل، ومنه الوَصيَّة سمِّيت بذلك لاتِّصالها بأمر الميِّت [1]

اصطلاحا :

هو أن يُوصي الراوي عند موته أو سفره للطالب بالكتاب أو نحوه مِن مَروِيِّه[2].

أولا : مذهب الأصوليين .

قال البعلي :" ولا تجوز رواية بوصيَّةٍ بكُتُبه"[3].

وظاهر ما تقدَّم عن الأصوليين الذين ينكرون الرواية بالمُناوَلة المجرَّدة والإعلام المجرَّد أنهم يُنكرون الرواية بالوَصيَّة لأنَّها أدنى منهما .

وذكر ابن أبي الدَّم أنَّ الوَصيَّة بالكُتب أرفع رتبةً من الوِجادة بلا خلاف[4]، والوِجادة معمول بها عند الشافعي وغيره[5] أي فيلزم مَن عَمِل بالوِجادة أن يعمل بالوَصيَّة .

ويجاب عنه : بأنَّ الكلام في الرواية بالوَصيَّة لا في العمل بها، وسيأتي الكلام في حكم الرواية بالوِجادة والعمل بها .

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين :

قال الخطيب : " لا فرق بين أن يوصي العالِم لرجل بكتبه وبين أن يشتريها ذلك الرجل بعد موته في أنه لا يجوز له الرواية منها إلا على سبيل الوِجادة، وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم، اللهم إلا أن يكون تقدَّمت مِن العالم إجازة لهذا الذي صارت الكتب له بأن يَروي عنه ما يَصِحُّ عنده مِن سماعاته، فيجوز أن يقول فيما يَرويه مِن الكتب : " أخبرنا" أو "حدثنا" على مَذهب مَن أجاز أن

---

[1] الصحاح(٦/٢٥٢٥) ،"تاج العروس"(٤٠/٢٠٧-٢٠٩)-وصى.

[2] "الإلماع"(ص: ١١٥)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٧)، "فتح المغيث"(٢/٥١٧) .

[3] انظر"شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٣) .

[4] تدقيق العناية(ل٣٢/أ).

[5] "تدريب الراوي"(٢/٦٠)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٥)

يقال ذلك في أحاديث الإجازة، مع أنَّه قد كَرِه الرواية عن الصحف التي ليست مسموعة غيرُ واحد من السلف"[1].

ونسبه ابن حجر إلى الجمهور إلا إن كان له منه إجازة[2].

ونسب عِياض وابن الصلاح إلى بعض السلف المتقدِّمين صحة الرواية بالوَصيَّة[3].

وجعله ابن أبي الدم مذهب الأكثرين[4].

وممَّن نُقل عنه القول بصحتها : محمد بن سيرين وأبو قِلابة عبد الله بن زيد الجَرْمي

١- قال أيوب السختياني[5] : قلت لمحمد هو ابن سيرين : أنَّ فلانا (هو أبو قِلابة الجَرْمِي كما في رواية الخطيب) أوصى لي بكُتبه أفأحدِّث بها عنه ؟

قال :"نعم، ثم قال لي بعد ذلك : لا آمرك ولا أنهاك"[6].

قال الخطيب:" يُقال : أنَّ أيوبَ كان قد سمع تلك الكتب غير أنَّه لم يحفظها فلذلك استفتى محمد ابن سيرين عن التحديث منها"[7].

وقال السخاوي : " على أنَّ ابن سيرين المفتي بالجواز –كما تقدم- توقف فيه بعدُ،وقال للسائل نفسه : لا آمرك ولا أنهاك"[8].

ثم قال السخاوي : "ويدل لذلك أنَّ ابن سيرين ورد عنه كراهةُ الرواية مِن الصحف التي ليست مسموعة فقال ابن عون : قلت له : ما تقول في رجلٍ يجد الكتاب : أيقرؤه أو ينظر فيه ؟ قال : لا حتى يسمعه من ثقة"[9].

---

[1] "الكفاية"(ص: ٣٥٣) .

[2] "نزهة النظر"(ص: ١٧٤) .

[3] "الإلماع"(ص: ١١٥)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٧)، وانظر "نزهة النظر"(ص: ١٧٤) .

[4] "النكت" للزركشي(٣/٥٥٠)، "فتح المغيث"(٢/٥١٧).

[5] هو أبو بكر أيوب بن أبي تَمِيمة كيسان السَّختياني البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العُبَّاد، مات سنة(١٣١هـ) انظر"التقريب"(١/٨٩).

[6] رواه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل"(ص: ٤٥٩) ومن طريقه عِياض في "الإلماع"(ص: ١١٥-١١٦) بسند صحيح، وانظر: "الكفاية"(ص: ٣٥٢).

[7] "الكفاية(ص: ٣٥٢).

[8] "فتح المغيث"(٢/٥١٩)، وانظر "النكت الوفية"(٢/١١٠).

[9] "فتح المغيث"(٢/٥١٩)، وانظر "الكفاية"(ص: ٣٥٣). وابن عون هو عبد الله تقدمت ترجمته(ص٢٥٣).

٢- قال حمَّاد بن زيد : "وكان أبو قِلابة قال : ادفعوا كُتبي إلى أيوب إن كان حَيّاً وإلا فاحرقوها"[6].

قال البِقاعي : " وأما ما ذكره عن أبي قِلابة فليس فيه أكثرُ مِن الوَصيَّة، وأما الرواية فلا ذِكر لها بنفي ولا بإثبات"[7].

وقال ابن الصلاح عمّا نَقل عن ابن سيرين وأبي قِلابة :"وهذا بعيد جدّاً، وهو إمّا زلَّةُ عالمٍ أو مُتَأَوَّلٌ على أنَّه أراد الرواية على سبيل الوِجادة"[8].

وقال النووي : "وهوغلط، والصواب أنَّه لايجوز"[1].

وقد تعقَّب ابن أبي الدَّم كلام ابن الصلاح بأنَّ الرواية بالوِجادة لم يُختلف في بطلانها بخلاف الوَصيَّة فقد اختُلف في جواز الرواية بها، فهي أرفع رتبة مِن الوِجادة، "فالقول بأنَّ قول مَن أجاز الرواية بالوَصيَّة مؤوَّل على إرادة الرواية بالوِجادة مع كونه لا يقول بصحة الرواية بالوِجادة غلط ظاهر"[2].

ويجاب عنه بأنَّ الرواية بالوِجادة لم يُتَّفق على بطلانها بـــل أجاز جماعة مِن المتقدِّميـــن الرواية بها-كما سيأتي- [3].

---

[6]- انظر "المحدث الفاصل"(ص:٤٥٩-٤٦٠)، "الإلماع"(ص: ١١٦).

[7]- "النكت الوفية"(٢/١١٠) .

[8]- "علوم الحديث"(ص: ١٧٧)، وانظر "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٦) .

[1]- "التقريب"(٢/٦٠ – تدريب) .

[2]- "فتح المغيث"(٢/٥١٨-٥١٩)، وانظر "النكت" للزركشي(٣/٥٥٠-٥٥١) .

[3]- انظر "الكفاية"(ص: ٣٥٣-٣٥٥)، "فتح المغيث"(٢/٥١٩، ٥٢٢) .

سياق الأدلة :

أولا : دليل المجيزين :

" أنَّ في دفعها له نوعاً مِن الإذن وشبها مِن العَرض والمُناوَلة"[4]

الجواب :

أجاب عن ذلك ابن الصلاح بقوله : " ولا يصح ذلك، فإن لقول مَن جوَّز الرواية بمجرَّد الإعلام والمُناوَلة مستنَداً ذكرناه، لا يتقرَّر مثله ولا قريب منه ههنا"[5].

ثانيا : دليل المانعين :

أنَّ "الوَصيَّة ليست بتحديث لا إجمالاً ولا تفصيلاً، ولا تتضمَّن الإعلام لا صريحا ولا كناية"[6].

الترجيح :

الأقرب عدم صحة الرواية بها لأنَّها ليست في معنى التحديث إجمالاً فضلا عن التفصيل وليس فيها ما يدل على الإذن والإجازة.

نعم لو اقترنت بالإذن كان ذلك أقوى لحالها واعتُدَّ بها حينئذ، وهذا هو رأي عامة العلماء مِن المُحَدِّثين وغيرهم، واللّه تعالى أعلم[1].

---

[4]- "الإلماع"(ص: ١١٥)، "النكت" للزركشي(٣/٥٥١)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٦) .

[5]- "علوم الحديث"(ص: ١٧٧) .

[6]- "فتح المغيث"(٢/٥١٩) .

[1] وانظر "نزهة النظر"(ص: ١٧٣-١٧٤) .

المبحث الثالث : الكتابة

تعريفها :

هي أن يَكتب الشيخ إلى الطالب – وهو غائب- شيئا مِن حديثه بخطِّه، أو يكتب له ذلك وهو حاضِر عنده في بلده دون مجلسه، ويَلتحق بها ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه[1] .

وهي على قسمين :

القسم الأوّل : الكتابة المقترنة بالإجازة .

وذلك بأن يَكتب إليه ويقول له :"أجزتُ لك ما كتبتُه لكَ" ونحو ذلك مما يدل على الإذن والإجازة.

وقد صرّح ابن النَّفِيس[1] بنفي الخلاف في كون الرواية بها صحيحة مُجْزِئة[2].

وذلك حيث ثبت عند المكاتَب أنَّ الكتاب مِن الراوي المُجيز، سواء كتبه بخطِّه أو أمر ثقة غيره بكتابته إليه[3].

وقال ابن الصلاح:" هي في الصحة والقوة شبيهة بالمُناوَلة المقرونة بالإجازة"[4].

قال البِقاعي : " بل هي أقوى مِن هذه المُناوَلة، فإنَّها تزيد عليها بأنَّ المكتوب ما كُتب إلا لأجل المكتوب إليه، وفي ذلك زيادة اعتناءٍ به في تسليطه على روايته والانتفاع به"[5].

ورجَّح الخطيب المُناوَلة عليها لحصول المشافَهة فيها بالإذن دون المكاتبة[6].

---

(1)– "الإلماع"(ص: ٨٣-٨٤)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٣)، "فتح المغيث"(٢/٤٩٧) .

[1] هو علاء الدِّين علي بن أبي الحَزْم المصري الشافعي المعروف بابن النَّفِيس، انتهت إليه معرفة الطب مع شدة الذكاء، وكان مشاركا في عدة فنون كالفقه والأصول والحديث والعربية والمنطق، صنَّف "الشامل" في الطب، وشرحا على"التنبيه" في الفقه وغيرهما، مات سنة(٦٨٧هـ).انظر"طبقات الشافعية الكبرى"(٨/٣٠٥-٣٠٦)،"شذرات الذهب"(٥/٤٠١-٤٠٢).

(2)– "فتح المغيث"(٢/٥٠٠) .

(3)– المصدر السابق(٢/٤٩٨) .

(4)– "علوم الحديث"(ص: ١٧٤)، وانظر "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٩٥)، "تحفة المسؤول"(٢/٤١١)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٣)، "تدريب الراوي"(٢/٥٥) .

(5)– "النكت الوفية"(٢/١٠٣)، وانظر "فتح المغيث"(٢/٤٩٨) .

(6)– "الكفاية"(ص: ٣٣٦)، وانظر "مجموع الفتاوى" لابن تيمية(١٨/٣٤)، "فتح المغيث"(٢/٤٩٨) .

و صرَّح بالاعتداد بها جمع من الأصوليين، كالسرخسي والآمدي وابن مُفْلِح وابن السبكي والزَّرْكَشي والبعلي وابن النجار ونسبه لأكثر العلماء[7].

وقد ذهب حُذَّاق الأصوليين إلى قبول الكتابة المجرَّدة عن الإجازة –كما سيأتي– فقَبولهم للكتابة المقترِنة بالإجازة مِن باب أولى .

ونُسب إلى قوم كأبي حنيفة وأبي يوسف منعُ الرواية بالمكاتبة[1].

وهذا إن صحَّ عنهما مردود لما سيأتي ذكره مِن الأدلة على صحة الرواية بها من فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم، وسلف الأُمَّة وأئمتها .

قال ابن رجب : "قد روى بها خلق كثير مِن جِلَّة السلف والخلف"[2].

القسم الثاني : الكتابة المجرَّدة عن الإجازة .

أولا : مذاهب الأصوليين : اختلفوا في ذلك على قولين :

القول الأول : صحة الرواية بها .

ونسبه عِياض إلى حُذَّاق الأصوليين وهو ظاهر مذهب أحمد، وصححه غير واحد من الشافعية كأبي حامد الإسفراييني والكِيَا الطبري، واختاره أبو الحسين البصري وابن حزم والقاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي وابن السمعاني والبزدوي والفخر الرازي والبيضاوي وابن مُفْلِح وابن السبكي [3].

---

(7)– "أصول السرخسي"(٣٧٦/١)، "الإحكام" للآمدي(١٠١/٢)، "أصول الفقه"لابن مُفْلِح(٥٩٥/٢)، "البحر المحيط"(٣٩١/٤)، "شرح الكوكب المنير"(٥٠٩/٢-٥١٠).

(1)– "العدة"(٩٨٣/٣-٩٨٤)، "شرح الكوكب المنير"(٥١١/٢) .

(2)– "شرح العِلَل"(٢٦٦/١) .

(3)– "المعتمد"(١٧١/٢)، "الإحكام" لابن حزم(١٤٧/٢-١٤٨)، "العدة"(٩٨٢/٣-٩٨٣)، "اللمع"(ص: ٢٣٤)، "التبصرة"(ص: ٣٤٥)، "قواطع الأدلة"(٣٣٤/٢-٣٣٥)، "التمهيد"للكلوذاني (١٧١/٣-١٧٢)، "الإلماع"(ص: ٨٤)، "المحصول"(٤٥١/٤)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٣)، "كشف الأسرار"(٨٦/٥)، "المسودة"(ص: ٢٨٧-٢٨٨)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٥٩٥/٢-٥٩٦)، "الإبهاج"(١٢٧٧/٢)، "تحفة المسؤول"(٤١١/٢-٤١٢)، "النكت" للزركشي(٥٤٥/٣)، "البحر المحيط"(٣٩١/٤)، "مناهج العقول" (٣٦٢/٢)، "شرح الكوكب المنير"(٥١٥/٢-٥١٦) .

القول الثاني : عدم صحة الرواية بها .

وإليه صار بعض الشافعية كالماوَردي والرُّوياني وهو اختيار الآمدي[4].

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين .

اختلفوا في ذلك على قولين :

القول الأول : صحة الرواية بها .

وهو المشهور بين أهل الحديث وقول كثير من المتقدِّمين والمتأخِّرين، واعتمده البخاري ومسلم في "صحيحيهما" وأبو داود في "سننه"، واختاره الرامهرمزي والقاضي عِياض .

قال البيهقي : " الآثار في هذه كثيرة عن التابعين والأتباع فمن بعدهم، وفيها دلالة على أنَّ جميع ذلك واسع عندهم"[1]

وقال عِياض : "وقد استمرَّ عمل السلف ممَّن[1] بعدهم مِن المشايخ بالحديث بقولهم :كتب إليَّ فلان قال : أخبرنا فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث وعَدُّوه في المسنَد بغير خلاف يُعرف في ذلك، وهوموجود -في الأسانيد -كثير"[2].

وهو الذي صحَّحه ابن الصلاح والنووي وغيرهما[3].

---

[4]- "الإحكام" للآمدي(١٠١/٢)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٣)، "الإبهاج"(١٢٧٧/٢)، "البحر المحيط"(٣٩٢/٤)، "النكت" للزركشي(٥٤٥/٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٣)، "فتح المغيث"(٥٠٤/٢)، "تدريب الراوي"(٥٥/٢) .

[1]- "البحر المحيط"(٣٩١/٤)، "تدريب الراوي"(٥٦/٢).ومن هؤلاء أيوب السَّختياني ومنصور بن المعتمر والليث بن سعد وزكريا بن أبي زائدة وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخلال والحسين بن إسماعيل المَحامِلي، انظر"علوم الحديث"(ص١٧٣)،"فتح المغيث"(٥٠٢/٢-٥٠٣)،"أصول الفقه"لابن مُفْلِح(٥٩٥/٢-٥٩٦).

[1] كذا في المطبوع، ولعله"فمن" كما في "فتح المغيث"(٥٠١/٢).

[2]- "الإلماع"(ص: ٨٦)، "فتح المغيث"(٥٠١/٢).

[3]- "المحدث الفاصل"(٤٥٢-٤٥٣)، "المعرفة " للحاكم(ص: ٢٦١)، "العدة"(٩٨٢/٣-٩٨٣)، "الكفاية"(ص: ٣٣٧)، "الإلماع"(ص: ٨٤-٨٦)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٤)، "كشف الأسرار"(٨٦/٥)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٥٩٥/٢-٥٩٦)، "البحر المحيط" (٣٩١/٤)، "شرح العِلَل"(٢٦٦/١-٢٩٧)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٣)، "الفتح لابن حجر (٥٥٤/١١)، "النكت الوفية"(١٠٣/٢- ١٠٥)، "فتح المغيث"(٥٠٢/٢-٥٠٣، ٥٠٥-٥٠٧)، "تدريب الراوي(٥٦/٢-٥٧)، "توضيح الأفكار(٣٣٨/٢-٣٤٠).

القول الثاني : عدم صحة الرواية بها .

وهو اختيار أبي الحسن بن القَطَّان الفاسي حيث حكم عليها بالانقطاع، وردَّ كلامه أبو عبد اللّه ابن المواق في "بغية النُقَّاد"[4].

الخلاصة : أنَّ عامة المُحَدِّثين على الاحتجاج بها إلاّ ما ذهب إليه ابن القَطَّان الفاسي، وكذا أكثر الأصوليين على ذلك .

سياق الأدلّة :

أولا : دليل المجيزين :

١- أنَّ النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم كان يكتب إلى عُمَّاله بالأحكام وكذا إلى غيرهم وكانوا يَعتبرون ذلك حُجَّةً .

قال إسحاق بن راهويه : "كتب النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم إلى كِسْرى وقَيْصَر، وكان حجةً عليهم"[1].

وقال البخاري :" بابُ ما يُذكر في المُناوَلة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد اللّه ابن عمر ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزاً[2] .

وقال ابن حزم : "وأمّا الكتاب : فكتَب النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم بالسُّنن إلى ملوك اليمن، وإلى مَن غاب عنه مِن ملوك الأرض الذين دعاهم إلى الإيمان، وكذلك فعل أصحابه بعده إلى قضاتهم وأمرائهم"[3].

٢- أنَّها تتضمَّن الإذن والإجازة مِن حيث المعنى لأنَّ مكاتبته بحديثه قرينة على أنَّه أَذِن له في روايته عنه . قال ابن الصلاح :" فيها إشعار قويٌّ بمعنى الإجازة، فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظا فقد تضمَّنت الإجازة معنى"[4].

---

(4)- "بيان الوهم والإيهام(٢/٥٣٨، ٥٤٠-٥٤٢)، "النكت" للزركشي(٣/٥٤٥)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٣)، "فتح المغيث"(٢/٥٠٤)، "تدريب الراوي"(٢/٥٥) .

(1)- "المحدث الفاصل"(ص: ٤٥٣ -٤٥٤)، "الإلماع"(ص: ٨٧) .

(2)- "صحيح البخاري"(١/١٥٣-فتح)، وانظر "فتح المغيث"(٢/٥٠٤) .

(3)- "الإحكام"(٢/١٤٨).

(4)- "علوم الحديث"(ص: ١٧٤) .

وقال السخاوي : "الإرسال إلى المكتوب إليه قرينة في أنَّه سلَّطه عليه، فكأنَّه لفظ له به، وإذا كان كذلك لم يَحْتَجْ إلى التلفُّظ بالإذن"[5].

٣- أنَّ المكاتَبة إلى الغائب بمنزلة الخِطاب للحاضر عُرفاً لأنَّ الناس يَعُدُّونَها كذلك، ولهذا قلَّد الخلفاءُ والملوكُ القضاءَ والإمارةَ بالكِتابة كما قلَّدوها بالمُشافَهة، واعتبروا المخالف في ذلك مخالِفاً للأمر[6].

ثانيا : دليل المانعين .

١- ليس في الكتابة ما يدل على تسويغ الرواية عنه ولا على صحة الحديث في نفسه، ذلك أنَّه لم يَتحمَّل منه شيئا لا بالسَّماع ولا بالإجازة فكيف يسند إليه ؟[1]

الجواب :

تقدّم أنَّ مكاتبته فيها إشعار قويٌّ بمعنى الإجازة، وقرينةٌ على أنَّه أَذِن له في رواية ذلك المكتوب عنه فاستُغني بذلك عن التصريح بالإذن والإجازة .

٢-القياس على الشهادة:فلوكتب إليه بشهادة لم يَجُز له أن يَشهد عليه بذلك،فكذلك لوكَتب إليه بحديثٍ أو خبرٍ.

الجواب :

أنَّ باب الشهادة أَغلظ وآكد من باب الرواية[2]وبينهما فروق في أمور كثيرة .

الترجيح :

الراجح في هذه المسألة ما جرى عليه عمل السلف ومَن بعدهم من اعتماد الرواية بالمكاتبة والعمل بمقتضاها لما فيها مِن القرينة الدالة على الإذن والإجازة مِن حيث المعنى، وإن خَلَت من الإذن الصريح، و لم يضأت من أبطلها بحُجَّة قوية يتعيَّن المصير إليها

---

[5]- "فتح المغيث"(٢/٥٠١)، وانظر "الإلماع"(ص: ٨٦)، "النكت الوفية"(٢/١٠٣) .

[6]- "كشف الأسرار"(٥/٨٧) .

[1]- "الإحكام" للآمدي(٢/١٠١).

[2]- "التبصرة" للشيرازي(ص: ٣٤٥)، "التمهيد" للكلوذاني (٣/١٧٢) .

تنبيهان :

١- قد اشترط بعضهم أن يثبت بالحجة والبيِّنة أنَّه خَطُّ الكاتب كالشهادة عليه ونحو ذلك، لأنَّ الخطوط قد تشتبه بحيث لا يتميَّز أحدُ الكاتبين عن الآخر[١].

والصحيح أنَّه لا يُشترط ذلك ويكفي أن يَعرف المكتوبُ له خَطَّ الكاتب، وإن لم تَقُم البيِّنة على ذلك .

قال ابن الصلاح عن الاحتجاج باشتباه الخطوط :" هذا غير مَرضي، لأنَّ ذلك نادر، والظاهر أنَّ خطَّ الإنسان لا يَشتبه بغيره ولا يقع فيه إلباس"[٢].

٢- إن كان الكاتِب غيرَ الشيخ كأن يكون الشيخ أعمى يَحتاج أن يكتب له غيرُه كقتادة بن دِعامة السَّدوسي، فيُشترط أن يكون هذا الكاتب ثقة[٣].

٣- ينبغي أن يكون الكتاب مختوماً احتياطا ليحصل الأمن مِن توهُّم تغييره، لكن إن كان الحامل له ثقةً مؤتمَنًا استُغني عن خَتْمِه [٤].

---

[1] "علوم الحديث"(ص: ١٧٤)، "كشف الأسرار"(٨٧/٥)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٤).

[2] "علوم الحديث"(ص: ١٧٤)، وانظر: "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٤)، "فتح المغيث"(٥٠٨/٢-٥٠٩)، "تدريب الراوي"(٥٧/٢).

[3] "النكت" لابن حجر(٧٥٥/٢-٧٥٦)، "تدريب الراوي"(٥٧/٢)

[4] "فتح الباري" لابن حجر(٤٩٧/١)، "فتح المغيث"(٤٩٧/٢) .

المبحث الرابع : الوِجادة

لغة :

هي بكسر الواو : مصدر مُوَلَّد أي مُحدَث[1] لوَجَد يَجد غير مسموع مِن العرب .

وذكر المُعافى بن زكريا النِّهْرَواني[1] أنَّ المُوَلَّدين فرَّعوا قولهم :"وِجادة" فيما أُخِذ مِن العلم مِن صحيفة مِن غير سماع ولا إجازة ولا مُناوَلة مِن تفريق العرب بين مصادر "وَجَد" للتمييز بين المعاني المختلفة[2]، وذلك في قولهم : وَجَد مطلوبه وُجوداً، ووَجَد ضالَّته : وِجْدا ناً، ووَجَد –إذا غضبَ– مَوْجِدَةً، ووَجَد : إذا اغتنى : وُجْدًا، ووَجَد في الحُبِّ : وَجْدًا[3].

ولكن قد قالوا في الغضب والغنى : جِدَةً، ويقال في الحزن وَجْد أيضا.

وذكر ابن سِيده أنه ليس شيء منها له مصدر واحد إلا الحُبّ، فإنَّ مصدره وَجْد بالفتح لا غير[4].

اصطلاحا :

وهي " أن تجد بخَطِّ مَن عاصرتَه : لقِيتَه أو لم تَلْقَه، أو لم تُعاصِره، بل كان قبلك أحاديثَ يرويها أو غير ذلك مما لم تسمعه منه و لم يُجزْه لك"[5]، فتقول : وجدتُ بخطِّ فلان، أو قرأتُ بخطِّ فلان، أو في كتاب فلانٍ بخطِّه ونحو ذلك.

وهذا التعريف ينطبق على الوِجادة الخالية عن الإجازة وهي مقصود الكلام في هذا المبحث[6].

أما لو اقترنت الوِجادة بالإجازة فقد أخذ بها غير واحد من المُحَدِّثين .

---

(1)– انظر : "توضيح الأفكار"(٢/٣٤٧) .

[1] هو أبو الفرج المُعافى بن زكريا النِّهرواني، كان من أعلم الناس بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدب، صنَّف"تفسير القرآن" و"الجليس الصالح" وغيرهما، توفي سنة(٣٩٠هـ).انظر"تاريخ بغداد"(١٣/٢٣٠)،"إنباه الرواة"(٣/٢٩٦-٢٩٧).

(2)– "الجليس الصالح" للمعافى(٢/٢٨٢)، "علوم الحديث"(ص: ٥٢٠) .

(3)– "علوم الحديث"(ص: ١٧٨)، وانظر: "تهذيب اللغة"(١١/١١٠)، " تاج العروس"(٩/٢٥٢-٢٦٠)–وجد.

(4)– "المحكم"(٧/٥٣٤) ، "المشارق" لعِياض(٢/٣٥٢)، "النكت" للزركشي(٣/٥٥٢) .

(5)– "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٨)، وانظر : "علوم الحديث"(ص: ١٧٨)، "فتح المغيث"(٢/٥٢٠) .

(6)– انظر: "الإلماع"(ص: ١١٦-١١٧)، "التقييد والإيضاح"(ص: ٢٠١)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٨) .

قال السخاوي :"استعملها غير واحد مِن المُحَدِّثين مع الإجازة، فيقال : وجدت بخط فلان وأجاز لي، وربّما لا يصرِّح بالإجازة كقول عبد اللّه بن أحمد : وجدت بخطِّ أبي حدثنا فلان"[7].

والكلام على هذه المسألة ينحصر في فرعين :

الفرع الأول : حكم الرواية بها :

وقد ذَكر ذلك الأصوليون والمُحَدِّثون[1]

والذي عليه عامة المُحَدِّثين والأصوليين عدم جواز الرواية بها وأنَّها ليست مِن باب الرواية .

قال رشيد الدِّين العطار[1] :" الوِجادة داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية"[2].

وقال ابن كثير :" الوِجادة ليست مِن باب الرواية، وإنما هي حكايةٌ عمَّا وجده في الكتاب"[3]

وإنَّما ألحقت بهذا الباب لبيان حكمها وكيفية النقل منها لأنَّ الحاجة إلى بيان ذلك ماسَّة[4].

ولهذا نصُّوا على أنَّها رواية منقطعة .

قال عِياض : "لا أعلم مَن يُقتدى به أجاز النقل فيه بـــ"حَدَّثنا" و" أخبرنا" ولا مَن يَعُدُّه معدَّ المسند"[5].

ونقل اتفاق أئمة الحديث والفقه والأصول على منع النقل والرواية بها[6].

وذكر ابن أبي الدَّم أنَّ الرواية بالوِجادة لم يُختلف في بطلانها وعدم جواز الرواية بها[7] .

---

(7)– "فتح المغيث"(٢/٥٢١)،وانظر:"المستصفى"(١/٣١٢)،"الإحكام"للآمدي(٢/١٠١)،"نزهة النظر"(ص:١٧٣-١٧٤).

(1)– "العواصم والقواصم" لابن الوزير(١/٣٣١) .

[1] هو رشيد الدِّين أبو الحسين يحيى بن علي الأموي النابلسي ثم المصري العطار المالكي، كان حافظا ثبتا انتهت إليه رياسة الحديث بالديار المصرية من مصنَّفاته"غُرَر الفوائد المجموعة" ومعجم في تراجم شيوخه وغيرهما، توفي سنة(٦٦٢هـــ) . انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٤/١٤٤٢-١٤٤٣)،"الأعلام" (٨/١٥٩).

(2)– "غرر الفوائد المجموعة"(ص: ٢٨٥) .

(3)– "اختصار علوم الحديث"(١/٣٦٨) .

(4)– انظر: "البرهان"(١/٤١٥، ٤١٦)، "المستصفى"(١/٣١١-٣١٢)، "إيضاح المحصول"(ص: ٥٠٢)، "الإحكام" للآمدي(٢/١٠١)، "علوم الحديث"(ص: ١٧٨)، "التقريب" للنووي(٢/٦١ – تدريب)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٩٧)، "نهاية السول"(٣/١٩٧)، "النكت" للزركشي(٣/٥٥٣)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٨)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٥)، "المدخل" لابن بدران(ص: ١٠٢) "الباعث الحثيث(١/٣٧٣).

(5)– "الإلماع"(ص: ١١٧)،وانظر:"علوم الحديث"(ص: ١٧٨)،"النكت" للزركشي(٣/٥٥٣)،"شرح التبصرة"(ص: ٢٢٨)، "فتح المغيث"(٢/٥٢١)، "توضيح الأفكار"(٢/٣٤٧-٣٤٨) .

(6)– "الإلماع"(ص: ١٢٠) .

(7) "النكت" للزركشي(٣/٥٥٠-٥٥١)،"فتح المغيث"(٢/٥١٨-٥١٩) .

وفي نقل الاتفاق نظر لوجود من أجاز الرواية بها من المُحَدِّثين المتقدِّمين، ولهذا حمل السخاوي ذلك على الاتفاق بعد الصدر الأول[1] .

قال الخطيب : "أجاز جماعةٌ الروايةَ عن الوِجادة في الكتب"[8].

ونُقل ذلك عن الحسن البصري وثابت البُنَاني وقتادة وأبي بِشر جعفر بن أبي وَحْشِيَّة ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم[9].

لكن قال السخاوي :" الظاهر أنَّ ذاك عمَّن سمِعوا منه في الجملة وعرفوا حديثه مع إيرادهم له بوَجَدتُ أو رأيتُ ونحوهما"[1] .

الفرع الثاني : حكم العمل بها .

ذكر عِياض أنَّ أئمّة الحديث والفقه والأصول اختلفوا في العمل بالوِجادة[2] .

أولا : مذهب الأصوليين .

القول الأول : نقل عِياض عن مُعظم الفقهاء مِن المالكية وغيرهم أنهم لا يرون العمل بها[2].

القول الثاني : صحة العمل بها .

وحُكي عن الشافعي واختاره طائفة من نُظَّار أصحابه، ونصره الجويني وغيره من المُحَقِّقين، ونقله ابن مُفْلِح عن الحنابلة وذلك عند حصول الثقة به[3].

ونسب السخاوي إلى الشافعي القول بالجواز وفرَّق بينه وبين مَن قال بالوجوب[4]، والظاهر أنهما قول واحد، والمراد بجواز العمل بها:صحته ومشروعيته .

---

[1] "فتح المغيث"(٢/٥٢٢).

[8]– "الكفاية"(ص: ٣٥٣)، وانظر: "فتح المغيث"(٢/٥١٩، ٥٢٢) .

[9]– "الكفاية"(ص: ٣٥٣-٣٥٥)، وانظر: "جامع التحصيل"(ص: ٢٧٥).وأبو بشرجعفر بن أبي وَحْشِيَّة إياس اليَشْكُري الواسطي ثقة، مات سنة(١٢٥هـ) وقيل بعدها،انظر"تهذيب التهذيب"(٢/٨٣-٨٤)،"التقريب"(١/١٢٩).وأبو رجاء يزيد بن أبي حبيب المصري ثقة فقيه وكان يُرسِل، مات سنة(١٢٨هـ)،انظر"التقريب"(٢/٣٦٣).

[1]– "فتح المغيث"(٢/٥٢٢)، وانظر: "الإلماع"(ص: ١١٩) .

[2] الإلماع(ص١٢٠).

[2]– المصدر السابق(ص: ١٢٠)، وانظر: "المستصفى"(١/٣١٢)، "علوم الحديث"(ص: ١٨٠)، "أصول الفقه"لابن مُفْلِح (٢/٥٩٨)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٩)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٧-٥٢٨) .

[3]– "الرسالة"(ص: ٤٢٢-٤٢٣)، "البرهان"(١/٤١٦)، "المستصفى"(١/٣١٢)، "إيضاح المحصول"(ص: ٥٠٢)، "الإلماع"(ص: ١٢٠)، "علوم الحديث"(ص: ١٨٠)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٩٨)، "نهاية السول"(٣/١٩٨)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٥٢٨)

[4]– "فتح المغيث"(٢/٥٢٨) .

قال البِقاعي :" كان شيخنا (يعني ابن حجر العسقلاني) يتوقف في كون الجواز هنا على بابه، وذلك هو الحق إن شاء اللّه تعالى، ويُشبه أن يكون الشافعي إنما عبَّر بهذا لأنَّ أدنى مراتب العمل الإباحةُ، فكأنَّه قال : إنه يُعمل بها، ثم ما اقتضاه الدليل مِن إباحةٍ أو نَدْبٍ أو غيرهما كان العملُ على حَسَبِه"[5].

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين .

نقل عِياض عن معظم المُحَدِّثين ترك العمل بها، وهو ظاهر كلام الجويني[6].

وفي حكاية ذلك عن معظم المُحَدِّثين نظر يحتاج إلى تحرير، فأول مَن وقفت عليه نَسب ذلك إليهم: الجويني ثم عِياض ثم أخذه عنه ابن الصلاح ومَن تبعه .

ويُخشى أن يكون هذا في ترك الرواية بها لا في ترك العمل بها، إذ لم يزل الناس يعملون بذلك إذا حصلت عندهم الثقة بصحته.

قال ابن القيم عند كلامه على رواية الحسن عن سمرة وأنَّها كتاب : "لم تزل الأُمَّة تعمل بالكتب قديما وحديثا، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء بعدهم، وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمل بما فيها تعطلت الشريعة" [1]

ومما يدلُّ على ذلك أنَّ عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه في دِيَة الأصابع قضى في الإبهام بخمس عشرة، وفي التي تليها بعشر، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بتسع، وفي الخنصر بست، وكان ذلك اجتهاداً منه واستنباطا، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم قال: "**وفي كل إصبع مِمَّا هنالك عشر مِن الإبل**" صار إليه وترك اجتهاده[2].

وقال ابن تيمية بعد أن ذكر النسخة التي كتبها عبد اللّه بن عمرو بن العاص عن النبيّ صلى الله عليه وسلم وكانت عند آله مِن بعده وأن بعضهم طعن فيها بسبب ذلك :

---

[5]– "النكت الوفية"(٢/١١٦).

[6]– "البرهان"(١/٤١٦)، "الإلماع"(ص: ١٢٠)، "علوم الحديث"(ص: ١٨٠)، أصول الفقه"لابن مُفْلِح(٢/٥٩٨)، "شرح التبصرة"(ص: ٢٢٩)، "فتح المغيث"(٢/٥٢٧)، "تدريب الراوي"(٢/٦٣)، "توضيح الأفكار"(٢/٣٤٨) .

[1]– "اعلام الموقّعين"(٢/١٤٤) .

[2] – انظر : "الرسالة"(ص: ٤٢٢-٤٢٣)، وقد صححه ابن الوزير إلى سعيد بن المُسيّب في "العواصم والقواصم"(١/٣٣٥). قال يعقوب بن سفيان : "لا أعلم في جميع الكتب كتاباً أصحَّ مِن كتاب عمرو بن حزم، كان أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم والتابعون يرجعون إليه ويَدَعون آراءهم"("المعرفة والتاريخ"٢/٢١٦) .

"وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء فيَحتجُّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا صحَّ النقل إليه مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ونحوهما، ومثل الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم... وإذا كانت نسخة مكتوبة مِن عهد النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم كان هذا أوكدَ لها وأدلَّ على صحَّتها، ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب مِن الأحاديث الفقهية التي فيها مُقَدَّرات ما احتاج إليه عامَّةُ علماء الإسلام"[3].

وذكر ابن الصلاح أنَّ العمل بالوِجادة في الأعصار المتأخِّرة هو الذي لا يتَّجه غيره لأنَّه لو توقّف العمل فيها على الرواية لانسَدَّ باب العمل بالمنقول، لتعذُّر شرط الرواية فيها[4].

قال ابن كثير : "يعني فلم يبق إلا مجرَّد وجادات"[1].

سياق الأدلة :

أولا : دليل المجيزين :

١- حديث ابن عمر –رضي اللّه عنهما :"**ما حقُّ امرىء له شيء يوُصِي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيَّتُه مكتوبة عنده**"[2].

قال المجد بن تيمية :"احتج به مَن يعمل بالخط إذا عُرف"[3]

---

[3]– "مجموع الفتاوى"(١٨/٨-٩).وعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو السَّهْمي المدني صدوق مات سنة(١١٨هـ)،انظر"تهذيب التهذيب"(٨/٤٨-٥٥)،"التقريب"(٢/٧٢). وشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو السَّهْمي الحجازي صدوق، ثبت سماعه من جدِّه عبد الله بن عمرو، انظر"تهذيب الكمال"(٣/٤٠٠)،"التقريب"(١/٣٥٣).

[4]– "علوم الحديث"(ص: ١٨٠-١٨١)، وانظر: "التقريب" للنووي(٢/٦٣ – تقريب) .

[1]– "اختصار علوم الحديث"(١/٣٦٩) .

[2]– "رواه البخاري(٢٧٣٨) ومسلم(١٦٢٨).

٢- قال الجويني :"والشاهد له أنَّ الذين كانوا يَرِد عليهم كتاب رسول اللّه صلى الله عليه وسلم على أيدي نقلةٍ ثقات كان يتعيَّن عليهم الانتهاء إليها، والعمل بموجبها، ومَن بلغه ذلك الكتاب، ولم يكن مخاطَبًا بمضمونه، ولم يسمع مِن مُسمع، كان كالذين قُصدوا بمضمون الكتاب، ومقصود الخطاب"[4].

ثانيا : دليل المانعين .

القياس على المرسَل والمنقطع والمعلَّق وغيرها ممّاَ لم يتَّصل إسناده [5] .

الجواب :

أنَّ ثمَّة فرقا بين الرواية وبين الاحتجاج والعمل إذا وُجِد مِن القرائن ما يؤيِّده ويقوِّيه، وقد تقدم بيان ذلك عند الكلام على الاحتجاج بالمرسَل[6] .

الترجيح :

الراجح – والعلم عند اللّه تعالى- هو العمل بالوِجادة عند حصول الثقة بصحة الكتاب، وهو الذي استمرَّ العمل به قديما وحديثا، والحاجة إلى ذلك ضرورية لا سيما في العصور المتأخِّرة، فإن ترك العمل بالوِجادة فيها يتعطل به علم الشريعة كما لا يخفى .

ولكن ينبغي التأني ومزيد التثبت فيما ينقل وِجادة لدفع احتمال الخطأ والوهم لأنَّه لم يسمع من الشيخ ولم يُعرض عليه.

---

[3]– "المنتقى"(٦/١٠٠-نيل الأوطار) ، وانظر :"العواصم والقواصم" لابن الوزير(١/٣٤٠) .

[4]– "البرهان"(١/٤١٦)، وانظر: "الرسالة"(ص: ٤٢٢-٤٢٣)، "المستصفى"(١/٣١٢)، "اعلام الموقعين"(٢/١٤٤)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥٩٨) .

[5]– "الإلماع"(ص : ١٢٠)، "فتح المغيث"(٢/٥٢٧) .

[6]– انظر : "شرح العِلَل" لابن رجب(١/٢٩٧)، وما تقدم(ص:٢٨٠-٢٨٣) .

قال الإمام مسلم مبيِّنا عِلَّة حديث أخطأ فيه عبد اللّه بن لهيعة :" وابن لهيعة إنَّما وقع في الخطأ مِن هذه الرواية أنَّه أخذ الحديث مِن كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذَكر، وهي الآفة التي نخشى على مَن أخذ الحديث مِن الكتب من غير سماع مِن المحدِّث ولا عَرض عليه، فإذا كان أحد هذين –السماع أو العَرض– فخليقٌ أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك مِن الخطأ الفاحش إن شاء اللّه"[1]

الفصل الثاني : صفة الرواية

[1]– "التمييز"(ص: ١٨٨).وأبو محمد موسى بن عقبة الأسَدي المدني ثقة فقيه إمام في المغازي لم يصحَّ أنَّ ابن معين ليَّنه، مات سنة(١٤١هـ) وقيل بعد ذلك،انظر"تهذيب الكمال"(٧/٢٧١-٢٧٢)،"التقريب"(٢/٢٨٦).

المبحث الأول : اشتراط البلوغ في الرواي

المبحث الثاني: حكم بالرواية بالمعنى.

المبحث الثَّالث: حكم رواية المبتدع .

المبحث الرابع: حكم رواية مرتَكِب المحرَّم تأويلا.

المبحث الأول : اشتراط البلوغ في الرواية

أجمعوا على أنَّ الصبيَّ إذا كان وقتَ التحمُّل غيرَ مميِّز لم تصحَّ روايته ولو أدَّاها بعد البلوغ لأنَّ الرواية هي نقلٌ لما سمعه، ولا يتحقَّق نقل ماسمعه إلا بعد عِلمه وتمييزه[1].

ومن باب أولى إذا أدَّاها قبل التمييز لم تصحَّ منه قطعا[2].

---

[1]—"الإحكام"للآمدي(٢/٧١)، "نهايةالسول"(٣/١١٩)، "البحرالمحيط"(٤/٢٦٨)،"شرح جمع الجوامع"للمحلي(٢/١٤٧).

[2]— "فتح المغيث"(٢/١٦١) .

أمّا إن تحمَّلها بعد التمييز والعقل والضبط لما يسمعه وأدَّاها قبل البلوغ فهو المقصود في هذا المبحث .

وقد حكى الباقلاني وتبعه الخطيب والباجي الإجماع على اشتراط البلوغ عند الأداء والرواية[3]

والحقُّ ثبوت الخلاف في ذلك كما حكاه الجويني وابن القُشَيري وابن السمعاني وغيرهم.

قال الجويني : "اختلف الأصوليون في اشتراطه، وتردَّد الفقهاء في ذلك أيضا"[4].

وقال الإسنوي :" فيه خلاف عند الأصوليين، وكذلك عند المُحَدِّثين والفقهاء"[5].

بل أنَّ الباقلاني نفسه كان يحكي وجها بعيدًا في صحة روايته، قال الجويني :"ولعله قد كان أسقطه"[6].

ولهذا حمل ابن السبكي هذا الإجماع على ما قبل ظهور المخالف[7].

وحصر الغزالي في "المنخول" محلَّ النزاع في المراهِق المتثبِّت في كلامه، أما مَن دونه فلا تُقبل روايته قطعا[8].

والمراهِق هو الذي لم يَبق بينه وبين البلوغ سوى زمان يسير[9].

والحقُّ ثبوت الخلاف فيمن دون المراهِق كما تقدَّم .

ولهذا انتقد البِقاعي عبارةَ ابن الصلاح :" أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه" بقوله :"عبارة مهولة بلفظ الإجماع ومحطُّها على قول الجمهور، ومِثلُه لا يُعَدُّ إجماعاً اصطلاحاً، فكان يمكنه أن يقول: قد قال الجمهور"[1].

أولا : مذاهب الأصوليين :

اختلفوا في ذلك على أقوال :

---

[3]– "الكفاية"(ص: ٧٧)، "إحكام الفصول"(١/٣٧١)، "التلخيص"(٢/٣٥٠-٣٥١).

[4]– "البرهان"(١/٣٩٥)، وانظر: "قواطع الأدلة"(٢/٣٠٠)، "المسودة"(ص: ٢٥٨).

[5]– "التمهيد"(ص: ٤٤٥)، وانظر: "الإبهاج"(٢/١٢٤٠)، "البحر المحيط"(٤/٢٦٧) .

[6]– "التلخيص"(٢/٣٥١) .

[7]– "الإبهاج"(٢/١٢٤٠) .

[8]– "المنخول"(ص:٣٤٧)، "البحر المحيط"(٤/٢٦٧) .

[9]– انظر: "الإحكام" للآمدي(٢/٧١) .

[1]– "النكت الوفية"(١/٥٨٨) .

القول الأول : اشتراط البلوغ في الأداء .

وهو قول جماهير الأصوليين والفقهاء، ونُسب للأئمة الأربعة .

واختاره الباقلاني والقاضي أبو يعلى والباجي وأبو إسحاق الشيرازي والجويني وابن السمعاني والسرخسي والغزالي و الكَلوَذاني والفخر الرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي وغيرهم[2].

القول الثاني : قبول رواية الصبي المميِّز الموثوقِ به .

وهو وجه عند الشافعية،وقد تُخرِّج فيه رواية عن أحمد كشهادته، وحكاه ابن السمعاني عن قوم .

وحكم النووي على هذا الوجه بالشذوذ[3].

القول الثالث : التفصيل بين المراهِق ومَن دونه، فيقبل المراهِق مع التحرِّي ولا يقبل مَن دونه.

حكاه ابن عقيل[4].

القول الرابع : قبول أخبار الصبي المميِّز فيما طريقه المشاهَدة بخلاف ما طريقه النقل كرواية الأخبار ونحو ذلك .

ذكره المتولي الشافعي[1] والنووي، ونسبه النووي إلى الجمهور[1].

---

[2]– "العدة"(٣/٩٤٩)،"الكفاية"(ص: ٧٦-٧٧)، "إحكام الفصول"(١/٣٧١)، "التلخيص"(٢/٣٥٠-٣٥١)، "البرهان"(١/٣٩٥)، "شرح اللمع"(٢/٦٣٠)، "قواطع الأدلة"(٢/٣٠٠)، " أصول السرخسي"(١/٣٧٢)، "المستصفى" (١/٢٩١)، "المنخول"(ص:٣٤٧)، "التمهيد" للكلوذاني (٣/١٠٥-١٠٦)، "إيضاح المحصول"(ص: ٤٦١)، "المحصول" (٤/٣٩٤)، "روضة الناظر" (١/٢٨٤)، "الإحكام" للآمدي (٢/٧١)، "علوم الحديث"(ص: ١٠٤)، "مختصر المنتهى" (٢/٣٦٠ – تحفة)، "شرح مختصر الروضة"(٢/١٤٣)، "كشف الأسرار"(٢/٣٩٥)، "المسودة"(ص: ٢٥٧)، "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٢/٥١٦)، "الإبهاج"(٢/١٢٣٩)، "نهاية السول"(٣/١١٩)، "تحفة المسؤول" (٢/٣٦٠)،"البحر المحيط"(٤/٢٦٧)، "مناهج العقول" (٢/٣٣٢)، "شرح جمع الجوامع" للمحلي (٢/١٤٦)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٣٧٩)، "فواتح الرحموت" (٢/١٧١)، " إرشاد الفحول"(١/٢١٤).

[3]– "قواطع الأدلة"(٢/٣٠٠)، "فتح العزيز" للرافعي(٣/٢٢٦)، "المجموع" للنووي(٣/٢٠٠)، "روضة الطالبين" له (١/٢١٧)، "كشف الأسرار"(٢/٣٩٥)، "المسودة"(ص: ٢٥٨)، " أصول الفقه"لابن مُفْلِح (٢/٥١٦- ٥١٧)، "الإبهاج" (٢/١٢٤٠)، "البحر المحيط" (٤/٢٦٧)، "شرح التبصرة"(ص: ١٤٠)، "النكت الوفية"(٢/٥٩٦-٥٩٧)، "فتح المغيث" (٢/١٦٠-١٦١)، "تدريب الراوي" (١/٣٠٠)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٣٨٠).

[4]– "الواضح"(٥/٢٩)، "البحر المحيط"(٤/٢٦٧-٢٦٨)، "فواتح الرحموت"(٢/١٧١-١٧٢).

[1]هو أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي الشافعي، كان أحد الأئمة الرفعاء، برع في المذهب وبعُد صيته وحدَّث بشيء يسير، صنف "التتمة" على كتاب "الإبانة" لشيخه الفوراني، وصل فيه إلى الحدود، ومختصرا في الفرائض، وكتابا في الأخلاق،

وقريب منه قول مَن قَبِل أخبارهم إذا انضمَّت إليها قرينة كالإذن في دخول الدار، وحمل الهَديَّة، وصحَّحه الإسنوي، ونسبه ابن حجر للجمهور[2] .

ثانيا : مذاهب المُحَدِّثين .

الذي ذكره الخطيب في "الكفاية" و لم يحك غيره بل عزاه إلى اجتماع الأُمَّة عليه هو اشتراط البلوغ عند الأداء والرواية[3]

وهو ظاهر صنيع القاضي عِياض إذ لم يَحْكِ الخلاف في ذلك[4].

وعزاه ابن الصلاح إلى جماهير أئمة الحديث[5].

و لم ينقلوا عن أحد من أئمة الحديث أنه خالف في ذلك فقبِل روايته اللهم إلا وجها عند

الشافعية وبعضهم جعله قولاً، واحتمال تخريج رواية عن أحمد[6]

سياق الأدلة :

أولا : دليل المشترطين للبلوغ.

استدلوا بعدة أدلة منها :

ودرّس بالنظامية بعد الشيخ أبي إسحاق، توفي سنة (٤٧٨هـ).انظر طبقات الشافعية الكبرى (٥/١٠٦-١٠٨)، شذرات الذهب(٣/٣٥٨).

[1]- "المجموع"(١/١٧٦)، "التقييد والإيضاح"(ص: ١٣٧)، "شرح التبصرة"(ص: ١٤٠)، "التقرير والتحبير"(٤/١٥٠)، "فتح المغيث"(٢/١٦٠-١٦١) .

[2]- "التمهيد" للإسنوي(ص: ٤٤٥)، "فتح الباري" لابن حجر(٥/٢٧٧)، "فتح المغيث"(٢/١٦١) .

[3]- "الكفاية"(ص: ٧٦-٧٧) .

[4]- "الإلماع"(ص: ٦٢) .

[5]- "علوم الحديث"(ص: ١٠٤).

[6]-"علوم الحديث"(ص: ١٠٤)، "المجموع" للنووي(٣/٢٠٠)، "المسودة"(ص: ٢٥٨) " أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥١٦-٥١٧)، "شرح التبصرة"(ص: ١٤٠)، "التقييد والإيضاح"(ص: ١٣٧)، "فتح المغيث"(٢/١٦٠-١٦١)، "شرح الكوكب المنير"(٢/٣٧٩-٣٨٠).

١- أنَّ الإجماع مُنعَقِد على عدم قبول رواية الفاسق لقِلَّة مبالاته واكتراثه بالديانة واجترائه على الكبائر، وهذا المعنى موجود في الصبيِّ إذا عَلم أنه غير مكلَّف ولا يؤاخذ بما يصدر منه، بل هو أولى بذلك مِن الفاسق، لأنَّ الفاسق قد تداخله في بعض الأحيان خشية المؤاخذة في العاقبة، والصبي ليس كذلك[1].

٢- أنَّ الصحابة رضي اللّه عنهم لم يراجعوا الصبيان الذين كانوا يخالطون النبيّ صلى اللّه عليه وسلّم مع شدّة حاجتهم إلى مَن يُخبرهم عن دقائق أحوال النبي صلّى اللّه عليه وسلّم [2]

الجواب :

أجيب عنه بأنَّ غايته فقدان الدليل على ذلك، ولا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول، ولعلَّهم لم يُراجعوا الصبيان لعدم حاجتهم إلى ذلك لاكتفائهم بغيرهم[3].

٣- أنَّ إقراره على نفسه لا يُقبل، فعدم قبوله ما ينقله عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم أولى وأحرى[4].

الجواب :

أنَّه منتقض بالعبد فإنه لا يُقبل إقراره على نفسه، مع أنَّ روايته مقبولة إجماعاً[5].

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ العبد "تقبل روايته وإن لم يفوَّض إليه أموره لأنَّ ذلك لحقّ المولى لا لنقصان في العقل، فلا يظهر ذلك في أمر الشرع[6].

وقال الباجي: "ولا يلزم ذلك العبد لأنَّه مُقِرٌّ على غيره لا على نفسه"[7].

ثانيا : دليل من لم يشترط البلوغ .

---

[1]- "العدة"(٣/٩٤٩)، "الكفاية"(ص: ٧٧)، "إحكام الفصول"(١/٣٧١)، "التلخيص"(٢/٣٥١)، "البرهان"(١/٣٩٦)، "المستصفى"(١/٢٩١-٢٩٢)، "المحصول"(٤/٣٩٤)، "الإحكام" للآمدي(٢/٧١-٧٢)، "كشف الأسرار"(٢/٣٩٥).

[2]- "البرهان"(١/٣٩٥)، "قواطع الأدلة"(٢/٣٠٠)، "كشف الأسرار"(٢/٣٩٥)، "التقرير والتحبير"(٤/١٤٨)، "فواتح الرحموت"(٢/١٧٢) .

[3]- انظر: "فواتح الرحموت"(٢/١٧٢) .

[4]- "العدة"(٣/٩٤٩)، "إحكام الفصول"(١/٣٧٢)، "قواطع الأدلة"(٢/٣٠٠)، "التمهيد" للكلوذاني(٣/١٠٦).

[5]- "المستصفى"(١/٢٩٢)، "الإحكام"للآمدي(٢/٧١) .

[6]- "كشف الأسرار(٢/٣٩٥) .

[7]- "إحكام الفصول"(١/٣٧٢) .

١- أنَّ أهل قباء قَبِلوا إخبار ابن عمر رضي اللّه عنهما بتحويل القِبلة إلى الكعبة مع أنَّه كان يومئذ صغيراً ابن أربع عشرة سنة، فاعتمدوا خبره فيما لا يجوز العمل به إلا بعلم وهو الصلاة إلى القبلة، وأقرَّهم النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم على ذلك و لم يُنكر عليهم[8].

الجواب :

أنَّ ابن عمر رضي اللّه عنهما ليس هو الذي أخبرهم بتحويل القبلة إلى الكعبة، وإنَّما هو رجل آخر، أما ابن عمر فهو راوي الحديث .

عن ابن عمر –رضي اللّه عنهما- قال :" **بينا النّاسُ بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ فقال: أنَّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم قد أُنزل عليه اللّيلة قرآن، وقد أُمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها**.. " الحديث[1].

وورد في حديث أنس أنه رجل مِن بني سَلَمة[2] .

قال ابن حجر العسقلاني :" لم يُسَمَّ الآتي بذلك إليهم"[3].

٢- أنَّه يُقبل قولُ الصبيِّ المميِّز في إخباره عن كونه متطهِّراً حتى إنه يجوز الاقتداء به في الصلاة[4].

الجواب :

من وجهين :

١- أنَّ الحنفية يمنعون اقتداء البالغ بالصبي ولوكان مراهِقا، فلا يلزمهم هذا الدليل[5].

٢- أما مَن يرى صحة اقتداء البالغ بالصبيِّ المميِّز فجوابه مِن جهتين :

أ- أنَّ صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة الإمام، فإنَّ صلاة المأموم ما لم يظُنَّ حَدَث الإمام صحيحة، وإن تبيَّن بعد ذلك حدثه، فصحة اقتدائه به غير مُستنِدة إلى قبول إخباره بطهره، والرواية شرط صحتها السَّماع[6].

---

(8)- "أصول السرخسي"(٣٧٢/١)، "كشف الأسرار"(٣٩٥/٢)، "فواتح الرحموت"(١٧٢/٢) .

(1)- "رواه البخاري(٤٠٣)، ومسلم(٥٢٦) " .

(2)- "صحيح مسلم"(٥٢٧)

(3)- "فتح الباري"(٥٠٦/١)، وانظر: "التقرير والتحبير"(١٤٨/٤، ١٥٠)، "فواتح الرحموت"(١٧٢/٢) .

(4)- "المحصول"(٣٩٤/٤)، "الإبهاج"(١٢٤٠/٢)، "نهاية السول"(١٢٠/٣-١٢١) .

(5)- "أصول الفقه" لابن مُفْلِح(٥١٧/٢)، "سُلَّم الوصول" لمحمد بخيت المطيعي(١٢١/٣) .

ب– "الاحتياط والتحفظ في الرواية أشدُّ منه في الاقتداء به في الصلاة، ولهذا صحَّ الاقتداء بالفاسق عند ظنِّ طهارته، ولا تُقبل روايته وإن ظُنَّ صدقه"[1]

الترجيح :

الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه جماهير العلماء مِن اشتراط البلوغ عند أداء الرواية لقوة أدلتهم التي استندوا إليها وخلوِّها عن المعارِض المقاوم، وضعف ما احتجَّ به المخالفون، وهو الذي جرى عليه عمل أئمة الحديث ونقلة الأخبار .

قال السخاوي : "والصحيح عدم قبول غير البالغ"[(1)].

الخلاصة :

عامة المُحَدِّثين وجمهور الأصوليين على اشتراط البلوغ عند الأداء والرواية .

[(6)]– "الإبهاج"(٢/١٢٤١)، "نهاية السول"(٣/١٢١-١٢٢) .

[1] "الإحكام" للآمدي(٢/٧٢) .

[(1)]– "فتح المغيث"(٢/١٦٠) .

المبحث الثاني: حكم بالرواية بالمعنى.

تعريفه:

هو أن ينقل الراوي الحديث بغير لفظه بل بمعناه[1].

وقد اختلف الأصوليون والمُحَدِّثون في حكم الرواية بالمعنى .

تحرير محل النزاع:

١-اتفقوا على أن الأفضل والأكمل رواية الحديث بلفظه لأنه أبعد عن التغيير والتبديل وسوء التأويل.[2]

٢-أنَّ محلَّ الخلاف فيما يحكي فيه الصّحابي أو غيره قول النّبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا.

قال المُعَلِّمي:"الأحاديث الصّحيحة ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النّبي صلى الله عليه وسلم وهي كثيرة، و منها ما أصله قولي، ولكن الصّحابي لا يذكر القول بل يقول:"أمرنا النّبي صلى الله عليه وسلم بكذا أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا، أو أذن في كذا...وأشباه هذا، وهذا كثير أيضا، وهذان الضربان ليسا محلَّ نزاع، والكلام فيما يقول الصّحابي فيه: قال رسول الله كيت وكيت، أو نحو ذلك."[3]

٣-إذا تعدّدت مخارج الحديث وتباعدت ألفاظه وظهر من السياق أنَّهما خبران مستقِلاَّن أو واقعتان مختلفتان فلا مجال لحمل ذلك على أنَّ أحدهما رواه بالمعنى.[4]

قال ابن سيِّد النّاس في لفظ" الأيِّم" و"الثَّيب" الواردتين في بعض الروايات:"إنَّما نحتاج إلى أن يكون أحد الراويين أتى باللفظ، والآخر بالمعنى إذا تعيَّن أن يكون الخبرُ واحدًا، فإنَّ

---

[1] البحر المحيط (٣٥٥/٤).

[2] العدة (٩٦٨/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٨/١)، شرح اللمع (٦٥٤/٢)، الإحكام للآمدي (١٠٣/٢)، كشف الأسرار (٥٥/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٦٠١/٢)، أصول السرخسي (٣٥٥/١).

[3] الأنوار الكاشفة (ص٧٩)، وانظر البحر المحيط (٣٥٩/٤).

[4] انظر" الرواية بالمعنى" لعبد المجيد بيرم (ص ٣٧-٤٠).

الخبر رواه جماعة من الصّحابة وانتشرت طرقه، وليست الواقعة ممّا يندر، فالأولى في ذلك:روى كل منهما بلفظه"[1].

٤-اتفقوا على أنَّ الراوي إذا كان جاهلا بمواقع الخطاب غير عالم بدقائق الألفاظ ولا خبير بما يحيل معانيها لم يجز له نقل الحديث بالمعنى."[2]

٥-يُشترط أن لا يكون الحديث ممَّا تُعُبِّد بلفظه، فأمّا المتعبَّد بلفظه فيجب نقله بلفظه، وقد نقل الاتفاق على ذلك الكِيَا الطبري وغيره.[3]

قال ابن حجر:" ينبغي أن يكون ذلك قيدًا في الجواز، أعني يزاد في الشَّرط أن لا يقع التعبُّد بلفظه ، ولا بدَّ منه، ومن أطلق فكلامه محمول عليه ".[4]

٦-أن تكون الترجمة مساوِيةً للأصل في الجلاء والخفاء، فيبدل اللفظ بمثله في الاحتمال وعدمه، ولا يبدل الأجلى بالجلي والعكس، ولا يبدل العام بالخاص، ولا المطلق بالمقيّد، ولا الأمر بالخبر ولا العكس.[5]

٧-يجب أن يكون الراوي قاطعا بأنَّه أدَّى معنى اللفظ الذي بلغه، أمّا إن فهمه بنوع استدلال تختلف فيه الظنون فلا يجوز نقله بالمعنى.[6]

---

[1] أجوبة ابن سيِّد الناس (ص ٨٧).

[2] انظر الرسالة (ص ٣٧٠-٣٧١)، الكفاية (ص ١٩٨)، التلخيص (٤٠٥/٢)، المستصفى (٣١٦/١)، الإحكام للآمدي (١٠٣/٢)، علوم الحديث (ص ٢١٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٦٠١/٢)، البحر المحيط (٣٥٦/٤).

[3] انظر البحر المحيط (٣٥٧/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٧٢/٢).

[4] فتح الباري (٣٠٤/٨)، وانظر (١١٢/١١) منه.

[5] إحكام الفصول (٣٩٠/١)، المستصفى (٣١٦/١)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦١/٣-١٦٢)، المحصول (٤٦٧/٤)، بيان الوهم والإيهام (١٩٠/٢)، بغية النُّقَّاد (٤٢٣/١)، أجوبة ابن سيِّد النّاس (ص ٨٧)، البحر المحيط (٣٥٦/٤)، فتح الباري لابن حجر (١١٢/١١-٦٠٥)،.

[6] إحكام الفصول (٣٩٠/١)، البرهان (٤٢٠/١)، التلخيص (٤٠٤/٢-٤٠٥)، المستصفى (٣١٦/١)، روضة الناظر (٣١٩/١)، البحر المحيط (٣٥٧/٤-٣٥٨).

٨-وأخرج بعض الحنفية كالسرخسي ما كان من جوامع الكلم من محل النزاع، واختاره السيوطي.[1]

أولا: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على أقوال كثيرة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

١-الجواز. ٢-المنع . ٣-التفصيل .

القول الأول: الجواز بشروط.

وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين، ونُسب إلى جماعة مِن الصحابة كعائشة بنت أبي بكر وأبي سعيد الخدري وابن عباس[2]، وواثلة بن الأسقع[3]، وهو ظاهر صنيع ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس رضي الله عنهم،وقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد، ونُقل عن مالك ورجَّحه الباجي وعِياض، ولكن صحح القرطبي[4] عنه المنع.

وهذا القول هو اختيارالباقلاَّني والقاضي أبي يعلى والباجي و أبي إسحاق الشِّيرازي والجويني والسرخسي والغزالي وأبي الخطاب الكَلوَذاني والمازري والفخر الرازي وأتباعه وابن قدامة والآمدي وابن الحاجب وغيرهم كثير، ونسبه عِياض للمحقِّقين.

واشترطوا لذلك شروطا تقدم ذكرها في تحرير محلِّ النزاع[5].

---

[1] أصول السرخسي (٣٥٧/١)، كشف الأسرار (٥٨/٣-٥٩)، البحر المحيط (٣٥٧/٤)، تدريب الراوي (١٠٢/٢)، إرشاد الفحول (٢٣٥/١).

[2] الكفاية (٢٠٥)، قال ابن رجب: "في أسانيدها نظر"(شرح العِلَل ١٤٩/١).

[3] العِلَل الصّغير للترمذي (٣١٩/١٣-عارضة)، الكفاية (ص ٢٠٤). وفيه العلاء بن كثير، قال البخاري : "لا يصح، والعلاء بن كثير منكر الحديث ".انظر"التاريخ الكبير" للبخاري(٥١٤/٦)،"شرح العِلَل"(١٤٧/١).

[4] هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري القرطبي، كان فقيها مفسِّرا محدِّثا مع الزهد في الدنيا والورع والعبادة، من مصنَّفاته"الجامع لأحكام القرآن"،"التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة" وغيرهما، توفي سنة (٦٧١هـ).انظر"الديباج المذهب"(٣٠٨/٢-٣٠٩)،"شجرة النور الزكية"(ص١٩٧).

[5] الرسالة ص(٢٧٤-٢٧٥، ٣٧٠-٣٧١، ٣٨٠-٣٨١)، "المحدث الفاصل"(ص٥٢٩-٥٣٠)، العدة (٩٦٨/٣-٩٦٩)، الكفاية (ص ١٩٨)، إحكام الفصول (٣٩٠/١)، شرح اللمع (٦٤٦/٢)، التلخيص(٤٠٣/٢-٤٠٥)=

القول الثاني: منع الرواية بالمعنى.

ونُسب إلى بعض الصّحابة كابن عمر وبعض التَّابعين، وهو قول مالك بن أنس في الحديث خاصة.[1]

واختاره بعض الفقهاء والأصوليين كالجَصَّاص وأبي اسحاق الإسفراييني ومال إليه ابن بَرهان أخذًا بالاحتياط، وعزاه القاضي عبد الوهاب إلى أهل الظاهر، وحكاه أبو إسحاق الشِّيرازي وجها للشَّافعيَّة.

ووهم سراج الدِّين الأرموي في نسبته للشَّافعي، فإنَّ الصحيح من مذهب الشَّافعي جوازه بشروطه، وحكاه ابن حامد رواية عن أحمد، والصحيح عنه الجواز.[2]

=قواطع الأدلة (٣٢٦/٢)، أصول السرخسي (٣٥٥/١-٣٥٦)، المستصفى (٣١٦/١)، التمهيد للكَلْوَذاني (١٦١/٣-١٦٢)، إيضاح المحصول (ص ٥١١)، الإلماع (ص ١٧٨)، إكمال المعلم (٩٤/١)، بذل النظر (ص ٤٤٥)، المحصول (٤٦٦/٤-٤٦٧)، روضة الناظر (٣١٨/١-٣١٩)، الإحكام للآمدي(١٠٣/٢)، علوم الحديث (ص ٢١٤)، مختصر المنتهى (٤١٢/٢)-تحفة، شرح مسلم للنووي (١-٤١)، المنهاج للبيضاوي (١٢٥٩/٢-إبهاج)، شرح مختصر الروضة (٢٤٤/٢-٢٤٥)، المسودة (ص ٢٨١)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٩٩/٢)، الإبهاج (١٢٩٥/٢)، نهاية السول (٢١١/٣)، البحر المحيط (٣٥٦/٤)، شرح العِلَل (١٤٩/١-١٥٠)، العواصم لابن الوزير (٤٢٩/١-٤٥٢)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٧١/٢)، شرح الكوكب المنير (٥٣٠/٢-٥٣١)، إرشاد الفحول (٢٣٤/١-٢٣٦).

[1] وهو الذي صححه القرطبي عن مالك، وحمل الباجي ذلك على مَن لا علم له بمعنى الحديث، ونقل عِياض عن المالكيَّة أنَّهم حملوا ذلك على الاستحباب. انظر:إحكام الفصول (٣٩٠/١)، الإلماع (ص ١٧٩)، الجامع للقرطبي (١/ ٤١٢)، مختصر المنتهى (٤١٢/٢-تحفة)، الفتح لابن حجر (١١٢/١١).

[2] العدة (٩٦٩/٣)، الكفاية (ص ١٧١-١٧٢، ١٩٨)، إحكام الفصول (٣٩٠/١)، شرح اللمع (٧٤٧/٢) التلخيص (٤٠٣/٢)، البرهان (٤٦٠/١)، قواطع الأدلة (٣٢٦/٢)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦٢/٣)، الوصول لابن بَرهان (١٨٧/٢-١٩١)، إيضاح المحصول (ص ٥١١-٥١٢)، الإلماع (ص ١٧٨)، الإحكام للآمدي(١٠٣/٢)، علوم الحديث (ص ٢١٤)، التحصيل للأرموي (١٥٠/٢)، شرح مختصر الروضة (٢٤٥/٢)، المسودة (ص ٢٨١)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٩٩/٢-٦٠٠)، الإبهاج (١٢٩٥/٢)، الطبقات الوسطى لابن السبكي (انظر حاشية الطبقات الكبرى له ٢٦١/٤)، نهاية السول (٢١١/٣-٢١٢)، تحفة المسؤول (٤١٣/٢)، البحر المحيط (٣٥٨/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلى (١٧٢/٢)، شرح الكوكب المنير (٥٣١/٢)، إرشاد الفحول (٢٣٦/١-٢٣٧).

القول الثالث:

التفصيل: وفيه عدة أقوال أهمُّها:

١-التفصيل بين ما يُوجب العلم والاعتقاد فيجوز روايته بالمعنى، وبين ما يوجب العمل، فمنها ما لا يجوز الإخلال بلفظه، كقوله عليه الصّلاة والسلام:" **خمسٌ فواسقُ يُقتلن في الحلِّ والحرم: الحيَّةُ والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحُدَيَّا**"[١].

و منها ما تجوز روايته بالمعنى. حكاه ابن السمعاني وجها لبعض الشَّافعية.[٢]

٢-يجوز للصَّحابي دون غيره.

حكاه الماوَردي والرُّوياني واختاره القاضي أبو بكر بن العربي.[٣]

٣-يجوز للصّحابي والتابعي دون غيرهما.

وبه جزم حفيد القاضي أبي بكر الباقلاني وكان معاصرًا للخطيب[٤].

٤-إن كان يحفظ اللفظ لم يجز أن يرويه بالمعنى، وإن نسي اللفظ جاز له ذلك.

قاله الماوَردي وتبعه الرُّوياني في "البحر".[٥]

٥-الجواز لمن يحفظ اللفظ ويستحضره دون مَن نَسيه. ذكره ابن حجر والسيوطي.[٦]

٦-إن أورده بقصد الاحتجاج والفُتيا جازت له روايته بالمعنى إن كان عارفا بمعناه يقينا، فيقول: "حَكَم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا، أو أمر بكذا، ونحو ذلك"، أمَّا إن

---

[1] رواه مسلم (٦٧-١١٩٨).

[2] قواطع الأدلة (٢/٣٣٠-٣٣١)، البحر المحيط (٤/٣٥٨)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/١٧٢)، فتح المغيث (٣/١٢٥).

[3] أدب القاضي للماوردي (١/٤١٦)، أحكام القرآن لابن العربي (١/٢٢)، النكت للزركشي (٣/٦١٠)، فتح المغيث (٣/١٢٦)، تدريب الراوي (٢/١٠١).

[4] النكت للزركشي (٣/٦١٠)، فتح المغيث ٣/١٢٦). ولم أجد له ترجمة.

[5] الحاوي (١٦/٩٧)، النكت للزركشي (٣/٦١١)، البحر المحيط (٤/٣٥٩)، نزهة النظر (ص ٢٩)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/١٧١-١٧٦)، فتح المغيث (٣/١٢٦)، تدريب الراوي (٢/١٠١)، إرشاد الفحول (١/٢٣٧).

[6] نزهة النظر (ص ١٢٩)، النكت الوفية (٢/٢٠٨)، تدريب الراوي (٢/١٠٢)، توجيه النظر (٢/٦٨٧).

كان قصده التبليغ ابتداءً وإسناد القول إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم، فلا تجوز له روايته بالمعنى.

وهو اختيار ابن حزم.[1]

٧-يجوز في الأحاديث الطِوال دون القِصار.

حكاه المازري عن القاضي عبد الوهاب.

ولكن ظاهر كلامه إخراج الأحاديث الطوال من محل النزاع، وحصره الخلاف في الأحاديث القصار، فكلامه من باب تحرير محلِّ النزاع، وبيانِ موقع الاتفاق والاختلاف في المسألة لا من باب اختيار الجواز في الأحاديث الطوال دون القصار.

ووافقه المازري على ذلك، لكن قيَّدَه بأن يكون الحديث الطويل يتعلق به حكم، وكان قصد النَّبي صلى الله عليه وسلم بإيراده أن يعمل به.

وأمَّا الشَّوكاني فردَّه بقوله:" ولا وجه لهذا".[2]

[1] الإحكام لابن حزم (٨٦/٢)، البحر المحيط (٣٦١/٤)، النكت للزركشي (٦١١/٣)، فتح المغيث (١٢٦/٣)، إرشاد الفحول (٢٣٩/١).

[2] إيضاح المحصول (ص ٥١٠-٥١١)، البحر المحيط (٣٦١/٤)، إرشاد الفحول (٢٣٦/١).

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين.

يمكن حصر اختلافهم في هذه المسألة في قولين:

القول الأول: الجواز بشروط.

وهو قول جمهور السلف والخلف مِن المُحَدِّثين، ونُسب إلى جماعة من الصّحابة كما تقدَّم، واختاره جماعة من التابعين وغيرهم[1]

قال الإمام أحمد: " ما زال الحُفَّاظ يحدِّثون بالمعنى".[2]

وقال الترمذي : " فأمَّا من أقام الإسناد وحفظه وغيَّر اللفظ، فإنَّ هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغيَّر المعنى"[3].

قال ابن رجب تعليقا على كلام الترمذي هذا:

" وكلامه يُشعر بأنَّه إجماع وليس كذلك، بل هو قول كثير مِن العلماء".[4]

وقال أبو علي التَّنُوخي[5] عن الحافظ ابن الجعابي:" كان يفضل الحُفَّاظ بأنه كان يسوق المتون بألفاظها وأكثر الحُفَّاظ يتسمَّحون في ذلك"[6].

---

[1] منهم الحسن البصري وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي وعمرو بن دينار وابن أبي نجيح وعمرو بن مرة وجعفر بن محمَّد الصادق وحمَّاد بن زيد ويحي بن سعيد القَطَّان ويزيد بن هارون وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبو زُرْعة الرازي وغيرهم.انظر"شرح العِلَل"(١/١٤٩-١٥٠).

[2] العدة (٣/٩٦٩).

[3] العِلَل الصغير (١٣/٣١٩-عارضة).

[4] شرح العِلَل (١/١٤٧).

[5] هو القاضي أبو علي المُحَسِّن بن علي التَّنُوخي البصري، كان متفنِّنا أديبا شاعرا إخباريا، صنَّف"الفَرَج بعد الشدة"،"نشوار المحاضرة" وغيرهما، توفي سنة(٣٨٤هـ).انظر"وفيات الأعيان"(٤/١٥٩-١٦٢) ،"السير" (١٦/٥٢٤-٥٢٦)، "تبصير المنتبه"(٤/١٢٦٤).

[6] تذكرة الحُفَّاظ للذهبي (٣/٩٢٦)، وانظرالمحدث الفاصل (ص٥٣٣-٥٣٧)، ، العدة (٣/٩٦٩)، الكفاية (ص ٢٠٣-٢١٠)، التمهيد لابن عبد البر (١/٢٨)، إحكام الفصول (١/٣٩٠)، الإلماع (ص ١٧٨)، علوم الحديث (ص ٢١٤)، شرح العِلَل لابن رجب (١/١٤٧-١٥٠)، شرح التبصرة (ص٢٦١)، نزهة النظر (ص ١٢٩)، النكت الوفية (٢/٢٠٦)، فتح المغيث (٣/١٢٠-١٢١)، تدريب الراوي (٢/٩٩)، توضيح الأفكار (٢/٣٩٢).

القول الثاني:عدم الجواز.

ونُسب إلى بعض الصّحابة كابن عمر رضي الله عنهما وبعض المُحَدِّثين من التابعين وغيرهم،كابن سيرين والقاسم بن محمد[1] ورجاء بن حيوة[2] و غيرهم، ونقله الخطيب عن أهل التحري في الحديث[3].

ونازع ابن مُفْلِح في نسبة ذلك إليهم فقال:" وفيه نظر، فإنَّه لم يَصِحَّ عنهم سوى مراعاة اللفظ، فلعله استحباب أو لغير عارف فإنَّه إجماع فيهما"[4].

وقد وهم الجويني وتبعه المازري وابن السبكي في نسبة ذلك إلى معظم المُحَدِّثين.[5]

والصواب أنَّ أكثر المُحَدِّثين على الجواز بشروط، ولهذا لم يتابعه الباجي والفخر الرازي على هذا الوهم.[6]

---

[1] هو أبو محمد أو أبو عبد الرحمان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب:"ما رأيت أفضل منه"، توفي سنة(١٠٦هـ) على الصحيح،انظر"تهذيب الكمال"(٦/٨٣-٨٥)، "التقريب" (٢/١٢٠).

[2] هو أبو المقدام أو أبو نصر رجاء بن حَيوة الكِنْدي الفلسطيني ثقة فقيه مات سنة(١١٢هـ)،انظر "التقريب" (١/٢٤٨).

[3] المحدِّث الفاصل (ص٥٣٨-٥٤٠)، الكفاية (ص ١٧١-٢٠٦)، شرح العِلَل١/١٥٠.

[4] أصول الفقه (٢/٦٠١).

[5] البرهان (١/٤٢٠)، إيضاح المحصول (ص ٥١١)، الإبهاج (٢/١٢٩٥).

[6] انظر إحكام الفصول (١/٣٩٠)، الإلماع (ص ١٧٨)، المحصول (٤/٤٦٦)، علوم الحديث (ص ٢١٤)، تحفة المسؤول (٢/٤١٣)، اختصار علوم الحديث (٢/٤٠٠)، شرح التبصرة (ص ٢٦١)، فتح المغيث (٣/١٢٣)، تدريب الراوي (٢/٩٨).

سياق الأدلة:

أوَّلا: أدلة المجيزين: استدلوا على ذلك بعدة أدلة منها:

١-أنَّ القرآن الكريم أُنزل على سبعة أحرف، ورخَّص الله تعالى للصَّحابة القراءة بها كلِّها، فإذا جاز هذا في القرآن مع أنَّ ألفاظه مقصودة لذاتها، فجوازه في الحديث أولى وأحرى لأنَّ مدار المقصود الدِّيني فيه على المعاني.

قال يحيى القَطَّان:" أخاف أن يضيق على الناس تتبُّع الألفاظ، لأنَّ القرآن أعظم حرمة ووسع أن يقرأ على وجوه إذا كان المعنى واحدًا".[١]

الجواب: يمكن أن يُجاب عن هذا الدليل :

بأنَّ هذه الأحرف السبعة أنزلت مِن عند الله بخلاف الرواية بالمعنى فهي مِن صياغة الراوي وتعبيره.

٢- قد انعقد الإجماع على جواز شرح الشريعة للعَجَم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربيَّة بالعَجَميَّة إذا كانت ترادفها في المعنى، فجواز إبدال عَربيةٍ بعَربيةٍ تساويها في المعنى أولى، وإذا جاز ذلك للصحابة الذين سمعوه بغير واسطة، فكيف يجب على مَن بلغه حديث بوسائط كثيرة أن يحفظ ألفاظهم التي لا يدري أهي لفظ النَّبي صلى الله عليه وسلم أم معنى لفظه ؟[٢].

الجواب: قال ابن السبكي:" وفيه نظر، لأنَّ الترجمة بالفارسية جُوِّزَت للحاجة، وذلك ممّا لا يتعلق به استنباط واجتهاد، بل هو من قبيل بيان المشروع بخلاف تبديل لفظ الحديث إذ هو مناط اجتهاد، واختلاف الألفاظ فيه مظِنَّة اختلاف المعاني"[٣] .

---

[1] الكفاية (ص ٢١٠)، وانظر الرسالة للشَّافعي (ص ٢٧٤)، فتح المغيث (١٢٧/٣)، الأنوار الكاشفة (ص ٧٧).

[2] الكفاية (ص٢٠١)، إحكام الفصول (٣٩٠/١)، التلخيص (٤٠٥/٢)، البرهان (٤٢١/١)، المستصفى (٣١٦/١)، المحصول (٤٦٧/٤-٤٦٨)، الإحكام للآمدي (١٠٤/٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٦٠٥/٢)، العواصم لابن الوزير (٤٥٢/١-٤٥٣)، نزهة النظر (ص ١٢٩)، فتح المغيث (٣/ ١٢٨).

[3] الإبهاج (١٢٩٦/٢).

ثمَّ أنَّ السامع للترجمة يعلم أنَّ المسموع ليس كلام النَّبي صلى الله عليه وسلم بل هو معناه بخلاف رواية الحديث بالمعنى[1].

٣-أنَّ الصحابة الذين رووا الأحاديث عن النّبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يكتبونها في مجلس سماعها، وما رووها إلاَّ بعد سنين، وهذا يوجب القطع بتعذُّر روايتها على ألفاظها التي سمعوها، إذ النسيان من طبيعة البشر ومعلوم مِن أحوالهم.[2]

الجواب:

أنَّ الصحابة رضي الله عنهم أوتوا قوة في الحفظ حتى كان الواحد منهم يسمع القصيدة الطويلة التي يكثر فيها الغريب، فيحفظها من سماع واحد، وتبقى مستقِرَّة في قلوبهم مُرتَسِمة في أذهانهم.

قال محمود شكري الآلوسي[3] عن العَرَب الأوائل:" وكان أحدهم يقول الشعر بلغت أبياته ما بلغت فما هم إلاَّ أن سمعوه فانتقش في صحائف خواطرهم وتمثل في خيالهم...فلا تغيب هاتيك الوقائع عن أفكارهم، ولا تزول مدى الليالي والأيام عن خزائن خواطرهم".[4]

٤-أنَّ الصحابة رضي الله عنهم ربما نقلوا قصة واحدة بألفاظ مختلفة، مع أنَّها كانت في مجلس واحد، وكُتُب الحديث تشهد بذلك، وظاهرٌ أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم لم يَذكر

---

[1] توجيه النظر (٦٨٢/٢).

[2] المحصول (٤٦٩/٤)، الإبهاج (٢٩٦/٢)، العواصم لابن الوزير (٤٤٩/١-٤٥٠).

[3] هو جمال الدِّين أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله الآلوسي الحسيني البغدادي عالم العراق، كان مبرِّزا في اللغة والأدب والتاريخ و جملة من العلوم الشرعية من أعظم رجال النهضة العلمية والإصلاح و الدعوة إلى السنة وقمع البدعة والخرافة، وصفه محمد رشيد رضا بـــ"دائرة المعارف الإسلامية"، صنَّف"بلوغ الأرَب في أحوال العرب" "صبُّ العذاب على من سبَّ الأصحاب" وغيرهما، توفي سنة(١٣٤٢هـــ).انظر"محمود شكري الآلوسي سيرته ودراساته اللغوية"لمحمد بهجة الأثري،"الأعلام"(١٧٢/٧).

[4] بلوغ الأرب (٣٨/١).

تلك القصة بجميع تلك الألفاظ، وقد شاع هذا الأمر بين الصحابة رضي الله عنهم، ولم ينكر ذلك بعضهم على بعض، فكان إجماعا منهم على نقل الحديث بالمعنى[1].

الجواب: ساغ ذلك للصحابة لشهودهم قرائن تلك الألفاظ وأسباب تلك الأحاديث وفهموا معانيها حقيقة، فعبروا عنها بما اتفق لهم من العبارات، وهذا لا يتسنى لمن بعدهم.[2]

٥-أنَّ في الجمود على الألفاظ و التقيد بها تضييقا وحرجا ونصبا يُؤدي إلى تعطيل الانتفاع بكثير من الأحاديث[3].

وقد تقدم قول يحيى القَطَّان:" أخاف أن يضيق على الناس تتبُّع الألفاظ".[4]

---

[1] البرهان (٤٢١/١)، المحصول (٤٦٧/٤)، علوم الحديث (ص ٢١٤)، الإبهاج (١٢٩٦/٢).

[2] الإلماع (ص ١٨٠).

[3] فتح المغيث (١٢٧/٣).

[4] الكفاية (ص ٢١٠).

ثانيا: أدلة المانعين:

استدلوا بجملة من الأدلة منها:

١-قول الله تعالى:{ **وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَ الْحِكْمَةِ** }[١] .

وجه الدلالة: أنَّ آيات الله: هي القرآن، والحكمة: هي السّنة "وقد أمر الله سبحانه أن يَذكرن نفس ما يتلى، وآيات الله إذا ذَكرها فإنَّ تغييرها لايحل، فكذلك ما عُطف عليها وهي الحكمة المراد بها السنة".[٢]

الجواب: من وجهين:

أ-ليس في الآية ما يدل صراحة على منع الرواية بالمعنى فإنَّ غاية ما تدل عليه"الأمر بأن يَذكرن ما يتلى في بيوتهن، ومَن ذكر معناه مِن غير تغيير فيه فقد يُسمَّى ذاكرًا له، وإن بدَّل بعض عباراته".[٣]

ب-أنَّ" عطف جملة على جملة لا يوجب تساويهما في الأحكام، وليس إذا منع نقل آيات الله بالمعنى وجب أن يمنع ذلك فيما عطف عليه"[٤].

٢-قول النَّبي صلى الله عليه وسلم:" **نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فحَفِظها ووعاها وأدَّاها كما سمعها**".[٥]

وجه الدلالة:

قوله:"أدَّاها كما سمعها" فإن أداءها كما سمِعها هو أداء اللفظ المسموع.[٦]

---

[1] الأحزاب الآية (٣٤).

[2] إيضاح المحصول (ص ٥١٢).

[3] المصدر السابق (ص ٥١٢).

[4] المصدر السابق (ص ٥١٢).

[5] تقدم تخريجه (ص١٠٧-١٠٨).

[6] "المحدث الفاصل"(ص٥٣١)،شرح اللمع (٦٤٧/٢)، المحصول (٤٦٩/٤).

الجواب: من أوجه:

أ-أنَّه محمول على غير العالِم بالمعنى ومن لم يثق بنفسه في ضبط المعنى، ويدل على ذلك التعليقُ الوارد في الحديث في قوله:" فرُبَّ حامل فقه ليس بفقيه " وإلاَّ لم يكن لهذا التعليل فائدة.[1]

ب-أنَّ مَن أدَّى تمام معنى الألفاظ من غير زيادة ولا نقصان، جاز وصفه بأنَّه أدَّى ما سمِع كما سمِع، وإن اختلفت الألفاظ كما هو الحال في الشاهد والترجمان، وإن كان لفظ الشاهد مغايرًا لِلَفظ المشهود عليه، ولغة المترجِم تختلف عن لفظ المترجَم عنه.[2]

ج-أنَّ هذا الحديث نفسه قد نُقل بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، ففي أكثر الروايات:" نضَّر الله " وفي بعضها:" رحم الله "، وفي أكثر الروايات:" امرأ " وفي كثير منها:" عبدًا " وفي بعضها " وجه عبد "، وفي رواية " وجه امرئ ". وهكذا ما بعدها من ألفاظ الحديث.

قال الخطيب:" والظاهر يدل أنَّ هذا الخبر نُقل على المعنى فلذلك اختلفت ألفاظه وإن كان معناها واحدًا ".[3]

د-أنَّ الحديث محمول على الندب والاستحباب دون الوجوب، ويدل عليه أنَّه رغَّب في ذلك بالدعاء له، ولكن لم يتوعَّده على تركه بالعقاب.[4]

---

[1] الكفاية (ص ٢٠٢)، إحكام الفصول (٣٩١/١)، التلخيص (٤٠٧/٢)، البرهان (٤٢١/١-٤٢٢)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦٦/٣).

[2] المحدث الفاصل(ص٥٣١)،إحكام الفصول (٣٩١/١)، البرهان (٤٢١/١)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦٥/٣-١٦٦)، المحصول (٤٧٠/٤-٤٧١)، الإحكام للآمدي (١٠٥/٢).

[3] الكفاية (ص ٢٠٢)، وانظر: إحكام الفصول (٣٩١/١)، التلخيص (٤٠٧/٢)، المستصفى (٣١٧/١)، الإحكام للآمدي (١٠٥/٢)، فتح المغيث (١٣٠/٣-١٣١)، "دراسة حديث نضَّر الله امرأ" لعبد المحسن العباد (٣٠٦/٣-٣١٤).

[4] العدة (٩٧٢/٣)، شرح اللمع (٦٤٧/٢)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦٦/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٦٠٥/٢)، النكت الوفية (٢٠٩/٢).

٣-حديث البراء بن عازب في الدعاء عند النوم وفيه:"**اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيِّك الذي أرسلت**" قال البراء:" فرددتها على النّبي صلى الله عليه وسلم، فلمَّا بلغت : "اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت " قلت: ورسولك قال:" **لا ونبيك الذي أرسلت** ".[1]

وجه الدلالة: أنَّه لم يُسوِّغ له مخالفة اللفظ وتغييره.

قال عِياض:" فيه حجّة لَمن لا يجيز الحديث بالمعنى إلاَّ بلفظه".[2]

الجواب: من أوجه.

أ-أنَّ هذا الحديث من أحاديث الأذكار" وألفاظه توقيفية، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به".[3]

ب-أنَّ الرسالة طرأت على النبوَّة فكان نبيًّا ثمَّ أُرسل، فلهذا قال:" ونبيك الذي أرسلت " و لم يقل:" رسولك الذي أرسلت " لأنه لا تكون رسالة بعد رسالة.[4]

ج-أنَّ الرسول كما يكون من الأنبياء يكون من الملائكة، أمَّا اسم النَّبي فلا يتناول إلاَّ الأنبياء خاصة، وإنَّما فُضِّل المرسَلون من الأنبياء لأنَّهم جمعوا بين النُّبوة والرسالة معًا، فذِكر النبوة هنا أمدح في نعته.[5]

٤-قد وقع الاتفاق على أنَّ الشرع ورد بأشياء كثيرة قُصد فيها الإتيان باللفظ والمعنى جميعا، كالأذان والتَّشهد والتكبير، فلا يُنكر أن يكون المطلوب أيضا الإتيان بلفظ الحديث ومعناه جميعا.[6]

---

[1] رواه البخاري (٢٤٧) واللفظ له ومسلم (٢٧١٠).

[2] إكمال المعلم (٢٠٩/٨)، وانظر: المحدث الفاصل (ص٥٣١)، الكفاية (ص ٢٠٢)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦٧/٣)، فتح الباري لابن حجر (٣٥٨/١، ١١٢/١١).

[3] فتح الباري لابن حجر (١١٢/١١)، فتح المغيث (١٣١/٣).

[4] العدة (٩٧٣/٣-٩٧٤)، الكفاية (ص ٢٠٣)، التمهيد للكَلْوَذاني(١٦٨/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٦٠٦/٢).

[5] الكفاية (ص ٢٠٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٦٠٦/٢)، شرح الكوكب المنير (٥٣٦/٢).

[6] الكفاية (ص ٢٠١)، الإحكام للآمدي (١٠٥/٢).

الجواب:

أ-أنَّ ثمة فرقا بين رواية الحديث بالمعنى وبين ما ذكروه مِن الأصول المَقيس عليها، فإنَّ الأذان والتشهد والتكبير يُقصد التعبد بألفاظها وهذا لا يتحقق بالاكتفاء بمعناها، وأمَّا الحديث فالمقصود منه معناه دون لفظه، أمَّا إن كان متعبَّدًا بلفظه فتقدم أنَّه يجب نقله بلفظه.[1]

ب-لو كان نقل الحديث بالمعنى غيرَ مجزئ " لوجب أن يوقف عليه توقيفا يوجب العلم ويقطع العذر كالتوقيف لنا على الأذان والتشهد، وفي عدم توقيف يَحجُّ مثله دلالة على فساد ما قلتم ".[2]

ج-قد يعارض بمثله فيقال: في حصول الاتفاق على جواز ترجمة حديث النّبي صلى الله عليه وسلم والإخبار عن جُملة دينه وتفصيله للعَجَم بلسانهم، دليل على جواز رواية حديثه بالمعنى باللفظ العربي الذي هو أقرب إلى لفظ النَّبي صلى الله عليه وسلم من اللسان الأعجمي.[3]

ثالثا: أدلَّة المفصلين:

[1] الكفاية (ص ٢٠١-٢٠٢)، الإحكام للآمدي (١٠٥/٢).

[2] الكفاية (ص ٢٠٢).

[3] الكفاية (ص ٢٠٢).

الفريق الأول: إن كان موجَبه علما يجوز، لأنَّ المعوَّل على معناه، ولا يجب مراعاة اللفظ بخلاف ما إذا كان عملا.[1]

ذكر الشيخ طاهر الجزائري أنَّ هذا القول قد أشكل على كثير مِن الباحثين، وذلك لأنَّ موجَب الحديث إن كان علما يجب الاحتياط فيه لأنَّ الرواية بالمعنى كثيرًا مالا تكون وافيةً بالمقصود، فكيف تسوغ الرواية بالمعنى فيه مطلقا، مع أنَّ كثيرا مِن العلماء قد شدَّدوا في أمر العلم ما لم يشدِّدوا في غيره فقالوا: لايُقبل فيه إلاَّ الدليل القطعي.[2]

الفريق الثاني: أنَّ الصحابة رضي الله عنهم" اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة إذ جبِلَّتُهم عربية، ولغتهم سليقة.

الثاني: أنَّهم شاهدوا قول النَّبي صلى الله عليه وسلم وفعله، فأفادهم المشاهدة عقلَ المعنى جملة، واستيفاء المقصد كلِّه، وليس مَن أخبر كمن عاين".[3]

وهذا متخلِّف فيمن بعدهم لظهور الخَلَل في اللسان.[4]

الفريق الثالث: قريب من دليل الفريق الثاني وهو أنَّ اللغة الجبلية الذوقية إنَّما تُتَصوَّر في عهد الصحابة والتابعين دون مَن بعدهم.[5]

الجواب عن الفريق الثاني والثالث:

قال القرطبي:" قال بعض علمائنا: لقد تعاجم ابن العربي رحمه الله، فإنَّ الجواز إذا كان مشروطا بالمطابقة فلا فرق بين الصحابة والتابعين وزمن غيرهم، ولهذا لم يفصل أحد من

الأصوليين ولا أهل الحديث هذا التفصيل، نعم لو قال المطابقة في زمنه أبعد كان أقرب".[1]

---

[1] تدريب الراوي (١٠٢/٢).

[2] انظر: توجيه النظر (٦٨٩/٢-٦٩٠)، الرواية بالمعنى لعبد المجيد بيرم (ص ٦٩).

[3] أحكام القرآن لابن العربي (٣٥/١-٣٦).

[4] فتح المغيث (١٢٦/٣).

[5] الجامع للقرطبي (٤١٤/١).

الفريق الرابع: إن كان ذاكرا لِلَّفظ لم يَجُز له روايته بالمعنى:

١-لأنَّ في كلام النَّبي صلى الله عليه وسلم من الفصاحة ما ليس في غيره.

٢-ولانتفاء الضرورة التي من أجلها رُخِّص للراوي رواية الحديث بالمعنى.

٣-لا يعقل أن يُجيز الراوي تبديل الألفاظ الواقعة في كلام النَّبي صلى الله عليه وسلم مع استحضاره لها بألفاظ مِن عنده، ثمَّ ينسبها إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم بلفظ صريح في صدورها منه صلى الله عليه وسلم.

أمَّا إن نسي اللفظ فإنَّه يجوز له روايته بالمعنى لأنَّه تحمَّل اللفظ والمعنى، فإذا عَجَز عن أداء أحدهما لزمه أداء الآخر لما في تركه من كَتْمٍ للأحكام، ولأنَّ حالته حالةُ ضرورة، وروايته بالمعنى خير من ضياعه.[٢]

الجواب: يُجاب عنه بما سيأتي ذكره في دليل الفريق الخامس.

الفريق الخامس: يجوز لمن يحفظ اللفظ ويستحضره لِتمَكُّنه من التصرُّف فيه والتعبير عنه بمعناه، بخلاف مَن لا يحفظ اللفظ فإنَّه لا يمكنه ذلك ويحتمل أن يكون هناك تَفاوُتٌ بين اللفظ والمعنى المذكور بالزيادة أو النقصان، ولهذا منع العلماء من وضع العام في موضع الخاص، والمطلق في موضع المقيَّد وبالعكس، وذلك لاشتراطهم أن يكون ما جاء به الراوي مساويا للأصل[٣].

الجواب:

---

[1] الجامع للقرطبي (٤١٤/١)، مناهج المُحَدِّثين في رواية الحديث بالمعنى لعبد الرزاق الشايجي والسيِّد محمَّد (ص ٤٥).

[2] الحاوي (٩٧/١٦)، البحر المحيط (٣٥٩/٤)، النكت الوفية (٢٠٨/٢)، فتح المغيث (١٢٦/٣)، تدريب الراوي (١٠١/٢)، توجيه النظر (٦٨٦/٢-٦٨٧، ، ٦٩٢).

[3] نزهة النظر (ص ١٢٩)، النكت الوفية (٢٠٨/٢)، تدريب الراوي (١٠٢/٢)، توجيه النظر (٦٨٧/٢)، مناهج المُحَدِّثين في رواية الحديث بالمعنى لعبد الرزاق الشايجي والسيد محمد (ص ٥٠).

يجاب عنه بما تقدم ذكره في دليل الفريق الرابع.

الفريق السادس: إن كان قصده الاحتجاج والفتيا جازت روايته بالمعنى كما يجوز له أن يخبر بموجب آية من القرآن وبحكمها بغير لفظها بلا خلاف، وأمَّا إن كان قصده التبليغ ابتداءًا وإسناد القول إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم لم يجز له روايته بالمعنى كما لا يجوز ذلك لمن قصد تلاوة آية أو تعلُّمها أو تعليمها.

ويدل على ذلك حديث البراء بن عازب المتقدم في الدعاء عند النوم، ولأنَّ كلامه عليه الصلاة والسلام وحي كله لقوله تعالى:**{ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى }**[1] ولا شك أنَّ تحريف الوحي وإحالته يحرم كما يحرم ذلك في القرآن الذي هو وحي متلو[2].

الجواب: أمَّا حديث البراء بن عازب رضي الله عنه فقد تقدم الجواب عن الاستدلال به.

وأمَّا كون الحديث وحيا كله فلا ريب في ذلك، ولكن من الوحي ما قُصد لفظه ومعناه كالقرآن الكريم وما تُعبِّد بلفظه من الحديث، ومنه ما يدور المقصود الدِّيني فيه على المعنى فقط فهو الذي يجوز نقله بالمعنى بشروطه، ومن هذه الشروط أن يكون الراوي عارفا بدلالات الألفاظ واختلاف مواقعها، وأن تكون الترجمة مُساوِيةً للأصل في الجلاء والخفاء.

الترجيح:

الذي يظهر من خلال ما تقدم ذكره مِن الأدلة أنَّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور السلف والخلف مِن جواز رواية الحديث بالمعنى بشروطه وضوابطه لقوة ما استندوا إليه ، ولما في المنع مِن ذلك مِن الحرج المفضي إلى تعطيل الانتفاع بكثير مِن الأحاديث.

والذي يظهر مِن عادة الصحابة ومَن بعدهم الحرص على أداء الحديث بلفظه لِما في كلام النَّبي صلى الله عليه وسلم من الفصاحة والبيان ما ليس في غيره، وأنَّهم إنَّما كانوا يلجؤون

---

[1] النجم الآية (٣-٤).

[2] الإحكام لابن حزم (٢/٨٦، ٨٨).

إلى الرواية بالمعنى غالبا إذا لم يستحضروا اللفظ أو كان قصدُهم الإفتاء بمقتضى الحديث والإخبار بما تضمَّنه مِن حُكم.

وقد ذكر المُعَلِّمي أنَّنا إذا" عَمِنا أنَّ عادة الناس قاطبةً فيمن يُلقى إليه كلامٌ المقصود منه معناه ويؤمر بتبليغه أنَّه إذا لم يحفظه على وجهه وقد ضبط معناه لزمه أن يبلِّغه بمعناه ولا يُعَدّ كاذبًا ولا شبه كاذب، علمنا يقينا أنَّ الصحابة إنَّما أُمروا بالتبليغ على ما جرت به العادة: مَن بقي منهم حافظا للَّفظ على وجهه فليؤدِّه كذلك، ومن بقي ضابطا للمعنى و لم يبق ضابطا للَّفظ فليؤدِّه بالمعنى، هذا أمر يقيني لا ريب فيه، وعلى ذلك جرى عملهم في حياة النَّبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته"[1] .

ثُمَّ أنَّ هذا الخلاف قد ضاقت دائرته من الناحية العملية في العصور المتأخِّرة لتدوين الأحاديث في كتب السُّنة المشهورة.

قال القاضي عِياض:" لكن لحماية الباب مِن تسلُّط مَن لا يحسن، وغلط الجهلة في نفوسهم وظنهم المعرفة مع القصور يجب سدُّ هذا الباب، إذ فِعل هذا على من لم يبلغ درجة الكمال في معرفة المعاني حرام باتفاق"[2].

وقال أحمد شاكر:" هذا الخلاف لاطائل تحته الآن، فقد استقرَّ القول في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً، وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرًا ".

ثُمَّ قال:" وأمَّا الآن فلن ترى عالِمًا يُجيز لأحد أن يروي الحديث بالمعنى إلاَّ على وجه التحدُّث في المجالس، وأمَّا الاحتجاج وإيراد الأحاديث روايةً فلا "[3].

---

[1] الأنوار الكاشفة (ص ٧٨).

[2] إكمال المعلم (١/٩٥).

[3] الباعث الحثيث (٢/٤٠٣-٤٠٤).

المبحث الثَّالث: حكم رواية المبتدع .

تعريف البدعة :

لغة: بدَع الشيء يبْدَعه بِدعًا وابتدعه: أنشَأه وبدَأه.والبدعة اختراع الشيء لا على مثال سابق، يقال ابتدع فلان بِدعةً إذا ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق[1].

اصطلاحًا: هي ما خالف أصول الشريعة و لم يوافق السنة[2].

ومن أضبط تعاريفها تعريف الشَّاطبي[3] حيث قال:"البدعة: طريقة في الدِّين مُخترَعة تُضاهي الشرعية يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبُّد لله سبحانه" [4] .

وعرَّفها ابن حجر بأنَّها :"اعتقاد ما أُحدث على خلاف المعروف عن النَّبي صلى الله عليه وسلم لا بمُعاندةٍ بل بنوع شُبهة"[5].

أقسام البدعة: البدعة إمَّا أن تكون مكَفِّرة أو لا.

الصورة الأولى: البدعة المُكفِّرة: وهي أن يعتقد صاحبها ما يستلزم الكفر[6].

وقد أطلق ابن بَرهان عدم القبول ونفى الخلاف في ذلك"[7].

ونقل السيوطي اتفاق المحدِّثين والفقهاء وأصحاب الأصول على ردِّ روايته[8].

---

[1] المحكم لابن سِيده (٢/٣٣-٣٤)، النهاية (١/١٠٦)، تاج العروس(٢٠/٣٠٧-٣١٣)-بدع .

[2] النهاية لابن الأثير (١/١٠٧)، وانظر" المشارق " لعِياض (١/١٠٨).

[3] هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللَّخْمي الغرناطي المالكي الشاطبي، كان فقيها أصوليا نحويا له استنباطات جليلة وأبحاث شريفة مع الصلاح والعفة والورع، صنَّف"الموافقات" و"الاعتصام" وغيرهما، توفي سنة(٧٩٠هـ).
انظر"شجرة النور الزكية"(ص٢٣١)،"الفكر السامي" للحجوي(٤/٨٢).

[4] الاعتصام (١/ ٣٧).

[5] نزهة النظر (ص ١١٧).

[6] نزهة النظر (ص ١٣٦).

[7] البحر المحيط (٤/٢٦٩).

[8] شرح مسلم للنووي (١/٦١)،ونظر "التقريب" له (١/٣٢٤-تدريب)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٢٤)، شرح الكوكب المنير (٢/٤٠٦).

وحكاية الاتفاق فيه نظر فقد نقل الخطيب وغيره الخلاف في ذلك[1].

قال الأُسمندي: " دعواهم الإجماع في ذلك على الإطلاق لا يستقيم "[2].

وقال السيوطي:" قيل دعوى الاتفاق ممنوعة "[3].

أولا: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا على قولين:

القول الأول: ردُّ روايته .

وهو قول الأكثرين ونُسب إلى مالك والشَّافعي وأحمد، واختاره الباقلاني والقاضي عبد الجبار المعتزلي وابن حزم والقاضي أبو يعلى والغزالي وابن قدامة والآمدي[4].

القول الثاني:قبول روايته إن اعتقد تحريم الكذب.

وهو اختيار أبي الحسين البصري والأُسمندي والفخر الرازي وأتباعه، وابن الهُمام وظاهر صنيع أبي الخطاب الكَلوَذاني،ولكن أبا الحسين قيَّده بما إذا لم يخرج من أهل القبلة وتبعه الأُسمندي على ذلك.

ويحتمل أن يكون روايةُ عن أحمد إذا لم يكن داعية، فإنَّه قال:

" يكتب حديث القَدَري إذا لم يكن داعية" والقدرية عنده كفار[5].

---

[1] الكفاية (ص ١٢١)، المحصول (٣٩٦/٤).

[2] بذل النظر (ص ٤٣٤).

[3] تدريب الراوي (٣٢٤/١).

[4] المعتمد (٢/ ١٣٥)، الإحكام لابن حزم (١٤٩/١)، التلخيص (٣٧٧/٢-٣٧٨)، المستصفى (٢٩٣/١)، التمهيد للكَلْوَذاني(١١٥/٣)، المحصول (٣٩٦/٤)، روضة الناظر (٢٨١/١-٢٨٢)، الإحكام للآمدي (٧٣/٢)، مختصر المنتهى (٣٦٣/٢-تحفة)، شرح مختصر الروضة (١٣٧/٢)، المسودة (ص ٢٦٣)، الإبهاج (١٢٤٤/٢)، نهاية السول (١٢٦/٣-١٢٧)، البحر المحيط (٢٦٩/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٤٧/٢)، تيسير التحرير (٤١/٣)، شرح الكوكب المنير(٤٠٢/٢-٤٠٦)،إرشاد الفحول (٢١٦/١-٢١٧).

[5] المعتمد (١٣٥/٢)، التمهيد للكَلْوَذاني(١١٥/٣-١٢١)، بذل النظر (ص ٤٣٤)، المحصول (٣٩٦/٤)، روضة الناظر (٢٨٢/١-٢٨٣)، الإحكام للآمدي (٧٣/٢)، التحصيل (١٣١/٢)،المنهاج للبيضاوي (١٢٤٣/٢-إبهاج)=

وحكى الخطيب عن جماعة مِن المُتكلِّمين القبول وأطلق، والظاهر أنَّه يتقيَّد بمن يعتقد حرمة الكذب[1].

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين.

ظاهر صنيع ابن الصلاح ومَن تبعه الاتفاق على ردِّ روايته فإنَّهم لم يحكوا في ذلك خلافا، بل نقل النووي اتفاق المُحَدِّثين على ذلك، وذكر ابن كثير أنَّه لا إشكال في ردِّ روايته، وجزم به البُلْقِيني[2].

وقال الزَّرْكَشي بعد حكايته قول مَن نفى الخلاف في ردِّ روايته:

" وجرى عليه ابن الصلاح وغيره من المُحَدِّثين"[3].

ولكن نقل الخطيب عن جماعة مِن أهل النَّقل قبول روايته[4].

وقال العراقي:" الخلاف ثابت فيه "[5].

ولذلك نقل ابن حجر عدم القبول عن الجمهور لا عن الجميع[6].

و لم أجد مَن نصَّ مِن المُحَدِّثين على أنَّه يقول بذلك إلاَّ ما يحتمل أن يكون رواية عن الإمام أحمد إذا لم يكن داعية، وقد تقدَّم التنبيه على ذلك.

= شرح مختصر الروضة (١٣٧/٢)، المسودة (ص ٢٦٣)، الإبهاج (١٢٤٤/٢)، نهاية السول(١٢٤/٣-١٢٥) "النكت"للزركشي(٣٩٧/٣-٣٩٨)،"البحر المحيط"(٢٦٩/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٤٧/٢)،"تيسير التحرير" (٤١/٣)، إرشاد الفحول (٢١٥/١، ٢١٧).

[1] الكفاية (ص ١٢١).

[2] علوم الحديث (ص ١١٤)، شرح مسلم للنووي (٦١/١)، التقريب له (٣٢٤/١-تدريب)، اختصارعلوم الحديث (٢٩٩/١)، محاسن الاصطلاح (ص ٢٩٩)، شرح التبصرة (ص ١٦٣)، فتح المغيث (٢٣٤/٢).

[3] البحر المحيط (٢٦٩/٤).

[4] الكفاية (ص ١٢١)، شرح التبصرة (ص ١٦٢).

[5] التقييد والإيضاح (ص ١٤٩).

[6] نزهة النظر (ص ١٣٦).

سياق الأدلة:

أولا: دليل المانعين.

١-قول الله تعالى:{ **يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَبَأ فَتَبَيَّنُوا** }[1].

قال الآمدي:" أمر بالتثبت عند إخبار الفاسق، والكافر فاسق، لأنَّ الكفر أعلى درجات الفِسق، وإذا كان فاسقا، فالآية إن كانت عامة بلفظها في كل فاسق، فالكافر داخل تحتها، وإن لم تكن عامة بلفظها في كل فاسق، فهي عامة بالنظر إلى المعنى المُومى إليه وهو الفسق مِن حيث أنَّه رتّب ردَّ الخبر على كون الآتي به فاسِقا مطلقا في كلام الشارع مع مناسبته له، فكان ذلك عِلَّة الرد وهو متحقِّق فيما نحن فيه "[2].

الجواب:من وجهين:

أ-أنَّ مسمَّى الفاسق في عُرف الشرع خاص بالمسلم الذي صدرت منه كبيرة أو واظب على صغيرة فلا يتناول الكافر[3].

وقد قد ردَّه الآمدي بالمنع لأنَّ اختصاص الفاسق بمَن ذُكر إنَّما هو عُرف الفقهاء المُتَأخِّرين، و " كلام الشارع إنَّما يُترَّل على عُرفه، لا على ما صار عرفا للفقهاء "[4].

ب- أنَّ هذا لا يعلم فسق نفسه، وديانتُه وخشيتُه تحمله على اجتناب الكذب خلافا للفاسق[5].

وردُّ بأنَّ تورُّعه عن الكذب كتورُّع النصراني عنه، ومع ذلك لا تقبل روايته إجماعا لأنَّ هذا المنصب لا يستفاد إلاَّ بالإسلام[6].

---

[1] الحجرات الآية (٦).

[2] الإحكام (٢/٧٤)، وانظر الكفاية (ص ١٢٤).

[3] المحصول (٤/٣٩٧-٣٩٨)، الإحكام للآمدي (٢/٧٤).

[4] الإحكام للآمدي (٢/٧٤).

[5] الإبهاج (٢/١٢٤٥)، نهاية السول (٣/١٢٧).

[6] المستصفى (١/٢٩٣)، نفائس الأصول (٧/٢٩٥٢).

٢-القياس على الكافر المخالِف بجامع الكفر.

قال الغزالي:" كل كافر متأوِّل، فإنَّ اليهودي أيضا لا يعلم كونه كافرًا، أمَّا الذي ليس بمتأوِّل وهو المعانِد بلسانه بعد معرفة الحقِّ بقلبه فذلك ممَّا يندُر "[١].

الجواب:

الفرق بينه وبين الكافر المخالِف، أنَّ كفر المخالِف أغلظ وأعظم، فكان أجدر بزيادة الإهانة، ولهذا فرق الشرع بينهما في أمور كثيرة، ولا يصلح القياس مع تحقُّق الفرق[٢].

ويمكن ردُّ هذا الاعتراض بأنَّ المسألة مفروضة فيمن بدعته مكفِّرة، وإذا ثبت ذلك فالاختلاف بعده في أنواع الكفر لا أثر له[٣].

ثانيا: دليل مَن قبِل روايته .

١-أنَّ المقتضي لقبول روايته قائم، فإنَّ اعتقاده حرمة الكذب يزجره عن الإقدام عليه، فغَلَب على الظنّ صدقه فوجب العمل بروايته، والأصل عدم المعارِض[٤].

الجواب:

أنَّ الكافر المخالِف والفاسق إذا ظُنَّ صدقهما لا يقتضي ذلك قبول خبرهما إجماعا فكذلك هنا.

قال القرافي:" وكذلك الكافر الحربي المجمع على عدم قبوله، فإنَّ مِن أهل الكتاب مَن يستقبح الكذب غاية الاستقباح ومع ذلك فلا تقبل روايته إجماعا[٥].

---

[1] المستصفى (٢٩٣/١)،وانظر: المحصول (٣٩٧/٤)، روضة الناظر (٢٨٢/١).

[2] المحصول (٣٩٨/٤)، الإحكام للآمدي (٧٤/٢)، الإبهاج (١٢٤٥/٢)، نهاية السول (١٢٧/٣-١٢٨).

[3] نفائس الأصول (٢٩٥٢/٧).

[4] التمهيد للكَلْوَذاني(١٢٠/٣-١٢١)، المحصول(٣٩٦/٤)، الإحكام للآمدي (٧٤/٢)، الإبهاج (١٢٤٤/٢)، نهاية السول (١٢٥/٣-١٢٦)، تيسيرالتحرير (٤١/٣).

[5] نفائس الأصول (٢٩٥٢/٧)، وانظر الكفاية (ص ١٢٤)، الإحكام للآمدي (٧٥/٢) .

وردَّ ابن السبكي هذا الاعتراض بأنَّ كفر أهل الكتاب أغلظ فكانوا بزيادة الإهانة أجدر[1].

وفيه نظر من وجهين:

الأول: إذا ثبت كفره، فالاختلاف بعد ذلك في أنواع الكفر ليس له أثر، فهذا اليهودي كفره أغلظ مِن كفر النصراني، وكفرهما أخفُّ مِن كفر الوثني مع أنَّ الجميع يستوون في ردِّ روايتهم إجماعا[2].

الثاني: على التسليم، فالاعتراض لازال قائما لأنَّ الفاسق لا تُقبل روايته وإن غلب على الظنِّ صدقه.

٢-ذكر أبو الحسين البصري وغيره أنَّ كثيرا مِن أهل الحديث قبلوا أخبار مَن رُمِي بذلك كالخوارج والقَدَرية مع إكفارهم مَن يقول بقولهم[3].

الجواب:

أجاب القرافي أنَّ قول بعض المُحَدِّثين ليس بحجة إجماعا[4]

الترجيح:

الذي يظهرأنَّ مَن كُفّر ببدعته تكفيرا مقبولا وخرج بها عن الإسلام لم تُقبل روايته لأنَّ مِن شرط قبول الرواية الإسلام[5].

ولكن ينبغي تحرير من يكفَّر ببدعته، وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر بيانا حسنا فقال:" فالمكفَّر بها لابدَّ أن يكون ذلك التكفير متَّفَقا عليه مِن قواعد جميع الأئمة كما في غلاة

---

[1] الإبهاج (٢/١٢٤٥).

[2] نفائس الأصول (٧/٢٩٥٢).

[3] المعتمد (٢/١٣٥)، التمهيد للكَلْوَذاني(٣/١١٥-١٢٠)، المحصول (٤/٣٩٧).

[4] نفائس الأصول (٧/٢٩٥٣).

[5] فتح المغيث (٢/٢٢١)، التنكيل للمعلمي (١/٤٤).

الروافض مِن دعوى بعضهم حلول الإلهية في عليّ أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك "[1].

وقال ابن دقيق العيد:" والذي تقرَّر عندنا أنَّه لا تُعتبر المذاهب في الرواية، إذ لا نكفِّر أحدًا مِن أهل القِبلة إلاَّ بإنكار متواتر مِن الشريعة فإذا اعتقدنا ذلك وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف مِن الله تعالى فقد حصل مُعتمَد الرواية"[2].

وقال ابن حجر أيضا:" والتحقيق أنَّه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعته لأنَّ كُلَّ طائفة تَدَّعي أنَّ مُخالِفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفِّر مخالِفَها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمَدُ أنَّ الذي تُرَدُّ روايته مَن أنكر أمرًا متواترًا مِن الشرع معلومًا مِن الدِّين بالضرورة، وكذا مَن اعتقد عكسه، فأمَّا مَن لم يكن بهذه الصفة وانضمَّ إلى ذلك ضبطُه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله"[3] .

وعلى هذا يحمل صنيع كثير مِن أئمة الحديث في روايتهم عمَّن رُمي بأمثال هذه البدع المشتمِلة على الكفر.

قال السخاوي:" فأشار بذلك إلى أنَّهم مِن أهل القِبلة فنقبل روايتهم كما نرثهم ونورِّثهم، ونُجري عليهم أحكام الإسلام"[4].

وقال ابن حجر:" والذي يظهر أنَّ الذي يُحكم عليه بالكفر مَن كان الكفرُ صريحَ قوله، وكذا مَن كان لازمَ قوله وعُرض عليه فالتزمه، أما مَن لم يلتزمه وناضل عنه فإنَّه لا يكون كافرًا ولو كان اللازم كفرًا ". نقله عنه السخاوي ثم علّق عليه بقوله:

" ينبغي حمله على غير القطعي ليوافق كلامَه الأول"[5].

---

[1] هدي الساري (ص ٣٨٥).

[2] الاقتراح (ص ٢٩٢).

[3] نزهة النظر (ص١٣٦-١٣٧)، وانظر"تدريب الراوي"(١/٣٢٤).

[4] فتح المغيث (٢/٢٣٥).

[5] المصدر السابق (٢/٢٣٤).

الصورة الثانية: البدعة غير المكفرة.

قال ابن حجر:" هو مَن لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً[1] ".

وذلك " كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء مِن الطوائف المخالِفين لأصول السُّنة خلافا ظاهرًا لكنَّه مستنِد إلى تأويل ظاهره سائغ"[2].

وقد اتفقوا على أنَّه إن كان ممَّن يرى الكذب والتديُّن به لم تُقبل روايته[3].

قال المُعَلِّمي:" إن استحلَّ الكذب فإمَّا أن يكفر بذلك، وإمَّا أن يفسق، فإن عذرناه فمِن شرط قبول الرواية الصدق فلا تُقبل روايته[4] ".

أولا: مذاهب الأصوليين :

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول: ردُّ روايته مطلقا.

ونُقل عن مالك، وهورواية عن أحمد، واختاره الجُبَّائي وأبو هاشم مِن المعتزلة، والباقلاني وأبو منصور البغدادي والباجي وأبو إسحاق الشيرازي والسرخسي والآمدي.

ونسبه ابن بَرهان إلى أكثر المُتكلِّمين، وعزاه عِياض إلى طائفة من المُحَقِّقين مِن الأصوليين والفقهاء، بل ذكرأبو إسحاق الشيرازي ردَّ حديث الداعية قولاً واحدًا[5] .

---

[1] نزهة النظر (ص١٣٧).

[2] هدي الساري (ص ٣٨٥).

[3] التمهيد للكَلْوَذاني(١١٢/٣)،الإحكام للآمدي (٨٣/٢)، المسودة (ص ٢٦٣)، البحر المحيط (٢٦٩/٤)، هدي الساري (ص٣٨٥).

[4] التنكيل (٤٤/١)، وانظر"الباعث الحثيث (٣٠٢/١).

[5] المدخل إلى الإكليل للحاكم (ص٤٩)،"المعتمد"(١٣٤/٢)، الكفاية (ص ١٢٠)، إحكام الفصول (٣٨٣/١)، شرح اللمع (٦٣٢/٢)، التلخيص (٣٧٦/٢)، أصول السرخسي (٣٧٤/١)، المستصفى (٣٠٠/١)، التمهيد للكَلْوَذاني (١١٢/٣-١١٣)، الوصول لابن بَرهان (١٨٢/٢)، إكمال المعلم (١٢٥/١-١٢٦)، المحصول (٤٠١/٤)، الإحكام للآمدي (٨٣/٢)، المسودة (ص ٢٦٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٢٢/٢)، الإبهاج

القول الثاني: يقبل مطلقا سواء دعا إلى بدعته أو لا.

ونُسب إلى أبي حنيفة وأبي يوسف القاضي والشافعي ومحمد بن الحسن الشيباني وهورواية عن أحمد، واختاره الماوَردي وأبو الحسين البصري وابن حزم والرُّوياني والغزالي وابن بَرهان والفخر الرازي وغيرهم.

ونسبه الآمدي إلى أكثر الفقهاء وكثير مِن الأصوليين، وعزاه ابن مُفْلِح إلى الحنفية.

واستثنى ابن حزم والفخر الرازي المعانِد المُتَمادي بعد إقامة الحجة عليه[1].

القول الثالث: التفصيل :

فتُرَدُّ رواية الداعية إلى بدعته وتُقبل رواية غير الداعية .

ونسبه الخطيب وغيره إلى كثير مِن العلماء كالإمام أحمد[2]،ورجَّح ابن النجار هذه الرواية [3] وبهذا القول جزم سُليم الرازي وأبو الخطاب الكَلوَذاني، وحكاه القاضي عبد الوهاب في "الملخَّص "عن الإمام مالك لقوله:"لا يُؤخذ العلم من أربعة" وذكر منهم:" صاحب هوًى يدعو الناس إلى هواه" [4].

(١٢٥٢/٢)، نهاية السول (١٣٦/٣)، تحفة المسؤول (٣٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٦٩/٤-٢٨٠)، تيسير التحرير (٤٢/٣)، شرح الكوكب المنير (٤٠٥/٢).

[1] المعتمد (١٣٥/٢)، الكفاية (ص ١٢٠-١٢٥)، الإحكام لابن حزم (١٤٩/١)، شرح اللمع (٦٣٢/٢) المستصفى (٣٠٠/١-٣٠١)، التمهيد للكَلْوَذاني(١١٣/٣-١١٤)، الوصول لابن بَرهان (١٨٢/٢)، بذل النظر للأسمندي(ص ٤٣٢)، المحصول (٤٠٠/٤-٤٠١)، روضة الناظر (٢٨٣/١-٢٨٤)، الإحكام للآمدي (٨٣/٢)، شرح مسلم للنووي (٦١/١)، المسودة (ص ٢٦٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥١٨/٢)، الإبهاج (١٢٥٢/٢)، نهاية السول (١٣٦/٣-١٣٧)، تحفة المسؤول (٣٦٥/٢)، البحر المحيط (٢٧٠/٤-٢٧١)، تيسير التحرير(٤٢/٣)، شرح الكوكب المنير (٤٠٦/٢).

[2] الكفاية (ص ١٢١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١١٤).

[3] شرح الكوكب المنير (٤٠٣/٢).

[4] رواه ابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"(٣٢/٢) والخطيب في"الكفاية"(ص١٦٠) بسند صحيح.

قال عِياض:" فانظر اشتراطه الدعاء هل هو ترخيص في الأخذ عنه إذا لم يدع أو أنَّ البدعة سبب لتهمته أن يدعو الناس إلى هواه، أي لا تأخذوا عن ذي بدعة فإنَّه ممَّن يدعو إلى هواه، أوأنَّ هواه يحمله أن يدعو إلى هواه فاتهمه لذلك، وهذا المعروف مِن مذهبه[1] ".

تحرير مذهب الإمام أحمد:

قال ابن تيمية:" وكلام أحمد يفرِّق بين أنواع البدع، ويفرِّق بين الحاجة إلى الرواية عنهم وعَدمِها، كما يفرِّق بين الداعي والساكت، مع أنَّ نهيه لا يقتضي كونَ روايتهم ليست بحجة لِما ذكرته مِن أنَّ العِلَّة الهجران، ولهذا نهى عن السماع مِن جماعةٍ في زمنه ممَّن أجاب في المحنة، وأجمع المسلمون على الاحتجاج بهم، وهو في نفسه قد روى عن بعضهم لأنَّه كان قد سمع منهم قبل الابتداع، و لم يطعن في صدقهم و أمانتهم ولا أنكر الاحتجاج بروايتهم، وكذلك الخلاَّل ترك الرواية عن أقوام لنهي المَرُّوذي، وروى عنهم بعد موته، وذلك أنَّ العِلَّة استحقاق الهجر عند التارك، واستحقاق الهجر يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص[2] ".

ثمَّ قال:" وما عَلمتُ لأحمد كلاما بالنهي عن جميع أنواع المبتدعة حتى المرجئة إذا لم يكونوا دعاةً كما يقتضيه تعميم أبي الخطاب، كما أنَّه في الجهمي لم أقف له بعدُ على تقييدٍ بالداعية[3] ".

وقال ابن رجب:"و لم نقف له على نصٍّ في الجهمي أنَّه يروي عنه إذا لم يكن داعيا، بل كلامه فيه عام أنَّه لا يروي عنه. فيخرج مِن هذا أنَّ البدع الغليظة كالتجهم يَردُّ بها الرواية

---

[1] إكمال المعلم (١/١٢٥)، وانظر"البحر المحيط" (٤/٢٧١).

[2] المسودة (ص ٢٦٥)، وانظر"أصول الفقه" لابن مُفْلِح (٢/٥٢١).

[3] المسودة (ص ٢٦٥).والإرجاء له معنيان:التأخير وإعطاء الرجاء، فأما على الأول فسُمي المرجئة بذلك لتأخيرهم العمل عن مسمَّى الإيمان، وأما على الثاني فلقولهم:لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وهم فِرَقٌ متعدِّدة.انظر"عقائد الثلاث والسبعين فرقة"(١/٢٧١٢٧٢)،"مجموع الفتاوى"لابن تيمية(٧/١٩٥).

مطلقا، والمتوسطة كالقَدَر إنَّما يَرُدُّ رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل الرواية معها مطلقا أو يرد عن الداعية على روايتين[1] ".

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين :

اختلفوا في ذلك على أقوال أيضًا:

القول الأول:ردُّ روايته مطلقا .

ونقل ذلك عن محمد بن سيرين والحسن البصري و يونس بن أبي إسحاق[2] ومالك وابن عيينة وأبي بكرالحميدي و علي بن حرب[3] [4] .

وقد نُقل عن بعض هؤلاء ما يدل على القبول كابن عيينة[5]

القول الثاني: قبول روايته مطلقا

وهو قول يحيى بن سعيد القَطَّان والشافعي وعلي بن المديني وغيرهم، ونقله الحاكم عن أكثر أهل الحديث[6]

---

[1] شرح العِلَل (١/٥٦).

[2] هو أبو إسرائيل يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي الكوفي صدوق يهم قليلا مات سنة(١٥٢هـ) على الصحيح. انظر"التقريب"(٢/٣٨٤).

[3] هو أبو الحسن علي بن حرب الطائي الموصلي صدوق فاضل مات سنة(٢٦٥هـ)، انظر"تهذيب الكمال" (٥/٢٣٢-٢٣٣)،"التقريب"(٢/٣٣).

[4] المدخل إلى الإكليل (ص٤٩)، الكفاية (ص ١٢٠، ١٢١-١٢٤)، علوم الحديث (ص ١١٤)، شرح مسلم للنووي(١/٦١)، اختصار علوم الحديث لابن كثير (١/٢٩٩)، شرح العِلَل (١/٥٣)، النكت للزركشي (٣/٣٩٦)، شرح التبصرة (ص ١٦٢)، نزهة النظر (ص ١٣٧)، هدي الساري (ص ٣٨٥)،فتح المغيث (٢/٢٢١-٢٢٢)،تدريب الراوي (١/٣٢٤-٣٢٥).

[5] انظر الكفاية (ص ١٣٠).

[6] المدخل إلى الإكليل(ص٤٩)، الكفاية(ص١٢٠ ،١٢٨-١٣١)، علوم الحديث(ص١١٤)، شرح مسلم للنووي (١/٦٠)، شرح العِلَل لابن رجب(١/٥٣)، النكت للزركشي"(٣/٣٩٩)،"شرح التبصرة"(ص١٦٢)، هدي الساري(ص٣٨٥)، نزهة النظر(ص١٣٧)،فتح المغيث(٢/٢٢٣-٢٢٥)، تدريب الراوي(٢/٣٢٥).

القول الثالث: التفصيل:

وفي ذلك أقوال:

١-ردُّ حديث الداعية إلى بدعته وقبول حديث مَن لم يكن داعية.

ونسبه الخطيب إلى كثير مِن العلماء، وتردَّد ابن الصلاح في عزوه بين الكثير أو الأكثر.

ومِن هؤلاء: ابن المبارك وابن مهدي وابن معين[١] .

قال ابن الصلاح:" وهذا المذهب الثالث أعدلُها وأولاها"[٢] .

وقد نقل ابن حبان الاتفاق على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية وعلى ردِّ حديث الداعية.

فقال:"الداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتجَّ به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافا"[٣]

وقال أيضا:" ليس بين أهل الحديث مِن أئمتنا خلاف أنَّ الصدوق المُتقِن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنَّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره"[٤] .

قال العراقي:" فعلى هذا لا يكون في المسألة خلاف بين أئمة الحديث " ،ثمَّ قال:

" وفيما حكاه ابن حبان مِن الاتفاق نظر فإنَّه يُروى عن مالك ردُّ روايتهم مطلقا"[٥] .

ووصفه ابن حجر بالغرابة[٦] .

---

[1] تاريخ الدوري (٣٥٨١)، المجروحين لابن حبان (١/٨١-٨٢)، الكفاية (ص ١٢١، ١٢٦-١٢٨)، علوم الحديث (ص ١١٤-١١٥)، شرح مسلم للنووي (١/٦١)، السير للذهبي (٧/١٥٣-١٥٤)، اختصار علوم الحديث لابن كثير (١/٢٩٩)، شرح العِلَل (١/٥٣-٥٤)، شرح التبصرة (ص ١٦٢)، هدي الساري (ص ٣٨٥)، نزهة النظر (ص١٣٧)، فتح المغيث (٢/٢٢٦-٢٢٧)،تدريب الراوي (٢/٣٢٥).

[2] علوم الحديث (ص ١١٥).

[3] المجروحين(٣/٦٣-٦٤)، علوم الحديث (ص ١١٥).

[4] الثقات (٦/١٤٠-١٤١).

[5] التقييد والإيضاح (ص ١٥٠)، وانظر"إكمال المعلم"(١/١٢٥)، هدي الساري (ص ٣٨٥).

[6] نزهة النظر (ص ١٣٧)، فتح المغيث (٢/٢٢٧-٢٢٨).

٢-وزاد بعضهم على التفصيل السابق تفصيلا آخر في شأن غير الداعية:

إن اشتملت روايته على ما يشيد بدعته ويزيِّنها ويحسنها ظاهرًا فلا تُقبل، وإن لم تشتمل على ذلك قُبلت.

وقد نصَّ على هذا القيد الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني[١] فقال في وصف الرواة:" ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه لكنَّه مخذول في بدعته مأمون في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حِيلة إلاَّ أن يؤخذ مِن حديثهم ما يُعرف إذا لم يقَوِّ به بدعته فيُتَّهم عند ذلك"[٢] .

وذكر نحوه ابن قتيبة الدِّينوري[٣] واختاره ابن حجر والسخاوي[٤] .

٣-وفصَّل بعضهم في شأن الداعية: بأنَّ روايته إن اشتملت على ما يردُّ بدعته قُبلت وإلاَّ فلا . ذكره ابن حجر و لم يَعزُه لقائلٍ بعينه[٥] .

٤-أنَّ ذلك يختلف بحسَب نوع البدعة والحاجة إلى الرواية وعَدمها، وكذا مراعاة الداعي إليها والساكت. وتقدم بيان أنَّ هذا مذهب الإمام أحمد فيما حرره ابن تيمية[٦] .

٥-التفصيل في شأن الداعية بحسَب الحاجة إلى روايته من حيث تفرُّده بها أو متابعته عليها من غيره. وهو الذي ارتضاه ابن دقيق العيد حيث قال:" نرى أنَّ مَن كان داعية لمذهبه المبتدع متعصِّبا له متجاهرًا بباطله، أن تُترك الرواية عنه إهانةً له وإخمادًا لبدعته فإن تعظيم

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجُوزَجاني نزيل دمشق ثقة حافظ رُمِي بالنَّصب، من مصنَّفاته"أحوال الرجال"، توفي سنة(٢٥٩هـ)،انظر"تذكرة الحُفَّاظ"(٢/٥٤٩)،"التقريب"(١/٤٦-٤٧).

[2] أحوال الرجال (ص ٣٢)، وانظر" نزهة النظر "(ص ١٣٨)، فتح المغيث (٢/٢٢٨).

[3] هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن محمد الكاتب الدِّينوري المعروف بابن قتيبة ، كان ثقة ديِّنا عالما باللغة والنحو والشعر وأيام الناس وغريب القرآن والفقه، من مصنَّفاته"تأويل مشكل القرآن"،"تأويل مختلف الحديث" وغيرهما توفي سنة(٢٧٦هـ).انظر"السير" (١٣/٢٩٦-٣٠٢)،مقدمة تحقيق"تأويل مشكل القرآن"(ص١-٧٦).

[4] تأويل مختلف الحديث (ص٨٥-٨٦)، نزهة النظر (ص ١٣٨)، فتح المغيث (٢/٢٢٨).

[5] هدي الساري (ص ٣٨٤)، فتح المغيث (٢/٢٢٥).

[6] المسودة (ص ٢٦٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٢١)، شرح العِلَل لابن رجب (١/٥٥-٥٦).

المبتدِع تنويه لمذهبه به، اللهم إلاَّ أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا من جهته، فحينئذٍ تُقدَّم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المبتدع"[1] .

٦-التفريق بين مَن يغلو في هواه وبدعته، وبين مَن لا يغلو في ذلك[2] .

سئل ابن خزيمة عن أحاديث لعَبَّاد بن يعقوب الرَّواجِني[3] فامتنع منها ثمَّ قال:

"قد كنت أخذت عنه بشريطة والآن فإنِّي أرى أن لا أُحدِّث عنه لغُلُوِّه[4] ".

قال الذهبي عن هذه المسألة:" الذي اتَّضح لي منها أنَّ مَن دخل في بدعة و لم يُعَدَّ مِن رؤوسها ولا أمعن فيها يُقبل حديثه كما مثَّل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم"[5] .

يقصد أمثال قتادة وهشام الدستوائي[6] وغيرهما ممَّن رُمِي بالقدر.

---

[1] الاقتراح (ص ٢٩٤)، وانظر"هدي الساري" (ص ٣٨٥).

[2] شرح العِلَل (١/٥٥).

[3] هو أبو سعيد عَبَّاد بن يعقوب الرَّواجني الكوفي صدوق رافضي بالغ ابن حبان فقال:"يستحق الترك"، مات سنة (٢٥٠هـ)، انظر"التقريب"(١/٣٩٤-٣٩٥).

[4] الكفاية (ص ١٣٢).

[5] السير (٧/١٥٣-١٥٤).

[6] هو أبو بكر هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر الدَّستَوائي ثقة ثبت وقد رُمِي بالقدر مات سنة(١٥٤هـ) انظر"التقريب"(٢/٣١٩).

سياق الأدلة:

دليل من ردَّ روايته مطلقا.

١-أنَّ المبتدِع فاسق ببدعته، ويستوي في الفسق: المتأوِّل وغير المتأوِّل كما يستوي في الكفر المتأوِّل وغير المتأوِّل، بل ذهب بعضهم إلى أنَّ الفسق المتعمَّد أخف من المتأوَّل[١] .

الجواب:

قياس الفاسق المتأوِّل على الفاسق المتعمِّد قياس مع الفارق، فإنَّ المتعمِّد أوقع الفسق مَجانةً واستهانة وعِنادًا بخلاف المتأوِّل من أهل البدع فإنَّه اعتقد ما اعتقد دِيانة[٢] .

قال الآمدي:" ولقائلٍ أن يقول: إذا لم يَعتقد أنَّه فاسق، وكان متحرِّجا محترزًا في دينه عن الكذب وارتكاب المعصية كان إخباره مغلبا على الظن صدقه، بخلاف ما إذا عَلم أنَّ ما يأتي به فسق فذلك يدل على قِلَّة مبالاته بالمعصية وعدم تحرزه عن الكذب فافترقا[٣] ".

٢-أنَّ الهوى والبدعة لا يُؤمن معه الكذب، لاسيما إذا كانت روايته يُفهم منها ما يشيد بدعته ويؤيدها[٤] .

قال عليُّ بن حرب:" مَن قدر أن لا يكتب الحديث إلاَّ عن صاحب سنة، فإنَّهم يَكذبون، كلُّ صاحب هوى يَكذب ولا يبالي[٥] ".

---

[1] الكفاية (ص ١٢٠-١٢٥)، إحكام الفصول (٣٨٣/١)، شرح اللمع (٦٣٢/٢)، الإحكام للآمدي (٨٣/٢)، علوم الحديث (ص ١١٤)، فتح المغيث ٢٢١/٢).

[2] الكفاية (ص ١٢٤).

[3] الإحكام (٨٣/٢)، وانظر المحصول (٤٠١/٤)، نهاية السول (١٣٧/٣-١٣٨).

[4] شرح العِلَل لابن رجب (٥٤/١).

[5] الكفاية (ص ١٢٣).

الجواب:

أنَّ هذا لا يلزم فيمن اشتهر بالصدق والعلم والتحرز في دينه عن الكذب[1] ، ولهذا قال أبو داود:" ليس في أهل الأهواء أصحُّ حديثا من الخوارج ثُمَّ ذكر عمران بن حطان وأبا الحسن الأعرج[2] ".

٣-أنَّ ذلك من باب الإهانة لهم والهجران والعقوبة حتى لا يكون في الرواية عنهم تنويه بذكرهم وترويج لأمرهم[3] .

الجواب:

أنَّ هذه المصلحة تقابلها مفسدة أخرى أعظم وهي ما يلزم من ترك روايتهم من تفويت كثير من السنن[4] .

ولهذا قال ابن المديني:" لو تركت أهل البصرة لحال القَدَر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعني التشيع- خَرِبت الكتب ".

قال الخطيب:" يعني لذهب الحديث"[5].

دليل من قبل روايته مطلقا:

١-قد اشتهر" قبول الصحابة رضي الله عنهم أخبار الخوارج وشهاداتهم ومَن جرى مجراهم مِن الفُسَّاق بالتأويل ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك لما رأوا

---

[1] شرح العِلَل (١/٥٤).

[2] سؤالات الآجري (رقم: ١٢٩٦)، الكفاية (ص ١٣٠).وعِمران بن حِطَّان السَّدوسي البصري صدوق إلا أنَّه كان على مذهب الخوارج ويقال رجع عن ذلك،مات سنة(٨٤هـ)،انظر"التقريب"(٢/٨٢-٨٣). وأبو حَسَّان الأعرج الأجرد البصري مشهور بكنيته واسمه مسلم بن عبد الله صدوق رُمِي برأي الخوارج قتل سنة(١٣٠هـ) انظر"التقريب"(٢/٤١١).

[3] شرح العِلَل (١/٥٤)، نزهة النظر (ص ١٣٧).

[4] ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف (ص ١٠٠).

[5] الكفاية (ص ١٢٩).

من تحرِّيهم الصدق وتعظيمهم الكذب وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم ... دوَّن أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم فصار ذلك كالإجماع منهم وهو أكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب[1] ".

الجواب :

هذا يدل على قبول رواية المبتدع الثقة في الجملة ولكن لا يُسَلَّم ذلك في حق الداعية إلاَّ أن يكون رجع عن بدعته كما ذكروا ذلك في حَقِّ عِمران بن حِطَّان، أو لم يتفرد بما نقله[2]

٢-أنَّ تدينه وصدق لهجته واعتقاده حرمةَ الكذب يحجزه عن الوقوع فيه وهذا يُغَلِّب ظنَّ صدقه[3] .

الجواب:

أنَّ هذا الظن الغالب يعارضه التساهل في رواية ما يعتقد ضعفه إذا كان داعية إلى بدعته بل قد يحمله ذلك على تحريف الرواية على ما تقتضيه بدعته.

دليل المفصلين:

١- دليل ردِّ حديث الداعية .

١-أنَّ " تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه[4] ".

قال الخطيب:" إنَّما منعوا أن يُكتب عن الدعاة خوفا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يُحَسِّنها كما حكينا في الباب الذي قبل هذا عن الخارجي

---

[1] الكفاية (١٢٥)، وانظر: المستصفى (٣٠١/١)، إيضاح المحصول (ص ٤٦٣)، وإن كانا لم يسلِّما بأنَّه إجماع.

[2] انظر هدي الساري (ص ٤٣٣)، فتح المغيث (٢٣٢/٢).

[3] الإحكام للآمدي (٨٣/٢)، فتح المغيث (٢٢٥/٢).

[4] نزهة النظر (ص ١٣٧)، تدريب الراوي (٣٢٥/١).

التائب قوله:" كنَّا إذا هِوينا أمرًا صيَّرناه حديثا[1] ".

الجواب:

وصفه بالصدق والورع ينافي وقوع مثله في تحريف الروايات أو وضع ما يحسِّن بدعته ويزينها، فالمدار على النظر في الرواية هل هي منكرة أم لا ؟[2]

٢-أنَّ الرواية عنه تفتح الباب لترويج مذهبه ونشر بدعته وتأثُّر المُتَعلِّمين بها وفي ذلك مفسدة ظاهرة.

قال ابن حبان:"الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماما فيه، وإن كان ثقة، ثم روينا عنه، جعلنا للاتباع لمذهبه طريقا، وسوَّغنا للمتعلِّم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسَب ما وصفناه"[3]

الجواب:

أنَّ هذا أمر مصلحي تعارُضه مصلحة أرجح منه وهي مصلحة حفظ الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدم ضياع شيئ من سنته، وهذا الاحتياط الذي أشار إليه الحافظ ابن حبان لا ينافي قيام الحجة بروايته إذا كان مُتقِنا ثابت العدالة ثقة في دينه وأمانته.

٢-دليل ردِّ حديث غير الداعية إذا روى ما يشيد بدعته:

أنَّ " العِلَّة التي لأجلها رُدَّ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدِع ولو لم يكن داعية[4] ".

---

[1] الكفاية (ص ١٢٨).

[2] انظر التنكيل (٤٨/١).

[3] الإحسان(١٦٠/١).

[4] نزهة النظر (ص ١٣٨).

الجواب:

أ-قال المُعَلِّمي:" لا أدري كيف يُنعت بالصادق مَن لا يؤمن منه تعمُّد التحريف والزيادة والنقص ؟ وإنَّما يستحق النعت بالصادق مَن يوثق بتقواه وبأنَّه مهما التبس عليه مِن الحق فلن يلتبس عليه أنَّ الكذب بأيِّ وجه كان منافٍ للتقوى مجانب للإيمان[1] ".

ب-عِلَّة ردِّ حديث الداعية " ملازمة أن يكون بحيث يَحِقُّ أن لا يُؤمن منه ما يُنافي العدالة فهذه العِلَّة إن وردت في كل مبتدع روى ما يقوِّي بدعته ولو لم يكن داعية وجب أن لا يُحتجَّ بشيء مِن مرويات مَن كان كذلك ولو فيما يوهن بدعته، وإلاَّ-وهو الصواب-فلا يصح إطلاق الحكم بل يدور مع العِلَّة، فذاك المروي المُقَوِّ ي لبدعة راويه إمَّا غير منكَر فلا وجه لردِّه فضلا عن ردِّ راويه، وإمَّا منكَر فحكمُ المنكَر معروف وهو أنَّه ضعيف، فأمَّا راويه فإن اتَّجه الحملُ عليه بما ينافي العدالة كرَمْيِه بتعمُّد الكذب، واتهامه به سقط ألبتَّة، وإن اتَّجه الحمل على غير ذلك كالتدليس المغتفَر والوهم والخطأ لم يُجرح بذلك، وإن تردَّد الناظر وقد ثبتت العدالة وجب القبول، وإلاَّ أخذ بقول مَن هو أعرف منه أو وَقَف"[2] وقد تقتضي المصلحة عدم روايته إذا خُشي اغترار بعض السامعين بظاهره فيقع في بدعة لكن هذا لا يختص بالمبتدِع[3] .

ج-" قد وثّق أئمة الحديث جماعة مِن المبتدِعة واحتجوا بأحاديثهم وأخرجوها في الصحاح، ومَن تتبَّع رواياتهم وجد فيها كثيرًا ممَّا يوافق ظاهره بدعهم، وأهل العلم يتأوَّلون تلك الأحاديث غير طاعنين فيها ببدعة راويها بروايته لها، بل في رواية جماعة منهم أحاديث ظاهرة جدًّا في موافقة بدعهم أو صريحة في ذلك إلاَّ أنَّ لها عِلَلاً أخرى، ففي

---

[1] التنكيل (١/٤٨).

[2] المصدر السابق (١/٥٣)، وانظر(١/٤٦) منه.

[3] المصدر السابق (١/٤٦-٤٧).

رواية الأعمش أحاديث كذلك ضعَّفها أهل العلم، بعضها بضعف بعض مَن فوق الأعمش في السند،وبعضها بالانقطاع، وبعضُها بأنَّ الأعمش لم يصرِّح بالسماع وهو مدلِّس..."[1].

٣-دليل من قَبِل رواية الداعية إن اشتملت على ما يردُّ بدعته وإلاَّ رُدَّت:

أنَّه في هذه الحالة بعيد عن التهمة جزما[2] .

الجواب:ما تقدم ذكره في الجواب عن المذهب السابق، وقد يشتمل الحديث على ما يَردُّ بدعته لكنه ضعيف عند أهل العلم لوجود عِلَّة فيه، فكونه يشتمل على ما يرد بدعته قرينة مُقوِّية لقبوله إن خلا ممَّا يقتضي ضعفه وليس قيدًا في قبوله لما تقدَّم ذكره .

٤-دليل ابن دقيق العيد:

إن وافقه غيره لم يُرو عنه و لم يُلتفت إليه إهانةً له وإخمادا لبدعته وعقوبة له وهجرا، فقد كان يقال:" مِن عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تُذكر محاسنه "، وأمّا إن تفرد بالرواية و لم يتابعه أحد عليها وهو مشهور بالتديُّن موصوف بالصدق متحرِّز عن الكذب فلا شك أنَّ مصلحة حفظ الحديث وتحصيله ونشر تلك السنة أولى من مصلحة إهانته وهجره وعقوبته[3] .

الجواب:

قال المُعَلِّمي:" وهذا أمر مصلحي لا ينافي قيام الحجة بروايته بعد ثبوت عدالته[4] ".

٥-الظاهر أنَّ مَن فرق بين البدع بحسَب غِلظها وخفتها، أو بين مَن يغلو في هواه ومَن لا يغلو: نظر إلى القرائن والأمور التي يمكن أن تخدش في صدقه وتطعن في أمانته بحيث تخرجه عن حدِّ العدالة، لأنَّ البدعة تهمَة وطَعنٌ في الراوي مِن حيث الجملة [5]، فإذا غلب على

---

[1] المصدر السابق (١/٥٢-٥٣).

[2] فتح المغيث (٢/٢٢٥).

[3] الاقتراح (ص ٢٩٤)، فتح المغيث (٢/٢٢٢-٢٢٣).

[4] التنكيل (١/٤٦).

[5] انظر نخبة الفكر (ص ١١٤-١١٧- نزهة النظر).

الظنِّ صدقه واحترازه عن تسوية الروايات وتحريفها إلى ما يشيد بدعته ويؤيِّد هواه قُبلت روايته، وهذا يُتَصوَّر في البدع الخفيفة دون الغليظة، وعند بعضهم إنَّما يُتَصوَّر فيمن لا يغلو في بدعته ولا يسرف في اتباع هواه، أما البدع الغليظة أو الغالي في بدعته فلا يتحقق فيها هذا الظن الغالب فترد بها الرواية.

الجواب:

يردُّه صنيع كثير من الحُفَّاظ في روايتهم لبعض من يغلو في بدعته ولبعض أصحاب البدع الغليظة إذا تحقق صدقهم وأمانتهم وتقواهم و لم يُجَرَّب عليهم الكذب.

الترجيح:

١-أنَّ القول بردِّ رواية المبتدع مطلقا ضعفه ظاهر وهو أقرب إلى كونه حكما نظريا، لأنَّ التطبيق العملي للأئمة والنُقَّاد يرده فإنَّ كتب السنة يكثر فيها الرواية عن المبتدِعة.

قال ابن الصلاح عن هذا القول:" والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإنَّ كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدِعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير مِن أحاديثهم في الشواهد والأصول[1] ".

بل أنَّ بعض مَن نُقل عنه ترك الرواية عن المبتدِعة مطلقا قد ثبت عنه روايته عن بعضهم كالإمام مالك، فإنَّه مِمَّن ذهب هذا المذهب ومع ذلك روى لعكرمة مولى ابن عباس الذي رُمي برأي الخوارج إلاَّ أنَّه لم يَذكر اسمه.

قال ابن معين:"إنَّما لم يذكر مالكُ بن أنس عكرمةَ لأنَّ عكرمة كان ينتحل رأي الصُّفْرِيَّة"[2].

---

[1] علوم الحديث (ص ١١٥).

[2] تاريخ ابن أبي خيثمة (رقم: ٢٣٦٤). والصُّفْرِيَّة فرقة من الخوارج من أتباع زياد بن الأصفر، انظر عقائدهم في "مقالات الإسلاميين"(ص١٠١)،"الفَرق بين الفِرق"(ص٧٠)،"الملل والنحل" (١/١٣٥-١٣٦).

وقال الدُّوري لابن معين:" كان مالك بن أنس يكره عكرمة؟ " قال:"نعم"، قلت: وقد روى عن رجل عنه ؟ قال:" نعم شيء يسير"[1] .

٢-أنَّ أقرب الأقوال إلى التطبيق العملي وممارسة النُقَّاد أنَّ المبتدع إن كان ثقة في دينه وأمانته ضابطا لما يرويه قُبلت روايته إذا سَلِمت من النَّكارة سواء كان داعية إلى بدعته أم لا.

لكن:

أ-إن ظهر عِناده أو إسرافه في اتباع الهوى وانقياده له انقيادًا فاحشًا والإعراض عن حجج الحق ونحو ذلك ممَّا هو أدلُّ على وهن التديُّن من كثير مِن الكبائر كشرب الخمر وأخذ الربا فليس بعدل، ولا تقبل روايته لأنَّ من شرط قبول الرواية العدالة [2]، ولهذا لم يرو الأئمة عن الجَهْم بن صَفْوان وأمثاله.

ب-"مَن تردَّد أهل العلم فيه فلم يتَّجه لهم أن يكفِّروه **أو** يفسِّقوه ولا أن يعدِّلوه فلا تقبل روايته لأنَّه لم تثبت عدالته[3] ".

قال الذهبي:" قال بعضهم: إذا عَلمنا صدقه وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرَّد بها فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة ؟ فجميع تصرفات أهل الحديث (أي التطبيق العملي) تؤذن بأنَّ المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجَه مِن الإسلام و لم تُبح دمَه، فإنَّ قبول ما رواه سائغ[4] ".

---

[1] تاريخ الدوري(٧٩٢)، التهذيب لابن حجر (٢٦٨/٧).

[2] التنكيل (٤٤/١).

[3] االمصدر السابق (٤٤/١).

[4] السير (١٥٣/٧-١٥٤).

وقال ابن كثير بعد ذكره لقول الشافعي:" أقبل شهادة أهل الأهواء إلاَّ الخطَّابية[1] مِن الرافضة لأنَّهم يرون الشهادة بالزُّور لموافقيهم " :" فلم يُفرِّق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره، ثم ما الفرق في المعنى بينهما ؟ وهذا البخاري قد خرَّج لعِمران بن حِطَّان الخارجي مادحِ عبد الرحمن بن مُلجَم[2] قاتل عليّ، وهذا مِن أكبر الدعوة إلى البدعة[3] ".

وقال الزَّرْكَشي:" فالظاهر أنَّه لا فرق [4] "، أي بين قبول الداعية وغير الداعية.

وقال البُلْقِيني:" فالأقرب أنَّه لا فرق [5] ".

وقال البِقاعي بعد ذكره لكون عِمران بن حِطَّان داعية إلى مذهبه مع تخريج البخاري له: " فانتقض قول مَن ادَّعى أنَّ الداعية يُرَدُّ بالاتفاق[6] ".

وقال أحمد شاكر بعد ذكره للأقوال الواردة في المسألة:"

وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخُلُقه، والمتتبِّع لأحوال الرواة يرى كثيرا مِن أهل البدع موضعا للثِّقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيرا منهم لا يوثق بأيِّ شيء يرويه"[7] .

---

[1] هم فرقة من غلاة الرافضة أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي مولاهم الأجدع، انفردوا بجملة من الضلالات منها ما نصَّ عليه الشافعي هنا وهو إباحة شهادة الزور لموافقيهم.انظر"الفَرق بين الفِرق"(ص٣٥١)،"الملل والنحل"(١/١٧٢)،"عقائد الثلاث والسبعين فرقة"(١/٤٦١-٤٦٢).

[2] هو عبد الرحمان بن مُلْجَم المُرادي قاتل علي رضي الله عنه قال الذهبي:"ذاك المُغَرَّر الخارجي ليس بأهل أن يروى عنه وما أظنُّ له رواية وكان عابدا قانتا لله لكنَّه ختم له بشر" قتل سنة(٤٠هـ).انظر"الميزان"(٢/٥٩٢)،"لسان الميزان"(٣/٤٣٩).

[3] اختصار علوم الحديث(١/٣٠٠-٣٠١)، وانظر: التقييد والإيضاح (ص ١٥٠).

[4] النكت (٣/٤٠١).

[5] محاسن الاصطلاح (ص ٢٩٩).

[6] النكت الوفيَّة (١/٦٥٨).

[7] الباعث الحثيث (١/٣٠٣).

وقال شيخنا عبد العزيز العبد اللطيف[1]:" الذي يدفع التناقض عند طالب العلم في هذه المسألة أن يَعلم أنَّ المُحَدِّثين عاملوا كلَّ شخص بذاته فمن عرفوه بالصدق والأمانة والتُّقى قَبِلوا حديثه، ومَن اتهموه بالكذب لنصرة مذهبه أو لاح لهم أنَّه صاحب هوى لم يقبلوا حديثه، كلٌّ شخص بذاته"[2] .

[1] هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف الباهلي،كان عارفا بالحديث وعِلله مبرزا في الجرح والتعديل مع المشاركة في الأدب والنحو، محافظا على وقته ناصحا لتلاميذه، من مصنَّفاته"ضوابط الجرح والتعديل"، تحقيق"بغية الراغب المتمنِّي"للسخاوي وغيرهما، توفي سنة(١٤٢١هـ).انظرمقدمة تحقيق "ضوابط الجرح والتعديل"(ص١١-١٥).

[2] أملاه علينا سنة (١٤١٨هـ) ، تعليقا على قول الذهبي السابق، وانظر "دراسات في الجرح والتعديل "لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص ١٤٣-١٤٧).

المبحث الرابع: حكم رواية مرتَكِب المحرَّم تأويلا.

والمقصود أن يرتكب ما يقتضي فِسقه متأوِّلاً، وهو الذي لا يَعرف فِسقَ نفسه[1] .

تحرير محلّ النزاع:

١-هذه المسألة مفروضة في المجتهد والمقلِّد، فلا يجوز أن يُقدم على ما لا يَعلم حِلَّه وجوازه إجماعا.[2]

٢-إن أقدم على الفسق مع علمه بكونه فسقا لم تُقبل روايته إجماعا.[3]

ونازع بعضهم في الإجماع إذا كان ما أقدم عليه ليس مقطوعًا بفِسقه بل فسقه مظنون.[4]

أولا:مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم القبول.

واختاره الجُبَّائي وأبو هاشم المعتزليان والباقلاني والباجي وأبو إسحاق الشيرازي ، ونُسب إلى الإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد اختارها ابن أبي موسى في

---

[1] المستصفى (٢٩٩/١).

[2] أصول الفقه لابن مُفْلِح ٥٢٦/٢)، شرح الكوكب المنير (٤٠٨/٢).

[3] إحكام الفصول (٣٨٣/١)، إيضاح المحصول (ص ٤٦٢)، المحصول (٣٩٩/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٥٢/٢).

[4] الإبهاج (١٢٥٠/٢-١٢٥١)، البحر المحيط (٢٧٩/٤).

"الإرشاد" وأبوالفرج المقدسي في "المبهج"[1] [2].

القول الثاني: قبول روايته.

ونُسب إلى الإمام الشافعي، وهو رواية عن أحمد، واختاره أبو ثور[3] وأبو الحسين البصري وابن حزم وابن الصبَّاغ والغزالي والفخر الرازي[4] ، وابن الحاجب وابن السبكي وابن الهُمام، وهو المشهور عند الحنابلة ونُسب إلى الأكثرين مِن أهل العلم.[5]

القول الثالث: التفريق بين المظنون والمقطوع.

فتقبل روايته إن كان الفسق مظنونا وتُرد إن كان مقطوعا.

اختاره الآمدي، ونُسب إلى الجُبَّائي وأبي هاشم والباقلاني وجماعة مِن الأصوليين[6].

---

[1] هو أبو الفرج عبد الواحد بن محمد الأنصاري الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، كان عارفا بالفقه والأصول زاهدا عابدا حسن الوعظ، صنَّف"المبهج" ."التبصرة في أصول الدِّين" وغيرهما، توفي سنة(٤٨٦هـ). انظر"الذيل على الطبقات"(١/٦٨-٧٣)، "شذرات الذهب"(٣/٣٧٨).

[2] إحكام الفصول (١/٣٨٣)، شرح اللمع (٢/٦٣٨)، التلخيص (٢/٣٧٦-٣٧٨)، شرح تنقيح الفصول (ص ٣٦٢-٣٦٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٢٥)، تحفة المسؤول (٢/٣٦٨)، البحر المحيط (٤/٢٧٩)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/١٥٢)، شرح الكوكب المنير (٢/٤٠٨).

[3] هو الإمام الحافظ المجتهد إبراهيم بن خالد الكَلْبي البغدادي كان أحد الثقات المأمونين، ومن الأئمة الأعلام في الدِّين، وله كتب مصنفة في الأحكام جمع فيها بين الحديث والفقه، توفي سنة (٢٤٠هـ).انظر تاريخ بغداد ٦/٦٥-٦٩، تهذيب الكمال ١/١٠٩.

[4] وإن كان فرَّق بين المقطوع والمظنون وادَّعى الاتفاق على قبوله في المظنون وأنَّ الخلاف إنما هو في المقطوع، وتبعه القرافي وفسَّر المظنون بأن يُقدِم على ما يعتقد صوابه لمستند حصل له، قال الصفيّ الهندي:" والأظهر أنَّ فيه خلافا كما في الشهادة " (نهاية الوصول٧/٢٨٨١ وانظر شرح تنقيح الفصول ص٣٦٢، الإبهاج (٢/١٢٥١).

[5] المعتمد (٢/ ١٣٥)، الإحكام لابن حزم (١/١٤٩)، التلخيص (٢/٣٧٨)، المستصفى (١/٢٩٩-٣٠١)، المحصول (٤/٣٩٩-٤٠٠)، مختصر المنتهى (٢/٣٦٤- تحفة)، المسودة (ص ٢٦٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٢٤-٥٢٥)، الإبهاج (٢/١٢٥١)، نهاية السول (٣/١٣٦)، تحفة المسؤول (٢/٣٦٧)، البحر المحيط (٤/٢٧٩)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/١٥١)، تيسير التحرير (٣/٤٣-٤٤)، شرح الكوكب المنير (٢/٤٠٨).

[6] المحصول (٤/٣٩٩-٤٠١) الإحكام للآمدي (٢/٨٣)، شرح تنقيح الفصول(ص٣٦٢)، البحر المحيط (٤/٢٧٩)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/١٥٢).

ثانيا: **مذاهب المُحَدِّثين**: اختلفوا في ذلك على قولين

القول الأول: قبول روايته.

ونسبه الباجي إلى طائفة مِن أصحاب الحديث وهو قول الشَّافعي[1] ، وظاهر مذهب الإمام أحمد[2] .

قال أبو حاتم:" حادثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ[3] مِن محدِّثي أهل الكوفة، وسمَّيتُ له عددًا منهم، فقال:" هذه زلاَّت لهم، لا تَسقطُ بزلاَّتهم عدالتُهم "[4].

وقال الدُّوري عمّا نُسِب إلى بريدة بن سفيان[5] أنَّه كان يشرب الخمر في طريق الرَّيّ:

" أنَّ أهل المدينة ومكَّة يُسمُّون النبيذ خَمْرًا، والذي عندنا أنَّه رأى بُرَيدةَ يشرب نبيذًا في طريق الرَّيّ، فقال: رأيته يشرب خَمْرًا "[6].

---

[1] إحكام الفصول (٣٨٣/١).

[2] أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٢٤/٢)، شرح الكوكب المنير (٤٠٨/٢).

[3] هو ما يُعمل من الأشربة من التمر والزبيب وغيرهما، يقال نبذت التمر إذا تركتَ عليه الماء ليصير نبيذا، وسواء كان مسكرا أو غير مسكر فهو نبيذ. انظر"النهاية"لابن الأثير(٧/٥)-نبذ.

[4] المسودة (ص ٢٦٥).

[5] هو بريدة بن سفيان الأسلمي المدني ليس بالقوي وفيه رفض،انظر"التقريب"(٩٦/١).

[6] تاريخ الدُّوري (رقم: ٢٦٨)، وانظر (١٩٢٣)منه، التهذيب: لابن حجر (٤٣٣/١).

وقال الذَّهبي في ترجمة ابن جُرَيج:" هو في نفسه مُجمَع على ثقته مع كونه قد تزوَّج نحوًا مِن سبعين امرأة نكاح المتعة، كان يرى الرخصة في ذلك، وكان فقيه أهل مكة في زمانه"[1]

القول الثاني: ردُّ روايته.

ونُسب إلى الإمام مالك ورواية عن الإمام أحمد[2].

سياق الأدلَّة:

دليل مَن ردَّ روايته:

١-قولُ الله تعالى:**{ يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُم فَاسِقٌ بِنَبَأ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَة فتُصبِحوا على ما فعلتُم نادِمين }**[3].

قال الباجي:" فعلَّق حكم ردِّ الخبر على الفِسق، ومتى عُلِّق الحكم على صفة كان الظاهر أنَّها عِلَّة فيه "[4].

الجواب:

الفرق بين الفاسق المتعمِّد والفاسق المتأوِّل: أنَّ المتعمِّد أوقع فسقه مَجانةً وجراءة وعِنادًا وقِلَّةَ مُبالاةٍ بالمعصية، فغلب على الظَّن عدم صدقه، أمَّا المتأوِّل فإنَّه ارتكب المحرَّم ديانةً معتقِدًا حِلَّه، فإذا كان محترِزًا في دينه عن ارتكاب المعصية غلب على الظنِّ صدقه[5].

---

[1] ميزان الاعتدال (٢/٦٥٩).

[2] شرح تنقيح الفصول (ص ٣٦٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٢/٥٢٥)، تحفة المسؤول (٢/٣٦٨)، شرح الكوكب المنير (٢/٤٠٨).

[3] الحجرات الآية (٦).

[4] إحكام الفصول (١/٣٨٣)، وانظر: شرح اللمع (٢/٦٣٨)، تحفة المسؤول (٢/٣٦٥).

[5] الكفاية (ص ١٢٤)، المحصول (٤/٤٠١)، الإحكام للآمدي (٢/٨٣)، الإبهاج (٢/١١٥٢)، نهاية السول (٣/١٣٧-١٣٨).

٢-" أنَّه إذا لم يخرجه التأويل مِن كونه كافرا أو فاسقا لم يُخرجه مِن أن يكون مردود الخبر"[1].

الجواب:

ما تقدم في الجواب عن الدَّليل الأول وهو عدم التسليم بأخذه حكم الفاسق لكونه متأوِّلاً.

٣-أنَّ هذا المختلَف فيه يدعو إلى المجمَع عليه، فمن شرب النبيذ المختلَف فيه جرَّه ذلك إلى شرب الخمر المجمَع على تحريمه[2].

الجواب:

هذا إنَّما يصلح دليلا على تحريم المختلَف فيه سدًّا لذريعة الوقوع في المتَّفَق عليه، ولا يلزم منه الحكم بالفسق على مرتكِب المختلَف فيه وردِّ روايته إذا لم يتجرأ على الوقوع في المجمَع على تحريمه، وقد ثبت عن كثير من الأئمة الكوفيين شرب النبيذ المختلَف فيه ومع ذلك لم يثبت عن واحد منهم شربه للخمر المتَّفق على تحريمه.

دليل مَن قَبِل روايته:

١-أنَّ تفسيقهم مخالف لما أُجمع عليه مِن أنَّه يجب على المجتهد أن يعمل بما أدَّاه إليه اجتهاده، وأنَّ على المقلِّد اتباعَ مَن يقلِّده، فكيف يفسِّق بما يراه واجبا عليه ؟[3]

الجواب:

لو لم يكن فاسقا قطعا لما حُدَّ، وقد أوجب الشَّافعي الحدَّ على مَن شرب النبيذ، فيلزم من الحدِّ التحريم فيفسق به[4]

---

[1] شرح اللمع (٦٣٨/٢).

[2] أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٢٥/٢).

[3] مختصر المنتهى (٣٦٤/٢-تحفة)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٢٥/٢)، تحفة المسؤول (٣٦٧/٢)، تيسير التحرير (٤٣/٣-٤٤).

[4] الأم (١٤٤/٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٢٤/٢)، تحفة المسؤول (٣٦٧/٢-٣٦٨).

وردَّ هذا الاعتراض من وجهين:

أ–أنَّ مِن أهل العلم مَن نفى عنه الفسق والحدَّ، وهو رواية عن الإمام مالك والإمام أحمد وقول أبي ثور ورجحه ابن تيمية[1].

ب–أنَّ الإمام الشَّافعي أوجب عليه الحدّ لظهور أمر التحريم عنده وزجرًا له ولكنَّه لم يحكم بفِسقه ولذلك قبل شهادته[2].

قال الزَّرْكَشي:"الشَّافعي حقَّق اختلاف الجهتين، فقال: الحدُّ للزجر، فلم يُراع فيه مذهب الشارب للنبيذ،والشهادة تُرَدُّ للكبيرة وهذا يتأول فيمن شرب معتقِدًا إباحةً فعُذربتأويله"[3].

٢–أنَّ الصحابة رضي الله عنهم قبلوا خبر فسَّاق التأويل[4]، واستفاض صنيع الأئمة النُقَّاد في قبول رواياتهم والاعتذار عنهم بالتأويل، ولو رُدَّ حديث الكوفيين لأجل النبيذ لضاع حديث كثير.

ذكروا في ترجمة طلحة بن مصرِّف الكوفي[5] أنَّه كان يحرِّم النبيذ ويحب عثمان رضي الله عنه، فعلَّق الذَّهبي على ذلك بقوله:" فهاتان خصلتان عزيزتان في الرجل الكوفي "[6].

بل ذكروا أنَّ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى مُفتي الكوفة كان لا يجيز قولَ مَن لا يَشرب النبيذ، وهذا غلو ظاهر كما ترى[7]، ومع ذلك لم يُضعَّف بهذا الأمر وإنَّما ضُعِّفَ لسوء حفظه[1].

---

[1] المسودة (ص ٢٧٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٥٢٥/٢)، تحفة المسؤول (٣٦٨/٢)، "الإنصاق" للمرداوي (١٧٣/١٠)، مواهب الجليل (٢٩٦/٢)، شرح الكوكب المنير (٤٠٨/٢).

[2] تحفة المسؤول (٣٦٨/٢).

[3] البحر المحيط (٢٧٩/٤).

[4] إحكام الفصول (٣٨٤/١).

[5] هو أبو محمد أو أبو عبد الله طلحة بن مصرِّف اليامي الكوفي ثقة قارئ فاضل مات سنة(١١٢هـ) أو بعدها انظر"تهذيب التهذيب"(٢٥/٥-٢٦)،"التقريب"(٣٧٩/١-٣٨٠).

[6] السير(١٩٣/٥).

[7] السير للذَّهبي (٣١٢/٦).

وقال ابن معين:" وحديث الزهري عن أبي سلمة[2] عن عائشة في المُسكِر صحيح، وأنا أقف عنده لا أقول لمن شَرِب: شرِبتَ مالا يحِلُّ لك، وقد شرِب النبيذ قوم صالحون "[3] .

وهذا سفيان الثوري جبل في الحفظ والعدالة ولا شك في ثقته يقول عنه الذَّهبي:" اغتفر له غير مسألة اجتهد فيها ... وهو على مذهب بلده أيضا في النبيذ، ويقال: رجع عن كل"[4].

ولهذا قال الإمام أحمد كما تقدم:" هذه زلاَّت لهم، لا تَسقط بزلاَّتهم عدالتُهم "[5].

الترجيح:

الذي يظهر مما تقدَّم:

أنَّ مَن ارتكب محرَّما متأوِّلاً ممَّا يسوغ فيه الاجتهاد إذا عُرف بالصدق والاحتراز في دينه عن ارتكاب المعاصي فإنَّ ذلك لا يُسقط عدالته ولا يوجب ردَّ حديثه، فإنَّ ما يسوغ فيه الاجتهاد لا يفسق به فاعله.

ويدل على ذلك صنيع النُقَّاد في قبولهم لأحاديث مثل هؤلاء،بل قد يرميهم بعضهم بارتكاب المجمَع على تحريمه فيَحمله الأئمة على المختلَف فيه، مما يسوغ فيه الاجتهاد تحسينا للظنِّ بهم لما عُلم عنهم من الصِّدق كما تقدم في كلام عباس الدُّوري .

وقال ابن حجر عما نُقِل عن الحافظ علي بن سراج[1] أنَّه رُئِي سَكرأنَّ على ظهر رجل يحمله مِن ماخور[2]":

---

[1] تقريب التهذيب (١٨٤/٢).

[2] هو أبو سلمة بن عبد الرحمان بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ثقة مكثر مات سنة (٩٤هـ)،انظر"التقريب"(٤٣٠/٢).

[3] تاريخ الدوري (٣٩٦٤)، وانظر السير (٨٨/١١).

[4] السير (٢٤١/٧).

[5] المسوَّدة (ص ٢٦٥).

" هذا ينبغي احتمال كونه كان يَشرب النبيذ المختلف فيه "[3].

الباب الخامس: التعارُض والترجيح

الفصل الأول: التعارُض

الفصل الثاني: الترجيح

---

[1] هو أبو الحسن علي بن سراج الحَرَشي مولاهم البصري كان حافظا للحديث عارفا بأيام الناس رماه الدارقطني بشرب المسكر، وحمله ابن حجر على شرب النبيذ المختلَف فيه، مات سنة(٣٠٨هـ)،انظر"تذكرة الحُفَّاظ" (٧٥٦/٢)،"لسان الميزان"(٢٣٠/٤).

[2] هومجمع أهل الفسق والفساد،انظر"المعجم الوسيط"(ص٨٩٤).

[3] لسان الميزان (٢٣٠/٤).

الفصل الأول: التعارُض

المبحث الأول :بيان حقيقة التعارُض

المبحث الثاني: ما يثبت فيه التعارُض

المبحث الثالث: طرق دفع التعارُض

المبحث الأول :بيان حقيقة التعارُض

تعريف التعارُض:

لغة: تَفاعُل مِن العُرض–بضمِّ العين–وهو الناحية والجهة، وعارض فلانٌ فلانًا إذا جانبه وعدل عنه كأنَّ المُتعارِضين يقف كلٌّ منهما في وجه الآخر يمنعه من النفوذ إلى وجهته، فهو يدل على المجانبة والمُمانعة والمقابَلة، ومنه تعارُض البيِّنات لأنَّ كل واحدة تعارُض الأخرى وتمنع نفوذها.

قال الزَّرْكَشي:" وكأنَّ الكلام المتعارُض يقف بعضُه في عُرض بعض أي: ناحيته وجهته فيمنعه مِن النفوذ إلى حيث وُجِّه "[1].

اصطلاحا: عُرِّف بتعريفات عديدة، من أحسنها ما عرَّفه به الإسنوي حيث قال:

" التعارُض بين الأمرين: هو تقابلهما على وجه يمنع كُلٌّ واحد منهما مقتضى صاحبه "[2].

وقريب منه ما عرَّفه به ابن مُفْلِح والزَّرْكَشي حيث قالا:

---

[1] البحر المحيط (١٠٩/٦)، إرشاد الفحول (٣٧٢/٢)، وانظر:" المصباح المنير" (٤٠٣/٢)، التقرير والتحبير (٦/٣)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث لعبد المجيد السوسرة (ص ٤٥).

[2] نهاية السول (٢٠٧/٢).

" تقابل الدليلين على سبيل الممانعة"[1].

وقد زاد بعضهم في التعريف قيد "الظاهر" تنبيها على أنَّ هذا التعارُض إنَّما هو في الظاهر وذِهن المجتهد لا في نفس الأمر.

قال النووي:" هو أن يأتي حديثان متضادَّان في المعنى ظاهرًا..."[2].

تنبيهات:

١-تناوُلُ الأصوليين لهذا المبحث أعم من تناول المُحَدِّثين له، ذلك لأنَّ الأصوليين تعرضوا لذكر التعارُض بين الأدلة ويشمَل ذلك: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأقسامُه بحسَب القسمة العقلية عشرة[3].

وأمَّا المُحَدِّثون فقصروه على تعارُض الأخبار فيما بينها وأطلقوا عليه اسم:" مختلف الحديث" [4].

فالاشتراك في هذا المبحث بين الأصوليين والمُحَدِّثين إنَّما هو في تعارُض الأحاديث والأخبار فحَسْب.

٢-

أ- هذا الموضوع له صلة بجملة من مباحث أصول الفقه:

- كمبحث الأدلة: لأنَّه يتناول التعارُض والترجيح بين الأدلة الشرعية.

---

[1] أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨١/٤)، البحر المحيط (١٠٩/٦)، إرشاد الفحول (٣٧٢/٢).

[2] التقريب (١٩٦/٢- تدريب)، وانظر: "شرح مسلم" له (٤٠/١)، نزهة النظر (ص ١٠٧)، فتح المغيث (٤٧١/٣)، توضيح الأفكار (٤٢٣/٢)، وانظر: "منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٥٤).

[3] البحر المحيط (١١١/٦).

[4] الكفاية (ص ٤٣٢)، علوم الحديث (ص ٢٨٤)، محاسن الاصطلاح(ص ٤٧٧)، شرح التبصرة (ص ٣٣٥)، نزهة النظر (ص١٠٣)، فتح المغيث (٤٧٠/٣)، تدريب الراوي (١٩٦/٢).

- ومبحث الحكم الشرعي: لأنَّ الغرض منه بيان الحكم الشرعي الذي تضمنته تلك الأدلة المتعارِضة.

- ومبحث القواعد الأصولية: لأنَّها السبيل إلى فهم دلالات النصوص على الوجه الذي قصده الشارع.

- ومبحث الاجتهاد: فهذا الباب يتوقف عليه الاجتهاد توقُّفَ الشيء على جزئه أو شرطه، فإنَّ المجتهد محتاج إلى معرفة ما يُقَدَّم من الأدلة المتعارِضة وما يؤخر، لئلا يترك الأقوى ويأخذ بالأضعف[1].

- وأُفرد له باب مستقِل هو باب التعارُض والترجيح[2].

ب- وله صلة بعلوم الحديث:

ذلك أنَّ علم الحديث ينقسم إلى: رواية ودراية.

-فعلم الحديث رواية: يشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها[3].

وهذا يتصل بهذا المبحث مِن حيث أنَّه قد تَرِد بعض الروايات التي تتعارُض ألفاظها ظاهرًا[4].

-وعلم الحديث دراية: هو معرفة القواعد التي يُتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي[5].

---

[1] شرح مختصر الروضة (٣/٦٧٣-٦٧٥).

[2] منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٢٩-٣٠).

[3] تدريب الراوي (١/٤٠).

[4] منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٣٠).

[5] النكت لابن حجر (١/٢٢٥)، فتح المغيث (١/١٤).

والمتقدِّمون مِن علماء الحديث لا يَقصُرون علم الحديث دراية على ذلك بل يُطلِقونه أيضا على فهم المروي واستخراج معانيه وأحكامه[1].

ويندرج فيه دراسة الطرق العلمية التي سلكها العلماء لنقد متون السنة وبيان التآلف بين ما ظاهره التعارُض مِن الأحاديث[2].

٣-المؤهَّل للكلام في هذا الباب مَن جمع بين معرفة الحديث والفقه والأصلين:

قال ابن الصلاح : " إنَّما يكمُل للقيام به الأئمة الجامِعون بين صناعتي الحديث والفقه

الغواصون على المعاني الدقيقة"[3].

٤-يشترط لتعارُض الأدلة عدة شروط[4]:

أ-اتحاد المَحَلِّ:

وذلك بأن يكون الدليلان واردين في محل واحد، فلو اختلف المحل لم يُشكِل اجتماعهما لعدم تحقُّق التعارُض.

فالنِّكاح يقتضي الحِلَّ في المرأة المنكوحة، والحرمة في أُمِّها وبنتها، ولا تعارُض بين الحل والحرمة في هذا الموضع لاختلاف المحل.

---

[1] المحدث الفاصل (ص ٢٣٨)، الكفاية (ص ٣)، الوجيز لمحمد عجاج الخطيب (ص ٩).

[2] منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٣١).

[3] علوم الحديث (ص ٢٨٤)، وانظر: " مقدمة شرح مسلم" للنووي (٤٠/١)،شرح التبصرة (ص ٣٣٦)، فتح المغيث (٤٧٠/٣)، تدريب الراوي (١٩٦/٢).

[4] انظر: " كشف الأسرار(٨٩/٣)، البحر المحيط (١١٠/٦)، فوائد الرحموت (٢٣٥/٢)، إرشاد الفحول (٣٧٢/٢) التعارُض والترجيح لمحمد الحفناوي (ص٤٩- ٥٢)، مختلف الحديث لأسامة الخياط (ص ٤٩)، الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي لعلي نايف بقاعي (ص ٣٤٣- ٣٤٤)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٥٩- ٦٨).

ب-اتحاد الوقت:

أن يكون الدليلان واردين في زمن واحد، فلو اختلف الزمن ارتفع التعارُض.

فإباحة وطء الزوجة زمن طهرها لا يتعارُض مع تحريم وطئها زمن حيضتها لعدم اتحاد الوقت.

ج-تضاد الحكمين:

وذلك كأن يدل أحد الدليلين على الإثبات والآخر على النفي، أو يدل أحدهما على الحِل والآخر على الحرمة.

قال الشافعي:" ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجْهًا يُمضيان معا، إنَّما المختلف ما لم يُمضى إلاَّبسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يُحِلُّه، وهذا يُحرِّمه "[1].

د-ثبوت المُتعارِضين:

إذا كان أحد الدليلين المُتعارِضين ضعيفا لم يلتفت إليه في معارضة الثابت.

قال ابن حجر:" وإن عورض (أي الحديث) فلا يخلو إمَّا أن يكون معارضُه مقبولاً مثلَه، أو يكونَ مردودًا،فالثَّاني لا أثر له، لأنَّ القويَّ لا تؤثِّر فيه مخالفة الضَّعيف "[2].

المبحث الثاني: ما يثبت فيه التعارُض

الدليلان إمَّا أن يكونا قطعيين أو ظنيين، أو أحدهما قطعيا والآخر ظنيا:

الحالة الأولى: أن يكونا قطعيين.

مذاهب الأصوليين: اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: امتناع التعارُض بين القطعيين إلاَّ أن يكون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، أو أنَّ أحدهما لا يصح ولا يثبت.

---

[1] الرسالة (ص ٣٤٢)، وانظر:" اختلاف الحديث " له (ص ٤٠-٤١).

[2] نزهة النظر (ص ١٠٣).

ذهب إليه أكثر الأصوليين بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك[1].

القول الثاني: عدم امتناع التعارُض بين قطعيين، وذلك في ذهن المجتهد لا في نفس الأمر.

واختاره بعض الحنفية كابن الهُمام وابن أمير الحاج وابن عبد الشكور وأشار إليه الزَّرْكَشي[2].

مذاهب المُحَدِّثين:

ذكر الخطيب البغدادي أنَّ" ما أوجب العلم مِن الأخبار لا يصح دخول التقوية والترجيح فيه"، وما لم يوجِب العلم منها صحَّ دخول التقوية والترجيح فيها[3].

و لم يتعرض لهذه المسألة ابن الصلاح ومن جاء بعده.

سياق الأدلة:

أولاً: دليل المانعين:

١-أنَّ الدليل القطعي يستلزم مدلوله قطعا، فلو تعارُضا لزم الجمع بين النقيضين، وهذا ممتنع[4].

---

[1] اللمع (ص٣٢٤)،البرهان (٧٤٢/٢)، المستصفى (٤٧٢/٢)، المحصول (٣٩٩/٤)، روضة الناظر (٤٥٧/٢) الإحكام للآمدي (٢٤١/٤)، شرح مختصر الروضة (٦٨٦/٣)، المسودة (٤٤٨)، الصواعق المرسَلة لابن القيم (٧٩٧/٣)، "بدائع الفوائد"له (١٣٤٧/٤- ١٣٤٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٤/٤)، الإبهاج (١٧٧١/٣-١٧٩١)، البحر المحيط (١١٣/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٥٧/٢)، إرشاد الفحول (٣٧٦/٢).

[2] المسودة ص٤٤٨ ،البحر المحيط (١١٣/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٥٧/٢)،التقرير والتحبير (٣/٣)، تيسير التحرير(١٣٦/٣-١٣٧)، فواتح الرحموت (٢٣٥/٢- ٢٣٦)، حاشية البناني (٣٥٨/٢).

[3] الكفاية (ص ٤٣٣- ٤٣٤).

[4] الإحكام للآمدي (٢٤١/٤)، الصواعق المرسَلة (٧٩٧/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح(١٧٩١/٣)، (١٥٨٤/٤) نهاية السول(١٨٣/١-١٨٤-تقرير)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٥٧/٢).

الجواب: مِن وجهين:

أ-أنَّ هذا مسلَّم في نفس الأمر، وأمَّا في ذهن المجتهد فلا يمتنع، كما لا يمتنع ذلك بين الظنيين، والتفريق بينهما تحكُّمٌ لا دليل عليه.

قال الزَّرْكَشي:" أنَّه (أي القول بالامتناع) بالنسبة إلى ما في نفس الأمر، وأمَّا في الأذهان فجائز، فإنَّه قد يتعارُض عند الإنسان دليلان قاطعان بحيث يعجِز عن القدح في أحدهما، وقد ذكروا هذا التفصيل بالنسبة إلى الأمارتين فليجئ مثلُه في القاطعين "[1].

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ إمكان تعارُض القطعيين في ذهن المجتهد ليس محلَّ خلاف، كما هو الشأن في الأمارتين[2].

ب-أنَّه لا محذور في تعارُض القطعيين النقليين في نفس الأمر عند المصوِّبة[3] إذ لا يلزم مِنه اجتماع المتنافيين، لأنَّ المصوِّبة يرون أنَّ الحقَّ في المسائل الفرعيَّة متعدِّد، فلا يمتنع أن يتعبَّد بعض الأُمَّة فيها بحكم، ويتعبَّد آخرين بحكم آخر بحسَب ما يتلقَّاه مجتهدان عن دليلين قطعيين عندهما[4].

ورُدَّ هذا الاعتراض: بأن المقصود تعارُض القطعيين النقليين في نفس الأمر، ومِن لازم ذلك تواردهما على محل واحد، فلو تعلَّق أحدهما ببعض الأئمة وتعلق الآخَر بآخَرين فلا تعارُض لاختلاف المحل، ومع تعارُضهما في محل واحد لا يتأتى للمجتهد الأخذ بهما لما فيه مِن الجمع بين النقيضين، ولا الأخذ بأحدهما دون الآخر لأنَّه بالتشهي ممتنع، وبالترجيح لا

---

[1] البحر المحيط (١١٣/٦)، وانظر: الإبهاج (١٧٩١/٣- ١٧٩٢)، التقرير والتحبير(٣/٣)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٥٧/٢).

[2] حاشية البناني (٣٥٨/٢).

[3] أي الذين يرون أنَّ كل مجتهد مصيب.

[4] حاشية البناني (٣٥٨/٢).

يُتَصوَّر لعدم تصور الترجيح في القطعيات لما تقدم ذكره في الدليل ولما سيأتي في الدليل الثاني[1].

٢-أنَّ الصحيح الذي عليه المحقِّقون أنَّ القطعي يفيد العلم واليقين،والعلوم لا تتفاوت فلا ترجيح بينها.

قال الخطيب:" العلوم كلُّها تتعلق بسائر المعلومات على طريقة واحدة لا يصح التزايد والاختلاف فيها "[2].

وقال الغزالي:" ليس بعض العلوم أقوى وأغلبَ مِن بعض، وإن كان بعضها أجلى وأقربَ حصولاً وأشدَّ استغناءً عن التأمُّل، بل بعضها يستغني عن أصل التأمُّل، وهو البديهي، وبعضُها غير بديهي يحتاج إلى تأمُّل، لكنَّه بعد الحصول محقَّقٌ يقيني لا يتفاوت في كونه محقَّقا فلا ترجيح لعلم على علم "[3].

الجواب:

أنَّ مِن أهل العلم مَن ذهب إلى القول بتفاوُت العلوم واليقينيات، بل هو الصحيح[4].

قال الاسنوي:"وهذه الدعوى أيضا سبق منعها ولو استدلوا بأنه يلزم منه اجتماع النقيضين ويقتصرون عليه لكان أظهر"[5]

وقد ذكر الزَّرْكَشي أنَّ القول بالامتناع:"بناء منهم على أنَّ العلوم غير متفاوِتة، فإن قلنا بتفاوُتها اتَّجه الترجيح بين القطعيات لأنَّ بعضها أجلى مِن بعض "[6].

---

[1] المصدر السابق (٢/٣٥٨).

[2] الكفاية (ص ٤٣٣- ٤٣٤).

[3] المستصفى (٢/٤٧٢- ٤٧٣)، وانظر البرهان (٢/٧٤٢)، المحصول (٤/٤٠٠)، الإحكام للآمدي (٤/٢٤١)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٨٧)، الإبهاج (٣/١٧٩١).

[4] وانظر"نفائس الأصول"(٦/٢٨١٢-٢٨١٣).

[5] نهاية السول١/١٨٤-تقرير.

[6] البحر المحيط (٦/١١٣).

وقال ابن تيمية:" نَفسُ العِلم والتَّصديقِ يَتفاضل ويَتفاوَت كما يَتفاضل سائر صفات الحَيِّ مِن القدرة والإرادة والسَّمع والبصر والكلام بل سائر الأعراض من الحركة والسَّواد والبياض ونحو ذلك، فإذا كانت القدرة على الشَّيء تَتفاوَتُ فكذلك الإخبار عنه يَتفاوت وإذا قال القائل العلم بالشَّيء الواحد لا يَتفاضل كان بمنزلة قوله القدرة على المقدور الواحد لا تَتفاض، وقوله : ورؤية الشَّيءِ الواحد لا تَتفاضل، ومن المعلوم أنَّ الهلال المرئيَّ يتفاضل النَّاسُ في رؤيته وكذلك سمع الصَّوتِ الواحد يتفاضلون في إدراكه وكذلك الكلمة الواحدة يَتكلَّمُ بها الشَّخصان ويتفاضلون في النُّطق بها وكذلك شَمُّ الشَّيءِ الواحد وَذَوْقُه يَتَفَاضَلُ الشَّخْصَانِ فيه . فما مِن صفةٍ مِن صفاتِ الحَيِّ وأنواعِ إدراكاتِه وحركاتِه بل وغيرِ صفاتِ الحَيِّ إلا وهي تَقبَلُ التَّفاضُلَ والتَّفاوُتَ إلى ما لا يَحْصره البَشَرُ حتى يقال : ليس أحدٌ مِن المخلوقين يَعلم شيئا مِن الأشياء مِثلَ ما يَعلمه اللَّهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بَلْ عِلْمُ اللَّهِ بالشَّيء أكمل مِن عِلم غيره به كيف ما قَدَّرَ الأمر وليس تَفَاضُلُ العِلمين مِن جهة الحُدوث والقِدَمِ فقط ؛ بل مِن وجوه أخرى . والإنسان يجد في نفسه أنَّ عِلمه بمعلومه يَتَفَاضَلُ حالُه فيه كما يَتَفَاضَلُ حاله في سمعه لِمسموعه ؛ ورؤيته لِمَرْئِيِّهِ ، وقدرته على مَقدوره وحُبِّه لِمحبوبه وبُغضِه لِبَغِيضه ورِضاه بمرضيه وسخطه لِمسخوطه، وإرادته لِمُراده ، وكراهيته لِمكروهه ومَن أنكَر التَّفَاضُلَ في هذه الحقائق كَان مُسَفْسِطًا"[1]

ثانيا: دليل المجيزين.

قد يتعارُض عند المجتهد دليلان يعتقد أنَّهما قطعيان يقينيان ويعجز عن القدح في أحدهما، وهذا مُتَصوَّر في الدليلين الظنيين، ولا فرق بين الظني والقطعي في ذلك[2].

---

[1] مجموع الفتاوى(٧/٥٦٤-٥٦٥)، "المسائل المشتركة"لمحمد العروسي(ص٤٤-٤٧).

[2] الإبهاج (٣/١٧٩١)، البحر المحيط (٤/١١٣)، التقرير والتحبير (٣/٣)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/٣٥٧).

قال ابن نجيم[1]:" التفرقة بين القطعيين وبين الظنيين تحكُّم، لأنَّه إن أُريد به التعارُض في نفس الأمر فهو مُنْتَفٍ في أدلة الشرع كلها قطعيِّها وظنيِّها، وإن أُريد بحسَب الظاهر لجهلنا بالناسخ والمنسوخ فهو في الكل ظاهر "[2].

الجواب:

ما تقدم ذكره أنَّ الخلاف إنَّما هو في تعارُضهما في نفس الأمر لا في نفس المجتهد[3].

الترجيح:

تعارُض القطعيين في نفس الأمر ممتنع، بل ذلك ممتنع في جميع الأدلة الشرعية مطلقا كما سيأتي بيانه، فإنَّ الشريعة كلَّها ترجع إلى قول واحد، وأدلتها سالمة من التعارُض في ذاتها بريئة من الاختلاف الواقعي، وأمَّا في ذهن المجتهد وفهم الناظر وظنه فهو غير ممتنع[4].

قال عبد الرزاق عفيفي:" يظهر لي أنَّ الأدلة مطلقا سمعيةً أم عقلية، قطعية أم ظنية: إن اعتبرت بالواقع لم يكن بينها تعادل، بل ما وافق الواقع كان حقا صوابًا، وما خالفه فهو باطل، وإن نُظر إليها مِن جهة دلالتها في نظر المجتهد، فقد تتعادل لتفاوت المجتهدين استعدادًا واطلاعا وبحثا، والمخطئ لعدم بلوغ المرجِّح، أو ما يُزيل اللّبس عنه مأجور معذور حتى تقوم عليه الحجة "[5].

الحالة الثانية: أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا.

---

[1] هو زين الدِّين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نُجَيم الحنفي، كان فقيها مفتيا فاضلا، صنَّف"الأشباه والنظائر" "البحر الرائق في شرح كتر الدقائق" وغيرهما، توفي سنة(٩٧١هـ)،انظر"شذرات الذهب"(٣٥٨/٨) "الأعلام" (٦٤/٣).

[2] فتح الغفار لابن نجيم (١٠٩/٢) بواسطة منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٨١).

[3] حاشية البناني (٣٥٨/٢).

[4] انظر: " الموافقات للشاطبي "(٦٣/٤)، مع" تعليق محمد حسنين مخلوف عليه ".

[5] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (١٩٧/٤).

وفيها القولان السابقان في تعارُض القطعيين[1].

و لم أجد في كتب مصطلح الحديث ذِكرًا لهذه الحالة لكن يفهم امتناع التعارُض بينهما من كلام الخطيب البغدادي وتعليله[2].

وقد ذكر أنَّ خبر الواحد-وهو يفيد الظن عنده-لا يُقبل في منافاة كل دليل مقطوع به[3].

دليل المانعين:

١-أنَّ القطعي مقدم على الظني، فيمتنع ترجح ما كان ظنيا على ما كان قطعيا لعدم تماثلهما وتساويهما إذ الأضعف بالنسبة إلى الأقوى في حكم العَدَم.

قال أبوإسحاق الشيرازي:" المقتضي للظن لا يبلغ رتبة الموجِب للعلم ولو رجح بما رجح لكان الموجب للعلم مقدَّما عليه فلا معنى للترجيح"[4].

الجواب:

أنَّ هذا التعليل بناء على التعارُض حقيقةً وفي نفس الأمر لا باعتبار ما يقع في ذهن المجتهد[5].

٢-ما تقدم في الحالة الأولى من امتناع الترجيح في الدليل القاطع لأنَّه غير قابل للزيادة والنقصان، فالدليل القاطع لا يكون في مقابلته دليل صحيح[6].

الجواب:

---

[1] اللمع(ص٣٢٤)، البرهان (٧٧١/٢)،الإحكام للآمدي (٢٤١/٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٤/٤)، الإبهاج (١٧٧١/٣)،نهاية السول(١٨٥/١-تقرير)، البحر المحيط (١١٣/٦)، التقرير والتحبير (٣/٣)، إرشاد الفحول (٣٧٨/٢).

[2] الكفاية (ص ٤٣٣- ٤٣٤).

[3] الكفاية (ص ٤٣٢).

[4] اللمع(ص٣٢٤) .

[5] التقرير والتحبير (٣/٣).

[6] اللمع(ص٣٢٤)،الإحكام للآمدي (٢٤١/٤).

تقدم أنَّ الصحيح وقوع التفاوت بين العلوم واليقينيات، وأنَّ الكلام عن وقوع التعارُض بين القطعي والظني في فهم الناظر وظنِّه لا في نفس الواقع لأنَّ الأدلة الشرعية الصحيحة سالمة مِن ذلك.

دليل المجيزين:

أنَّ الكلام في صورة التعارُض لا في تحقُّقه في الواقع، وهذا التعارُض كما يوجد بين الظنيين يوجد بين القطعي والظني، والتفريق بينهما تحكُّم[1].

الجواب:

أنَّ الكلام في تعارُضهما في نفس الأمر لا في ذهن المجتهد.

الترجيح:

ما تقدم ترجيحه في الحالة السابقة وهو التفريق بين وقوع ذلك في ذهن المجتهد وظنِّه فهذا لا يمتنع وقوعه، وبين وقوعه حقيقة في نفس الأمر فهو ممتنع.

الحالة الثالثة: تعارُض الظنيين.

ويترجمها بعضهم بتعارُض الأمارتين:

أمَّا تعارُضهما في الأذهان فواقع قطعا[2].

---

[1] التقرير والتحبير (٣/٣).

[2] الإبهاج (١٧٧١/٣)، البحر المحيط (١١٣/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٥٩/٢).

وأمَّا تعارُضهما في نفس الأمر: ومعناه" أن ينصب الله تعالى على حكم أمارتين متكافئتين في نفس الأمر بحيث لا يكون لأحدهما مرجح "[1] . فقد وقع النزاع في ذلك.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على أقوال:

القول الأول:

منع التعارُض بين الظنيين، إذ لا بُدَّ أن يكون أحدهما أرجح من الآخر وإن جاز خفاؤه على بعض المجتهدين، ولا يجوز تقدير اعتدالهما.

وبه قال جمهور الأصوليين، ونسبه الآمدي إلى الإمام أحمد، وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب الكَلوَذاني، واختاره الكَرْخِي ، والكِيَا الطبري ونسبه إلى عامة الفقهاء[2]

القول الثاني : جواز ذلك.

وهو قول أبي علي الجُبَّائي وابنه أبي هاشم، ونُسب إلى الباقلاني، وعزاه الكِيَا الطبري إلى الشافعي والجويني، واختاره الجَصَّاص والجُرجاني مِن الحنفية والآمدي وعزاه إلى أكثر الفقهاء[3].

وفي نسبة ذلك إلى الشافعي نظر، فقد قال رحمه الله:" و لم نجد عنه حديثين مختلفين إلاَّ ولهما مَخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت: إمَّا بموافقة كتاب أو غيره مِن سنته أو بعض الدلائل "[1].

---

[1] البحر المحيط (١١٣/٦).

[2] المعتمد (٣٠٦/٢)، الإحكام لابن حزم (٣٨/٢)، التبصرة (ص ٥١٠)، التمهيد للكَلْوَذاني(٣٤٩/٤)، المحصول (٣٨٠/٥)، الإحكام للآمدي (١٩٧١/٤)،المسودة (ص ٤٤٨)، الإبهاج (١٧٧١/٣)، البحر المحيط (١١٣/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٥٩/٢)، التقرير والتحبير (٢/٣)، فواتح الرحموت (٢٣٥/٢)، إرشاد الفحول (٣٧٨/٢).

[3] المصادر السابقة.

وقال الصيرفي:" قد صرَّح الشافعي بأنَّه لا يصح عن النَّبي صلى الله عليه وسلم أبدًا حديثان صحيحان متضادَّان ينفي أحـــدهما ما يثبِت الآخر مِن غير جـــهة الخصوص والعموم، والإجمال والتفسير إلاَّ على وجه النسخ وإن لم يجده"[٢] .

فإن كان ما نُقل عنه مِن جهة قوله بالقولين في مسائل كثيرة فهذا لا يدل على المقصود لاحتمال قوله بذلك في وقتين مختلفين فيحمل على تغير اجتهاده أو لكونه كان متوقِّفا في المسألة وهذا مَردُّه إلى التعادل الذهني والتعارُض في نفس المجتهد، وهذا لا نزاع فيه[٣] .

القول الثالث:

تعادل الأمارتين إمَّا أن يقع في حكمين متنافيين والفعل واحد، كأن يكون الفعل الواحد مباحًا وواجبا فهذا جائز في الجملة لكنه غير واقع شرعا،وإمَّا أن يكون في فعلين متنافيين والحكم واحد، كوجوب التوجُّه إلى جهتين قد غلب على الظن أنَّهما جهتا القِبلة فهذا جائز ومقتضاه التخيير.

وبه قال الفخر الرازي[٤] .

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

تقدم أنَّ مذهب الإمام أحمد وهو الصحيح عن الإمام الشافعي امتناع ذلك في نفس الأمر.

ونُقل عن الإمام ابن خزيمة قوله:" لا أعرف أنَّه رُوي عن رسول الله صلى الله علي وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادَّان، فمَن كان عنده فليأت به حتى أُؤلِّف بينهما "[١].

---

[1] الرسالة (ص ٢١٦- ٢١٧).

[2] البحر المحيط (٦/١١٣- ١١٤).

[3] انظر" المحصول" (٥/٣٩١)، "البحر المحيط" (٦/١١٣).

[4] المحصول ٥/٣٨٠- ٣٨٨)، التحصيل (٢/٢٥٣)، الإبهاج (٣/١٧٧٢)، البحر المحيط (٦/١١٤)، إرشاد الفحول (٢/٣٧٩).

وظاهر صنيع ابن الصلاح ومَن تَبِعه امتناع ذلك لأنَّهم نَصُّوا على طرق دفع التعارُض من الجمع أو النسخ أو الترجيح، فدلَّ على أنَّها لا تتكافؤ عندهم[2]، بل نصُّوا على أنَّ هذا الاختلاف إنَّما هو في الظاهر كالنووي والعراقي وابن حجر والسخاوي وغيرهم[3].

سياق الأدلة[4]:

أولاً: دليل المانعين:

استدلوا بعدة أدلة منها:

١-قول الله تعالى:{ **وَلَوْ كان مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا** }[5] :

دلَّت الآية على نفي الاختلاف في القرآن، ولو كان فيه ما يقتضي قولين متنافيين مختلفين لم يصدق عليه ما دلت عليه الآية بحال[6].

والسنة وحي مِن عند الله تعالى لقوله جلَّ وعلا عن نبيِّه صلى الله عليه وسلم:{**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى** }[7]،فيمتنع أن يكون فيها ما يقتضي التنافي والاختلاف

---

[1] رواه الخطيب في الكفاية (ص ٤٣٢- ٤٣٣) وفي سنده انقطاع، وانظر" فتح المغيث" (٤٧٠/٣).

[2] علوم الحديث (ص ٢٨٤- ٢٨٦).

[3] التقريب للنووي (١٩٦/٢- تدريب)، شرح مسلم له (٤٠/١)، شرح التبصرة (ص٣٣٦)، نزهة النظر (ص ١٠٧)، فتح المغيث (٤٧١/٣).

[4] انظر" الموافقات" (٦٣/٤)، "التعارُض والترجيح" للحفناوي (ص ٥٦- ٦١)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص٧٢) وما بعدها.

[5] النساء الآية (٨٢).

[6] الموافقات (٦٣/٤).

[7] النجم الآية (٣- ٤).

قال الخطيب البغدادي:" ليس في نصِّ القرآن ولا نصِّ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تعارُض، قال الله تعالى:{ **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا**}[1]، وقال مخبرا عن نبيِّه صلى الله عليه وسلم:{**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى** }[2]، فأخبر أنَّه لا اختلاف في شيئ من القرآن، وأنَّ كلام نبيِّه وحي مِن عنده تعالى، فدلَّ ذلك على أنَّه كُلَّه متَّفق، وأنَّ جميعه مضاف بعضه إلى بعض، ومبنيٌّ بعضه على بعض إمَّا بعطفٍ أو استثناء أو غير ذلك "[3].

وأمَّا من ردَّ الاستدلال بالآية بحمل الاختلاف المنفي على القصور في البلاغة واضطراب اللفظ الذي يتطرق إلى كلام البشر ففيه نظر، لأنَّ الآية عامة في نفي كل أنواع الاختلاف والتنافي بين آيات القرآن وما كان مِن عند الله تعالى.

قال القرطبي:" إنَّما أراد اختلاف التناقض والتفاوت "[4] .

٢-قول الله تعالى:{ **فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالْرَّسُولِ** }[5]:

فقد ردَّ الله تعالى المتنازِعين إلى الكتاب والسنة، والمقصود مِن ذلك رفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلاَّ بالرجوع إلى شيء واحد ليس فيه تنافٍ وتناقض.

قال الشاطبي:" لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع وهذا باطل "[6].

ورُدَّ: بأنَّ المجتهدين قد يرجعون إلى الكتاب والسنة ومع ذلك لا يرتفع الخلاف ولا يزول النزاع بينهم.

---

[1] النساء الآية (٨٢).

[2] النجم الآية (٣- ٤).

[3] الفقيه والمتفقه (٥٣٥/١).

[4] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٩٠/٥)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٧٤- ٧٥).

[5] النساء الآية (٥٩).

[6] الموافقات (٦٣/٤).

قال محمد عبد الله بن دراز[1]:" لم يقل: إن ردَدتموه ارتفع قطعا وبطريقة كليَّة، ولكني أقول:أنَّ ما يبقى مِن اختلاف بين المجتهدين بعد الرجوع إلى الكتاب والسنة إنَّما هو اختلاف في أفهامهم ومداركهم لا في ذات الآيات أو الأحاديث "[2].

٣-أنَّ عامة العلماء أثبتوا الناسخ والمنسوخ في الكتاب والسنة، والناسخ والمنسوخ إنَّما يكون بين دليلين متعارِضين يمتنع اجتماعهما بحال، وإلاَّ لما كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فلوكان الاختلاف من الدِّين لما كان لإثبات الناسخ والمنسوخ من غير نصٍّ قاطع فيه فائدة، إذ يصح-حينئذٍ-العمل بكل واحد منهما ابتداءً ودوامًا بناء على أنَّ الاختلاف أصل مِن أصول الدِّين، وهذا باطل فدل على أنَّ الاختلاف لا أصل له في الشريعة.

وهكذا القول بالنسبة لإثبات الترجيح بين الأدلة المتعارِضة[3].

ثانيا: دليل المجيزين:

١-" لو استحال تعادل الأمارتين في نفسيهما: فإمَّا أن يكون ذلك محالاً في ذاته أو لدليل خارج، فالأول: ممتنع فإنَّا لو قدَّرنا ذلك لم يلزم عنه لذاته محال عقلاً، وإن كان لدليل مِن خارجٍ عقليا كان أو شرعيا فالأصل عدمه، وعلى مُدَّعيه بيانه "[4] .

الجواب:

أمَّا الأول فإنَّه استدلال غير صحيح،" لأنَّه استدلال على إثبات الإمكان الخارجي بمجرَّد الإمكان الذهني وهو غير كافٍ في ذلك، لأنَّ الإمكان الخارجي إنَّما يثبت بالعلم بعدم

---

[1] **هو**محمد بن عبد الله دراز: كان فقيها أديبا، من هيأة كبار العلماء بالأزهر، ومن مصنَّفاته "الدِّين"، "دراسة تمهيدية لتاريخ الاسلام" وغيرهما، توفي سنة(١٣٧٧هـ).انظر"الأعلام"(٦/٢٤٦).

[2] تعليقات عبد الله دراز على الموافقات (٤/١١٩).

[3] الموافقات (٤/٦٤- ٦٥).

[4] الإحكام للآمدي (٤/١٩٧).

الامتناع، والإمكان الذهني عبارة عن عدم العلم بالامتناع، وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بعدم الامتناع "[1].

وذكر ابن السبكي أنَّ هذا الدليل" إثبات للجواز بعدم ما يدل على الفساد، وليس أولى مِن عكسه، وهو إثبات الفساد بعدم ما يدل على الجواز "[2].

٢-القياس على إمكان تعارُض الأمارتين في ذهن المجتهد[3].

الجواب:

أجاب الفخر الرازي بقوله:" المقصود مِن وضع الأمارة: أن يتوسل بها إلى المدلول، فإذا كان هو في ذاته بحيث يمتنع التوسل به إلى الحكم: كان خاليا عن المقصود الأصلي منه، ولا معنى للعبث إلاَّ ذلك. وهذا بخلاف وقوع التعارُض في أفكارنا، لأنَّ الرجحان لما كان حاصلاً في نفس الأمر: لم يكن واضعُه عابثا، بل غايته: أنا لقصورنا أو تقصيرنا ما انتفعنا به، أمَّا إذا كان الرجحان مفقودًا في نفس الأمر: كان الواضع عابثا "[4].

ثالثا: دليل المفصِّلين بين الجواز عقلا وامتناع الوقوع شرعا:

جوازه في الجملة: لأنَّه" يجوز أن يخبرنا رجلان بالنفي والإثبات، وتستوي عدالتهما وصدقُ لهجتهما بحيث لا يكون لأحدهما مزية على الآخر "[5].

---

[1] تعليق عبد الرزاق عفيفي على الإحكام للآمدي (١٣٧/٤- ١٩٧).

[2] الإبهاج (١٧٧٣/٣).

[3] المحصول (٣٨٤/٥)، الإبهاج (١٧٧٣/٣).

[4] المحصول (٣٨٧/٥)، وانظر الإبهاج (١٧٧٣/٣).

[5] المحصول (٣٨٠/٥).

وأمَّا عدم وقوعه في الشرع: فلأنَّه لو تعارَضت أمارتان على كون هذا الفعل محظورًا ومباحًا: فلا يخلو:

أ-إمَّا أن يُعمل بهما معًا وهذا محال لاقتضائه كون الشيء الواحد في الوقت الواحد مِن الشخص الواحد محظورًا مباحًا وهذا محال.

ب-وإمَّا أن يُتركا معًا وهو محال لأنَّه لو لم يمكن العمل بهما ألبتَّة كان وضعهما عبثًا، والله عزوجل منزَّه عن العبث.

ج-وإمَّا أن يُعمل بأحدهما دون الأخرى: فإن كان على التعيين لم يجز لأنَّه ترجيح من غير مرجِّح ولا يجوز ذلك لأنَّه قول في الدِّين بمجرَّد التشهي، وإن كان لا على التعيين فهو باطل لأنَّ تخييره بين الفعل والترك يقتضي ترجيح أمارة الإباحة بعينها على أمارة الحظر" وهو باطل[1].

الجواب:

قال القرافي:" وقول الإمام هذا متعذِّر في حكمين في فعل واحد ليس كما قال، بل المتعذر ثبوت حكمين لفعل واحد مِن وجه واحد، أمَّا ثبوتهما له مِن وجهين فليس كذلك، كالصلاة في الدار المغصوبة حرام وواجبة، وأيسر مِن ذلك تعارُض الأمارتين فإنَّا لم نقل بمقتضاهما بل قلنا اقتضيا حكمين متعارِضين،فلو امتنع ذلك لامتنع وجود المقتضِي والمانع في جميع صور الشريعة وليس كذلك، فلا محال حينئذٍ "[2].

الترجيح:

التعارُض إنَّما يقع في ذهن المجتهد ونظره لقُصوره في فهم النص وإدراكه، وأمَّا في الواقع ونفس الأمر فالشريعة منزَّهة عن ذلك إلاَّ أن يكون أحدهما ناسخا والآخر منسوخًا، أو يكون أحدهما لا يصح ولا يثبت.

---

[1] المحصول (٥/٣٨١).

[2] شرح تنقيح الفصول (ص ٤١٨).

قال ابن القيِّم:" لا تعارُض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارُض فإمَّا أن يكون أحدُ الحديثين ليس مِن كلامه صلى الله عليه وسلم، وقد غلِط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر إذا كان ممَّا يقبل النسخ، أو يكون التعارُض في فهم السامع لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم، فلا بُدَّ مِن وجه مِن هذه الوجوه الثلاثة. وأمَّا حديثان صحيحان صريحان متناقضان مِن كل وجه ليس أحدهما ناسخا للآخر فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج مِن بين شفتيه إلاَّ الحق. والآفة مِن التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو مِن القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم، وحمل كلامه على غير ما عناه به أو منهما معًا،ومِن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"[1].

وقال الشاطبي:" وأمَّا تجويز أن يأتي دليلان متعارِضان، فإن أراد الذاهبون إلى ذلك التعارُض في الظاهر وفي أنظار المجتهدين لا في نفس الأمر، فالأمر على ما قالوه جائز ولكن لا يقضي ذلك بجواز التعارُض في أدلة الشريعة، وإن أرادوا تجويز ذلك في نفس الأمر فهذا لا ينتحله مَن يفهم الشريعة،لورود ما تقدم مِن الأدلة عليه،ولا أظنُّ أنَّ أحدًا منهم يقوله"[2]

وقال ابن السبكي:" تعارُض الأخبار إنَّما يقع بالنسبة إلى ظن المجتهد أو بما يحصل مِن خلل بسبب الرواة، وأمَّا التعارُض في نفس الأمر بين حديثين صحَّ صدورهما عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أمرٌ مَعاذ الله أن يقع"[3].

---

[1] زاد المعاد (١٣٤/٤)، اختيارات ابن القيِّم الأصولية لعبد المجيد جمعة (٧٧٤/٢).

[2] الموافقات (٦٩/٤)، وانظر: الإحكام لابن حزم (٣٥/٢- ٣٨)، تعليق عبد الرزاق عفيفي على" الإحكام" للآمدي (١٩٧/٤).

[3] الإبهاج (١٨٠٥/٣)، وانظر" البحر المحيط (١٤٩/٦)، المسودة (ص ٣٠٦).

المبحث الثالث:طُرُق دفع التعارُض

والمقصود بذلك المسالكُ التي يستعملها المجتهد في دفع التعارُض الظاهري بين الأدلة الشرعية ومن ذلك الأحاديث المختلفة في الظاهر.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين.

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأوَّل:

ذهب الجمهور إلى تقديم الجمع بينهما بحيث يُحمل كلٌّ واحد منهما على وجه يختلف عن الوجه الذي حُمل عليه الآخر.

فإذا تعذَّر الجمع وعُلم المتقدِّم والمتأخِّر فالمصير إلى النسخ[1]، فإن جُهِل ذلك رُجِّح بينهما بطريق من طرق الترجيح.

فترتيبها عند الجمهور: الجمع ثم النسخ ثم الترجيح.

ويُفهم هذا من كلام الشافعي[1] واختاره أبو إسحاق الشيرازي والباجي وابن السمعاني وابن قدامة والطوفي وظاهر كلام ابن السبكي في "جمع الجوامع " وغيرهم[2].

---

[1] هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخرعنه (نزهة النظر ص ١٠٥، إرشاد الفحول٢/٧٥).

ثُمَّ مِنهم مَن اكتفى بذكر هذه المسالِك الثلاث كالشيرازي والباجي وابن قدامة، ومنهم

من زاد عليها:التوقف أو التساقط[3]، وقيل التخيير[4].

القول الثاني:

ذهب جمهور الحنفية إلى تقديم:

١-النسخ إن عُلم المتقدِّم من المتأخِّر وهو الذي اختاره ابن حزم، وإن كان الذي يلي النسخ عنده الجمع ولا يرى التساقط[5].

٢-ثُمَّ الترجيح.

٣-ثُمَّ الجمع.

٤-ثُمَّ التساقط والرجوع إلى غيرهما[6].

---

[1] انظر اختلاف الحديث(ص٤٠-٤١).

[2] انظر:العدة (١٠١٩/٣)، إحكام الفصول (٧٤٠/٢)، الإشارة (ص ٣٣٠)، "اللمع (ص ٢٣٧)، شرح اللمع (٦٥٧/٢)، قواطع الأدلة(٢٩/٣، ٤١)، المستصفى (٤٧٦/٢)، روضة الناظر (٤٥٧/٢)، شرح مختصر الروضة (٦٨٨/٣)، جمع الجوامع (٣٦١/٢-٣٦٢- شرح المحلى)، نهاية السول (١٨٧/١- تقرير)، شرح الكوكب المنير (٦٠٩/٤- ٦١٢)، تقريرات الشربيني (٣٦٢/٢)، المذكرة للشنقيطي (ص٣١٧)، التعارُض والترجيح للحفناوي (ص ٦٤- ٦٥).

[3] قال ابن حجر:" التعبير بالتوقف أولى مِن التعبير بالتساقط، لأنَّ خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنَّما هو بالنسبة للمعتَبِر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه ". النزهة (ص ١٠٧- ١٠٨)، فتح المغيث (٤٧٥/٣)، فلا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر بل لا بدَّ من وجود مرجِّح لأحدها لأنَّ الوقائع لا تخلو عن حكم الله تعالى، ولكن قد تتكافؤ الأدلة في ذهن المجتهد لخفاء وجه الترجيح عنده.انظر"المسائل المشتركة"لمحمد العروسي(ص٣٢٢-٣٢٣).

[4] انظر:" البحر المحيط " (١١٥/٦- ١١٦)، المسوَّدة (ص ٤٤٩).

[5] انظر"الإحكام" لابن حزم (٢١/٢، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٦٥).

[6] أصول السرخسي(١٣/٢)، التقرير والتحبير (٣/٣)، تيسير التحرير(١٣٧/٣)،فواتح الرحموت (٢٣٦/٢)، الأجوبة الفاضلة للكنوي (ص ١٨٣)، قواعد في علوم الحديث (ص ٢٨٨).

والخلاصة: أنَّ الجمهور يقدِّمون الجمع على غيره مِن الطرق، وجمهور الحنفية يقدِّمون النسخ على غيره.

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين.

الذي نصَّ عليه علماء الحديث تقديم الجمع على غيره.

قال عبد الحي اللَّكنوي[1]:" هذا هو الذي صرَّح به أهل أصولِ الحديث "[2].

وقال الحازمي:" ادِّعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل إذ لا عبرة بمجرَّد التراخي "[3].

وترتيب هذه المسالك عندهم كالآتي:

١-الجمع، ٢-ثُمَّ النسخ ٣-ثُمَّ الترجيح.

وزاد ابن حجر وتبعه السخاوي: ٤-التوقف .

وهو الذي اختاره اللَّكنوي الحنفي[4].

---

[1] هو أبو الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي الحنفي، كان محدثا فقيها أصوليا مؤرخا، من مصنَّفاته"الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"،"التعليق المُمَجَّد على موطَّأ الإمام محمد" وغيرهما، توفي سنة(١٣٠٤هـ).انظر"مقدمة محقق"الأجوبة الفاضلة"(ص١١-١٦)،ومقدمة محقق"الرفع والتكميل"(ص١٨-٣٩).

[2] الأجوبة الفاضلة (ص ١٨٤).

[3] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص٥٢).

[4] انظرالكفاية (ص ٤٣٤)، الاعتبار (٨-٩)، علوم الحديث (ص ٢٨٤- ٢٨٦)، التقريب للنووي (١٩٧/٢-١٩٨)، شرح مسلم له (٤٠/١)، اختصار علوم الحديث (٤٨١/٢- ٤٨٢)، شرح التبصرة (ص ٣٣٦- ٣٣٧)، نزهة النظر (ص ١٠٣- ١٠٧)، فتح المغيث (٤٧١/٣- ٤٧٥)، الأجوبة الفاضلة (ص ١٨٣- ١٨٧، ١٩٦).

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل الجمهور.

١-أنَّ الإعمال للدَّليلين أولى مِن إهمال أحدهما، والإعمال إنَّما يكون بالجمع بينهما بحمل كل واحد منهما على حالة تغاير الأخرى، أمَّا النسخ أو الترجيح ففيهما إعمال لأحدهما وإهمال للآخر مِن غير ضرورة داعية إليه.

قال الحازمي:" مهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعمَّ للفائدة كان أولى صونا لكلامه صلى الله عليه وسلم – بأبي هو وأُمِّي- عن سمات النقص "[1]

الجواب:أُجيب عنه بما سيأتي ذكره في دليل الحنفية المقدِّمين للنسخ والترجيح على الجمع[2].

٢-أنَّ احتمال وقوع الخطأ في الجمع بين الدليلين أقلُّ من احتماله في القول بالنسخ أو الترجيح، لِما يقوم عليه النسخ من أسباب احتمالية، ولِما يقوم عليه الترجيح مِن مرجِّحات ظنِّية[3].

---

[1] الاعتبار (ص ٨)، وانظر:" شرح مسلم " للنووي (١/٤٠)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٨٨)، نهاية السول (١/١٨٧- تقرير)، الأجوبة الفاضلة (ص ١٨٣، ١٩٦).

[2] انظر:" فواتح الرحموت" (٢/٢٤٢).

[3] منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ١١٧).

٣-أنَّ الجمع بين الدليلين المُتعارِضين فيه صيانة لكلام النبي صلى الله عليه وسلم مِن سمات النقص، ذلك أنَّ التعارُض والاختلاف يؤدِّي إلى النقص والعجز، والجمع بين النصوص يزيل هذا النقص ويدرؤ عنها العجز، ولا يتحقق ذلك بالنسخ أو الترجيح فضلا عن التساقط فكان الجمع أولى[١].

الجواب:

أنَّ الترجيح والنسخ لا يلزم منهما النقص لوقوع النسخ في القرآن والسنة، ولأنَّ الصحابة رضي الله عنهم قد رجَّحوا بين الأدلة المتعارِضة في الظاهر[٢].

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ الدليل المذكور ليس فيه أنَّ النسخ أو الترجيح يؤدِّيان إلى رَمي النصوص الشرعية بالنقص، وإنَّما فيه أنَّ الجمع يدفع التعارُض والاختلاف الذي يوهِم النقص والعجز، وأمَّا النسخ والترجيح فلا يدفعان هذا التعارُض إلاَّ بإسقاط أحد الدليلين ولا شكَّ أنَّ دفع النقص والعجز عن النصوص مع الإبقاء عليها وعدم إسقاط شيء منها أبلغ وأقوى في الدلالة على كمالها وإثبات توافقها وعدم اختلافها مِن إثبات ذلك مع إسقاط بعضها.

ثانيا: دليل الحنفية.

١-أنَّ أولويَّة الإعمال وتقديمه على الإهمال إذا لم يكن المهمَل مرجوحًا.

قال عبد العلي الأنصاري[٣]:" والسرُّ فيه أنَّ المرجوح عند مقابلة الراجح ليس دليلا، فليس في إهماله إهمال دليل "[٤].

---

[1] الاعتبار (ص ٨)، التعارُض والترجيح للحفناوي (ص ٦٨- ٦٩).

[2] منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ١١٨).

[3] هو محمد عبد العلي بن محمد الأنصاري اللكنوي الهندي الحنفي، أصولي له معرفة بالمنطق والعلوم العقلية، من مصنَّفاته"فواتح الرَّحموت شرح مُسلَّم الثبوت" في أصول الفقه،"شرح السلم" في المنطق وغيرهما، توفي سنة (١٢٢٥هـ).انظر"الأعلام"(٧/٧١).

[4] فواتح الرحموت (٢/٢٤٢).

وإذا ثبت هذا في المرجوح فثبوته في المنسوخ أولى لأنَّه أحرى بالترك والإهمال فلا يكون دليلا.

الجواب:

أنَّ الغرض مِن النظر في الراجح والمرجوح هو دفع التعارُض الظاهري بين النصوص، فإذا اجتمعت الأدلة وتوافقت لم يبق بينها اختلاف وتعارُض فلا تحتاج إلى ترجيح أصلاً[1].

٢-أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا أشكل عليهم حديثان لجؤوا إلى الترجيح بينهما كتقديمهم لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **إذا جلس بين شُعَبِها الأربع ثُمَّ جهدها فقد وجب الغسل** "[2] ، على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **إنَّما الماء مِن الماء** "[3].

الجواب:من وجهين

أ-أنَّ جمهور السلف ذهبوا إلى أنَّ حديث " **إنَّما الماء من الماء** " منسوخ بحديث أبي هريرة[4]، وهذا غاية ما يدل عليه أنَّهم يقولون بالنسخ والترجيح وهذا لا نزاع فيه، لأنَّ الكلام في تقديم الجمع على غيره، وهؤلاء إنَّما لجؤوا إلى النسخ لتعذّر الجمع بينهما[5]، ويؤيِّده:

ب-أنَّ طائفة مِن السلف كابن عباس جمعوا بين الحديثين وحملوا حديث " **إنَّما الماء مِن الماء** " على الاحتلام، وحديث أبي هريرة على اليقظة، وهذا جمع بينهما.

---

[1] التعارُض والترجيح للحفناوي (ص ٧٨).

[2] رواه البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨)، وزاد مسلم في رواية :" وإن لم يُنزل ".

[3] رواه مسلم (٣٤٣).

[4] إكمال المعلم (١٩٤/٢)، الفتح لابن رجب (٣٧٦/١- ٣٧٧، ٣٨٣).

[5] التعارُض والترجيح للحفناوي (ص ٧٨).

قال ابن حجر:" وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنَّه حمل حديث" **الماء مِن الماء** " على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام مِن رؤية الجماع، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارُض "[1].

الترجيح:

١-الذي يظهر راجحا هو مذهب الجمهور لقوة ما استدلوا به وسلامته عن معارِض مقاوم[2]، إلاَّ أن يدل دليل صريح على أنَّ الحكم الأول منسوخ مطلقا قد ارتفع حكمه، فحينئذٍ يُصار إلى النسخ، أمَّا إن كان النسخ بطرق احتمالية فالجمع مقدَّم عليه.

قال عبد الحي اللَّكنوي:" والنسخ حقيقة لا يتحقق إلاَّ بنصٍّ مِن الشارع بأنَّ هذا ناسخ لهذا، أو بما يدل عليه دلالة واضحة، أو بما قام مقام نصِّ الشارع إقامة ظاهرة، وفيما سوى ذلك لا يُتَجَاسر على القول بنسخ النصوص الشرعية، بل يُطلب طرق الجمع بينهما بالإشارات الشرعية "[3].

وقال أيضا ردًّا على مذهب الأحناف:" لكن فيه خدشة مِن حيث أنَّ إخراج نصٍّ شرعي عن العمل به مع إمكان العمل به غير لائق، فالأولى أن يُطلب الجمع بين المُتعارِضين بأيِّ وجه كان بشرط تعمُّق النظر وغوص الفكر، فإن لم يمكن ذلك بوجهٍ مِن الوجوه، أو وُجد هناك صريحا ما يدل على ارتفاع الحكم الأوَّل مطلقا: صِير إلى النسخ إذا عُرف ما يدل عليه "[4].

٢-لا يُقبل الجمع بين النصوص بمجرَّد الرأي المحض.

قال عبد الحي اللَّكْنَوي:" لا يُقبل الجمع ما لم يشهد به نصٌّ شرعي شهادة ظاهرة أو خفيَّةً، أو ضابط شرعي ثبت بدليل شرعي، وأمَّا بالرأي المحض بدون دلالة الشرع فيه مِن

---

[1] الفتح (٣٩٨/١)، وانظر:" إكمال المعلم" (١٩٤/٢))، الفتح لابن رجب (٣٨٣/١- ٣٨٤).

[2] انظر:" التعارُض والترجيح" للحفناوي (ص ٨١).

[3] الأجوبة الفاضلة (ص ١٩٣).

[4] المصدر السابق (ص ١٨٣- ١٨٤)، وانظر: (ص ١٩٢) منه.

وجه مِن الوجوه فغير مقبول عند نُقَّاد الفحول، ومِن ثَمَّ صرَّحوا بأنَّه لا يكمل للقيام بالجمع إلاَّ الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغوَّاصون على المعاني الدَّقيقة كما في "مقدِّمة ابن الصلاح " وغيره "[1].

٣-أنَّ المجتهد قد يتعارَض عنده الحديثان ولا يقدر على دفع هذا التعارُض فيتوقف، وهذا على قلَّته لا يمكن أن يقع لِجميع المجتهدين.

قال الجويني بعد أن نقل عن الأصوليين القول بالوقف:" هذا حكم الأصول، ولكن ما أراه: أنَّ الشريعة إذا كانت متعلِّقة بالمُفتين، و لم يشغر عنهم الزمان فلا يقع مثل هذه الواقعة، إذ لو فرض تجويز ذلك لوجب في حكم العادة وقوعه لا محالة، فإذا لم يقع مثله في الأزمان على تطاولها، وقد اشتملت على كلِّ مُمكِن على التكرُّر، فارتقاب واقعة شاذة لا نظير لها، ولا مدانى محال في حكم العادة "[2].

وقال الشاطبي:" لا تجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارُضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لمَّا كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارُض بين الأدلة عندهم "[3].

---

[1] المصدر السابق (ص ٢٢٠).

[2] البرهان (٢/٧٦٨- ٧٦٩).

[3] الموافقات (٤/ ١٧٤)، وانظر"المسائل المشتركة"لمحمد العروسي(ص٣٢٢-٣٢٣)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ١٢٠- ١٢٢).

الفصل الثاني: الترجيح

المبحث الأوّل : مشروعية الترجيح

المبحث الثاني: مرجِّحات السند

المبحث الثالث: مرجِّحات المتن

المبحث الأول: مشروعية الترجيح

تعريف الترجيح:

لغة: رجَح الشيء يرجُحُ -مثلث الجيم في المضارع- رُجوحًا ورُجحانًا ورَجَاحَةً:ثقل ومال، ومنه قولهم رجح الميزان إذا ثقلت كفَّته بالموزون، ورجَّحت الشيء إذا فضَّلته وقوَّيته[1].

اصطلاحا: اختلفت تعريفات الأصوليين للترجيح بناء على اختلافهم في مسألة:

هل الترجيح فعل المجتهد أم هو وصف قائم بالدليل الراجح؟[2]

فمن اختار الأول عرَّفه بأنَّه:" تقوية أحد الطريقين على الآخَر ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر"[3].

ومَن اختار الثاني عرَّفه بأنَّه:" اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارُضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر "[4].

---

[1] المنخول (ص ٥٣٣)، الصحاح (٣٦٤/١)، لسان العرب (٤٤٥/٢)، المصباح المنير (٢١٩/١)، تاج العروس (٣٨٣/٦-٣٨٦) - رجح.

[2] التعارُض والترجيح للحفناوي (ص ٢٧٩)،وانظر شرح مختصر الروضة (٦٧٦/٣- ٦٧٧)، نهاية السول (١٨١/٣- تقرير)، الإبهاج (١٧٨٩/٣).

[3] المحصول (٣٩٧/٥) وانتقده في الإبهاج (١٧٨٩/٣) وقدَّم عليه تعريف البيضاوي مِن حيث اللفظ والصياغة لأنَّه أبعد عن الاعتراض ، وانظر "الحدود" لابن فُورَك (ص ١٥٨)،" الحدود " للباجي (ص ٧٩)، البرهان (٧٤١/٢)، شرح مختصر الروضة (٦٧٦/٣)، البحر المحيط (١٣٠/٦).

[4] الإحكام للآمدي (٤/ ٢٣٩)، وانظر "مختصر المنتهى" (ص١٢٦٧)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨١/٤).

قال الإسنوي:" وفيه نظر فإنَّ هذا حدٌّ للرجحان أو الترجُّح لا للترجيح، فإنَّ الترجيح من أفعال الشخص بخلاف الاقتران "[1].

التعريف المختار:

" تقديم المجتهد أحد الطريقين المُتعارِضين لما فيه مِن مَزِيَّة معتَبرة تجعل العمل به أولى مِن الآخر"[2].

مشروعية الترجيح:

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين

نقل بعض الأصوليين الاتفاق على مشروعية الترجيح[3] .

قال الجويني:" لا يُنكِر القول به على الجملة مذكور "[4].

وذكر الشوكاني أنَّه" متفق عليه، و لم يخالِف في ذلك إلاَّ مَن لا يُعتد به "[5].

وأثبت الفخر الرازي وغيره الخلاف في ذلك، حيث نسبوا القول بإثبات الترجيح إلى الأكثرين، ولا شك أنَّه قول عامة أهل العلم إلاَّ مَن شذَّ[6].

ونُقل إنكار ذلك عن قوم كالباقلاني وأبي عبد الله البصري المعروف بجُعَل، وقالوا عند التعارُض يلزم التخيير أو الوقف.

قال الجويني:" وحكى القاضي عن الملقَّب بالبصري وهو جُعَل أنَّه أنكر القول بالترجيح،

---

[1] نهاية السول (١٨١/٣- تقرير)، وانظر" شرح مختصر الروضة (٦٧٦/٣)، تيسير التحرير (١٥٣/٣).

[2] التعارُض والترجيح للحفناوي (ص ٢٨٢).

[3] انظر: الموافقات (٦٥/٤).

[4] البرهان (٧٤١/٢).

[5] إرشاد الفحول (٣٨١/٢).

[6] الرسالة (ص ٢٨٤)، العدة (١٠١٩/٣)، إحكام الفصول (٧٣٩/٢)، الإشارة (ص ٣٢٩)، شرح اللمع (٦٥٧/٢)، الوصول لابن بَرهان (٣٣٢/٢)، المحصول (٣٩٧/٥)، التحصيل (٢٥٧/٢)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٠)، المسوَّدة (ص ٣٠٩)، الإبهاج (١٧٨٩/٣)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦١/٢)، تيسير التحرير (١٥٣/٣).

و لم أر ذلك في شيء مِن مصنفاته مع بحثي عنها "[1].

وذكر ابن السبكي والزَّرْكَشي أنَّ الباقلاني إنَّما منع ما رُجِّح ظنا إذ لا ترجيح بظن عند القاضي وإنَّما يجب العمل عنده بما رجح قطعا[2].

قال الزَّرْكَشي:" ولعل القاضي ألزمه إنكار الراجح إلزاما على مذهبه في إنكار الترجيح في البيِّنات، واستبعد الأبياري وقوع القاضي في مثل ذلك، وقال ابن المنير[3]:" ليس ببعيد للخلاف في أنَّ لازم المذهب هل هو مذهب؟ فإن كان القاضي وجد له نصًّا فذاك، وإن لم يجده بل ألزمه بجعله مذهبا له فصحيح عند مَن يرى ذلك، وإن ثبت فهو قول باطل، وهو مسبوق بالإجماع على استعمال الترجيح "[4] .

وقال الطوفي:" وأحسب أنَّ هذا قول قال به الباقلاني ثُمَّ تركه، إذ لا يُظن بمثله الإصرار على مثل هذا القول مع ظهور ضعفه "[5].

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين.

الذي نصَّ عليه المُحَدِّثون ويؤيِّده صنيعهم في التعامل مع الأحاديث المتعارِضة في الظاهر هو إثبات الترجيح والقول به[1]

---

[1] البرهان (٧٤١/٢)، وانظر: المنخول (ص ٥٣٣)، الوصول لابن بَرهان (٣٣٢/٢)، المحصول (٣٩٧/٥)، التحصيل (٢٥٧/٢)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٠)، شرح مختصر الروضة (٦٧٩/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨١/٤)، الإبهاج (١٧٩٠/٣)، نهاية السول (١٨٢/١- تقرير)، البحر المحيط (١٣٠/٦)، إرشاد الفحول (٣٨١/٢).

[2] البحر المحيط (١٣١/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (١٧٦١/٢).

[3] هو القاضي ناصر الدِّين أبو العباس أحمد بن محمد الجذامي الاسكندراني المالكي المعروف بابن المُنَيِّر -بضم الميم وفتح النون وتشديد المثناة المكسورة- كان فقيها أصوليا نظَّارا مفسرا له اليد الطولى في الأدب والشعر والخطابة وغيرها من الفنون، من مصنَّفاته"الانتصاف من الكشاف"،"الاقتفا" عارض به "الشِّفا"لعِياض وغيرهما، توفي سنة(٦٨٣هـ). انظر"الوافي بالوفيات"(٨٤/٨-٨٦)،"معجم الأصوليين"(٢٣٤/١-٢٣٥).

[4] البحر المحيط (١٣٠/٦- ١٣١)، وانظر "إرشاد الفحول" (٣٨١/٢).

[5] شرح مختصر الروضة (٦٨٢/٣).

سياق الأدلة

أولاً: دليل المثبتين للترجيح.

استدلوا بعدة أدلة منها:

١-إجماع الصحابة وسلف الأُمَّة على العمل بالترجيح في وقائع كثيرة.

قال الباجي:" والدليل على ذلك إجماع السلف على تقديم بعض أخبار الآحاد على بعض"[٢].

وقال الشوكاني:" ومَن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومَن بعدهم، وجدهم متَّفِقين على العمل بالراجح وترك المرجوح "[٣].

٢-إذا كان أحد الدليلين راجحا، كان العمل بالراجح متعيِّنًا عُرفا، فيجب شرعا فإنَّ الأصل في التصرُّفات الشرعية أن تُنَزَّل مترلة التصرُّفات العرفية[٤].

٣-" اعتبار المرجوح مع وجود الراجح خلاف المعقول "[٥].

قال الطوفي:" وبالجملة فالترجيح دأب العقل والشرع حيث احتاج إليه "[٦] .

---

[1] الرسالة (ص ٢٨٤)، الكفاية (ص ٤٣٤)، الاعتبار للحازمي (٩)،علوم الحديث (ص ٢٨٦)، التقريب للنووي (١٩٨/٢- تدريب)، شرح مسلم له (٤٠/١)، اختصار علوم الحديث (٤٨٢/٢)، محاسن الاصطلاح (ص ٤٧٩)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، نزهة النظر (ص ١٠٧)، فتح المغيث (٤٧٤/٣)، تدريب الراوي (١٩٨/٢).

[2] إحكام الفصول (٧٣٩/٢)،وانظر "الإشارة" (ص ٣٢٩)، البرهان (٧٤١/٢)، المستصفى (٤٧٤/٢) ،المنخول (ص٤٢٧- ٤٢٧)، الوصول لابن بَرهان (٣٣٣/٢) ، المحصول (٣٩٨/٥)، الإحكام للآمدي (٢٣٩/٤- ٢٤٠)، شرح مختصر الروضة (٦٧٩/٣)، الإبهاج (١٧٩٠/٣)، البحر المحيط (١٣٠/٦)، تيسير التحرير (١٥٣/٣)، إرشاد الفحول (٣٧٣/٢).

[3] إرشاد الفحول (٣٨١/٢).

[4] المحصول (٣٩٨/٥)، الإحكام للآمدي (٢٤٠/٤)، إرشاد الفحول (٣٧٥/٢).

[5] فواتح الرحموت (٢٥١/٢).

[6] شرح مختصر الروضة (٦٨٠/٣).

ثانيا: دليل المنكرين للترجيح.

استدلوا بعدة أدلة منها:

١-" أن الأمارات الظنية المتعارِضة لا تزيد على البيِّنات المتعارِضة، والترجيح غير معتبر في البيِّنات حتى أنَّه لا تقدم شهادة الأربعة على شهادة الاثنين "[١] ، فكذلك في الأمارات المتعارِضة.

الجواب:

أ-عدم التسليم بامتناع الترجيح في باب البيِّنات والشهادة فقد ذهب إلى ذلك طائفة مِن العلماء.

وقال الجويني:" وهذا مردود، فإنَّ في العلماء مَن يرى ترجيح البيِّنة على البيِّنة وهو مالك رضي الله عنه وطوائف مِن علماء السلف "[٢].

ب-وعلى التسليم بامتناع ذلك في البيِّنات فقياس الرواية عليه قياس مع الفارق فإنَّ ثمة فوارقَ عديدةً بين الشهادة والرواية[٣].

ج-أنَّ أهل الإجماع رجَّحوا في الرواية ولم يرجِّحوا في الشهادة[٤].

٢-قوله تعالى:{ **فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**}[٥]، وفي الحديث " **نحن نحكم بالظاهر** " وكلاهما يقتضي زيادة الظن[١]. والآية فيها أمر بالاعتبار مطلقا مِن غير تفصيل، والحديث فيه الحكم بالظاهر، والدليل المرجوح ظاهر فجاز العمل به[٢].

---

[1] الإحكام للآمدي (٤/٢٤١)، وانظر"إحكام الفصول (٢/٧٣٩)، البرهان (٢/٧٤١- ٧٤٢)، المستصفى (٢/٤٧٥)، المحصول (٥/٣٩٩)، الإبهاج (٣/١٧٩٠)، تيسير التحرير (٣/١٥٣).

[2] البرهان (٢/٧٤٢)، وانظر" إرشاد الفحول (٢/٣٧٦) والمصادر السابقة.

[3] إحكام الفصول (٢/٧٣٩- ٧٤٠)، المستصفى (٢/٤٧٥)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٨١- ٦٨٢)، الإبهاج (٣/١٧٩٠-١٧٩١)، تيسير التحرير (٣/١٥٣).

[4] إحكام الفصول (٢/٧٤٠)، المستصفى (٢/٤٧٥)، الإحكام للآمدي (٤/٢٤١).

[5] الحشر الآية (٢١).

الجواب: من وجهين

أ-أنَّ حديث " **نحن نحكم بالظاهر** " لا أصل له بهذا اللفظ كما تقدم بيانه[3].

ب-ليس في الآية ما يدل على محلِّ النزاع، وأمَّا الحديث -على فرض صحَّته- فإنَّ الظاهر هو الراجح، ولذلك ساقه القرافي ضمن أدلَّة المثبتين للترجيح[4].

قال الآمدي:" أمَّا الآية فغايتها الأمر بالنظر والاعتبار، وليس فيها ما ينافي القول بوجوب العمل بالترجيح، فإنَّ إيجاب أحد الأمرين لا ينافي إيجاب غيره، وأمَّا الخبر فيدل على جواز العمل بالظاهر، والظاهر هو ما ترجَّح أحد طرفيه على الآخر، ومع وجود الدليل الراجح فالمرجوح المخالِف له لا يكون راجحًا مِن جهة مخالفته للراجح، فلا يكون ظاهرًا فيه "[5].

الترجيح:

لاشكَّ أنَّ الأقوى ما ذهب إليه عامة العلماء مِن القول بإثبات الترجيح ومشروعيته لقوة ما استندوا إليه مِن الأدلة مع سلامتها من معارِض معتبَر، وعليه جرى عليه عمل العلماء سلفا وخلفا.

الخلاصة:

أنَّ عامة المُحَدِّثين والأصوليين على رأي واحد في هذه المسألة وهو مشروعية الترجيح.

المبحث الثاني: مرجِّحات السند.

أنَّ وجوه الترجيحات بين الأحاديث المتعارِضة ظاهرًا كثيرة، أشار إلى بعضها الإمام الشافعي[6]، والخطيب[1]، وأوصلها الحازمي إلى خمسين وجها[2]، وزاد عليها العراقي فأوصلها

---

[1] المحصول (٥/٣٩٩)، إرشاد الفحول (٢/٣٧٥).

[2] الإحكام للآمدي (٤/٢٤٠- ٢٤١).

[3] (ص٤٤٢).

[4] شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٠).

[5] الإحكام (٤/٢٤١)، وانظر" إرشاد الفحول " (٢/٣٧٦).

[6] الرسالة (ص ٢٨٤- ٢٨٥).

إلى عشر ومائة وجه[٣]، استفادها مِن كتب الأصوليين[٤]، وتحتمل أكثر مِن ذلك ومثارها غلبة الظن[٥].

ولهذا قال الحازمي:" فهذا القَدْر كافٍ في ذكر الترجيحات، وثَمَّ وجوه كثيرة أضربنا عن ذكرها كي لا يطول به هذا المختصر "[٦].

وقال العراقي بعد ذكره لتلك الوجوه:" وثمَّ وجوه أخر للترجيح في بعضها نظر، وفي بعض ما ذُكر أيضا نظر، وإنَّما ذكرتُ هذا أيضا منها لقول المصنِّف أنَّ وجوه الترجيح خمسون فأكثر "[٧].

وقد كان اعتناء الأصوليين بجمعها أكثر ولهذا قال البُلْقِيني:" محلُّ بيانها كتب أصول الفقه، وفيها باب معقود لذلك فلينظره مَن يريد الخوض فيه "[٨].

وذكر طاهر الجزائري أنَّ أكثر المحدِّثين لم يذكروا مبحث الترجيح، ومَن ذكره منهم فإنما عرَض له على وجه الإيجاز، لأنَّ وجوه الترجيح كثيرة فلو استوفوا ذِكرها بأمثلتها مع دليل

كلاٍّ فريق فيما تنازعوا فيه منها لطال الأمر جدا[٩].

---

[1] الكفاية (ص ٤٣٨- ٤٣٩).

[2] الاعتبار (ص٩-٢٠).

[3] التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦- ٢٨٩).

[4] انظر" شرح التبصرة " (ص ٣٣٩)، فتح المغيث (٤٧٥/٣).

[5] انظر حاشية البناني على شرح جمع الجوامع (٣٦١/٢).

[6] الاعتبار (ص٢٠).

[7] التقييد والإيضاح (ص ٢٨٩)، ويقصد بالمصنِّف ابن الصلاح.

[8] محاسن الاصطلاح (ص ٤٧٩).

[9] توجيه النظر(٨٨٠/٢، ٨٨١).

والمقصود أنَّ هذه المرجِّحات معتبرة في الترجيح بين الأخبار، ولكن قد تتعارَض هذه الترجيحات بحيث يكون كلٌّ منها في طرَف فحينئذٍ يقدَّم أقواها بحسَب ما يحتفُّ بكل خبر من قرائن إذ لكلٍّ حديث نقد خاص، ويختص بنظر ليس للآخر .

قال ابن السبكي:" قد نذكر مثالا لما اشتمل عليه مِن ضرب من الترجيح، وإن عارضه أقوى منه أو ساعده فلا يضرنا ذلك "[1].

المرجِّح الأول: الترجيح بكثرة الرواة.

أوَّلا: مذاهب الأصوليين: اختلفوا في ذلك على قولين.

القول الأول: ذهب الجمهور إلى ترجيح رواية الأكثر على رواية الأقل، وهو قول الحنابلة وأكثر المالكية والشافعية واختاره محمد بن الحسن الشيباني والجرجاني الحنفي.

قال الشافعي في وجوه ترجيح الأثبت من الخبرين المُتعارِضين:" أو يكون رُوي الحديث الذي ذهبنا إليه مِن وجهين أو أكثر، والذي تركنا مِن وجه، فيكون الأكثر أولى بالحفظ مِن الأقل "[2].

وجعله ابن دقيق العيد مِن أقوى المرجِّحات[3].

---

[1] الإبهاج (١٨٠٧/٣).

[2] الرسالة (ص ٢٨٥).

[3] العدة (١٠١٩/٣- ١٠٢١)، إحكام الفصول (٧٤٣/٢)، الإشارة (ص ٣٣٢)، شرح اللمع (٦٥٨/٢)، البرهان (٧٥٥/٢)، التلخيص (٤٣٨/٢)، أصول السرخسي (٢٤/٢)، المستصفى (٤٧٩/٢)، التمهيد للكلوذاني(٢٠٢/٣)، بذل النظر للأسمندي (ص ٤٨٥)، المحصول (٤٠١/٥)، روضة الناظر (٤٥٨/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٢/٤)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٢)، شرح مختصر الروضة (٦٩٠/٣- ٦٩١)، المسوَّدة (ص ٣٠٩)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٤/٤)، الإبهاج (١٨٠١/٣- ١٨٠٥)، البحر المحيط (١٥٠/٦)، تيسير التحرير (١٦٩/٣)، إرشاد الفحول (٣٨٢/٢).

القول الثاني: عدم الترجيح بكثرة الرواة، والمراد بذلك الكثرة التي لم تبلغ حدَّ التواتر أو الشهرة.

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف[1] وجمهور الحنفية وبعض المالكيَّة والشافعية والمعتزلة ونُسب إلى أبي الحسن الكَرْخِي، و ردَّ ذلك أبو الحسين البصري والأسمندي فنسبا إليه موافقة الجمهور.

ولهذا عزا إليه عبد العزيز البخاري القول بذلك في رواية.

وجعله أبو الحسين بن القَطَّان مذهب الشافعي القديم وخالفه ابن كَجّ[2] وابن فُورَك فجعلاه الجديد وما تقدم نقله عن "الرسالة" يرده[3].

وقد ذكر الزَّرْكَشي قولاً آخر في المسألة نسبه إلى القاضي الباقلاني والغزالي وهو أنَّ الاعتماد على ما غلب على ظنّ المجتهد، فرُبَّ عدل أقوى في النفس مِن عدلين لشدة يقظته وضبطه[4].

وهذا فيه نظر لأنَّ المسألة مفروضة في تساوي الطرفين في العدالة والثقة، وامتياز أحدهما بكثرة العدد، أمَّا إن كانت قوة الحفظ في جانب، وكثرة العدد في جانب آخر فقد تعارَض

---

[1] نازع ولي الله الدهلوي في صحة ذلك عن أبي حنيفة وصاحبيه وجعله مما خرَّجه الأحناف على قولهم وأنه لا تصح بذلك رواية عنهم. انظر"الإنصاف في بيان سبب الاختلاف" للدهلوي(ص٨٨-٨٩).

[2] هو القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كَجّ-بفتح الكاف وتشديد الجيم- الدِّينوَرِي صاحب الإمام أبي الحسين بن القَطَّان، انتهت إليه الرئاسة ببلده في المذهب الشافعي ورحل إليه الناس رغبة في علمه وجوده، وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب، صنف كتاب "التجريد"،و توفي سنة (٤٠٥هـ).انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٩٨/٢-١٩٩، شذرات الذهب ١٧٧/٢-١٧٨.

[3] المعتمد (١٧٩/٢)، العدة (١٠٢١/٣)، إحكام الفصول (٧٤٣/٢)، شرح اللمع (٦٥٨/٢)، التلخيص (٤٣٩/٢) البرهان (٧٥٥/٢)، أصول السرخسي (٢٤/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٠٣/٣)، بذل النظر للأسمندي (ص ٤٨٥)، المحصول (٤٠١/٥)،روضة الناظر (٤٥٨/٢)، شرح مختصر الروضة (٦٩١/٣)،أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٥/٤) البحر المحيط (١٥٠/٦)، التقرير والتحبير (٣٣/٣)، تيسير التحرير (١٦٩/٣)، ، الأجوبة الفاضلة (ص ٢٠٦).

[4] المستصفى (٤٧٩/٢)، البحر المحيط (١٥١/٦)، إرشاد الفحول (٣٨٣/٢).

مرجِّحان: قوة الحفظ مع كثرة العدد وهذه مسألة أخرى تَعْرِض لأيِّ مرجِّح آخر وذلك بأن يعارضه مرجِّح من المرجِّحات فيقدَّم الأقوى منهما بحسَب القرائن المحتفَّة بكل حديث.

وقد حكى الجويني والعَلائي والزَّرْكَشي نفسه اختلاف المُحَدِّثين في هذه المسألة فمنهم مَن قدَّم مزيَّة العدد، ومنهم مَن قدَّم مزيَّة الحفظ[1].

ولهذا قال الباقلاني في ترجمة المسألة:" كثرة الرواة في أحد الحديثين وقِلَّتُه في الآخر مع تساوي الرواة في العدالة والثقة"[2].

وقال الشوكاني تعليقا على ما ذكره الغزالي:" وهذا صحيح لكن المفروض في الترجيح بالكثرة وهو كون الأكثر مِن الرواة مثل الأقل في وصف العدالة ونحوها "[3].

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين.

اعتبر المُحَدِّثون كثرة العدد من المرجِّحات بين الخبرين المُتعارِضين ظاهرًا[4].

وذكر البيهقي أنَّ الترجيح به من الأمور المعروفة بين أهل المعرفة بالحديث[5].

ويؤيِّده أنَّهم نصُّوا في مبحث الشاذ على أنَّ الثقة إذا خالف مَن هو أكثر عددًا منه فحديثه شاذ، وهذا من الترجيح بكثرة العدد[6]

---

[1] انظر" البرهان " (٢/٧٥٨- ٧٥٩)، البحر المحيط (٦/١٥١)، فتح الباري لابن حجر (٩/٤٠١، ١٢/١١).

[2] التلخيص (٢/٤٣٨).

[3] إرشاد الفحول (٢/٣٨٣).

[4] الرسالة (ص ٢٨١- ٢٨٥)، العدة (٣/١٠١٩، ١٠٢١)، الكفاية (ص ٤٣٤، ٤٣٦)، الاعتبار (ص٩-١٠)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، فتح الباري لابن حجر ((١/٢٧٦، ٣٦٦)، (٢/٢٢٠، ٣٦٥، ٤٨٤)، (٤/٨٠)، (٥/١٥٨، ٢٠٩، ٣١٨)، (٩/٢١٥، ٢٤٠، ٣٤٥، ٣٦٣، ٤١١)، (١٠/١٩٠، ٣٨١)، تدريب الراوي (٢/١٩٨).

[5] المخل إلى السنن الكبرى(١/١٠) وانظر(١/١٢).

[6] علوم الحديث (ص ٧٦)، نزهة النظر (ص ٩٧)، فتح المغيث (٢/٥- ٦).

سياق الأدلة:

أوَّلا: أدلة المرجِّحين بكثرة العدد.

استدلوا بعدة أدلة منها:

١-أنَّ الغلط والسهو عن العدد الأكثر أبعد وإلى الأقل أقرب، والعدد الكثير أولى بالحفظ مِن الواحد، فيغلب على الظن صدقهم. ولهذا قال الله تعالى في شهادة المرأتين:**{ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى}**[1].

قال الشافعي:" ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر بالحفظ، وبأن يُنفى عنه الغلط مِن حديث واحد: كان حديث الأكثر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ مِن حديث مَن هو أحدث منه، وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه مِن حديث واحد "[٢].

٢-أنَّ خبر كلِّ واحد مِن الجماعة يفيد ظنًّا، والظنون المجتمِعة كلَّما كانت أكثر كانت أغلب على الظن، بل قد تبلغ درجة القطع، ولهذا جعلت الشهادة على الزنا أكثر عددًا مِن غيره لأنَّ الحدَّ الواجب بالزنا مِن أكبر الحدود وآكدها[٣].

٣-أنَّ ذا اليدين لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم:" أقصُرت الصلاة أم نسيت" لم يعمل بقوله حتى أخبره الناس بذلك[٤].

قال ابن المُلَقِّن:" بعض مَن صنَّف في ذلك (أي في أصول الفقه) احتجَّ به على جواز الترجيح بكثرة الرواة مِن حيث أنَّه عليه الصلاة والسلام طلب إخبار القوم بعد إخبار ذي اليدين"[١].

---

[1] البقرة الآية (٢٨٢).

[2] الرسالة (ص ٢٨١)، وانظر" العدة " (١٠٢٢/٣)، إحكام الفصول (٧٤٤/٢)، المحصول (٤٠٢/٥)، الإحكام للآمدي (٢٤٢/٤)، روضة الناظر (٤٥٨/٢)، تدريب الراوي (١٩٨/٢).

[3] الإحكام للآمدي(٢٤٢/٤).

[4] صحيح البخاري (١٢٢٨)، صحيح مسلم (٢٥٧٣).

الجواب:

تعقَّب ابن دقيق العيد هذا الاستدلال بأنَّه ليس المقصود مِن سؤال الناس: التحمل والسماع بل المقصود تقوية الأمر المسؤول عنه وتحقيقه لا ترجيح خبر على خبر[٢].

ويمكن أن يرد هذا الاعتراض بأنَّ كثرة العدد تزيد في غلبة الظن والتقوية وهذا هو المقصود.

٤- دلَّت وقائع متعددة على: "إجماع الصحابة على أنَّ الظنَّ الحاصل بقول الاثنين أقوى مِن الظن الحاصل بقول الواحد "[٣].

ثانيا: أدلة المانعين.

١-**القياس على الشهادة:** فالشهادة لا يرجح فيها بكثرة العدد ذلك أنَّ شهادة الاثنين تساوي شهادة الأربعة فأكثر، فكذلك باب الأخبار لا ترجيح فيها بكثرة العدد[٤].

الجواب:

مِن أوجه تقدم ذكرها في الرد على أدلة المنكِرين للترجيح.

٢-أنَّ كثرة الرواة التي لا تصل إلى مبلغ التواتر أو الشهرة لا تخرج الحديث عن أن يكون ظنا، وخبر الواحد يفيد الظن أيضا، فلا يجوز ترجيح أحد الظنين على الآخر[٥].

الجواب: مِن وجهين:

---

[1] الإعلام (٢٧٤/٣)، وانظر"المدخل" للبيهقي(١٠/١-١٢)،"الإحكام للآمدي " (٢٤٢/٤)، فتح الباري لابن حجر (١٠٣/٣).

[2] إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤٢٩/٢)، الإعلام (٢٧٤/٣- ٢٧٥)، فتح الباري لابن حجر (١٠٣/٣).

[3] المحصول (٤٠٢/٥)، وانظر" إحكام الفصول " (٧٤٣/٢- ٧٤٤)، الإحكام للآمدي (٢٤٢/٤- ٢٤٣).

[4] العدة (١٠٢٣/٣)، إحكام الفصول (١٠٢٣/٢)، التقرير والتحبير (٣٣/٣)، ، تيسير التحرير (١٦٩/٣).

[5] العدة (١٠٢٢/٣)، إحكام الفصول (٧٤٤/٢).

أ-أنَّ رواية الأكثر وإن كانت لا توجب إلاَّ الظن، إلاَّ أنَّ أحد الظنين أقوى فوجب تقديمه والمصير إليه[1].

ب-أنَّه إذا اختلف راويان قدِّم حديث أحفظهما وأتقنهما مع أنَّه لا يوجب العلم ولا يبلغ درجة القطع، فهذا يُبطل ما استدلوا به.

٣-يحتمل أن يكون الحديث الذي كثر رواته هو المتقدم لذلك عَلِم به الأكثر، أمَّا الحديث الذي قلَّ رواته فيحتمل أنَّه متأخِّر فلذلك لم يعلم به إلاَّ القليل فيكون هو الناسخ فلا يجوز الترجيح بالكثرة لاحتمال النسخ[2].

الجواب:

أنَّ هذا الاحتمال معارَض بمثله، إذ يحتمل أن يكون ما رواه الأكثر هو المتأخِّر فيكون قد علم بالنسخ عدد كثير، و لم يعلم به العدد القليل[3].

الترجيح:

يظهر مما تقدم من أدلة الفريقين أنَّ الترجيح بكثرة الرواة هو الصحيح لقوة أدلته وسلامتها من معارض مقاوِم.

قال الزيلعي[4]:"جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة، وهو قول ضعيف لبُعد احتمال الغلط على العدد الأكثر ولهذا جعلت الشهادة على الزنا أربعة لأنَّه أكبر الحدود"[5]

---

[1] العدة (١٠٢٣/٣)، إحكام الفصول (٧٤٤/٢).

[2] كشف الأسرار(١٥٦/٣-١٥٧).

[3] دراسات في التعارُض والترجيح (ص ٤٤٨).

[4] هو جمال الدِّين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزَّيلعي الحنفي، اشتغل بالحديث والفقه حتى برع فيهما، من مصنَّفاته"نصب الراية لأحاديث الهداية"،"تخريج أحاديث الكشاف" وغيرهما، توفي سنة(٧٦٢هـ).انظر"الدرر الكامنة"(٣١٠/٢)،"لحظ الألحاظ"(ص١٢٨-١٣٠).

[5] نصب الراية (٣٥٩/١).

وقال عبد الحي اللَّكْنوي:" والذي يقتضيه رأيُ المنصف ويرتضيه غير المتعسِّف هو اختيار ما عليه الأكثر، وأنَّه بالنسبة إلى الأول أظهر، وقد مال إليه صاحب "مُسَلَّم الثبوت" حيث ضعَّف دلائل المذهب الأول، وأشار في دليل المذهب الثاني إلى الثبوت "[1]

المرجِّح الثاني: ترجيح الأحفظ.

والمراد تقديم رواية الأحفظ الأتقن على رواية مَن كان دونه في ذلك.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

ذهب الأصوليون إلى تقديم رواية مَن كان أحفظ وأضبط على مَن كان دونه في ذلك، وإن كانا جميعا يُحتجُّ بحديثهما.

قال الشافعي عند ذكره لبعض المرجِّحات:" أن يكون مَن رواه أعرف إسنادًا وأشهر بالعلم وأحفظ له "[2].

وأنكر ابن حزم الترجيح بذلك[3].

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

لا يعلم خلاف بين المُحَدِّثين في تقديم رواية الأحفظ على رواية من دونه في الحفظ والإتقان إذا لم يعارضه مرجِّح آخر أقوى منه.

وذكر البيهقي أنَّ الترجيح بذلك من الأمور المعروفة بين أهل المعرفة بالحديث، ثم قال:

---

[1] الأجوبة الفاضلة (ص ٢٠٨).

[2] الرسالة (ص ٢٨٥)، وانظر" العدة " (١٠٢٣/٣)، إحكام الفصول (٧٤٢/٢)، الإشارة (ص ٣٣١)، التلخيص (٤٤٠/٢)، البرهان (٧٥٧/٢)، المستصفى (٤٧٨/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٠٦/٣)،"الواضح"لابن عقيل (٨٠/٥-٨١)، بذل النظر (ص ٤٨٨)، المحصول (٤١٩/٥)، روضة الناظر (٤٥٩/٢)،الإحكام للآمدي (٢٤٣/٤) تنقيح الفصول(ص٤٢٢)،شرح مختصر الروضة (٦٩٣/٣)،المسودة (ص ٣٠٧)،أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٦/٤) الإبهاج (١٨١٥/٣)، البحر المحيط (١٥٦/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٣/٢)، التقرير والتحبير (٢٧/٣)، تيسير التحرير (١٦٣/٣)، إرشاد الفحول (٣٦٤/٢).

[3] الإحكام (١٤٣/١)، (٤٢/٢).

"وكذلك رُوينا عن غيره(أي ابن مَعين) من أئمة أهل النقل في ترجيح الأخبار بأثبتها ما دلَّ على إجماعهم على ذلك مع صاحبنا المُطَّلبي"[1] أي الشافعي.

وقد حكى الجويني إجماع المُحَدِّثين على ذلك[2].

ولهذا قرَّروا في مبحث الشاذ أنَّ الثقة إذا خالف مَن هو أحفظ منه وأوثق كان حديثه شاذًا وحديث الأوثق هو المحفوظ[3].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل الترجيح بالحفظ والضبط:

أنَّ النفس أسكن إلى روايته وأكثر ثقة بحفظه وضبطه فيكون الظن بقوله أقوى[4].

ثانيا: أدلة ابن حزم في إنكاره:

١-أنَّ هذه دعوى لا دليل عليها ولا برهان من نص أو إجماع فكانت ساقطة مردودة والله تعالى لم يفرِّق بين خبر عدل وخبر عدل آخر أعدل منه وإنَّما أمر بقبول نذارة النافر الفقيه العدل فقط وأمر بقبول شهادة العدول فقط[5].

الجواب: من وجهين:

أ-لا يشترط أن يدل عليه نص خاص أو إجماع، والمكلَّف مطالب بأن يأخذ بما كان الظن به أقوى وأغلب ولا شكَّ أنَّ مَن كان أحفظ وأضبط فالظن بقوله أغلب إلاَّ أن يتبيَّن خطؤه فيرد قوله حينئذٍ.

---

[1] المدخل(١/١٠، ٣٢).

[2] انظر" الرسالة (ص ٢٨٥)، العدة (٣/١٠٢٤)، الكفاية (ص ٤٣٤)، البرهان (٢/٧٥٧)، الاعتبار (١٠)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، فتح الباري لابن حجر (١/٣٦٢)، (٢/٤٨٣- ٤٨٤)، (٥/١٩٧، ٣١٨)، (٦/١٧٨)، (٩/٣٥٤، ٤١١)، (١٠/٢٣٤، ٣٧١)، تدريب الراوي (٢/١٩٩).

[3] علوم الحديث (ص ٧٩)، نزهة النظر (ص ٩٧)، فتح المغيث (٢/٥- ٦).

[4] الإشارة (ص ٣٣١)، بذل النظر (ص ٤٨٨)، الإحكام للآمدي (٤/٢٤٣)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٩٤).

[5] الإحكام (١/١٤٣- ١٤٤)، (٢/٤٢).

ب-قوله تعالى في شهادة المرأتين:{أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى}[1] يدل على اعتبار ما يقوى به الظن، وقد يكون هذا بكثرة العدد ومتابعة غيره له، وقد يكون بقوة حفظه وكثرة ضبطه وإتقانه، وعليه يدل عمل الأئمة النُقَّاد في الحكم على الحديث بالشذوذ، وفي موازنتهم بين الرواة وتقديم بعضهم على بعض بحسَب مدارجهم الحفظ والإتقان[٢]

٢-قد يَعلم الأقل عدالة ما لا يعلمه مَن هو أتم عدالة منه[٣].

الجواب:

إذا دلَّت قرينة على أنَّ الأقل حفظا ضبط الحديث على وجهه وأنَّ الأوثق وهِم فيه فلا شكَّ حينئذٍ في تقديم رواية الأقل ضبطا، ولكن هذا التقديم ليس لإلغاء اعتبار الترجيح بقوة الحفظ، بل لكون هذا المرجِّح عارضه مرجِّح آخر أقوى منه في هذا الحديث المعيَّن، كأن يتابعه غيره أو يكون الأوثق قد سلك الجادَّة ولزِم الطريق.

وإذا تعارَضت المرجِّحات قُدِّم أقواها بحسَب ما يحتف بكل حديث مِن قرائن[٤].

قال الأثرم:" ربما روى الثبت حديثا فخالفه فيه مَن هو دونه فيكون الذي هو دونه فيه أصوب، وليس ذلك في كل شيء، وسنفتح لك منها بابًا:قد كان سالم بن عبد الله يقدَّم على نافع، وقد قُدِّم نافع في أحاديث على سالم، فقيل: نافع فيها أصوب. وكان سفيان بن سعيد يُقَدَّم على شريك في صحة الرواية تقديما شديدًا ثُمَّ قُضِي لشريك على سفيان في حديثين، ومثل هذا كثير"[١].

---

[1] البقرة الآية (٢٨٢).

[2] المدخل للبيهقي(١/١٥-٣٣).

[3] الإحكام (١/١٤٤).

[4] انظرتيسير التحرير(٣/١٦٧).

٣-" لو شهد أبو بكر رضي الله عنه وحده ما قُبل قبولاً يوجب الحكم بشهادته، ولو شهد عدلان مِن عُرْض[٢] الناس قُبِلا، فلا معنى للأعدل "[3].

الجواب: من وجهين:

أ-هذا قياس الرواية على الشهادة وهو قياس مع الفارق، فإنَّ الشهادة يعتبر فيها العدد بخلاف الرواية.

ب-الكلام مفروض في معارضة رواية العدل لمن هو أعدل منه، أمَّا إن تابع الأقل ضبطا غيره، فهي مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع.

الترجيح:

لا شك أنَّ الصحيح اعتبار الترجيح بكون الراوي أحفظ وأضبط لقوة الأدلة على ذلك وضعف ما استند إليه المخالِف.

المرجِّح الثالث: ترجيح رواية صاحب القصة أو المباشِر لها.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين.

عامة الأصوليين على الترجيح بذلك[٤].

---

[1] ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم (ص ١٩١)، وانظر" فتح الباري لابن حجر" (٨٤/١٠).وأبو عبد الله شريك بن عبد الله النَّخَعي الكوفي القاضي صدوق يخطئ كثيرا تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع، مات سنة(١٧٧هـ) أو(١٧٨هـ).انظر"التقريب"(٣٥١/١).

[٢] أي من عامَّتهم (المعجم الوسيط ص٦٢٤-عرض).

[3] الإحكام (١٤٤/١).

[4] الإحكام لابن حزم (٤٣/٢)، العدة (١٠٢٤/٣- ١٠٢٥)، إحكام الفصول (٧٤٨/٢)، الإشارة (ص ٣٣٤)، شرح اللمع (٧٤٨/٢)، التلخيص (٤٤٠/٢)، المستصفى (٤٧٨/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٠٦/٣)،"الواضح" (٨٢/٥)، المحصول (٤١٦/٥)، روضة الناظر (٤٦٠/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٣/٤)، شرح تنـــقيح الفصول (ص ٤٢٣)، شرح مختصر الروضة (٦٩٤/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٧/٤)، الإبهاج (١٨١١/٣)، البحر المحيط (١٥٤/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٥/٢)، فواتح الرحموت (٢٥٥/٢)، إرشاد الفحول (٣٨٤/٢).

وقد خالف أبو عبد الله الجرجاني الحنفي في ترجيح رواية صاحب القصة على من لم يكن كذلك[1].

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

ذهب علماء الحديث إلى اعتبار الترجيح بذلك[2].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل الجمهور:

كُلّ منهما (أي المباشِر وصاحب القصة) أعرف بالحال لاختصاصه بمزيد علم يوجب إصابته وبُعده عن الذهول والتخليط في ذلك بخلاف غيره[3].

قال ابن حزم:" لا شَكَّ في أنَّ كل أحد أعلم بما شاهد مِن أمر نفسه "[4].

ثانيا: دليل الجرجاني الحنفي:

أنَّ" هذا الحكم لا يعود إلى صاحب القصة وإنَّما يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون الغير أقرب إليه وأعرف بأحواله في نفسه مِن المرأة "[5] أي صاحبة القصة.

الجواب:

أنَّ هذا الاحتمال على خلاف الأصل، فلا يُعمل به إلاَّ إذا دلَّ الدليل على أنَّه كان أكثر ضبطا للحديثِ والقصَّةِ ممَّن تعلقت به أو كان مباشِرًا لها[1].

---

[1] العدة (١٠٢٥/٣)، الإحكام للآمدي (٢٤٤/٤)، المسودة (ص ٣٠٦)، البحر المحيط (١٥٤/٦).

[2] الكفاية (ص ٤٣٥)، الاعتبار(١١)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (١٩٩/٢).

[3] العدة (١٠٢٤/٣)، الكفاية (ص ٤٣٦)، إحكام الفصول (٧٤٨/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، شرح مختصر الروضة (٦٩٤/٣).

[4] الإحكام (٤٣/٢).

[5] العدة (١٠٢٥/٣- ١٠٢٦).

الترجيح:

الصحيح ما عليه عامة الأصوليين والمُحَدِّثين من اعتبار ذلك مِن المرجِّحات.

المرجِّح الرابع: الترجيح بالملازمة وكثرة صحبة الشيخ:

وقد نصَّ عليه جماعة مِن الأصوليين[٢]، واعتبره المُحَدِّثون في الترجيح بين الرواة[٣]، ولهذا قسموا الآخذين عن الشيخ إذا كان مكثرًا إلى طبقات راعوا فيها جملة مِن الأمور منها الملازمة وطول الصحبة[٤].

الدليل:

" ما يحصل مِن زيادة الظن بسبب كثرة الصحبة في المعرفة بأحوال المصحوب "[٥].

المرجِّح الخامس: الترجيح بفقه الراوي:

ترجيح رواية مَن كان فقيها على رواية مَن ليس كذلك، إذا كان أحدهما أفقه مِن الآخر.

وذهب إليه جماعة من الأصوليين سواء كانت الرواية باللفظ أم بالمعنى.

واختاره الحنفية وأبو إسحاق الشيرازي والفخر الرازي والآمدي والقرافي وابن السبكي والزَّرْكَشي وغيرهم، قال ابن دقيق العيد:" وهذا لا ينبغي تمثيله بالصحابة تأدبا "[٦].

---

[1] وانظر المصدر السابق (١٠٢٦/٣).

[2] شرح اللمع (٦٥٩/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٠٩/٣)، المسوَّدة (ص٣٠٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٩/٤)، الإبهاج (١٨١٢/٣)، البحر المحيط (١٥٥/٦)، إرشاد الفحول (٣٨٤/٢).

[3] انظر "الاعتبار"(ص١٢)، شرح العِلَل لابن رجب (٣٩٩/١).

[4] "المدخل" للبيهقي (١٠/١، ١٤)، الاعتبار (ص١٢)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، فتح الباري لابن حجر (٣٦٦/١)، (٤١١/٩)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

[5] البحر المحيط (١٥٥/٦)، وانظر" التمهيد " للكلوذاني (٢٠٩/٣).

[6] شرح اللمع (٦٥٨/٢)، المحصول (٤١٥/٥- ٤١٦)، الإحكام للآمدي (٢٤٤/٤)، شرح تنقيح الفصول (ص٤٢٣)، المسودة (ص ٣٠٧)، الإبهاج (١٨٠٨/٣)، البحر المحيط (١٥٣/٦)، التقرير والتحبير (٢٧/٣)، تيسير التحرير (١٦٣/٣)، فواتح الرحموت (٢٥٤/٢)، إرشاد الفحول (٣٨٣/٢)، الأجوبة الفاضلة (ص ٢١٠- ٢١٩).

وذهب بعضهم إلى أنَّ هذا في خبرين مرويين بالمعنى، أمَّا إن رُويا باللفظ فلا ترجيح بذلك[1].

ونصَّ عليه جماعة مِن المُحَدِّثين كالخطيب والحازمي ومَن تبعه[2].

قال وكيع بن الجراح[3]:" حديث الفقهاء أحبُّ إليَّ مِن حديث المشايخ "[4].

وقال علي بن خَشْرَم[5]:" قال لنا وكيع: أيُّ الإسناد أحبُّ إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال:" سبحان الله الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديث تداوله الفقهاء خير مِن أن يتداوله الشيوخ "[6] .

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل المرجِّحين بذلك:

---

[1] المحصول (٥/٤١٥)، الإبهاج (٣/١٨٠٨)، البحر المحيط (٦/١٥٣)، الأجوبة الفاضلة (ص ٢١٥).

[2] الكفاية (ص ٤٣٦)، الاعتبار (ص١٤)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، فتح الباري (١/٣٦٢)، تدريب الراوي(٢/١٩٨)، الأجوبة الفاضلة (ص ٢١٠- ٢١٩).

[3] هوأبو سفيان وكيع بن الجرَّاح الرُؤاسي الكوفي ثقة حافظ عابد مات في آخر سنة(١٩٦هـ) أو أول (١٩٧هـ). انظر"التقريب"(٢/٣٣١).

[4] الكفاية (ص ٤٣٦).

[5] هو أبو الحسن علي بن خَشْرَم-بمعجمتين وزن جعفر- المروزي ثقة مات سنة(٢٥٧هـ) أو بعدها، انظر"التقريب" (٢/٣٦).

[6] المدخل للبيهقي(١/١٥-١٨)،الكفاية (ص ٤٣٦)، الاعتبار(ص١٤).وعلقمة بن قيس النَّخَعي الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد مات بعد سنة (٦٠هـ) وقيل بعد(٧٠هـ).انظر"التقريب"(٢/٣١). وعبد الله هوبن مسعود ،وأبو وائل هو شقيق بن سلمة، وإبراهيم هو بن يزيد النخعي ومنصور هو بن المعتمر، وسفيان هو الثوري تقدَّمت تراجمهم.

١-أنَّ الأفقه أعرف بما يسمع وأعلم بمدلولات الألفاظ، وعنايةُ الفقيه بما يتعلق مِن الأحكام أشد وأكثر مِن عناية غيره بذلك وهذا مما يبعد الخطأ في النقل[١].

٢-أنَّ للفقيه مَزِيَّةَ التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز بخلاف غير الفقيه[٢]

ثانيا: دليل المانعين:

" لا مؤثِّر للفقه في المروي أصلا، إنَّما المؤثِّر في ضعفه وقوَّته تفاوتُ درجات الراوي في شروط الصحة نقصانًا وكمالاً، وإنَّما الفقه أمرٌ يتفاضل به الفقيه في نفسه على غير الفقيه"[٣].

الجواب: مِن وجهين:

أ-" بالتفاوت في الفقه يقع التفاوت في المروي أيضا، لا أنَّه لا يقع به فيه أمر أصلاً، وذلك لأنَّ الرواية بالمعنى قد شاعت بينهم وقلَّ مَن لم يُجَوِّزها منهم، فإذا كان الراوي فقيها يجتهد في فهم معاني اللفظ المرويّ،ويتأمَّل في المعنى الظاهر والخفي، بخلاف غير الفقيه فإنَّه يأخذ ظواهر المعاني ولا يصل إلى بواطن المباني، فمن هذه الجهة يترجَّح الأوَّل على الثاني، ولا يكون عند التعارُض ترجيح للثاني "[٤].

ب-ممَّا يدل على أنَّ اعتبار الترجيح بالفقه يشمل ملتزمي الألفاظ وغيرهم مِن الأئمة والصحابة " أنَّه قد يكون للحديث مَوْرِدٌ يختصُّ به ولا يتجاوز إلى غيره، وقد يكون له مُتَعَلَّق ينكشف بضمِّه المقصودُ، أو متعلَّق ينحل به المعقود، فالفقيه إذا رواه رواه بعد

---

[1] شرح اللمع (٦٥٨/٢)، الكفاية (ص ٤٣٦)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣).

[2] المحصول (٤١٥/٥- ٤١٦)، الإبهاج (١٨٠٨/٣)، البحر المحيط (١٥٣/٦).

[3] الأجوبة الفاضلة (ص ٢١٧- ٢١٨).

[4] المصدر السابق (ص ٢١٨).

إحاطة الأطراف، وغير الفقيه يقتصر على رواية الأطراف، فتترجَّح عند التعارُض مِن هذه الحيثية روايةُ الفقيه على غير الفقيه وإن تساويا في الضبط والعدالةوسائر شروط الصحة "[1]

الترجيح:

الذي يظهر راجحا هو صحة اعتبار الترجيح بفقه الراوي لا سيما وقد كثر بعد عصر الصحابة الرواية بالمعنى، والفقيه أعرف بما يسمع.

المرجِّح السادس: ترجيح مَن كان أحسن استقصاءً وسياقًا:

ترجَّح رواية مَن كان أشدَّ تقصِّيا للحديث وأحسن سياقا له على مَن ليس كذلك.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كأبي إسحاق الشيرازي والباقلاني والقاضي أبي يعلى والباجي وابن عقيل والقرافي وغيرهم[1] .

[1] المصدر السابق (ص ٢١٩).

وخالف في ذلك ابن حزم فردَّ الترجيح به[2].

ونصَّ عليه جماعة مِن المُحَدِّثين كالحازمي وتبعه العراقي وغيره[3].

دليل الجمهور:

١-أنَّ ذلك يدل على حسن عنايته بالأخبار وعلى حفظه وضبطه وشدة اهتمامه بحُكمه وبحفظ جميع أموره[4].

٢-أنَّ حسن النسق والسياق أنسب لِلَفظ النبوة لأنَّه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، فإضافة الأفصح إليه هو الأنسب والأليق[5].

دليل ابن حزم:

من حفظ أشياء كثيرة لا يمنع ذلك أن يحفظ غيره بعض ما فاته وغاب عنه[6].

الجواب:

ليس الكلام فيما زاده الثقة على غيره إن لم يغلب على الظن خطؤه في تلك الزيادة لقرائن دالة على خطئه، وإنَّما الكلام في التعارُض بينهما، فيرجح أحدهما بكونه أكثر استقصاء وأحسن سياقا للحديث، إن لم يعارِضه مرجِّح أقوى منه.

---

[1] العدة (١٠٢٩/٣)، إحكام الفصول (٧٤٨/٢)، الإشارة (ص ٣٣٦)، شرح اللمع (٦٥٩/٢)، التلخيص (٤٤٤/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، المسودة (ص ٣٠٨)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٦/٤)، شرح الكوكب المنير (٦٣٦/٤)، إرشاد الفحول (٣٨٦/٢).

[2] الإحكام (٥٥/٢).

[3] الاعتبار(ص١١)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (١٩٩/٢).

[4] العدة (١٠٢٩/٣)، الإشارة (ص ٣٣٦)، شرح اللمع (٦٥٩/٢).

[5] شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣).

[6] الإحكام (٥٥/٤).

المرجِّح السابع: سلامته مِن الاضطراب والاختلاف:

يقدَّم الحديث الذي سلم سنده من الاختلاف والاضطراب على الحديث الذي اختلف الرواة في سنده واضطربوا فيه.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كأبي إسحاق الشيرازي والباقلاني والقاضي أبي يعلى والباجي والغزالي والآمدي والقرافي والطوفي وابن مُفْلِح وغيرهم[1].

وذكر الباقلاني وأبو إسحاق الشيرازي عن الشافعية وجهين في ذلك.

قال الزَّرْكَشي:" وهو في الحقيقة راجع إلى الأول "[2].

وحكى ابن بَرهان عن بعضهم أنَّ اختلاف الرواية يُنَزَّل منزلة كثرة الرواية، لأنَّه يوافق إحدى الروايتين الأخريين في شيء ويستقل بزيادة فكان ذلك ككثرة الرواة[3]، ولهذا حكى أبو إسحاق الشيرازي عن بعضهم أنَّه لا يُرجِّح بذلك[4].

ونصَّ على ذلك جماعة مِن المُحَدِّثين كالخطيب والحازمي وتبعه العراقي وغيره[5].

وبيَّن الخطيب أنَّ هذا الاضطراب" أن يذكر راويه رجالاً فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم تدليسا للرواية عنهم وإنَّما يفعل ذلك غالبا في الرواية عن الضعفاء "[6].

والاضطراب الذي يعرض للسند أعمُّ مِن ذلك[1].

---

[1] العدة (١٠٣١/٣)، إحكام الفصول (٧٤٩/٢)، الإشارة (ص ٣٣٦)، شرح اللمع (٦٦٠/٢)، التلخيص (٤٤/٢)، المستصفى (٤٧٧/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٨/٤)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، شرح مختصر الروضة (٦٩٢/٣)، المسودة (ص ٣٠٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩٢/٤)، البحر المحيط (١٦٠/٦)، إرشاد الفحول (٣٨٦/٢).

[2] البحر المحيط (١٦٠/٦) وانظر العدة (١٠٣٢/٣)، شرح اللمع (٦٦٠/٢)، التلخيص (٤٤٤/٢- ٤٤٥).

[3] البحر المحيط (١٦١/٦).

[4] شرح اللمع (٦٦٠/٢)، وانظر" أصول الفقه لابن مُفْلِح" (١٥٩٢/٤).

[5] الكفاية (ص ٤٣٥)، الاعتبار (ص١٣)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

[6] الكفاية (ص ٤٣٥)، وانظر" المستصفى (٤٧٧/٢).

الدليل: أنَّ اتفاق الرواة وعدم اضطرابهم يدل على الحفظ والضبط، وأمَّا الاضطراب والاختلاف فيدلُّ على قِلَّة الضبط وسوء الحفظ للحديث[٢].

المرجِّح الثامن: ترجيح المتفَق على رفعه على المختلَف في رفعه ووقفه:

ممَّا لاخلاف فيه أنَّ المرفوع مقدَّم على الموقوف[٣]، فلذلك كانت الرواية المتفق على رفعها مقدمة على الرواية التي اختلف في رفعها ووقفها.

وقد نصَّ على ذلك كثير مِن الأصوليين كالباجي والغزالي والفخر الرازي وابن قدامة والآمدي والقرافي وابن الحاجب والطوفي وابن مُفْلِح وابن الهُمام وغيرهم[٤].

ونصَّ عليه بعض المُحَدِّثين كالخطيب والحازمي والعراقي وغيرهم[٥].

الدليل:

١-أنَّ المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم حجة إجماعا، أمَّا الموقوف على الصحابي فمختلف في الاحتجاج به، وما كان حجة إجماعًا مقدَّم على ما كان متردِّدًا بين الحجة وغيرها[١].

---

[1] انظر" إحكام الفصول " (٢/٧٤٩).

[2] العدة (٣/١٠٢٩- ١٠٣٠، ١٠٣١)، الإشارة (ص٣٣٦)، الإبهاج (٢/٧٤٩).

[3] فتح الباري لابن حجر (١٢/٧٢).

[4] إحكام الفصول (٢/٧٤٦)، الإشارة (ص ٣٣٣)، المستصفى (٢/٤٧٧)، المحصول (٥/٤٢١)، روضة الناظر (٢/٤٦٠)، الإحكام للآمدي (٤/٢٤٨)، مختصر المنتهى (١٢٨٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٩٢)، المسودة (ص ٣١٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٥٩٢)، الإبهاج (٣/١٨٢٢)، البحر المحيط (٦/١٥٩)، التقرير والتحبير (٣/٣١)، تيسير التحرير (٣/١٦٦)، فواتح الرحموت (٢/٢٥٦).

[5] الكفاية (ص ٤٣٥)، الاعتبار (ص١٤)، شرح التبصرة (ص٣٣٧- ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (٢/٢٠٠).

٢-أنَّ صدق المتفق على رفعه أغلب على الظن وأبعد من الخطأ والسهو[٢].

المرجِّح التاسع: ترجيح ما كان سماعًا أو عَرْضًا على ما كان كتابة:

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: أنَّ ما كان سماعًا أولى مما كان كِتابةً.

واختاره طائفة مِن الأصوليين كالجرجاني الحنفي والباجي والغزالي وابن عقيل والآمدي والقرافي وغيرهم[٣].

القول الثاني: أنَّهما سواء.

اختاره القاضي أبو يعلى ونسبه إلى الإمام أحمد[٤] .

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

نصَّ بعض المُحَدِّثين على الترجيح بذلك كالخطيب والحازمي والعراقي والسيوطي

وغيرهم[٥].

سياق الأدلة:

---

[1] شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، الكفاية (ص ٤٣٥).

[2] الإشارة (ص ٣٣٣)، الإحكام للآمدي (٢٤٨/٤)، تيسير التحرير (١٦٦/٣).

[3] العدة (١٠٢٩/٣)، إحكام الفصول (٧٤٥/٢)، الإشارة (ص ٣٣٣)، المستصفى (٤٧٧/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٨/٤)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، المسوَّدة (ص ٣٠٩)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩٣/٤).

[4] العدة (١٠٢٨/٣- ١٠٢٩)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩٣/٤- ١٥٩٤).

[5] الكفاية (ص ٤٣٥)، الاعتبار (ص١١)، نصب الراية (١٢١/١)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

أوَّلاً: دليل المرجِّحين بذلك:

أنَّ السماع أبعد عن الغلط والتصحيف، وأمَّا الكتاب فاحتمال وقوع التحريف والغلط فيه أكثر.

قال الخطيب:" لأنَّ المُخبر عن السماع والتلقي إذا كان ضابطا أبعد عن الغلط فيما سمعه، والآخر يخبر عن كتاب يجوز دخول التحريف والغلط فيه "[1] .

الجواب:

اعترض عليه بأنَّه إن جاز التغيير على الكتاب، جاز التغيير فيما يحكيه لفظا عن النبي صلى الله عليه وسلم[2].

ويجاب عنه بأنَّ التغيير والغلط فيما أُخذ سماعًا وإن كان محتملا، إلاَّ أنَّ احتماله فيما أُخذ كتابةً أكثر، وهذا كافٍ في حصول الترجيح به إن لم يعارضه مرجِّح أقوى منه.

ثانيا: دليل المانعين:

أنَّ الإمام أحمد عارض أحاديث الدِّباغ بحديث عبد الله بن عُكَيم

" أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى جُهَينة قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب "[3].

فقد عارض أحاديث مسموعة بحديث مأخوذ مِن كتاب[4].

الجواب:

---

[1] الكفاية (ص ٤٣٥)، وانظر" إحكام الفصول " (٧٤٦/٢)، المستصفى (٤٧٧/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٨/٤).

[2] العدة (١٠٢٩/٣).

[3] رواه أبو داود (٤١٣٠) والترمذي (١٧٢٩)، وانظر تخريجه في "الإمام" لابن دقيق العيد (٣١٦/١- ٣١٧)، نصب الراية (١٢٠/١- ١٢٢)، إرواء العليل (٧٦/١- ٧٩). و عبد الله بن عُكَيم-بالتصغير-الجُهَني الكوفي مُخَضرم قد سمع كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهينة، مات في إمرة الحَجَّاج.انظر"التقريب"(٤٣٤/١).

[4] العدة (١٠٢٩/٣).

أنَّ الإمام أحمد إنَّما أخذ بحديث ابن عُكَيم " لما فيه مِن التاريخ والتنبيه على النسخ، فزالت بذلك المُعارَضة، والكلام فيما إذا تحقَّقت "[1].

الترجيح:

والراجح هو قول الجمهور لأنَّ ما أخذ عن الشيخ سماعًا فهو أقوى مما أُخذ عنه كتابة بلا ريب، وهو كافٍ في الترجيح.

المرجِّح العاشر: ترجيح مَن كان أقرب مكانًا:

ترجح رواية مَن كان موضعه أقرب مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مِن الشيخ على مَن كان بعيدًا عنه.

وقد ذهب إلى الترجيح بذلك جماعة مِن الأصوليين كالباقلاني وأبي إسحاق الشيرازي والقاضي أبي يعلى وأبي الخطَّاب الكَلوَذاني وابن عقيل والآمدي وابن الحاجب وغيرهم[2].

وقيَّد بعض الأصوليين كابن الهُمام ذلك بالبُعد الذي يتطرَّق معه الاشتباه[3].

وقد نصَّ على الترجيح بذلك جماعة مِن المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي والسيوطي[4].

الدليل:

أنَّ مَن كان أقرب يكون أضبط لما سمعه وأعرف به وأوعى له[5].

---

[1] المسوَّدة (ص ٣٠٩)، وانظر" أصول الفقه" لابن مُفْلِح (١٥٩٥/٤).

[2] العدة (١٠٢٦/٣)، شرح اللمع(٦٥٨/٢)، التلخيص(٤٤٣/٢)، التمهيد للكلوذاني(٢٠٨/٣)،"الواضح" (٨٣/٥) الإحكام للآمدي ٢٤٤/٤)، "مختصر المنتهى"(ص١٢٧٥)، المسوَّدة (ص ٣٠٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٨/٤)، البحر المحيط (١٥٤/٦).

[3] التقرير والتحبير (٢٨/٣)، تيسير التحرير (١٦٤/٣)، فواتح الرحموت (٢٥٦/٢).

[4] الاعتبار (ص١١-١٢)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (١٩٩/٢-٢٠٠).

[5] العدة (١٠٢٦/٣)، شرح اللمع (٦٥٨/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٠٨/٣)،"الاعتبار"(ص١٢).

وأمَّا ابن الهُمام ومَن تبعه فقيَّدوه بالبعد الذي يتطرَّق معه الاشتباه للقطع بأنَّه لا أثر لبُعد شبرٍ مثلا لقريبين[1].

والظاهر أنَّ هذا لا حاجة إليه لأنَّ الجمهور لا يقولون بأنَّ بُعد شبر بينهما مؤثِّر في الترجيح، ولكن المقصود أنَّ مِن أوجه الترجيح أنَّ مَن كان أقرب فهو أضبط وأوعى للكلام مِن غير تحديد لمسافة القرب أو البعد لأنَّ ذلك أمر نسبي، فقد يفوته سماع شيء أو لا يسمعه على وجهه لكونه في آخر المجلس وقد يكون قريبا مِن الشيخ لكن لازدحام المكان يكون الأقرب منه أضبط وأحسن سماعًا وأخذًا.

المرجِّح الحادي عشر: ترجيح رواية الكبير على رواية الصغير:

ترجيح رواية مَن كان بالغًا عند التحمل وسماع الحديث على مَن كان صغيرًا حينذاك، ويلتحق به الترجيح بكونه مِن أكابر الصحابة.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالقاضي أبي يعلى وأبي إسحاق الشيرازي وابن عقيل والفخر الرازي والآمدي وغيرهم.

وقيَّد أبو حنيفة ذلك ترجيح ما رواه الأكابر على الأصاغر بالنظر إلى قواعد الفقه، فلا يرجَّح حديث الأكابر على الأصاغر بعد فقه الأصغر وضبطه إلاَّ بالنظر إلى قواعد الفقه، وهذا راجع إلى تعارُض المرجِّحات[2].

ونصَّ على ذلك أيضًا بعض المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي والسيوطي وغيرهم[3].

الدليل:

---

[1] تيسير التحرير (١٧٤/٣)، التقرير والتحبير (٢٨/٣).

[2] العدة (١٠٢٦/٣)، شرح اللمع (٦٥٧/٢)، المحصول (٤٢٠/٥)، الإحكام للآمدي (٢٤٤/٤)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، المسوَّدة (ص ٣٠٧)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٨/٤- ١٥٩٠)، الإبهاج (١٨٢١/٣)، البحر المحيط (١٥٣/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٤/٢- ٣٦٥)، التقرير والتحبير (٢٩/٣)، تيسير التحرير (١٦٣/٣- ١٦٤)، فواتح الرحموت (٢٥٦/٢).

[3] الاعتبار (ص ١٠)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

١-أنَّ الكبير أقرب إلى الضبط وأفهم للمعاني وأتقن للألفاظ فيكون الظن به أقوى[١].

٢-أنَّ الكبير يكون أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم حالة السماع في الغالب لقوله عليه الصلاة والسلام :" **لِيَلِنِي منكم أولو الأحلام والنهى**"[٢] .

المرجِّح الثاني عشر: الترجيح بالاتفاق على عدالة الراوي:

يقدَّم الحديث الذي وقع الاتفاق على عدالة راويه على الحديث الذي اختُلف في عدالة راويه وثقته، ويلتحق بذلك جملة مِن المرجِّحات كأن يكون أحدهما مشهورًا بالعدالة والثقة بخلاف الآخر، أوأن يكون أحدهما عُرفت عدالته بالاختبار والمُمارسة فيرجح على من عُرفت عدالته بالتزكية.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالفخر الرازي والآمدي والقرافي وغيرهم[٣].

وذهب ابن الهُمام إلى أنَّ الترجيح بكثرة المزكِين كالترجيح بكثرة الرواة، وقد تقدم أنَّ جمهور الحنفية على عدم الترجيح بذلك[٤].

ونصَّ على الترجيح بالاتفاق على عدالة الراوي بعض المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي

وغيرهما، وذكر العراقي و السيوطي بقيَّة المرجِّحات المذكورة[٥].

المرجِّح الثالث عشر: ترجيح المتَّصل على المرسَل:

---

[1] شرح اللمع (٦٥٧/٢)، البحر المحيط (١٥٣٠/٦)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

[2] رواه مسلم (٤٣٢) مِن حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وانظر" العدة " (١٠٢٦/٣)، الإحكام للآمدي (٢٤٤/٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٨/٤).

[3] المحصول (٤١٨/٥)، الإحكام للآمدي (٢٤٣/٤- ٢٤٥)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٣)، الإبهاج (١٨١٣/٣)، البحر المحيط (١٥٥/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٣/٢)، التقرير والتحبير (٣٠/٣)، تيسير التحرير (١٦٥/٣- ١٦٦).

[4] تيسير التحرير (١٦٦/٣).

[5] الاعتبار (ص١٠)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦- ٢٨٧)، تدريب الراوي (١٩٩/٢).

أي ترجح الرواية المتَّصِلة على الرواية المرسَلة، وكذا الرواية المتَّفَق على اتصالها على الرواية المختلَف في اتصالها وإرسالها.

وقد وقع النزاع في هذه المسألة:

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جماهير أهل الفقه والأصول إلى أنَّ المتصل مقدم على المرسَل عند التعارُض، وهو الذي اختاره المحقِّقون مِن الحنفية كالطحاوي والجَصَّاص.

قال ابن عبد البر:" قال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار فيما علمت: الانقطاع في الأثر عِلَّة تمنع مِن وجوب العمل به، وسواء عارضه خبر متَّصل أم لا، وقالوا: إذا اتَّصل خبر وعارضه خبر منقطع، لم يعرج على المنقطع مع المتَّصل، وكان المصير إلى المتَّصل دونه "[1].

القول الثاني: أنَّ المرسَل أرجح مِن المتَّصل.وهو اختيار طائفة من الحنفية كالجرجاني وعيسى بن أبان وطائفة من المالكية وأبي الخطاب الكَلوَذاني الحنبلي[2].

القول الثالث: أنَّهما سواء في وجوب الحجة والاستعمال فلا ترجيح بينهما وإنَّما يطلب الترجيح بأمر آخر.

وهو قول القاضي عبد الجبار وبعض المالكية كأبي الفَرَج والأبهَري، ونسبه ابن عبد البر إلى ابن جرير الطبري[1].

---

[1] التمهيد (١/٥)، وانظر" العدة " (١٠٣٢/٣)، المحصول (٤٢٢/٥)، روضة الناظر (٤٦٠/٢- ٤٦١)، الإحكام للآمدي (٢٤٥/٤- ٢٤٦)، شرح مختصر الروضة (٦٩١/٣)، المسوَّدة (ص ٣١٠)، جامع التحصيل (ص٣٤-٣٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩١/٤)، البحر المحيط (١٦٢/٦)، إرشاد الفحول (٣٨٧/٢).

[2] المعتمد(١٨٠/٢)، العدة (١٠٣٢/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٣/١)، الانتصار للكلوذاني(٣٤٥/١)، المحصول (٤٢٢/٥)، شرح مختصر الروضة (٦٩١/٣)، جامع التحصيل (ص ٣٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩١/٤)، البحر المحيط (١٦٢/٦).

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

حكى ابن عبد البر عن جماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار تقديم المتَّصل على المرسَل[٢].

سياق الأدلة:

أولا: دليل مرجِّح المتَّصل على المرسَل:

١-أنَّ المسند أولى لتحقُّق المعرفة بروايته، وأمَّا المرسَل فتجهل معرفة بعض رواته، ومن احتج به فإنَّما استدل على عدالة راويه مِن جهة أنَّه لا يروي إلاَّ عن عدل عنده، فكان المعلوم أولى مِن المستدلِّ عليه[٣].

٢-أنَّ المتَّصل متفق على الاحتجاج به، والمرسَل مختلف في الاحتجاج به، وما ذاك إلاَّ لضعف لحِقه، وما كان متَّفَقا عليه أولى[٤].

الثاني: دليل مَن رجَّح المرسَل على المتَّصل:

أنَّ" مَن أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سمَّاه لك، ومَن أرسل من الأئمة حديثا مع علمه ودِينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر "[٥].

الجواب: من وجهين:

---

[1] التمهيد لابن عبد البر (٤/١)، المحصول (٤٢٢/٥)، شرح مختصر الروضة (٦٩١/٣)، جامع التحصيل (ص ٣٤)، البحر المحيط (١٦٢/٦).

[2] التمهيد (٥/١)، وانظر" الاعتبار" (ص١٤)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

[3] العدة (١٠٣٢/٣)، المحصول (٤٢٢/٥- ٤٢٣)، الإحكام للآمدي (٢٤٥/٤- ٢٤٦).

[4] روضة الناظر (٤٦٠/٢- ٤٦١)، شرح مختصر الروضة (٦٩١/٣).

[5] التمهيد لابن عبد البر (٣/١)، المسوَّدة (ص ٣١٠)، جامع التحصيل (ص ٣٤).

أ- قال أبو يعلى:" وهذا فاسد لأنَّه غير قاطِع فيما يُرسِله ويسنده، وإنَّما تجوز له الرواية عمَّن عرف عدالته في الظاهر، فلا فرق بين أن يظهره أو يكتمه في أنَّ الرواية عن كلِّ واحد منهما جائزة "[1].

ب-أنَّ مَن طوى ذكره-إن سلَّمنا أنَّه ثقة عنده- فقد يكون ضعيفا عند غيره ضعفا مؤثِّرا لو أبرز اسمه.

ثالثا:دليل من سوى بينهما:

لم أقف له على دليل بعينه، والظاهر أنَّ حجته مبنية على الاحتجاج بالمرسَل فيستوي معه المسند في الحجة والاستعمال، ولا يتأتى ترجيح أحدهما على الآخر، لذلك وجب طلب الترجيح بأمر آخر.

الجواب:

قال ابن عبد البر نقلا عن طائفة من المالكية :" أنَّ للمسند مزية فضل لموضع الاتفاق وسكون النفس إلى كثـــــرة القائلين به، وإن كان المرسَل يجب أيضًا العمل به، وشبه ذلك من مذهبه بالشهود يكون بعضهم أفضل حالا مِن بعض وأقعد، وأتمَّ معرفة وأكثر عددًا، وإن كان الكل عدولاً[2] جائزي الشهادة، وكلا الوجهين يوجب العمل ولا يقطع العذر "[3].

ولهذا قال العَلائي عن هذا القول:" وهو غلو قريب مِن الذي قبله "[4].

يعني قول الجرجاني وعيسى بن أبان ومَن وافقهما.

الترجيح:

---

[1] العدة (١٠٣٣/٣).

[2] في المطبوع:"البعض عدلين" وهو خطأ.

[3] التمهيد (٥/١).

[4] جامع التحصيل (ص ٣٤).

لاشكَّ أنَّ قول الجمهور هو الأصح لقوة دليلهم وسلامته من معارِض معتبر، وأمَّا ما استدل به المخالفون ففيه ضعف ظاهر كما تقدم.

المرجِّح الرابع عشر: الترجيح بالمشافَهة:

ترجح رواية مَن سمع الحديث مِن الشيخ مشافِها ومشاهِدا له مِن غير حجاب على رواية من سمع الحديث مِن وراء حجاب.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالباقلاني والقاضي أبي يعلى والآمدي وابن مُفْلِح وابن السبكي والزَّرْكَشي وغيرهم[1].

ورجَّح به من المُحَدِّثين: الحازمي والعراقي والسيوطي[2].

الدليل:

١-أنَّ الرواية مشافَهةً مِن غير حجاب تشارك الرواية مِن وراء حجاب في السماع، وتزيد عليها بتيقُّن عَين المسموع منه، فكان ذلك أقرب إلى الضبط، وأبعد عن الالتباس، وقد يشاهد المشافِه مِن قرائن الأحوال ما يذهب عن غير المشافِه المشاهِد[3].

٢-أنَّ السماع مشافَهةً متفق على صحته أمَّا السماع من وراء حجاب فمختلَف في الاعتداد به وإن كان الصحيح قبوله[4]، ولكن ما اتُّفِق على الاحتجاج به مقدَّم على ما وقع النزاع فيه.

المبحث الثالث: مرجِّحات المتن.

---

[1] العدة (١٠٢٧/٣)، التلخيص (٤٤٤/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٧/٤)، المسوَّدة (ص ٣٠٩)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٨٧/٤)، البحر المحيط (١٦١/٦)، ، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٤/٢)، إرشاد الفحول (٣٨٧/٢).

[2] الاعتبار(ص١٣)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

[3] العدة (١٠٢٧/٣)، التلخيص (٤٤٤/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٨/٤).

[4] انظر" فتح المغيث (٣٨٣/٢- ٣٨٥).

و" مبناه تفاوت دلالات العبارات في أنفسها، فيُرَجَّحُ منها الأدلُّ فالأدل "[1].

المرجِّح الأول: الترجيح بعدم الاضطراب والاختلاف في لفظه:

يقدم المتن السالم مِن الاضطراب والاختلاف على المتن الذي وقع فيه اضطراب واختلاف.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

القول الأول: الترجيح بذلك.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالباقلاني والقاضي أبي يعلى والباجي وأبي إسحاق الشيرازي والغزالي والآمدي والقرافي[2].

القول الثاني: أنَّهما سواء فيما اتفقا فيه، ويسقط ما اختلفا فيه.

حكاه ابن عقيل[3].

القول الثالث: أنَّ المتن الوارد بألفاظ مختلفة مع اتحاد المعنى مقدَّم على ما اتفق لفظه.

حكاه الفخر إسماعيل البغدادي[4].

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

---

[1] مختصر الروضة (٣/٦٩٨).

[2] العدة (٣/١٠٢٩)، إحكام الفصول (٢/٧٥٢)، الإشارة (ص ٣٣٧- ٣٣٨)، شرح اللمع (٢/٦٥٩)، التلخيص (٢/٤٤٢)، المستصفى (٢/٤٧٦- ٤٧٧)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٦)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٤)، المسوَّدة (ص ٣٠٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٥٩٢).

[3] الواضح (٥/٨٥)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٥٩٣)، المسوَّدة (ص ٣٠٦).

[4] هو أبو محمد إسماعيل بن علي البغدادي يلقب بفخر الدِّين واشتهر تعريفه بغلام ابن المَنّي كان مبرزًا في الفقه والخلاف والأصلين والنظر والجدل، صنف التعليقة المشهورة، و"جنة الناظر وجنة المناظر" في الجدل، توفي سنة (٦١٠هـ)، انظر " ذيل طبقات الحنابلة " لابن رجب (٢/٦٦)، وراجع هذا القول في أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٥٩٣)، المسودة (ص ٣٠٦- ٣٠٧).

نصَّ بعض المُحَدِّثين على الترجيح بذلك كالخطيب البغدادي والحازمي وتبعه العراقي وغيره[1].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل المرجِّحين بذلك:

أنَّ الاتفاق في اللفظ يدل على حفظ الراوي وضبطه وإتقانه وهذا يقوي الظنَّ بصحة الحديث ويغلبه، وأمَّا اختلاف اللفظ فإنَّه يؤدي إلى اختلاف المعاني ويُشعر بقلة ضبط الراوي وسوء حفظه، فكان الأول هو الأقوى.

قال الخطيب:" الظن بصحة ما سَلِم متنه مِن الاضطراب يقوى، ويضعف في النفس سلامة ما اختلف لفظ متنه، وإن كان اختلافا يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر فهو آكد وأظهر في اضطرابه وأجدر أن يكون راويه ضعيفا قليل الضبط لما سمعه، أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث، وإن كان اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف معناه فهو أقرب مِن الوجه الأول غير أنَّ ما لم يختلف لفظه أولى بالتقديم عليه "[2].

ثانيا: دليل المانعين من الترجيح بذلك:

أنَّ ما ورد بألفاظ متعدِّدة متَّحدة المعنى يدل على اشتهاره فيقدم على غيره[3].

الجواب:

أنَّ هذا معارَض بالإتقان والضبط، فإنَّ الاتحاد في اللفظ دليل على الاتقان[4].

ثُمَّ أنَّ اتفاق اللفظ دليل على الاعتناء بالحديث في تحمُّله وأدائه، وأمَّا اختلاف اللفظ فيضعف في النفس سلامته كما ذكر الخطيب[1].

---

[1] الكفاية (ص ٤٣٤)، الاعتبار (ص١٣-١٤)، شرح التبصرة (ص ٣٣٧)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦)، فتح الباري لابن حجر (٣٨/٢، ٣١٥)، (٤٦٨/٣)، (١٢٣/١١)، تدريب الراوي (٢٠٠/٢).

[2] الكفاية (ص ٤٣٤)، وانظر" العدة " (١٠٢٩/٣- ١٠٣٠)، إحكام الفصول (٧٥٢/٢)، التلخيص (٤٤٢/٢).

[3] أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩٣/٤).

[4] المسودة (ص ٣٠٧)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٥٩٣/٤).

الترجيح:

الذي يظهر أنَّ الترجيح بذلك صحيح معتبر فإنَّ النفس تسكن إلى الاتفاق دون الاختلاف.

المرجِّح الثاني: ترجيح ما كان مستقلا على ما احتاج إلى إضمار:

يرجح اللفظ الذي يكون مستقِلاً في إفادة المعنى من غير حاجة إلى تقدير أو إضمار على اللفظ الذي يحتاج إلى تقدير وإضمار.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالباقلاني والقاضي أبي يعلى والباجي والغزالي والفخر الرازي والآمدي والبيضاوي وغيرهم[2].

ونصَّ عليه جماعة مِن المُحَدِّثين كالحازمي وتبعه العراقي والسيوطي[3].

الدليل:

١-أنَّ الإضمار على خلاف الأصل[4].

٢-قال الباجي:" المستقِلُّ بنفسه معلوم ومتيقَّن المراد منه، والمحذوف منه ربما التبس واختلف فيما هو مُقدَّر فيه، فوجب تقديم المستقِل بنفسه لأنَّه لا يحتمل التأويل "[5].

المرجِّح الثالث: ترجيح المنطوق على المفهوم:

المنطوق: هو ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق.

---

[1] الكفاية (ص ٤٣٤).

[2] العدة (٣/١٠٣٥)، إحكام الفصول (٢/٧٥٣)، الإشارة (ص ٣٣٨)، التلخيص (٢/٤٤٦) المستصفى (٢/٤٧٩)، المحصول (٥/٤٢٩)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٢)، منهاج الوصول (٣/١٨٢٩- إبهاج)، الإبهاج (٣/١٨٣٢)، نهاية السول (٤/٤٩٨)، البحر المحيط (٦/١٦٧)، إرشاد الفحول (٢/٣٨٩).

[3] الاعتبار (ص١٧)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢/٢٠١).

[4] الإبهاج (٣/١٨٣٣)، نهاية السول (٤/٤٩٨).

[5] إحكام الفصول (٢/٧٥٤)، وانظر " الإشارة " (ص ٣٣٨)، المستصفى (٢/٤٧٩)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٢).

المفهوم: هو ما دلَّ عليه اللفظ لا في محل النطق[1].

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كأبي إسحاق الشيرازي والفخر الرازي والآمدي ولا سِيما مَن لا يرى حجية مفهوم المخالفة[2].

ونصَّ على ذلك بعض المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي[3].

الدليل:

١-أنَّ المنطوق أقوى دلالةً على الحكم وأظهر وأبعد عن الالتباس من المفهوم[4].

٢-أنَّ المنطوق مجمع على الاحتجاج به، ومفهوم المخالفة مختلف في الاحتجاج به، والمجمع عليه مقدَّم على المختلف فيه[5].

المرجِّح الرابع: ترجيح العام الباقي على عمومه على العام المخصَّص:

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالباقلاني والقاضي أبي يعلى والباجي والجويني والغزالي والفخر الرازي والآمدي والقرافي وابن مُفْلِح وغيرهم، وحكاه إمام الحرمين عن المُحَقِّقين وجزم به سليم الرازي[6].

وخالف الصفي الهندي وابن المُنيِّر فذهبا إلى تقديم العام المخصوص، وقيل هما سواء[1].

---

[1] إرشاد الفحول (٢/٥٣).

[2] شرح اللمع (٢/٦٦١)، المحصول (٥/٤٣٣)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٤)، مفتاح الوصول(ص٤٧٦).

[3] الاعتبار (ص١٦)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢/٢٠١).

[4] المحصول (٥/٤٣٣)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٤).

[5] شرح اللمع (٢/٦٦١).

[6] العدة (٣/١٠٣٥)، إحكام الفصول (٢/٧٥٥)، الإشارة (ص ٣٣٩)، التلخيص (٢/٤٤٦)، البرهان (٢/٧٧٩)، المستصفى (٢/٤٨٠)، المحصول (٥/٤٣٠)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٥)، تنقيح الفصول (ص ٤٢٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٥٩٩)، الإبهاج (٣/١٨٣١)، نهاية السول (٤/٤٩٧)، البحر المحيط (٦/١٦٥)، تيسير التحرير (٣/١٥٩)، إرشاد الفحول (٢/٣٨٨).

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

نصَّ بعض المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي على ترجيح العام الباقي على عمومه على العام المخصوص[٢].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل الجمهور.

١-أنَّ العام المخصوص تطرَّق إليه الضعف بالتخصيص ولذلك وقع الخلاف في الاحتجاج به فكان المحفوظ المتَّفق على حجيته أولى منه لعدم تطرق الضعف إليه.

قال الجويني:" وأمَّا أهل الحق وإن لم يحكموا بالإجمال[٣]، فإنَّهم يرون تعميم اللفظ في الباقي أضعف في حكم الظن مِن اللفظ الذي لم يجر فيه تخصيص، فإذا لاح وجه في غلبة الظن مِن منشأ ظهور الظاهر، كان ذلك ترجيحا مقبولاً "[٤].

٢-وأمَّا على القول بأنَّ العام بعد التخصيص يصير مجازًا فلا شكَّ أنَّ الحقيقة مقدمة على المجاز[٥].

ثانيا: دليل من رجَّح العام المخصوص.

١-" أنَّ العام المخصوص راجح مِن حيث كونه خاصًا بالنسبة إلى ذلك العام الذي لم

يدخله تخصيص، والخاص أولى مِن العام "[١]

---

[1] نهاية الوصول للهندي (١٦٤٥/٤)، الإبهاج (١٨٣١/٣- ١٨٣٢)، البحر المحيط (١٦٦/٦)، إرشاد الفحول (٣٨٨/٢).

[2] الاعتبار (ص١٧)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢٠١/٢).

[3] أي في العام المخصوص.

[4] البرهان (٧٧٩/٢)، وانظر" العدة " (١٠٣٥/٣)، المستصفى (٤٨٠/٢)، "الاعتبار"(ص١٧)، الإحكام للآمدي (٢٥٥/٤)، البحر المحيط (١٦٥/٦).

[5] إحكام الفصول (٧٥٥/٢)، المحصول (٤٣٠/٥)، الإبهاج (١٨٣١/٣)، نهاية السول (٤٩٧/٤- ٤٩٨).

الجواب:

أنَّ العام المخصوص لفظه عام ولكن ضَعُف عمومه بالتخصيص وليس هو لفظا خاصًا حتى يقدم على العام، فالتخصيص منه لا يخرج لفظه عن كونه عامًا فرجع الأمر إلى تعارُض عمومين وقد تقدم وجه ترجيح العام المحفوظ.

٢-قال ابن السبكي:" لقائل أن يقول: إذا كان الغالب أنَّ كل عام مخصص أو أنَّه ما مِن عام إلاَّ وقد خُصَّ، فالعمل بالمخصوص أولى لأنَّه التحق بالغالب فاطمأنَّت إليه النفس، و لم ينتظربعده تطرق التخصيص إليه،بخلاف الباقي على عمومه فإنَّ النفس لا تستيقن ذلك"[٢].

الجواب:

أنَّ قولهم" ما من عام إلاَّ وقد خُصَّ إلاَّ القليل " فيه نظر فإنَّ العمومات المحفوظة كثيرة، وقد أطال ابن تيمية في نقد هذه القاعدة فقال:" مَن الذي سلَّم أنَّ أكثر العمومات مخصوصة ؟ أم مَن الذي يقول: ما مِن عموم إلاَّ قد خُصَّ إلاَّ قوله:" بكل شيء عليم " ؟ فإنَّ هذا الكلام وإن كان قد يُطلِقه بعض السادات مِن المتفقِّهة، وقد يوجد في كلام بعض المُتكلِّمين في أصول الفقه فإنَّه مِن أكذب الكلام وأفسده، والظن بمن قاله أوَّلاً أنَّه إنَّما عنى أنَّ العموم مِن لفظ" كل شيء" مخصوص إلاَّ في مواضع قليلة ...وإلاَّ فأيُّ عاقل يدَّعي هذا في جميع صيغ العموم في الكتاب والسنة وفي سائر كتب الله وكلام أنبيائه، وسائر كلام الأمم عربهم وعجمهم "[٣].

المرجِّح الخامس: ترجيح القول على الفعل.

---

[1] نهاية الوصول (١٦٤٥/٤)، الإبهاج (١٨٣١/٣- ١٨٣٢)، البحر المحيط (١٦٦/٦).

[2] الإبهاج (١٨٣١/٣).

[3] مجموع الفتاوى (٤٤٢/٦- ٤٤٥).

قد ذكر الأصوليون حالات كثيرة لتعارُض القول مع الفعل وأكثرها إنَّما هو نظر مجرَّد لا وقوع له وليس له أمثلة في السنة تدل عليه[1].

والمقصود هنا أنَّه إذا لم يمكن الجمع بينهما ولا النسخ، فالقول مقدَّم على الفعل وأرجح منه.

وقد نصَّ على ذلك جماعة مِن الأصوليين كالقاضي أبي يعلى والآمدي وابن السبكي والزَّرْكَشي وغيرهم[2].

ونصَّ عليه بعض المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي والسيوطي[3].

الدليل:

١-أنَّ القول أبلغ في البيان وأقوى في الدلالة على التشريع مِن الفعل[4].

٢- أنَّ القول له صيغة، والفعل لا صيغة له، فإنَّ دلالته لأمر خارج وهو كونه صلى الله عليه وسلم واجب الاتباع فيحتمل الخصوصية[5].

المرجِّح السادس: ترجيح الحاظر على المبيح.

---

[1] انظر"تفصيل الإجمال"للعلائي(ص١٢٢)، البحر المحيط (١٩٧/٤)، إرشاد الفحول (١٨٠/١)، أفعال الرسول – صلى الله عليه وسلم- لمحمد سليمان الأشقر(٢٠٥/٢- ٢٠٨).

[2] العدة (١٠٣٤/٣)، بذل النظر (ص ٤٨٨)، الإحكام للآمدي (٢٥٦/٤)، شرح مختصر الروضة (٧٠٥/٣)، مفتاح الوصول للتلمساني(ص٤٧٥)، البحر المحيط (١٧٧/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٥/٢)، إرشاد الفحول (٣٩٢/٢).

[3] الاعتبار (ص١٧)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢٠٢/٢).

[4] العدة (١٠٣٤/٣)، الإحكام للآمدي (٢٥٦/٤)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٦/٢).

[5] شرح مختصر الروضة (٧٠٥/٣)، البحر المحيط (١٧٧/٦)، إرشاد الفحول (٣٩٢/٢).

يقدم الحديث الدال على الحظر والتحريم على الحديث الدال على الإباحة.

وقد وقع النزاع في هذه المسألة:

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين: اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأوَّل: تقديم الحاظر على المبيح:

وهو قول الجمهور واختاره الإمام أحمد والكَرْخِي و الجَصَّاص وابن القصَّار والقاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي والسرخسي وأبو الخطاب الكَلوَذاني وابن بَرهان وابن الحاجب والبيضاوي وغيرهم[1].

القول الثاني:تقديم المبيح على الحاظر:

اختاره بعض المالكية كالقاضي عبد الوهاب وحكاه ابن النجار عن ابن حَمدان وجمعٍ، وأشار إليه الآمدي بحثا[2].

القول الثالث:يتساويان ويسقطان:

وهو قول عيسى بن أبان الحنفي وأبي هاشم المعتزلي، واختاره الباقلاني وبعض الشافعية كالجويني والغزالي ورجَّحه ابن حزم والباجي وحكاه عن شيخه أبي جعفر السِّمناني[1].

---

[1] "الفصول" للجصاص (١٦٧/٣)، العدة (١٠٤١/٣- ١٠٤٢)، إحكام الفصول (٧٦١/٢)، شرح اللمع (٦٦٢/٢)، التلخيص (٤٤٨/٢)، أصول السرخسي (٢٠/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢١٤/٣)، بذل النظر (ص ٤١٩)، المحصول (٤٣٩/٥)، روضة الناظر (٤٦٢/٢- ٤٦٣)، الإحكام للآمدي (٢٥٩/٤)، مختصر المنتهى (ص١٢٩٣)، شرح مختصر الروضة (٧٠١/٣)، المسودة (ص ٣١٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٦٠٠/٤)، الإبهاج (١٨٣٧/٣)، نهاية السول (٥٠٢/٤)، البحر المحيط (١٧٠/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٩/٢)، التقرير والتحبير (١٢١/٣)، تيسير التحرير (١٤٤/٣).

[2] إحكام الفصول (٧٦١/٢)، الإحكام للآمدي (٢٥٩/٤- ٢٦٠)، مختصر المنتهى (ص١٢٩٣)، الإبهاج (١٨٣٧/٣)، نهاية السول (٥٠٢/٤)، البحر المحيط (١٧٠/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٩/٢)، شرح الكوكب المنير (٦٨٠/٤).

ثانيا:مذهب المُحَدِّثين:

ذكر الحازمي أنَّ في ذلك خلافا، وجزم العراقي والسيوطي بتقديم الحظر[٢].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل المرجِّحين للحظر:

١-قوله عليه الصلاة والسلام:" **دَعْ مَا يَرِيبُك إِلَى مَا لاَ يَرِيبُك** "[٣].

" وجواز هذا الفعل يريبه، لأنَّه بين أن يكون حرامًا وبين أن يكون مباحًا، فما يريبه جواز فعله فيجب تركه "[٤].

٢-أنَّ ترجيح الحظر هو الأحوط، لأنَّ الفعل إن كان حرامًا ففي ارتكابه ضرر، وإن كان مباحًا لم يضره تركه[٥].

الجواب:

---

[1] الإحكام لابن حزم (٢/٤١- ٤٢)، العدة (٣/١٠٤٢)، إحكام الفصول(٢/٧٦١)، شرح اللمع (٢/٦٦٢)، التلخيص (٢/٤٤٨)، المستصفى (٢/٤٨٢)، التمهيد للكلوذاني (٣/٢١٤)، بذل النظر (ص ٤٩٠)، المحصول (٥/٤٣٩)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٩)، المسودة(ص ٣١٢)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٦٠١)، الإبهاج (٣/١٨٣٧)، نهاية السول (٤/٥٠٢)، البحر المحيط (٦/١٧٠)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/٣٦٩)، "شرح الكوكب المنير"(٤/٦٨٠).

[2] الاعتبار (ص ١٩)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢/٢٠٢).

[3] رواه أحمد(١٧٢٣) و الترمذي(٢٥١٨) والنسائي في"السنن الكبرى"(٥٢٢٠) من حديث الحسن بن علي ، وصححه الترمذي والحاكم وقوَّاه الذهبي.انظر" تلخيص المستدرك"للذهبي(٤/١١٠-هامش المستدرك)،جامع العلوم والحكم"لابن رجب(١/٢٧٨-٢٨٠)،"إرواء الغليل"(١/٤٤).

[4] المحصول (٥/٤٤٠)، الإحكام للآمدي (٤/٢٥٩).

[5] شرح اللمع (٢/٦٦٢)، التمهيد للكَلْوَذاني(٤/٢١٤- ٢١٥)، المحصول (٥/٤٤٠)، الإبهاج (٣/١٨٣٨)، نهاية السول (٤/٥٠٣).

عدم التسليم بأنَّ ترجيح الحظر هو الأحوط للشريعة، إذ لا فرق بين التحليل والتحريم في ذلك، فإنَّ مَن حرَّم ما أحلَّ الله بمنزلة مَن أحلَّ ما حرَّم الله[1].

٣-أنَّ الصحابة رضي الله عنهم قد غلَّبوا جانب الحظر في مثل هذا لأنَّ الأصول مبنية على ذلك، ودرء المفسدة مقدَّم على جلب المصلحة[2].

الجواب:

أنَّ تلك الوقائع وجد فيها دليل الحظر الراجح على دليل الإباحة وهذه المسألة مفروضة في كون دليل الحظر مساويا لدليل الإباحة[3].

ثانيا: دليل مَن رجَّح الإباحة:

١-أنَّ الإباحة قد تأيَّدت واعتضدت بالأصل من نفي الحرج[4].

الجواب:

يعارضه أنَّ تقديم الحظر أولى وذلك باعتباره متأخِّرًا عن المبيح كي لا يتكرر النَّسخ بناء على أصالة الإباحة[5].

٢-أنَّ الغالب لو كان الفعل حرامًا لكانت مفسدته ظاهرة فيكون المكلَّف عالمًا بها وقادرًا على دفعها، فلوعملنا بالمباح فقد لا يلزم منه فوات مقصود الحظر، بخلاف ما لو عمل المكلَّف بما يقتضيه الحظر فيلزم منه فوات مقصود الإباحة من تركه مطلقا[6].

الجواب:

---

[1] إحكام الفصول (٢/٧٦٢).

[2] التقرير والتحبير (٣/٢١).

[3] إحكام الفصول (٢/٧٦٢).

[4] شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/٣٦٩).

[5] تيسير التحرير (٣/١٤٤).

[6] الإحكام للآمدي (٤/٢٦٠)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٦٠١).

أنَّ العمل بما تقتضيه الإباحة يلزم منه فوات العمل بما يقتضيه الحظر، لأنَّ التحريم ينافي الإباحة، فإذا عمل به المكلَّف فقد خالف مقتضى الحظر.

٣-أنَّ " المباح مستفاد مِن التخيير قطعًا بخلاف استفادة الحرمة من النهي لتردُّده بين الحرمة والكراهة فكان أولى "[١].

الجواب:

أنَّه معارَض بما ذُكر من أنَّ تغليب جانب الحظر هو الأحوط، فإذا انضاف إليه أنَّ الأصل في الحظر إذا تجرَّد من القرائن الصارفة التحريم كان تقديمه أقوى.

ثالثا: دليل من قال بالتسوية:

١-" أنَّ الحظر والإباحة حكمان شرعيان يفتقر في إثبات كل واحد منهما إلى شرع، فلا يجب أن يكون لأحدهما مَزِيَّة على الآخر "[٢].

الجواب:

من وجهين:

أ-أنَّ تحريم المباح كإباحة المحظور فيما ثبتت إباحته، والمسألة مفروضة فيما لم تثبت إباحته بعد بل هو موضع الخلاف ومحل النزاع[٣].

ب-" أنَّ للحظر مَزِيَّة، ألا ترى أنَّه يحكم به وإن كان لم تكمل شرائط الحظر، والمباح لا يحكم به حتى تكتمل جميع شرائطه، وبيان هذا: أنَّ البيع يحرم بوجود شرط واحد ويفسده وإباحته لا تحصل إلاَّ بعد كمال شرائط الإباحة "[٤].

٢-أنَّ البيِّنتين إذا تعارَضتا لم يرجح بينهما فكذلك الخبران إذا تعارَضا[١].

---

[1] الإحكام للآمدي (٢٦٠/٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٦٠١/٤).

[2] إحكام الفصول (٧٦١/٢)، وانظر" الإحكام لابن حزم "(٤٢/٢)، المستصفى (٤٨٢/٢).

[3] العدة (١٠٤٢/٣).

[4] المصدر السابق(١٠٤٢/٣- ١٠٤٣).

الجواب:

أنَّ ثمَّة فرقا بين البيِّنة والخبر من وجوه عديدة، منها أنَّ المتداعيين يجوز أن يكونا مُتصرِّفين في الملك فتشهد بيِّنة كل منهما بما رأت ، بخلاف الحظر والإباحة فلا يجوز ورودهما معا، فاقتضى ذلك تقديم أقواهما وهو الحظر[2].

الترجيح:

الذي يظهر بناءً على ما تقدم من الأدلة هو ترجيح الحظر على الإباحة لأنَّه الأحوط، ودرء المفاسدمُقَدَّم على جلب المصالح.

المرجِّح السابع: الترجيح بكثرة الأدلة.

وذلك بأن يوافق أحدهما ظاهر القرآن أو السنة أو الإجماع أو القياس، فيقدم على معارِضه لأنَّه عضَّده دليل آخر.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:اختلفوا على قولين:

القول الأوَّل: مذهب الجمهور: الترجيح بكثرة الأدلة.

وهو قول الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد، واختاره الباقلاني والقاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي والغزالي وأبو الخطاب الكَلوَذاني والآمدي والقرافي والبيضاوي وغيرهم.

قال الشافعي عند ذكره لبعض وجوه الترجيح بين الأخبار:" أو يكون الذي ذهبنا إليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بما سواهما مِن سنن الله "[3].

---

[1] التمهيد للكلوذاني (٣/٢١٦)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٦٠٢).

[2] التمهيد للكلوذاني (٣/٢١٦-٢١٧)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٦٠٢).

[3] الرسالة (ص ٢٨٥)، وانظر العدة (٣/١٠٤٦)، "شرح اللمع " (٢/٦٦٠)، التلخيص (٢/٤٤٥)، البرهان (٢/٧٦٨)، المستصفى (٢/٤٧٨- ٤٧٩)، التمهيد للكلوذاني (٣/٢١٧- ٢١٩)، المحصول (٥/٤٠١)، روضة الناظر (٢/٤٦٤- ٤٦٥)، الإحكام للآمدي (٤/٢٦٤)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص ٣٧٦)، تنقيح الفصول(ص ٤٢٠)، شرح مختصر الروضة (٣/٧٠٧)، المسوَّدة (ص ٣١١)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٦١٠)،

القول الثاني: عدم الترجيح بكثرة الأدلة.

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجمهور الحنفية[1]

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

ذكر الحازمي وتبعه العراقي والسيوطي أنَّه يقع الترجيح بذلك[2].

وقد تقدَّم أنَّه مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد.

ولذلك نجد أئمة الحديث يُعِلُّون الحديث بكونه مخالِفا لأحاديث الباب: فمِن ذلك ما حكاه الأثرم عن الإمام أحمد أنَّه أباح الصيام يوم السبت لأنَّ النَّهي عن صيامه جاءت الأحاديث كلُّها على خلافه، وكذا النهي عن الصيام بعد النصف من شعبان ترك الإمام أحمد وغيره القول به لأنَّ أحاديث الباب جاءت على خلافه[3]

سياق الأدلة:

الإبهاج (٣/١٨٠٠)، نهاية السول (٤/٤٧١- ٤٧٢)، البحر المحيط (٦/١٧٥- ١٧٧)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/٣٦١)، تيسير التحرير (٣/١٦٩).

[1] المحصول(٥/٤٠١)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني(ص٣٧٦-٣٧٧)، الإبهاج(٣/١٨٠٠)، شرح جمع الجوامع للمحلي(٢/٣٦١)، التقرير والتحبير(٣/٣٣)، تيسير التحرير(٣/١٦٩).

[2] الاعتبار (ص ١٥- ١٦)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢/٢٠٢).

[3] انظر" ناسخ الحديث ومنسوخه " للأثرم (ص ١٧٠- ١٧١)، اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٢٦٣)، لطائف المعارف لابن رجب (ص٢٦٠).

أوَّلاً: أدلَّة الجمهور:

١-أنَّ كل واحد مِن الدليلين يفيد ظنًّا، ولا ريب أنَّ الظنَّين أقوى من الظن الواحد، والعمل بالأقوى واجب[١]

الجواب:

عدم التسليم بأنَّه يحصل من الاجتماع قوة زائدة وأنَّ الظنين أقوى من الظنِّ الواحدإلاَّ إذا سلم بأنَّ الظنَّ الحاصل مِن أحدهما غير الظن الحاصل مِن الآخر "وهذا غير مسلَّم، ودعوى اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوعة لأنَّ الكلام في الأمارات وهي معرِّفات وأدلة لا مؤثرات، ويجوز اجتماع أدلة على مدلول واحد ومعرِّفات على معرِّف واحد... وبالجملة فإنَّ القطعي لا تفاوُت فيه أصلاً مهما تعددت الأدلة فكذلك الحال في الأمارات التي تفيد كل واحدة منها الظن، يكون الظن المستفاد منها واحدًا إلاَّ إذا كان لأحد الظنين وصف يفيده القوة "[٢].

ويجاب عنه:

أ-أنَّ القطعيات واليقينيات تتفاوت فيما بينها كما تقدم تقريره[٣].

ب-أنَّ الأمارات والعِلَل ليست مجرَّد معرِّفات وأدلة، بل هي موجِبة لمصالح ودافعة لمفاسد، وليست مِن جنس الأمارات الساذجة العاطلة عن الإيجاب وإن كانت لا توجب ذلك بنفسها[٤].

٢-أنَّ مخالفة دليل واحد أولى من مخالفة دليلين أو أكثر[١].

---

[1] المحصول(٥/٤٠٢)، الإحكام للآمدي(٤/٢٦٤)، الإبهاج(٣/١٨٠٠)، نهاية السول(٤/٤٧٢-٤٧٣).

[2] سلم الوصول لمحمد بخيت المطيعي (٤/٤٧٣).

[3] ص٥٦٣-٥٦٤.

[4] المسوَّدة (ص ٣٨٥)، تعليق عبد الرزاق عفيفي على " الإحكام " للآمدي (١/١٢٨)،(٣/٢٠٢)، "المسائل المشتركة"لمحمد العروسي(ص٢٨٤-٢٨٨).

ثانيا: دليل الحنفية:

١-القياس على الشهادة، من حيث أنَّ الشهادة لاتتقوى بكثرة العدد فكذلك الرواية.

وقد تقدم ذكر هذا الدليل ووجه ردِّه ونقضه عند الكلام عن أدلة المنكرين للترجيح[٢].

٢-لو جاز الترجيح بكثرة الأدلة لكانت الأقيسة المتعدِّدة المُعارِضة للخبر مقدَّمة عليه، وقد اتفقوا على تقديم الخبر عليها فدلَّ ذلك على أنَّه لا عبرة بالترجيح بكثرة الأدلة[٣].

الجواب:

-إن كان أصل تلك الأقيسة متَّحِدًا، كانت تلك الأقيسة متحدة أيضا، وكانت قياسًا واحدًا لا أقيسة متعدِّدة لوحدة الجامع لأنَّها غير متغايرة، وإذا رجحنا الخبر عليها فالحقيقة أنَّنا رجحنا الخبر على دليل واحد لا على أدلة متعدِّدة.

-وأمَّا إن لم يكن أصل الأقيسة متَّحدِا بل متعدِّدا، فذهب الفخر الرازي وتبعه البيضاوي إلى تقديم الأقيسة حينئذٍ على الخبر الواحد[٤].

وردَّهُ ابن السبكي فقال:" الحق أنَّ خبر الواحد مقدَّم على الأقيسة وإن تعدَّدت أصولها ما لم تصل إلى القطع، ولا يفرض اللبيب صورة تحصل فيها من الأقيسة ظنٌّ يفوق الظن الحاصل فيها من خبر الواحد "[٥].

الترجيح:

الصحيح اعتبار الترجيح بكثرة الأدلة لقوة أدلة القائلين به وضعف أدلة المخالفي

المرجِّح الثامن: ترجيح ما كان أقرب إلى الاحتياط.

---

[1] الإحكام للآمدي (٤/٢٦٤).

[2] ص٥٨٩.

[3] المحصول (٥/٤٠٤)، تخريج الفروع على الأصول (ص ٣٧٧)، الإبهاج (٣/٤٧٣- ٤٧٤)، التقرير والتحبير (٣/٤٣)،.

[4] المحصول (٥/٤٠٦)، المنهاج للبيضاوي (٣/١٨٠٠- إبهاج)، نهاية السول (٤/٤٧٤).

[5] الإبهاج (٣/١٨٠١).

أوَّلاً: مذهب الأصوليين:

ذهب جماعة من الأصوليين إلى الترجيح بذلك كالقاضي أبي يعلى وأبي إسحاق الشيرازي والآمدي وابن مُفْلِح وغيرهم، ونسبه الجويني إلى أكثر الفقهاء[1].

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

ذكر الترجيح بذلك الحازمي والعراقي والسيوطي[2].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل المرجِّحين بالأحوط:

١-أنَّ الأخذ بالاحتياط هو الأقرب إلى تحصيل المصلحة ودفع المضرة[3].

٢-أنَّ الأخذ بالأحوط هو الذي يقتضيه الورَع والسلامة في الدِّين، وهو اللاَّئق بحكمة الشريعة ومحاسنها[4].

ثانيا: دليل المنكر للترجيح بالأحوط.

أنَّ ما ذكرتموه " يعارضه أنَّ العدل الذي نقل الثاني لايُتَّهَم، ولا يُظَنُّ به العدول عن قاعدة الاحتياط إلاَّ بثبت واختصاص بمَزِيَّة حفظ، وقد يتخيَّل أنَّ ما جاء به الآخر بناه على ما رآه مِن ظاهر الاحتياط وحمل عليه نظم لفظه مِن غير ثبت في النقل "[5].

الجواب:

---

[1] العدة (٣/١٠٤٠)، شرح اللمع (٢/٦٦٢)، الإحكام للآمدي (٤/٢٦٧)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (٤/١٦١٣)، مفتاح الوصول للتلمساني (ص ٤٨٢)، البحر المحيط (٦/١٧٠)، إرشاد الفحول (٢/٣٩١)، ونازع الباقلاني في ذلك وذكر أنَّه لا معنى للترجيح بذلك (البرهان (٢/٧٧٩).

[2] الاعتبار (ص ١٨)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢/٢٠٢).

[3] الإحكام للآمدي (٤/٢٦٧).

[4] شرح اللمع (٢/٦٦٢)، البرهان (٢/٧٧٩).

[5] البرهان (٢/٧٧٩-٧٨٠).

أنَّ المسألة مفروضة في تجاذُب حديثين متعارِضين مع عدم وجود مرجِّح آخر أقوى، والاحتمال الذي ذكره الباقلاني خلاف الأصل، إذ لو أعملناه مِن غير قرينة دالة عليه لجاز تخطئة كل راو بحجة أنَّه ساق الحديث على وفق " ما رآه مِن ظاهر الاحتياط وحمل عليه نظم لفظه مِن غير ثبت في النقل" وهذا يؤدِّي إلى تخطئة الثِّقات مِن غير دليل، والاحتمال إذا كان بعيدًا قليل الاتفاق نادر الوقوع لم يجب الاحتراز منه ولا الاعتراض بمثله[1].

الترجيح:

الصحيح جواز الترجيح بالاحتياط إذا انتفى مُدرَك معتبر من مدارك الترجيح، لما تقدم ذكره من الأدلة، وقد استعمل الفقهاء الاحتياط عند الترجيح بين الأدلة المتعارِضة في كثير من الأحكام[2].

المرجِّح التاسع: الترجيح بعمل الخلفاء الراشدين.

يرجح الحديث الذي عمِل به الخلفاء الراشدون على الحديث الذي لم يعملوا بمقتضاه.

أوَّلاً: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأوَّل: أنَّه يُرجَّح بذلك.

وهو قول الإمام أحمد في رواية، فقد سئل عن الحديثين المختلِفين وهما جميعا بإسناد صحيح عن النَّبي صلى الله عليه وسلم فقال:

" ينظر إلى ما عمِل به الأئمة الأربعة (يعني الخلفاء الراشدين) فيعمل به "[3].

وقد اختاره جمع من الأصوليين: كالقاضي أبي يعلى وأبي الخطاب الكَلوَذاني وابن قدامة والآمدي والطوفي وابن الهُمام وغيرهم[1].

---

[1] تعليق عبد الرزاق عفيفي على " الإحكام " للآمدي (١/٤٤).

[2] انظر" نظرية الاحتياط الفقهي" لمحمد سماعي (ص ٢٩٢- ٢٩٣، ٣٢٩- ٣٣٠، ٣٣٥).

[3] العدة (٣/١٠٥٢).

القول الثاني: لا يُرَجَّح بذلك.

وهي رواية عن أحمد، ويُفهم ذلك من كلام الغزالي[٢].

ثانيا: مذهب المُحَدِّثين:

قال أيوب السَّخْتِياني:" إذا بلغك اختلاف عن النبي صلى الله عليه وسلم فوجدت في ذلك أبا بكر وعمر فشُدَّ يدك به فإنَّه الحق، وهو السنة "[٣].

وقد ذكر الترجيح بذلك الحازمي وتبعه العراقي والسيوطي[٤].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل المرجِّحين بذلك.

١-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أمر باتباعهم والاقتداء بهم فقال في حديث العِرْباض بن سارية رضي الله عنه:" **فعليكم بسنَّتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجد** "[٥].

وهذا يُغَلِّب على الظن قوة الحديث الذي عملوا به في الدلالة وسلامته عن المعارض[٦].

٢-أنَّهم أعرف بالتنزيل ومواقع الوحي وأعلم بالتأويل، فالظاهر أنَّهم ما تركوا الحديث الآخر إلاَّ لحجَّة[٧].

---

[1] العدة (١٠٥٠/٣)، التمهيد للكلوذاني (٢٢٠/٣)، بذل النظر (ص ٤٨٩)، روضة الناظر (٤٦٤/٢)، الإحكام للآمدي (٢٦٤/٤)، شرح مختصر الروضة (٧٠٨/٣- ٧٠٩)، المسودة (ص ٣١٤)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٦١٢/٤)، تيسير التحرير (١٦٢/٣)، فواتح الرحموت (٢٥٤/٢).

[2] شرح مختصر الروضة (٧٠٩/٣)، أصول الفقه لابن مُفْلِح (١٦١٢/٤)، المسودة (ص ٣١٤).

[3] المسودة (ص ٣١٤).

[4] الاعتبار (ص١٦)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧)، تدريب الراوي (٢٠٢/٢).

[5] رواه أبو داود (٤٦٠٧) واللفظ له والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجة (٤٤) وغيرهم،قال الترمذي:"حسن صحيح" وانظر " السلسلة الصحيحة " (٢٧٣٥).

[6] الإحكام للآمدي (٢٦٤/٤)، شرح مختصر الروضة (٧٠٩/٣)، تيسير التحرير (١٦٢/٣).

[7] شرح مختصر الروضة (٧٠٩/٣)، تيسير التحرير (١٦٢/٣).

ثانيا: دليل المنكِرين للترجيح بذلك.

يحتمل أنَّ الحديث لم يبلغهم، فلا يدل تركهم له على كونه مرجوحا[1].

الجواب:

أنَّهم لم يكونوا يعملون في الأمور العامة إلاَّ بعد المشاورة فيبعد عدم معرفتهم بالحديث المعارِض[2].

الترجيح:

الذي يظهر صحة الترجيح بما عمل به الخلفاء الراشدون لأنَّهم كانوا أعلم بالتنزيل وأعرف بالتأويل، وكانوا حريصين على استشارة الصحابة وغيرهم، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسلوك سُنَّتهم والتمسك بها.

المرجِّح العاشر: ترجيح ما كان قولا صريحا على ما كان استدلالاً:

[1] شرح مختصر الروضة (٣/٧٠٩).

[2] تعليق محمد سليمان الأشقر على المستصفى (٢/٤٨١).

يُرجَّح ما نُسب إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- نصًّا وقولاً على ما نُسب إليه استدلالاً واجتهادًا، وقد نصَّ على ذلك بعض الأصوليين كابن حزم والغزالي وابن دقيق العيد[1]. وذكره بعض المُحَدِّثين كالحازمي والعراقي[2].

الدليل:

أنَّ القول الصريح المنسوب إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم لا خلاف في كونه حجة، وأمَّا الآخر فلم ينسب إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم صراحة فيحتمل أن يكون الراوي ذكره اجتهادًا واستدلالاً فلا يكون حجة[3].

المرجِّح الحادي عشر: ترجيح الناقل عن البراءة الأصلية على المبقي عليها:

---

[1] الإحكام لابن حزم (٥٠/٢)، المستصفى (٤٧٨/٢)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٨/٣)، العدة لابن العطار (٦٠١/٢)، الإعلام لابن المُلَقِّن (٤٤٠/٣)، شرح الكوكب المنير (٦٥٥/٤).

[2] الاعتبار (ص ١٥)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٦- ٢٨٧).

[3] الاعتبار (ص ١٥)، وانظر " المستصفى (٤٧٨/٢).

وهذا ليس من باب النسخ كما زعم القاضي عبد الجبار بل" مِن باب الترجيح، ولهذا أوردوه في بابه لا في باب النسخ، لأنا لا نقطع بالنسخ، بل نقول: الظاهر ذلك وإن كان خلافه فهو داخل في باب الأولى، وهو ترجيح "[1].

أوَّلا: مذاهب الأصوليين:

اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب الجمهور: يجب ترجيح الناقل على المُبْقِي.

نقله الأستاذ أبو منصورالبغدادي عن أكثر الشافعية، وهو اختيارأبي الحسين بن القَطَّان وابن القصار وأبي الحسين البصري وابن حزم وأبي إسحاق الشيرازي وأبي الخطاب الكَلوَذاني وابن قدامة وغيرهم[2].

القول الثاني: ترجيح المُبْقِي لمقتضى البراءة الأصلية على الناقل.

وهو اختيار الفخر الرازي والبيضاوي والطوفي[3].

القول الثالث: أنَّهما سواء.

اختاره القاضي أبو يعلى في "الكفاية " والباجي وحكاه عن الباقلاني وشيخه أبي جعفر السِّمناني[4].

ثانيا: مذاهب المُحَدِّثين:

---

[1] البحر المحيط (١٧٠/٦).

[2] المعتمد (١٨٢/٢)، الإحكام لابن حزم (٣٠/٢- ٣١)، شرح اللمع (٦٦١/٢)، التمهيد للكلوذاني (٢٠٩/٣-٢١٠)، المحصول (٤٣٣/٥)، روضة الناظر(٤٦١/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٥)، شرح مختصر الروضة (٧٠٢/٣)، المسودة (ص ٣١٤)، الإبهاج (١٨٣٦/٣)، مفتاح الوصول (ص ٤٨١)، نهاية السول (٥٠٢/٤)، البحر المحيط (١٦٩/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٨/٢)، إرشاد الفحول (٣٩١/٢).

[3] المحصول (٤٣٣/٥)، منهاج الوصول (١٨٣٥/٣- إبهاج)، شرح مختصر الروضة (٧٠٢/٣)، الإبهاج (١٨٣٦/٣) نهاية السول (٥٠١/٤- ٥٠٢)، البحر المحيط (١٦٩/٦)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٣٦٨/٢)، إرشاد الفحول (٣٩١/٢).

[4] المسودة (ص ٣١٤).

ذكرها الحازمي وحكى فيها قولين:

١-أنَّهما سواء.

٢-ترجيح المُبقي لحكم الأصل و لم يرجِّح، وتبعه العراقي في ذلك[١].

وذكر السيوطي قولين:

١-تقديم الناقل.

٢-تقديم المقرِّر للبراءة الأصلية، و لم يرجِّح بينهما[٢].

سياق الأدلة:

أوَّلاً: دليل الجمهور:

١-أنَّ الناقل فيه زيادة على الأصل فإنَّه يفيد حكما شرعيا جديدًا، أمَّا المقرِّر للبراءة الأصلية فهو نفسه الحكم المستفاد من البراءة الأصلية فلم يُفد حكمًا جديدًا، ولا شك أنَّ الذي فيه زيادة أولى بالتقديم[٣].

الجواب:

أنَّ كون المقرِّر للأصل ليس فيه زيادة هو الذي اقتضى جعله متأخِّرًا حتى تكون له فائدة، ويكون مؤسِّسا لا مؤكِّدًا، فإنَّ التأسيس خير من التأكيد[٤].

٢-" أنَّ في القول بكون الناقل متأخِّرًا تقليل النسخ لأنَّه يقتضي إزالة حكم العقل فقط، وفي القول بكون المقرِّر متأخِّرًا تكثير النسخ، لأنَّ الناقل أزال حكم العقل،ثمَّ المقرِّر أزال حكم الناقل مرَّة أخرى "[١].

---

[1] الاعتبار (ص ١٩)، شرح التبصرة (ص ٣٣٨)، التقييد والإيضاح (ص ٢٨٧).

[2] تدريب الراوي (٢/٢٠٢).

[3] شرح اللمع (٢/٦٦١)، المحصول (٥/٤٣٤)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٢٥)، نهاية السول (٤/٥٠٢)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/٣٦٨).

[4] المحصول (٥/٤٣٤)، نهاية السول (٤/٥٠١- ٥٠٢)، شرح جمع الجوامع للمحلي (٢/٣٦٨)، سُلَّم الوصول لمحمد بخت المطيعي (٤/٥٠١).

الجواب: من وجهين:

أ-أنَّ رفع حكم البراءة الأصلية ليس نسخا، فلا يلزم من تقديم المبقي على الأصل تكثير النسخ[٢].

ب-القول بتأخُّر الناقل يلزم منه النسخ لحكم ثابت بدليلين وهما: البراءة الأصلية والخبر المؤكِّد لها، أمَّا القول بتأخُّر المُبقي لحكم الأصل فإنَّه لا يلزم منه إلاَّ النسخ لما ثبت بدليل واحد، فكان القول بتأخُّر المُبقي للأصل أولى[٣].

ثانيا: دليل المرجِّح للمُبقي لحكم الأصل:

" المبقي متأخِّر عن الناقل، إذ لو لم يتأخَّر عنه لم يكن له فائدة، لأنَّه حينئذٍ يكون واردًا حيث لا يحتاج إليه لأنَّ في ذلك الوقت نعرف الحكم بدليل آخر وهو البراءة الأصلية والاستصحاب، وإذا كان متأخِّرًا عن الناقل كان أرجح منه "[4].

الجواب:

أنَّ فيه فائدة على هذا التقدير وهي تأكيد حكم الأصل وما اقتضته البراءة الأصلية، ولا يقال أنَّ التأسيس أولى من التأكيد لأنَّه يدفعه ما يلزم من تأخير المبقي وتقديم الناقل من تكثير النسخ ولا شكَّ أنَّ تقليله أولى.

ثالثا: دليل من سَوَّى بينهما:

---

[1] المحصول (٥/٤٣٤)، وانظر" نهاية السول " (٤/٥٠٢).

[2] المحصول (٥/٤٣٥)، نهاية السول (٤/٥٠٢)، المذكرة للشنقيطي (ص ٦٦).

[3] المحصول (٥/٤٣٥)، نهاية السول (٤/٥٠٢).

[4] نهاية السول (٤/٥٠٢)، وانظر" المحصول" (٥/٤٣٤).

لم أقف لهم على دليل معين، والظاهر أنَّ هذا بناء على أنَّ دليل كل فريق معارَض بمثله فتساقطا، فيرجع إلى مرجِّح آخر.

الجواب:

أنَّ هذا القول مآله الرجوع إلى البراءة الأصلية عند انتفاء مرجِّح آخر.

قال ابن السبكي:" ولقائل أن يقول: يتساقط الخبران بالتعارُض ويرجع إلى البراءة الأصلية ولا نقول: أنَّ الحكم العقلي صار شرعيا، ولا نرجِّح أحد الخبرين لموافقته الأصل كما هو قضية تقرير الإمام (أي الفخر الرازي) والمصنِّف (أي البيضاوي)، ويُحمل قولهم: أنَّ المقرِّر راجح على أنَّ العمل بمضمونه ثابت بالدليل العقلي لا أنَّه قُدِّم لموافقته الدليل القطعي "[1].

الترجيح:

الذي يظهر أنَّ مذهب الجمهور أقوى لأنَّ فيه زيادة حكم.

والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين.

[1] الإبهاج (١٨٣٧/٣).

ملخص البحث

بعد دراسة مسائل هذا الموضوع وإمعان النظر فيها يمكن أن أستخلص النتائج التي توصلت إليها، وهي كالآتي:

١-أنَّ جميع العلوم الشرعية الأصلية والخادمة متفرعة عن الشريعة الإسلامية، وهذا يدلُّ على أنَّ ثمة علاقة بين العلوم الشرعية وارتباطا بينهـــا، وقد أدى هذا الترابط إلى وجود مسائل مشتركة بين هذه العلوم.

٢-الارتباط بين العلوم له جهتان: الجهة الأولى: احتياج بعضها إلى بعض وهذا أمر ظاهر الأهمية، فإنَّ العلوم دَرَج بعضها إلى بعض. والجهة الثانية: إيراد المسائل في عدة علوم مع كونها تختص ببعضهـــا دون بعض، وهذا قد يحتاج إليه إذا انبنت على المسألة مسائل أخرى شريطة أن تؤخذ مسلَّمة في غير مظانها كي لا تتشتَّت المقاصد مِن مسائل العلوم، ولاجتناب الدخول في تفريعات دقيقة يصعب فهمها على الطلاب.

٣-وقوع المسائل المشتركة بين العلوم له أسباب تقتضيه كأن يغلب على المؤلف اشتغاله بعلم من العلوم فيدرج مسائله في علوم أخرى، أو يعتقد الاحتياج إليها في ذلك العلم أو يقتدي بمن تقدَّمه ممَّن أورد تلك المسائل فيه ونحو ذلك ممَّا تقدم بيانه.

٤-أنَّ علم أصول الحديث ليس جزء مِن علم أصول الفقه وإنَّما هو علم مستقل عنه قائم بذاته وإن كان بينهما علاقة وتَلازم اقتضى وقوع مسائل مشتركة بين العلمين.

وكون الشافعي – الذي هو أوَّل مَن جرَّد الكلام في أصول الفقه – أورد في " الرسالة " مسائل متعلقة بأصول الحديث لا يقتضي أنَّه جزء منه، فقد سبق الشافعي وعاصره محدِّثون تكلموا على بعض هذه المسائل كالجرح والتعديل، والتحذير مِن التدليس والكلام عن طرق التحمل كالتحديث والإخبار والإجازة وغير ذلك، وهناك فرق بين تدوين العلم، وبين كونه مستقِرًّا في الأذهان مُتصَوَّرًا عند أهله قبل تدوينه.

٥-أنَّ مَن أمعن النظر في طريقة دراسة المُحَدِّثين والأصوليين لهذه المسائل المشتركة وجد بينهما تباينا في منهج دراسة العديد مِن هذه المسائل حتى صار يقال: هذا جارٍ على طريقة المُحَدِّثين، وهذا ما تقتضيه طريقة الأصوليين، وقد نصَّ غير واحد مِن العلماء على هذا التباين المنهجي بين الفريقين.

٦-أنَّ أوجه تطرُّق الخَلَل في دراسة هذه المسائل المشتركة عديدة ومتنوعة كعدم تحرير مذهب المُحَدِّثين فيها حيث يُنسب إليهم خلاف ما ذهبوا إليه، أو أن يخوض في دراستهـــا من ليست له دراية بعلم الحديث ولا تحقيق لمسائله، ولا آفة على العلوم وأهلها أشد ضررًا مِن الدُّخلاء فيها وهم من غير أهلها كمـــا قال ابن حزم، إلى غير ذلك مِن الأوجه التي تقدَّم بيانها.

٧-أنَّ علم الحديث علم تطبيقي عملي يرجع في تحقيق مسائله إلى تصرفات الأئمة الحُفَّاظ الممارسين للرواية العارفين بهـــا، إذ هم أهل الاصطلاح ومِن صنيعهـــم تستنبط القواعد، وليست مسائله أمورًا عقلية تجريدية يُطلِق الباحث لهـــا عنان الخيال والفروض وألوان الاحتمـــال، ولنُقَّاد الحديث مـــلكة وذوق لا يحـــول بينه وبينهـــم فيه التجـــويزات والاحتمالات كما قال ابن القيم.

٨-أنَّ بعض مَن تأخَّر مِن المُحَدِّثين تأثَّر بآراء الأصوليين في دراسة بعض هذه المسائل كمسألة التفرد وزيادة الثقة وغيرهما.

كما نجد العديد مِن الأصوليين المتأخِّرين الذين جاؤوا بعد ابن الصلاح استفادوا مِن كتابه " علوم الحديث " ونقلوا منه في جملة مِن هذه المسائل.

٩-ينبغي الرجوع في كل علم إلى أهله العارفين به الذين أفنوا أعمارهم في النظر في مسائله وتتبعها وحصلت لهم فيه ملكة لأنَّ فهمهم له أعمق ونظرهم في تحرير مسائله أدق وكما في المَثل:" أعلم بها مَن غَصَّ بها "، ومَن تعاطى تحرير فنٍّ غير فنِّه فهو متعنٍّ كما قال السخاوي.

١٠-أنَّ المُحَدِّثين يعتنون بنقد المتون لاسيما الحُفَّاظ الأوائل، فإنَّ علم الحديث لا يُرجع فيه إلى مجرَّد الحفظ، بل إلى الفهم والمعرفة أيضا كما ذكر الحاكم النيسابوري.

١١-ذهب جمهور الأصوليين إلى تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد، وذهب جمهور الحنفية إلى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: متواتر ومشهور وآحاد، وأما المُحَدِّثون فقد ذكر ابن الصلاح أنَّهم لا يذكرونه باسمه الخاص المشْعِر بمعناه الخاص، وأمَّا ذكر الخطيب له ففي كلامه ما يُشعر بأنَّه أخذه عن غير أهل الحديث.

وقد استعمل الشافعي والبخاري وغيرهم من المتقدِّمين لفظ " التواتر " ولكن الظاهر مِن سياق كلامهم أنَّهم أرادوا به المعنى اللغوي وهو الشهرة والاستفاضة.

ولكن التواتر العام الذي لا يزال معلومًا عند الناس جيلا بعد جيل ولا يمكن أن يخالف فيه أحد معروف عند أهل الحديث المتقدِّمين وإن لم يعبروا عنه بلفظ " التواتر "، وهـــو الذي أطلق عليه الشافعـــي " السنة المجتمع عليها "، وأمَّـــا التواتر الخاص الذي يعلمه أهل الحديث المختصـــون فيه والذي يرجع إلى الاطلاع على طرق الأحاديث وكثرة أسانيدها وأحوال رواتها فهو موجود أيضا على تفصيل تقدَّم بيانه.

١٢-ذهب المُحَدِّثون والأصوليون كافة إلى وجوب العمل بخبر الواحد العدل في الجملة وحكى ابن عبد البر وغيره الإجماع عليه، وخالف في ذلك شِرذمة لا تُعدُّ خلافا.

١٣-ذهب أهل الفقه والأثر – كما ذكر ابن عبد البر – إلى وجوب الاحتجاج بخبر الواحد الصحيح في العقائد، وقد خالف في ذلك أهـــل الكلام وكثير من الأصوليين ومَن تأثَّر بهم مِن المُحَدِّثين.

١٤-اختلف المُحَدِّثون والأصوليون في إفادة خبر الواحد الظنّ أو القطع، والذي يظهر راجحا أنَّه يفيد القطع إذا وُجد ما يدل على ذلك كأن تقترن به قرينة، والقرائن كثيرة لا يمكن حصرها، وليس الخلاف في المسألة لفظيـــا بل هو معنوي، ويظهر أثر ذلك في كفر جاحد ما ثبت بخبر الواحد، وفي قبول خبر الواحد في العقائد وأصول الديانات.

١٥-ذهب أكثر الأصوليين إلى أنَّ قول الصحابي: " أُمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا " وقوله:" مِن السنة كذا " في حكم المرفوع ويُصرف ذلك إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم، وأما المُحَدِّثون فقد نفى الحاكم والبيهقي الخلافَ بين أهل النقل أنه حديث مسند أي في حكم المرفوع، ونُقل الخلاف في ذلك عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، ويحتاج إلى تحرير ثبوته عنه وحكاية لفظه إذ يحتمل أنَّه أراد أنَّه موقوف مِن حيث الصِّناعة الحديثية أي لا يُنسب إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم صراحةً، إلاَّ أنَّه في حكم المرفوع.

وهكذا القول بالنسبة لقول الصحابي:" كنَّا نقول كذا "، " كنَّا نفعل كذا "ونحوهما.

١٦-المشهور عند الأصوليين أنَّ المرسَل هو ما انقطع إسناده في أيِّ موضع كان هذا الانقطاع، وهو الذي نسبه الخطيب البغدادي لأهل الحديث إلاَّ أنَّ الأكثر مِن حيث الاستعمال إطلاق المرسَل على ما أضافه التابعي إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم ، وما عزاه الخطيب لأهل الحديث هو الذي يدل عليه صنيع الحُفَّاظ المتقدِّمين، وهو الموافق للغة العرب.

١٧-اختلف المُحَدِّثون والأصوليون في الاحتجاج بالمرسَل،والذي تبيَّن بالدراسة أنَّه نوع مِن أنواع الضعيف لِفُقْدانه شرط الاتصال والجهل بحال الساقط، فإذا وجد ما يُعضِّده ويقوِّيه و لم يعارضه ما هو أقوى منه، احتُجَّ به، وذهب ابن رجب الحنبلي إلى عدم المنافاة بين كلام الحُفَّاظ وكلام الفقهاء في الاحتجاج به، فالأولون أرادوا الصِّناعة الحديثية، والآخرون قصدوا الاحتجاج بمضمونه وما دلَّ عليه مِن أحكام إذا احتفت به قرائن معضِّدة لمعناه.

١٨-ذهب الأصوليون والمُحَدِّثون قاطبةً إلاَّ مَن شَذّ إلى قبول مرسَل الصحابي، وهو الصحيح الذي لا ريب فيه.

١٩-ذهب عامة المُحَدِّثين والأصوليين إلى ذكر تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، وهو الذي اصطلح بعض الأصوليين على إدراجه تحت مصطلح" تدليس الرواة "، وأمَّا "تدليس

المتون " فقد أدخله غير واحد مِن الأصوليين في أقسام التدليس، وأمَّا المُحَدِّثون فقد أفردوه بنوع مستقل مِن أنواع الحديث، أطلقوا عليه اسم " المُدرَج " أي مُدرج المتن.

٢٠-التدليس ضرب مِن الإيهام وليس بمثابة الكذب الذي يقدح في صاحبه وتُردُّ به روايته، ولكنه ليس مِن النصيحة في الصدق كما قال الشافعي، فمن كان معروفا بالتدليس مشتهِرًا به أو ثبت تدليسه عن المجروحين والمجاهيل فحكم ما رواه بالعَنعَنة حكم المنقطع لا يقبل منه حتى يصرِّح بالسماع، وتقبل عَنعَنة المدلِّس في حالات تقدم ذكرها في موضعها.

٢١-أكثر الأصوليين والمُحَدِّثين على عَدِّ الإرسال الخفي مِن التدليس، وذهب سبط ابن العجمي وابن حجر العسقلاني وتبعه البِقاعي والسخاوي إلى التفريق بينهما، واتفق الفريقان على أنَّهما في حكم المنقطع.

٢٢-إذا تعارَض الجرح والتعديل في راوٍ، فالراجح تقديم الجرح إذا كان مفسَّرًا بما يقدح لأنَّ فيه زيادة علم، لكن مع مراعاة جملةٍ مِن الضوابط تقدَّم ذكرها.

٢٣-ذهب عامة المُحَدِّثين وأكثر الأصوليين إلى أنَّ التعديل يكفي صدوره مِن إمام واحد، ونسب الجويني وتبعه جماعة إلى بعض المُحَدِّثين اشتراط العدد في التعديل، وفي ذلك نظر فإنَّ الخطيب وابن الصلاح وغيرهما مِن المُحَدِّثين إنَّما نسبوا هذا القول إلى بعض الفقهاء و لم ينسبوه إلى أحد مِن المُحَدِّثين وهو الأقرب إلى الصحة.

٢٤-مَن عُرف مِن عادته أو صريح عبارته أنَّه لا يروي إلاَّ عن ثقة، فإنَّ روايته عن غيره تُقوِّيه وتنفعه ولكن مع اعتبار جملة مِن الضوابط تقدَّم بيانها في موضعها.

٢٥-عمَل العالم بمقتضى حديث لا يلزم صحته عنده ولا تعديل راويه لاحتمال اعتماده على دليل آخر، وقد يدلُّ ذلك على صحته عنده بشروط تقدم ذكرها، لكن في تحقُّقِها عُسر وصعوبة.

٢٦-ذهب أكثر الأصوليين إلى تقديم الوصل على الإرسال عند التعارُض، ووافقهم جملة مِن المُحَدِّثين والصحيح الذي يدلُّ عليه صنيع الحُفَّاظ النُقَّاد – كما حققه ابن دقيق العيد

وغيره – أنَّه لا يحكم لأحدهما مطلقًا بل يُرجَّح بينهما بحسَب القرائن، وقد تقدم بيان بعضها في موضعه.

وهكذا القول بالنسبة لزيادة الثقة في المتون، فليس للنُقَّاد الأوائل حكم كلّي مُطَّرد قبولاً وردًّا، بل لكل زيادة نقد خاص وتختص بنظر ليس للآخر.

٢٧-أكثر الأصوليين والمنقول عن عامة المُحَدِّثين ردُّ رواية الفرع إذا أنكرها الأصل إنكار جحود وتكذيب له، والظاهر أنَّ في المسألة تفصيلا يرجع إلى النظر في القرائن.

٢٨-ذهب أكثر الأصوليين والمُحَدِّثين إلى أنَّ الأصل إذا أنكر رواية الفرع إنكار نسيان وتوقُّف فلا يقتضي ردَّ روايته بل هي مقبولة محتج بها.

٢٩-الذي ذهب إليه أكثر المُحَدِّثين والأصوليين ردُّ رواية المجهول في الجملة، ولكن إذا كان الراوي عنه ممَّن عُرف بانتقاء الرواة ووصف بأنَّه لا يروي إلاَّ عن ثقة فإنَّ روايته عنه تقوي مِن شأنه إذا لم يأت بمناكير.

٣٠-أكثر المُحَدِّثين والأصوليين على جواز الرواية بالإجازة والكتابة واختلفوا في بعض أنواعهما، وتنازعوا في بعض طرق التحمل كالمُناوَلة المجرَّدة عن الإجـــازة، وكالإعلام والوَصيَّة والوِجادة، وقد تقدم تفصيل ما يتعلَّق بها في موضعه.

٣١-ذهب عامة المُحَدِّثين وجمهور الأصوليين إلى اشتراط البلوغ عند الأداء والرواية.

٣٢-ذهب جمهور السلف والخلف وهو قول أكثر المُحَدِّثين والفقهاء والأصوليين إلى جواز رواية الحديث بالمعنى بشروط وضوابط تقدم بيانها في موضعها.

٣٣-مَن كفر ببدعته تكفيرًا مقبولاً وخرج بها عن الإسلام لم تقبل روايته لأنَّ مِن شرط قبول الرواية الإسلام، ولكن ينبغي تحرير مَن يُكَفَّر ببدعته.

أمَّا البدعة غير المكفِّرة، فأقرب الأقوال إلى التطبيق العملي وممارسة النُقَّاد أنَّ صاحبها إذا كان ثقة في دينه وأمانته ضابطا لما يرويه قُبلت روايته سواء كان داعية إلى بدعته أم لا إلا أن يظهر عناده وإسرافه في اتِّبـــاع الهوى والإعراض عن حجج الحق وانقياده لهواه انقيادًا

فاحشـــا فتردُّ روايته حينئذٍ لسقوط عدالته لأنَّ هذا أدلُّ على وهن تديُّنـــه من كثير من الكبائر.

٣٤-مَن ارتكب محرَّمًا ممَّا يسوغ فيه الاجتهاد متأوِّلاً، وهو معروف بالصدق والتحرُّز عن مقارفة المعاصي فلا يُسقط ذلك عدالته ولا يوجب ردَّ حديثه، فإنَّ ما يسوغ فيه الاجتهاد لا يفسق به فاعله.

٣٥-التعارُض بين النصوص الثابتة إنَّما يقع في ذهن المجتهد ونظره لقصوره عن فهم النَّص وإدراكه، وأمَّا في الواقع ونفس الأمر فالشريعة مُنزَّهة عن ذلك لأنَّها ترجع إلى قول واحد إلاَّ أن يكون أحدُهما ناسخا والآخر منسوخا.

٣٦-الصحيح في ترتيب طرق دفع التعارُض ما ذهب إليه الجمهور وهو تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح.

٣٧-عامة المُحَدِّثين والأصوليين على مشروعية الترجيح، ووجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارِضة كثيرة منها ما يرجع إلى السند ومنها ما يرجع إلى المتن، وقد وقع بينهم خلاف كثير في هذه الترجيحات تقدم بيانه في موضعه.

التوصيات والمقترحات

ظهر لي مِن خلال هذا البحث أنَّ ثمة جملة مِن القضايا ينبغي مراعاتها ومعالجتها منها:

١-الاهتمام باستقراء أقوال النُقَّاد المتقدِّمين وجمعها مِن ثنايا كتب العِلَل والسؤالات وتواريخ الرواة وتخريج الأحاديث لنقف على منهجهم النظري والتطبيقي في دراسة مسائل علوم الحديث، ويتم ذلك بإحدى طريقتين:

الأولى: جمع آراء كل ناقد على حدة في مختلف أبواب علوم الحديث.

الثانية: أن يفرد كل نوع مِن أنواع علوم الحديث ببحث مستقل يستقري الباحث فيه أقوال النُقَّاد مع الموازنة بينها وإمعان النظر فيها.

وقد كُتبت رسائل جامعية كثيرة على ضوء ما تقدم لكن بقيت أنواع ومسائل لم تُبحث، كدراسة مناهج بعض النُقَّاد في الجرح والتعديل مِن حيث الاعتدال أو التساهل والتشدد، ودراسة كثير مِن ألفاظ الجرح والتعديل عند الحُفَّاظ الأوائل وغير ذلك.

٢-سلوك هذه الطريقة في الموازنة بين المسائل المشتركة بين عدة علوم وتحريرها ودراستها دراسة متأنِّية، كجمع المسائل المشتركة بين أصول الفقه واللغة، فقد تقدم كلام التقي السبكي أنَّ الأصوليين دقَّقوا في فهم أشياء مِن كلام العرب لم يصل إليها النحاة واللغويون، فهذا الكلام يحتاج إلى دراسة عميقة لمعرفة صحَّته مِن خطئه.

٣-القيام بتهذيب العلوم وإصلاحها على وفق ما قرَّره المحقِّقون مِن أهل العلم قديما وحديثا، وذلك بحذف المسائل الدَّخيلة على كل علم لكونها لا يترتَّب عليها أثر ولا ينبني عليها عمل، أو لكونها مِن صميم علم آخر فتؤخذ في غير مظانِّها مسلَّمةً من غير خوض في فروعها ودقائقها لئلا تتشتت المقاصد مِن مسائل العلوم.

٤-التنقيب عن كتب الأصول التي سَلم مؤلِّفوها مِن التأثُّر بالمنطق وعلم الكلام، والحرص على تحقيق الموجود منها لاسيما مَن كان منهم جامعًا بين الحديث والأصول كالقاضي

إسماعيل المالكي ونحوه فإنَّ الوقوف على آرائهم يصحِّح كثيرًا مما نُسب إلى الأصوليين وهو في الحقيقة مِن آراء المُتكلِّمين.

والله أعلم والحمد لله الذي بنعمته تَتمُّ الصالحات.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

-ألم تر أنَّا أرسلنا الشياطين على الكافرين.....٢١٥.

-أنَّا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور.....أ.

-أنَّا نحن نزَّلنا الذكر وأنَّا له لحافظون.....ب، ١٤٦.

-إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيَّنوا.....٥٤، ١٠٥، ٢٥٧، ٤٩٥، ٥١٨.

-إن يتبعون إلا الظنَّ وأنَّ الظنَّ لا يغني من الحق شيئا.....١١٠، ١٤٤.

-إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس.....١٤٤.

-ثم أرسلنا رسلنا تترى.....٧٧.

-فاعتبروا يا أولي الأبصار.....٥٥٧.

-فإن تنازعتم في شيء فردُّوه إلى الله والرسول.....١، ٥٣٩.

-فلولا نفر مِن كل فِرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدِّين.....١٠٤، ٢٥٦.

-قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين.....١٤٦.

-قل هل عندكم من علم فتُخرجوه لنا.....١٤٤.

-واذكُرن ما يُتلى في بيوتكنَّ مِن آيات الله والحكمة.....ب، ٤٨٤.

-وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون.....١١٠.

-وأنذر عشيرتك الأقربين.....٢٦٩.

-وإن طائفتان مِن المؤمنين اقتتلوا.....١٠٤.

-ولا تقف ما ليس لك به علم.....١١٠، ١٤٥.

-ولو كان مِن عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرًا.....٥٣٨.

-وليشهد عذابهما طائفة مِن المؤمنين.....١٠٤.

—وما يتَّبِع أكثرهم إلا ظنا أنَّ الظن لا يغني مِن الحق شيئا.....١٤٤.

—وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.....١٤٦، ٤٩٠، ٥٣٨.

فهرس الأحاديث والآثار

-آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت.....٤٨٦.

-أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (أثر أبي بصرة).....١٩١.

-إذا جاوز الختانُ الختانَّ وجب الغسل (أثر عائشة).....٢٠٤.

-إذا جلس بين شُعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل.....٥٤٩.

-ازهد في الدنيا يحبك الله.....٣١١.

-الاستئذان ثلاث، فإن أُذن لك وإلا فارجع.....١١٢.

-استُحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.....١٦٨.

-أصاب السنة (أثر ابن عباس).....١٩٢.

-أصبنا طعامًا وأغنامًا يوم اليرموك فلم يقسم.....٢١١.

-اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة.....٢٧٩.

-أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (أثر ابن عمر).....١٨٧.

-أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة.....١٦٧.

-أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله..١٧٠.

-أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه رجلا وأمره ... ٤٤١.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أخذ يوم المباهلة بيد حسن وحسين.....٨٧.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم جهر بآمين.....٨٦.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمَّام الجحفة.....٧٣.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتي السهو يوم ذي اليدين.....٨٦.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب.....١٨٠.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد.....٣٩٤.

-أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة قبل موته بشهر.... ٥٧٧.

-أنَّه دعا قريشا فاجتمعوا فعَمّ وخَصّ.....٢٦٩.

-إن قُتل زيد فجعفر، وإن قتل جعفر فعبد الله بن رواحة.....٤٣٣.

-إنك تقدم على قومك مِن أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم....١٢٤.

-إنَّكم تختصمون إليّ وإنما أنا بشر.....١٣٩.

- إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه و طعمه ولونِه.....٢٦٧.

-إنما جهرت لتعلموا أنها السنة (أثر ابن عباس).....١٧٥، ١٩٣.

-إنما فعلت لتعلموا أنها سنة (أثر ابن عباس).....١٧٢.

-إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض.....٣٩٥.

-إنَّ مِن السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة (أثر علي).١٧٨.

-أوصكم بتقوى الله والسمع والطاعة.....١٨٦.

-بلغوا عنّي ولو آية.....٢٥٦، ٤٣٠.

-تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّي رأيته....٤١٥.

-تسمعون ويُسمع منكم ويُسمع ممَّن سَمِعَ منكم.....٢٥٣.

-جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين.....١٨٦.

-دَعْ ما يريبك إلى ما لا يريبك.....٥٩٣.

-دعي الصلاة أيام أقرائك.....٧٢.

-السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة..(أثر أبي أمامة بن سهل).....١٩٣.

-صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة (أثر ابن عمر)..١٨٥.

-صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه.....٩٠.

—عسى الغُوير أبؤسًا (أثر عمر).....٣٣٦.

—فمضت السنة أنَّ الرسل لا تقتل (أثر ابن مسعود).....١٧٨.

–كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا (أثر ابن عمر).....٢٠٦.

—كان القنوت في المغرب والفجر.....٢٠١.

—كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليُمنى.....١٧٠.

—كانوا لا يقطعون اليد في الشيء التافه (أثر عائشة).....٢٠٧.

—كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد..(أثر عمر).....٢٨١.

—كنت رجلاً إذ سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا(أثر علي) .....١١٣.

—كنَّا إذا أصابت إحدانا جنابة أخذت بيدها ثلاثا فوق رأسها...(أثر عائشة)... .....٢٠٠.

—كنَّا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدل بأبي بكر أحدًا(أثر ابن عمر)...١٩٨.

—كنَّا لا نعد الكدرة والصفرة شيئا (أثر أم عطية).....٢٠٠.

—كنَّا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف.....٢١٢.

—كنَّا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه (أثر ابن عمر)...٢١١.

—كنَّا نفعله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم(أثر رِفاعة بن رافع)...٢٠٤.

—لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا.....٤٤٠.

—لا صلاة إلا بقراءة أم القرآن.....٨٦.

—لا عدوى ولا صفر ولا هامة.....٣٨٧.

–لم تكن تقطع يد السارق في أدنى مِن حجَفة أو ترس (أثر عائشة).....٢٠٩.

—لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة (أثر ابن سيرين).....١٩،

.٢٥٤،٢٧٢

–ليبلغ الشاهد الغائب.....٢٥٦.

–لِيَلني منكم أولو الأحلام والنهى.....٥٨٠.

–ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعًا فهو مِن المبتاع(أثر ابن عمر).....١٧٨.

–ما حقُّ امرئٍ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين.....٤٦٤.

–ما كنَّا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بالتكبير (أثر ابن عباس).....٣٨٥.

–ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة.....٢٠٥.

–مضت السنة أنَّ ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعًا (أثر ابن عمر).....١٧٧.

–مَن أدرك وفاتي مِن سبي العرب فهو حُرّ... (أثر عمر).....٤٣٠.

–مَن سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها.....١٨٦.

–مِن السنة إذا تزوّج الرجلُ البكر على الثيب (أثر أنس).....١٨١.

–مَن غسَّل ميتا فليغتسل.....٣٠.

–مَن كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوأ مقعده مِن النار.....٩٣، ١٤٦.

–الماء من الماء.....٥٤٩.

–نضَّر الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدَّاها.....١٠٥، ٤٨٤.

–نُهينا أن يبيع حاضرُ لباد (أثر أنس).....١٦٨.

–وفي كل أصبع مما هناك عشر من الإبل.....٤٦٣.

–وقَّت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المدائن العقيق.....٧٢.

–والله ما كل ما نحدِّثكم سمعنا مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أثر أنس)...٢٧٢، ٢٨١.

–يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدًا.....٤١٤.

فهرس الأعلام

– أ –

–الآمدي.....ل، ٢٩، ٧٩، ١١٠، ١١٩، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٥١، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٧٦، ٢٨٦، ٣١٢، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٥٨، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠١.

–إبراهيم بن إسحاق الحربي.....٤٢٤، ٤٩٦.

–إبراهيم بن إسماعيل بن علية.....٩٨، ٩٩، ٣٢٤.

–إبراهيم بن سعد.....٥١٧.

–إبراهيم بن محمد.....٣١٠.

–إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي...٢٦٣.

–إبراهيم بن يزيد التيمي.....٢٢٩، ٢٣٨.

–إبراهيم بن يزيد النخعي.....١٩٢، ٢٢٨، ٤٨٠.

–الأبهري.....٢٤٦، ٣٦٦، ٥٨٢.

–الأبياري.....٢١٧، ٣٣٣، ٣٦٥، ٥٥٥.

–أبي بن كعب.....١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٥٤.

–الأثرم.....٢٥٢، ٥٦٨، ٥٩٧.

–أحمد بن حنبل.....٨٥، ٢٢٧، ٢٥٨، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٧٥، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٥٦، ٤٦٣، ٥١٧.

–أحمد بن شبيب.....٣٣١.

–أحمد بن صالح المصري.....٦٦، ٤٢٤.

–أحمد شاكر.....١٧، ٢٤، ٣٨٨، ٤٩١، ٥١٤.

–الأرموي.....٣٦٧، ٤٧٧.

–الأزهري.....٢٨٤.

–أسامة بن زيد.....١٦٢، ٢٧٩، ٢٨٠.

–إسحاق بن راهويه.....١٥٥، ٤٥٧، ٤٦٣.

–الإسفراييني (أبو إسحاق).....٨١، ١٣٥، ٢٤٥، ٢٧٧، ٤٧٧.

–الإسفراييني (أبو حامد).....٤٥٥.

–إسماعيل القاضي(إسماعيل بن إسحاق)

–الإسماعيلي (أحمد بن إبراهيم).....هـ، ٣١، ١٦٣، ١٦٥، ١٨٣، ٢٠١، ٢١١، ٣٠٩، ٣٨٧، ٦١١.

–الأسمندي.....١٦٠، ٢٤٣، ٢٨٦، ٣٦٧، ٤٩٣، ٥٦٠.

–الإسنوي.....١٧٣، ٢١٨، ٢٧٦، ٣٢٦، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٦٦، ٤٦٨، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٥٣.

–الأسود بن يزيد النخعي.....١٩٢، ٢٢٨، ٤٨٠.

–أشهب عبد العزيز.....١٩٤، ٤٢٢.

–الأصم = أبو بكر الأصم

–الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز).....٢٣٠، ٥٠٧.

–الأعمش (سليمان بن مهران).....٢٢٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٥١٠، ٥٧٢.

–الكِيَا الطبري.....٣٤، ٢٢٥، ٣٥٧، ٤٥٥، ٤٧٥، ٥٣٥.

–إمام الحرمين = الجويني

-أنس بن مالك.....٧٢، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٨١، ١٨٢،
١٩٠، ٢٠١، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨١، ٣٦٢، ٤٥٧، ٤٧٦.
-الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو)....١٩٢، ٢٥٠، ٢٥٨، ٤٢٤، ٤٤٣.
-أيوب السختياني.....٤٢٤، ٤٥١، ٤٥٦، ٦٠٢.

- ب -

-الباجي.....٣٦، ٧٩، ٨٠، ٩٠، ١٠٠، ١١٤، ٢١٧، ٢٤١،
٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٦،
٣٧٧، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٩٩،
٥١٥، ٥١٦، ٥١٨، ٥٤٤، ٥٥٦، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٩٢، ٦٠٤.
-الباقلاني.....٤٥، ٥٠، ٥٨، ٨٣، ٨٦، ١٢٧ ١٣٥، ٢٤٥، ٢٤٧،
٢٤٨، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٩٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١،
٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٤٠،
٤٤٢، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٩٣، ٤٩٩، ٥١٥، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٧٣،
٥٧٤ ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٦، ٦٠٠، ٦٠٤.
-البخاري.....٤١، ٤٢، ٥٥، ٧٢، ٨٦، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦،
١١٦، ١٥٣، ١٧٨، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢،
٢٢٤، ٢٢٨، ٢٥٠، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣٤١، ٣٥٩، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٩٨، ٤١٢، ٤٢٤،
٤٤٠، ٤٥٦، ٤٥٧، ٥١٣، ٥١٤، ٥٦١، ٦١٠.
-البرديجي.....١٨ ، ٤٨ ، ٥٥٠ .
-البرزاطي.....١٧٧.
-البرزالي.....٤٢٩.
-البرقاني.....٢٠١.

—البزار.....٢٣٠، ٢٩٨، ٣١٥ ، ٣١٨ ،٣١٩، ٤٠٨ .

—البزدوي.....٣٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٤ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٤٢٣ ، ٤٥٥.

—بشير بن كعب.....٢٥٤.

—البعلي.....١٩٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤.

—البغوي (الحسين بن مسعود).....٢٢٢.

—البغوي (أبو القاسم عبد الله بن محمد)...٢٣٥.

—البِقاعي.....٢٧ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٨٩ ، ١٧٩ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٥١٤ ، ٦١٢.

—البُلْقِيني.....٨٤ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٣٨ ، ٢١٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٩٤ ، ٥١٣ ، ٥٥٩.

—بندار=محمد بن بشار.

—البيضاوي.....٧٨ ، ١٣٤ ، ١٩٦ ، ٢٤٤ ، ٣٢٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧.

—البيهقي.....٢٤ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩، ١٧٥ ، ١٧٦، ٢٢٤ ،٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠ ، ٤٣٩ ، ٤٥٦، ٦١١.

– ت ث –

–الترمذي.....٢٠، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٥٤، ١٥٣، ١٨٠، ١٩٠، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٥٩، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٤٠٨، ٤٨٠.

–التلمساني (الشريف).....٣٨٤، ٣٩١.

–التنوخي (أبو عَلي).....٤٨٠.

–التهانوي.....٥٣.

–ثابت البناني.....٣٦٢، ٤٦١.

– ج –

–جابر بن عبد الله.....٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٧٩، ٣٥٤.

–الجاحظ.....١٠٠، ٢٤٥.

–الجُبَّائي.....٩٩، ١١٧، ٢٤٥، ٤٩٩، ٥١٥، ٥١٦، ٥٣٥.

–الجرجاني الحنفي.....٢١٨، ٢٣٦، ٥٣٥، ٥٦٠، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٣.

–جرير بن حازم.....٢١١.

–جرير بن عبد الله البجلي.....١٨٧.

–الجَصَّاص.....٧٧، ٨١، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٩٥، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٩١، ٤٢٣، ٤٧٧، ٥٣٥، ٥٨١، ٥٩٢.

– جعفر بن أبي طالب.....٤٣٣.

–جعفر بن محمد (الصادق).....٢٣٠، ٢٣١، ٤٨٠.

–جعفر بن أبي وحشية.....٤٦١.

–الجنيد.....٦٣.

–الجوزجاني (أبو إسحاق).....٥٠٣.

–الجوزقي (أبو بكر).....١٣٦.

–الجويني (أبو محمد).....١٠١، ١٠٢.

–الجويني (أبو المعالي).....٣، ١١، ٢٨، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٥٩، ٧٨، ١٣٤، ١٣٩، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٤٥، ٢٧٧، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٨١، ٥٣٥، ٥٥٠، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٩.

-الجيَّاني(أبو علي).....٢٧٠.

– ح –

-الحارث بن أسد المحاسبي.....٦٣، ١٣١، ١٣٤، ٣٨٧.

–الحارث بن أبي أسامة.....٤٢٤.

–الحازمي.....٩٣، ١٠٢، ٤٢٩، ٤٣١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٩، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٦.

–الحاكم النيسابوري (أبو عبد الله)....١٨، ١٩، ٢٠، ٢٧، ٥٦، ٥٨، ٦٨، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٠٢، ١٤٢، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٥٧، ٣٧٢، ٤٠٢، ٥٠٢.

–حبيب بن أبي ثابت.....٣٠٩.

–حجاج بن محمد.....٣١٠.

–الحجاج بن يوسف الثقفي.....٧٢، ١٨٥.

–حذيفة بن اليمان.....٣١، ٢٣١، ٢٧٢.

–الحسن بن عثمان التستري.....٢٧٤.

–الحسن بن علي بن أبي طالب.....٨٧.

–الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري..١٩٠، ٢٣٧،

–الحسين بن علي بن أبي طالب.....٨٧.

–الحسين بن محمد المروروذي.....٤٢٢.

–حصين بن عبد الرحمن السلمي.....٣٠٩.

–حماد بن أسامة.....٢٩٢، ٣٠٦.

–حماد بن زيد.....٢٢، ٢١١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٤٥١، ٤٨٠.

–حماد بن سلمة.....٣٦٢..

–الحِمَّاني (يحيى بن عبد الحميد)...٣٠٣، ٣٠٤.

–حمزة فتح الله.....٦٢.

–حميد بن أبي حميد الطويل.....٢٧٢.

–حميد بن لاحق.....٢٣٥.

–الحميدي (عبد الله بن الزبير)...٥٣، ٢٥٥، ٣٠٩، ٤٤٠، ٥٠٢،

–الحميدي (محمد بن أبي نصر)...٥٨، ٥٩، ١٣٦.

–حنظلة السدوسي.....١٦٣..

–حيوة بن شريح.....٤٢٤.

–خ د ذ –

–خالد بن عمرو القرشي.....٣١١.

–الخَبَّازي.....٧٨، ٣٦٥، ٣٦٨.

–الخطيب البغدادي.....ح، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨٣، ٨٧، ٩٥، ١١٩، ١٣٦، ١٦٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٨، ٥٥٩، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٦، ٥٨٧.

–الخلال (أبو بكر).....٣٥٠، ٤٥٦، ٥٠١.

–خلف بن تميم.....٤٢٤.

–خلف بن حيان الأحمر.....٦٢.

–الخليلي.....٢٣٧، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٧٥.

–الدارقطني.....٣١، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٢، ٢٢٤، ٢٣٦، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٩٤.

–الدامغاني الحنفي.....٤٣٤.

–داود بن أبي عاصم.....٢٢٧.

–داود بن علي الظاهري..١٣١، ١٥٩، ٢٩٤.

–الدباس.....٤٢٢، ٤٢٥.

–الدَّبوسي.....٣٩، ١٧٢، ١٧٧، ٣٩٢.

–الدمياطي.....٤٢٩.

–الدهلوي (ولي الله)..٣٨.

–الذهبي.....هـ، ن، ٤، ٧٢، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١٥، ٤٢٩، ٥٠٥،

٥١٣، ٥١٧، ٥٢٠.

–ذو الجوشن.....٢٣٣.

–ذو النون.....٦٣.

–ذو اليدين.....٨٧، ١١١، ١١٢، ٥٦٣.

– ر ز –

-الرازي (الفخر).....٤٦، ٧٧، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٩، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٧٦، ٢٨٧، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩١، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠٠، ٥١٦، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٥٤، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٩، ٦٠٤، ٦٠٧.

–رافع بن خديج.....٢٣٤، ٢٣٦.

–الرامهرمزي.....١٧، ٢٠، ٤٤٧، ٤٥٦.

-الربيع بن سليمان المؤذن....٣٩٤.

–الربيع بن صبيح.....٢٣٥

–ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي..١١٥، ٣٩٤، ٤٢٢.

–رجاء بن حيوة.....٤٨١.

–رزق الله بن عبد الوهاب التميمي...٨٥.

–رشيد الدِّين العطار.....٤٦١.

–رِفاعة بن رافع.....٢٠٤، ٢٠٥.

–الرُّوياني.....٨٢، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٨٤، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٥٥، ٤٧٨، ٥٠٠.

–الزاهدي (نجم الدِّين).....٤٣٩.

–الزبرقان بن بدر.....١٠٧.

–الزبيدي (محمد بن الوليد).....٤٤.

–الزَّرْكَشي.....ل، ٦، ٢٥، ٢٦، ٣٦، ٥٣، ٨٢، ١٠٠، ١٢١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣١٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩١، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٥٤، ٤٩٤، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٨٤، ٥٩١.

–زكريا بن أبي زائدة....٤٥٦.

–زيد بن أسلم.....٢٣٤.

–زيد بن ثابت.....١٩، ٢٠٤، ٢٨٠، ٤٣٣.

–الزيلعي.....٥٦٥.

– س –

–سالم بن عبد الله بن عمر.....١٧٥، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٧، ٥٦٨.

–السبكي (تاج الدِّين).....ل، ١١٧، ١٦٥، ١٧٣، ٢١٨، ٢٤٤، ٢٧٠، ٢٨٥، ٢٩٧، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٤، ٣٩١، ٤١٠، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٦، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٩٧، ٥١٦، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٤٤.

–السبكي (تقي الدِّين).....١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ٢٣، ٥٦.

–السجزي (أبو نصر).....٤٢٤، ٤٢٦.

–السخاوي.....٢٦، ٣٢، ٣٥، ٤٦، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٨٣، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٩، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩٩،

٣١٥، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٢، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٣٧، ٥٤٦.

—السرخسي.....٢٨، ٣٦، ٧٧، ٩٩، ١٣٥، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣١٤، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٨٣، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٥٤، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٩٩، ٥٦٠، ٥٩٢.

—سعد بن إبراهيم.....٢٢٧.

—سعد بن أبي وقاص.....١١٦، ٢٢٧.

-سعيد بن أبي عروبة.....٥٠٥.

—سعيد بن المُسيّب.....٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣١٢.

—سعيد بن أبي هند.....٢٣٢.

—سفيان بن سعيد الثوري....٢٣٥، ٢٥٨، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٤، ٣٦٢، ٤٨٠، ٥٢٠، ٥٦٨، ٥٧٢.

—سفيان بن عيينة.....أ، ٤٦٣، ٤٨٠.

-السِّلفي.....٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٥.

—سلمة بن كهيل.....٣٠٩.

—سليم الرازي.....١٧٢، ٣٩٣، ٤١٠، ٥٠٠، ٥٨٨.

-سليمان بن أرقم.....٢٦٠.

—سليمان بن بلال.....٣٩٤.

—سليمان بن حرب.....٧٢.

—سليمان بن مهران = الأعمش.

—سليمان بن موسى....٢٢٨.

—سمرة بن جندب.....٤٦٣.

—السمرقندي (علاء الدِّين).....١٢٠.

—سنين أبو جميلة.....٣٣٦.

—سهل بن سعد.....١٧٠، ٣١١.

—سهيل بن أبي صالح.....٣٩٤، ٣٩٥.

–السيوطي.....٥٦، ٦٠، ١٦٣، ١٨٣، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٤٧، ٤٤٣، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٥.

– ش –

–الشافعي.....د، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٥٣، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٨٥، ١٠٧، ١١٥، ١١٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ٢١٧، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٦، ٣٤١، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٩١، ٣٩٤، ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٩٣، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٤، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٩٦، ٥٩٧.

—شريح القاضي.....٣.

—شريك القاضي.....٥٦٨.

—شعبة بن الحجاج.....٧، ٢٢، ٦٧، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٠٥،

– ص ض ط –

– ع غ –

—عبد الرزاق عفيفي ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧،

–عبد الله بن عمرو بن العاص.....٤٦٣،

-عطاء بن يسار.....٢٣٤.

-عمرو بن شعيب.....٤٦٣.

- ف ق -

-قيس بن أبي حازم.....٣١٨.

-قيس بن عاصم.....١٠٧.

- ك ل -

-الليث بن سعد.....٢٦، ٤٢٤، ٤٥٦.

-الليث السمرقندي.....٣٥٤

- م -

-محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة.....٤٣٢.

-محمد بن إسحاق بن يسار.....٧١، ٢٢٦، ٥١٧،

-محمد بن بشار (بندار).....٤٢٤،

-محمد بن حبان = ابن حبان.

-محمد بن الحسن الشيباني.....٢٤٥، ٣٩١، ٤٠٧، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣٩، ٥٠٠، ٥٦٠،

-محمد بن حميد الرازي.....٢٦٣،

-محمد بن داود الظاهري.....٩٨،

-محمد بن سلام الجمحي.....٦١،

-محمد بن سيرين.....١٩، ٢٢، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧٢، ٤٥١، ٤٨١، ٥٠٢،

-محمد بن الطيب الفاسي.....٣٢٣.

-محمد بن علي (الباقر).....٢٣٠، ٢٣٧،

—محمد بن كثير الصَّنعاني.....٣١١،

—محمد بن كعب.....١٩٠،

—محمد بن مسلمة. .....١١٢،

—محمد بن يحي الشافعي.....٤٢،

—محمد بن يوسف الفريابي.....١٧٠

—المسور بن إبراهيم.....٢٣١.

-المطيعي(محمد بخيت).....٣٦٨.

-موسى بن عقبة.....٤٦٥.

—الميانجي (أبو حفص).

–ن هـ –

– و ي –

– الكنى –

فهرس المصادر والمراجع

– أ –

١- آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق – مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م

-–آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويمًا لعلي بن سعد الضويحي، مكتبة الرشد – الرياض، ط٢ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

-الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمذاني، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي- إدارة البحوث الإسلامية – الهند، ط٢ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢–أبجد العلوم لصديق حسن خان، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٧٢م.

٣–ابن حجر العسقلاني لشاكر عبد المنعم ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤–الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدِّين السبكي وولده تاج الدِّين، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل- دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥–إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدِّين الدمياطي-تحقيق أنس مهرة،دار الكتب العلمية-بيروت ط١ ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٦–الاتصال والانقطاع لإبراهيم بن عبد الله اللاحم ، مكتبة الرشد – الرياض، ط١ ١٤٣٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧–الإتقان في علوم القرآن لجلال الدِّين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨–إجابة السائل شرح بغية الآمل لمحمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني، تحقيق: حسين بن أحمد السياغي وحسن محمد مقبولي الأهدل – مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٨٦م.

١٠–الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي لعلي نايف بقاعي ، دار البشائر الإسلامية – بيروت، دت.

–أجوبة ابن سيِّد الناس اليَعمري، تحقيق: محمد الراوندي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ط١ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

–أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي ضمن"أبو زرعة الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية" لسعدي الهاشمي، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،ط١ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

–الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لمحمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٣ ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

–الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدِّين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عَنان ،مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٢ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

–الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لعلي بن بلبان الفارسي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

–أحكام القرآن لأبي بكرابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا.دار الفكر- لبنان، دت.

–إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي، تحقيق وتقديم: عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط٢ ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

–الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر – منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٢ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

–الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدِّين الآمدي،تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي- بيروت،ط٢ ١٤٠٢هـ .

–إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق: علي الهندي- المكتبة السلفية – القاهرة، ط٢ ١٤٠٩هـ.

–اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، شرح: أحمد شاكر، تحقيق: علي حسن عبد الحميد – دار العصمة – الرياض، ط١ ١٤١٥هـ.

–أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق، تحقيق: صبحي البدري السامرائي – مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥هـ.

-أخبار القضاة لمحمد بن خلف وكيع، مراجعة سعيد اللحَّام،عالم الكتب-بيروت،ط١ ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

–اختلاف الحديث لمحمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر ،مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

-اختيارت ابن القيم الأصولية لأبي عبد الرحمن عبد المجيد جمعة الجزائري ، دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

-أدب القاضي لأبي الحسن الماوَردي،تحقيق محيى هلال السرحان، مطبعة الإرشاد- بغداد،١٣٩١هـ -١٩٧١م.

–الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين لشرف الدِّين أبي الحسن عليّ بن المفضّل بن عليّ المقدسي، تحقيق: محمد سالم العبادي ، مكتبة أضواء السلف – الرياض، ١٤١٣هـ.

–إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل – مطبعة المدني – القاهرة، ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

–الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي الخليل بن عبد الله، تحقيق:محمد سعيد، مكتبة الرشد – الرياض، ط١ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

-إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط٢ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

–الاستذكار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوعي- القاهرة، ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

–الاستقامة لتقي الدِّين ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية-القاهرة،ط٢ دت.

–أسماء شيوخ مالك بن أنس لابن خلفون الأزدي الأندلسي، تحقيق: رضا بوشامة الجزائري – مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط١ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

–الإشارة في معرفة الأصول لأبي الوليد الباجي، تحقيق: محمد علي فركوس – المكتبة المكية – مكة المكرمة،ط١ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

–إصلاح ابن الصلاح لمغلطاي (مخطوط).

–أصول السرخسي لمحمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني- لجنة إحياء المعارف النعمانية – حيدرآباد، دت.

–أصول البزدوي،هامش " كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي" لعبد العزيز البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

–أصول الفقه لشمس الدِّين محمد بن مُفْلِح المقدسي، تحقيق: فهد بن محمد السدحان– مكتبة العبيكان – الرياض، ط١ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

–إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية لحاتم بن عارف العوني، اعتنى به: هاني بن منير السّوَيْهري – دار الصميعي – الرياض، ط١ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

-الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ضبطه: زكريا عميرات – دار الكتب العلمية – بيوت، ط١ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

–الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، دت.

—اعتقاد الإمام المنبل أبي عبد الله أحمد بن حنبل لعبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، تحقيق: ناصر محمدي محمد جاد – دار إيلاف – الكويت، دت.

- الأعلام للزركلي، ط٣ ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

-الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن المُلَقِن، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح – دار العاصمة – الرياض، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

-إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل – مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

-أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم و دلالتها على الأحكام الشرعية لمحمد سليمان الأشقر، مكتبة المنار الإسلامية-الكويت، ط١ ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

—الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح لابن دقيق العيد، تحقيق: عامر حسن صَبري —شركة دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٢ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٦م.

-اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية-القاهرة، ١٣٦٩هـ .

—ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ويليها فتح المغيث بشرح ألفية الحديث له، تحقيق: محمود ربيع – مكتبة السنة – القاهرة، ط٢ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

—الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عِياض بن موسى اليحصُبي، تحقيق: السيد أحمد صقر- دار التراث – القاهرة، ط٢ دت.

—أليس الصبح بقريب للطاهر بن عاشور- دار السلام – القاهرة، ط٢ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

—الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق: سعد الحميد – دار المحقق – الرياض، ط١ ١٤٢٠هـ.

-الأم للشافعي محمد بن إدريس، تصحيح: محمد زهري النجار – دار المعرفة – بيروت، ط٢ ١٣١٣هـ- ١٩٧٣م.

-الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام،تحقيق سيد بن رجب، دارالهدي النبوي-مصر ط١ ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

-إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

-الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب الكَلوَذاني، تحقيق سليمان العمير، مكتبة العبيكان- الرياض،ط١ ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

-الأنساب لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الله البارودي- دار الجنان – بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لأحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة – دار النفائس – بيروت، ١٤٠٤هـ.

-الأنوار الكاشفة لما في كتاب " أضواء على السنة " من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني- عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

-اهتمام المُحَدِّثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا لمحمد لقمان السلفي، دار الداعي للنشر والتوزيع-الهند، ط٢ ١٤٢٠هـ.

-الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لمحمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: صغير أحمد – دار طيبة – الرياض، ط١ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

-إيضاح المحصول مِن برهان الأصول لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق: عمّار الطالبي- دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ ٢٠٠١م.

-الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ لأبي العباس أحمد بن طاهر الدّاني الأندلسي، تحقيق: رضا بوشامة الجزائري – مكتبة المعارف – الرياض، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

– ب –

-البحر الذي زخر للسيوطي-مخطوط.

-البحر الرائق شرح كتر الدقائق لزين الدين المعروف بابن نجيم – دار المعرفة – بيروت، دت.

-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف – دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

-البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي محمد بن عبد الله بن بهادر، تحقيق: عبد القادر العاني،دت.

-البداية والنهاية لابن كثير إسماعيل بن عمر- مكتبة المعارف – بيروت، ط٧ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-بدائع الصنائع للكاساني – دار الكتاب العربي- بيروت، ط٢ ١٩٨٢م.

-بدائع الفوائد لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران ،دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١ ١٤٢٥هـ.

-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني – مطبعة السعادة – القاهرة، ١٣٤٨هـ.

-البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن المُلَقِّن، تحقيق: جمال السيد – دار العاصمة – الرياض، ط١ ١٤١٤هـ.

-بذل النظر في الأصول لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق: محمد زكي عبد البر – مكتبة دار التراث – القاهرة، ط١ ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

-براءة الأئمة الأربعة من مسائل المُتكلِّمين المبتدعة لعبد العزيز بن أحمد الحميدي – دار ابن عفان – القاهرة، ط١ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

-البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب – دار الوفاء – المنصورة، ط٤ للكتاب، ط٢ للناشر ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

-البرهان في علوم القرآن لبدر الدِّين محمد بن عبد الله الزَّرْكَشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم

– دار المعرفة – بيروت،ط٢ دت.

-بغية الملتمس في رجال أهل الأندلس للضَّبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري – دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط١ ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

–بُغية النُقَّاد النقلية فيما أخلّ به كتاب" البيان " وأغفله أو ألمَّ به فما تمَّمه ولا كمَّله لابن المواق، تحقيق محمد خرشافي، مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط١ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

–بلوغ الأرَب في معرفة أحوال العرب لمحمود شكري الألوسي البغدادي، شرح: محمد بهجة الأثري – دار الكتب العلمية – بيروت، دت.

-البناء على القبور لعبد الرحمن بن يحي المُعَلِّمي – دار الأطلس – الرياض، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

–بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بان القَطَّان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد – دار طيبة – الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

– ت –

-التابعون الثقات المتكلَّم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية عنهم في الكتب الستة، جمع ودراسة مبارك بن يوسف الهاجري ،مكتبة ابن القيِّم – الكويت، ط١ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

-تاج التراجم لقاسم بن قُطْلوبُغا تحقيق: محمد خير رمضان – دار القلم – دمشق، ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

–تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي- دار الفكر- بيروت.

-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدِّين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري – دار الكتاب العربي – بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

-التاريخ الأوسط لمحمد بن إسماعيل البخاري-تحقيق محمد اللحيدان، دار الصميعي-الرياض،ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي أحمد بن علي، دار الكتاب العربي-بيروت دت .

-التاريخ عن يحي بن معين- رواية عباس الدوري- تحقيق: أحمد محمد نور سيف – مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز (سابقا)- مكة المكرمة، ط١ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

-التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق:عبد الرحمان المُعَلِّمي- مصورة دار الكتب العلمية- بيروت دت.

-التاريخ الكبير لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صَلاح بن فتحي هلل – الفاروق الحديثة للطباعة والنشر –القاهرة، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

- التاريخ وأسماء المُحَدِّثين وكناهم لأبي عبد الله محمد المقدمي، تحقيق: إبراهيم صالح – دار ابن العماد – بيروت، ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

-تأويل مختلف الحديث لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوي، تصحيح محمد زهري النجار- مصورة دار الجيل-بيروت،١٣٩٣هـ -١٩٧٢م.

-التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر- دمشق،١٤٠٣هـ .

-تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني تحقيق عبد الصمد شرف الدِّين،المكتب الإسلامي-بيروت ط٢ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

-التجديد والمجددون في أصول الفقه لأبي الفضل عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم – المكتبة الإسلامية – القاهرة، ط٢ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

-تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع – مؤسسة الرَّيان – بيروت، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

-التحصيل من المحصول لسراج الدِّين محمود بن أبي بكر الأرموي، دراسة وتحقيق: عبد الحميد أبو زنيد ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، تصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف – مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

-تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لولي الدِّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة – مكتبة الرشد – الرياض، ١٩٩٩م.

–تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي – دار حراء – مكة المكرمة، ط١ ١٤٠٦هـ.

–تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني، تحقيق: الهادي بن الحسين شبلي- دار البحوث للدِّراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي، ط١ ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

–التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، تحقيق: مسعد عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

–تخريج الفروع على الأصول لمحمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق وتعليق: محمد أديب صالح – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٤ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

–تدقيق العناية لابن أبي الدم (مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر).

–تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدِّين السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

–تذكرة الحُفَّاظ للذهبي- تحقيق عبد الرحمان المعلمي، أمّ القرى للطباعة والنشر – القاهرة من (ط١- ط٧) دت.

–ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك لعِياض بن موسى اليحصبي، تحقيق أحمد بكير–دار مكتبة الحياة–بيروت ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م .

–التسعينية لابن تيمية، تحقيق: محمد العجلان – مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

–التعارُض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي لمحمد إبراهيم الحفناوي – دار الوفاء – المنصورة، دت.

–تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي–دار الكتاب العربي–بيروت دت .

-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم القريوتي مكتبة المنار – عمان، ط١ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- التعليم والإرشاد لمحمد بدر الدِّين النعساني اعتنى به حسن السماحي، دار القادري-دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

-تغليق التعليق على صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي – المكتب الإسلامي – بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ.

-تفسير القرآن العظيم لابن كثير إسماعيل ابن عمر – دار الأندلس – بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

-تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال لصلاح الدين العلائي، تحقيق محمد الحفناوي، دار الحديث-القاهرة، ط١ ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

-تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المُعَلِّمي – مطبعة دار المعارف العثمانية – الهند، ط١ دت.

-تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف – دار المعرفة – بيروت، دت.

-التقريب لحد المنطق لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد الحق التركماني، دار ابن حزم-بيروت ط١ ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

-التقريب للنووي-مطبوع مع:"تدريب الراوي" للسيوطي ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف – دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

-التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك لابن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية-بيروت دت .

-تقويم الأدلة في أصول الفقه لأبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدَّبوسي، تحقيق: خليل محي الدِّين الميس – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

-التقييد والإيضاح شرح مقدِّمة ابن الصلاح للحافظ زين العابدين عبد الرحيم بن الحسين

العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان – دار الفكر – القاهرة، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.
–تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحُسين بن محمد الغسَّاني الجيَّاني، اعتنى به: علي بن محمد العمران ومحمد عزير شمس – دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
-التكملة لكتاب الصلةلابن الأبَّار القضاعي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري-القاهرة ط١ ١٤١٠هـ -١٩٨٩م.
-تلبيس إبليس لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي – دار الفكر – بيروت، ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني – دار المعرفة – بيروت، دت.
–التلخيص في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري – دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
-التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الكَلوَذاني الحنبلي، دراسة وتحقيق: محمد ابن علي بن إبراهيم – دار المدني- جدة، ط١ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
-التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر النمري الأندلسي ، تحقيق: سعيد أعراب وآخرين – مكتبة الغرباء الأثرية – ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
-التمييز لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي – شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة – الرياض، ط٢ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
-تنبيه الرجل العاقل على تمويل الجدل الباطل لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد عزير شمس – دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١ ١٤٢٥هـ.
-تنقيح الأنظار لابن الوزير-مطبوع مع"توضيح الأفكار" لمحمد بن إسماعيل الصنعاني تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد – المكتبة السلفية – المدينة المنورة، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

-التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي، تحقيق: محمد ناصر الدِّين الألباني – دار الكتب السلفية – القاهرة، دت.

-تهذيب الأسماء واللغات ليحيى بن شرف النووي، دار الفكر-بيروت ط١ ١٩٩٦م.

-تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني – مطبعة مجلس دائرة المعارف النِّظامية – الهند، ط١ ١٣٢٥هـ.

-تهذيب السنن لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي- دار المعرفة – بيروت ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

-تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدِّين المزِّي، تحقيق وضبط: بشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

-تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ ٢٠٠١م.

-توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط١ ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

-توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد – المكتبة السلفية – المدينة المنورة، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

-تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه – دار الفكر – دت.

-تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلا م المنَّان لعبد الرحمان بن ناصر السعدي، اعتناء عبد الرحمان اللويحق، دار ابن حزم-بيروت، ط١ ١٤٢٤هـ -٢٠٣م.

– ث –

-الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان مصورة دار الفكر-دمشق عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠١هـ -١٩٨١.

-ثمرات النظر في علم الأثرلمحمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني، تحقيق: رائد بن صبري، دار العاصمة – الرياض، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

– ج –

-الجامع لمحمد بن عيسى الترمذي – مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

-الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي- دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، تحقيق: محمود الطحان – مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

-جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر النَّمَري- دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

-جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد العَلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي- عالم الكتب – بيروت، ط٢ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

-جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي- تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس،دار الهدى- عين مليلة ط١ ١٤١١هـ ١٩٩١م.

-جامع المسائل لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس – دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط٢ ١٤٢٧هـ.

-الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي للمعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار عالم الكتب- بيروت ط١ ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

-جماع العلم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي – دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٥هـ.

-جمهرة مقالات أحمد محمد شاكر جمع: عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل – دار الرياض – ط١ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

-جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس – دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، ط١ ١٤٢٩هـ.

-الجواهر المُضِيَّة في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق عبد الفتاح الحلو،دار هجر،ط١ ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

-الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لشمس الدِّين السخاوي، تحقيق: إبراهيم بَاجس عبد المجيد – دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- الجوهر النقي لعلاء الدِّين ابن التركماني،بهامش"السنن الكبرى" للبيهقي، دار المعرفة – بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- ح خ -

-حاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلي – دار الفكر – بيروت، دت.

-الحافظ ابن رُشَيد السبتي الفهري لعبد اللطيف بن محمد الجيلاني – دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط١ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

-الحاوي الكبير لعلي بن محمد الماوَردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

-الحدود في الأصول لابن فُورَك، تحقيق: محمد السليماني- دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ ١٩٩٩م.

-الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي، تحقيق نزيه حماد، دار الآفاق العربية-القاهرة،ط١ ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

-حديث الآحاد الصحيح بين العلم القاطع والظن الراجح لمحمود أحمد الزين – مجلة الأحمدية – العدد الثالث، المحرم ١٤٢٠هـ.

-الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به لعبد الكريم بن عبد الله الخضير – مكتبة دار المنهاج – الرياض، ط٣ ١٤٢٦هـ.

-الحديث المرسَل حُجِّيته وأثره في الفقه الإسلامي لمحمد حسن هيتو – دار البشائر – بيروت، ط١ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدِّين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية – مصر، ط١ ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

-خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحُجِّيته لأبي عبد الرحمن القاضي برهون – مكتبة التراث الإسلامي – القاهرة، ط٢ ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

-خطبة الكتاب المؤمَّل للردّ إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي، قراءة وتعليق: جمال عزون – مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

-خير الكلام في القراءة خلف الإمام لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية-بيروت، دت.

– د –

-درء تعارُض العقل والنقل لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دن ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

-دراسة حديث" نضّر الله امرأ سمع مقالتي " لعبد المحسن البدر ضمن"كتب ورسائل عبد المحسن العباد البدر، دار التوحيد-الرياض،ط١ ١٤٢٨هـ.

-دراسات في الجرح والتعديل لمحمد ضياء الأعظمي – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط٤ ١٤١٩هـ.

-الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني – دار الجيل – بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

-الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن علي الحصكفي، دار الفكر-بيروت،١٣٨٦هـ.

—الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، تحقيق: محمد أبو النور — دار التراث — القاهرة، ١٩٧٤م.

— ذ —

– الذخيرة لأحمد بن إدريس القرافي، تحقيق سعيد أعراب–دار الغرب الإسلامي–بيروت ط١ ١٩٩٤م .

–ذيل تذكرة الحُفَّاظ لمحمد بن علي الحسيني،تعليق: محمد زاهد الكوثري — مكتبة ابن تيمية — القاهرة، دت.

—ذيل طبقات الحُفَّاظ لجلال الدِّين السيوطي، تعليق: محمد زاهد الكوثري — مكتبة ابن تيمية — القاهرة، دت.

–الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي، تصحيح: محمد زاهد الكوثري — دار الجيل — بيروت، دت.

—الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، تصحيح: محمد حامد الفقي — دار المعرفة — بيروت، دت.

— ر —

—الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، ١٣٠٩هـ دن.

—رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه لأبي داود السِّجِسْتاني– تحقيق محمد الصباغ، الدار العربية–بيروت دت.

–رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني، اعتنى بها فراس بن خليل مشعل، دار البشائر الإسلامية–بيروت،ط١ ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.

–رفع الإصر عن قضاة مصر لشهاب الدِّين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،تحقيق: علي محمد عمر — مكتبة الخانجي — القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

-رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدِّين السبكي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، عالم الكتب-بيروت،ط١ ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.

-الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة – دار السلام – القاهرة، ط٧ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

-الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي لعبد المجيد بيرم – دار العلوم والحكم – سوريا، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

-روضة الطالبين وعمدة المفتين لمحي الدِّين النووي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – دت.

-روضة الناظر وجنّة المناظر لابن قُدامة، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، دت.

– ز –

-زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١٣ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

–زيادة الثقة في كُتب مصطلح الحديث لحمزة بن عبد الله المليباري – ملتقى أهل الحديث- ط١ ١٤٢٥هـ.

– س –

-سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف – مكتبة الدار – المدينة النبوية، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السِّجِسْتاني-تحقيق عبد العليم البستوي، دار الاستقامة- مكة ط١ ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

-سؤالات الحاكم النيسابوري في الجرح والتعديل للدارقطني، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر – مكتبة المعارف – الرياض، ط١ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- سؤالات الحاكم النيسابوري لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني- مخطوط، نسخة أحمد الثالث.

-سؤالات مسعود بن علي السِّجزي لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدِّين الألباني- مكتبة المعارف – الرياض، دت.

-سلم الوصول لشرح نهاية السول لمحمد بخيت المطيعي، عالم الكتب-بيروت،دت.

-السَّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المُعَنْعَن، لابن رُشَيد الفهريّ، تحقيق صلاح المصراتي - مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط١ ١٤١٧هـ.

-السنن لابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

-السنن لأبي داود، تحقيق: محي الدِّين عبد الحميد- المكتبة العصرية – بيروت، دت.

-السنن للدارقطني – تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين- مؤسسة الرسالة-بيروت ط١ ،١٤٢١هـ -٢٠٠٤م.

-السنن الكبرى للبيهقي ،دار المعرفة – بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

-السنن الكبرى للنسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

-سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي،تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة- بيروت،ط٣ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

-السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل-بيروت، ١٤١١هـ.

- ش -

-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف – دار الكتاب العربي – بيروت.

-الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى الأبناسي، تحقيق صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد- الرياض ط١ ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العماد – دار الفكر – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

–شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق: عبد الكريم عثمان – مكتبة وهبة – القاهرة، ط٣ ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

-شرح صحيح البخاري لابن بطال القرطبي- تحقيق ياسر بن إبراهيم،مكتبة الرشد-الرياض،ط٢ ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.

-شرح التبصرة والتذكرة لعبد الرحيم العراقي لمحمود ربيع – مكتبة السنة – القاهرة، ط٢ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

–شرح تنقيح الفصول لأبي العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف التركي – مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

–شرح جمع الجوامع للمحلي –دار الفكر – بيروت، دت.

–شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش – المكتب الإسلامي- بيروت، ط٢ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

-شرح صحيح مسلم ليحيى بن شرف النووي، اعتنى به: محمد بن عيادي بن عبد الحليم، مكتبة الصفا- القاهرة، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

–شرح العمدة في الفقه لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: سعود العطيشان –مكتبة العبيكان – الرياض، ط١ ١٤١٣هـ.

–شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير لمحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد – مكتبة العبيكان – الرياض، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

-شرح اللمع لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد التركي – دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-شرح مختصر الروضة لنجم الدِّين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

-شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

-شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار – دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

-شرح موطأ الإمام مالك لمحمد الزرقاني – دار الجيل – بيروت، دت.

-شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور لمحمد الحبيب بن الخوجة – طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

-شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر لملا علي القاري، تحقيق محمد نزار وهيثم نزار، دار الأرقم-بيروت، دت.

– ص –

-الصارم المُنكي في الرد على السبكي لشمس الدِّين ابن عبد الهادي-تحقيق عقيل المقطري اليماني، مؤسسة الريان-بيروت ط١ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

-الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، القاهرة ١٣٧٧هـ.

-الصحيح لابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي – المكتب الإسلامي – بيروت، ١٣٩٠هـ.

-الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري، تصحيح: محب الدِّين الخطيب – مصورة مكتبة دار الفيحاء – دمشق، دت.

-الصحيح لمسلم بن الحجاج النيسابوري،بهامش"إكمال المعلم"، دار الندوة العالمية – الرياض، ط٢ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدِّين الألباني، مؤسسة غراس-الكويت، ط١ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه لمحمد أمان الجامي، دار المنهاج-القاهرة،ط١ ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

-الصلة لابن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري – دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط١ ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

-صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد القادر – دار الغرب – بيروت، ط٢ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

-صيد الخاطر لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي، تخريج: أحمد بن شعبان بن أحمد ومحمود بن عيادي بن عبد الحليم – مكتبة الصفا – القاهرة، ط١ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- ض -

-- الضعفاء لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقَيلي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي – دار الصميعي – الرياض، ط١ ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

-الضعفاء الكبير لمحمد بن عمرو العُقَيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٩م.

-ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز بن محمد العبد اللطيف – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١ ١٤١٢هـ.

-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي – مكتبة القدسي – القاهرة، ١٣٥٥هـ.

- ط -

-طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي – دار المعرفة – بيروت، دت.

-طبقات الشافعية لعبد الرحيم الإسنوي، دار الفكر-بيروت،ط١ ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

-طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم – عالم الكتب – بيروت، ١٩٦٨م.

-طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدِّين السبكي، تحقيق:محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دن، دت.

-طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمان السُّلَمي، تحقيق نور الدِّين شريبة، مكتبة الخانجي-القاهرة ط٣ ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

-طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجُمحي، تحقيق: محمود شاكر – مطبعة المدني – القاهرة، دت.

-طرح التثريب في شرح التقريب لزين الدِّين العراقي وابنه – مكتبة ابن تيمية – القاهرة، دت.

-الطهور لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم، تحقيق مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة-جدة،ط١ ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

- ع -

-عارضة الأحوذي بشرح الترمذي لأبي بكرابن العربي المالكي – دار الكتب العلمية – دت.

-العبادة للمعلِّمي مخطوط بمكتبة المسجد النبوي.

-العِبر في خبر من غَبر للذهبي، تحقيق: صلاح الدِّين المنجد – مطبعة حكومة الكويت –ط٢ ١٩٤٨هـ.

-العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لعلاء الدِّين علي بن داود بن العطار الشافعيّ، اعتنى به: نظام يعقوبي –دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١ ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

-العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى البغدادي الحنبلي، تحقيق: أحمد بن علي سيّد المباركي الرياض، ط٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

—العدة على إحكام الأحكام من شرح عمدة الأحكام (حاشية الصَّنعاني) لابن دقيق العيد، تحقيق: علي بن محمد الهندي — المكتبة السلفية — القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

– العرش لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف– الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

–عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني، تحقيق: محمد بن عبد الله زربَان الغامدي — مكتبة العلوم والحكم — المدينة المنورة،ط٢، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

–عِلَل الحديث لابن أبي حاتم، تحقيق: محب الدِّين الخطيب — دار المعرفة — بيروت، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

—العِلَل الصغير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، حاشية "عارضة الأحوذي" لأبي بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية–بيروت،دت.

–العِلَل الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب– بيروت ١٤٠٩هـ.

–العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري — إدارة العلوم الأثرية — باكستان، ط٢ ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

–العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله،دار طيبة–الرياض، ط١ ١٤٠٥هـ –١٤١٦هـ.

–العلل لأبي الحسن الدارقطني(التكملة)، تحقيق محمد بن صالح الدباسي، دار التدمرية–الرياض،ط٢ ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.

—علم الرجال وأهميته لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي، تحقيق: علي الحلبي — الراية — الرياض، ط١ ١٤١٧هـ.

—علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدِّين عتر — دار الفكر — دمشق،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

-علوم الحديث: واقع وآفاق ندوة علمية دولية، عقدت برعاية رئيس مجلس الأمناء معالي جمعة الماجد في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدُبي، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

-عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدِّين محمود بن أحمد العيني، تصحيح عبد الله محمود، دار الكتب العلمية-بيروت،ط١ ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

-العواصم والقواصم في الذَّبِّ عن سنة أبي القاسم لمحمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، -مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣ ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- غ -

-غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة لرشيد الدِّين العطار، تحقيق: محمد خرشافي – مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ١٤١٧هـ.

-غريب الحديث لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

- ف -

-فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تصحيح: محب الدِّين الخطيب – مكتبة دار الفيحاء – دمشق، دت.

-فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: طارق عوض – دار ابن الجوزي – الدمام، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج – الرياض، ط١ ١٤٢٦هـ.

-الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي – دار الآفاق الجديدة -بيروت، ط٢ ١٩٧٧م.

-الفروع لشمس الدِّين بن مُفْلِح – مكتبة ابن تيمية – القاهرة، دت.

–الفصول في الأصول لأبي بكر الجَصَّاص، تحقيق عجيل النشمي-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الكويت ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

-الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزازي – دار ابن الجوزي – الدمام، ط١ ١٤١٧هـ.

–الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية لعبد الوهاب أبو سليمان – دار الشروق – جدة، ط١ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

-الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي، مطبعة إدارة المعارف-فاس،١٣٤٠هـ .

-الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم - دار المعرفة بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

-فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتَّاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط٢ ١٩٨٢م.

-الفوائد لابن قيِّم الجوزية – دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

-الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المُعَلِّمي، القاهرة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.

–فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي – دار إحياء السنة النبوية – دت.

– ق –

-القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت، دت.

-القراءة خلف الإمام لأبي بكرالبيهقي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

-قفو الأثر في صفوة علوم الأثر لرضي الدِّين محمد بن إبراهيم الحلبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢ ١٤٠٨هـ.

-قواطع الأدلة لأبي المُظفَّرابن السمعاني، تحقيق عبد الله الحكمي، مكتبة التوبة-الرياض، ط١ ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

-قواعد في علوم الحديث لظَفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: عبد الفتَّاح أبو غُدَّة – دار السلام – القاهرة، ط٦ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

– ك –

-الكافي في علوم الحديث لأبي الحسن علي بن أبي محمد التبريزي، شرحه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان – الدار الأثرية – عمّان، ط١ ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

-الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي-بيروت، ط٤ ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

-الكامل في ضعفاء الرجال لعبد الله بن عدي الجرجاني ، تحقيق: يحيى الغزاوي – دار الفكر – بيروت، ط٣ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

-الكامل لابن عدي (نسخة خطية).

–كتب ورسائل عبد المحسن بن حَمد العباد البدر – دار التوحيد – الرياض، ط١ ١٤٢٨هـ.

–كشاف القناع على متن الإقناع لمنصور البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي – دار الفكر – بيروت، ١٤٠٢هـ.

–كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

-كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني – دار إحياء التراث العربي – دت.

–كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة

- دار إحياء التراث العربي – بيروت، دت.

–الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تصحيح أبي عبد الله السورتي وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت، دت.

–ل –

–اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار صادر–بيروت،١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

–لباب المحصول في علم الأصول للحُسين بن رشيق المالكي، تحقيق: محمد غزالي حبابي – دار البُحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث العربي – الإمارات العربية المتحدة، ط١ ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

–لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحُفَّاظ لابن فهد المكي، تعليق محمد زاهد الكوثري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دت.

–لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، دت.

–لسان الميزان لابن حجر العسقلاني– مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ط٣ ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

–لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف" لابن رجب الحنبلي–تحقيق ياسين السواس،دار ابن كثير–دمشق،ط٦، ١٤٢١هـ –٢٠٠١م.

–اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي – دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

– م –

–ما هكذا تورد يا سعد الإبل لحمزة عبد الله المليباري – دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

-مباحث في علوم القرآن لمنّاع القَطَّان – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

-المبدع لبرهان الدِّين بن مُفْلِح – المكتب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٠هـ.

-المجروحين من المُحَدِّثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد – دار المعرفة – بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

-مجلة الشهاب لعبد الحميد بن باديس – دار الغرب الإسلامي – ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدِّين علي بن أبي بكر الهيثمي – دار الفكر – بيروت، ١٤١٢هـ.

-المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الرحمن المرعشلي – دار المعرفة – بيروت، ط١ ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- المجموع شرح المهذب لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي – دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

-مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه – مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

-مجموع فيه رسائل لابن ناصر الدِّين الدمشقي، تحقيق وتعليق: مشعل المطيري – دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

-محاسن الاصطلاح وتضمين ابن الصلاح لسراج الدين البلقيني، تحقيق عائشة عبد الرحمان(بنت الشاطئ)، دار المعارف-القاهرة، دت.

-المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب – دار الفكر – ط٣ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

-المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدِّين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني –

مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

–المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٠م.

-المحلى لابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد شاكر – دار التراث – القاهرة، دت.

-المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لأبي الحسن علي بن محمد البعلي، تحقيق: محمد مظهربقا – جامعة الملك عبد العزيز – مكة المكرمة، دت.

-مختصرمنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب،تحقيق نذير حمادو، دار ابن حزم بيروت ط١ ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

-مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب، هامش"تحفة المسؤول" للرهوني ،دار البحوث للدِّراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي، ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

-مختلف الحديث بين المُحَدِّثين والأصوليين الفقهاء لأسامة بن عبد الله خيّاط – دار الفضيلة- الرياض، ط١ ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

-مداواة النفوس لابن حزم الأندلسي ضمن"رسائل ابن حزم الأندلسي" تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت ط١ ١٩٨٣م.

-المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية-بيروت،ط١ ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

-المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري،تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة - الاسكندرية،دت.

-المدونة الكبرى لسحنون بن سعيد – مطبعة السعادة – مصر، دت.

–مذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي على روضة الناظر لابن قدامة – دار القلم – بيروت، دت.

-مراتب العلوم لابن حزم ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت، ط١ ١٩٨٣م.

–المراسيل لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله قوجاني – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

–المراسيل لأبي داود السِّجِسْتاني، تحقيق وتعليق: شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

–المرسَل الخفي وعلاقتُه بالتدليس لحاتم بن عارف العوني – دار الهجرة - الرياض، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

-المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدِّين لمحمد العروسي عبد القادر، مكتبة الرشد- الرياض، ط٢ ١٤٣٠هـ ـ٢٠٠٩م.

-المسالك في شرح موطأ مالك لأبي بكر ابن العربيّ المعافري، قراءة وتعليق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني – دار الغرب الإسلامي – تونس، ط١ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

-المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري – دار المعرفة – بيروت، دت.

–المستصفى من علم الأصول للغزالي، تحقيق وتعليق: محمد سليمان الأشقر – مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

-مسند ابن الجعد لأبي القاسم البغوي، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي- مكتبة الفلاح – دت.

-المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد – دار المأمون للتراث دمشق، ط١ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

-المسند لأحمد بن حنبل – المكتب الإسلامي – بيروت، ط٤ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م (مصورة عن الطبعة الميمنية).

—المسند لأحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين — مؤسسة الرسالة — بيروت، ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

—المسند لأحمد، تحقيق: أحمد شاكر — دار المعارف — مصر، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.

—المسند لإسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفار البلوشي — مكتبة الإيمان — المدينة النبوية ط١ ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

-مسند عائشة رضي الله عنها لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين — مكتبة الأقصى — الكويت، ١٤٠٥هـ.

-المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، جمعها: شهاب الدِّين أبو العباس الدمشقي، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد — دار الكتاب العربي — بيروت، دت.

—مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعِياض بن موسى السَّبْتي — دار الفكر — بيروت، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبيرلأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية- بيروت، دت.

-المصنف لعبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي — منشورات المجلس العلمي — الهند، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

-المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد-الرياض، ط١ ١٤٠٩هـ.

-المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر لبدر الدِّين محمد بن عبد الله الزَّرْكَشي، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي — دار الأرقم — النقرة، ط١ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

-المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، تحقيق: خليل الميس— دار الكتب العلمية — بيروت، دت.

-معجم الأصوليين لمحمد مظهر بقا، مركز بحوث الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى-مكة المكرمة،١٤١٤هـ.

-المعجم المختص للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب هيلة – مكتبة الصديق – الطائف، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-معجم الشيوخ للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب هيلة – مكتبة الصديق – الطائف، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي – دار إحياء التراث العربي – ط٢ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

-المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين، مكتبة الشروق الدولية-مصر ط٤ ١٤٢٥هـ -٢٠٤م.

-معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ، دار إحياء العلوم – بيروت، ط١١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.

-المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفَسوي، تحقيق وتعليق: أكرم ضياء العُمري – مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط١ ١٤١٠هـ.

-المغني لابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو – دار عالم الكتب – الرياض، ط٥ ١٤٢٦هـ- ١٩٩٨م.

-المغني في أصول الفقه لجلال الدِّين الخَبَّازي، تحقيق: محمد مظهربقا – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط١ ١٤٠٣هـ.

-المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار لعبد الرحيم العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود – مكتبة طبرية – الرياض، ط١ ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

-مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني، تحقيق: محمد علي فركوس – دار تحصيل العلوم – الجزائر، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

– مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، دار القلم-دمشق،دت.

-المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محي الدِّين ديب وآخرين – دار ابن كثير – دمشق، ط١ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر – دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣ دت.

-مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

-المقدمة لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي – دار القلم – بيروت، ١٩٨٤م.

-المقدمة في الأصول لأبي الحسن علي بن عمر بن القصار المالكي، تعليق: محمد بن الحسين السُّليماني – دار الغرب الإسلامي – تونس،ط١ ١٩٩٦م.

-مقدمة محمود فجَّال لكتاب"فيض نشر الاقتراح من روض طيّ الاقتراح"لمحمد بن الطيب الفاسي، دار البحوث للدراسات الإسلامية-دبي،ط٢ ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

-المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لبرهان الدِّين بن مُفْلِح، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين – مكتبة الرشد – الرياض، ط١ ١٩٩٠م.

-منار السبيل في شرح الدليل لابن ضويان، تحقيق: عبد السلام علوش – دار المعرفة – بيروت، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

-المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيِّم الجوزية، تحقيق: أحمد عبد الشافي – دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

– مناقب الشافعي لأبي بكرالبيهقي، تحقيق: السيِّد أحمد صقر – دار التراث – القاهرة، ط١ ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

-مناهج البحث عند مفكري الإسلام لعلي سامي النشار – دار السلام – القاهرة، ط١ ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

-مناهج المُحَدِّثين في رواية الحديث بالمعنى لعبد الرزاق بن خليفة الشايجي والسيد محمد السيد نوح – دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

-المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور لإبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز

– دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

–المنتخب من العِلَل للخلال لابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق عوض– دار الراية- الرياض، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

-منح الجليل على مختصر العلامة خليل لمحمد عليش، دار الفكر-بيروت،١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.

-منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لتقي الدين ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم دن، ط١ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

-منهج الأشاعرة في العقيدة لسفر بن عبد الرحمان الحوالي، الدار السلفية-الجزائر، ط١ ١٩٩٠م.

-منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه"التمهيد" لمحمد عبد النبي، دار ابن حزم-بيروت،ط١ ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

-المنهج المقترح لفهم المصطلح لحاتم بن عارف العوني – دار الهجرة – الرياض، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

-المنهل الروي لبدر الدِّين بن جماعة، تحقيق: محي الدِّين رمضان – دار الفكر – دمشق، ط٢ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

– موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد-الرياض،ط٢ ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

-المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية لحمزة فتح الله – المطبعة الأميرية – مصر، ط١ ١٣١٢هـ.

-الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-الكويت.

-ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي – دار المعرفة – بيروت، دت.

– ن هـ –

-ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، تحقيق: سمير الزهيري – مكتبة المنار – الزرقاء، ط١ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

-نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي-مكتبة ابن تيمية-القاهرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي –السعودية، ط١ ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

–نصب الراية لأحاديث الهداية للزّيلعيّ، تحقيق: زاهد الكوثري – دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٣ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

-نظرية الاحتياط الفقهي دراسة تأصيلية تطبيقية لمحمد عمر سماعي – دار ابن حزم – بيروت، ط١ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

–نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد للعلائي، تحقيق: بدر البدر – دار ابن الجوزي – الدمام، ط١ ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

–نفائس الأصول في شرح المحصول لأحمد بن إدريس الصنهاجي المشهور بالقرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين – مكتبة نزار مصطفى الباز – ط١ ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

–النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير – المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة النبوية، ط١ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

–النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدِّين الزَّرْكَشي الشافعي – مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

–النكت الوفيَّة بما في شرح الألفية لبرهان الدِّين ابن عمر البِقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل – مكتبة الرشد – الرياض، ط١ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

–نهاية السول في شرح منهاج الأصول للإسنوي، تعليق: محمد بخيت المطيعي – عالم الكتب –

بيروت، دت.

—النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدِّين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي — المكتبة الإسلامية — دت.

-نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملي، دار الفكر-بيروت،١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

-نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدِّين محمد بن عبد الحليم الهندي، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم، مكتبة مصطفى الباز — مكة المكرمة، ط٢ ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

-نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي الشوكاني، دار الطباعة المنيرية- القاهرة مع تعليقات يسيرة لمحمد منير الدمشقي،دت.

-هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدِّين الخطيب — دار الفيحاء — دمشق، دت.

-هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي-بيروت،دت.

-الهول المعجب في القول بالموجب لخليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق محمد لاشين، دار الآفاق العربية-القاهرة،ط١ ١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م.

- و ي -

-الوافي بالوفيات لصلاح الدِّين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي-بيروت،ط١ ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

-الوجيز في علوم الحديث لمحمد عجاج الخطيب،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية-الجزائر،١٩٨٩م.

-الوصول إلى الأصول لأحمد بن علي بن بَرهان البغدادي، تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد — مكتبة المعارف — الرياض، ط١ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

-وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت، ١٩٦٨م.

-اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق المرتضى الزين، مكتبة الرشد- الرياض،١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ....ش
ترابط العلوم والعلاقة بينها	٦.
أسباب وقوع المسائل المشتركة بين العلوم	١٠
العلاقة بين أصول الفقه وأصول الحديث	١٦
طريقة المحدِّثين وطريقة الأصوليين	٢٦
أوجه تطرق الخلل في دراسة هذه المسائل المشتركة	٣٣
تتمة و فيها مسألتان	٦١
المسألة الأولى: وجوب الرجوع إلى أهل الاختصاص في كل فنّ	٦١
المسألة الثانية: اعتناء الحفاظ الأوائل بنقد المتون	٦٨
الباب الأوَّل: تقسيمات الحديث	٧٥
الفصل الأول: تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا	٧٦
المبحث الأول: التواتر والآحاد	٧٧
استعمال لفظ " التواتر " عند المحدِّثين المتقدِّمين	٨٥
التواتر بمعناه الاصطلاحي عند متقدِّمي أهل الحديث	٩١
المبحث الثاني: حجية خبر الواحد	٩٦
المبحث الثالث: خبر الواحد بين إفادة الظنّ واليقين	١٢٧
تنبيهان	١٥٥
التنبيه الأول:هل الخلاف في المسألة لفظي أو معنوي؟	١٥٥
التنبيه الثاني: المسائل التي لها علاقة بالخلاف في هذه المسألة	١٥٦
الفصل الثّاني:تقسيم الحديث باعتبار الصّراحة وعدمها	١٥٨

المبحث الأول: قول الراوي:"أُمرنا" و"نُهينا" ١٥٩
المبحث الثّاني:قول الصّحابي:"من السنة كذا" ١٧٢
تنبيهان ١٨٠
التنبيه الأول:إشكالات وجوابها ١٨٠
التنبيه الثاني:تحريرما نُقل عن أبي بكر الإسماعيلي ١٨٣
المبحث الثالث: قول الصحابي: "كنا نقول كذا، كنا نفعل كذا" ١٩٤
تنبيهات ٢١٠
الباب الثاني: الإرسال والتدليس ٢١٢
الفصل الأول: الإرسال ٢١٣
المبحث الأول: مفهوم المرسل ٢١٤
المبحث الثاني: حجية المرسل ٢٤٠
المبحث الثالث: مرسل الصحابي ٢٦٨
الفصل الثاني: التدليس ٢٨٢
المبحث الأول: مفهوم التدليس ٢٨٣
المبحث الثاني: حكم رواية المدلس ٢٩١
تنبيهات ٢٩٩
المبحث الثالث: الإرسال الخفي وعلاقته بالتدليس ٣١١
الباب الثالث: الجرح والتعديل والنقد ٣٢٠
الفصل الأول: الجرح والتعديل ٣٢١
المبحث الأول: تعارض الجرح والتعديل ٣٢٢
المبحث الثاني: اشتراط العدد في المعدِّل ٣٣٢

المبحث الثالث: رواية الثقة عن غيره وعمل الراوي بروايته
هل هو اعتداد بهما. ٣٣٨
الفصل الثاني: النقد 352
المبحث الأول: الشذوذ وزيادة الثقة 353
المبحث الثاني: إنكار الأصل لرواية الفرع 381
المبحث الثالث: حكم رواية المجهول 398
الباب الرابع: طرق التحمل و صفة الرواية 417
الفصل الأول: طرق التحمُّل 418
المبحث الأول: الإجازة 419
المبحث الثاني : الإعلام والوصية 444
المبحث الثالث : الكتابة ٤٥٢
المبحث الرابع : الوجادة ٤٥٨
الفصل الثاني : صفة الرواية ٤٦٤
المبحث الأول : اشتراط البلوغ في الرواية ٤٦٤
المبحث الثاني: حكم بالرواية بالمعنى. ٤٧١
المبحث الثَّالث: حكم رواية المبتدع ٤٨٩
المبحث الرابع: حكم رواية مرتَكِب المحرَّم تأويلا ٥١٢
الباب الخامس: التعارض والترجيح. ٥١٩
الفصل الأول: التعارض ٥٢٠
المبحث الأول :بيان حقيقة التعارض ٥٢١
المبحث الثاني: ما يثبت فيه التعارض ٥٢٥
المبحث الثالث:طرق دفع التعارض ٥٤٠

الفصل الثاني: الترجيح ٥٤٨
المبحث الأول: مشروعية الترجيح ٥٤٩
المبحث الثاني: مرجِّحات السند. ٥٥٥
المرجِّح الأول: الترجيح بكثرة الرواة ٥٥٦
المرجِّح الثاني: ترجيح الأحفظ ٥٦١
المرجِّح الثالث: ترجيح رواية صاحب القصة أو المباشر لها ٥٦٥
المرجِّح الرابع: الترجيح بالملازمة وكثرة صحبة الشيخ ٥٦٦
المرجِّح الخامس: الترجيح بفقه الراوي ٥٦٧
المرجِّح السادس: ترجيح مَن كان أحسن استقصاءً وسياقًا ٥٦٩
المرجِّح السابع: سلامته مِن الاضطراب والاختلاف ٥٧٠
المرجِّح الثامن: ترجيح المتفق على رفعه على المختلف في رفعه ووقفه ٥٧١
المرجِّح التاسع: ترجيح ما كان سماعًا أو عرضًا على ما كان كتابة ٥٧٢
المرجِّح العاشر: ترجيح مَن كان أقرب مكانًا ٥٧٤
المرجِّح الحادي عشر: ترجيح رواية الكبير على رواية الصغير ٥٧٥
المرجِّح الثاني عشر: الترجيح بالاتفاق على عدالة الراوي ٥٧٦
المرجِّح الثالث عشر: ترجيح المتَّصل على المرسل ٥٧٦
المرجِّح الرابع عشر: الترجيح بالمشافهة ٥٨٠
المبحث الثالث: مرجِّحات المتن ٥٨١
المرجِّح الأول: الترجيح بعدم الاضطراب والاختلاف في لفظه ٥٨١
المرجِّح الثاني: ترجيح ما كان مستقلا على ما احتاج إلى إضمار ٥٨٣
المرجِّح الثالث: ترجيح المنطوق على المفهوم ٥٨٣
المرجِّح الرابع: ترجيح العام الباقي على عمومه على العام المخصَّص ٥٨٤

المرجِّح الخامس: ترجيح القول على الفعل ٥٨٧
المرجِّح السادس: ترجيح الحاظر على المبيح ٥٨٧
المرجِّح السابع: الترجيح بكثرة الأدلة ٥٩٢
المرجِّح الثامن: ترجيح ما كان أقرب إلى الاحتياط ٥٩٥
المرجِّح التاسع: الترجيح بعمل الخلفاء الراشدين ٥٩٦
المرجِّح العاشر: ترجيح ما كان قولا صريحا على ما كان استدلالاً ٥٩٩
المرجِّح الحادي عشر: ترجيح الناقل عن البراءة الأصلية على المبقي عليها ٥٩٩
ملخص البحث
التوصيات والمقترحات
فهرس الآيات القرآنية
فهرس الأحاديث والآثار
فهرس الأعلام
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

ملخص البحث

بعد دراسة مسائل هذا الموضوع وإمعان النظر فيها يمكن أن أستخلص النتائج التي توصلت إليها، وهي كالآتي:

١-أنَّ جميع العلوم الشرعية الأصلية والخادمة متفرعة عن الشريعة الإسلامية، وهذا يدلُّ على أنَّ ثمة علاقة بين العلوم الشرعية وارتباطا بينهـــا، وقد أدى هذا الترابط إلى وجود مسائل مشتركة بـــين هذه العلوم.

٢-الارتباط بين العلوم له جهتان: الجهة الأولى: احتياج بعضها إلى بعض وهذا أمر ظاهر الأهمية، فأنَّ العلوم دَرَج بعضها إلى بعض. والجهة الثانية: إيراد المسائل في عدة علوم مع كونهـــا تخـــتص ببعضهـــا دون بعض، وهذا قد يحتاج إليه إذا انبنت على المسألة مسائل أخرى شريطة أن تؤخـــذ مسلَّمة في غير مظانها كي لا تتشتَّت المقاصد مِن مسائل العلوم، ولاجتناب الدخول في تفريعـــات دقيقة يصعب فهمها على الطلاب.

٣-وقوع المسائل المشتركة بين العلوم له أسباب تقتضيه كأن يغلب على المؤلف اشتغاله بعلم من العلوم فيدرج مسائله في علوم أخرى، أو يعتقد الاحتياج إليها في ذلك العلم أو يقتدي بمن تقدَّمه ممَّن أورد تلك المسائل فيه ونحو ذلك ممَّا تقدم بيانه.

٤-أنَّ علم أصول الحديث ليس جزء مِن علم أصول الفقه وأنَّما هو علم مستقل عنه قائم بذاتـــه وإن كان بينهما علاقة وتَلازم اقتضى وقوع مسائل مشتركة بين العلمين.

وكون الشافعي – الذي هو أوَّل مَن جرَّد الكلام في أصول الفقه – أورد في " الرسالة " مسائل متعلقة بأصول الحديث لا يقتضي أنَّه جزء منه، فقد سبق الشافعي وعاصره محدِّثون تكلموا علـــى بعض هذه المسائل كالجرح والتعديل، والتحذير مِن التدليس والكلام عن طرق التحمل كالتحديث والإخبار والإجازة وغير ذلك، وهناك فرق بين تدوين العلم، وبين كونه مـــستقِرًّا في الأذهـــان مُتصَوَّرًا عند أهله قبل تدوينه.

٥-أنَّ مَن أمعن النظر في طريقة دراسة المُحَدِّثين والأصوليين لهذه المسائل المشتركة وجد بينهما تباينا في منهج دراسة العديد مِن هذه المسائل حتى صار يقال: هذا جارٍ على طريقة المُحَدِّثين، وهذا ما تقتضيه طريقة الأصوليين، وقد نصَّ غير واحد مِن العلماء على هذا التباين المنهجي بين الفريقين.

٦-أنَّ أوجه تطرُّق الخَلَل في دراسة هذه المسائل المشتركة عديدة ومتنوعة كعدم تحرير مذهب المُحَدِّثين فيها حيث يُنسب إليهم خلاف ما ذهبوا إليه، أو أن يخوض في دراستها من ليست له دراية بعلم الحديث ولا تحقيق لمسائله، ولا آفة على العلوم وأهلها أشد ضررًا مِن الدُّخلاء فيها وهم من غير أهلها كما قال ابن حزم، إلى غير ذلك مِن الأوجه التي تقدَّم بيانها.

٧-أنَّ علم الحديث علم تطبيقي عملي يرجع في تحقيق مسائله إلى تصرفات الأئمة الحُفَّاظ الممارسين للرواية العارفين بها، إذ هم أهل الاصطلاح ومِن صنيعهم تستنبط القواعد، وليست مسائله أمورًا عقلية تجريدية يُطلِق الباحث لها عنان الخيال والفروض وألوان الاحتمال، ولنُقَّاد الحديث ملكة وذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات كما قال ابن القيم.

٨-أنَّ بعض مَن تأخَّر مِن المُحَدِّثين تأثَّر بآراء الأصوليين في دراسة بعض هذه المسائل كمسألة التفرد وزيادة الثقة وغيرهما.

كما نجد العديد مِن الأصوليين المتأخِّرين الذين جاؤوا بعد ابن الصلاح استفادوا مِن كتابه " علوم الحديث " ونقلوا منه في جملة مِن هذه المسائل.

٩-ينبغي الرجوع في كل علم إلى أهله العارفين به الذين أفنوا أعمارهم في النظر في مسائله وتتبعها وحصلت لهم فيه ملكة لأنَّ فهمهم له أعمق ونظرهم في تحرير مسائله أدق وكما في المَثل:" أعلم بها مَن غَصَّ بها "، ومَن تعاطى تحرير فنٍّ غير فنِّه فهو متعنٍّ كما قال السخاوي.

١٠-أنَّ المُحَدِّثين يعتنون بنقد المتون لاسيما الحُفَّاظ الأوائل، فأنَّ علم الحديث لا يُرجع فيه إلى مجرَّد الحفظ، بل إلى الفهم والمعرفة أيضا كما ذكر الحاكم النيسابوري.

١١-ذهب جمهور الأصوليين إلى تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد، وذهب جمهور الحنفية إلى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: متواتر ومشهور وآحاد، وأما المُحَدِّثون فقد ذكر ابن الصلاح أنَّهم لا يذكرونه باسمه الخاص المشْعِر بمعناه الخاص، وأمَّا ذكر الخطيب له ففي كلامه ما يُشعر بأنَّه أخذه عن غير أهل الحديث.

وقد استعمل الشافعي والبخاري وغيرهم من المتقدِّمين لفظ " التواتر " ولكن الظاهر مِن سياق كلامهم أنَّهم أرادوا به المعنى اللغوي وهو الشهرة والاستفاضة.

ولكن التواتر العام الذي لا يزال معلومًا عند الناس جيلا بعد جيل ولا يمكن أن يخالف فيه أحد معروف عند أهل الحديث المتقدِّمين وإن لم يعبروا عنه بلفظ " التواتر "، وهو الذي أطلق عليه الشافعي " السنة المجتمع عليها "، وأمَّا التواتر الخاص الذي يعلمه أهل الحديث المختصون فيه والذي يرجع إلى الاطلاع على طرق الأحاديث وكثرة أسانيدها وأحوال رواتها فهو موجود أيضا على تفصيل تقدَّم بيانه.

١٢-ذهب المُحَدِّثون والأصوليون كافة إلى وجوب العمل بخبر الواحد العدل في الجملة وحكى ابن عبد البر وغيره الإجماع عليه، وخالف في ذلك شِرذمة لا تُعدُّ خلافا.

١٣-ذهب أهل الفقه والأثر – كما ذكر ابن عبد البر – إلى وجوب الاحتجاج بخبر الواحد الصحيح في العقائد، وقد خالف في ذلك أهل الكلام وكثير من الأصوليين ومَن تأثَّر بهم مِن المُحَدِّثين.

١٤-اختلف المُحَدِّثون والأصوليون في إفادة خبر الواحد الظنّ أو القطع، والذي يظهر راجحا أنَّه يفيد القطع إذا وُجد ما يدل على ذلك كأن تقترن به قرينة، والقرائن كثيرة لا يمكن حصرها، وليس الخلاف في المسألة لفظيا بل هو معنوي، ويظهر أثر ذلك في كفر جاحد ما ثبت بخبر الواحد، وفي قبول خبر الواحد في العقائد وأصول الديانات.

١٥-ذهب أكثر الأصوليين إلى أنَّ قول الصحابي: " أُمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا " وقوله:" مِن السنة كذا " في حكم المرفوع ويُصرف ذلك إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم، وأما المُحَدِّثون فقد

نفى الحاكم والبيهقي الخلافَ بين أهل النقل أنه حديث مسند أي في حكم المرفوع، ونُقل الخلاف في ذلك عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، ويحتاج إلى تحرير ثبوته عنه وحكاية لفظه إذ يحتمل أنَّه أراد أنَّه موقوف مِن حيث الصِّناعة الحديثية أي لا يُنسب إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم صراحةً، إلاَّ أنَّه في حكم المرفوع.

وهكذا القول بالنسبة لقول الصحابي:" كنَّا نقول كذا "، " كنَّا نفعل كذا "ونحوهما.

١٦-المشهور عند الأصوليين أنَّ المرسَل هو ما انقطع إسناده في أيِّ موضع كان هذا الانقطاع، وهو الذي نسبه الخطيب البغدادي لأهل الحديث إلاَّ أنَّ الأكثر مِن حيث الاستعمال إطلاق المرسَل على ما أضافه التابعي إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم ، وما عزاه الخطيب لأهل الحديث هو الذي يدل عليه صنيع الحُفَّاظ المتقدِّمين، وهو الموافق للغة العرب.

١٧-اختلف المُحَدِّثون والأصوليون في الاحتجاج بالمرسَل،والذي تبيَّن بالدراسة أنَّه نوع مِن أنواع الضعيف لِفُقْدانه شرط الاتصال والجهل بحال الساقط، فإذا وجد ما يُعضِّده ويقوِّيه و لم يعارضه ما هو أقوى منه، احتُجَّ به، وذهب ابن رجب الحنبلي إلى عدم المنافاة بين كلام الحُفَّاظ وكلام الفقهاء في الاحتجاج به، فالأولون أرادوا الصِّناعة الحديثية، والآخرون قصدوا الاحتجاج بمضمونه وما دلَّ عليه مِن أحكام إذا احتفت به قرائن معضِّدة لمعناه.

١٨-ذهب الأصوليون والمُحَدِّثون قاطبةً إلاَّ مَن شَذّ إلى قبول مرسَل الصحابي، وهو الصحيح الذي لا ريب فيه.

١٩-ذهب عامة المُحَدِّثين والأصوليين إلى ذكر تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ، وهو الذي اصطلح بعض الأصوليين على إدراجه تحت مصطلح" تدليس الرواة "، وأمَّا "تدليس المتون " فقد أدخله غير واحد مِن الأصوليين في أقسام التدليس، وأمَّا المُحَدِّثون فقد أفردوه بنوع مستقل مِن أنواع الحديث، أطلقوا عليه اسم " المُدرَج " أي مُدرج المتن.

٢٠-التدليس ضرب مِن الإيهام وليس بمثابة الكذب الذي يقدح في صاحبه وتُردُّ به روايته، ولكنه ليس مِن النصيحة في الصدق كما قال الشافعي، فمن كان معروفا بالتدليس مشتهِرًا به أو ثبت

تدليسه عن المجروحين والمجاهيل فحكم ما رواه بالعَنعَنة حكم المنقطع لا يقبل منه حتى يصرِّح بالسماع، وتقبل عَنعَنة المدلِّس في حالات تقدم ذكرها في موضعها.

٢١-أكثر الأصوليين والمُحَدِّثين على عَدِّ الإرسال الخفي مِن التدليس، وذهب سبط ابن العجمي وابن حجر العسقلاني وتبعه البِقاعي والسخاوي إلى التفريق بينهما، واتفق الفريقان على أنَّهما في حكم المنقطع.

٢٢-إذا تعارَض الجرح والتعديل في راوٍ، فالراجح تقديم الجرح إذا كان مفسَّرًا بما يقدح لأنَّ فيه زيادة علم، لكن مع مراعاة جملةٍ مِن الضوابط تقدَّم ذكرها.

٢٣-ذهب عامة المُحَدِّثين وأكثر الأصوليين إلى أنَّ التعديل يكفي صدوره مِن إمام واحد، ونسب الجويني وتبعه جماعة إلى بعض المُحَدِّثين اشتراط العدد في التعديل، وفي ذلك نظر فأنَّ الخطيب وابن الصلاح وغيرهما مِن المُحَدِّثين أنَّما نسبوا هذا القول إلى بعض الفقهاء و لم ينسبوه إلى أحد مِن المُحَدِّثين وهو الأقرب إلى الصحة.

٢٤-مَن عُرف مِن عادته أو صريح عبارته أنَّه لا يروي إلاَّ عن ثقة، فأنَّ روايته عن غيره تُقوِّيه وتنفعه ولكن مع اعتبار جملة مِن الضوابط تقدَّم بيانها في موضعها.

٢٥-عمَل العالم بمقتضى حديث لا يلزم صحته عنده ولا تعديل راويه لاحتمال اعتماده على دليل آخر، وقد يدلُّ ذلك على صحته عنده بشروط تقدم ذكرها، لكن في تحقُّقِها عُسر وصعوبة.

٢٦-ذهب أكثر الأصوليين إلى تقديم الوصل على الإرسال عند التعارُض، ووافقهم جملة مِن المُحَدِّثين والصحيح الذي يدلُّ عليه صنيع الحُفَّاظ النُقَّاد – كما حققه ابن دقيق العيد وغيره – أنَّه لا يحكم لأحدهما مطلقًا بل يُرجَّح بينهما بحسَب القرائن، وقد تقدم بيان بعضها في موضعه.

وهكذا القول بالنسبة لزيادة الثقة في المتون، فليس للنُقَّاد الأوائل حكم كلّي مُطَّرد قبولاً وردًّا، بل لكل زيادة نقد خاص وتختص بنظر ليس للآخر.

٢٧-أكثر الأصوليين والمنقول عن عامة المُحَدِّثين ردُّ رواية الفرع إذا أنكرها الأصل إنكار جحود وتكذيب له، والظاهر أنَّ في المسألة تفصيلا يرجع إلى النظر في القرائن.

٢٨-ذهب أكثر الأصوليين والمُحَدِّثين إلى أنَّ الأصل إذا أنكر رواية الفرع إنكار نسيان وتوقُّف فلا يقتضي ردَّ روايته بل هي مقبولة محتج بها.

٢٩-الذي ذهب إليه أكثر المُحَدِّثين والأصوليين ردُّ رواية المجهول في الجملة، ولكن إذا كان الراوي عنه ممَّن عُرف بانتقاء الرواة ووصف بأنَّه لا يروي إلاَّ عن ثقة فأنَّ روايته عنه تقوي مِن شأنه إذا لم يأت بمناكير.

٣٠-أكثر المُحَدِّثين والأصوليين على جواز الرواية بالإجازة والكتابة واختلفوا في بعض أنواعهما، وتنازعوا في بعض طرق التحمل كالمُناوَلة المجرَّدة عن الإجازة، وكالإعلام والوَصيَّة والوِجادة، وقد تقدم تفصيل ما يتعلَّق بها في موضعه.

٣١-ذهب عامة المُحَدِّثين وجمهور الأصوليين إلى اشتراط البلوغ عند الأداء والرواية.

٣٢-ذهب جمهور السلف والخلف وهو قول أكثر المُحَدِّثين والفقهاء والأصوليين إلى جواز رواية الحديث بالمعنى بشروط وضوابط تقدم بيانها في موضعها.

٣٣-مَن كفر ببدعته تكفيرًا مقبولاً وخرج بها عن الإسلام لم تقبل روايته لأنَّ مِن شرط قبول الرواية الإسلام، ولكن ينبغي تحرير مَن يُكَفَّر ببدعته.

أمَّا البدعة غير المكفِّرة، فأقرب الأقوال إلى التطبيق العملي وممارسة النُقَّاد أنَّ صاحبها إذا كان ثقة في دينه وأمانته ضابطا لما يرويه قُبلت روايته سواء كان داعية إلى بدعته أم لا إلا أن يظهر عناده وإسرافه في اتِّباع الهوى والإعراض عن حجج الحق وانقياده لهواه انقيادًا فاحشا فتردُّ روايته حينئذٍ لسقوط عدالته لأنَّ هذا أدلُّ على وهن تديُّنه من كثير من الكبائر.

٣٤-مَن ارتكب محرَّمًا ممَّا يسوغ فيه الاجتهاد متأوِّلاً، وهو معروف بالصدق والتحرُّز عن مقارفة المعاصي فلا يُسقط ذلك عدالته ولا يوجب ردَّ حديثه، فأنَّ ما يسوغ فيه الاجتهاد لا يفسق به فاعله.

٣٥-التعارُض بين النصوص الثابتة أنَّما يقع في ذهن المجتهد ونظره لقصوره عن فهم النَّص وإدراكه، وأمَّا في الواقع ونفس الأمر فالشريعة مُتزَّهة عن ذلك لأنَّها ترجع إلى قول واحد إلاَّ أن يكون أحدُهما ناسخا والآخر منسوخا.

٣٦-الصحيح في ترتيب طرق دفع التعارُض ما ذهب إليه الجمهور وهو تقديم الجمع ثم النسخ ثم الترجيح.

٣٧-عامة المُحَدِّثين والأصوليين على مشروعية الترجيح، ووجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارِضة كثيرة منها ما يرجع إلى السند ومنها ما يرجع إلى المتن، وقد وقع بينهم خلاف كثير في هذه الترجيحات تقدم بيانه في موضعه.

التوصيات والمقترحات

ظهر لي مِن خلال هذا البحث أنَّ ثمة جملة مِن القضايا ينبغي مراعاتها ومعالجتها منها:

١-الاهتمام باستقراء أقوال النُقَّاد المتقدِّمين وجمعها مِن ثنايا كتب العِلَل والسؤالات وتواريخ الرواة وتخريج الأحاديث لنقف على منهجهم النظري والتطبيقي في دراسة مسائل علوم الحديث، ويتم ذلك بإحدى طريقتين:

الأولى: جمع آراء كل ناقد على حدة في مختلف أبواب علوم الحديث.

الثانية: أن يفرد كل نوع مِن أنواع علوم الحديث ببحث مستقل يستقري الباحث فيه أقوال النُقَّاد مع الموازنة بينها وإمعان النظر فيها.

وقد كُتبت رسائل جامعية كثيرة على ضوء ما تقدم لكن بقيت أنواع ومسائل لم تُبحث، كدراسة مناهج بعض النُقَّاد في الجرح والتعديل مِن حيث الاعتدال أو التساهل والتشدد، ودراسة كثير مِن ألفاظ الجرح والتعديل عند الحُفَّاظ الأوائل وغير ذلك.

٢-سلوك هذه الطريقة في الموازنة بين المسائل المشتركة بين عدة علوم وتحريرها ودراستها دراسة متأنِّية، كجمع المسائل المشتركة بين أصول الفقه واللغة، فقد تقدم كلام التقي السبكي أنَّ الأصوليين دقَّقوا في فهم أشياء مِن كلام العرب لم يصل إليها النحاة واللغويون، فهذا الكلام يحتاج إلى دراسة عميقة لمعرفة صحَّته مِن خطئه.

٣-القيام بتهذيب العلوم وإصلاحها على وفق ما قرَّره المحقِّقون مِن أهل العلم قديما وحديثا، وذلك بحذف المسائل الدَّخيلة على كل علم لكونها لا يترتَّب عليها أثر ولا ينبني عليها عمل، أو لكونها مِن صميم علم آخر فتؤخذ في غير مظانَّها مسلَّمةً من غير خوض في فروعها ودقائقها لئلا تتشتت المقاصد مِن مسائل العلوم.

٤-التنقيب عن كتب الأصول التي سَلم مؤلِّفوها مِن التأثُّر بالمنطق وعلم الكلام، والحرص على تحقيق الموجود منها لاسيما مَن كان منهم جامعًا بين الحديث والأصول كالقاضي إسماعيل المالكي ونحوه فإنَّ الوقوف على آرائهم يصحِّح كثيرًا مما نُسب إلى الأصوليين وهو في الحقيقة مِن آراء المُتكلِّمين.

والله أعلم والحمد لله الذي بنعمته تَتمُّ الصالحات.

CONCLUSION

After studying the issues of this subject and reflection could be to draw the conclusions reached by, as follows:

1- That all forensic science' indigenous a subsidiary of the Islamic Shariah, this shows that there is a relation between forensic science and its link with them, this has led the interdependence of the existence of common issues between these science.

2- The link between science him are two parties: the first: the need for some of them to some of this important, science, practice some of them to some. The second revenue issues in several science with being responsible for some of them without some, this may be required if built on the issue other matters, provided that it be taken in the Muslim non-place so as not to distract the purposes of Science, to avoid entering into difficult to understand for students

3- The occurrence of common issues between science has causes was required by a majority of the author remained engaged with the knowledge of Science included its matters in other sciences or believed to be needed in that science or follow the example of those who provided by WHO cited those issues, and about, which made his statement

4- That the science of the fundamentals of Hadith[1] is not part of the science of the fundamentals of jurisprudence[1],

[1] The Study of Hadith Terminology : A collection of principles that distinguish the weakness from the strength of hadith narrators and text in terms of acceptance or rejection

but it is the science of an independent, self-contained and that was their relationship simultaneity required the occurrence of common issues between the science.

The fact that El-Shafei, who is the first of an inventory of talk in the fundamentals of jurisprudence. Cited in \\\\\\\ "the letter \\\\\\\" some of the issues related to the fundamentals of hadith does not require that a part of it, he has already been El-Shafei live modern mohadithin **Contemporaneous Narrators**[2] to some of these issues (jarh & taadil) Invalidating Narrators[3]&Validating Narrators[4] , and warning of (tadlis) Deceit[5] and speech on ways of (tahamol)**Transmission**[6] as (tahdith) **Delivering Narration** and (ikhbar) **Tradition**[7]and (idjaza) **Permission**[8], etc., and there is a difference between the codification of science, and

---

[1] The Scholars of the Principles of Jurisprudence : Specialists in the study of the Principles of Islamic Jurisprudence

[2] This term refers to the narrators who lived in the same era

[3] Rejecting the narrator's transmission because he does not meet certain characteristics laid down by the scholars of hadith.

[4] Accepting the narrator's transmission because he meets certain characteristics laid down by the scholars of hadith

[5] This means concealing the blemish or defect found in the chain of transmission

[6] This term applies to the narrator's report of a hadith from his elder scholar or narrator

[7] This term applies to all that is transmitted from the Prophet (peace be upon him), the Companions or the Followers and those after them

[8] This term refers to the permission given by the scholar to any of his disciples to narrate from him whether orally or in writing

between being stable in mind envisaged when his family before its codification.

5- That dwell in the way the study of (mohadithin) **The Relater**[1]and fundamentalists to these common issues between them have found a difference in the curriculum of the study of many of these issues until he became said: this is under way on the way of the relater, as required by the method of **Jurisprudence**, have the text of one of the scientists to this disparity approach between the two teams

6- To address the imbalance in the study of these common issues are numerous and diverse such as the liberalization of the doctrine of **The Relater**, which is attributed to them than what I went to him, or to run in its study of are not familiar(**Knowing the Prophetic Tradition**)[2] with the science of the **hadith**[3], and the achievement of its matters, nor the scourge of science and its people the most damaging of outsiders, who were

[1] It is the person who preoccupies himself with the study of Hadith and who is well-acquainted with many narrations as well as the conditions and status of their narrators

[2] This term refers to the science by which the essence of narration, its conditions, types, rules, narrators' status and conditions and related issues are identified

[3] A Hadith refers to all that is narrated from the Prophet, his acts, his sayings, and whatever he tacitly approved, in addition to all the reports which describe his physical attributes and character

from non-residents, as ibn hazm said, to other aspects of her statement.

7- **The Study of Hadith** is knowledge of modern practical applied due to the achievement of its matters to the actions of imams **Memorizer** (**Hafizh**)[1] practitioners the novel(riwaya) **Transmission**[2] by knowledge, who are the people of custom and devise their rules, and not its matters, inter alia the mentality of abstract launches, a researcher with imagination for supervised assignments and colours possibility, and critics of the hadith a taste does not prevent him, including, in which the probability also said the son of values

8- That some of the delay of relater affected by the views of fundamentalists in the study of some of these issues as a matter of exclusivity(tafarod)(**Unique Narration**)[3] and increasing confidence(thikah)(**authority**) and other.

[1] It is a title given to a person who knows most narrations of each class of narrators, and whoever devotes himself to the study of Hadith

[2] This term refers to narrating the chain of transmission and the text of hadiths from the Messenger of Allah (peace be upon him) and all that survived of his Tradition

[3] This term, also called Unfamiliar Hadith, applies to a hadith reported only by one narrator in any stage of the chain of transmission

As we find many fundamentalists latecomers who came after Ibn-Salah benefited from his book \\\ " **The Study of Hadith** science \\\" and they were transported in a number of these issues

9- Reference should be made in all the knowledge to his family who are knowledgeable by those who have the age in the consideration of its matters and tracing because their understanding of deeper him up in the liberalization of its matters more precise as the ideal:\\\ "

10- The relater to take care of narratives texte[1](matn), especially to memorizer the first, the science of the hadith is not due to a mere conservation, but rather to understanding and knowledge is also as el hakem el naysabouri said.

11- He went fundamentalists audience to the Division of the hadith to **Continuously Recurrent [Mutawatir] Hadith**[2] and individual(ahad), audience hanafiyah to tap its division into three sections: continuously recurrent(mutawatir) and **Well–known**

[1] It is the original words which the chain of transmitters meant to convey, whether narrated from the Prophet (peace be upon him) or from anyone else

[2] A hadith reported by a large number of narrators whose agreement upon telling a lie is inconceivable (this condition must be met in the entire chain from the beginning to the end

[Mashhur] Hadith[1] and individual(ahad), or mohadithoon said Ibn-Salah that they do not remind him on his behalf on Moasher sense special, or al-Khatib said to him in his speech, he feels he has taken on the people of relater.

It used El-Shafei and Al-Bukhari and other applicants \\\ the word "tawater \\\" but apparently in the context of their words that they wanted on language, fame and length

But General frequency of which is still known when people generation after generation and could not be contrary to one, this is when people talk applicants and did not express it word \\\\\\\ "tawater \\\\\\\", which called El-Shafei \\\\\\\ "sunnah[2] meeting by the society\\\\\\\", or special frequency, informing him of the people of modern specialists, which is due to consult on ways of ahadith and multiplicity of their **Chain of Transmission** (asanid)and **The Narrators' Status**

(rowat) it is also on the breakdown of the progress of his statement

12- The relater and fundamentalists went all to work should be one **Specialist in Narration** of

[1] A hadith reported by three or more narrators in each stage of its chain of transmission

[2] Sunnah, Prophetic Tradition : It refers to all that is narrated from the Prophet, his acts, his sayings, and whatever he tacitly approved, in addition to all the reports which describe his physical attributes and character

Uprightness[1] in the sentence narrated ibn abd elbir and other consensus on this, and violated in that a small band is not contrary to.

13- He went the people of jurisprudence and **tradition**[2]. He also said Ibn Abdulbir - should be to protest news that one in faiths, has been violated in that the people of talk and many of the fundamentalists and affected by them of mohadithin

14- Modern disagreed and fundamentalists in a statement the news of one probably or cutting, which shows that preponderant benefit amputation if found no evidence that he was accompanied by a presumption, and evidence, many cannot be confined, and not disagreement in the matter verbally, but is moral, and this was reflected in Kafr جاحد what proved news of one, and to accept a single word in beliefs and assets of religions.

15- He went more fundamentalists to say that companion \\\: "We ordered بكذا or نهينا about which \\\", saying:\\\ "of the year SIC \\\" in the rule of the appeal is paid to the Prophet - PBUH -, or mohadithin as el hakem and el bayhaki denied disagreement between the specialist of naration that hadith datum any in the rule of

[1] A faculty and attribute leading one to adhere to piety and magnanimity, and to avoid grievous sins and innovation in religion

[2] It is whatever reported from the Companions or their successors

the **Traceable [Marfu`] Hadith**[1], and the transfer of the disagreement in that of al-Hafez Abu Bakr al-Ismaili, and needs to be the liberation of determination is made for him and the story the which is likely that he wanted that detainee in terms of hadith industry any is not attributable to the Prophet - PBUH - explicitly, however, in the rule of the appeal.

Thus, to say to say for companion:\\\ "We say \\\ this'," \\\ "we were doing this' \\\"

16- Famous when fundamentalists that the **Incompletely Transmitted [Mursal] Hadith**[2] is cut off linked in any of the blackout was, which was attributed by Al-Khatib Al-Baghdadi, for the people of hadith but, more in terms of use to launch the sender on what Al-tabei added to the Prophet - PBUH., and Al-Khatib was attributed to the people of the talk is evidenced by puppet maintaining applicants, the language of the Arabs.

---

[1] Whatever word, deed, approval, or attribute traced directly back to the Prophet (peace be upon him) with a connected or disconnected chain of transmission

[2] A hadith whose chain of transmission lacks a Companion transmitter, i. e. , a hadith which a Successor has directly attributed to the Prophet without mentioning a Companion

17- Modern disagreed and the fundamentalists to invoke the **Incompletely Transmitted**, which the study found that type of weak **Doubtful** condition for losing contact, ignorance fallen way, if commitments and did not oppose what is more powerful, protested by, and went ibn Rajab Hambali to incompatibility between the words of maintaining the talk scholars in the protest by primary and wanted hadith industry , while others are meant to protest its content and del provisions of if celebrated by evidence معضدة their meaning.

18- He went by the fundamentalists and entire mohadithin only **Eccentricity** to accept the sender companion, which is right, which is no doubt.

19- He went public modernists and fundamentalists to fraud **Deceit Chain of Transmission (tadlis al isnad)**and **Deceit The Elder Narrator (Shaikh[1])(tadlis elshoyoukh)**, which is conventionally some fundamentalists to its inclusion under name\\\ " **The Narrators' Deceit** \\\"(tadlis elrowat), or \\\ "text deceit \\\" (tadlis motoun) was introduced by one of the fundamentalists in the sections of fraud, or modern, gender افردوهindependent of the

[1] This is the one from whom a narrator or disciple transmits the tradition

types of talk, they called the \\\ "included \\\" (al mudradj) any included Al-Matn

20- Deceit (tadlis) is a kind of bluff rather than a lie, which triggered in the author is contained in his **Transmission**, but it is not from advice in the truth, said El-Shafei, it was known deceit acquired by, or prove deceit for of traumatized and uncertainties and handed down, narrated by **An`anah** (**Literal Transmission**[1] ( uninterrupted rule **Disconnected [Munqati`] Hadith**[2] does not accept him so says **Hearing**[3] (**samaa**), and accepts An'anah fraudulent in cases of the above-mentioned in place.

21- More mohadithins and fundamentalists to counting the **Implicit Transmission**[4](**irsal khafiy**) of DECEIT, and went Sabat, son of al-Ajmi and Ibn Hadjar, followed by El Askalani and Beqaai and El sakhawi to

[1] This term applies to transmitting hadiths from a narrator who takes it from another one and so on without direct or plain words that give permission to hearsay, transmission or narration provided that these are carried out via well-known narrators

[2] A hadith, the middle of whose chain of transmission has only one narrator missing, whether in one stage or more

[3] Hearing or hearsay refers to what was heard by a narrator from his elder scholar, and his elder scholar from his elder one in turn

[4] It refers to the case in which a narrator may transmit a hadith from somebody though he did not hear it from him

distinguish between them, the two sides agreed that they were in the rule of **Disconnected hadith**.

22- If it opposes the Invalidating &Validating Narrators in **Narrator**[1], be to **Precedence**[2] Invalidating Narrators if explained including triggered since it is to increase the knowledge of, but with into account, inter controls of the above-mentioned

23- He went public mohadthins and more fundamentalists that the amendment (Validating Narrators) is enough to emerge from in front of one, and attributed Jouini, followed by a group to some mohadithins the requirement of the number in the amendment, in that view, the Al-Khatib and the son of Al-Salah and other mohadithins, but attributed this to say to some scholars did not related to one of mohadithins, the closest to the true

24- Who knew of their habits or explicit his words that he does not only tells of the confidence, his transmission about the others strengthen it and benefit, but with the consideration of the controls make her statement in place

25- The work of the Alim under an interview there was no need to his health has not modified Rawi (**The Narrators' Status**) for the possibility of its dependence on other evidence, which may indicate that

[1] This term applies to the one who transmits the hadith from his elder narrator

[2] This means giving priority to something

on his health conditions he has mentioned, but in its verification and the difficulty of hardship

26- He went more fundamentalists to provide connectivity **Incompletely Transmitted** for the dispatch when the conflict, and agree by public of el mohadithins and proper, which demonstrated by the creation of maintaining critics - as achieved by Ibn Dakik El Aid and other - that he does not govern one of them absolute but is likely between them, according to evidence, provide a statement, some of them in place

This is for increasing confidence in narratives is not the first to critics of the rule of steady holistic acceptance in response, but for all to increase special criticism of is responsible for the consideration of each other's is not

27- More fundamentalists immovable and movable to the general response El mohadithin section if denied original denial of disbelief and remove him, it appears that in the matter in detail is due to consider the evidence.

28- He went more fundamentalists and El mohadithin that the original if he denied the story of section A denial of forgotten and stopped it requires the response of his novel, but is acceptable by protesters.

29- The more El mohadithins and fundamentalists the response of the novel of the unknown in the sentence, but if al-Rawi, who was known as select (**The Narrators' Status**) and described as not only tells

the confidence of his novel, strengthen him would if not **Denounced [Munkar] Hadith**[1].

30- More El mohadithin and fundamentalists on the inadmissibility of the transmission(riwaya) by **Permission**[2] (**idjaza**) they disagreed, writing in some kinds, and have fought in some ways of **bears**[3] (**tahmol**) كالمناولـة abstracted from Permission, as **Informing**[4] (**i'alam**) and **Recommendation**[5] (**wasiya**) and **Finding**[6] (**wijada**), provide a breakdown of that is associated with it in place.

[1] A hadith narrated by a sole narrator, with a text that is not known through any other chain of transmission

[2] This term refers to the permission given by the scholar to any of his disciples to narrate from him whether orally or in writing

[3] Bearer : This term applies to the one who bears the responsibility of reporting and narrating hadiths from his elder scholar

[4] This refers to the scholar's informing of his student that a given hadith or chapter was heard from so-and-so, without permitting him to narrate it from him

[5] Before his death or travel, a scholar may recommend a certain book to be narrated by a certain person

[6] This refers to the narrator's finding of some hadiths in the handwriting of a scholar whom he knows, but he neither heard them from the scholar nor did the scholar permit him to narrate or transmit them

31- He went public mohadithin and fundamentalists to the requirement of puberty at **Performance**[1] (**al adaa**)and novels.

32- audience went predecessor(salaf) and successor(khalaf), which is to say more mohadithin, foukahaa and fundamentalists to the permissibility of a novel in the sense in modern conditions and controls make her statement in place.

33- from Kafr ببدعته an atonement acceptable and went out of Islam did not accept his novel, because of the requirement to accept the novel Islam, but should be liberated from atoned ببدعته

As for non-heresy المكفرة, the nearest words to the practical application of the practice of critics that the claimant if confidence in his or her religion and its secretariat officers, for Yero accepted his novel, whether, calling for him or not, however, shows his tenacity in واسرافه followers of al-Hawa and symptoms of the arguments of the right and steered for blindly obscene are set out his novel of the fall of then is one eightieth because this better they are condemned by many sins.

34- WHO has committed a taboo topic, which warranted diligence متاولا, who is known to the truth and against on مقارفة sins do not fall, is one eightieth are not required the response of his speech, then it warranted, in which case does not يفسق by its Doer is.

[1] This term applies to transmitting the hadith from whomever it was heard

35- The incompatibility between the texts fixed lies in the minds of the hardworking, consideration at his palaces for understanding and awareness of the text, or in fact the same law immune to, because it was due to say one only be one of them and the other a منسوخا.

36- Right in arranging the methods of payment incompatibility what the public, which was to provide the combination and then copying and then kicks.

37- General modernists and fundamentalists on the legality of weighting, and faces kicks conversations between opposing many of which was due to the Authority, including what was due to the Al-Matn, was signed, including unlike many of these weights make his statement in place.

The recommendations and proposals

The afternoon me through this research that there is a range of issues should be taken into account and address of which:

1- Attention extrapolation words critics applicants and collecting them from the corridors wrote ills والسؤالات الرواة dates and graduates conversations Let's stop to get their way theoretical and applied in the study of issues of modern science, in one of two ways:

First: collect the views of all critic separately in the various sections of modern science.

Second: that singles out every kind of modern science independent research extrapolates, a researcher with

the words of critics with the budget, including and reflection.

I have written letters many university in the light of the above, but remained types of questions and did not discuss, as an examination the curricula of some critics in the wound and amendment of where moderation or leniency and fanaticism, and study many words of the wound and the amendment at maintaining the first and so on.

2- The conduct of this way in the balance between issues common to several science study, editing and careful study, such as collecting common issues between the fundamentals of jurisprudence, language, the words of met Al Sobki is one that the fundamentalists staring in understanding of things from the words of the Arabs have not yet reached النحاة and linguists, this speech needs deep study to know his health from wrong.

3- To carry out politely and reform of science, as decided by investigators from the people of science in the old and recently, by deleting extraneous issues to all the flag of because they did not entail the impact of, and based on the work of, or at the heart of another flag professionalism in non-Muslim مظانها of non-wage in branches and right so as not to distract the purposes of issues of science.

4- Prospecting for books assets which was recognized by of vulnerability and logic has learned to speak, and to ensure that the achievement of existing ones, especially those of the whole between talking and

assets connoted Ismail al-Maliki ونحوه, stand on their views correct much of what was attributed to the fundamentalists, who is in fact, the views of speakers.